

وقف لله تعالى  
ولا يجوز بيعه

مَدَارِجُ السَّالِكِينَ  
بَيْنَ مَسَارِلِ إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِلَيْكَ نَسْتَعِينُ  
الْمَجْلَدُ الْأَوَّلُ

حَقْوُونَ الطَّبِيعِ كَفُوفَةً

الطَّبَعَةُ الْأُولَى

١٤٣٩ هـ

رقم الإيداع: ٢٠١٧/١٤٤٤٠

ISBN: 978-977-430-224-4

القسطاوي

للطباعة والتجليد

٠٢٠١٣١٩٩٥٥٥

وقف الله تعالى  
ولا يجوز بيعه

# مَدَارِ السَّالِكِينَ

بَيْنَ مَنَازِلِ إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ

( طَبْعَةٌ مُحَفَّفَةٌ تَمَّ فِيهَا اسْتِدْرَاكُ قِرَاءَةِ سَبْعِينَ سَطْرًا مِنْ طَبْعَةِ الْفِقْهِ )

تَأَلَّفَ

شَرِّحَ الدِّينَ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدَ بْنَ قِيَمٍ الْجُوزِيَّ

تَحْقِيقَ

عَبْدَ الْعِزِّ بْنِ نَاصِحِ الْجَلِيلِيِّ

الْمَجْدَّ الْأَوَّلَ

وَقَفَّ اللَّهُ تَعَالَى  
وَلَا يَجُوزُ بَيْعُهُ



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



## ﴿مقدمة التحقيق﴾

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمدًا عبده ورسوله صلى الله عليه وعلى آله وأصحابه وسلم تسليمًا كثيرًا.

\* أما بعد:

فمن رحمة الله ﷺ لهذه الأمة أن قيض لها في كل عصر من عصورها علماء ربانيين، يجددون لها أمر دينها ويحمونها من تحريف الغالين وانتحال المبطلين، يرسلون صواعق علمهم وبروقه على شبهات الباطل وشهواته فيذهب جفاءً وتصبح حجة أهله داحضة وباطلهم زاهقًا؛ كما يهدون بما معهم من الحق والنور فثامًا من الناس بإذن ربهم إلى صراط مستقيم، لا يضرهم من خالفهم ولا من خذلهم حتى يأتي أمر الله.

ومن هؤلاء العلماء الربانيين مؤلف كتابنا الذين بين أيدينا «مدارج السالكين» الإمام الحبر العابد الزاهد الفقيه الأصولي المجاهد محمد بن أبي بكر أبو عبد الله شمس الدين الزرعي ثم الدمشقي الحنبلي المشهور بابن قيم الجوزية، أو: ابن القيم رحمه الله تعالى، والذي جمع الله له في قلبه من العلوم والأحوال ما لم يجمعه لكثير من العلماء فضلًا عمّن دونهم؛ فأحيا الله به السنة وأمات به البدعة، وجاهد في سبيل الله ﷺ باللسان وبالقلم وبالسنان فجزاه الله خيرًا عن الإسلام والمسلمين. ولقد أنعم الله ﷺ عليّ منذ عقدين من الزمان بالاهتمام بكتب هذا العالم الرباني، وبخاصة ما يتعلق منها بتهذيب النفوس وأعمال القلوب كالكتاب الذي نحن بصدد تحقيقه «مدارج السالكين»، وكتاب «الفوائد»، و«طريق الهجرتين»، و«الجواب الكافي»، و«إغاثة اللهفان»، و«مفتاح دار السعادة»، وغيرها من كتبه الكثيرة.

ثم ازداد اهتمامي بهذه الكتب عندما شرعت في كتابة الوقفات التربوية في ضوء القرآن الكريم منذ بضع عشرة سنة؛ حيث صحبت الإمام ابن القيم رحمه الله تعالى في كتبه تلك، ونهلت من مائها الزلال الذي عطرت به هذه الوقفات، وكنت كلما فكرت في كتابة رسالة جديدة من هذه الوقفات

سارعت بادئ ذي بدء إلى كتب هذا الإمام قبل غيرها من الكتب والمراجع لأقف على درر كلامه الذي يتعلق بموضوع الرسالة التي أريد كتابتها.

ولقد وجدت في كتب هذا الإمام طعمًا خاصًا لم أجده في كثير من الكتب التي قرأتها، ويشاركني في هذا الشعور كثير من القراء المهتمين بقراءة كتبه رحمه الله تعالى.

وقد أرجعت السبب في حلاوة كتب هذا الإمام وأثرها على القارئ والسامع: إلى أن هذا الإمام الجليل ذاق طعم ما كتبه للناس وتلبس به علمًا وعملاً وحالًا فجاءت كتاباته من القلب فذهبت إلى قلب القارئ مباشرة فكان لذلك الأثر الكبير في نفوس المطلعين على كتبه، وذلك عكس ما يكتبه كثير من المؤلفين - وبخاصة في عصرنا الحاضر - من كتابات جافة لم تنطع نفوس كاتبها بما كتبت، فجاءت كتابات نظرية أكاديمية بحتة، لم يذق كتابها طعم ما كتبوا، أو بمعنى آخر لم يتحلوا بكثير مما كتبه للناس من اعتقادات وأعمال وأحوال.

وكان من بين كتب ابن القيم التي رجعت إليها أكثر من غيرها كتاب «مدارج السالكين»، حيث قرأت فيه مواطن كثيرة واقتبست منه الكثير، وكانت الطبعة المتوفرة هي الطبعة التي حققها الشيخ محمد حامد الفقي رحمه الله تعالى، ونظرًا لوجود بعض الأخطاء المطبعية فيها، ووجود بعض العبارات والجمل المضطربة والتي تشير إلى وجود سقط بين الجمل أو السطور، ولرغبتني الشديدة في قراءة الكتاب بأكمله، استعنت بالله ﷻ وعقدت العزم على أن أجمع بين قراءة الكتاب وتحقيقه وتخريج أحاديثه والتعليق على بعض المواطن بما يفتح الله ﷻ ويناسب واقعنا المعاصر فيما يحتاج إليه شباب الدعوة، وموجهوها في التربية والتزكية؛ حيث الحاجة ماسة إلى ذلك لندرة ما كتب في هذا المجال.

فأسأل الله ﷻ أن يبارك في هذا العمل وأن يرزقني فيه الإخلاص والصواب، إنه سميع مجيب.

**\* الطبعات الموجودة من الكتاب:**

الذي وقفت عليه من طبعات الكتاب أربع طبعات هي:

- ١- طبعة الشيخ محمد حامد الفقي رحمه الله تعالى، وهي طبعة جيدة قليلة الأخطاء المطبعية، وهي المشهورة والمتداولة اليوم بين طلبة العلم، وقد رجعت هذه الطبعة على أربع نسخ خطية كما قال ذلك الفقي رحمه الله تعالى، ويأتي الكتاب في ثلاثة مجلدات.

٢- الطبعة التي حققها محمد المعتصم بالله البغدادي، نشر دار الكتاب العربي، وهذه الطبعة نسخة طبق الأصل لطبعة الفقي؛ أي: أنه لم يرجع إلى نسخ للمقابلة، بل أعاد طبعة الفقي كما هي، وزاد عليها في الحاشية تخريج الأحاديث، وترجمة بعض الأعلام، وبعض التعليقات الأخرى فكان الجديد فيها هو ما في الحاشية من تعليقات وتخريجات، وفهرسة للأحاديث في آخر كل مجلد، ويأتي الكتاب في ثلاثة مجلدات.

٣- الطبعة التي حققها بشير محمد عيون نشر مكتبة دار البيان، وقد أفاد المحقق بأنه رجع إلى أصل المخطوط الذي يعود تاريخ نسخه إلى القرن الثامن الهجري، وقام بتحقيقه، وتخريج أحاديثه في الحاشية، وأبقى بعض التعليقات الموجودة في حاشية طبعة الفقي، والأصل المخطوط ثلاثة أجزاء، لم يعثر المحقق إلا على الجزء الأول والثاني منها، والجزء الأول فقد منه ما يقارب أربع عشرة صفحة، وقد أكمل الناقص من هذه الصفحات، وكل الجزء الثالث من طبعة الفقي، والكتاب في ثلاثة مجلدات.

٤- الطبعة التي نشرتها دار الباز بتحقيق حازم القاضي، وهي نسخة مكررة لطبعة الفقي لم يأتي بجديد فيها إلا بعض التخريجات السريعة في حاشية الكتاب.

وهناك من لخص المدارج وهذبه ككتاب: «تهذيب مدارج السالكين» للشيخ عبد المنعم صالح العزي، وهو تهذيب جيد تخلص فيه من شطحات الهروي، وبعض الاستطرادات التي تقطع على القارئ استرساله مع المعاني، كما حذف بعض تعليقات الفقي، وأبقى بعضها في المتن مع الإشارة إليها بحرف صغير يميزها عن كلام ابن القيم، ووضع عناوين من عنده ميزها بدائرة سوداء.

ومن المختصرات أيضًا لكتاب المدارج كتاب «بغية القاصدين» للشيخ عبد الله السبت.

ومن ذلك أيضًا كتاب «تأملات في كتاب مدارج السالكين» للأستاذ صلاح شادي، وهو أقرب إلى كونه اختيارات تربوية وسلوكية انتقاها المؤلف أثناء قراءته لكتاب «المدارج»، وهو في السجن أيام محنة الإخوان المسلمين في عهد الطاغية الهالك جمال عبد الناصر، ولا يصدق عليها أنها اختصار أو تهذيب لكل «مدارج السالكين»، ولكنها تأملات.

\* التعريف بكتاب «مدارج السالكين بن منازل إياك نعبد وإياك نستعين»:

هو شرح عظيم وميسر لكتاب «منازل السائرين» للإمام أبي إسماعيل عبد الله بن محمد بن علي الأنصاري الحنبلي الصوفي المتوفى سنة (٤٨١هـ) رحمه الله تعالى. وقد قسم الهروي في كتابه «منازل السائرين» إلى مائة منزلة يتدرج فيها السائر إلى الله ﷻ، وجعلها تحت أقسام هي: قسم البدايات، وقسم الأبواب، وقسم المعاملات، وقسم الأخلاق، وقسم الأصول، وقسم الأدوية، وقسم الأحوال، وقسم الحقائق، وقسم النهايات. وجعل لكل قسم عشر منازل، وبذلك يبلغ عدد «منازل السائرين» إلى الله تعالى مائة منزلة، ثم جعل لكل منزلة ثلاث درجات: درجة العامة، ودرجة السالك أو (الخاصة)، ودرجة المحقق أو (خاصة الخاصة).

وقد تضمن كلام الهروي في منازلها حقًا وباطلًا وتكلفًا وغموضًا؛ فجاء الإمام ابن القيم رحمه الله تعالى يسطر هذا الغموض، ويشرح هذه المنازل، ويبين ما فيها من المعاطب والمتالف والشطحات، ويؤيد ما فيها من الحق والخير ويزيده بيانًا وإيضاحًا، ويستطرد فيه استطرادًا ممتعًا ومفيدًا لا يملئه القارئ ولا السامع.

\* المنهج الذي اعتمده الإمام ابن القيم رحمه الله تعالى في كتابه:

إن المتتبع للإمام ابن القيم رحمه الله تعالى وهو يشرح «منازل السائرين» ليأخذ الإعجاب والإكبار لهذا الإمام؛ وما ذاك إلا لما يتصف به من منهج سديد فريد يتمثل في الآتي:

١- يغلب على شرحه رحمه الله تعالى الأسلوب السهل، والتبسيط الشديد لما يصعب فهمه، وينغلق على القارئ بابه من كلام الهروي رحمه الله تعالى.

٢- كما يغلب على شرحه الروح الجهادية، والدعوة والغيرة على دين الله تعالى، وحبه لسلف الأمة أهل الاستقامة، يحذو حذوهم ويتنهج طريقهم ويذب عنهم، ويقارع أهل البدع والأهواء بحرارة شديدة، وهذا يشير إلى أنه كان يكتب عن معاناة لأهل زمانه وما هم عليه من بدع سواء كانت في الاعتقاد أو العمل؛ وما هذا بغريب عليه فهو تلميذ لشيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى المعروف بإمامته وجهاده وتقريره لمذهب السلف الصالح ومقارنته لأهل الأهواء والبدع.



٣- كما يتسم منهجه كذلك بمخاطبته للعقل والقلب معاً، حيث يظهر ذلك في كلماته الإيمانية وتركيزه على أعمال القلوب وآثار أسماء الله عَزَّ وَجَلَّ وصفاته في الأحوال والأعمال؛ في الوقت الذي يُخاطب فيه العقل بأسلوب بديع راق وخاصة في رده على أهل البدع.

٤- كما يشعر القارئ وهو يقرأ لهذا الإمام بأنه ذاق ما كتب وتحلى بما يحث الناس عليه، وتخلى عما نهى الناس عنه؛ فجاءت كتاباته -وكما أسلفت- من القلب إلى القلب.

٥- يبرز في شرحه رحمه الله تعالى لكلام الهروي في «المنازل» منهج بديع في التعامل مع الأخطاء والمزالتق؛ حيث لم يجامل أحداً في السكوت عليها في الوقت الذي لم ينس فيه الأدب والتواضع والإنصاف والعدل والتماس العذر لأصحاب المزالتق، وبخاصة من عرف عنه صحة الإيمان والذب عن السنة وحب الحق، ويظهر هذا في مواطن كثيرة وهو يتتبع شطحات الهروي رحمه الله تعالى في منازله، حيث لم يسكت عليها، بل فندها وحاول في نفس الوقت التماس العذر له في أخطائه قدر المستطاع، وفيما يلي بعض الأمثلة على ذلك:

✍ عندما قال الهروي في (منزلة الرجاء): «الرجاء أضعف منازل المريرين...» علق على كلامه هذا بقوله: «شيخ الإسلام حبيب إلينا، والحق أحب إلينا منه، وكل من عدا المعصوم عَلَيْهِ السَّلَام فمأخوذ من قوله ومتروك، ونحن نحمل كلامه على أحسن محامله، ثم نبين ما فيه». انظر: (١٢٣/٢).

✍ وقال في نفس المنزلة وهو يرد على كلام الهروي في تركه للأسباب: «ولولا أن حق الحق أوجب من حق الخلق لكان في الإمساك فسحة ومتسع». انظر: (١٢٨/٢).

✍ وقال في منزلة التوبة (٢٠٤/١) بعد أن رد على الهروي زلته: «ولا توجب هذه الزلة من شيخ الإسلام إهدار محاسنه وإساءة الظن به؛ فمحلّه من العلم والإمامة والمعرفة والتقدم في طريق السلوك المحل الذي لا يُجْهَل، وكل أحد فمأخوذ من قوله ومتروك إلا المعصوم صلوات الله وسلامه عليه...».

✍ وعندما استدل الهروي على منزلة التلبس بقوله تعالى: ﴿وَلَلْبَسْنَا عَلَيْهِمْ مَاءً يَلَسُونَ﴾ ١ عارضه الإمام ابن القيم بقوله: «ليتّه لم يستشهد بهذه الآية في هذا الباب؛

فإن الاستشهاد بها على مقصوده أبعد شاهد عليه، وأبطله شهادة، وليته لم يسم هذا الباب (بالتلبيس) واختار له اسمًا أحسن منه موقعًا.

ثم قال بعد ذلك في نفس المنزلة: «شيخ الإسلام حبيبننا، ولكن الحق أحب إلينا منه، وكان شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى يقول: (عمله خير من علمه)، وصدق رَضِيَ اللهُ عَنْهُ فسيرته بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وجهاد أهل البدع لا يشق له فيها غبار؛ وله المقامات المشهورة في نصرته الله ورسوله، وأبى الله أن يكسو ثوب العصمة لغير الصادق المصدوق الذي لا ينطق عن الهوى ﷺ، وقد أخطأ في هذا الباب لفظًا ومعنى». انظر: (٤/٢٤٢، ٢٨٣).

وهناك مواطن أخرى ستقابل القارئ لهذا الكتاب فيها مثل هذه التعقيبات على الهروي والاعتذار عنه، فرحم الله الهروي وابن القيم وعفا عنهما...

٦- اعتمد المؤلف رحمه الله تعالى في شرحه وتبويبه وتفصيله على القرآن الكريم، والسنة النبوية؛ فأكثر من الاستشهاد بالآيات القرآنية، والأحاديث النبوية بصور ملفتة، يظهر ذلك بالرجوع إلى فهارس الآيات والأحاديث في آخر الكتاب، ولقد برع رحمه الله تعالى في حسن اختياره للآيات والأحاديث واستدلاله بها على المقصود، وأغلب ما جاء من الأحاديث في هذا الكتاب صحيح وقليل منها الضعيف.

٧- يشعر القارئ وهو يقرأ لهذا الإمام في كتاب «المدارج» أو غيره من كتبه أنه أمام موسوعة علمية ضخمة؛ وذلك لما يلاحظه من غزارة علمه وكثرة استطراداته واستيعابه لكل العلوم؛ فإن تحدث في العقيدة قلت هذا إمامها، وإن تحدث في الاستنباط والأحكام قلت: هذا فقيها، وإن تحدث في اللغة والبلاغة قلت: هذا فارسها، وهكذا في بقية المعارف والعلوم.

وهو يجعل من بعض الجمل التي ذكرها الهروي في منازلها نقطة انطلاق لموضوع كبير ومفصل يتعد فيه عن «المنازل» ليقرر فيه علمًا عظيمًا وفهمنًا رصينًا ومباحث نادرة يقدمها للأمم لتنهل منها وتمتدي بها إلى الحق.

٨- يلاحظ في شرحه رحمه الله تعالى بعض التكرار وهو نتيجة من نتائج الاستطراد، وقد حصل ذلك في بعض الآيات وبعض الأحاديث، وبعض كلامه يعيده بأسلوب آخر في موطن آخر،

إلا أن هذا التكرار غير ممل لمناسبته لمقامه في كل مرة مع بعض الإضافات الجديدة التي لم تذكر من قبل، كما يلاحظ عليه غالبًا عدم عزو الآثار إلى مصادرهما واستدلاله ببعض الأحاديث الضعيفة.

### \* العمل في تحقيق الكتاب:

١- تم العمل في تحقيق كتاب «مدارج السالكين» بالمقابلة بين ثلاث نسخ مختلفة للكتاب كلها تحمل عنوانًا واحدًا للكتاب ألا وهو: «مدارج السالكين بين منازل إياك نعبد وإياك نستعين».

النسخة الأولى: مطبوعة ومتداولة وهي الطبعة التي حققها الشيخ محمد حامد الفقي رحمه الله تعالى، ونشرتها مكتبة السنة المحمدية في سنة (١٣٧٥) من الهجرة النبوية، ثم توالى الطبعات المصورة لهذا الكتاب إلى يومنا هذا، وهي طبعة جيدة قليلة الأخطاء المطبعية علق عليها الشيخ حامد الفقي في الحاشية ببعض التعليقات التي لا يخلو بعضها من الشدة والحدة، والحكم على المخالف بأحكام قاسية، ولذلك قمت بحذف بعضها، وعلقت على بعضها، وأبقيت بعضها.

وهي تتألف من ثلاث مجلدات متوسطة تصل صفحات كل مجلد إلى (٥٢٠ صفحة) في كل صفحة (٢٣ سطرًا)، وفي كل سطر (١١ كلمة)، وظهر لي بعد المقابلة وجود سقط ليس بالقليل في هذه الطبعة، بعضها كلمة، وبعضه جملة والبعض الآخر قد يصل إلى سطر كامل أو أكثر، كما ظهر أن الشيخ الفقي رحمه الله تعالى قد يتصرف من نفسه في بعض الكلمات الموجودة في المخطوطة التي حققها.

والكتاب يخلو من تخريج الأحاديث، أما الآيات فمخرجة وفيها أغلاط، ونظرًا إلى أن الفقي رحمه الله تعالى قد رجع إلى أربع نسخ خطية منها نسخة كتبت سنة (٨٢٣هـ)؛ فإنها بذلك تكون أقرب إلى الدقة والصحة؛ لذا فقد جعلت طبعة الفقي هي الأصل وقابلتها بالنسختين الأخيرتين.

النسخة الثانية: النسخة التي نشرتها دار المنار بتحقيق الشيخ محمد رشيد رضا رحمته الله وكان ذلك سنة (١٣٣١هـ)، ولم يتكرر طباعتها مرة أخرى فأصبحت في عداد المفقود، ولكنني عثرت عليها في مكتبة الرياض التابعة للرئاسة العامة للبحوث العلمية والإفتاء فأخذت منها صورة كاملة للمقابلة.

وهي تقع في (٣) مجلدات كبيرة في كل مجلد ما يقارب (٣٠٠ صفحة) من القطع الكبير في كل صفحة (٢٦ سطرًا) وفي كل سطر (١٦ كلمة).

وقد رجع فيها المحقق إلى نسخ خطية، وعلق ذلك على حواشي الكتاب ولم يخرج الآيات والأحاديث الواردة في الكتاب.

وهذه النسخة فيها أخطاء مطبعية أكثر مما هي في طبعة الفقي، كما أن فيها بعض الكلمات والجمل التي سقطت من طبعة الفقي فأكمل إحداها الأخرى، وقد رمزت لطبعة المنار في المقابلة بـ (المنار) فأقول سقط من (المنار)، وموجود في (المنار) وهكذا.

وتميزت نسخة المنار بأن المحقق قد وضع في نهاية كل مجلد النص الكامل لـ «منازل السائرين» التي وردت في كل مجلد من كلام الهروي في «منازله».

كما تميزت بوضع عناوين في كل صفحة تنم عما تحتها، ثم ذكرها مرة أخرى في الفهرس التفصيلي للموضوعات في نهاية كل مجلد.

النسخة الثالثة: نسخة خطية عثرت عليها في قسم المخطوطات بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، تقع في ثلاث مجلدات كاملة ما عدا الربع الأخير من المجلد الثالث، فلم يكن موجودًا فيها، وهذه هي النسخة الوحيدة في قسم المخطوطات بالجامعة، وهي أقرب إلى أن تكون كاملة، أما النسخ المخرومة فقد وجدت منها نسخًا قديمة تصل إلى (٨٣٠هـ) لكن لا يوجد منها إلا مجلد واحد؛ فأثرت النسخة المتكاملة ولو كانت ليست قديمة على ما هو أقدم منها لعدم توفر المجلدات الباقية.

وهذه النسخة الخطية التي وقع عليها الاختيار فيها تقارب كبير مع نسخة المنار مع اختلاف يسير، وقد كتب في نهاية الكتاب: تم هذا الكتاب بعون الله وحسن توفيقه في آخر

شهر ذي الحجة (١٣١٧هـ)، وهي من مكتبة أحمد بن صالح الراشد (بالغات)، وأرقام هذه المخطوطة في قسم المخطوطات بجامعة الإمام هي: المجلد الأول: (١٠٨٧٣/ف)، والمجلد الثاني: (١٠٨٧٤/ف)، والمجلد الثالث: (١٠٨٧٥/ف).

وتقع هذه المخطوطة في ثلاث مجلدات: الأول منها عدد صفحاته: (٣٧٠ صفحة) والثاني: (٤٥٢ صفحة) والثالث: (٢٢٨ صفحة)، والربع الأخير من المجلد الثالث مفقود، وصفحات المخطوطة من القطع الكبير في كل صفحة (٢٦ سطرًا) وفي كل سطر (١٥ كلمة)، وخطها واضح ومقروء، وهو مكتوب بكيفية المخطوطات دون فواصل ولا همز للألف، ولا يوجد تقويس للآيات ولا الأحاديث ولا تخريج لهما، وفيها سقط كثير بالمقارنة إلى طبعة الشيخ الفقي.

وقد رمزت لهذه النسخة الخطية بالرمز «غ»، فأقول سقط من «غ» وموجود في «غ»... وهكذا نسبة إلى أن أصل المخطوطة مأخوذ من مكتبة بمدينة (الغات) وهي من قرى منطقة سدير تقع بين الزلفى والمجمعة.

وفي الصفحات التالية: صور للصفحة الأولى من كل مجلد من المجلدات الثلاث لطبعة الفقي، وطبعة المنار، والنسخة المخطوطة «غ»، ويلاحظ أن المجلد الأول والثاني في كل من طبعة الفقي والمنار والنسخة «غ» قد اتفقت جميعها في بداياتها؛ حيث استفتح المجلد الأول بالمقدمة، والمجلد الثاني بمنزلة (الإخبارات)، وأما المجلد الثالث فاتفقت طبعة الفقي مع طبعة المنار في بدايته؛ حيث كان استفتاح هذا المجلد (بمنزلة الهمزة)، بينما اختلفت نسخة «غ» عنهما؛ حيث استهلّت الصفحة الأولى بمنزلة (اللحظ).

وقد تمت المقابلة في الجزء المفقود في المخطوطة بين طبعة الفقي ونسخة المنار.









\* وكان العمل في المقابلة بين طبعة الفقي، ونسخة المنار، ونسخة «غ» كما يلي:

١- وضعت الأصل الذي أقبل عليه، وهو طبعة الفقي وهي التي تشكل متن الكتاب، ثم أخذت بمقابلتها مع نسخة (المنار)، ونسخة «غ» حرفاً حرفاً بمساعدة بعض الإخوة جزاهم الله خيراً، فما كان من اختلاف في كلمة أو جملة مع طبعة الفقي سواء في (المنار) أو في «غ» أو في كليهما وضعته في حاشية الكتاب من أسفل برقم يشير إلى رقم الكلمة أو الجملة في الأصل.

٢- وإذا كان هناك كلمة أو جملة ساقطة من نسخة المنار أو نسخة «غ» أو في كليهما فإني أشير في الحاشية إلى ذلك وأقول: كلمة كذا أو جملة كذا ساقطة من «غ» أو (المنار).

٣- وإذا كان السقط حاصلًا في طبعة الفقي؛ فإني أضيفه في طبعة الفقي وأجعله بين معكوفتين ثم أشير إليه في الحاشية وأقول: ما بين المعكوفتين ساقط من طبعة الفقي، وقد وجدت من ذلك سقطاً كثيراً، بل وجدت بعض الجمل فيها اضطراب وتقديم وتأخير فاستفدت من المقابلة في إصلاح هذا الاضطراب وتنسيق الكلام.

٤- حاولت جاهداً كتابة الفواصل بين الكلمات والجمل؛ حيث كان ترتيب الفواصل في طبعة الفقي غير دقيق، فقد ترى النقطة محل الفاصلة (،) وقد ترى العكس أحياناً وقد يضع نقطتين فوق بعضهما في موطن لا يناسبها وهكذا.

٥- عندما تعترضني كلمة أو جملة مضطربة لا تناسب السياق، وتتفق جميع النسخ عليها؛ فإني أشير إلى ذلك بقول: هكذا في جميع النسخ ثم أرجع للمطبوعات الأخرى لكتاب المدارج وبخاصة الطبعة التي حققها بشير عيون؛ لأنه رجع إلى مخطوطات للكتاب وأحياناً أجد العبارة مصححة فأثبتها في الحاشية وأقول: لعل الصواب هكذا.

وأحياناً تتفق جميع النسخ حتى المطبوع منها على الكلمة حينئذ كنت أعرضها على شيخنا الشيخ عبد الرحمن البراك حفظه الله فيوجهني إلى اللفظة الأقرب للصواب فأثبتها.

٦- وفي مرة واحدة أحسست بوجود سقط في جميع النسخ التي تحت المقابلة فرجعت إلى طبعة بشير عيون فوجدته قد أثبت هذا السقط وكان طويلاً يبلغ (٤ صفحات) وذلك في منزلة الخُلُق (٣/ ٤٧-٤٩) من طبعتنا المحققة؛ حيث أضفته بين معكوفتين وأشرت إلى ذلك في الحاشية.

٧- يوجد بعض التعليقات في حاشية المنار كتبها رشيد رضا وهي قليلة، كما توجد تعليقات

كثيرة في حاشية طبعة الفقي كتبها الشيخ محمد حامد الفقي، وكنت أعرض هذه التعليقات على شيخنا عبد الرحمن البراك فيوجهنى إلى حذف بعضها وهو الأكثر وإبقاء بعضها بدون تعليق وإبقاء الآخر مع التعليق عليها.

٨- قمت ببعض التعليقات في الحاشية رأيت من المناسب كتابتها، وبخاصة ما يتعلق بواقع الدعوة المعاصرة والتحديات التي تواجهها، وكنت أعرضها على شيخنا البراك حفظه الله فكان يوجهنى في هذه التعليقات بالزيادة عليها أو الحذف منها أو إقرارها كما هي، فجزاه الله عني خير ما جزى شيخاً عن تلميذه.

٩- قمت بتفسير بعض الغريب من الكلمات أو المصطلحات، والجمل الغامضة، وهي قليلة.

١٠- قمت بتخريج الأحاديث الواردة في الكتاب كلها، وعزوتها إلى مواطنها، وقد استفدت كثيراً من جهود البغدادي، وبشير عيون وفقهما الله، اللذين خرجا أحاديث كتاب «المدارج» كلاً على حدة، مع أن البغدادي كان يشير غالباً إلى المرجع واسم الكتاب والباب ورقم الحديث أحياناً، بينما كان بشير عيون يشير إلى المرجع ورقم الحديث فقط، فجمعت في تخريجي لأحاديث الكتاب بين الأمرين: بين ذكر المرجع والكتاب والباب وبين رقم الحديث قدر الإمكان، ولم أكن أنقل تخريج المحققين كما هو، بل كنت أرجع إلى الموطن الذي ذكره، وأتأكد من صحة الإحالة، وغالباً ما أجدها صحيحة، وأحياناً أجد خطأ في رقم الحديث أو اسم الباب، وقد لا أجد الحديث أصلاً، وهذا قليل.

ثم إنني أضفت إلى ذلك: التحقق من صحة الحديث إذا لم يكن في «الصحيحين»، وبخاصة ما قام به العلامة الألباني رحمه الله تعالى من التصحيح والتضعيف لكتب السنن و«صحيح وضعيف الجامع الصغير»، وما قام به أحمد شاكر رحمه الله تعالى في تحقيق «المسند»، وإذا تكرر الحديث في موطن آخر أشرت إلى أنه تقدم تخريجه في موطن كذا.

١١- ميزت كلام الهروي رحمه الله تعالى بخط أسود وجعلته بين قوسين صغيرين وجعلت شرح الإمام ابن القيم رحمه الله تعالى بخط أبيض عادي حتى لا يدخل كلامهما في بعض.

١٢- وضعت بعض العناوين الإضافية لبعض الفصول وميزتها عن صلب الكتاب بوضعها بين معكوفتين بخط أسود.

١٣- وميزت كذلك الآيات والأحاديث بخط أسود بين قوسين.

١٤- جعلت في رأس كل صفحة فردية على يمينها اسم المنزلة التي تتحدث عنها الصفحة بخط

- أسود لكي يسهل على القارئ العثور على المنزلة التي يريد بها بمجرد تصفحه للكتاب.
- ١٥- قمت بوضع فهرس تفصيلية لموضوعات كل مجلد على حدة، وذلك في آخره.
- ١٦- قمت بفهرسة الآيات القرآنية الواردة في كل الكتاب وجعلتها في آخر المجلد الأخير مشيرًا إلى موقعها بالجزء والصفحة، وهي كثيرة جدًا وصفتها حسب السور وأرقام الآيات فيها بحيث بدأت بالبقرة من الآية ذات الرقم القليل إلى التي بعدها وهكذا ثم سورة آل عمران، ثم التي تليها إلى آخر القرآن الكريم.
- ١٧- قمت بفهرسة الأحاديث النبوية الواردة في الكتاب وجعلتها في آخر المجلد الأخير، وقد صنفتها حسب الأبجدية مشيرًا إلى مواضعها في الجزء والصفحة.
- ١٨- قمت بمراجعة تجارب الكتاب الأولى لتصحيح الأخطاء المطبعية، وقد بذلت في ذلك جهدًا كبيرًا، وذلك بمقابلتها مع أحد الإخوان مع الأصل، ومع ذلك فقد يفوتني بعض الكلمات دون تصحيح، وهذه هي طبيعة البشر المتصف بالقصور والخطأ والنسيان. ولا يفوتني في نهاية هذه المقدمة أن أقدم شكري وامتناني لشيخني الشيخ عبد الرحمن البراك حفظه الله الذي استفدت منه كثيرًا في عملي في هذا الكتاب، وبخاصة ما يتعلق بتوضيح بعض المصطلحات الغامضة والتعليقات التي دونتها في الحاشية، فجزاه الله عني خير الجزاء.
- كما لا أنسى أن أشكر الإخوة الذين ساعدوني في مقابلة هذا الكتاب، ومنهم الشيخ بهاء عقيل مسئول النشر في دار طيبة، والإخوان عبد الكريم أبو بكر، وصالح عثمان، وعبد الغني الزهراني العاملين في دار طيبة، وكذلك أخانا عبد الوهاب قحطان الذي قابل معي التجارب الأولى للكتاب، وكذلك الأخ أحمد الرفاعي الذي ساعدني في فهرسة الآيات القرآنية، وكذلك الأخ عبد الملك رمضان الذي بذل جهدًا كبيرًا في تنضيد الكتاب فجزى الله الجميع خير الجزاء.
- أسأله سبحانه أن يجعل عملي في هذا الكتاب وفي غيره خالصًا صوابًا، والحمد لله رب العالمين.
- والصلاة والسلام على نبينا محمد وآله وصحبه أجمعين.



## ترجمة مختصرة للإمام ابن القيم - رحمه الله تعالى -

\* قال العلامة ابن الألويسي البغدادي في ترجمة مختصرة للإمام ابن القيم رحمه الله تعالى: «هو العلامة شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد الزرعي ثم الدمشقي، الفقيه الحنبلي، المفسر النحوي، الأصولي المتكلم، الشهير بابن قيم الجوزية. قال في «الشذرات»: بل هو المجتهد المطلق.

قال ابن رجب: ولد شيخنا سنة إحدى وتسعين وستمئة، لازم الشيخ تقي الدين بن تيمية، وأخذ عنه، وتفنن في كافة علوم الإسلام، وكان عارفاً في التفسير لا يجارى فيه، وبأصول الدين وإليه فيه المتتهى، وبالحدِيث ومعانيه وفقهه، ودقائق الاستنباط فيه لا يُلحق في ذلك، وبالفقه والأصول والعربية، وله فيها اليد الطولى، ويعلم الكلام والتصوف، حبس مدة لإنكاره «شد الرحيل إلى قبر الخليل»، وكان ذا عبادة وتهجد وطول صلاة إلى الغاية القصوى، ولم أشاهد مثله في عبادته وعلمه بالقرآن والحدِيث وحقائق الإيمان، وليس هو بالمعصوم، ولكن لم أر في معناه مثله.

وقد امتحن وأوذى مرات، وحبس مع شيخ الإسلام تقي الدين في المرة الأخيرة بالقلعة منفرداً عنه، ولم يفرج عنه إلا بعد موت الشيخ، وكان في مدة حبسه مشتغلاً بتلاوة القرآن، وبالتدبر والتفكير، ففتح عليه من ذلك خير كثير، وحصل له جانب عظيم من الأذواق والمواجيد الصحيحة، وتسلط بسبب ذلك على الكلام في علوم أهل المعارف، والخوض في غوامضهم، وتصانيفه مملئة بذلك.

وحج مرات كثيرة، وجاور بمكة، وكان أهل مكة يتعجبون من كثرة طوافه وعبادته، وسمعت عليه قصيدته «النونية» في السنة، وأشياء من تصانيفه غيرها، وأخذ عنه العلم خلق كثير في حياة شيخه، وإلى أن مات وانتفعوا به.

قال القاضي برهان الدين الزرعي: وما تحت أديم السماء أوسع علماً منه، ودرس بالصدرية، وأمّ بالجوزية، وكتب بخطه ما لا يوصف كثرة، وصنف تصانيف كثيرة جداً في أنواع العلوم، وحصل له من الكتب ما لم يحصل لغيره.

فمن تصانيفه: «تهذيب سنن أبي داود وإيضاح مشكلاته»، وسفر «الهجرتين»، و«مراحل السائرين»، و«الكلم الطيب»، و«زاد المسافرين»، و«زاد المعاد» أربع مجلدات، وهو كتاب جليل، وكتاب «نقد المنقول» وكتاب «إعلام الموقعين عن رب العالمين» ثلاث مجلدات، وكتاب «بدائع الفوائد» مجلدان، و«النونية» الشهيرة بـ«الشافية الكافية»، و«الصواعق المرسلّة على الجهمية والمعطلة»، و«حادي الأرواح إلى بلاد الأفراح»، و«نزهة المشتاقين»، وكتاب «الداء والدواء»، وكتاب «مفتاح دار السعادة» مجلد ضخّم غريب الأسلوب، و«اجتماع الجيوش الإسلامية»، وكتاب «الطرق الحكيمة»، وكتاب «عدة الصابرين»، وكتاب «إغاثة اللهفان»، وكتاب «الروح»، وكتاب «الصراف المستقيم»، و«الفتح القدسي»، و«التحفة المكية»، و«الفتاوى» وغير ذلك.

توفي ثالث عشر رجب سنة إحدى وخمسين وسبعمائة، ودفن بمقبرة الباب الصغير بعد أن صلي عليه بمواضع عديدة، وكان قد رأى قبل موته شيخه تقي الدين في النوم وسأله عن منزلته فأشار إلى علوها فوق بعض الأكابر -رحمهم الله تعالى-<sup>(١)</sup>.



(١) «جلاء العينين» للعلامة ابن الأوسى البغدادي (ص ٤٤، ٤٥).

## ترجمة موجزة للإمام الهروي صاحب المنازل - رحمه الله تعالى -

\* ترجم له الذهبي في كتابه «السير» بقوله: «الإمام القدوة، الحافظ الكبير، أبو إسماعيل، عبد الله بن محمد بن علي بن محمد بن أحمد بن علي بن جعفر بن منصور بن مَتَّ الأنصاري الهروي، مصنف كتاب «ذم الكلام»، وشيخ خراسان من ذرية صاحب النبي ﷺ أبي أيوب الأنصاري.

مولده في سنة ست وتسعين وثلاثمائة.

قال السلفي: سألتُ المؤتمن الساجي عن أبي إسماعيل الأنصاري، فقال: كان آيةً في لسان التذكير والتصوف، من سلاطين العلماء، سمع ببغداد من أبي محمد الحسن بن محمد الخلال، وغيره، يروي في مجالس وعظه الأحاديث بالإسناد، وينهى عن تعليقها عنه، قال: وكان بارعاً في اللغة، حافظاً للحديث، قرأتُ عليه كتاب «ذم الكلام».

قال المؤتمن: كان يدخل على الأمراء والجبابة، فما يُيالي، ويرى الغريب من المُحدِّثين، فيبألغ في إكرامه، قال لي مرة: هذا الشأن شأنٌ من ليس له شأنٌ سوى هذا الشأن - يعني: طلب الحديث -.

قال الحسين بن علي الكُتبي: خرَّج شيخ الإسلام لجماعة الفوائد بخرطه إلى أن ذهب بصره، فكان يأمرُ فيما يُخرِّجه لمن يكتب، ويصححُ هو، وقد تواضع بأن خرَّج لي فوائد، ولم يبق أحدٌ ممن خرج له سواي.

قال محمد بن طاهر: سمعتُ أبا إسماعيل الأنصاري يقول: إذا ذكرتُ التفسير، فإنما أذكره من مائة وسبعة تفاسير. ولقد بالغ أبو إسماعيل في «ذم الكلام» على الاتباع فأجاد، ولكنه له نفسٌ عجيب لا يُشبهُ نفسَ أئمة السلف في كتاب «منازل السائرين»، ففيه أشياء مطربة، وفيه أشياء مُشكلة، ومن تأمله لاح له ما أشرتُ إليه، والسُّنةُ المحمدية صليقة، ولا ينهض الذوقُ والوجدُ إلا على تأسيس الكتاب والسُّنة، وقد كان هذا الرجل سيفاً مسلولاً على المتكلمين، له صولةٌ وهيبةٌ واستيلاءٌ على النفوس ببلده، يعظمونه، ويتغالون فيه، ويبدلون أرواحهم فيما يأمر به، كان عندهم أطوعٌ وأرفعٌ من السلطان بكثيرٍ، وكان طوداً راسياً في السنة لا يتزلزل ولا يلين، لولا ما كدَّر كتابه «الفاروق في الصفات» بذكر

أحاديث باطلية يجب بيانها وهتكها والله يغفر له بحسن قصده، وصنّف «الأربعين» في التوحيد، و«أربعين» في السنة، وقد امتحن مرات، وأوذي، وتُني من بلده.

قال ابن طاهر: سمعته يقول: عرضتُ على السيف خمس مرات، لا يقال لي: ارجع عن مذهبك. لكن يُقال لي: اسكت عن مخالفتك. فأقول: لا أسكت. وسمعته يقول: أحفظُ اثني عشر ألف حديث أسردها سردًا.

قال الحافظ أبو النضر الفامي: كان شيخ الإسلام أبو إسماعيل بكر الزمان، وواسطة عقد المعاني، وصورة الإقبال في فنون الفضائل وأنواع المحاسن، منها نصرة الدين والسنة، من غير مداهنة ولا مراقبة لسلطان ولا وزير، وقد قاسى بذلك قصد الحساد في كل وقت، وسعوا في رُوحه مرارًا، وعمدوا إلى إهلاكه أطوارًا، فوَقاه الله شرهم، وجعل قصدهم أقوى سبب لارتفاع شأنه.

قلت: قد انتفع به خلق، وجعل آخرون؛ فإن طائفةً من صوفية الفلسفة والاتحاد يخضعون لكلامه في «منازل السائرين»، ويتحلونه ويزعمون أنه موافقهم، كلا! بل هو رجل أثري، لهجّ بإثبات نصوص الصفات، مُناظرًا للكلام وأهله جدًّا، وفي «منازله» إشاراتٌ إلى المحو والفناء، وإنما مراده بذلك الفناء هو الغيبة عن شهود السوي، ولم يُرد محو السوي في الخارج، ويا ليته لا صنّف ذلك، فما أحلى تصوف الصحابة والتابعين! ما خاضوا في هذه الخطرات والوساوس، بل عبدوا الله، وذُلُّوا له وتوكلوا عليه، وهم من خشيته مشفقون، لأعدائه مجاهدون، وفي الطاعة مسارعون، وعن اللغو معرضون، والله يهدي من يشاء إلى صراط مستقيم.

وقد جمع هذا سيرة للإمام أحمد في مجلد، سمعناها من أبي حفص بن القوس بإجازته من الكندي، أخبرنا الكروخي، أخبرنا المؤلف.

قال ابن طاهر: حكى لي أصحابنا أن السلطان ألب أرسلان قدم هراة ومعه وزيره نظام الملك، فاجتمع إليه أئمة الحنفية وأئمة الشافعية للشكوى من الأنصاري، ومطالبته بالمناظرة، فاستدعاه الوزير، فلما حضر قال: إن هؤلاء قد اجتمعوا لمناظرتك، فإن يكن الحق معك؛ رجعوا إلى مذهبك، وإن يكن الحق معهم؛ رجعت أو تسكت عنهم، فوثب الأنصاري، وقال: أنظرُ على ما في كمي.

قال: وما في كمْك قال: كتاب الله - وأشار إلى كُمة اليمين - وسنة رسول الله - وأشار إلى كمة اليسار - وكان فيه «الصحيحان»، فنظر الوزير إليهم مستفهمًا لهم، فلم يكن فيهم من ناظره من هذا الطريق.

وقال عبد الغافر بن إسماعيل: كان أبو إسماعيل الأنصاري على حظ تام من معرفة العربية

والحديث والتواريخ والأنساب، إمامًا كاملاً في التفسير، حسن السيرة في التصوف، غير مشغول بكسب، مكتفياً بما يُبسط به المريدين والأتباع من أهل مجلسه في العام مرة أو مرتين على رأس الملاء، فيحصل على ألوف من الدنانير وأعداد من الثياب والحُلِيِّ، فيأخذها، ويفرِّقها على اللِّحَام والخباز، وينفق منها، ولا يأخذ من السلطان ولا من أركان الدولة شيئاً، وقلما يراعيهم، ولا يدخل عليهم، ولا يُبالي بهم، فبقي عزيزاً مقبولاً قبولاً أتم من المَلِك، مطاع الأمر نحوًا من ستين سنة من غير مزاحمة، وكان إذا حضر المجلس لبس الثياب الفاخرة، وركب الدواب الثمينة، ويقول: إنما أفعل هذا إعزازاً للدين، ورَغْمًا لأعدائه، حتى ينظروا إلى عزي وتجمُّلي، فيرغَبُوا في الإسلام، ثم إذا انصرف إلى بيته؛ عاد إلى المُرَقَّعة والقعود مع الصوفية في الخانقاه يأكل معهم، ولا يتميز بحال، وعنه أخذ أهل هراة التبكير بالفجر، وتسمية الأولاد غالباً بعبد المضاف إلى أسماء الله تعالى.

قال أبو سعيد السمعي: كان أبو إسماعيل مظهرًا للسُّنة، داعيًا إليها، مُحَرِّصًا عليها، كان مُكْتَفِيًا بما يُبسط به المريدين، ما كان يأخذ من الظَّلْمَة شيئاً، وما كان يتعدى إطلاق ما ورد في الظواهر من الكتاب والسُّنة، معتقدًا ما صحَّ، غير مُصرح بما يقتضيه تشبيهه، وقال مرة: من لم ير مجلسي وتذكيري، وطعن في فهو مني في حلّ.

قلت: غالب ما رواه في كتاب «الفاروق» صحاح وحسان، وفيه باب إثبات استواء الله على عرشه فوق السماء السابعة بائنًا من خلقه من الكتاب والسُّنة، فساق دلائل ذلك من الآيات والأحاديث إلى أن قال: وفي أخبار شتى أن الله في السماء السابعة على العرش، وَعِلْمُهُ وَقُدْرَتُهُ واستماعه ونظره ورحمته في كل مكان.

قيل: إنَّ شيخ الإسلام عقد على تفسير قوله: ﴿إِنَّ الَّذِينَ سَبَقَتْ لَهُمْ مِنَّا الْحُسْنَىٰ﴾ [الأنبياء: ١٠]، ثلاثمائة وستين مجلسًا.

قال أبو النضر الفامي: توفي شيخ الإسلام في ذي الحجة، سنة إحدى وثمانين وأربعمائة، عن أربع وثمانين سنة وأشهر<sup>(١)</sup>.



(١) «سير أعلام النبلاء» (١٨/٥٠٣-٥١٥) باختصار، وما ورد في هذه الترجمة من لفظة (شيخ الإسلام)، فالمراد بها هنا الإمام الهروي.



## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وبه نستعين، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم<sup>(١)</sup>

الحمد لله رب العالمين، والعاقبة للمتقين، ولا عدوان إلا على الظالمين، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له رب العالمين، وإله المرسلين، وقيوم السموات والأرضين. وأشهد أن محمداً عبده ورسوله المبعوث بالكتاب المبين، الفارق بين الهدى والضلال، والغي والرشاد، والشك واليقين، أنزله لئقرأه تدبراً، وتأمله تبصراً، ونسعد به تذكراً، ونحملة على أحسن وجهه ومعانيه، ونصدق به ونجتهد على إقامة أوامره ونواهيها، ونجتني ثمار علومه النافعة الموصلة إلى الله سبحانه من أشجاره، ورياحين الحكم من بين رياضه وأزهاره.

فهو كتابه الدال عليه<sup>(٢)</sup> لمن أراد معرفته، وطريقه الموصلة لسالكها إليه، ونوره المبين الذي أشرقت له الظلمات، ورحمته المهداة التي بها صلاح جميع المخلوقات، والسبب الواصل بينه وبين عباده إذا انقطعت الأسباب، وبابه الأعظم الذي منه الدخول، فلا يغلق إذا غلقت الأبواب. وهو الصراط المستقيم الذي لا تميل به الآراء، والذكر الحكيم الذي لا تزيغ به الأهواء، والنزل الكريم الذي لا يشع منه العلماء، لا تفنى عجائبه، ولا تقلع سحائبه، ولا تنقض آياته، ولا تختلف دلالته، كلما ازدادت البصائر فيه تأملاً وتفكيراً زادها هدايةً وتبصيراً، وكلما بجست معينه فجر لها ينابيع الحكمة تفجيراً.

فهو نور البصائر من عماها<sup>(٣)</sup>، وشفاء الصدور من أدوائها وجواها<sup>(٤)</sup>، وحياة القلوب، ولذة النفوس، ورياض القلوب، وحادي الأرواح إلى بلاد الأفراح، والمنادي بالمساء والصباح: يا أهل الفلاح، حيي على الفلاح.

نادى منادي الإيمان على رأس الصراط المستقيم: ﴿يَقَوْمًا آجِبُوا دَعِيَ اللَّهِ وَآمَنُوا بِهِ، يُغْفِرْ لَكُمْ

مِن ذُنُوبِكُمْ وَيُجِرْكُمْ مِنْ عَذَابٍ أَلِيمٍ ﴿٣١﴾ [الأحقاف: ٣١].

(١) في «غ» جاء بعدها عبارة: (ربي يسر وأعن يا كريم)، وسقط منها قوله: (وبه نستعين).

(٢) كلمة: [عليه] غير موجودة في «غ» ولا نسخة المنار.

(٣) في «غ» والمنار: (عمائها) بالهمز.

(٤) في «غ» والمنار: (جوائها) بالهمز.

أسمع - والله - لو صادف آذاناً<sup>(١)</sup> واعيةً، وبصّر لو صادف قلوباً من الفساد خاليةً، لكن عصفت على القلوب هذه الأهواء، فأطفأت مصابيحها، وتمكّنت منها آراء الرّجال، فأغلقت أبوابها، وأضاعت مفاتيحها، وران عليها كسبها فلم تجد حقائق القرآن إليها منفذاً<sup>(٢)</sup>، وتحكّمت فيها أسقام الجهل فلم تنتفع معها بصالح العمل.

وا عجباً لها! كيف<sup>(٣)</sup> جعلت غذاءها من هذه الآراء التي لا تسمن ولا تغني من جوع، ولم تقبل الاغتذاء بكلام ربّ العالمين، ونصوص حديث<sup>(٤)</sup> نبيّه المرفوع؟! أم كيف اهتدت في ظلّم الآراء إلى التّمييز بين الخطأ والصّواب، وخفي عليها ذلك في مطالع الأنوار من السّنّة والكتاب؟!

وا عجباً! كيف ميّزت بين صحيح الآراء وسقيمها، ومقبولها ومردودها، وراجحها ومرجوحها، وأقرّت على أنفسها بالعجز عن تلقّي الهدى والعلم من كلام من كلامه<sup>(٥)</sup> لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه، وهو الكفيل بإيضاح الحقّ مع غاية البيان، وكلام من أوتي جوامع الكلم، واستولى كلامه على الأقصى من البيان؟

كلّا، بل هي والله فتنةٌ أعمت القلوب عن مواقع رشدّها، وحيرت العقول عن طرائق<sup>(٦)</sup> قصدها، يربّي فيها الصّغير، ويهرم فيها الكبير. وظنّت خفافيش البصائر أنّها الغاية التي يتسابق<sup>(٧)</sup> إليها المتسابقون، والنّهاية التي تنافس فيها المتنافسون، وتزاحموا عليها.

وهيها! أين السّهى من شمس الضّحى؟! وأين الثّرى من كواكب الجوزاء؟! وأين الكلام الذي لم تضمن<sup>(٨)</sup> لنا عصمة قائله بدليل معلوم، من النّقل المصدّق عن القائل المعصوم؟!

وأين الأقوال التي أعلى درجاتها أن تكون سائغة الاتّباع، من النّصوص الواجب على كلّ مسلمٍ تقديمها وتحكيمها والتّحاكم إليها في محلّ النزاع؟!

(١) في «غ» والمنار: (أذناً).

(٢) في «غ»: (فلم تجد عليها حقائق القرآن فيها منفذاً)، وفي المنار: (فلم تجد حقائق القرآن فيها منفذاً).

(٣) في نسختي «غ» والمنار سقطت كلمة (كيف).

(٤) كلمة: (حديث) غير موجودة في نسختي «غ» والمنار.

(٥) في نسختي «غ» والمنار سقطت كلمة (كلامه).

(٦) في «غ» (طريق).

(٧) في «غ» والمنار: (تسابق).

(٨) في «غ» والمنار: (يضمن).



المقدمون لنصوصها على غيرها جهالٌ لديهم منقوصون، ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ ءَامِنُوا كَمَا ءَامَنَ النَّاسُ قَالُوا أَنُؤْمِنُ كَمَا ءَامَنَ السُّفَهَاءُ أَلَا إِنَّهُمْ هُمُ السُّفَهَاءُ وَلَكِن لَّا يَعْلَمُونَ ﴿١٣﴾﴾ [البقرة: ١٣].

حُرِّموا والله الوصول، بعدولهم عن منهج الوحي، وتضييعهم الأصول، وتمسكوا بأعجازٍ لا صدور لها، فخانتهم أحرص ما كانوا عليها، وتقطعت بهم أسبابها أحوج ما كانوا إليها، حتى إذا بُعِث ما في القبور، وحصل ما في الصدور، وتميَّز لكل قوم حاصلهم الذي حصلوه، وانكشفت لهم حقيقة ما اعتقدوه، وقدموا على<sup>(١)</sup> ما قدَّموه، ﴿وَبَدَأَ لَهُمْ مِنَّا اللَّهُ مآلِمَ يُكُونُوا يَحْتَسِبُونَ ﴿٤٧﴾﴾ [الزمر: ٤٧]، وسقط في أيديهم عند الحصاد لَمَّا عاينوا غلَّةَ ما بذروه.

فيا شدَّة الحسرة عندما يعاين المبطل سعيه وكدَّه هباءً منثورًا، ويا عظم المصيبة عندما يتبيَّن بوارق أمانيه خلبًا، وآماله كاذبةً غرورًا، فما ظنُّ من انطوت سريره على البدعة والهوى والتعصُّب للآراء بربه يوم تلبى السَّرائر؟ وما عذر من نبذ الوحيين وراء ظهره في يومٍ لا تنفع الظَّالمين فيه المعاذر؟!

أفيظنُّ المعرض عن كتاب ربه وسنة رسوله أن ينجو من ربه بآراء الرِّجال؟! أو يتخلَّص من بأس الله بكثرة البحوث والجدال، وضروب الأقيسة وتنوع الأشكال؟ أو بالإشارات والشطحات، وأنواع الخيال؟

هيهات والله! لقد ظنَّ أكذب الظنِّ، ومثته نفسه أبين المحال، وإنَّما ضمنت النجاة لمن حكَّم هدى الله على غيره، وتزوَّد التَّقوى واثمَّ بالدليل، وسلك الصُّراط المستقيم، واستمسك من الوحي بالعروة الوثقى التي<sup>(٢)</sup> لا انفصام لها والله سميعٌ عليمٌ<sup>(٣)</sup>.

(١) في «غ»: (إلى).

(٢) كلمة: (التي) غير موجودة في «غ».

(٣) رحم الله الإمام ابن القيم! فكأنه يتحدث عن تلك النابتة التي نبتت في عصرنا اليوم ممن ينسبون أنفسهم للعقلانية أو العصرانية، والذين هم امتداد لتلك المدرسة التي عناها رحمه الله تعالى في كلامه ممن يقدسون العقل ويقدمونه على النقل من نصوص الكتاب والسنة عندما لا توافق عقولهم وأهواءهم، وزاد بنو قومنا عليهم بالجرأة على معارضة النصوص، والمناداة بتجديد وتطوير الأصول الثابتة في دين الإسلام، وجعلها تتواكب مع تطور العصر وتخضع لمستجداته؛ فأضافوا إلى بدعة سلفهم انهزاميتهم أمام الغرب الكافر، ومسايرة الواقع الفاسد والتنازل عن بعض أحكام الإسلام ورضوخًا للواقع ومسايرة للركب، وهم بذلك يقدمون خدمة جلييلة للأنظمة العلمانية الحاكمة في بلاد المسلمين، كما يقدمون التبريرات لواقع المجتمعات الفاسدة وتحلل الناس من الدين وأحكامه وأصوله الثابتة، ومن أكبر وسائلهم في ذلك القنوات الإعلامية يشتى صورها ومنابرها التي أتت على كثير من الأسر المسلمة فهدمت بنيانهم من القواعد، نعوذ بالله من الفتنة والخذلان!

\* وبعد:

فلَمَّا كان كمال الإنسان إنَّمَا هو بالعلم النَّافع، والعمل الصَّالح، وهما الهدى ودين الحقِّ،  
 وبتكميله لغيره في هذين الأمرين، كما قال تعالى: ﴿وَالصَّبْرُ ۝١﴾ إِنَّ الْإِنْسَانَ لَفِي خُسْرٍ ﴿٢﴾ إِلَّا الَّذِينَ  
 ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَتَوَّصُوا بِالحَقِّ وَتَوَّصُوا بِالصَّبْرِ ﴿٣﴾ [العصر: ١-٣]، أقسم<sup>(١)</sup> سبحانه أن كلَّ أحدٍ  
 خاسرٌ إِلَّا من كَمَّل قوَّته العلميَّة بالإيمان، وقوَّته العمليَّة بالعمل الصَّالح، وكَمَّل غيره بالتَّوصية بالحقِّ  
 والصَّبْر عليه، فالحقُّ هو الإيمان والعمل، ولا يَتَمَّان إِلَّا بالصَّبْر عليهما، والتَّواصي بهما - كان حقيقًا  
 بالإنسان أن ينفق ساعات عمره - بل أنفاسه - فيما ينال به المطالب العالية، ويخلص به من الخسران  
 المبين، وليس ذلك إِلَّا بالإقبال على القرآن وتفهُمه وتدبُّره واستخراج كنوزه وإثارة دافئته، وصرف  
 العناية إليه، والعكوف بالهمَّة عليه؛ فإنَّه الكفيل بمصالح العباد في المعاش والمعاد، والموصِّل لهم إلى  
 سبيل الرِّشاد، فالحقيقة والطَّريقة، والأذواق والمواجيد الصَّحيحة - كلُّها لا تقتبس إِلَّا من مشكاته،  
 ولا تستثمر إِلَّا من شجراته.

ونحن - بعون الله - ننبِّه على هذا بالكلام على فاتحة الكتاب وأمَّ القرآن، وعلى بعض ما  
 تضمَّنته هذه السُّورة من هذه المطالب، وما تضمَّنته من الرَّدِّ على جميع طوائف أهل البدع والضَّلال،  
 وما تضمَّنته من منازل السَّائرين، ومقامات العارفين، والفرق بين وسائلها وغاياتها، ومواهبها  
 وكسبيَّاتها، وبيان أنَّه لا يقوم غير هذه السُّورة مقامها، ولا يسدُّ مسدَّها؛ ولذلك لم ينزل الله<sup>(٢)</sup> في  
 التَّوراة، ولا في الإنجيل، ولا في القرآن مثلها.

والله المستعان، وعليه التكلان، ولا حول ولا قوَّة إِلَّا بالله العليِّ العظيم.

(١) في «غ» والمنار: (وأقسم).

(٢) لفظ الجلالة غير موجود في «غ» والمنار.

## [ اشتمال الفاتحة على أمهات المطالب ]

اعلم أن هذه السورة اشتملت على أمهات المطالب العالية أتمَّ اشتمالٍ، وتضمَّنتها أكمل تضمُّنٍ.

- فاشتملت على التعريف بالمعبود تبارك وتعالى بثلاثة أسماء، مرجع الأسماء الحسنی والصفات العليا إليها، ومدارها عليها، وهي: «الله، والرَّبُّ، والرَّحْمَنُ»، وبنيت السورة على الإلهية، والرَّبوبيَّة، والرَّحمة، ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾ [الفاتحة: ٥] مبنية على الإلهية، ﴿وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ [الفاتحة: ٥] على الرَّبوبيَّة، وطلب الهداية إلى الصُّراط المستقيم<sup>(١)</sup> بصفة الرَّحمة، والحمد يتضمَّن الأمور الثلاثة، فهو المحمود في إلهيته، وربوبيته، ورحمته، والشَّناء والمجد كما لان لجده<sup>(٢)</sup>.

- وتضمَّنت إثبات المعاد، وجزاء العباد بأعمالهم، حسنها وسيئها، وتفرَّد الرَّبُّ تعالى بالحكم إذ ذاك بين الخلاق، وكون حكمه بالعدل، وكلُّ هذا تحت قوله: ﴿مَلِكِ يَوْمِ الدِّينِ﴾ [الفاتحة: ٤].

- وتضمَّنت إثبات النبوات من جهاتٍ عديدة:

﴿أحدها: كونه ربَّ العالمين، فلا يليق به أن يترك عباده سدئ هملاً لا يعرفهم ما ينفعهم في معاشهم ومعادهم وما يضرُّهم فيهما، فهذا هضمٌ للرَّبوبيَّة، ونسبة الرَّبِّ تعالى إلى ما لا يليق به، وما قدره حقُّ قدره من نسبه إليه.

﴿الثاني: أخذها من اسم الله، وهو المألوه المعبود، ولا سبيل للعباد إلى معرفة عبادته<sup>(٣)</sup> إلا من طريق رسله.

﴿الموضع الثالث: من اسمه «الرَّحْمَنِ»؛ فإنَّ رحمته تمنع إهمال عباده، وعدم تعريفهم ما ينالون به غاية كمالهم، فمن أعطى اسم «الرَّحْمَنِ» حقَّه عرف أنَّه متضمَّن لإرسال الرُّسل، وإنزال الكتب، أعظم من تضمُّنه<sup>(٤)</sup> إنزال الغيث، وإنبات الكلاء، وإخراج الحبِّ، فاقضاء الرَّحمة لما

(١) في «غ» والمنار: (صراط مستقيم) بدون أل التعريف.

(٢) في «غ»: (لحمده).

(٣) في «غ» والمنار: (عبوديته).

(٤) في «غ» والمنار جاء بعد كلمة تضمُّنه كلمة (علم) وهي مقحمة لا وجه لها والله أعلم.

تحصل<sup>(١)</sup> به حياة القلوب والأرواح أعظم من اقتضائها لما تحصل<sup>(٢)</sup> به حياة الأبدان والأشباح، لكن المحجوبون إنَّما أدركوا من هذا الاسم حظَّ البهائم والدَّوابِّ، وأدرك منه أولو الألباب أمرًا وراء ذلك. **الموضع الرَّابع:** من ذكر يوم الدِّين؛ فإنَّه اليوم الَّذي يدين الله العباد فيه بأعمالهم، فيثيبهم على الخيرات، ويعاقبهم على المعاصي والسَّيِّئات، وما كان الله ليعذب أحدًا قبل إقامة الحجَّة عليه، والحجَّة إنَّما قامت برسله وكتبه، وبهم استحقَّ الثَّواب والعقاب، وبهم قام سوق يوم الدِّين، وسبق الأبرار إلى النِّعيم، والفجَّار إلى الجحيم.

**الموضع الخامس:** من قوله: ﴿إِلَّاكَ نَعْبُدُ﴾ [الفاتحة: ٥]؛ فإنَّ ما يعبد به الرَّبُّ<sup>(٣)</sup> تعالى لا يكون إلَّا على ما يحبُّه ويرضاه، وعبادته وهي: شكره وحبُّه وخشيته - فطريٌّ ومعقولٌ للعقول السَّليمة، لكنَّ طريق التَّعبُد وما يعبد به لا سبيل إلى معرفته إلَّا برسله وبيانهم<sup>(٤)</sup>، وفي هذا بيان أنَّ إرسال الرُّسل أمرٌ مستقرٌّ في العقول، يستحيل تعطيل العالم عنه، كما يستحيل تعطيله عن الصَّانع، فمن أنكر الرُّسول فقد أنكر المرسل ولم يؤمن به؛ ولهذا جعل الله<sup>(٥)</sup> سبحانه الكفر برسله كفرًا به.

**الموضع السَّادس:** من قوله: ﴿أَهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ﴾ [الفاتحة: ٦]؛ فالهداية: هي البيان والدَّلالة، ثمَّ التَّوفيق والإلهام، وهو بعد البيان والدَّلالة، ولا سبيل إلى البيان والدَّلالة إلَّا من<sup>(٦)</sup> جهة الرُّسل، فإذا حصل البيان والدَّلالة والتَّعريف ترتب عليه هداية التَّوفيق، وجعل الإيمان في القلب، وتحيبته إليه<sup>(٨)</sup>، وتريينه في القلب<sup>(٩)</sup>، وجعله مؤثرًا له، راضيًا به، راغبًا فيه.

وهما هديتان مستقلتان<sup>(١٠)</sup>، لا يحصل الفلاح إلَّا بهما، وهما متضمَّتان تعريف ما لم نعلمه من الحقِّ تفصيلًا وإجمالًا، وإلهامنا له، وجعلنا مريدين لاتباعه ظاهرًا وباطنًا، ثمَّ خلق القدرة لنا على

(١) في «غ» والمنار: (يحصل)، وذلك جائز لوجود الفصل بين الفعل وفاعله، كما يجوز ما أثبتته الفقي من موافقة الفعل للفاعل.

(٢) انظر الحاشية السابقة.

(٣) كلمة: (الرب) زيادة من طبعة الفقي غير موجودة في «غ» والمنار.

(٤) جملة: (وبيانهم) غير موجودة في «غ» والمنار.

(٥) لفظ الجلالة غير موجود في «غ» والمنار.

(٦) كلمة: (من) غير موجودة في «غ».

(٧) في «غ» جاء بعد كلمة (من) كلمة (بعد)، والأولى عدمها كما في طبعتي المنار والفقي.

(٨) في «غ» والمنار: (إلى العبد).

(٩) في «غ» والمنار: (قلبه).

(١٠) في «غ» (مسؤولتان)، والمراد أنهما هديتان تُطلبان ويسألهما العباد من ربه. وهما أولى من كلمة (مستقلتان).

القيام بموجب الهدى بالقول والعمل والعزم، ثمّ إدامة ذلك لنا وتثبيتنا عليه إلى الوفاة<sup>(١)</sup>.  
ومن هنا<sup>(٢)</sup> يعلم اضطراب العبد إلى سؤال هذه الدّعوة فوق كلّ ضرورة، وبطلان قول من  
يقول: إذا كنّا مهتدين، فكيف نسأل الهداية؟ فإنّ المجهول لنا من الحقّ أضعاف المعلوم، وما لا نريد  
فعله تهاونًا وكسلًا مثل ما نريده أو أكثر منه أو دونه، وما لا نقدر عليه ممّا نريده كذلك، وما نعرف  
جملته ولا نهتدي لتفاصيله فأمرٌ يفوت الحصر، ونحن محتاجون إلى الهداية التّامة، فمن كملت له هذه  
الأمر كان سؤال الهداية له سؤال التّثبيت والدّوام.

وللهداية مرتبةٌ أخرى - وهي آخر مراتبها - وهي الهداية يوم القيامة إلى طريق الجنّة، وهو  
الصّراط الموصل إليها، فمن هدي في هذه الدّار إلى صراط الله المستقيم، الذي أرسل به رسله، وأنزل  
به كتبه - هدي هناك إلى الصّراط المستقيم، الموصل إلى جنّته ودار ثوابه، وعلى قدر ثبوت قدم العبد  
على هذا الصّراط الذي نصبه الله لعباده في هذه الدّار يكون ثبوت قدمه على الصّراط المنصوب على  
متن جهنّم، وعلى قدر سيره على هذه<sup>(٣)</sup> الصّراط يكون سيره على ذاك الصّراط، فمنهم من يمرّ  
كالبرق، ومنهم من يمرّ كالطّرف، ومنهم من يمرّ كالريّح، ومنهم من يمرّ كشدّ الرّكاب، ومنهم من  
يسعى سعيًا، ومنهم من يمشي مشيًا، ومنهم من يحبو حبواً، ومنهم المخدوش المسلّم، ومنهم  
المكردس في النّار.

فلينظر العبد سيره على ذلك الصّراط من سيره على هذا، حذو القذّة بالقذّة، جزاءً وفاقاً؛ ﴿هَلْ  
تُجَزَوْنَ إِلَّا مَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ [النمل: ٩٠].

ولينظر الشّبهات والشّهوات التي تعوقه عن سيره على هذا الصّراط المستقيم، فإنّها الكلايب  
التي بجانب ذاك الصّراط، تخطفه وتعوقه عن المرور عليه، فإن كثرت هنا وقويت فكذلك هي هناك،  
﴿وَمَا رَبُّكَ بِظَلَمٍ لِّلْعَبِيدِ﴾ [فصلت: ٤٦].

فسؤال الهداية متضمّنٌ لحصول كلّ خير، والسّلامة من كلّ شرّ.  
كلمة الموضوع السّابع: من معرفة نفس المسئول، وهو الصّراط المستقيم، ولا تكون الطّريق  
صراطاً حتّى تتضمّن خمسة أمورٍ:  
- الاستقامة.

- والإيصال إلى المقصود.

(١) في «غ»: (الموافاة).

(٢) في «غ» والمنار: (ومن هاهنا).

(٣) في «غ» والمنار: (هذا).



- والقرب.

- وسعته للمارين عليه.

- وتعيينه طريقاً للمقصود.

ولا يخفى تضمّن الصّراط المستقيم لهذه الأمور الخمسة.

فوصفه بالاستقامة يتضمّن قربه؛ لأنّ الخطّ المستقيم هو أقرب خطّ فاصل بين نقطتين، وكلّما تعوّج طال وبعد، واستقامته تتضمّن إيصاله إلى المقصود، ونصبه لجميع من يمرّ عليه يستلزم سعته، وإضافته إلى المنعم عليهم ووصفه بمخالفة صراط أهل الغضب والضلال يستلزم تعيينه (١) طريقاً.

«وَالصّراطُ» تارةً يضاف إلى الله؛ إذ هو الذي شرعه ونصبه، كقوله تعالى: ﴿وَأَنَّ هَذَا صِرَاطِي

مُسْتَقِيمًا فَاتَّبِعُوهُ﴾ [الأنعام: ١٥٣].

وقوله: ﴿وَإِنَّكَ لَتَهْدِي إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾ (٥٤) صِرَاطِ اللَّهِ ﴿[الشورى: ٥٢، ٥٣] تارةً يضاف إلى العباد،

كما في الفاتحة، لكونهم أهل سلوكه، وهو المنسوب لهم، وهم المارّون عليه.

الموضع الثامن: من ذكر المنعم عليهم، وتمييزهم عن طائفتي الغضب والضلال، فانقسم النَّاس بحسب معرفة الحقّ والعمل به إلى هذه الأقسام الثلاثة؛ لأنّ العبد إمّا أن يكون عالمًا بالحقّ، أو جاهلاً به، والعالم بالحقّ إمّا أن يكون عاملاً بموجبه أو مخالفاً له، فهذه أقسام المكلّفين لا يخرجون عنها ألبتّة. فالعالم بالحقّ العامل به هو المنعم عليه، وهو الذي زكّي نفسه بالعلم النافع والعمل الصّالح، وهو المفلح؛ ﴿قَدْ أَفْلَحَ مَنْ زَكَّاهَا﴾ (٩) ﴿[الشمس: ٩].

والعالم به المتّبع هواه هو المغضوب عليه.

والجاهل بالحقّ هو الضّالّ.

والمغضوب عليه ضالٌّ عن هداية العمل.

والضّالّ مغضوبٌ عليه لضلاله عن العلم الموجب للعمل.

فكلُّ منهما ضالٌّ مغضوبٌ عليه، ولكنّ تارك العمل بالحقّ بعد معرفته به أولى بوصف الغضب وأحقُّ به.

ومن هاهنا كان اليهود أحقُّ به، وهو متغلّظٌ في حقّهم، كقوله تعالى في حقّهم: ﴿بِسْمَا أَشْرَرُوا

بِهِ أَنْفُسَهُمْ أَنْ يَكْفُرُوا بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ بَعِيًّا أَنْ يُنَزَّلَ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ عَلَى مَنْ يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ فَبَاءُوا بِغَضَبٍ عَلَى

عَضْبٍ﴾ [البقرة: ٩٠].

(١) في «غ» والمنار: (تعيينه).

وقال تعالى: ﴿قُلْ هَلْ أُنَبِّئُكُمْ بِشَرِّ مِمَّنْ ذَلِكُمْ مَثُوبَةٌ عِنْدَ اللَّهِ مِنْ لَعْنَةِ اللَّهِ وَعَظِيبَ عَلَيْهِ وَجَعَلَ مِنْهُمْ الْقِرَدَةَ وَالْخَنَازِيرَ وَعَبَدَ الطَّاغُوتِ أُولَئِكَ شَرٌّ مَكَانًا وَأَضَلُّ عَنْ سَوَاءِ السَّبِيلِ ﴿٦٠﴾﴾ [المائدة: ٦٠].

والجاهل بالحقُّ أحقُّ باسم الضلال، ومن هنا وُصفت النَّصارى به في قوله تعالى: ﴿قُلْ يَا أَهْلَ الْكِتَابِ لَا تَغْلُوا فِي دِينِكُمْ غَيْرَ الْحَقِّ وَلَا تَتَّبِعُوا أَهْوَاءَ قَوْمٍ قَدْ ضَلُّوا مِنْ قَبْلُ وَأَضَلُّوا كَثِيرًا وَضَلُّوا عَنْ سَوَاءِ السَّبِيلِ ﴿٧٧﴾﴾ [المائدة: ٧٧].

فالأولى في سياق الخطاب مع اليهود، والثانية في سياقه مع النَّصارى. وفي الترمذيِّ و«صحيح ابن جبان» من حديث عدي بن حاتم قال: قال رسول الله ﷺ: «اليهود مغضوبٌ عليهم، والنَّصارى ضالون»<sup>(١)</sup>.

ففي ذكر المنعم عليهم - وهم من عرف الحقَّ واتبعه - والمغضوب عليهم - وهم من عرفه واتبع هواه - والضالين - وهم من جهله -: ما يستلزم ثبوت الرسالة والنُّبوة؛ لأنَّ انقسام النَّاس إلى ذلك هو الواقع المشهود، وهذه القسمة إنما أوجبها ثبوت الرسالة. وأضاف<sup>(٢)</sup> النُّعمة إليه، وحذف فاعل الغضب لوجوه:

- منها: أنَّ النُّعمة هي الخير والفضل، والغضب من باب الانتقام والعدل، والرَّحمة تغلب الغضب، فأضاف إلى نفسه أكمل الأمرين، وأسبقهما وأقوامهما.

وهذه طريقة القرآن في إسناد الخيرات والنِّعم إليه، وحذف الفاعل في مقابلتهما، كقول مؤمني الجن: ﴿وَأَنَا لَنَدْرِي أَشْرًا رَيْدِيَمَن فِي الْأَرْضِ أَمْ أَرَادَ بِهِمْ رَبُّهُمْ رَشَدًا ﴿١٦﴾﴾ [الجن: ١٦].

ومنه قول الخضر في شأن الجدار واليتيمين: ﴿فَأَرَادَ رَبُّكَ أَنْ يَبْلُغَا أَشُدَّهُمَا وَيَسْتَخْرِجَا كَنْزُهُمَا﴾ [الكهف: ٨٢]. وقال في خرق السفينة: ﴿فَأَرَدْتُ أَنْ أَعِيبَهَا﴾ [الكهف: ٧٩]، ثم قال بعد ذلك: ﴿وَمَا فَعَلْتُهُ، عَنِ أَمْرِ﴾ [الكهف: ٨٢]. وتأمل قوله تعالى: ﴿أَجَلٌ لَكُمْ لَيْلَةَ الصَّيَامِ الرَّفَثِ إِلَى نِسَائِكُمْ﴾ [البقرة: ١٨٧]، وقوله: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أَمْيَتَةُ وَالِدِمْ وَلَحْمُ الْخِنْزِيرِ﴾ [المائدة: ٣]، وقوله: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ﴾ [النساء: ٢٣] ثم قال: ﴿وَأَجَلٌ لَكُمْ مَا وَرَاءَ ذَلِكَ﴾ [النساء: ٢٤].

(١) جزء من حديث طويل رواه الترمذي في كتاب التفسير تفسير سورة الفاتحة (٢٩٥٦) وقال: هذا حديث حسن غريب لا نعرفه إلا من حديث سماك بن حرب. وحسنه الألباني في «صحيح الترمذي» (٢٣٥٣) (٢٣٥٤)، ورواه أحمد في «المسند» (٣٧٨/٤).

(٢) في «غ» (وإضافة).

(٣) وذلك على قراءة ﴿وَأَجَلٌ لَكُمْ﴾ بفتح الألف والحاء وهي قراءة ابن كثير ونافع وأبي عمر وابن عامر (كتاب السبعة في القراءات لابن مجاهد ص ٢٣١).

وفي تخصيصه لأهل الصراط المستقيم بالنعمة ما دلّ على أنّ النعمة المطلقة: هي الموجبة للفلاح الدائم، وأمّا مطلق النعمة: فعلى المؤمن والكافر، فكلّ الخلق في نعمة، وهذا فصل النزاع في مسألة: هل لله على الكافر من نعمة أم لا؟

فالنّعمة المطلقة لأهل الإيمان، ومطلق النّعمة تكون<sup>(١)</sup> للمؤمن والكافر، كما قال تعالى: ﴿وَإِنْ تَعُدُّوا نِعْمَتَ اللَّهِ لَا تَحْصُوهَا إِنَّكُمُ لَأَنْسَنَ لَكُمْ لَوْمَةً كَثِيرًا﴾ [إبراهيم: ٣٤].

والنعمة من جنس الإحسان، بل هي الإحسان، والرّبّ تعالى إحسانه على البرّ والفاجر، والمؤمن والكافر، وأمّا الإحسان المطلق فللذين اتّقوا والذين هم محسنون.

- الوجه الثاني: أنّ الله سبحانه هو المنفرد بالنعمة؛ ﴿وَمَا يَكُمُ مِنْ نِعْمَةٍ فَمِنَ اللَّهِ﴾ [النحل: ٥٣]، فأضيف إليه ما هو منفرد به، وإن أضيف إلى غيره فلكونه طريقاً ومجرى للنعمة، وأمّا الغضب على أعدائه فلا يختصّ به تعالى، بل ملائكته وأنبيأؤه ورسله وأولياؤه يغضبون لغضبه، فكان في لفظة: ﴿الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ﴾ [الفاتحة: ٧] بموافقة أوليائه له من الدلالة على تفردّه بالإنعام، وأنّ النعمة المطلقة منه وحده، هو المنفرد بها ما ليس في لفظة «المُنْعَمِ عَلَيْهِمْ».

- الوجه الثالث: أنّ في حذف فاعل الغضب من الإشعار بإهانة المغضوب عليه، وتحقيره وتصغير شأنه ما ليس في ذكر فاعل النعمة من إكرام المنعم عليه والإشادة<sup>(٢)</sup> بذكره، ورفع قدره، ما ليس في حذفه، فإذا رأيت من قد أكرمه ملكٌ وشرفه ورفع قدره، فقلت: هذا الذي أكرمه السلطان، وخلع عليه وأعطاه ما تمنّاه<sup>(٣)</sup>، كان أبلغ في الشّناء والتّعظيم من قولك: هذا الذي أكرم وخلع عليه وشرف وأعطى.

وتأمل سرّاً بديعاً في ذكر السبب والجزاء للطوائف الثلاثة بأوجز لفظٍ وأخصره: فإنّ الإنعام عليهم يتضمّن إنعامه بالهداية التي هي العلم النّافع والعمل الصّالح، وهي الهدى ودين الحقّ، ويتضمّن كمال الإنعام بحسن الثّواب والجزاء، فهذا تمام النّعمة، ولفظ: ﴿أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ﴾ [الفاتحة: ٧] يتضمّن<sup>(٤)</sup> الأمرين.

(١) في «غ» والمنار: (يكون).

(٢) في «غ»: (الإشارة).

(٣) في «غ» والمنار: (ومنّاه بدلاً من (ما تمنّاه)).

(٤) في «غ»: (ولفظه النعمة عليهم متضمن).

وذكر غضبه على المغضوب عليهم يتضمّن أيضًا أمرين:

- الجزاء بالغضب الذي موجه غاية العذاب والهوان.

- والسبب الذي استحقوا به غضبه سبحانه؛ فإنه أرحم وأرف من أن يغضب بلا جناية منهم ولا ضلال، فكأن<sup>(١)</sup> الغضب عليهم مستلزمٌ لضلالهم، وذكر الضالّين مستلزمٌ لغضبه عليهم وعقابه لهم؛ فإن من ضلّ استحقّ العقوبة التي هي موجب ضلاله وغضب الله عليه.

فاستلزم وصف كل واحدٍ من الطوائف الثلاث<sup>(٢)</sup> للسبب والجزاء أبين استلزام، واقتضاه أكمل اقتضاءً في غاية الإيجاز والبيان والفصاحة، مع ذكر الفاعل في أهل السعادة، وحذفه في أهل الغضب، وإسناد الفعل إلى السبب في أهل الضلال.

وتأمل المقابلة بين الهداية والنعمة، والغضب والضلال، فذكر المغضوب عليهم والضالّين في مقابلة المهتدين المنعم عليهم، وهذا كثيرٌ في القرآن، يقرن بين الضلال والشقاء، وبين الهدى والفلاح، فالثاني كقوله: ﴿أُولَئِكَ عَلَىٰ هُدًى مِّن رَّبِّهِمْ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾ [البقرة: ٥].

وقوله: ﴿أُولَئِكَ لَهُمُ الْأَمْنُ وَهُمْ مُّهْتَدُونَ﴾ [الأنعام: ٨٢].

والأول كقوله تعالى: ﴿إِنَّ الْمَجْرِمِينَ فِي ضَلَالٍ وَسُعُرٍ﴾ [القمر: ٤٧].

وقوله: ﴿خَتَمَ اللَّهُ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ وَعَلَىٰ سَمْعِهِمْ وَعَلَىٰ أَبْصَارِهِمْ غِشْوَةٌ وَلَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾ [البقرة: ٧].

وقد جمع سبحانه بين الأمور الأربعة في قوله: ﴿فَأَمَّا يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا فَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّهُ خَفِيَ عَنِ الْمُجْرِمِينَ﴾ [البقرة: ١٧٧]. وقد جمع سبحانه بين الهدى والسعادة، ثم قال: ﴿وَمَنْ أَعْرَضَ عَن ذِكْرِي فَإِنَّ لَهُ مَعِيشَةً ضَنْكًا وَنَحْشُرُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَعْمَى﴾ [البقرة: ١٧٧]. قال ربِّ لمْ حَشَرْتَنِي أَعْمَى وَقَدْ كُنْتُ بَصِيرًا [البقرة: ١٧٧]. قال كذلك أنتك أَيْنُنَا فَنَسِينَهَا وَكَذَلِكَ الْيَوْمَ نُنْسِي [البقرة: ١٧٧]. فذكر الضلال والشقاء.

فالهدى والسعادة متلازمان، والضلال والشقاء متلازمان.

(١) في «غ» والمنار: (وكان).

(٢) في «غ»: (الثلاثة).

## فصل [في الصراط المستقيم]

وذكر الصراط المستقيم مفرداً<sup>(١)</sup> معرّفًا تعريفين: تعريفًا باللام، وتعريفًا بالإضافة، وذلك يفيد تعينه<sup>(٢)</sup> واختصاصه، وأنه صراطٌ واحدٌ، وأمّا طرق أهل الغضب والضلال فإنه سبحانه يجمعها ويفردها، كقوله: ﴿وَأَنَّ هَذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا فَاتَّبِعُوهُ وَلَا تَتَّبِعُوا السُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَن سَبِيلِهِ﴾ [الأنعام: ١٥٣] فوحد لفظ: الصراط وسبيله، وجمع السبل المخالفة له.

وقال ابن مسعود: خطّ لنا رسول الله ﷺ خطًّا، وقال: «هَذَا سَبِيلُ اللَّهِ». ثمّ خطّ خطوطًا عن يمينه وعن يساره، وقال: «هَذِهِ سُبُلٌ»، [و] «عَلَى كُلِّ سَبِيلٍ شَيْطَانٌ يَدْعُو إِلَيْهِ». ثمّ قرأ قوله تعالى: ﴿وَأَنَّ هَذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا فَاتَّبِعُوهُ وَلَا تَتَّبِعُوا السُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَن سَبِيلِهِ ذَلِكُمْ وَصَّيْنَاكُمْ بِهِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾ [الأنعام: ١٥٣] (٤).

وهذا لأنّ الطريق الموصل إلى الله واحد<sup>(٥)</sup>، وهو ما بعث به رسله وأنزل به كتبه، لا يصل إليه أحدٌ إلّا من هذه الطريق، ولو أتى الناس من كلّ طريق، واستفتحوا من كلّ باب، فالطرق عليهم مسدودة، والأبواب عليهم مغلقةٌ إلّا من هذا الطريق الواحد؛ فإنه متصلٌ بالله، موصلٌ إلى الله.

قال الله تعالى: ﴿هَذَا صِرَاطٌ عَلَيَّ مُسْتَقِيمٌ﴾ [الحجر: ٤١].

قال الحسن: «معناه: صراطٌ إلَيَّ مُسْتَقِيمٌ».

وهذا يحتمل أمرين:

— أن يكون أراد به أنه من باب إقامة الأدوات بعضها مقام بعض، فقامت أداة «علَيَّ» مقام

«إِلَيَّ».

والثاني: أنه أراد التفسير على المعنى، وهو الأشبه بطريق السلف؛ أي: صراطٌ موصلٌ إلَيَّ.

(١) في «غ» والمنار: (منفردًا).

(٢) في «غ» والمنار: (تعينه).

(٣) ما بين المعكوفتين زيادة من «غ» والمنار. وساقطة من طبعه الفقهي.

(٤) أخرجه الطبري في «التفسير» برقم (١٤١٦٨)، وقال محمود شاكر: صحيح الإسناد، وصححه الحاكم (٢/٣١٨)، ووافقه

الذهبي، ورواه الإمام أحمد في «المسند» (١/٤٣٥).

(٥) في «غ»: (واحدة).

وقال مجاهدٌ: «الْحَقُّ يَرْجِعُ إِلَى اللَّهِ، وَعَلَيْهِ طَرِيقُهُ، لَا يُعْرَجُ عَلَيَّ شَيْءٌ».

وهذا مثل قول الحسن وأبين منه، وهو من أصح ما قيل في الآية، وقيل: عليّ فيه للوجوب؛ أي: عليّ بيانه وتعريفه والدلالة عليه.

والقولان نظير القولين في آية النحل، وهي: ﴿وَعَلَى اللَّهِ فَصْدُ السَّبِيلِ﴾ [النحل: ٩].

والصحيح فيها كالصحيح في آية الحجر: أن السبيل القاصد - وهو المستقيم المعتدل - يرجع إلى الله، ويوصل إليه.

قال طفيل الغنوي:

مَضَوْا سَلْفًا قَصْدُ السَّبِيلِ عَلَيْهِمْ      وَصَرَفُ الْمَنَائِبِ بِالرَّجَالِ تَشَقُّبُ

أي: ممرّنا عليهم، وإليهم وصولنا.

وقال الآخر:

فَهِنَّ الْمَنَائِبُ أَيُّ وَادٍ سَلَكَتُهُ      عَلَيْهَا طَرِيقِي أَوْ عَلَيَّ طَرِيقُهَا

فإن قيل: لو أريد هذا المعنى لكان الأليق به أداة «إلى» التي هي للانتهاء، لا أداة «على» التي هي للوجوب، ألا ترى أنه لما أراد الوصول قال: ﴿إِنَّ إِلَيْنَا إِيَابَهُمْ﴾ (٤٥) ﴿ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا حِسَابَهُمْ﴾ (٤٦) [الغاشية: ٤٥، ٤٦].

وقال: ﴿إِلَيْنَا مَرْجِعُهُمْ﴾ [لقمان: ٢٣].

وقال: ﴿ثُمَّ (١) إِلَى رَبِّهِمْ مَرْجِعُهُمْ﴾ [الأنعام: ١٠٨].

وقال لما أراد (٢) الوجوب: ﴿ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا حِسَابَهُمْ﴾ (٤٦) [الغاشية: ٢٦].

وقال (٣): ﴿إِنَّ عَلَيْنَا جَمْعَهُ وَقُرْآنَهُ﴾ (١٧) [القيامة: ١٧].

وقال (٤): ﴿وَمَا مِنْ دَابَّةٍ فِي الْأَرْضِ إِلَّا عَلَى اللَّهِ رِزْقُهَا﴾ [هود: ٦]، ونظائر ذلك؟!

وقيل: في أداة «على» سرٌّ لطيفٌ، وهو: الإشعار بكون السالك على هذا الصراط على هدى، وهو (٥) حقٌّ، كما قال في حقّ المؤمنين: ﴿أُولَئِكَ عَلَى هُدًى مِنْ رَبِّهِمْ﴾ [البقرة: ٥].

(١) جملة: (وقال: ثم) غير موجودة في «غ» والمنار.

(٢) في «غ»: (وقال المراد) وهو خطأ والصواب ما في طبعتي الفقي والمنار.

(٣) كلمة: (وقال) غير موجودة في «غ» والمنار.

(٤) انظر الحاشية السابقة.

(٥) في «غ»: (وعلى).

وقال لرسوله ﷺ: ﴿فَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ إِنَّكَ عَلَى الْحَقِّ الْمُبِينِ﴾ ﴿٧٦﴾ [النمل: ٧٩] والله ﷻ هو الحق، وصراطه حق، ودينه حق، فمن استقام على صراطه فهو على الحق والهدى.

فكان في أداة «على» هذا المعنى ما ليس في أداة «إلى» فتأمل، فإنه سرٌ بديع. فإن قلت: فما الفائدة في ذكر «على» في ذلك أيضًا؟ وكيف يكون المؤمن مستعليا<sup>(١)</sup> على الحق وعلى الهدى؟

قلت: لما فيه من استعلائه وعلوه بالحق والهدى، مع ثباته عليه، واستقامته إليه، فكان في الإتيان بأداة «على» ما يدل على علوه وثبوته واستقامته، وهذا بخلاف الضلال والريب؛ فإنه يؤتى فيه بأداة «في» الدالة على انغماس صاحبه، وانقماعه وتدثسه فيه، كقوله تعالى: ﴿فَهَمُّ فِي رَيْبِهِمْ يَزْدُودٌ﴾ ﴿٤٥﴾ [التوبة: ٤٥].

وقوله: ﴿وَالَّذِينَ كَذَبُوا بِآيَاتِنَا صَغُرُوا فِي الْإِظْمَاتِ﴾ [الأنعام: ٣٩].

وقوله: ﴿فَذَرَهُمْ فِي عَمْرَتِهِمْ حَقَّ حِينٍ﴾ ﴿٥٤﴾ [المؤمنون: ٥٤].

وقوله: ﴿وَإِنَّهُمْ لَنِي سَكِّ مِنْهُ مُرِبٍ﴾ ﴿١١﴾ [هود: ١١].

وتأمل قوله تعالى: ﴿وَإِنَّا أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَىٰ هُدًى أَوْ فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ﴾ ﴿١٤﴾ [سبأ: ٢٤] فإن طريق الحق تأخذ علواً صاعدةً بصاحبها إلى العليِّ الكبير، وطريق الضلال تأخذ سفلاً، هاويةً بسالكها في أسفل السافلين.

- وفي قوله تعالى: ﴿قَالَ هَذَا صِرَاطٌ عَلَيَّ مُسْتَقِيمٌ﴾ ﴿٤١﴾ [الحجر: ٤١] قولٌ ثالث.

- وهو قول الكسائي: إنَّه على التهديد والوعيد، نظير قوله: ﴿إِنَّ رَبَّكَ لَبِالْمِرْصَادِ﴾ ﴿١٤﴾ [الفجر: ١٤] كما يقال: طريقك عليّ، وممرُّك عليّ، لمن تريد إعلامه بأنَّه غير فائتٍ لك، ولا معجزٍ، والسِّياق يأبى هذا، ولا يناسبه لمن تأمله، فإنه قاله مجيباً لإبليس الذي قال: ﴿وَلَا تُغْوِيَهُمْ أَجْمَعِينَ﴾ ﴿٢١﴾ [إلا عبادك منهم المخلصين] ﴿٤١﴾ [الحجر: ٣٩، ٤٠] فإنه لا سبيل لي إلى إغوائهم، ولا طريق لي عليهم.

فقرَّر الله ﷻ ذلك أتمَّ التقرير، وأخبر أنَّ الإخلاص صراطٌ عليه مستقيمٌ؛ فلا سلطان لك على عبادي الذين هم على هذا الصراط، لأنَّه صراطٌ عليّ، ولا سبيل لإبليس إلى هذا الصراط، ولا الحوم حول ساحته، فإنه محروسٌ محفوظٌ بالله، فلا يصل عدوُّ الله إلى أهله.

فليتأمل العارف هذا الموضوع حقَّ التأمل، ولينظر إلى هذا المعنى، ويوازن بينه وبين القولين

(١) في «غ»: (متعلياً).

الآخرين، أيهما أليق بالآيتين، وأقرب إلى مقصود القرآن وأقوال السلف؟  
وأما تشبيه الكسائي له بقوله: ﴿إِنَّ رَبَّكَ لِيَالْمُرْصَادِ﴾ [الفجر: ١٤] فلا يخفى الفرق بينهما سياقاً ودلالةً، فتأمل، ولا يقال في التهديد: هذا طريقٌ مستقيمٌ عليّ، لمن لا يسلكه، وليست سبيل المهتدٍ مستقيمةً، فهو غير مهتدٍ بصراط الله المستقيم، وسبيله التي هو عليها ليست مستقيمةً على الله، فلا يستقيم هذا القول ألبتة.

وأما من فسره بالوجوب؛ أي: عليّ بيان استقامته والدلالة عليه، فالمعنى صحيحٌ، لكن في كونه هو المراد بالآية نظراً، لأنه حذف في غير موضع الدلالة، ولم يؤلف الحذف المذكور ليكون مدلولاً عليه إذا حذف، بخلاف عامل الظرف إذا وقع صفةً؛ فإنه حذف مألوفٌ معروفٌ، حتى إنه لا يذكر ألبتة، فإذا قلت: له درهمٌ عليّ، كان الحذف معروفاً مألوفاً، فلو أردت: عليّ نقده، أو عليّ وزنه وحفظه، ونحو ذلك وحذفت لم يسغ، وهو نظير: عليّ بيانه المقدر في الآية، مع أنّ الذي قاله السلف أليق بالسياق، وأجل المعنيين وأكبرهما.  
وسمعت شيخ الإسلام تقي الدين أحمد<sup>(١)</sup> بن تيمية رحمته الله يقول: «وهما نظير قوله تعالى: ﴿إِنَّ عَلَيْنَا لِلْهُدَىٰ﴾ [١٣] وَإِنَّ لَنَا لِلْآخِرَةِ وَالْأُولَىٰ﴾ [١٣] ﴿٢﴾ [الليل: ١٣-١٢] قال: فهذه ثلاثة مواضع في القرآن في هذا المعنى».

قلت: وأكثر المفسرين لم يذكر في سورة: ﴿وَاللَّيْلِ إِذَا يَغْشَىٰ﴾ إلا معنى الوجوب؛ أي: علينا بيان الهدى من الضلال، ومنهم من لم يذكر في سورة «النحل» إلا هذا المعنى كالبغوي، وذكر في «الحجر» الأقوال الثلاثة، وذكر الواحدي في بسطه المعنيين في سورة «النحل»، واختار شيخنا قول مجاهد والحسن في السور الثلاث.

## فصل

### [ في معنى قوله تعالى: ﴿إِنَّ رَبِّي عَلَىٰ صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾ ]

والصراط المستقيم: هو صراط الله، وهو يخبر أنّ الصراط عليه سبحانه كما ذكرنا، ويخبر أنّه سبحانه على الصراط المستقيم، وهذا في موضعين من القرآن: في «هود»، و«النحل».

(١) كلمة: (أحمد) غير موجودة في «غ» والمنار.

(٢) الآية: ١٣ ﴿وَإِنَّ لَنَا لِلْآخِرَةِ وَالْأُولَىٰ﴾ غير موجودة في «غ» والمنار.



قال في «هود»: ﴿مَا مِنْ دَابَّةٍ إِلَّا هِيَ آخِذٌ بِنَاصِيَتِهَا إِنَّ رَبِّي عَلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ ﴿٥٦﴾﴾ [هود: ٥٦].

وقال في «النحل»: ﴿وَصَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا ثَلَاثِينَ رَجُلًا يَأْكُلُ مِنْ أَمْوَالِهِمْ مُضْتَكِرِينَ لِلْأَعْيُنِ عَلَى شَرِّ صِرَاطٍ لَا يَقْدِرُ عَلَى شَيْءٍ وَهُوَ كَلٌّ عَلَى مَوْلَاهُ أَيْنَمَا يُوَجِّههُ لَا يَأْتِ بِخَيْرٍ هَلْ يَسْتَوِي هُوَ وَمَنْ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَهُوَ عَلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ ﴿٧٦﴾﴾ [النحل: ٧٦].

فهذا مثل ضربه الله للأصنام التي لا تسمع، ولا تنطق، ولا تعقل، وهي كلُّ على عابدها، يحتاج الصنم إلى أن يحمله عابده، ويضعه ويقيمه ويخدمه، فكيف يسؤونه في [العبادة] (١) بالله الذي يأمر بالعدل والتوحيد؟! وهو قادرٌ متكلمٌ غنيٌّ، وهو على صراطٍ مستقيمٍ في قوله وفعله، فقوله صدقٌ ورشدٌ ونصحٌ وهديٌّ، وفعله حكمةٌ وعدلٌ ورحمةٌ ومصلحةٌ.

هذا أصحُّ الأقوال في الآية، وهو الذي لم يذكر كثيرٌ من المفسرين غيره، ومن ذكر غيره قدمه على الأقوال، ثم حكاها بعده كما فعل البغويُّ، فإنه جزم به، وجعله تفسير الآية، ثم قال: وقال الكلبيُّ: «يَدُلُّكُمْ عَلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ».

قلت: ودلالته لنا على الصراط هي من موجب كونه سبحانه على الصراط المستقيم؛ فإن دلالته بفعله وقوله، وهو على الصراط المستقيم في أفعاله وأقواله، فلا يناقض قول من قال: إنه سبحانه على الصراط المستقيم.

قال: وقيل: هو رسول الله ﷺ يأمر بالعدل وهو على صراطٍ مستقيم. قلت: وهذا حقٌّ لا يناقض القول الأول، فالله على الصراط المستقيم، ورسوله عليه، فإنه لا يأمر ولا يفعل إلا مقتضاه وموجبه، وعلى هذا يكون المثل مضروباً لإمام الكفار وهاديهم، وهو الصنم الذي هو أبكم، لا يقدر على هدى ولا خير، وإمام الأبرار، وهو رسول الله ﷺ الذي يأمر بالعدل، وهو على صراطٍ مستقيم.

وعلى القول الأول: يكون مضروباً لمعبود الكفار ومعبود الأبرار، والقولان متلازمان، فبعضهم ذكر هذا، وبعضهم ذكر هذا، وكلاهما مرادٌ من الآية، قال، وقيل: كلاهما للمؤمن والكافر، يرويه عطية عن ابن عباس.

وقال عطاء: «الأبكم أبي بن خلف، ومن يأمر بالعدل: حمزة وعثمان بن عفان، وعثمان بن مظعون».

قلت: والآية تحتمله، ولا يناقض القولين قبله، فإن الله على صراطٍ مستقيم، ورسوله وأتباع

(١) ما بين المعكوفتين مصحح من «ع» والمنار، وفي طبعة الفقي: (العادة) وهو خطأ.

رسوله، وضد ذلك: معبود الكفار وهاديهم، والكافر التَّابِع والمتبوع والمعبود؛ فيكون (١) بعض السلف ذكر أعلى الأنواع، وبعضهم ذكر الهادي، وبعضهم ذكر المستجيب القابل، وتكون الآية متناولة لذلك كله، ولذلك نظائر كثيرة في القرآن (٢).

وأما «آية هود»: فصريحة لا تحتل إلا معنى واحداً، وهو أن الله سبحانه على صراطٍ مستقيم، وهو سبحانه أحق من كان على صراطٍ مستقيم؛ فإن أقواله كلها صدق ورشد وهدى وعدل وحكمة، ﴿وَتَمَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ صِدْقًا وَعَدْلًا﴾ [الأنعام: ١١٥]، وأفعاله كلها مصالح وحكم، ورحمة وعدل وخير، فالشَّرُّ لا يدخل في أفعاله ولا أقواله ألته لخروج الشَّرِّ عن الصُّراطِ المستقيم، فكيف يدخل في أفعال من هو على الصُّراطِ المستقيم، أو (٣) أقواله، وإنما يدخل في أفعال من خرج عنه وفي (٤) أقواله.

وفي دعائه عليه الصَّلَاة والسَّلَام: «لَبَّيْكَ وَسَعْدَيْكَ، وَالْخَيْرُ كُلُّهُ بِيَدَيْكَ، وَالشَّرُّ لَيْسَ إِلَيْكَ» (٥). ولا يلتفت إلى تفسير من فسره بقوله: والشَّرُّ لا يَتَقَرَّبُ به إليك، أو لا يصعد إليك؛ فإنَّ المعنى أجل من ذلك، وأكبر وأعظم قدراً، فإنَّ من أسماؤه كلها حسنى، وأوصافه كلها كمال، وأفعاله كلها حكم، وأقواله كلها صدق وعدل يستحيل دخول الشَّرِّ في أسمائه أو أوصافه، أو أفعاله أو أقواله.

فطابق بين هذا المعنى وبين قوله: ﴿إِنَّ رَبِّي عَلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾ [هود: ٥٦]. وتأمل كيف ذكر هذا عقيب قوله: ﴿إِنِّي تَوَكَّلْتُ عَلَى اللَّهِ رَبِّي وَرَبِّكُمْ﴾ [هود: ٥٦] أي: هو ربِّي، فلا يُسَلِّمُنِي ولا يَضِيعُنِي، وهو ربُّكم فلا يسلطكم علي ولا يملككم مني، فإنَّ نواصيكم بيده، لا تفعلون شيئاً بدون مشيئته؛ فإنَّ ناصية كل دابة بيده، لا يمكنها أن (٦) تتحرك إلا بإذنه، فهو المتصرّف فيها، ومع هذا فهو في تصرفه فيها وتحريكه لها، ونفوذ قضائه وقدره فيها على صراطٍ مستقيم، لا يفعل ما يفعل من ذلك إلا بحكمة وعدل ومصلحة، ولو سلطكم عليّ فله من الحكمة في ذلك ما له الحمد عليه؛ لأنّه تسليط من هو على

(١) في «غ» والمنار: (ويكون).

(٢) والقاعدة في التفسير: أن الآية إذا تضمنت أكثر من معنى لا تنافي بينها فإنها تحمل على الجميع، كما قرر ذلك شيخ الإسلام وغيره.

(٣) في «غ»: (و).

(٤) كلمة: (في) غير موجودة في «غ» والمنار.

(٥) هو جزء من حديث الاستفتاح الذي مطلع: وكان النبي ﷺ إذا قام إلى الصلاة قال: «وجهت وجهي...» رواه مسلم في صلاة المسافرين، باب: الدعاء في صلاة الليل وقيامه رقم الحديث (٧٧١)، وأبو داود في الصلاة، باب: ما يستفتح به الصلاة من الدعاء رقم (٧٦٠).

(٦) كلمة: (أن) غير موجودة في «غ».

صراطٍ مستقيمٍ، لا يظلم، ولا يفعل شيئاً عبثاً بغير حكمةٍ.

فهكذا تكون المعرفة بالله، لا معرفة القدرية المجوسية، والقدرية الجبرية، نفاة الحكم والمصالح والتعليل، والله الموفق سبحانه.

## فصل

### [ الصراط المستقيم هو صراط المنعم عليهم من عباد الله تعالى ]

- ولما كان طالب الصراط المستقيم طالب أمر أكثر الناس ناكبون عنه، مريداً<sup>(١)</sup> لسلك طريق مرافقه فيها في غاية القلة والعزّة، والنّفوس مجبولة على وحشة التّفرد، وعلى الأُنس بالرّفيق - نَبّه الله سبحانه على الرّفيق في هذه الطّريق، وأنّهم هم الذين: ﴿أَنعَمَ اللهُ عَلَيْهِم مِّنَ النَّبِيِّينَ وَالصّٰدِقِينَ وَالشُّهَدَاءِ وَالصّٰلِحِينَ وَحَسُنَ أُولَٰئِكَ رَفِيقًا﴾ [النساء: ٦٩]، فأضاف الصّراط إلى الرّفيق السّالكين له، وهم الذين أنعم الله عليهم؛ ليزول عن الطّالِب للهداية وسلوك الصّراط وحشة تفرّده عن أهل زمانه وبني جنسه، وليعلم أنّ رفيقه في هذا الصّراط هم الذين أنعم الله عليهم، فلا يكثر بمخالفة النّاكبين عنه له؛ فإنّهم هم الأقلون قدرًا، وإن كانوا الأكثرين عددًا، كما قال بعض السّلف: «عَلَيْكَ بِطَرِيقِ الْحَقِّ، وَلَا تَسْتَوْحِشْ لِقَلَّةِ السّٰلِكِينَ، وَإِيَّاكَ وَطَرِيقَ الْبَاطِلِ، وَلَا تَغْتَرِّ بِكَثْرَةِ الْهَالِكِينَ». وكلّمَا استوحشت في تفرّدك فانظر إلى الرّفيق السّابق، واحرص على اللّحاق بهم، وغضّ الطّرف عمّن سواهم؛ فإنّهم لن يغنوا عنك من الله شيئًا، وإذا صاحوا بك في طريق سيرك فلا تلتفت إليهم، فإنّك متى التفت إليهم أخذوك وعاقوك.

\* وقد ضربت لذلك مثلين، فليكونا منك على بال:

كـ المثل الأوّل: رجلٌ خرج من بيته إلى الصّلاة، لا يريد غيرها، فعرض له في طريقه شيطانٌ من شياطين الإنس، فألقى عليه كلامًا يؤذيه، فوقف وردّ عليه، وتماسكا، فربّما كان شيطان الإنس أقوى منه، فقهره، ومنعه عن الوصول إلى المسجد، حتّى فاتته<sup>(٢)</sup> الصّلاة، وربّما كان الرّجل أقوى من شيطان الإنس، ولكن اشتغل بمهاوشته عن الصّف الأوّل، وكمال إدراك الجماعة، فإن التفت إليه

(١) في «غ» والمنار: (مرید) بدون الألف، والمثبت هنا هو الصواب لأنها خبر ثانٍ لـ «كان».

(٢) في «غ» والمنار: (فاتت) بدون الضمير.

أطمعه في نفسه، وربّما فترت عزيّمته، فإن كان له معرفةٌ وعلمٌ زاد في السّعي والجمز<sup>(١)</sup> بقدر التفاته أو أكثر، فإن أعرض عنه واشتغل بما هو بصدده، وخاف فوت الصّلاة أو الوقت لم يبلغ عدوّه منه ما شاء. **كلمة المثل الثّاني:** الظّي أشدّ سعيًا من الكلب، ولكنّه إذا أحسّ به التفت إليه فيضعف سعيه، فيدركه الكلب فيأخذه.

والقصد: أن في ذكر هذا الرّفيق ما يزيل وحشة التّفرد، ويحثّ على السّير والتّشمير للحاق بهم. وهذه إحدى الفوائد في دعاء القنوت: «اللّهُمَّ اهْدِنِي فِيمَنْ هَدَيْتَ»<sup>(٢)</sup>. أي: أدخلني في هذه الرّزمة، واجعلني رفيقًا لهم ومعهم.

- والفائدة الثّانية: أنّه توسّل إلى الله بنعمه وإحسانه إلى من أنعم عليه بالهداية؛ أي: قد أنعمت بالهداية على من هديت، وكان ذلك نعمةً منك، فاجعل لي نصيبًا من هذه النّعمة، واجعلني واحدًا من هؤلاء المنعم عليهم، فهو توسّل إلى الله بإحسانه.

- والفائدة الثّالثة: كما يقول السّائل للكريم: تصدّق عليّ في جملة من تصدّقت عليهم<sup>(٣)</sup>، وعلمني في جملة من علمت، وأحسن إليّ في جملة من شملته بإحسانك.

## فصل

### [في التّوسّل إلى الله بأسمائه الحسنی وتوحيده]

ولمّا كان سؤال الله الهداية إلى الصّراط المستقيم أجلّ المطالب، ونيله أشرف المواهب - علم الله عباده كيفيّة سؤاله، وأمرهم أن يقدّموا بين يديه حمده والثّناء عليه، وتمجيده، ثمّ ذكر عبوديتهم وتوحيدهم، فهاتان وسيلتان إلى مطلوبهم، توسّل إليه بأسمائه وصفاته، وتوسّل إليه بعبوديته، وهاتان الوسيلتان لا يكاد يُرَدُّ معهما الدّعاء.

ويؤيّدهما الوسيلتان المذكورتان في حديثي الاسم الأعظم اللّذين رواهما ابن حبان في «صحيحه»، والإمام أحمد والترمذي.

**كلمة أحدهما:** حديث عبد الله بن بريدة عن أبيه قال: سمع النبي ﷺ رجلاً يدعو، ويقول:

(١) الجمز: سرعة السير والعدو وهو دون الركض الشديد.

(٢) رواه أبو داود في الصلاة، باب: القنوت في الوتر رقم (١٤٢٥)، والترمذي في الصلاة، باب: ما جاء في القنوت في الوتر (٤٦٤)، وقال: هذا حديث حسن، وصححه الألباني رحمه الله تعالى في «الإرواء» (٤٢٩).

(٣) في «غ» والمنار: (عليه) وهو الأولى لموافقة الضمائر في الجمل بعدها.

«اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ بِأَنِّي أَشْهَدُ أَنَّكَ اللَّهُ الَّذِي لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ، الْأَحَدُ الصَّمَدُ، الَّذِي لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ، وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ. فَقَالَ: وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَقَدْ سَأَلَ اللَّهُ بِاسْمِهِ الْأَعْظَمِ، الَّذِي إِذَا دُعِيَ بِهِ أَجَابَ، وَإِذَا سُئِلَ بِهِ أُعْطِيَ»<sup>(١)</sup>. قال الترمذي: «حَدِيثٌ صَحِيحٌ».

فهذا توسُّلٌ إلى الله بتوحيده، وشهادة الداعي له بالوحدانية، وثبوت صفاته المدلول عليها باسم الصمد وهو - كما قال ابن عباس رضي الله عنهما: «الْعَالِمُ الَّذِي كَمَلَ عِلْمُهُ، الْقَادِرُ الَّذِي كَمَلَتْ قُدْرَتُهُ». وفي رواية عنه: «هُوَ السَّيِّدُ الَّذِي قَدْ كَمَلَ فِيهِ جَمِيعُ أَنْوَاعِ السُّؤْدُودِ». وقال أبو وائل: «هُوَ السَّيِّدُ الَّذِي انْتَهَى سُؤْدُودُهُ».

وقال سعيد بن جبير: «هُوَ الْكَامِلُ فِي جَمِيعِ صِفَاتِهِ وَأَفْعَالِهِ وَأَقْوَالِهِ»<sup>(٢)</sup>. وبنفي التشبيه والتَّمثِيل عنه بقوله: ﴿وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ﴾ [الإخلاص: ٤]، وهذه ترجمة عقيدة أهل السنة، والتوسُّل بالإيمان بذلك، والشهادة به هو الاسم الأعظم.

والثاني: حديث أنس رضي الله عنه [صحيحه]<sup>(٣)</sup>: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ سَمِعَ رَجُلًا يَدْعُو: اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ بِأَنَّ لَكَ الْحَمْدَ، لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ، الْمَتَّانُ، بَدِيعِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ، ذَا الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ، يَا حَيُّ يَا قَيُّوْمُ. فَقَالَ: «لَقَدْ سَأَلَ اللَّهُ بِاسْمِهِ الْأَعْظَمِ»<sup>(٤)</sup>. فهذا توسُّلٌ إليه بأسمائه وصفاته.

وقد جمعت الفاتحة الوسيلتين، وهما التوسُّل بالحمد، والثناء عليه وتمجيده، والتوسُّل إليه بعبوديته وتوحيده، ثم جاء سؤال أهم المطالب، وأنجح الرغائب، وهو الهداية، بعد الوسيلتين، فالداعي به حقيقٌ بالإجابة.

ونظير هذا: دعاء النبي ﷺ الذي كان يدعو به إذا قام يصلي من الليل، رواه البخاري في «صحيحه» من حديث ابن عباس: «اللَّهُمَّ لَكَ الْحَمْدُ، أَنْتَ نُورُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَنْ فِيهِنَّ، وَلَكَ الْحَمْدُ، أَنْتَ قَيُّوْمُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَنْ فِيهِنَّ، وَلَكَ الْحَمْدُ، أَنْتَ الْحَقُّ، وَوَعْدُكَ الْحَقُّ، وَلِقَاؤُكَ حَقٌّ، وَالْجَنَّةُ حَقٌّ، وَالنَّارُ حَقٌّ، وَالنَّبِيُّونَ حَقٌّ، وَالسَّاعَةُ حَقٌّ، وَمُحَمَّدٌ حَقٌّ، اللَّهُمَّ لَكَ أَسْلَمْتُ، وَبِكَ آمَنْتُ، وَعَلَيْكَ تَوَكَّلْتُ، وَإِلَيْكَ أُنَبْتُ، وَبِكَ خَاصَمْتُ، وَإِلَيْكَ حَاكَمْتُ، فَاعْفُزْ لِي مَا قَدَّمْتُ وَمَا أَخَّرْتُ،

(١) أخرجه الترمذي في الدعوات (٣٤٧١)، وقال: حسن غريب، وأبو داود في الصلاة، باب: الدعاء (١٤٩٣)، وصححه الألباني في «صحيح سنن أبي داود» (١٤٣٢).

(٢) في «غ» والمنار: (وأعماله).

(٣) زيادة من «غ» والمنار.

(٤) أخرجه الترمذي في الدعوات (٣٥٣٧)، وقال: حديث غريب، وأبو داود في الصلاة، باب: الدعاء (١٤٩٥)، وصححه الألباني في «صحيح سنن أبي داود» (١٣٢٦).

وَمَا أَسْرَرْتُ وَمَا أَعْلَنْتُ، أَنْتَ إِلَهِي لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ»<sup>(١)</sup>.

فذكر التَّوَسُّلَ إِلَيْهِ بِحَمْدِهِ وَالشَّاءَ عَلَيْهِ وَبِعِبُودِيَّتِهِ لَهُ، ثُمَّ سَأَلَهُ الْمَغْفِرَةَ.

## فصل

### في اشتمال هذه السُّورَةِ عَلَى أَنْوَاعِ التَّوْحِيدِ

### الثلاثة التي اتفقت عليها الرسل صلوات الله وسلامه عليهم

التَّوْحِيدِ نَوْعَانِ: نَوْعٌ فِي الْعِلْمِ وَالْإِعْتِقَادِ، وَنَوْعٌ فِي الْإِرَادَةِ وَالْقَصْدِ.

- وَيَسْمَى الْأَوَّلُ: التَّوْحِيدَ الْعِلْمِيَّ.

- وَالثَّانِي: التَّوْحِيدَ الْقَصْدِيَّ الْإِرَادِيَّ.

لِتَعْلُقُ الْأَوَّلُ بِالْأَخْبَارِ وَالْمَعْرِفَةِ، وَالثَّانِي بِالْقَصْدِ وَالْإِرَادَةِ.

وَهَذَا الثَّانِي أَيْضًا نَوْعَانِ:

- تَوْحِيدٌ فِي الرُّبُوبِيَّةِ.

- وَتَوْحِيدٌ فِي الْإِلَهِيَّةِ.

فَهَذِهِ ثَلَاثَةٌ أَنْوَاعٍ<sup>(٢)</sup>.

(١) أخرجه البخاري في ك التهجد، باب: التهجد بالليل (١١٢٠)، ومسلم في صلاة المسافرين، باب: الدعاء في صلاة الليل (٦٤/٥٥ شرح النووي) مع تقديم وتأخير في بعض ألفاظ الحديث.

(٢) الواضح من هذا التقسيم أن الإمام ابن القيم رحمه الله تعالى قد جعل توحيد الربوبية من أقسام التوحيد القصدي الإرادي مع أن المشهور أن التوحيد العلمي الخبري يشمل توحيد الأسماء والصفات وتوحيد الربوبية، أما التوحيد العملي المتعلق بالقصد والإرادة فهو توحيد الألوهية، والله أعلم. وقد عثرت في موطن آخر من كتاب «المدارج» على كلام لابن القيم رحمه الله تعالى يُفهم منه أن توحيد الربوبية والأسماء والصفات من أقسام توحيد المعرفة والإثبات، وذلك من قوله: «وأما التوحيد الذي دعت إليه رسل الله، ونزلت به كتبه فورا ذلك كله وهو نوعان: توحيد في المعرفة والإثبات، وتوحيد في المطلب والقصد.

فالأول: هو حقيقة ذات الرب تعالى، وأسمائه، وصفاته، وأفعاله، وعلوه فوق سمواته على عرشه، وتكلمه بكتبه، وتكليمه لمن شاء من عباده، وإثبات عموم قضائه، وقدره، وحكمه. وقد أفصح القرآن عن هذا النوع جد الإفصاح. كما في أول سورة الحديد، وسورة طه، وآخر سورة الحشر، وأول سورة تنزيل السجدة، وأول سورة آل عمران، وسورة الإخلاص بكاملها، وغير ذلك.

النوع الثاني: مثل ما تضمنته سورة: ﴿قُلْ يَا أَيُّهَا الْكَافِرُونَ﴾، وقوله: ﴿قُلْ يَا أَهْلَ الْكِتَابِ تَعَالَوْا إِلَى كَلِمَةٍ سَوَّيَةٍ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ﴾ [آل عمران: ٦٤]، وأول سورة (تنزيل الكتاب) وآخرها، وأول سورة (يونس) ووسطها وآخرها وأول

فأما توحيد العلم: فمداره على إثبات صفات الكمال، وعلى نفي التشبيه والمثال، والتّزويه عن العيوب والنقائص، وقد دلّ على هذا شيان: مجمل، ومفصل.

- أمّا المجمل: فإثبات الحمد له سبحانه.

- وأمّا المفصل: فذكر صفة الإلهية والرّبوبية، والرّحمة والملك، وعلى هذه الأربع مدار الأسماء والصفات.

فأما تضمّن الحمد لذلك: فإنّ الحمد يتضمّن مدح المحمود بصفات كماله، ونعوت جلاله، مع محبّته والرّضا عنه، والخضوع له، فلا يكون حامدًا من جحد صفات المحمود<sup>(١)</sup>، ولا من أعرض عن محبّته والخضوع له، وكلّما كانت صفات كمال المحمود<sup>(٢)</sup> أكثر كان حمده أكمل، وكلّما نقص من صفات كماله نقص من حمده بحسبها.

ولهذا؛ كان الحمد كلّهُ لله حمدًا لا يحصيه سواه<sup>(٣)</sup>؛ لكمال صفاته وكثرتها، ولأجل هذا لا يحصي أحدٌ من خلقه ثناءً عليه، لما له من صفات الكمال، ونعوت الجلال التي لا يحصيها سواه؛ ولهذا ذمّ الله تعالى آلهة الكفّار، وعابها بسلب أوصاف الكمال عنها، فعابها بأنّها لا تسمع ولا تبصر، ولا تتكلّم ولا تهدي<sup>(٤)</sup>، ولا تنفع ولا تضرّ، وهذه صفة إله الجهميّة، التي عاب بها الأصنام، نسبوها إليه، تعالى الله عمّا يقول الظّالمون والجاحدون علوًّا كبيرًا.

فقال تعالى حكاية<sup>(٥)</sup> عن خليله إبراهيم عليه السلام في محاجّته لأبيه: ﴿تَابَت لِمَ تَعْبُدُ مَا لَا يَسْمَعُ وَلَا يُبْصِرُ وَلَا يُعْنِي عَنكَ شَيْئًا﴾ [مريم: ٤٢]، فلو كان إله إبراهيم بهذه الصّفة والمثابة لقال له آزر: وأنت إلهك بهذه المثابة، فكيف تنكر عليّ؟ لكن كان مع شركه أعرف بالله من الجهميّة، وكذلك كفّار قريش كانوا مع شركهم مقرّين بصفات الصّانع سبحانه وعلوّه على خلقه.

وقال تعالى: ﴿وَأَخَذَ قَوْمٌ مُّوسَىٰ مِنْ بَعْدِهِ مِنْ حُلِيِّهِمْ عِجْلًا جَسَدًا لَهُ خُورٌ أَلْمَرُورُ أَنَّهُ لَا يَكْلَمُهُمْ وَلَا يَهْدِيهِمْ سَبِيلًا اتَّخَذُوهُ وَكَانُوا ظَالِمِينَ﴾ [الأعراف: ١٤٨]، فلو كان إله الخلق سبحانه كذلك لم

سورة (الأعراف) وآخرها، وجملة سورة (الأنعام) وغالب سور القرآن، بل كل سورة في القرآن فهي متضمنة لنوعي التوحيد». انظر (ص ٢٣٧، ٢٣٨ من المجلد الرابع). فيظهر من هذا أن اعتباره رحمته هنا توحيد الربوبية من أقسام توحيد الطلب سبق وهم.

(١) في «غ» والمنار: (الممدوح).

(٢) في «غ»: (لا يحصيه أحد سواه).

(٣) انظر الحاشية السابقة.

(٤) في «غ»: (تهدي).

(٥) في «غ»: (حكايا).

يكن في هذا إنكارٌ عليهم، [ولا] (١) استدلالٌ على بطلان الإلهية بذلك.

فإن قيل: فالله تعالى لا يكلم عباده.

قيل: بلى، قد كَلَّمَهُمْ.

- فمنهم: من كَلَّمَهُ اللهُ من وراء حجاب، منه إليه بلا واسطةٍ كموسى عليه السلام.

- ومنهم: من كَلَّمَهُ اللهُ على لسان رسوله الملكي، وهم الأنبياء.

- وكَلَّمَ اللهُ سائر النَّاسِ (٢) على ألسنة رسله، فأنزل عليهم كلامه الذي بلغته رسله عنه، وقالوا لهم: هذا كلام الله الذي تكلم به، وأمرنا بتبليغه إليكم.

ومن هاهنا قال السلف: من أنكر كون الله متكلمًا فقد أنكر رسالة الرُّسل كلِّهم (٣)؛ لأنَّ حقيقتها

تبليغ كلامه الذي تكلم به إلى عباده، فإذا انتفى كلامه انتفت الرسالة.

وقال تعالى في سورة «طه» عن السامري: ﴿فَأَخْرَجَ لَهُمْ عِجْلًا جَسَدًا لَهُ خُورٌ فَقَالُوا هَذَا إِلَهُكُمْ

وَإِلَهُ مُوسَىٰ فَنَسِيَ ﴿٨٨﴾ أَفَلَا يَرَوْنَ أَنَّهُمْ يُرْجَعُونَ إِلَيْهِمْ قَوْلًا وَلَا يَمْلِكُ لَهُمْ ضَرًّا وَلَا نَفْعًا ﴿٨٩﴾﴾ [طه: ٨٨، ٨٩]، ورجع

القول: هو التَّكَلُّمُ والتَّكَلِيمُ.

وقال تعالى: ﴿وَضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا رَجُلَيْنِ أَحَدُهُمَا أَبْكَمُ لَا يَقْدِرُ عَلَىٰ شَيْءٍ وَهُوَ كَلٌّ عَلَىٰ مَوْلَاهُ

أَيْنَمَا يُوجِّهُهُ لَا يَأْتِ بِخَيْرٍ هَلْ يَسْتَوِي هُوَ وَمَنْ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَهُوَ عَلَىٰ صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ ﴿٧٦﴾﴾ [النحل: ٧٦]،

فجعل نفي صفة الكلام (٤) موجبًا لبطلان الإلهية، وهذا أمرٌ معلومٌ بالفطر والعقول السليمة (٥) والكتب

السماوية: أن فاقد صفات الكمال لا يكون إلهًا، ولا مدبرًا، ولا ربًّا، بل هو مذمومٌ، معيبٌ ناقصٌ، ليس

له الحمد، لا في الأولى، ولا في الآخرة، وإنما الحمد في الأولى والآخرة لمن له صفات الكمال،

ونعوت الجلال، التي لأجلها استحقَّ الحمد.

ولهذا؛ سمَّى السلف كتبهم التي صنّفوها في السُّنَّةِ وإثبات صفات الرّبِّ وعلوه على خلقه

وكلامه وتكليمه توحيدًا؛ لأنَّ نفي ذلك وإنكاره والكفر به إنكارٌ للصَّانع ووجدٌ له، وإنما توحيدُه:

إثبات صفات كماله، وتنزيهه عن التَّشْبِيهِ (٦) والنَّقَائِصِ، فجعل المعطّلة جحد الصِّفَاتِ وتعطيل

(١) ما بين المعكوفتين ساقط من طبعة الفقي والمنار وأثبتناها من «غ» لمناسبتها للسياق.

(٢) في «غ» والمنار: (وكلم سائر العباد).

(٣) في «غ» والمنار: (كلها).

(٤) في «غ» والمنار: (صفات الكمال).

(٥) كلمة: السليمة ساقطة من «غ» والمنار.

(٦) في «غ» والمنار: (الشبه).



الصَّانِع عنها توحيدًا، وجعلوا إثباتها لله تشبيهاً وتجسيمًا وتركيبًا، فسَمَّوا الباطل باسم الحقِّ؛ ترغيبًا فيه، وزخرفًا ينفقونه به، وسَمَّوا الحقَّ باسم الباطل؛ تنفيرًا عنه، والنَّاس أكثرهم مع ظاهر السُّكَّة<sup>(١)</sup>، ليس لهم نقد النُّقَّاد، ﴿مَنْ يَهْدِ اللَّهُ فَهُوَ الْمُهْتَدِ وَمَنْ يُضِلِّ فَلَنْ تَحِدَ لَهُ، وَإِلَّا مُرْشِدًا﴾ ﴿١٧﴾ [الكهف: ١٧]، والمحمود لا يحمد على العدم والسُّكوت<sup>(٢)</sup> ألبتَّة، إلَّا إذا كانت سلب عيوبٍ ونقائص، تتضمَّن إثبات أضدادها من الكمالات الثبوتية، وإلَّا فالسُّلب المحض لا حمد فيه، ولا مدح ولا كمال.

وكذلك حمده لنفسه على عدم اتِّخاذ الولد المتضمَّن لكمال صمديةً وغناه وملكه، وتعبيد<sup>(٣)</sup> كلِّ شيءٍ له، فاتِّخاذ الولد ينافي ذلك؛ كما قال تعالى: ﴿قَالُوا اتَّخَذَ اللَّهُ وَلَدًا سُبْحَانَهُ هُوَ الْغَنِيُّ لَهُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ﴾ [يونس: ٦٨].

وحمده نفسه على عدم الشريك، المتضمَّن تفردَه بالرُّبوبيَّة والإلهية، وتوحدَه بصفات الكمال التي لا يوصف بها غيره، فيكون شريكًا له، فلو عدمها لكان كلُّ موجودٍ أكمل منه؛ لأنَّ الموجود أكمل من المعدوم.

ولهذا لا يحمد نفسه سبحانه بعدمٍ إلَّا إذا كان متضمَّنًا لثبوت كمالٍ<sup>(٤)</sup>.  
كما حمد نفسه بكونه لا يموت؛ لتضمُّنه كمال حياته.  
وحمده نفسه بكونه<sup>(٥)</sup> لا تأخذه سنةٌ ولا نومٌ؛ لتضمُّن ذلك كمال قِيوميته.  
وحمده نفسه بأنَّه لا يعزب عن علمه مثقال ذرَّةٍ في الأرض ولا في السَّماء، ولا أصغر من ذلك ولا أكبر؛ لكمال علمه وإحاطته.

وحمده نفسه بأنَّه لا يظلم أحدًا، لكمال عدله وإحسانه.  
وحمده نفسه بأنَّه لا تدركه الأبصار؛ لكمال عظمته، يرى ولا يدرك<sup>(٦)</sup>.  
كما أنَّه يعلم ولا يحاط به علمًا، فمجرد نفي الرُّؤية ليس بكمالٍ؛ لأنَّ العدم لا يرى، فليس في كون الشيء لا يرى كمالًا ألبتَّة، وإنَّما الكمال في كونه لا يحاط به رؤيةً ولا إدراكًا، لعظمته في نفسه،

(١) السكة: هي النقود المضروبة، ونقد الدراهم: تمييزها وإخراج الدراهم الزائفة.

(٢) كذا في جميع النسخ ولعل الصواب - والله أعلم - (السلوب) ليستقيم قوله بعدها: (إلا إذا كانت سلب عيوب ونقائص)؛ أي: كانت السلوب سلب...

(٣) في «غ» والمنار: (وتعبد).

(٤) في «غ» والمنار: (متضمَّنًا ثبوتًا) دون ذكر كلمة كمال.

(٥) في «غ»: (بأنه).

(٦) المقصود الرؤية يوم القيامة.

وتعالیه عن إدراك المخلوق له، وكذلك حمد نفسه بعدم الغفلة والنسيان، لكمال علمه.  
فكلُّ سلبٍ في القرآن حمد الله<sup>(١)</sup> به نفسه فلمضادته لثبوت ضده، ولتضمُّنه كمال ثبوت ضده.  
فعلمت أنَّ حقيقة الحمد تابعة لثبوت أوصاف الكمال، وأنَّ نفيها نفيٌ لحمده، ونفي  
الحمد<sup>(٢)</sup> مستلزمٌ لثبوت ضده.

## فصل

فهذه<sup>(٣)</sup> دلالةٌ على توحيد الأسماء والصفات.  
\* وأما دلالة الأسماء الخمسة عليها، وهي «الله، والرَّبُّ، والرَّحْمَنُ، والرَّحِيمُ، وَالْمَلِكُ» فمبنيٌّ  
على أصليين:

﴿أحدهما: أنَّ أسماء الرَّبِّ - تبارك وتعالى - دالةٌ على صفات كماله؛ فهي مشتقةٌ من  
الصفات، فهي أسماءٌ، وهي أوصافٌ، وبذلك كانت حسنيٌّ؛ إذ لو كانت ألفاظاً لا معاني فيها لم تكن  
حسنيٌّ، ولا كانت دالةٌ على مدح ولا كمالٍ، ولساغ وقوع أسماء الانتقام والغضب في مقام الرَّحمة  
والإحسان، وبالعكس، فيقال: اللّهُمَّ إِنِّي ظَلَمْتُ نَفْسِي، فاغفر لي إنَّكَ أَنْتَ الْمَتَّقِمُ، واللّهُمَّ اعْطِنِي؛  
فإنَّكَ أَنْتَ الصَّابِرُ الْمَانِعُ، ونحو ذلك.

ونفي معاني أسمائه الحسنين من أعظم الإلحاد فيها؛ قال [الله] <sup>(٤)</sup> تعالى: ﴿وَذَرُوا الَّذِينَ يُلْحِدُونَ  
فِي أَسْمَائِهِ سَيِّئُونَ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ [الأعراف: ١٨٠]، ولأنَّها لو لم تدلَّ على معاني وأوصافٍ لم يجز أن  
يخبر عنها بمصادرها ويوصف بها، لكنَّ الله <sup>(٥)</sup> أخبر عن نفسه بمصادرها، وأثبتها لنفسه، وأثبتها له  
رسوله، كقوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ هُوَ الرَّزَّاقُ ذُو الْقُوَّةِ الْمَتِينُ﴾ [الذاريات: ٥٨]، فعلم أنَّ «القويَّ» من  
أسمائه، ومعناه <sup>(٦)</sup>: الموصوف بالقوَّة.

وكذلك قوله: ﴿فَلِلَّهِ الْعِزَّةُ جَمِيعًا﴾ [فاطر: ١٠] فـ«العزيزُ» من له العزَّة؛ فلولا ثبوت القوَّة والعزَّة له لم

(١) لفظ الجلالة غير موجود في «غ» والمنار.

(٢) في «غ» جملة (ونفي الحمد) ساقطة.

(٣) في «غ»: (فهذا).

(٤) لفظ الجلالة زيادة من «غ» والمنار، وغير موجود في طبعة الفقي.

(٥) لفظ الجلالة غير موجود في «غ» والمنار.

(٦) كلمة: (ومعناه) غير موجودة في «غ» والمنار.

يَسْمَ قَوِيًّا وَلَا عَزِيًّا.

وكذلك قوله: ﴿أَنْزَلَهُ بِعِلْمِهِ﴾ [النساء: ١٦٦] ، ﴿فَاعَلَمُوا أَنَّمَا أَنْزَلَ بِعِلْمِ اللَّهِ﴾ [هود: ١٤] ، ﴿وَلَا يُحِيطُونَ

بِشَيْءٍ مِّنْ عِلْمِهِ﴾ [البقرة: ٢٥٥].

وفي الصحيح عن النبي ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ لَا يَنَامُ، وَلَا يَنْبَغِي لَهُ أَنْ يَنَامَ، يَخْفِضُ الْقَسْطَ وَيَرْفَعُهُ، يُرْفَعُ إِلَيْهِ عَمَلُ اللَّيْلِ قَبْلَ [عَمَلِ] النَّهَارِ، وَعَمَلُ النَّهَارِ قَبْلَ [عَمَلِ] اللَّيْلِ، حِجَابُهُ النُّورُ، لَوْ كَشَفَهُ لَأَحْرَقَتْ سُبْحَاتُ وَجْهِهِ مَا انْتَهَى إِلَيْهِ بَصَرُهُ مِنْ خَلْقِهِ»<sup>(٣)</sup>. فأثبت المصدر الذي اشتق منه اسمه «البصير».

وفي «صحيح البخاري» عن عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: «الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي وَسِعَ سَمْعُهُ الْأَصْوَاتَ»<sup>(٤)</sup>.

وفي «الصحيح» حديث الاستخارة: «اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْتَخِيرُكَ بِعِلْمِكَ، وَأَسْتَقْدِرُكَ بِقُدْرَتِكَ». فهو قادرٌ بقدرته<sup>(٥)</sup>.

وقال تعالى لموسى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: ﴿إِنِّي اصْطَفَيْتَكَ عَلَى النَّاسِ بِرِسَالَتِي وَبِكَلِمَتِي﴾ [الأعراف: ١٤٤]، فهو متكلمٌ

بكلام.

وهو العظيم الذي له العظمة كما في الصحيح عنه ﷺ: «يَقُولُ اللَّهُ تَعَالَى: الْعِظْمَةُ إِزَارِي، وَالْكِبْرِيَاءُ رِدَائِي»<sup>(٦)</sup>.

وهو الحكيم الذي له الحكم: ﴿فَالْحُكْمُ لِلَّهِ الْعَلِيِّ الْكَبِيرِ﴾ [غافر: ١٢].

وأجمع المسلمون أنه لو حلف بحياة الله، أو سمعه، أو بصره، أو قوته، أو عزته أو عظمته، انعقدت يمينه، وكانت مكفرة؛ لأن هذه صفات كماله التي اشتقت منها أسماؤه.

وأيضاً: لو لم [تكن]<sup>(٨)</sup> أسماؤه مشتملة على معانٍ وصفاتٍ لم يسغ أن يخبر عنه بأفعالها، فلا

(١) ما بين المعكوفتين زيادة من «غ» وهي المثبتة في صحيح مسلم.

(٢) انظر الحاشية السابقة.

(٣) أخرجه مسلم في الإيمان، باب: قوله ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ لَا يَنَامُ...» رقم (١٧٩).

(٤) رواه البخاري تعليقا في التوحيد، باب: وكان الله سميعا بصيرا، ورواه ابن ماجه في المقدمة (١٨٨)، وصححه الألباني في «صحيح سنن ابن ماجه» (١٥٥).

(٥) رواه البخاري في الدعوات، باب: الدعاء عند الاستخارة (٦٣٨٢)، والترمذي (٤٨٠).

(٦) أخرجه مسلم في البر والصلة، باب: تحريم الكبر (٢٦٢٠).

(٧) في «غ» والمنار: (و) بدلًا من (أو) وكذا في المعطوفات بعدها.

(٨) في طبعة الفقي كتبت: (تسكن) وهو خطأ مطبعي جلي والتصحيح من نسخة «غ» والمنار.

يقال: يسمع ويرى، ويعلم ويقدر ويريد، فإنَّ ثبوت أحكام الصفات فرع ثبوتها، فإذا انتفى أصل الصفة استحال ثبوت حكمها.

وأيضاً: فلو لم تكن أسماؤه ذوات معاني وأوصافٍ لكانت جامدةً كالأعلام المحضة، التي لم توضع لمسمّاها باعتبار معنى قام به، فكانت كلها سواءً، ولم يكن فرقٌ بين مدلولاتها، وهذا مكابرةٌ صريحةٌ، وبهتٌ بينٌ، فإنَّ من جعل معنى اسم «الْقَدِيرِ» هو معنى اسم «السَّمِيعِ، الْبَصِيرِ»، ومعنى اسم «التَّوَّابِ» هو معنى اسم «الْمُنْتَقِمِ»، ومعنى اسم «الْمُعْطِي» هو معنى اسم (١) «الْمَنِّعِ» فقد كابر العقل واللُّغة والفطرة.

فنفي معاني أسمائه من أعظم الإلحاد فيها، والإلحاد فيها أنواعٌ هذا أحدها.

الثاني: تسمية الأوثان بها، كما [كانوا] (٢) يسمونها آلهةً.

وقال ابن عباسٍ ومجاهدٌ: «عَدَلُوا بِأَسْمَاءِ اللَّهِ تَعَالَى عَمَّا هِيَ عَلَيْهِ، فَسَمَّوْا بِهَا أَوْثَانَهُمْ، فَزَادُوا وَنَقَّصُوا، فَاسْتَقْوَا اللَّاتَ مِنَ اللَّهِ، وَالْعُزَّى مِنَ الْعَرِيزِ، وَمَنَاةَ مِنَ الْمَنَانِ».

وروي عن ابن عباسٍ رضي الله عنهما: ﴿يَلْحَدُونَ فِي أَسْمَائِهِ﴾ [الأعراف: ١٨٠]: «يَكْذِبُونَ عَلَيْهِ». وهذا تفسيرٌ بالمعنى (٣).

- وحقيقة الإلحاد فيها: العدول بها عن الصواب فيها، وإدخال ما ليس من معانيها فيها، وإخراج حقائق معانيها عنها، هذا حقيقة الإلحاد، ومن فعل ذلك فقد كذب على الله، ففسر ابن عباسٍ الإلحاد بالكذب، أو هو غاية الملحد في أسمائه تعالى؛ فإنه إذا أدخل في معانيها ما ليس منها، وخرج بها عن (٤) حقائقها، أو بعضها، فقد عدل بها عن الصواب والحق، وهو حقيقة الإلحاد.

فالإلحاد: إمَّا بجحدها وإنكارها، وإمَّا بجحد معانيها وتعطيلها، وإمَّا بتحريفها عن الصواب، وإخراجها عن الحقِّ بالتأويلات الباطلة، وإمَّا بجعلها (٥) أسماءً لهذه المخلوقات المصنوعات، كالحداد أهل الاتحاد؛ فإنَّهم جعلوها أسماء هذا الكون، محمودها ومذمومها، حتَّى قال زعيمهم: «وَهُوَ الْمُسَمَّى بِكُلِّ اسْمٍ مَمْدُوحٍ عَقْلاً، وَشَرَّعاً وَعُرْفاً، وَيَكُلُّ اسْمٍ مَذْمُومٍ عَقْلاً وَشَرَّعاً وَعُرْفاً». تعالى الله عمَّا يقول الملحدون علواً كبيراً.

(١) كلمة: (اسم) ساقطة من «غ».

(٢) زيادة من «غ»، ما بين المعكوفتين ساقط من طبعة الفقي والمنار وأثبتناها من نسخة «غ».

(٣) في «غ» والمنار: (المعنى) بدون الباء.

(٤) في «غ» والمنار: (فأخرج عنها).

(٥) في «غ»: (أن يجعلها).

## فصل

﴿الأصل الثاني﴾: أن الاسم من أسمائه تبارك وتعالى كما يدلُّ على الذات والصفة التي اشتقَّ منها بالمطابقة؛ فإنه يدلُّ عليه<sup>(١)</sup> دالّتين أُخرين بالتضمُّن واللُّزوم، فيدلُّ على الصِّفة بمفردها بالتضمُّن، وكذلك على الذات المجرّدة عن الصِّفة، ويدلُّ على الصِّفة الأخرى باللُّزوم. فإنَّ اسم السَّميع يدلُّ على ذات الرّبِّ وسمعه بالمطابقة، وعلى الذات وحدها، وعلى السَّمع وحده بالتضمُّن، ويدلُّ على اسم «الْحَيِّ» وصفة الحياة بالالتزام... وكذلك سائر أسمائه وصفاته. ولكن يتفاوت النَّاس في معرفة اللُّزوم وعدمه، ومن هاهنا يقع اختلافهم في كثير من الأسماء والصفات والأحكام؛ فإنَّ من علم أن الفعل الاختياريَّ لازمٌ للحياة، وأنَّ السَّمع والبصر لازمٌ للحياة الكاملة، وأنَّ سائر الكمال من لوازم الحياة الكاملة - أثبت من أسماء الرّبِّ وصفاته وأفعاله ما ينكره من لم يعرف لزوم ذلك، ولا عرف حقيقة الحياة ولوازمها، وكذلك سائر صفاته.

فإنَّ اسم «الْعَظِيمِ» له لوازم ينكرها من لم يعرف عظمة الله ولوازمها. وكذلك اسم «الْعَلِيِّ»، واسم «الْحَكِيمِ»، وسائر أسمائه، فإنَّ من لوازم اسم العليِّ العلوُّ المطلق بكلِّ اعتبار، فله العلوُّ المطلق من جميع الوجوه: علوُّ القدر، وعلوُّ القهر، وعلوُّ الذات؛ فمن جحد علوُّ الذات فقد جحد لوازم اسمه «الْعَلِيِّ».

وكذلك اسمه «الظَّاهِرُ» من لوازمه: ألا يكون فوقه شيءٌ، كما في «الصَّحِيحِ» عن النَّبِيِّ ﷺ: «وَأَنْتَ الظَّاهِرُ فَلَيْسَ فَوْقَكَ شَيْءٌ»<sup>(٢)</sup>، بل هو سبحانه فوق كلِّ شيءٍ، فمن جحد فوقيته سبحانه فقد جحد لوازم اسمه «الظَّاهِرِ»، ولا يصحُّ أن يكون «الظَّاهِرُ» هو من له فوقية القدر فقط<sup>(٣)</sup>، كما يقال: الذَّهَبُ فوق الفِضَّةِ، والجوهر فوق الرُّجاح؛ لأنَّ هذه الفوقية [لا]<sup>(٤)</sup> تتعلَّق بالظُّهور، بل قد يكون المفقوق أظهر من الفائق فيها، ولا يصحُّ أن يكون ظهور القهر والغلبة فقط، وإن كان سبحانه ظاهرًا بالقهر والغلبة، لمقابلة الاسم بـ «الْبَاطِنِ»، وهو الذي ليس دونه شيءٌ، كما قابل «الأوَّلَ» الذي ليس قبله شيءٌ، بـ: «الأخِرَ» الذي ليس بعده شيءٌ.

(١) كلمة: (عليه) غير موجودة في «ع» والمنار.

(٢) جزء من حديث طويل رواه مسلم في كتاب الذكر، باب: ما يقول عند النوم إذا أخذ مضجعه (٢٧١٣).

(٣) كلمة: (فقط) غير موجودة في «ع».

(٤) ما بين المعكوفتين ساقط من طبعة الفقي، وأثبتناها من «ع» والمنار لمناسبتها.

وكذلك اسم «الحكيم»: من لوازمه<sup>(١)</sup> ثبوت الغايات المحمودة المقصودة له بأفعاله، ووضعه الأشياء في مواضعها، وإيقاعها على أحسن الوجوه؛ فإنكار ذلك إنكارٌ لهذا الاسم ولوازمه، وكذلك سائر أسمائه الحسنی.

## فصل

إذا تقرّر هذان الأصلان فاسم «الله» دالٌّ على جميع الأسماء الحسنی، والصفات العلیا<sup>(٢)</sup> بالدلالات الثلاث؛ فإنه دالٌّ على إلهيته المتضمنة لثبوت صفات الإلهية له، مع نفي أضدادها عنه.

وصفات الإلهية: هي صفات الكمال، المنزهة عن التشبيه والمثال، وعن العيوب والنقائص؛ ولهذا يضيف الله<sup>(٣)</sup> تعالى سائر الأسماء الحسنی إلى هذا الاسم العظيم، كقوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى﴾ [الأعراف: ١٨٠]، ويقال: الرَّحْمَنُ، الرَّحِيمُ، وَالْقُدُّوسُ، وَالسَّلَامُ، وَالْعَزِيزُ، وَالْحَكِيمُ من أسماء الله، ولا يقال: «الله» من أسماء «الرَّحْمَنِ»، ولا من أسماء «العَزِيزِ»، ونحو ذلك.

فعلم أن اسمه «الله» مستلزمٌ لجميع معاني الأسماء الحسنی، دالٌّ عليها بالإجمال، والأسماء الحسنی تفصيلٌ وتبيينٌ لصفات الإلهية التي اشتق منها اسم «الله»، واسم «الله» دالٌّ على كونه مألوهًا معبودًا، تأله الخلائق محبةً وتعظيمًا وخضوعًا، وفزعًا<sup>(٤)</sup> إليه في الحوائج والنوائب، وذلك مستلزمٌ لكمال ربوبيته ورحمته، المتضمنين لكمال الملك والحمد، وإلهيته وربوبيته ورحمانيته وملكه - مستلزمٌ لجميع صفات كماله؛ إذ استحيل ثبوت ذلك لمن ليس بحيي، ولا سميع، ولا بصير، ولا قادر، ولا متكلم، ولا فعّال لما يريد، ولا حكيم في أفعاله.

وصفات<sup>(٥)</sup> الجلال والجمال: أخصُّ باسم «الله».

وصفات الفعل والقدرة، والتفرد بالضرِّ والنفع، والعطاء والمنع، ونفوذ المشيئة وكمال القوة، وتدبير أمر الخليفة - أخصُّ باسم «الرَّبِّ».

(١) في «غ»: (لوازم) بدون الضمير.

(٢) في «غ» والمنار: (العلي).

(٣) لفظ الجلالة غير موجود في «غ» والمنار.

(٤) في «غ» والمنار: (مفزعاً).

(٥) في «غ» والمنار: (فصفات).

وصفات الإحسان، والجلود والبر، والحنان والممة، والرأفة واللطف - أخص باسم «الرَّحْمَنِ»، وكرّر إيداناً بثبوت الوصف، وحصول أثره، وتعلّقه بمتعلقاته.

فـ«الرَّحْمَنُ»: الذي الرَّحمة وصفه، و«الرَّحِيمُ»: الرَّاحم لعباده، ولهذا يقول تعالى: ﴿وَكَانَ بِالْمُؤْمِنِينَ رَحِيمًا ۝٤٣﴾ [الأحزاب: ٤٣]، ﴿إِنَّهُ بِهِمْ رَءُوفٌ رَحِيمٌ ۝١١٧﴾ [التوبة: ١١٧]، ولم يجيء: رحمان لعباده، ولا رحمان بالمؤمنين، مع ما في اسم «الرَّحْمَنِ» الذي هو على وزن «فَعْلَانٌ» من سعة هذا الوصف، وثبوت جميع معناه الموصوف به<sup>(١)</sup>.

ألا ترى أنهم يقولون: غضبان، للممتلى غضباً، وندمان وحيران وسكران ولهفان لمن ملء بذلك؛ فبناء فعلان للسعة والشمول؟! ولهذا يقرن استواءه على العرش بهذا الاسم كثيراً، كقوله تعالى: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى ۝٥﴾ [طه: ٥]، ﴿ثُمَّ اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ الرَّحْمَنُ ۝٥٩﴾ [الفرقان: ٥٩] فاستوى على عرشه باسم الرَّحْمَنِ؛ لأنَّ العرش محيطٌ بالمخلوقات قد وسعها، والرَّحمة محيطَةٌ بالخلق واسعةٌ لهم، كما قال تعالى: ﴿وَرَحْمَتِي وَسِعَتْ كُلَّ شَيْءٍ ۝١٥٦﴾ [الأعراف: ١٥٦]، فاستوى على أوسع المخلوقات بأوسع الصفات؛ فلذلك وسعت رحمته كل شيء.

وفي الصحيح من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللهُ عَنْهُ قال: قال رسول الله ﷺ: «لَمَّا قَضَى اللهُ الخَلْقَ كَتَبَ فِي كِتَابٍ فَهُوَ عِنْدَهُ مَوْضِعٌ عَلَى الْعَرْشِ: إِنَّ رَحْمَتِي تَغْلِبُ غَضَبِي». وفي لفظ: «فَهُوَ عِنْدَهُ عَلَى الْعَرْشِ»<sup>(٢)</sup>.

فتأمل اختصاص هذا الكتاب بذكر الرَّحمة، ووضعها عنده على العرش، وطابق بين ذلك وبين قوله: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى ۝٥﴾ [طه: ٥].

وقوله: ﴿ثُمَّ اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ الرَّحْمَنُ فَسَلَّ بِهِ خَيْرًا ۝٥٩﴾ [الفرقان: ٥٩] يفتتح لك باب عظيم من معرفة الرَّبِّ تبارك وتعالى إن لم يغلّقه عنك التّعطيل والتّجهّم.

وصفات العدل، والقبض والبسط، والنخض والرّفْع، والعطاء والمنع، والإعزاز والإذلال، والقهر والحكم، ونحوها أخصّ باسم «المَلِكِ»، وخصّه بيوم الدّين، وهو الجزاء بالعدل؛ لتفرّده بالحكم فيه وحده، ولأنّه اليوم الحقّ، وما قبله كساعة، ولأنّه الغاية، وأيام الدّنيا مراحل إليه.

(١) كذا في جميع النسخ ولعل الصواب «وثبوت جميع معانيه الموصوفة»، والله أعلم.  
(٢) أخرجه البخاري في كتاب التوحيد، باب: قول الله ﷻ: ﴿بَلْ هُوَ قُرْءَانٌ مَجِيدٌ ۝١﴾ [٧٥٣]، ومسلم في كتاب التوبة، باب: في سعة رحمة الله تعالى وأنها سبقت غضبه (٢٧٥١).

## فصل

وتأمل ارتباط الخلق والأمر بهذه الأسماء الثلاثة، وهي «الله، وَالرَّبُّ، وَالرَّحْمَنُ» كيف نشأ عنها الخلق، والأمر، والثواب، والعقاب؟ وكيف جمعت الخلق وفرقتهم؟ فلها الجمع، ولها (١) الفرق. فاسم «الرَّبُّ» له الجمع الجامع لجميع المخلوقات، فهو رَبُّ كُلِّ شَيْءٍ وخالقه، والقادر عليه، لا يخرج شيء عن ربوبيته، وكلُّ من في السَّمَوَاتِ والأَرْضِ عَبْدٌ له في قبضته، وتحت قهره، فاجتمعوا بصفة الرُّبُوبِيَّةِ، واختلفوا بصفة الإلهيَّةِ؛ فألَّهه وحده السُّعْدَاءُ، وأفْرُوا له طوعاً بأنَّه اللهُ الَّذِي لا إله إلاَّ هو، الَّذِي لا تنبغي العبادة والتَّوَكُّلُ، والرَّجَاءُ والخوفُ، والحبُّ والإنابة، والإخبات والخشية، والتَّذَلُّلُ والخضوع إلاَّ له.

وهنا افترق النَّاسُ، وصاروا فريقين: فريقاً مشركين في السَّعِيرِ، وفريقاً موحدِّين في الجَنَّةِ.

فالإلهيَّة هي الَّتِي فرقتهم، كما أنَّ الرُّبُوبِيَّة هي الَّتِي جمعتهم.

فالدِّينُ والشَّرْعُ، والأمر والنَّهي - مظهره وقيامه من صفة الإلهيَّة، والخلق والإيجاد والتدبير والفعل - من صفة الرُّبُوبِيَّةِ، والجزاء بالثَّوَابِ والعقاب والجَنَّةِ والنَّارِ من صفة الملك، وهو ملك يوم الدِّينِ، فأمرهم بإلهيَّته، وأعانهم ووفَّقهم وهداهم وأصلَّهم بربوبيَّته، وأثابهم وعاقبهم بملكه وعدله، وكلُّ واحدةٍ من هذه الأمور لا تنفك عن الأخرى.

وأما الرَّحْمَةُ: فهي التَّعَلُّقُ والسَّبَبُ الَّذِي بين الله وبين عباده، فالتَّأْلِيهِ (٢) منهم له، والرُّبُوبِيَّةُ منه لهم، والرَّحْمَةُ سببٌ وأصلٌ بينه وبين عباده، بها أرسل إليهم رسله، وأنزل عليهم كتبه، وبها هداهم، وبها أسكنهم دار ثوابه، وبها رزقهم وعافاهم وأنعم عليهم، فبينهم وبينه سبب العبوديَّةِ، وبينه وبينهم سبب الرَّحْمَةِ.

واقتران ربوبيَّته برحمته كاقتران استوائه على عرشه برحمته، ف: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ ﴿٥﴾

[طه: ٥] مطابق لقوله: ﴿رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ ﴿٤﴾ الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ ﴿٣﴾ [الفاتحة: ٢، ٣]؛ فَإِنَّ شَمُولَ الرُّبُوبِيَّةِ وَسَعَتَهَا بحيث لا يخرج شيء عنها أقصى شمول الرَّحْمَةِ وَسَعَتَهَا، فوسع كلُّ شيءٍ برحمته وربوبيَّته، مع أنَّ في كونه ربّاً للعالمين ما يدلُّ على علوه على خلقه، وكونه فوق كلِّ شيءٍ، كما يأتي بيانه إن شاء الله.

(١) كلمة: (لها) ساقطة مع «ع» والمنار.

(٢) في «ع» والمنار: (فالتأله).



## فصل

في ذكر هذه الأسماء بعد الحمد، وإيقاع الحمد على مضمونها ومقتضاها ما يدل على أنه محمودٌ في إلهيته، محمودٌ في ربوبيته، محمودٌ في رحامته، محمودٌ في ملكه، وأنه إله محمودٌ، وربُّ (١) محمودٌ، ورحمان محمودٌ، وملكٌ محمودٌ، فله بذلك جميع أقسام الكمال: كمالٍ من هذا الاسم بمفرده، وكمالٍ من الآخر بمفرده، وكمالٍ من اقتران أحدهما بالآخر.

مثال ذلك: قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ غَنِيٌّ حَمِيدٌ﴾ [التغابن: ٦]، ﴿وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ﴾ [النساء: ٦٦]، ﴿وَاللَّهُ قَدِيرٌ وَاللَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ [المتحة: ٧]. فالغنى صفة كمالٍ، والحمد صفة كمالٍ، واقتران غناه بحمده كمالٌ أيضًا، وعلمه كمالٌ، وحكمته كمالٌ، واقتران العلم بالحكمة كمالٌ أيضًا، وقدرته كمالٌ ومغفرته كمالٌ، واقتران القدرة بالمغفرة كمالٌ، وكذلك العفو بعد القدرة: ﴿فَإِنَّ اللَّهَ كَانَ عَفُوًّا قَدِيرًا﴾ [النساء: ٤٩]، واقتران العلم بالحلم: ﴿وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَلِيمٌ﴾ [النساء: ١٢].

وحملة العرش أربعة: اثنان يقولان: «سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ وَبِحَمْدِكَ، لَكَ الْحَمْدُ عَلَى حِلْمِكَ بَعْدَ عِلْمِكَ»، واثنان يقولان: «سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ وَبِحَمْدِكَ، لَكَ الْحَمْدُ عَلَى عَفْوِكَ بَعْدَ قُدْرَتِكَ» (٢)، فما كلُّ من قدر عفا، ولا كلُّ من عفا يعفو عن قدرة، ولا كلُّ من علم يكون حليماً، ولا كلُّ حليم عالم، فما قرن شيءٌ إلى شيءٍ أزين من حلمٍ إلى علم، ومن عفوٍ إلى قدرة، ومن ملكٍ إلى حميد، ومن عزّةٍ إلى رحمة: ﴿وَإِنَّ رَبَّكَ لَهُوَ الْعَزِيزُ الرَّحِيمُ﴾ [الشعراء: ٩].

ومن هاهنا كان قول المسيح ﷺ: ﴿إِنْ تُعَذِّبْهُمْ فَإِنَّهُمْ عِبَادُكَ وَإِن تَغْفِرْ لَهُمْ فَإِنَّكَ أَنْتَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾ [المائدة: ١٧]. أحسن من أن يقول: وإن تغفر لهم فإنك أنت الغفور الرحيم؛ أي: إن غفرت لهم كان مصدر مغفرتك عن عزّة، وهي كمال القدرة، وعن حكمية، وهي كمال العلم، فمن غفر عن عجزٍ وجهلٍ بجرم الجاني [لا يكون قادرًا حكيمًا عليماً، بل لا يكون ذلك إلا عجزاً] (٣)، فأنت لا تغفر إلا عن قدرة تامّة، وعلم تام، وحكمة تضع بها الأشياء

(١) في «غ» والمنار: (رب) بدون الواو.

(٢) الذي ورد في القرآن الكريم ﴿وَيَحْمِلُ عَرْشَ رَبِّكَ فَوْقَهُمْ يَوْمَئِذٍ ثَمَنِيَّةٌ﴾ [الحاقة: ١٧]، قال ابن كثير في «البداية والنهاية»: قال شهر بن حوشب: حملة العرش ثمانية، أربعة منهم يقولون... وأربعة يقولون... فذكر نحوه، ولم نقف على هذا الأثر الذي أورده الإمام ابن القيم رحمه الله تعالى، وهناك من جمع بين الآية والحديث على تقدير صحته بأن حملة العرش هم أربعة في حال الدنيا، أما في الآخرة فهم ثمانية، والله أعلم.

(٣) ما بين المعكوفتين زيادة لازمة لاتصال الكلام [الفقي]. وإلا فهي ساقطة من جميع النسخ.

مواضعها، فهذا أحسن من ذكر «الْغُفُورِ الرَّحِيمِ» في هذا الموضوع الدالّ ذكره على التعريض بطلب المغفرة في غير حينها، وقد فاتت. فإنه لو قال: وإن تغفر لهم فإنك أنت الغفور الرحيم؛ كان في هذا - من الاستعطاف والتعريض بطلب المغفرة لمن لا يستحقها - ما ينزهه (١) عنه منصب المسيح ﷺ، لاسيما والموقف موقف عظمة وجلال (٢)، وموقف انتقام ممن جعل لله ولداً، واتّخذة (٣) إلهاً من دونه، فذكر العزة والحكمة فيه أليق من ذكر الرحمة والمغفرة.

وهذا بخلاف قول الخليل ﷺ: ﴿وَأَجْنِبْنِي وَبَنِيَّ أَنْ نَعْبُدَ الْأَصْنَامَ﴾ (٣٥) رَبِّ إِنَّهُمْ أَضَلُّوا كَثِيرًا مِّنَ النَّاسِ فَمَنْ يَبْعَثْ فَإِنَّهُ مِنِّي وَمَنْ عَصَانِي فَإِنَّكَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴿٣٦﴾ [إبراهيم: ٣٥، ٣٦]. ولم يقل: فإنك عزيز حكيم؛ لأنّ المقام مقام استعطاف وتعريض بالدعاء؛ أي: إن تغفر لهم (٤) وترحمهم (٥)، بأن توفّقهم (٦) للرجوع من الشرك إلى التوحيد، ومن المعصية إلى الطاعة، كما في الحديث: «اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِقَوْمِي فَإِنَّهُمْ لَا يَعْلَمُونَ».

وفي هذا أظهر الدلالة على أن أسماء الربّ تعالى مشتقة من أوصاف ومعاني قامت به، وأن كل اسم يناسب ما ذكر معه، واقترن به، من فعله وأمره، والله الموفق للصواب.

## فصل

### في مراتب الهداية الخاصة والعامة

وهي عشر مراتب:

\* المرتبة الأولى: مرتبة تكليم الله ﷻ لعبده يقظة بلا واسطة بل منه إليه:

وهذه أعلى مراتبها، كما كلم موسى بن عمران - صلوات الله وسلامه على نبيّنا وعليه -؛ قال الله تعالى: ﴿وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيمًا﴾ (١٦٤) [النساء: ١٦٤]؛ فذكر في أول الآية وحيه إلى نوح والنبيّين من بعده، ثم خصّ موسى من بينهم بالإخبار بأنّه كلمه، هذا يدلّ على أن التّكليم الذي حصل له أخصّ من

(١) في «غ» والمنار: (نزّه).

(٢) في «غ» والمنار: (جلاله).

(٣) في «غ» والمنار: (أو اتّخذة).

(٤) في «غ» والمنار: (له)، (ترحمه)، (وتوفقه) بضمير الغائب المفرد.

(٥) انظر الحاشية السابقة.

(٦) انظر الحاشية السابقة.

مطلق الوحي الذي ذكر في أول الآية، ثم أكدّه بالمصدر الحقيقي الذي هو مصدر «كَلَّمَ» وهو «التَّكْلِيمُ» رفعاً لما يتوهمه المعطلة والجهمية والمعتزلة وغيرهم من أنه إلهامٌ، أو إشارةٌ، أو تعريفٌ للمعنى النفسى بشيءٍ غير التَّكْلِيمِ، فأكدّه بالمصدر المفيد تحقيق النسبة ورفع توهم المجاز.

قال الفراء: «العَرَبُ تُسَمَّى مَا يُوصَلُ إِلَى الْإِنْسَانِ كَلَامًا بِأَيِّ طَرِيقٍ وَصَلَ، وَلَكِنْ لَا تُحَقِّقُهُ بِالْمُصَدَّرِ، فَإِذَا حَقَّقْتَهُ<sup>(١)</sup> بِالْمُصَدَّرِ لَمْ يَكُنْ إِلَّا حَقِيقَةَ الْكَلَامِ، كَالْإِرَادَةِ، يُقَالُ: فُلَانٌ أَرَادَ إِرَادَةً، يُرِيدُونَ حَقِيقَةَ الْإِرَادَةِ، وَيُقَالُ: أَرَادَ الْجِدَارُ. وَلَا يُقَالُ: إِرَادَةً. لِأَنَّهُ مَجَازٌ غَيْرُ حَقِيقَةٍ». هذا كلامه.

وقال تعالى: ﴿وَلَمَّا جَاءَ مُوسَى لِمِيقَاتِنَا وَكَلَّمَهُ رَبُّهُ قَالَ رَبِّ أَرِنِي إِلَيْكَ﴾ [الأعراف: ١٤٣]، وهذا التَّكْلِيمُ غير التَّكْلِيمِ الأوَّلِ الَّذِي أَرْسَلَهُ بِهِ إِلَى فِرْعَوْنَ، وَفِي هَذَا التَّكْلِيمِ الثَّانِي سَأَلَ النَّظْرَ، لَا فِي الأوَّلِ، وَفِيهِ أُعْطِيَ الْأُلُوحَ، وَكَانَ عَنِ مَوَاعِدَةٍ مِنَ اللَّهِ لَهُ، وَالتَّكْلِيمِ الأوَّلِ لَمْ يَكُنْ عَنِ مَوَاعِدَةٍ، وَفِيهِ قَالَ اللَّهُ لَهُ: ﴿يَمُوسَىٰ إِنِّي اصْطَفَيْتُكَ عَلَى النَّاسِ بِرِسَالَاتِي وَبِكَلِمَتِي﴾ [الأعراف: ١٤٤] أي: بتكليمي لك بإجماع السلف.

وقد أخبر سبحانه في كتابه أنه ناداه وناجاه، فالنداء من بُعدٍ، والنَّجَاءُ من قَرَبٍ، تقول العرب: إذا كبرت الحلقة فهو نداءٌ، أو نجاءٌ<sup>(٢)</sup>.

وقال له أبوه آدم في حاجته: «أَنْتَ مُوسَى الَّذِي اصْطَفَاكَ اللَّهُ بِكَلَامِهِ، وَخَطَّ لَكَ التَّوْرَةَ بِيَدِهِ؟»<sup>(٣)</sup>. وكذلك يقول له أهل الموقف إذا طلبوا منه الشفاعة إلى ربِّه<sup>(٤)</sup>.

وكذلك في حديث الإسراء في رؤية موسى في السماء السادسة أو السابعة على اختلاف الرواية، قال: «وذلك بتفضيله بكلام الله»<sup>(٥)</sup>.

ولو كان التَّكْلِيمُ الَّذِي حَصَلَ لَهُ مِنْ جِنْسٍ مَا حَصَلَ لِغَيْرِهِ مِنَ الْأَنْبِيَاءِ لَمْ يَكُنْ لِهَذَا التَّخْصِيسِ بِهِ فِي هَذِهِ الْأَحَادِيثِ مَعْنَى، وَلَا كَانَ يُسَمَّى «كَلِيمَ الرَّحْمَنِ».

وقال تعالى: ﴿وَمَا كَانَ لِنَبِيٍّ أَنْ يَكَلِّمَهُ اللَّهُ إِلَّا وَحْيًا أَوْ مِنْ وَرَائِ حِجَابٍ أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا فَيُوحِيَ بآذُنِهِ مَا يَشَاءُ﴾ [الشورى: ٥١]، ففرق بين تكليم الوحي، والتَّكْلِيمِ بِأَرْسَالِ الرَّسْلِ، وَالتَّكْلِيمِ مِنْ وَرَاءِ حِجَابٍ.

(١) في «ع» والمنار: (حُفِق).

(٢) المقصود بالحرف (أو) أي (ولإيهو)؛ أي: إن لم تكن الحلقة كبيرة فيكون الكلام نجاء.

(٣) البخاري في القدر، باب: تحاج آدم وموسى عند الله (٦٦٤)، ورواه مسلم (٢٦٥٢).

(٤) حديث الشفاعة أخرجه البخاري بطوله في التوحيد، باب: كلام الرب تعالى يوم القيامة مع الأنبياء وغيرهم (٧٥١٠)، ومسلم (١٩٣).

(٥) أخرجه البخاري في التوحيد، باب: وكلم الله موسى تكليماً بلفظ: «بفضل كلامه لله» (٧٥١٧).

## فصل

\* المرتبة الثانية مرتبة الوحي المختص بالأنبياء:  
قال الله تعالى: ﴿إِنَّا أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ كَمَا أَوْحَيْنَا إِلَى نُوحٍ وَالذِّينَ مِنْ بَعْدِهِ﴾ [النساء: ١٦٣].  
وقال: ﴿وَمَا كَانَ لِنَشْرِ أَنْ يُكَلِّمَهُ اللَّهُ إِلَّا وَحِيًّا أَوْ مِنْ وَرَائِ حِجَابٍ﴾ [الشورى: ٥١].  
فجعل الوحي في هذه الآية قسماً من أقسام التكليم، وجعله في آية النساء قسيماً للتكليم، وذلك باعتبارين:

- فإنه قسيم التكليم الخاص الذي هو (١) بلا واسطة.
- وقسم من التكليم العام الذي هو إيصال المعنى بطرق متعددة.
- والوحي في اللغة: هو الإعلام السريع الخفي، ويقال في فعله: وحى، وأوحى.
- قال رؤبة (٢):

وَوحى لَهَا القَرَارُ فَاسْتَقَرَّتْ

وهو أقسام، كما سنذكره.

## فصل

\* المرتبة الثالثة: إرسال الرسول الملكي إلى الرسول البشري: فيوحي إليه عن الله ما أمره أن يوصله إليه.

فهذه المراتب الثلاث خاصة بالأنبياء لا تكون لغيرهم.  
ثم هذا الرسول الملكي قد يتمثل للرسول البشري رجلاً، يراه عياناً ويخاطبه، وقد يراه على صورته التي خلق عليها.  
وقد يدخل فيه الملك، ويوحي إليه ما يوحيه، ثم يفصم عنه؛ أي: يقطع.  
والثلاثة حصلت لنبينا ﷺ.

(١) كلمة: (هو) غير موجودة في «غ» والمنار.

(٢) هو: رؤبة بن العجاج الشاعر.

## فصل

\* المرتبة الرابعة: مرتبة التحديث:

وهذه دون مرتبة الوحي الخاص، وتكون دون مرتبة الصديقين، كما كانت لعمر بن الخطاب رضي الله عنه؛ كما قال النبي ﷺ: «إِنَّهُ كَانَ فِي الْأُمَّمِ قَبْلَكُمْ مُحَدِّثُونَ، فَإِنْ يَكُنْ فِي هَذِهِ الْأُمَّةِ [أَحَدًا] (١) فَعُمْرُ بْنُ الْخَطَّابِ» (٢).

وسمعت شيخ الإسلام تقي الدين ابن تيمية رحمته الله يقول: «جَزَمَ بِأَنَّهُمْ كَانُوا فِي الْأُمَّمِ قَبْلَنَا، وَعَلَّقَ وُجُودَهُمْ فِي هَذِهِ الْأُمَّةِ بِ«إِنْ» الشَّرْطِيَّةِ، مَعَ أَنَّهَا أَفْضَلُ الْأُمَّمِ؛ لِاحْتِيَاجِ الْأُمَّمِ قَبْلَنَا إِلَيْهِمْ، وَاسْتِغْنَاءِ هَذِهِ الْأُمَّةِ عَنْهُمْ بِكَمَالِ نَبِيِّهَا وَرِسَالَتِهِ، فَلَمْ يَحُوجِ اللَّهُ الْأُمَّةَ بَعْدَهُ إِلَى مُحَدِّثٍ وَلَا مَلِهِمْ، وَلَا صَاحِبِ كَشْفٍ وَلَا مَنَامٍ، فَهَذَا التَّعْلِيقُ لِكَمَالِ الْأُمَّةِ وَاسْتِغْنَائِهَا لِانْقِصَاءِهَا».

والمحدث: هو الذي يحدث في سره وقلبه بالشيء، فيكون كما يحدث به.

قال شيخنا: «والصديق أكمل من المحدث؛ لأنه استغنى بكمال صديقته ومتابعته عن التحديث والإلهام والكشف؛ فإنه قد سلم قلبه كله وسره وظاهره وباطنه للرسول ﷺ، فاستغنى به عما منه» (٣).

قال: «وكان هذا المحدث يعرض ما يحدث به على ما جاء به الرسول ﷺ، فإن وافقه قبله، وإلا رده، فعلم أن مرتبة الصديقية فوق مرتبة التحديث».

قال: «وأما ما يقوله كثير من أصحاب الخيالات والجهالات: حدثني قلبي عن ربي. فصحيح أن قلبه حدثه، ولكن (٤) عمن؟ عن شيطانه، أو عن ربه؟ فإذا قال: حدثني قلبي عن ربي. كان مسنداً الحديث (٥) إلى من لم يعلم أنه حدثه به، وذلك كذب».

قال: «ومحدث الأمة لم يكن يقول ذلك، ولا تفوه به يوماً من الدهر، وقد أعاده الله من أن يقول ذلك، بل كتب كاتبه يوماً: «هذا ما أرى الله أمير المؤمنين عمر بن الخطاب»، فقال: «لا، امحه، واكتب: هذا ما أرى

(١) ما بين المعكوفتين زيادة من «غ» والمنار، وساقط من طبعة الفقي.

(٢) البخاري في فضائل أصحاب النبي ﷺ، باب: مناقب عمر بن الخطاب رضي الله عنه (٣٦٨٩)، ومسلم رقم (٢٣٩٨).

(٣) المقصود: فاستغنى بكمال صديقته ومتابعته للرسول ﷺ عن الذي يأتي من التحديث.

(٤) كلمة: (ولكن) غير موجودة في «غ» والمنار.

(٥) في «غ» والمنار: (للحديث).

عمر بن الخطاب، فإن كان صواباً فمن الله، وإن كان خطأً فمن عمر، والله ورسوله منه بريء».

وقال في الكلاله: «أقول فيها برأبي، فإن يكن صواباً فمن الله، وإن يكن خطأً فمني ومن الشيطان».

فهذا قول المحدث بشهادة الرسول ﷺ، وأنت ترى الاتحادي والحلولي والإباحي (١) الشطاح، والسماعي مجاهرًا بالقحة والفرية، ويقول: حدثني قلبي عن ربي. فانظر إلى ما بين القائلين والمتربتين والقولين والحالين، وأعط كل ذي حق حقه، ولا تجعل الزغل والخالص شيئاً واحداً.

## فصل

\* المرتبة الخامسة: مرتبة الإفهام:

قال الله تعالى: ﴿وَدَاوُدَ وَسُلَيْمَانَ إِذْ يَحْكُمَانِ فِي الْحَرْثِ إِذْ نَفَشَتْ فِيهِ غَنَمُ الْقَوْمِ وَكُنَّا لِحُكْمِهِمْ شَاهِدِينَ ﴿٧٨﴾ فَفَهَّمْنَاهَا سُلَيْمَانَ ۗ وَكُلًّا ءَاتَيْنَا حُكْمًا وَعِلْمًا ۗ﴾ [الأنبياء: ٧٨، ٧٩]؛ فذكر هذين النبيين الكريمين، وأثنى (٢) عليهما بالعلم والحكم، وخص سليمان بالفهم في هذه الواقعة المعينة.

وقال علي بن أبي طالب وقد سئل: هل خصكم رسول الله ﷺ بشيء دون الناس؟ فقال: «لَا وَالَّذِي فَلَقَ الْحَبَّةَ وَبَرَأَ النَّسَمَةَ، إِلَّا فَهَمًا يُؤْتِيهِ اللَّهُ عَبْدًا فِي كِتَابِهِ، وَمَا فِي هَذِهِ الصَّحِيفَةِ، وَكَانَ فِيهَا الْعَقْلُ - وَهُوَ الدِّيَاتُ، وَفِكَاءُ الْأَسِيرِ، وَالْأَلَّا يُقْتَلُ مُسْلِمٌ بِكَافِرٍ» (٣).

وفي كتاب عمر بن الخطاب لأبي موسى الأشعري رضي الله عنهما: «وَالْفَهْمُ الْفَهْمُ فِيمَا أُذِلِّي إِلَيْكَ» (٤). فالفهم نعمة من الله على عبده، ونور يقذفه الله في قلبه (٥)، يعرف به ويدرك ما لا يدركه غيره ولا يعرفه، فيفهم من النص ما لا يفهمه غيره، مع استوائهما في حفظه، وفهم أصل معناه.

(١) في «غ» المنار: (المباحي).

(٢) في «غ» والمنار: (فأثنى).

(٣) البخاري في الديات، باب: لا يقتل المسلم بالكافر رقم (١١١)، ومسلم برقم (١٤١٢).

(٤) خطاب عمر لأبي موسى رضي الله عنهما شرحه بطوله الإمام ابن القيم في «إعلام الموقعين» (١/١٢٥)، ت: الوكيل؛ ورواه الدارقطني في «سننه» (٤/٢٠٦).

(٥) غير موجودة في «غ».

فالفهم عن الله ورسوله عنوان الصِّدْقِيَّةِ، ومنشور الولاية النَّبَوِيَّةِ، وفيه تفاوتت مراتب العلماء، حتَّى عدَّ ألفٌ بواحدٍ.

فانظر إلى فهم ابن عَبَّاسٍ وقد سأله عمر، ومن حضر من أهل بدرٍ وغيرهم عن سورة: ﴿إِذَا جَاءَ نَصْرُ اللَّهِ وَالْفَتْحُ﴾ [النصر: ١] وما خصَّ به ابن عَبَّاسٍ من فهمه منها: «أَنَّهَا»<sup>(١)</sup> نعي الله سبحانه نبيّه إلى نفسه»<sup>(٢)</sup>، وإعلامه بحضور أجله، وموافقة عمر له على ذلك، وخفائه عن غيرهما من الصَّحابة، وابن عَبَّاسٍ إذ ذاك أحدثهم سنًا، وأين تجد في هذه السُّورة الإعلام بأجله لولا الفهم الخاصُّ؟! ويدقُّ هذا حتَّى يصل إلى مراتب تنقاصر عنها أفهام أكثر النَّاسِ، فيحتاج مع النَّصِّ إلى غيره، ولا يقع الاستغناء بالنُّصوص في حقِّه، وأمَّا في حقِّ صاحب الفهم فلا يحتاج مع النَّصوص إلى غيرها.

## فصل

\* المرتبة السادسة: مرتبة البيان العام:

وهو تبيين الحقِّ وتمييزه من الباطل بأدلته وشواهد وأعلامه، بحيث يصير مشهودًا للقلب، كشهود العين للمرئيات.

وهذه المرتبة هي حجة الله على خلقه، التي لا يعذب أحدًا ولا يضلُّه إلا بعد وصوله إليها، قال الله تعالى: ﴿وَمَا كَانِ اللَّهُ لِيُضِلَّ قَوْمًا بَعْدَ إِذْ هَدَيْتَهُمْ حَتَّى يَبَيِّنَ لَهُمْ مَا يَتَّقُونَ﴾ [التوبة: ١١٥]، فهذا الإضلال عقوبةٌ منه لهم، حين بيّن لهم فلم يقبلوا ما بيّنه لهم، ولم يعملوا به، فعاقبهم بأن أضلَّهم عن الهدى، وما أضلَّ الله سبحانه أحدًا قطُّ إلا بعد هذا البيان.

وإذا عرفت هذا عرفت سرَّ القدر، وزالت عنك شكوك كثيرة، وشبهات في هذا الباب، وعلمت حكمة الله في إضلاله من يضلُّه من عباده، والقرآن يصرِّح بهذا في غير موضع، كقوله: ﴿فَلَمَّا زَاغُوا أَزَاغَ اللَّهُ قُلُوبَهُمْ﴾ [الصف: ٥]، ﴿وَقَوْلِهِمْ قُلُوبُنَا غُلْفٌ بَلْ طَبَعَ اللَّهُ عَلَيْهَا بِكُفْرِهِمْ﴾ [النساء: ١٥٥].

فالأوّل: كفر عنادٍ. والثاني: كفر طبع.

وقوله: ﴿وَنَقَلِبِ أَعْقَابَهُمْ وَأَبْصَرَهُمْ كَمَا لَمْ يُؤْمِنُوا بِهِ أَوَّلَ مَرَّةٍ وَنَذَرَهُمْ فِي طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ﴾ [١١٠]

[الأنعام: ١١٠] فعاقبهم على ترك الإيمان به حين تيقنوه وتحققوه، بأن قلب أفتدتهم وأبصارهم فلم يهتدوا

(١) كلمة: (أنها) غير موجودة في (غ) والمنار.

(٢) أخرجه البخاري في التفسير سورة ﴿إِذَا جَاءَ نَصْرُ اللَّهِ وَالْفَتْحُ﴾ [١] رقم (٤٩٦٩).

له، فتأمل هذا الموضوع حقَّ التأمل، فإنه موضعٌ عظيم!

وقال تعالى: ﴿وَأَمَّا تَمُودُ فَهَدَيْنَاهُمْ فَاسْتَحَبُّوا الْعَمَىٰ عَلَى الْهُدَىٰ﴾ [فصلت: ١٧]؛ فهذا هدى بعد البيان والدلالة، وهو شرطٌ لا موجبٌ، فإنه إن لم يقترن به هدى آخر بعده لم يحصل به كمال الاهتداء، وهو هدى التوفيق والإلهام.

وهذا البيان نوعان: بيانٌ بالآيات المسموعة المتلوّة، وبيانٌ بالآيات المشهودة المرئية، وكلاهما أدلّة وآياتٌ على توحيد الله وأسمائه وصفاته وكماله، وصدق ما أخبرت به رسله عنه؛ ولهذا يدعو عباده بآياته المتلوّة إلى التّفكّر في آياته المشهودة، ويحضّهم على التّفكّر في هذه وهذه.

وهذا البيان هو الذي بعثت به الرّسل، وجعل إليهم وإلى العلماء بعدهم، وبعد ذلك يضلّ الله من يشاء، قال الله تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ رَّسُولٍ إِلَّا بِلِسَانٍ قَوْمِهِ لِيُبَيِّنَ لَهُمْ فَيُضِلُّ اللَّهُ مَنْ يَشَاءُ وَيَهْدِي مَنْ يَشَاءُ وَهُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾ [إبراهيم: ١٠]؛ فالرّسل تبين، والله هو الذي يضلّ من يشاء ويهدي من يشاء بعزّة وحكمته.

## فصل

\* المرتبة السابعة: البيان الخاص:

وهو البيان المستلزم للهداية الخاصّة، وهو بيانٌ تقارنه العناية والتّوفيق والاجتباء، وقطع أسباب الخذلان وموادّها عن القلب، فلا تتخلّف عنه الهداية البتّة، قال تعالى في هذه المرتبة: ﴿إِنْ تَحَرَّصَ عَلَىٰ هُدَاهُمْ فَإِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي مَنْ يُضِلُّ﴾ [النحل: ٣٧].

وقال: ﴿إِنَّكَ لَا تَهْدِي مَنْ أَحْبَبْتَ وَلَكِنَّ اللَّهَ يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ﴾ [القصص: ٥٦]؛ فالبيان الأوّل شرطٌ، وهذا موجبٌ.

## فصل

\* المرتبة الثامنة: مرتبة الإسماع:

قال الله تعالى: ﴿وَلَوْ عَلِمَ اللَّهُ فِيهِمْ خَيْرًا لَأَسْمَعَهُمْ وَلَوْ أَسْمَعَهُمْ لَتَوَلَّوْا وَهُمْ مُعْرِضُونَ﴾ [الأنفال: ٢٣]. وقد قال تعالى: ﴿وَمَا يَسْتَوِي الْأَعْمَىٰ وَالْبَصِيرُ﴾ (١٦) وَلَا الظُّلُمَاتُ وَلَا النُّورُ (٢٤) وَلَا الظُّلُّ وَلَا الْحُرُورُ (٢٦) وَمَا



يَسْتَوِي الْأَحْيَاءُ وَلَا الْأَمْوَاتُ إِنَّ اللَّهَ يُسْمِعُ مَن يَشَاءُ وَمَا أَنتَ بِمُسْمِعٍ مَّن فِي الْقُبُورِ ﴿٢٢﴾ إِنَّ أَنتَ إِلَّا نَذِيرٌ ﴿٢٣﴾ [فاطر: ١٩-٢٣]. وهذا الإسماع أخص من إسماع الحجّة والتبليغ؛ فإن ذلك حاصل لهم، وبه قامت الحجّة عليهم، لكن ذلك إسماع الأذان، وهذا إسماع القلوب؛ فإن الكلام له لفظٌ ومعنى، وله نسبةٌ إلى الأذن والقلب وتعلّق بهما، فسماع لفظه حظُّ الأذن، وسماع حقيقة معناه ومقصوده حظُّ القلب؛ فإنه سبحانه نفى عن الكفّار سماع المقصود والمراد الذي هو حظُّ القلب، وأثبت لهم سماع الألفاظ الذي هو حظُّ الأذن في قوله: ﴿مَا يَأْتِيهِمْ مِّن ذِكْرٍ مِّن رَّبِّهِمْ مُّحَدَّثٍ إِلَّا اسْتَمَعُوهُ وَهُمْ يَلْعَبُونَ ﴿٢٤﴾ لَاهِيَةً قُلُوبِهِمْ ﴿٢٥﴾ [الأنبياء: ٢٠، ٢١]. وهذا السّماع لا يفيد السّماع إلّا قيام الحجّة عليه، أو تمكّنه منها، وأمّا مقصود السّماع وثمرته، والمطلوب منه: فلا يحصل مع لهو القلب وغفلته وإعراضه، بل يخرج السّامع قائلاً للحاضر معه: ﴿مَاذَا قَالَ إِيَّانَا أَوْ لَيْتَكَ الَّذِينَ طَبَعَ اللَّهُ عَلَى قُلُوبِهِمْ ﴿٢٦﴾ [محمد: ١٦].

والفرق بين هذه المرتبة ومرتبة الإفهام أنّ هذه المرتبة إنّما تحصل بواسطة الأذن، ومرتبة الإفهام أعمّ، فهي أخص من مرتبة الفهم من هذا الوجه، ومرتبة الفهم أخص من وجهٍ آخر، وهي أنّها تتعلّق بالمعنى المراد ولوازمه ومتعلقاته وإشارات، ومرتبة السّماع مدارها على إيصال المقصود بالخطاب إلى القلب، ويترتّب على هذا السّماع سماع القبول. فهو إذن ثلاث مراتب: سماع الأذن، وسماع القلب، وسماع القبول والإجابة.

## فصل

\* المرتبة التاسعة: مرتبة الإلهام:

قال تعالى: ﴿وَنَفْسٍ وَمَا سَوَّاهَا ﴿٧﴾ فَأَلْهَمَهَا فُجُورَهَا وَتَقْوَاهَا ﴿٨﴾﴾ [الشمس: ٧، ٨]. وقال النبي ﷺ لحصين بن منذر الخزاعي لما أسلم: «قُلِ: اللَّهُمَّ أَلْهَمْنِي رُشْدِي، وَقِنِي شَرَّ نَفْسِي»<sup>(١)</sup>.

وقد جعل صاحب «المنازل»<sup>(٢)</sup> «الإلهام» هو مقام المحدثين.

(١) رواه الترمذي في الدعوات، باب ٧٠ (٣٤٧٥)، وقال: حديث حسن غريب. وضعفه الألباني في «ضعيف الجامع الصغير» (٤٠٩٨).

(٢) المقصود: «منازل السائرین» وصاحبه أبو إسماعيل عبد الله بن محمد بن علي الأنصاري الهروي الحنبلي (٣٩٦-٤١٨)، و«مدارج السالكين» شرح لـ«منازل السائرین».

□ قال: «وَهُوَ فَوْقَ مَقَامِ الْفِرَاسَةِ؛ لِأَنَّ الْفِرَاسَةَ رَبَّمَا وَقَعَتْ نَادِرَةً، وَاسْتُصْعِبَتْ عَلَى

صَاحِبِهَا وَقَتًا، أَوْ اسْتَعْصَبَتْ عَلَيْهِ، وَالْإِلْهَامَ لَا يَكُونُ إِلَّا فِي مَقَامٍ عَتِيدٍ».

قلت: التَّحْدِيثُ أَحْصُ مِنْ الْإِلْهَامِ، فَإِنَّ الْإِلْهَامَ عَامٌّ لِلْمُؤْمِنِينَ بِحَسَبِ إِيْمَانِهِمْ؟ فَكُلُّ مُؤْمِنٍ فَقَدْ

أَلْهَمَهُ اللَّهُ رَشْدَهُ الَّذِي حَصَلَ لَهُ بِهِ الْإِيْمَانُ، فَأَمَّا التَّحْدِيثُ فَالنَّبِيُّ ﷺ قَالَ فِيهِ: «إِنْ يَكُنْ فِي هَذِهِ الْأُمَّةِ

أَحَدٌ فَعَمْرٌ»<sup>(١)</sup> يَعْنِي: مِنَ الْمَحْدَثِينَ، فَالتَّحْدِيثُ إِلهَامٌ خَاصٌّ، وَهُوَ الْوَحْيُ إِلَى غَيْرِ الْأَنْبِيَاءِ إِمَّا مِنْ

الْمَكْلُوفِينَ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَأَوْحَيْنَا إِلَىٰ أُمِّ مُوسَىٰ أَنْ أَرْضِعِيهِ﴾ [القصص: ٧]، وَقَوْلِهِ: ﴿وَإِذْ أَوْحَيْتُ إِلَىٰ

الْحَوَارِيِّينَ أَنْ ءَامِنُوا بِي وَبِرَسُولِي﴾ [المائدة: ١١١] وَإِمَّا مِنْ غَيْرِ الْمَكْلُوفِينَ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَأَوْحَىٰ رَبُّكَ إِلَىٰ النَّحْلِ

أَنِ اتَّخِذِي مِنَ الْجِبَالِ بُيُوتًا وَمِنَ الشَّجَرِ وَمِمَّا يَعْرِشُونَ ﴿٦٨﴾﴾ [النحل: ٦٨] فَهَذَا كُلُّهُ وَحْيٌ إِلهَامٌ.

وَأَمَّا جَعْلُهُ فَوْقَ مَقَامِ الْفِرَاسَةِ فَقَدْ احْتَجَّ عَلَيْهِ بِأَنَّ الْفِرَاسَةَ رَبَّمَا وَقَعَتْ نَادِرَةً كَمَا تَقَدَّمَ، وَالنَّادِرُ لَا

حُكْمَ لَهُ، وَرَبَّمَا اسْتَعْصَبَتْ عَلَىٰ صَاحِبِهَا وَاسْتَعْصَبَتْ عَلَيْهِ فَلَمْ تَطَاوَعْهُ، وَالْإِلْهَامُ لَا يَكُونُ إِلَّا فِي مَقَامٍ

عَتِيدٍ؛ يَعْنِي: فِي مَقَامِ الْقُرْبِ وَالْحَضُورِ.

وَالتَّحْقِيقُ فِي هَذَا: أَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنَ «الْفِرَاسَةِ» وَ«الْإِلْهَامِ» يَنْقَسِمُ إِلَىٰ عَامٍّ وَخَاصٍّ، وَخَاصُّ كُلِّ وَاحِدٍ

مِنْهُمَا فَوْقَ عَامِّ الْآخَرِ، وَعَامُّ كُلِّ وَاحِدٍ [مِنْهُمَا]<sup>(٢)</sup> قَدْ يَقَعُ كَثِيرًا، وَخَاصُّهُ قَدْ يَقَعُ نَادِرًا، وَلَكِنَّ الْفَرْقَ الصَّحِيحَ

أَنَّ الْفِرَاسَةَ قَدْ تَتَعَلَّقُ بِنَوْعِ كَسْبٍ وَتَحْصِيلٍ، وَأَمَّا الْإِلْهَامُ: فَمَوْهَبَةٌ مُجَرَّدَةٌ، لَا تُنَالُ بِكَسْبِ الْبَيِّنَةِ.

## فصل

### [درجات الإلهام]

□ قال: «وهو على ثلاث درجات:

الدَّرَجَةُ الْأُولَى: نَبَأٌ يَقَعُ وَحْيًا قَاطِعًا مَقْرُونًا بِسَمَاعٍ؛ إِذْ مُطْلَقُ النَّبَأِ الْخَبْرُ الَّذِي لَهُ

شَأْنٌ، فَلَيْسَ كُلُّ خَبْرٍ نَبَأً، وَهُوَ نَبَأٌ خَبِرَ عَنْ غَيْبٍ مُعْظَمٍ».

ويريد بالوحي والإلهام: الإعلام الذي يقطع من وصل إليه بموجبه، إمَّا بواسطة سَمْعٍ، أو هو

(١) سبق تخريجه (ص ٦٣).

(٢) ما بين المعكوفتين زيادة من «غ» والمنار، وساقطة من طبعة الفقي.

الإعلام بلا واسطة.

قلت: أمّا حصوله بواسطة سمع فليس ذلك إلهامًا، بل هو<sup>(١)</sup> من قبيل الخطاب، وهذا يستحيل حصوله لغير الأنبياء، وهو الذي حُصَّ به موسى عليه السلام، إذ كان المخاطب هو الحق عليه السلام.  
وأمّا ما يقع لكثير من أرباب الرياضات من سماع فهو من أحد وجوه ثلاثة لا رابع لها.  
أعلاها: أن يخاطبه الملك خطابًا جزئيًا، فإن هذا يقع لغير الأنبياء، فقد كانت الملائكة تخاطب عمران بن حصين بالسّلام، فلمّا اکتوى تركت خطابه، فلمّا ترك الكيّ عاد إليه خطابٌ ملكيّ، وهو نوعان:

- أحدهما: خطابٌ يسمعه بأذنه، وهو نادرٌ بالنسبة إلى عموم المؤمنين.

- والثاني: خطابٌ يلقي في قلبه يخاطب به الملك روحه، كما في الحديث المشهور: «إِنَّ لِلْمَلَكِ لَمَّةً بِقَلْبِ ابْنِ آدَمَ، وَلِلشَّيْطَانِ لَمَّةً، فَلَمَّةُ الْمَلِكِ: إِبْعَادُ بِالْخَيْرِ، وَتَصْدِيقٌ بِالْوَعْدِ، وَلَمَّةُ الشَّيْطَانِ إِبْعَادُ بِالشَّرِّ وَتَكْذِيبٌ بِالْوَعْدِ» ثمّ قرأ: ﴿الشَّيْطَانُ يَعِدُكُمُ الْفَقْرَ وَيَأْمُرُكُم بِالْفَحْشَاءِ وَاللَّهُ يَعِدُكُم مَّغْفِرَةً مِنْهُ وَفَضْلًا﴾ [البقرة: ٢٦٨]<sup>(٢)</sup>.

وقال تعالى: ﴿إِذْ يُوحَىٰ رَبُّكَ إِلَى الْمَلَائِكَةِ أَنِّي مَعَكُمْ فَثَبِّتُوا الَّذِينَ ءَامَنُوا﴾ [الأنفال: ١٢].

قيل في<sup>(٣)</sup> تفسيرها: قووا قلوبهم، وبشروهم بالنصر.

وقيل: احضروا معهم القتال.

والقولان حقٌّ، فإنهم حضروا معهم القتال، وثبّتوا قلوبهم.

ومن هذا الخطاب: واعظ الله عليه السلام في قلوب عباده المؤمنين، كما في «جامع الترمذي» و«مسند أحمد» من حديث الثّوّاس بن سمعان عن النبي عليه السلام قال: «إِنَّ اللَّهَ تَعَالَىٰ ضَرَبَ مَثَلًا صِرَاطًا مُسْتَقِيمًا، وَعَلَىٰ كَنَفَتِي الصَّرَاطِ سُورَانِ، لَهُمَا أَبْوَابٌ مُفْتَحَةٌ، وَعَلَىٰ الْأَبْوَابِ سُتُورٌ مُرْحَاةٌ، وَدَاعٌ يَدْعُو عَلَىٰ رَأْسِ الصَّرَاطِ، وَدَاعٌ يَدْعُو فَوْقَ الصَّرَاطِ، فَالصَّرَاطُ الْمُسْتَقِيمُ [هُوَ]<sup>(٤)</sup> الْإِسْلَامُ، وَالسُّورَانِ حُدُودُ اللَّهِ، وَالْأَبْوَابُ الْمُفْتَحَةُ مَحَارِمُ اللَّهِ، فَلَا يَقَعُ أَحَدٌ فِي حَدٍّ مِنْ حُدُودِ اللَّهِ حَتَّىٰ يَكْشِفَ السُّتْرَ، وَالِدَّاعِي عَلَىٰ رَأْسِ الصَّرَاطِ كِتَابُ اللَّهِ، وَالِدَّاعِي فَوْقَ الصَّرَاطِ وَاعِظُ اللَّهِ فِي قَلْبِ كُلِّ مُؤْمِنٍ»<sup>(٥)</sup>؛ فهذا الواعظ في

(١) كلمة: (هو) غير موجودة في «غ» والمنار.

(٢) الترمذي في تفسير القرآن، باب (٣) رقم (٢٩٩١)، وقال: هذا حسن غريب. وضعفه الألباني في «ضعيف سنن الترمذي» (٥٧٢) (ص ٣٦٠).

(٣) غير موجودة في «غ»، ولا في المنار.

(٤) ما بين المعكوفتين زيادة في «غ»، وساقطة من طبعة الفقي والمنار.

(٥) رواه أحمد (١٨٢/٤)، والحاكم في «المستدرک» (٧٣/١)، وقال: صحيح على شرط مسلم، ولم يخرجاه وأقره الذهبي.

قلوب المؤمنين هو الإلهام الإلهي بواسطة الملائكة.

وأما وقوعه بغير واسطة فما لم يتبين بعد، والجزم فيه بنفي أو (١) إثبات موقوف على الدليل، والله أعلم.

## فصل

النوع الثاني من الخطاب المسموع: خطاب الهواتف من الجن، وقد يكون المخاطب جنياً مؤمناً صالحاً، وقد يكون شيطاناً [مغروباً] (٢)، وهذا أيضاً نوعان:

- أحدهما: أن يخاطبه خطاباً يسمعه بأذنه.

- والثاني: أن يلقي في قلبه عندما يلثم به، ومنه وعده (وتمنيته) (٣) حين يعد الإنسي ويمنييه،

ويأمره وينهاه، كما قال تعالى: ﴿يَعِدُّهُمْ وَيَمْنِيهِمْ وَمَا يَعِدُهُمُ الشَّيْطَانُ إِلَّا غُرُورًا﴾ [النساء: ١٢٠].

وقال تعالى: ﴿الشَّيْطَانُ يَعِدُكُمُ الْفَقْرَ وَيَأْمُرُكُمْ بِالْفَحْشَاءِ﴾ [البقرة: ٢٦٨].

وللقلب من هذا الخطاب نصيب، وللأذن أيضاً منه نصيب، والعصمة منتفية إلا عن الرسل ومجموع الأمة. فمن أين للمخاطب أن هذا الخطاب رحمانى، أو ملكي، أو برهاني؟ أو بأي دليل؟ والشيطان يقذف في النفس وحيه، ويلقي في السمع خطابه، فيقول المغرور المخدوع: قيل لي وخوطبت. صدقت، لكن الشأن في القائل لك والمخاطب، وقد قال عمر بن الخطاب رضي الله عنه لغيلان بن سلمة وهو من الصحابة لما طلق نساءه، وقسم ماله بين بنيه: «إني لأظن الشيطان فيما يسترق من السمع سمع بموتك، فقذفه في نفسك».

فمن يأمن القراء بعدك يا شهر (٤)

(١) في «غ»: (و) بدلاً من (أو).

(٢) ما بين المعكوفتين زيادة من «غ» والمنار، وساقطة من طبعة الفقي.

(٣) في «غ» والمنار: (وأمنيته).

(٤) وشهر، اسم رجل يضرب بخريطته المثل، وذلك أنه دخل بيت المال فأخذ خريطة فيها دراهم، فقال فيه الشاعر:

لقد باع شهر دينه بخريطة فمن يأمن القراء بعدك يا شهر

أورده الثعالبي في «ثمار القلوب» (ص ١٦٩) [عن «مدارج السالكين» ت: بشير عيون (١/٦٣)].

## فصل

﴿ النوع الثالث: خطابٌ حاليٌّ، تكون بدايته من النَّفس، وعوده إليها، فيتوهمه من خارج، وإنما هو من نفسه، منها بدأ وإليها يعود.

وهذا كثيرًا ما يعرض للسَّالك، فيغلط فيه، ويعتقد أنه خطابٌ من الله، كَلَّمه به منه إليه.

وسبب غلظه: أن اللطيفة المدركة من الإنسان إذا صفت بالرياضة<sup>(١)</sup>، وانقطعت علقها عن الشواغل الكثيفة صار الحكم لها بحكم استيلاء الروح والقلب على البدن، ومصير الحكم لهما؛ فتتصرف عناية النَّفس والقلب إلى تجريد المعاني التي هي متصلةٌ بهما؛ وتشتدُّ عناية الروح بها، وتصير في محلِّ تلك العلائق والشواغل، فتملاً القلب، فتصرف تلك المعاني إلى المنطق والخطاب القلبيُّ الروحيِّ بحكم العادة، ويتفق تجرُّد الروح، فتشكَّل تلك المعاني للقوَّة السَّامعة بشكل الأصوات المسموعة، وللقوَّة الباصرة بشكل الأشخاص المرئية، فيرى صورها، ويسمع الخطاب، وكلُّه في نفسه ليس في الخارج منه شيءٌ، ويحلف أنه رأى وسمع، وصدق، لكن رأى وسمع في الخارج، أو في نفسه؟ ويتفق ضعف التمييز، وقلة العلم، واستيلاء تلك المعاني على الروح، وتجرُّدها عن الشواغل.

فهذه الوجوه الثلاثة هي وجوه الخطاب، (ومن سمع نفسه غيرها)<sup>(٢)</sup> فإنما هو غرورٌ، وخدعٌ وتليسٌ، وهذا الموضوع مقطع القول، وهو من أجلِّ المواضع لمن حَقَّقه وفهمه، والله الموفق للصَّواب<sup>(٣)</sup>.

(١) ليست الرياضة -بالجوع والظمأ، وأخذ النفس بما يضاد فطرتها وسنة الله الحكيم العليم الرحيم فيها- من أسباب تصفية الروح ولا القلب ولا النفس، وإنما سبب التصفية: هو العلم النافع من تدبر كلام الله وكلام رسوله ﷺ. والعقيدة الصحيحة، والعمل الصالح ثمرة ذلك العلم، وقد غلط أشد الغلط من خدع بصوفية الهند وشعوذة فقرائهم. [محمد حامد الفقي رَحِمَهُ اللهُ].

(٢) في «غ»: (ولا يستمع غيرها). وفي المنار: (ولا سمع غيرها) ولعل ما أثبتته الفقي أقرب.

(٣) ويمكن أن يكون سماع مثل هذه الأصوات أو رؤية بعض الأشخاص من تلاعب الشيطان بهذه النفوس ليخطو بها إلى الاعتقادات الباطلة، وقد تكون أيضًا من نتاج مرض نفسي ألمَّ بهذه النفوس فتخيلت ما لم يكن موجودًا، وهذا ما أثبتته الطب النفسي المعاصر، وأنه عَرَضٌ من أعراض ما يسمى بانفصام الشخصية، والله أعلم.

## فصل

□ قال: «الدَّرَجَةُ الثَّانِيَةُ: إِلْهَامٌ يَقَعُ عَيْنًا، وَعَلَامَةٌ صِحَّتِهِ: أَنَّهُ لَا يَخْرِقُ سِتْرًا، وَلَا يُجَاوِزُ حَدًّا، وَلَا يُخْطِئُ أَبَدًا».

الفرق بين هذا وبين الإلهام في الدرجة الأولى: أن ذلك علمٌ شبيهٌ بالضروري الذي لا يمكن دفعه عن القلب، وهذا معاناةٌ ومكاشفةٌ، فهو فوقه في الدرجة، وأتم منه ظهورًا، ونسبته إلى القلب نسبة المرئي إلى العين، وذكر له ثلاث علامات:

كـ إحداهما: «أنه لا يخرق سترًا»؛ أي: صاحبه إذا كوشف بحالٍ غير<sup>(١)</sup> المستور عنه لا يخرق ستره ويكشفه، خيرًا كان أو شرًا، أو أنه لا يخرق ما ستره الله من نفسه عن الناس، بل يستر نفسه، ويستر من كوشف بحاله.

كـ الثانية: «أنه لا يجاوز حدًّا»، يحتمل وجهين:

- أحدهما: أنه لا يتجاوز به إلى ارتكاب المعاصي، وتجاوز حدود الله، مثل [كشف]<sup>(٢)</sup> الكهان، وأصحاب<sup>(٣)</sup> الكشف الشيطاني.

- الثاني: أنه لا يقع على خلاف الحدود الشرعية، مثل أن يتجسس به على<sup>(٤)</sup> العورات التي نهى الله عن التجسس عليها وتتبعها، فإذا تتبعتها وقع عليها بهذا الكشف، فهو شيطاني لا رحماني.

- الثالثة: «أنه لا يخطئ أبدًا»، بخلاف الشيطاني، فإن خطاه كثير، كما قال النبي ﷺ لابن صائد<sup>(٥)</sup>: «مَا تَرَى؟» قال: أرى صادقًا وكاذبًا. فقال: «لُبْسٌ عَلَيْكَ»<sup>(٦)</sup>. فالكشف الشيطاني لا بد أن يكذب، ولا يستمر صدقه ألبتة.

(١) في «غ» والمنار: (غيره).

(٢) ما بين المعكوفين زيادة من «غ» وساقطة من طبعة الفقي والمنار.

(٣) كلمة: (أصحاب) غير موجودة في «غ» والمنار.

(٤) كلمة: (على) ساقطة من «غ» والمنار.

(٥) في «غ»: (صياد).

(٦) أخرجه البخاري في كتاب الجنائز، باب: إذا أسلم الصبي فمات هل يصلى عليه؟ (١٣٥٤) بلفظ: «خلط عليك الأمر»، ومسلم في الفتن، باب: ذكر ابن صياد (٢٩٢٥).

## فصل

□ قال: «الدَّرَجَةُ الثَّالِثَةُ: إلهامٌ يَجْلُو عَيْنَ التَّحْقِيقِ صِرْفًا، وَيَنْطِقُ عَنْ عَيْنِ الْأَزَلِّ مَحْضًا، وَالْإلهامُ غَايَةٌ تَمْتَنِعُ الْإِشَارَةُ إِلَيْهَا».

عين التَّحْقِيقِ عنده هي الفناء في شهود الحقيقة، بحيث يضمحلُّ كلُّ ما سواها في ذلك الشُّهود، وتعود الرُّسوم أعدامًا محضةً، فالإلهام في هذه الدَّرَجَةِ يجلو هذا العين للملهم صرفًا؛ بحيث لا يمازجها شيءٌ من إدراك العقول ولا الحواسِّ، فإن كان هناك إدراكٌ عقليٌّ أو حسيٌّ لم يتمحَّض جلاء عين الحقيقة.

والنَّاطق عن هذا الكشف عندهم لا يفهم عنه إلا من هو معه، ومشاركٌ له، وعند أرباب هذا الكشف: أن كلَّ الخلق عنه في حجابٍ، وعندهم: أن العلم والعقل والحال حجبٌ عليه، وأنَّ خطاب الخلق إنما يكون على لسان الحجاب، وأنهم لا يفهمون لغة ما وراء الحجاب من المعنى المحجوب؛ فلذلك تمتنع الإشارة إليه، والعبارة عنه؛ فإنَّ الإشارة والعبارة إنما يتعلَّقان بالمحسوس والمعقول، وهذا أمرٌ وراء الحسِّ والعقل.

وحاصل هذا الإلهام: أنه إلهامٌ ترتفع معه الوسائط وتضمحلُّ وتعدم، لكن في الشُّهود لا في الوجود، وأمَّا الاتِّحادِيَّةُ القائلون بوحدة الوجود فإنهم يجعلون ذلك اضمحلالًا وعدمًا في الوجود، ويجعلون صاحب «المنازل» منهم<sup>(١)</sup>، وهو بريءٌ منهم عقلاً ودينًا وحالًا ومعرفةً، والله أعلم.

(١) المقصود بصاحب «المنازل» هو إسماعيل الهروي شيخ الإسلام مؤلف كتاب «منازل السائرين» الذي شرحه ابن القيم في كتابه هذا «مدارج السالكين» وقد تبعه ابن القيم في عدة مواضع من الكتاب يبين فيها ما وقع فيه من خطأ اتخذ أرباب الحلول والاتحاد ذريعةً لنسبته إليهم، من ذلك قوله في (١/٢٨٤): «... فرحمة الله على أبي إسماعيل فتح للزنادقة باب الكفر والإلحاد فدخلوا منه وأقسموا بالله جهد أيمانهم: إنه لمنهم، وما هو منهم، وغره سراب الفناء، فظن أنه لجة بحر المعرفة، وغاية العارفين، وبالغ في تحقيقه وإثباته فقاده قسرًا إلى ما ترى...». ويقول في (١/٢٨٦): «... وحاشى شيخ الإسلام -أي: الهروي- من إلحاد أهل الاتحاد، وإن كانت عبارته موهمة، بل مفهومة ذلك...».

## فصل

\* المرتبة العاشرة من مراتب الهداية: الرؤيا الصادقة:

وهي من أجزاء النبوة كما ثبت عن النبي ﷺ أنه قال: «الرؤيا الصادقة جزء من ستة وأربعين جزءاً من النبوة»<sup>(١)</sup>.

وقد قيل في سبب هذا التخصيص المذكور: إنَّ أوَّل مبتدأ الوحي كان هو الرؤيا الصادقة، وذلك نصف سنة، ثمَّ انتقل إلى وحي اليقظة مدَّة ثلاثٍ وعشرين سنةً، من حين بعث إلى أن توفِّي - صلوات الله وسلامه عليه -، فنسبة مدَّة الوحي في المنام من ذلك جزء من ستة وأربعين جزءاً، وهذا حسنٌ، لولا ما جاء في الرواية الأخرى الصحيحة: «إنَّهَا جُزْءٌ مِنْ سَبْعِينَ جُزْءاً»<sup>(٢)</sup>.

وقد قيل في الجمع بينهما: إن ذلك بحسب حال الرائي، فإنَّ رؤيا الصديقين من ستة وأربعين، ورؤيا عموم المؤمنين الصادقة من سبعين، والله أعلم.

والرؤيا: مبدأ الوحي، وصدقها بحسب صدق الرائي، وأصدق النَّاس رؤيا أصدقهم حديثاً، وهي عند اقتراب الزَّمان لا تكاد تخطئ، كما قال النبي ﷺ، وذلك لبعد العهد بالنبوة وآثارها، فيتعوَّض<sup>(٣)</sup> المؤمنون بالرؤيا، وأمَّا في زمن قوَّة نور النبوة ففي ظهور نورها وقوَّته ما يغني عن الرؤيا.

ونظير هذه الكرامات التي ظهرت بعد عصر الصحابة، ولم تظهر عليهم، لاستغنائهم عنها بقوَّة إيمانهم، واحتياج من بعدهم إليها لضعف إيمانهم<sup>(٤)</sup>.

وقد نصَّ أحمد على هذا المعنى.

(١) أخرجه البخاري في التعبير، باب: الرؤيا الصالحة رقم (٦٩٨٩)، مسلم رقم (٢٢٦٣).

(٢) أخرجه مسلم في الرؤيا (٢٢٦٥)، وابن ماجه رقم (٣٨٩٥).

(٣) في «غ» والمنار: (فتعوَّض) بصيغة الماضي.

(٤) وربما أيضًا لأنَّ شأن الصحابة والتابعين رضِيَ اللهُ عنهم كان غير شأن مَنْ بعدهم؛ فقد كان الصحابة والتابعون -بتمسكهم بالكتاب والسنة، وشدة يقظتهم المكتسبة من مشكاتهم وحرصهم عليهما- أصدق إيمانًا وأنور بصيرة، وأهدئ سبيلًا وأبعد ضلالة؛ فكان الشيطان أبعد من التلاعب بعقولهم، والتغريير بهم، بخلاف مَنْ بعدهم، خصوصًا بعد دخول اليهود والفرس والروم والهند بتقاليدهم وأهوائهم وصوفيتهم، وصدق رسول الله ﷺ «خير القرون قرني، ثم الذين يلونهم، ثم الذين يلونهم، والآخر شر إلى يوم القيامة» أو كما قال. وكَم للإمام أحمد بن تيمية وإخوانه من أئمة الهدئ سلفًا وخلقًا من كرامات، على نحو ما أكرم الله الصادقين من أتباع رسله، مثل الصحابة رضي الله عنهم أجمعين. [الفاقي بتصرف يسير في أول الكلام].



وقال عبادة بن الصّامت: «رؤيا المؤمن كلامٌ يكلمُّ به الرَّبُّ عبده في المنام». وقد قال النَّبِيُّ ﷺ: «لَمْ يَبْقَ مِنَ النَّبْوَةِ إِلَّا الْمُبَشِّرَاتُ»، قيل: وما المَبَشِّرَاتُ يا رسول الله؟ قال: «الرُّؤْيَا الصَّالِحَةُ يَرَاهَا الْمُؤْمِنُ أَوْ تَرَى لَهُ»<sup>(١)</sup>.

وإذا تواطأت رؤيا المسلمين لم تكذب، وقد قال النَّبِيُّ ﷺ لأصحابه لَمَّا أَرَوْا لَيْلَةَ الْقَدْرِ فِي الْعَشْرِ الْأَوَّخِرِ، قَالَ: «أَرَى رُؤْيَاكُمْ قَدْ تَوَاطَأَتْ فِي الْعَشْرِ الْأَوَّخِرِ، فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مُتَحَرِّبًا فَلْيَتَحَرَّهَا فِي الْعَشْرِ الْأَوَّخِرِ مِنْ رَمَضَانَ»<sup>(٢)</sup>.

والرُّؤْيَا كَالْكَشْفِ، مِنْهَا رَحْمَانِيٌّ، وَمِنْهَا نَفْسَانِيٌّ، وَمِنْهَا شَيْطَانِيٌّ. وقال النَّبِيُّ ﷺ: «الرُّؤْيَا ثَلَاثٌ (٣): رُؤْيَا مِنَ اللَّهِ، وَرُؤْيَا تَحْزِينٌ مِنَ الشَّيْطَانِ، وَرُؤْيَا مِمَّا يَحْدُثُ بِهِ الرَّجُلِ نَفْسَهُ فِي الْيَقَظَةِ، فَيَرَاهُ فِي الْمَنَامِ»<sup>(٤)</sup>.

وَالَّذِي هُوَ مِنْ أَسْبَابِ الْهَدَايَةِ: هُوَ الرُّؤْيَا الَّتِي مِنَ اللَّهِ خَاصَّةً. ورؤيا الأنبياء وحيٌّ، فإنها معصومةٌ من الشيطان، وهذا باتفاق الأمة، ولهذا أقدم الخليل على ذبح ابنه<sup>(٥)</sup> إسماعيل عليه السلام بالرُّؤْيَا.

وَأَمَّا رُؤْيَا غَيْرِهِمْ فَتَعْرُضُ عَلَى الْوَحْيِ الصَّرِيحِ، فَإِنْ وَافَقْتَهُ وَإِلَّا لَمْ يَعْمَلْ بِهَا. فَإِنْ قِيلَ: فَمَا تَقُولُونَ إِذَا كَانَتْ رُؤْيَا صَادِقَةً، أَوْ تَوَاطَأَتْ؟ قلنا: متى كانت كذلك استحال مخالفتها للوحي، بل لا تكون إلا مطابقةً له، منبهةً عليه، أو منبهةً على اندراج قضية خاصة في حكمه<sup>(٦)</sup>، لم يعرف الرائي اندراجها فيه، فيتنبه<sup>(٧)</sup> بالرُّؤْيَا على ذلك، ومن أراد أن تصدق رؤياه فليتحرَّ الصَّدَقَ وأكل الحلال، والمحافظة على الأمر والنهي، ولينم على طهارة كاملة مستقبل القبلة، ويذكر الله حتى تغلبه عيناه، فإن رؤياه لا تكاد تكذب ألبتة. وأصدق الرُّؤْيَا: رؤيا الأسحار، فإنه وقت النزول الإلهي، واقتراب الرحمة والمغفرة، وسكون الشياطين، وعكسه رؤيا العتمة، عند انتشار الشياطين والأرواح الشيطانية.

وقال عبادة بن الصّامت رضي الله عنه: «رؤيا المؤمن كلامٌ يكلمُّ به الرَّبُّ عبده في المنام».

(١) أخرجه مالك في «الموطأ» (٢/٩٥٧)، والبخاري في التعبير، باب: المَبَشِّرَاتُ (٦٩٩٠) بدون: «يراهها المؤمن أو ترى له».

(٢) أخرجه البخاري في التهجد، باب: فضل من تعار من الليل فصلي (١١٥٨)، ومسلم (١١٦٥).

(٣) في جميع النسخ «ثلاثة» والتصويب من مصادر التخريج.

(٤) أخرجه البخاري في التعبير، باب: القيد في المنام (٧٠١٧)، ومسلم برقم (٢٢٦٣).

(٥) كلمة: (ابنه) غير موجودة في «ع» والمنار.

(٦) في «ع» والمنار: (حكمة).

(٧) في «ع» والمنار: (فينبه).

وللرؤيا ملكٌ موكلٌ بها، يريها العبد في أمثالٍ تناسبه وتشاكله، فيضربها لكلِّ أحدٍ بحسبه. وقال مالك: «الرُّؤْيَا مِنَ الْوَحْيِ وَحْيٌ»، وزجر عن تفسيرها بلا علم، وقال: «أنتلاعب بوحى الله؟». ولذكر الرؤيا وأحكامها وتفصيلها وطرق تأويلها مظانٌ مخصوصةٌ بها، يخرجنا ذكرها عن المقصود، والله أعلم<sup>(١)</sup>.

## فصل

### في بيان اشتمال الفاتحة على الشفاءين؛

### شفاء القلوب، وشفاء الأبدان

فأمَّا اشتمالها على شفاء القلوب: فإنَّها اشتملت عليه أتمَّ اشتمالٍ؛ فإنَّ مدار اعتلال القلوب وأسقامها على أصلين: فساد العلم، وفساد القصد. ويتربَّ عليهما داءان قاتلان، وهما الضلال والغضب؛ فالضلال نتيجة فساد العلم، والغضب نتيجة فساد القصد، وهذان المرَضان هما ملاك أمراض القلوب جميعها، فهداية الصُّراط المستقيم تتضمن الشفاء من مرض الضلال؛ ولذلك كان سؤال هذه الهداية أفرض دعاءِ على كلِّ عبدٍ، وأوجه<sup>(٢)</sup> عليه كلَّ يومٍ وليلةٍ في كلِّ صلاةٍ؛ لشدة ضرورته وفاقته إلى الهداية المطلوبة، ولا يقوم غير هذا السؤال مقامه.

(١) وهنا ينبغي الحذر من تلاعب الشيطان بالناس في رؤيا المنامات، فكم ضل أفراد بل أقوام بسبب الرؤيا! فعطلت أحكام واتخذت مواقف بنيت عليها أعمال ما أنزل الله بها من سلطان، بل واعتدي بسببها على معصومين، كل ذلك بسبب رؤيا في النوم من ورائها الشيطان في غالب الأحيان، وقد يرم الشيطان كيد وألعيه مع ذريته في نشر رؤيا واحدة عن حالة واحدة بين فئام من الناس حتى تتواطأ رؤياهم فلا يشكون بصدقها فيعملون بها وبينون عليها مواقف، وهذا حاصل ومشاهد، إذن فقد تتواطأ الرؤيا وتكون من الشيطان فليتبته لهذا.

ومع ما ذكره الإمام ابن القيم رحمه الله تعالى من الضوابط الشرعية للرؤيا الصادقة؛ فهناك للإمام الشاطبي رحمه الله تعالى كلامٌ جيدٌ في كتابه «الاعتصام» وذلك في معرض حديثه عن مآخذ أهل البدع في الاستدلال (١/٣٣١)؛ حيث قال: «وأضعف هؤلاء احتجاجاً قوم استندوا في أخذ الأعمال إلى المنامات وأقبلوا وأعرضوا بسببها، فيقولون: رأينا فلاناً الرجل الصالح، قال لنا: اتركوا كذا واعملوا كذا، ويتفق مثل هذا كثير للمتوسمين برسم التصوف، وربما قال بعضهم: رأيت النبي ﷺ في النوم، قال لي كذا، وأمرني بكذا فيعمل بها، ويتركها، معرضاً عن الحدود الموضوعية في الشريعة، نعم يأتي المرئي تأنيساً وبشارة ونذارة خاصة، بحيث لا يقطعون بمقتضاها حكماً ولا يبنون عليها أصلاً، وهو الاعتدال في أخذها حسبما فهم من الشرع فيها، والله أعلم».

(٢) في «ع»: (وواجهه).

والتحقيق<sup>(١)</sup> بـ: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ [الفاتحة: ٥] علمًا ومعرفةً، وعملاً وحالًا يتضمَّن الشِّفاء من مرض فساد القلب والقصد؛ فإنَّ فساد القصد يتعلَّق بالغايات والوسائل، فمن طلب غايةً منقطعةً مضمحلَّةً فانيةً، وتوسَّل إليها بأنواع الوسائل الموصَّلة إليها كان كلا نوعي قصده فاسدًا.

وهذا شأن كلِّ من كان غاية مطلوبه غير الله وعبوديته من المشركين، ومتَّبعي الشَّهوات، الَّذِينَ لا غاية لهم وراءها، وأصحاب الرِّياسات المتَّبعين لإقامة رياستهم بأيِّ طريق كان من حقٍّ أو باطل، فإذا جاء الحقُّ معارضًا في طريق رياستهم طحنوه وداسوه بأرجلهم، فإن عجزوا عن ذلك دفعوه دفع الصَّائل، فإن عجزوا عن ذلك حبسوه في الطَّرِيق، وحادوا عنه إلى طريقٍ أخرى، وهم مستعدُّون لدفعه بحسب الإمكان.

فإذا لم يجدوا منه بدًّا أعطوه السَّكَّة<sup>(٢)</sup> والخطبة وعزلوه عن التَّصرُّف والحكم والتَّنفيذ، وإن جاء الحقُّ ناصرًا لهم وكان لهم صالوا به وجالوا، وأتوا إليه مدعين، لا لأنَّه حقٌّ، بل لموافقته غرضهم وأهواءهم، وانتصارهم به، ﴿وَإِذَا دُعُوا إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ لِيَحْكُمَ بَيْنَهُمْ إِذَا فَرِيقٌ مِّنْهُمْ مُّعْرِضُونَ﴾ [٤٨] وَإِنْ يَكُنْ لَهُمُ الْحَقُّ يَأْتُوا إِلَيْهِ مُذْعِنِينَ ﴿٤٩﴾ أَفِي قُلُوبِهِمْ مَّرَضٌ أَمْ رَبُّنَا أَوْ أَمْ يَخَافُونَ أَنْ يَحِيفَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ وَرَسُولَهُ بَلْ أُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ﴾ [النور: ٤٨-٥٠].

والمقصود: أنَّ قصد هؤلاء فاسدٌ في غاياتهم<sup>(٣)</sup> ووسائلهم، وهؤلاء إذا بطلت الغايات التي طلبوها، واضمحلَّت وفنيت - حصلوا على أعظم الخسران والحسرات، وهم أعظم النَّاس ندامةً وتحسُّرًا إذا حقَّ الحقُّ وبطل الباطل، وتقطَّعت بهم أسباب الوصل التي كانت بينهم، وتيقَّنوا انقطاعهم عن ركب الفلاح والسَّعادة.

وهذا يظهر كثيرًا في الدُّنيا، ويظهر أقوى من ذلك عند الرَّحيل منها والقدوم على الله، ويشتدُّ ظهوره وتحقُّقه في البرزخ، وينكشف كلُّ الانكشاف يوم اللِّقاء، إذا حقَّت الحقائق، وفاز المحقُّون وخسر المبطلون، وعلموا أنَّهم كانوا كاذبين، وكانوا مخدوعين مغرورين، فإيا له هناك من علم لا ينفع عالمه، ويقين لا ينجي مستيقنه!

وكذلك من طلب الغاية العليا والمطلب الأسمى، ولكن لم يتوسَّل إليه بالوسيلة الموصَّلة له وإليه، بل توسَّل إليه بوسيلةٍ ظنَّها موصَّلةً إليه، وهي من أعظم القواطع عنه، فحاله أيضًا كحال هذا، وكلاهما فاسد القصد، ولا شفاء من هذا المرض إلَّا بدواء: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾.

(١) في «ع» والمنار: (والتحقيق).

(٢) السكَّة: المراد منها الاسم والشعار يضرب على النقود، ويقصد بذلك ما كان عليه الخلفاء في وقته؛ إذ لم يكن لهم من الخلافة إلَّا الصور، أما الحكم النافذ في الأمور فلغيرهم.

(٣) في «ع»: (غايتهم) بالإفراد.

فإنَّ هذا الدَّواءَ مرَّكَّبٌ من ستَّةِ أجزاءٍ:

١- عبوديَّةُ الله لا غيره<sup>(١)</sup>.

٢- بأمره وشرعه.

٣- لا بالهوى.

٤- ولا بآراء الرِّجال وأوضاعهم، ورسومهم، وأفكارهم.

٥- بالاستعانة<sup>(٢)</sup> على عبوديته به.

٦- لا بنفس العبد وقوته وحوله ولا بغيره.

فهذه هي أجزاء: ﴿إِيَّاكَ تَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾<sup>(٣)</sup>، فإذا رَكَّبها الطَّيِّبُ اللَّطِيفُ، العالم بالمرض، واستعملها المريض - حصل بها الشِّفاء التَّامُّ، وما نقص من الشِّفاء فهو لفوات جزءٍ من أجزائها، أو اثنين أو أكثر.

ثمَّ إنَّ القلبَ يعرض له مرضان عظيمان، إن لم يتداركهما العبد تراميا به إلى التَّلَفِ ولا بدَّ، وهما الرِّياء والكبر.

فدواء الرِّياء بـ ﴿إِيَّاكَ تَعْبُدُ﴾، ودواء الكبر بـ: ﴿وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾<sup>(٤)</sup>.

وكثيرًا ما كنت أسمع شيخ الإسلام ابن تيميَّة - قدَّس الله روحه - يقول: ﴿إِيَّاكَ تَعْبُدُ﴾ تَدْفَعُ الرِّيَاءَ، ﴿وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾<sup>(٥)</sup> تَدْفَعُ الْكِبْرِيَاءَ.

فإذا عوفي من مرض الرِّياء بـ: ﴿إِيَّاكَ تَعْبُدُ﴾، ومن مرض الكبرياء<sup>(٦)</sup> والعجب بـ: ﴿وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾<sup>(٧)</sup>، ومن مرض الضَّلَالِ والجهل بـ: ﴿أَهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ﴾<sup>(٨)</sup> عوفي من أمراضه وأسقامه، ورفل في أثواب العافية، وتمَّت عليه النِّعمة، وكان من المنعم عليهم غير المغضوب عليهم - وهم أهل فساد القصد، الَّذِينَ عرفوا الحَقَّ وعدلوا عنه - والضَّالِّين - وهم أهل فساد العلم، الَّذِينَ جهلوا الحَقَّ، ولم يعرفوه -.

وحَقُّ لسورةٍ تشتمل على هذين الشِّفاءين أن يُستشفى بها من كلِّ مرضٍ؛ ولهذا لما اشتملت على هذا الشِّفاء الَّذي هو أعظم الشِّفاءين - كان حصول الشِّفاء الأدنى بها أولى، كما سنبينه، فلا شيء أشْفَى للقلوب الَّتِي عقلت عن الله وكلامه، وفهمت عنه فهمًا خاصًّا، اختصَّها به من معاني هذه السُّورة. وسنبيِّن إن شاء الله تعالى تضمَّنْها للرَّدِّ على جميع أهل البدع بأوضح البيان وأحسن الطُّرق.

(١) في «غ»: (عبودية الله لا لغيره).

(٢) في «غ» والمنار: (استعانة).

(٣) في «غ» والمنار: (الكبر).

## فصل

\* وأما تضمُّنها لشفاء الأبدان:

فنذكر منه ما جاءت به السنَّة، وما شهدت به قواعد الطبِّ، ودلَّت عليه التَّجربة.

فأما ما دلَّت عليه السنَّة:

ففي «الصَّحيح» من حديث أبي المتوكِّل النَّاجِي عن أبي سعيد الخدريِّ رضي الله عنه: أَنَّ نَاسًا مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وآله مَرُّوا بِحَيٍّ مِنَ الْعَرَبِ، فَلَمْ يُقْرُوهُمْ، وَلَمْ يَصَيِّفُوهُمْ، فَلُدِغَ سَيْدُ الْحَيِّ، فَأَتَوْهُمْ، فَقَالُوا: هَلْ عِنْدَكُمْ مِنْ رُقِيَّةٍ، أَوْ هَلْ فِيكُمْ مِنْ رَاقٍ؟ فَقَالُوا: نَعَمْ، وَلَكِنَّكُمْ لَمْ تَقْرُونَا، فَلَا نَفْعُ حَتَّى تَجْعَلُوا لَنَا جُعَلًا، فَجَعَلُوا لَهُمْ <sup>(١)</sup> عَلَى ذَلِكَ قَطِيعًا مِنَ الْعَنَمِ، فَجَعَلَ رَجُلٌ مِّنَّا يَفْرَأُ عَلَيْهِ بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ، فَقَامَ كَأَن لَمْ يَكُنْ بِهِ قَلْبَةٌ، فَقُلْنَا: لَا تَعْجَلُوا حَتَّى نَأْتِيَ النَّبِيَّ صلى الله عليه وآله، فَأَتَيْنَاهُ، فَذَكَرْنَا لَهُ ذَلِكَ، فَقَالَ: «مَا يُدْرِيكَ أَنَّهَا رُقِيَّةٌ؟ كُلُّوْا، وَاضْرِبُوا لِي مَعَكُمْ بِسَهْمٍ» <sup>(٢)</sup>.

فقد تضمَّن هذا الحديث حصول شفاء هذا اللدِّغ بقراءة الفاتحة عليه، فأغنته عن الدَّواء، وربَّما بلغت من شفائه ما لم يبلغه الدَّواء.

هذا مع كون المحلِّ غير قابلٍ، إمَّا لكون هؤلاء الحيِّ غير مسلمين، أو أهلٍ بخلٍ ولؤمٍ، فكيف إذا كان المحلُّ قابلاً.

## فصل

وأما شهادة قواعد الطبِّ بذلك: فاعلم أنَّ اللدِّغة تكون من ذوات الحِمات والسُّموم، وهي ذوات الأنفس الخبيثة التي تتكيَّف بكيفيةٍ غضبيَّة، تثير فيها سميَّةً ناريَّةً، يحصل بها اللدِّغ، وهي متفاوتةٌ بحسب تفاوت خبث تلك النفوس وقوتها وكيفيةها، فإذا تكيَّفت أنفسها الخبيثة بتلك الكيفية الغضبيَّة، أحدث لها ذلك طبيعةً سميَّةً، تجد راحةً ولذَّةً في إلقائها إلى المحلِّ القابل، كما يجد الشَّرير من النَّاس

(١) كلمة: (لهم) غير موجودة في «غ».

(٢) رواه البخاري في الطب، باب: النفث في الرقية (٥٧٤٩)، ومسلم برقم (٢٢٠١).

راحةً ولذةً في إيصال شرِّه إلى من يوصله إليه<sup>(١)</sup>، وكثيرٌ من النَّاس لا يهتأ له عيشٌ في يومٍ لا يؤدي فيه أحدًا من بني جنسه، ويجد في نفسه تأذيًا بحمل تلك السُّمِّيَّة والشَّرِّ الَّذِي فِيهِ، حتَّى يفرِّغه في غيره، فيبرد عند ذلك أنينه، وتسكن نفسه، ويصيبه في ذلك نظير ما يصيب من اشتدَّت شهوته إلى الجماع، فيسوء خلقه، وتثقل<sup>(٢)</sup> نفسه حتَّى يقضي وطره، هذا في قوَّة الشَّهوة، وذلك في قوَّة الغضب.

وقد أقام الله تعالى بحكمته السُّلطان وازعًا لهذه النفوس الغضبيَّة، فلولا هو لفسدت الأرض وخربت<sup>(٣)</sup>: ﴿وَلَوْ لَا دَفَعُ اللَّهُ النَّاسَ بَعْضَهُمْ بِبَعْضٍ لَفَسَدَتِ الْأَرْضُ وَلَكِنَّ اللَّهَ ذُو فَضْلٍ عَلَى الْعَالَمِينَ﴾ [البقرة: ٢٥١] وأباح الله بلطفه ورحمته لهذه النفوس من الأزواج وملك اليمين ما يكسر حدَّتها.

والمقصود: أنَّ هذه النفوس الغضبيَّة إذا اتَّصلت بالمحلِّ القابل أثرت فيه، ومنها ما يؤثِّر في المحلِّ بمجرد مقابله له، وإن لم يمسه، فمنها ما يطمس البصر، ويسقط الحبل. ومن هذا نظر العائن، فإنَّه إذا وقع بصره على المَعِين حدثت في نفسه كَيْفِيَّةٌ سَمِّيَّةٌ أثرت في المعين بحسب عدم استعداده، وكونه أعزل من السِّلاح، وبحسب قوَّة تلك النَّفس، وكثيرٌ من هذه النفوس يؤثِّر في المَعِين إذا وصف له، فتتكيَّف نفسه وتقابله على البعد فيتأثَّر به، ومُبَكَّر هذا ليس معدودًا من بني آدم إلَّا بالصُّورة والشَّكل<sup>(٤)</sup>.

فإذا قابلت النَّفس الزَّكيَّة العلويَّة الشَّرِيفَةَ الَّتِي فِيهَا غَضَبٌ وَحَمِيَّةٌ لِلْحَقِّ هَذِهِ النَّفْسُ الْخَبِيثَةُ السُّمِّيَّةُ، وتكيَّفت بحقائق الفاتحة وأسرارها ومعانيها، وما تضمَّنته من التَّوْحِيدِ والتَّوَكُّلِ، والثناء على الله، وذكر أصول أسمائه الحسنَى، وذكر اسمه الَّذِي ما ذكر على شَرِّ إلَّا أزاله ومحقه، ولا على خَيْرٍ إلَّا نَمَّاه وزاده، دفعت هذه النَّفس بما تكيَّفت به من ذلك أثر تلك النَّفس الْخَبِيثَةُ الشَّيْطَانِيَّةُ، فحصل البرُّء، فإنَّ مَبْنَى الشُّفَاءِ والبرِّء على دفع الضُّدِّ بضدِّه، وحفظ الشَّيْء بمثله، فالصَّحَّة تحفظ بالمثل، والمرض يدفع بالضُّدِّ، أسبابُ ربطها بمسبباتها الحكيم العليم خلقًا وأمرا، ولا يتمُّ هذا إلَّا بقوَّة من النَّفس الفاعلة، وقبولٍ من الطَّبيعة المنفعلة، فلو لم تنفعل نفس الملدوغ لقبول الرُّقية، ولم تقو نفس الرَّاقي على التَّأثير، لم يحصل البرُّء.

(١) في «غ» والمنار: (به).

(٢) في «غ»: (تُثْقَل).

(٣) في «غ» والمنار: (وخراب العالم).

(٤) في «غ» والمنار: (الزَّاكِيَّة).

فهنا أمورٌ ثلاثة:

موافقة الدواء للداء .

- وبذل الطَّيِّب له .

- وقبول طبيعة العليل .

- فمتى تخلَّف واحدٌ منها لم يحصل الشِّفاء، وإذا اجتمعت حصل الشِّفاء ولا بدَّ بإذن الله ﷻ .

ومن عرف هذا كما ينبغي تبين له أسرار الرُّقى، وميَّز بين النَّافع منها وغيره، ورقى الدَّاء بما يناسبه من الرُّقى، وتبين له أنَّ الرُّقية براقبها وقبول المحلِّ، كما أنَّ السَّيف بضاربه مع قبول المحلِّ للقطع<sup>(١)</sup>، وهذه إشارةٌ مُطلِعةٌ على ما وراءها لمن دقَّ نظره، وحسن تأمُّله، والله أعلم .

وأما شهادة التَّجارب بذلك:

فهي أكثر من أن تذكر، وذلك في كلِّ زمانٍ، وقد جرَّبت أنا من ذلك في نفسي وفي غيري أمورًا عجيبةً، ولاسيما مدَّة المقام بمكَّة، فإنَّه كان يعرض لي الآمٌ مزعجةٌ، بحيث تكاد تقطع الحركة منِّي، وذلك في أثناء الطَّواف وغيره، فأبادر إلى قراءة الفاتحة، وأمسخ بها على محلِّ الألم فكأنَّه حصاةٌ تسقط، جرَّبت ذلك مرارًا عديدةً، وكنت آخذ قدحًا من ماء زمزمٍ فأقرأ عليه الفاتحة مرارًا، فأشربه فأجد به من النِّفع والقوَّة ما لم أعهد مثله في الدَّواء، والأمر أعظم من ذلك، ولكن بحسب قوَّة الإيمان، وصحَّة اليقين، والله المستعان .

## فصل

### في اشتمال الفاتحة على الردِّ على جميع المبطلين من أهل الملل والنحل ، والردِّ على أهل البدع والضلال من هذه الأمة

وهذا يعلم بطريقتين، مجملٍ ومفصَّلٍ:

- أمَّا المجمل: فهو<sup>(٢)</sup> أنَّ الصُّراط المستقيم متضمَّنٌ معرفة الحقِّ، وإيثاره، وتقديمه على غيره،

ومحبَّته والانقياد له، والدَّعوة إليه، وجهاد أعدائه بحسب الإمكان .

والحقُّ: هو ما كان عليه رسول الله ﷺ وأصحابه، وما جاء به علمًا وعملاً في باب صفات الرَّبِّ

سبحانه، وأسمائه وتوحيده، وأمره ونهيه، ووعده ووعيده، وفي حقائق الإيمان، التي هي منازل السَّائرين

(١) في «غ»: (مع قبول المقطع).

(٢) في «غ»: (فهي). [والضمير يعود على الطريق، والطريق يذكر ويؤنث؛ فكلا الضميرين جائز، والله أعلم].

إلى الله تعالى، وكل ذلك مسلّم إلى رسول الله ﷺ، دون آراء الرّجال وأوضاعهم وأفكارهم واصطلاحاتهم. فكلُّ علمٍ أو عملٍ أو حقيقةٍ، أو حالٍ أو مقامٍ خرج من مشكاة نبوته، وعليه السّكّة المحمّديّة؛ بحيث يكون من ضرب المدينة، فهو من الصّراط المستقيم، وما لم يكن كذلك فهو من صراط أهل الغضب والضّلال. فما تمّ خروجٌ عن هذه الطّرق الثّلاث: طريق الرّسول ﷺ وما جاء به، وطريق أهل الغضب: وهي طريق من عرف الحقّ وعانده، وطريق أهل الضّلال: وهي طريق من أضلّه الله عنه. ولهذا قال عبد الله بن عبّاسٍ وجابر بن عبد الله رضي الله عنهما: «الصّراطُ المُستقيمُ: هو الإسلامُ». وقال عبد الله بن مسعودٍ وعليُّ بن أبي طالبٍ رضي الله عنهما: «هو القرآن»، وفيه حديثٌ مرفوعٌ في التّرمديّ وغيره (١).

وقال سهل بن عبد الله: «طريقُ السّنةِ والجماعةِ».

وقال بكر بن عبد الله المزنيُّ: «طريقُ رسولِ الله ﷺ».

ولا ريب أنّ (٢) ما كان عليه رسول الله ﷺ وأصحابه علمًا وعملاً وهو معرفة الحقّ وتقديمه، وإيثاره على غيره، فهو الصّراط المستقيم. وكلُّ هذه الأقوال المتقدّمة دالّةٌ عليه جامعةٌ له. فهذا الطّريق المجمل يعلم أنّ كلّ ما خالفه فباطلٌ، وهو من صراط الأمتين: الأمة الغضبيّة، وأمة أهل الضّلال.

## فصل

وأما المفصّل: فبمعرفة (٣) المذاهب الباطلة، واشتمال كلمات الفاتحة على إبطالها، فنقول: النّاس قسمان: مقرّ بالحقّ تعالى، وجاحدٌ له، فتضمّنت (٤) الفاتحة إثبات (٥) الخالق تعالى، والرّدّ على من جحده، بإثبات ربوبيّته تعالى للعالمين. وتأمّل حال العالم كلّهُ، علويّه وسفليّه، بجميع أجزائه: تجده شاهدًا بإثبات صانعه وفطره ومليكه، فإنكار صانعه وجحده في العقول والفطر بمنزلة إنكار العلم وجحده، لا فرق بينهما، بل دلالة

(١) انظر: «مجمع الزوائد» (٧/١٦٤).

(٢) في «غ» والمنار: (أنه).

(٣) في «غ» والمنار: (معرفة) بدون الباء.

(٤) في «غ» والمنار: (تضمن) بدون التاء وما في طبعة [الفاقي] هو الصحيح.

(٥) في «غ» والمنار: (الإثبات).



الخالق على المخلوق، والفعل على الفعل، والصانع على أحوال المصنوع عند العقول الزكية<sup>(١)</sup> المشرقة العلوية، والفطر الصحيحة أظهر من العكس.

فالعارفون أرباب البصائر يستدلون بالله على أفعاله وصنعه، إذا استدلل الناس بصنعه وأفعاله عليه، ولا ريب أنهما طريقان صحيحان، كل منهما حق، والقرآن مشتمل عليهما.

فأمَّا الاستدلال بالصنعة فكثير، وأمَّا الاستدلال بالصانع فله شأن، وهو الذي أشارت إليه الرُّسل بقولهم لأممهم: ﴿أَفِي اللَّهِ شَكٌّ﴾ [إبراهيم: ١٠] أي: أيشكُّ في الله حتى يُطلب إقامة الدليل على وجوده؟ وأيُّ دليل أصحُّ وأظهر من هذا المدلول؟ فكيف يُستدلُّ على الأظهر بالأخفى؟ ثمَّ نبهوا على الدليل بقولهم: ﴿فَأَطِرِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ [إبراهيم: ١٠].

وسمعت شيخ الإسلام تقيِّ الدين ابن تيمية قدس الله روحه يقول: «كيف يطلب الدليل على من هو دليل على كل شيء؟!». وكان كثيرًا ما يتمثل بهذا البيت:

وَلَيْسَ يَصِحُّ فِي الْأَذْهَانِ شَيْءٌ إِذَا أَحْتَاجَ النَّهَارُ إِلَى دَلِيلٍ

ومعلوم أنَّ وجود الرَّبِّ تعالى أظهر للعقول والفطر من وجود النَّهار، ومن لم ير ذلك في عقله وفطرته فليتَّهمهما.

وإذا بطل قول هؤلاء بطل قول أهل الإلحاد، القائلين بوحدة الوجود، وأنه ما ثمَّ وجودٌ قديمٌ خالقٌ ووجودٌ حادثٌ مخلوقٌ، بل وجود هذا العالم هو عين وجود الله، وهو حقيقة وجود<sup>(٢)</sup> هذا العالم؛ فليس عند القوم ربٌّ وعبدٌ، ولا مالكٌ ومملوكٌ، ولا راحمٌ ومرحومٌ، ولا عابدٌ ومعبودٌ<sup>(٣)</sup>، ولا مستعينٌ ومستعانٌ به، ولا هادٍ ولا مهديٌّ، ولا منعمٌ ولا منعمٌ عليه، ولا غضبانٌ ومغضوبٌ عليه، بل الرَّبُّ هو نفس العبد وحقيقته، والمالك هو عين المملوك، والراحم هو عين المرحوم، والعابد هو<sup>(٤)</sup> نفس المعبود، وإنَّما التَّغاير أمرٌ اعتباريٌّ بحسب مظاهر الدَّات وتجليَّاتها، فتظهر تارةً في صورة معبودٍ، كما ظهرت في صورة فرعون، وفي صورة عبدٍ، كما ظهرت في صورة العبيد، وفي صورة هادٍ، كما

(١) في «غ» والمنار: (الزكوية).

(٢) كلمة: (وجود) غير موجودة في «غ» والمنار.

(٣) قال ابن عربي الحاتمي شيخ الصوفية، الناطق بلسانهم:

العبد رب والرب عبـد

إن قلت عبـد فـذلك رب

(الفقهي).

(٤) كلمة: (هو) غير موجودة في «غ» والمنار.

في صورة الأنبياء والرسل والعلماء، والكُلُّ من عينٍ واحدةٍ، بل هو العين الواحدة، فحقيقة العابد ووجوده أو إنَّيته<sup>(١)</sup> هي حقيقة المعبود ووجوده وإنَّيته.

والفاتحة من أولها إلى آخرها تبين بطلان قول هؤلاء الملاحدة وضلالهم.

## فصل

والمقرُّون بالربِّ ﷻ أنه صانع العالم نوعان<sup>(٢)</sup>:

- نوعٌ ينفي مباينته لخلقه، ويقولون: لا مابين ولا محايث<sup>(٣)</sup>، ولا داخل العالم ولا خارجه، ولا فوقه ولا تحته، ولا عن<sup>(٤)</sup> يمينه ولا عن<sup>(٥)</sup> يساره، ولا خلفه ولا أمامه، ولا فيه ولا بائن عنه.

فتضمَّنت الفاتحة الردَّ على هؤلاء من وجهين<sup>(٦)</sup>:

كلاهما: إثبات ربوبيته تعالى للعالم، فإنَّ الربوبية المحضة تقتضي مباينة الربِّ للعالم بالذات، كما باينهم بالربوبية، وبالصفات والأفعال، فمن لم يثبت ربًّا مباينًا للعالم، فما أثبت ربًّا، فإنَّه إذا نفى المباينة لزمه أحد أمرين، لزومًا لا انفكاك له عنه ألبتة: إمَّا أن يكون هو نفس هذا العالم، وحينئذٍ يصحُّ قوله، فإنَّ العالم لا يباين ذاته ونفسه، ومن هاهنا دخل أهل الوحدة، وكانوا معطلَّةً أولًا، واتحاديةً ثانيًا.

وإمَّا أن يقول: ما ثمَّ ربٌّ يكون مباينًا ولا محايثًا، ولا داخلًا ولا خارجًا، كما قالته الدهرية المعطلَّة للصانع.

وأمَّا هذا القول الثالث<sup>(٧)</sup> المشتمل على جمع التقيضين: إثبات ربٍّ مغايرٍ للعالم مع نفي مباينته للعالم، وإثبات خالقٍ قائمٍ بنفسه، لا في العالم ولا خارج العالم، ولا فوق العالم ولا تحته، ولا

(١) في «غ»: أو (بنيته) والصواب ما في طبعة الفقي (إنَّيته)؛ والإينية: اصطلاح فلسفي قديم وبعضهم يقول (الآنية) وفسرها الجرجاني بأنها: «تحقق الوجود الغيبي من حديث مرتبته الذاتية» «التعريفات» (ص ٥٥)، ويقول الغزالي عنها: «وهي عبارة عن الوجود غير الماهية». «مقاصد الفلاسفة» (ص ١٧١).

(٢) قال في طبعة المنار: «انظر أين النوع الآخر؛ فإنه لم يبينه؟ وهذا النوع الآخر هو الذي يقول بمباينة الرب لخلقه، وهذا هو الحق كما يفهم من كلامه». اهـ. وقد أشار إليه ابن القيم في آخر الفصل.

(٣) محايث: قال في «اللسان»: «وأحاثه: حركه وفرقه». اهـ. وعلى هذا يكون المحايث هو المفارق.

(٤) في «غ» والمنار: (عن) غير موجودة.

(٥) انظر الحاشية السابقة.

(٦) لم يذكر هنا إلا وجهًا واحدًا في الرد.

(٧) المراد به: قول من يقر بالرب وينفي مباينته؛ وهو القول الذي يرد عليه ابن القيم ابتداءً.

خلفه ولا أمامه، ولا يَمُنْتَه ولا يَسْرْتَه فقولُ له خبيءٌ<sup>(١)</sup>، والعقول لا تتصوَّره حتَّى تصدِّق به<sup>(٢)</sup>، فإذا استحال في العقل تصوُّره، فاستحالة التَّصديق به أظهر وأظهر، وهو منطبقٌ على العدم المحض، والنَّفْي الصِّرف، وصدقه عليه أظهر عند العقول والفطر من صدقه على ربِّ العالمين.

فضع هذا النَّفي وهذه الألفاظ الدَّالَّة عليه على العدم المستحيل، ثمَّ ضعها على الدَّات العليَّة<sup>(٣)</sup> القائمة بنفسها، التي لم تحلَّ في العالم، ولا حلَّ العالم فيها، ثمَّ انظر أيَّ المعلومين أولى به؟ واستيقظ لنفسك، وقم لله قومة مفكِّر في نفسه في الخلوة في هذا الأمر، متجرِّداً عن المقالات وأربابها، وعن الهوى والحميَّة والعصبية، صادقاً في طلب الهداية من الله، فالله أكرم من أن يخيب عبداً هذا شأنه، وهذه المسألة لا تحتاج إلى أكثر من إثبات ربِّ قائم بنفسه، مبينٍ لخلقه<sup>(٤)</sup>، بل هذا نفس ترجمتها.

## فصل

\* ثمَّ المثبتون للخالق تعالى نوعان:

- أهل توحيد.

وأهل الإشراك نوعان:

- أحدهما: أهل الإشراك به في ربوبيَّته وإلهيَّته، كالمجوس ومن ضاهاهم من القدرية؛ فإنَّهم يثبتون مع الله خالقاً آخر، وإن لم يقولوا: إنَّه مكافئٌ له، والقدرية المجوسية<sup>(٥)</sup> تثبت مع الله خالقين للأفعال، ليست أفعالهم مقدورةً لله، ولا مخلوقةً لهم، وهي صادرةٌ بغير مشيئته<sup>(٦)</sup>، ولا قدرة له عليها، ولا هو الذي جعل أربابها فاعلين لها، بل هم الذين جعلوا أنفسهم شائين مريدين فاعلين.

فربوبيَّة العالم الكاملة المطلقة الشَّاملة تبطل أقوال هؤلاء كلِّهم؛ لأنَّها تقتضي ربوبيَّة لجميع ما فيه من الدَّوات والصفات والحركات والأفعال.

وحقيقة قول القدرية المجوسية: أنَّه تعالى ليس ربّاً لأفعال الحيوان، ولا تناولتها ربوبيَّته، وكيف تتناول ما لا يدخل تحت قدرته ومشيئته وخلقته؟ مع أنَّ في عموم حمده ما يقتضي حمده على

(١) أي: غامض؛ جاء في «اللسان»: «الخبئيء: ما عُمِّي من شيء». (٢/١٨٥).

(٢) كلمة: (به) غير موجودة في «غ» والمنار.

(٣) كلمة: (العلية) غير موجودة في «غ» والمنار.

(٤) وهذا هو النوع الثاني الذي سألت عنه صاحب طبعة المنار.

(٥) في «غ» والمنار: (والقدرية والمجوسية).

(٦) في «غ»: (مشيئة).

طاعات خلقه، إذ هو المعين عليها والموفق لها، وهو الذي شاءها منهم كما قال في غير موضع من كتابه: ﴿وَمَا تَشَاءُونَ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ﴾ [الإنسان: ٣٠]. فهو محمودٌ على أن شاءها لهم، وجعلهم فاعليها بقدرته ومشيتته، فهو المحمود عليها في الحقيقة، وعندهم أنهم هم المحمودون عليها، ولهم الحمد على فعلها، وليس لله حمدٌ على نفس فاعليتها عندهم، ولا على ثوابه وجزائه عليها.

- **أما الأول:** فلأن فاعليتها بهم لا به.

- **وأما الثاني:** فلأن الجزاء مستحقٌ عليه استحقاق الأجرة على المستأجر، فهو محض حقهم، الذي عاوضه عليه.

وفي قوله: ﴿وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ (٥) ردُّ ظاهرٌ عليهم؛ إذ استعانتهم به إنما تكون عن شيء هو بيده وتحت قدرته ومشيتته، فكيف يستعين من بيده الفعل وهو موجوده، إن شاء أوجده وإن شاء لم يوجد به من ليس ذلك الفعل بيده، ولا هو داخلٌ تحت قدرته ولا مشيتته؟

وفي قوله: ﴿أَهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ﴾ (٦) أيضًا ردُّ عليهم؛ فإن الهداية المطلقة التامة هي المستلزمة لحصول الاهتداء، ولولا أنها بيده تعالى دونهم لما سألوه إياها، وهي المتضمنة للإرشاد والبيان، والتوفيق والإقدار، وجعلهم مهتدين، وليس مطلوبهم مجرد البيان والدلالة كما ظنته القدرية، لأن هذا القدر وحده لا يوجب الهدى، ولا ينجي من الردى، وهو حاصلٌ لغيرهم من الكفار، الذين استحبوا العمى على الهدى، واشتروا الضلالة بالهدى.

## فصل

- **النوع الثاني:** أهل الإشراك به في إلهيته، وهم المقرُّون بأنَّه وحده ربُّ كلِّ شيءٍ، ومليكه وخالقه، وأنه ربُّهم وربُّ آبائهم الأولين، وربُّ السموات السبع، وربُّ العرش العظيم، وهم مع هذا يعبدون غيره، ويعدلون به سواه في المحبة والطاعة والتعظيم، وهم الذين اتخذوا من دون الله أندادًا، فهؤلاء لم يوفوا ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾ (١) حقه، وإن كان لهم نصيبٌ من «نَعْبُدُكَ» لكن ليس لهم نصيبٌ من ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾ المتضمن معنى: لا نعبد إلا إياك حبًّا وخوفًا ورجاءً وطاعةً وتعظيمًا، ف﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾ تحقيقٌ لهذا التوحيد، وإبطالٌ للشرك في الإلهية، كما أن: ﴿إِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ تحقيقٌ لتوحيد الربوبية،

(١) في «ع»: بـ(إياك نعبد) بإدخال الباء على جملة إياك نعبد. وعلى هذا يكون الضمير في (حقه) عائداً على ذات الله تعالى، بينما في حال عدم إثبات حرف الباء يكون الضمير في (حقه) عائداً على قول (إياك نعبد).

وإبطالاً للشُّرك به فيها<sup>(١)</sup>، وكذلك قوله: ﴿أَهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ﴾ ﴿٦﴾ صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ ﴿٧﴾. فَإِنَّهُمْ أَهْلُ التَّوْحِيدِ، وَهُمْ أَهْلُ تَحْقِيقِ: ﴿إِيَّاكَ تَبْتَدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ ﴿٥﴾ وَأَهْلُ الْإِشْرَاقِ هُمُ أَهْلُ الْغَضَبِ وَالضَّلَالِ.

## فصل

### فِي تَضَمُّنِهَا الرَّدِّ عَلَى الْجَهْمِيَّةِ مَعْطَلَةِ الصِّفَاتِ

\* وذلك من وجوه:

كأحدها: من قوله: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ﴾ فَإِنَّ إِثْبَاتَ الْحَمْدِ الْكَامِلِ لَهُ<sup>(٢)</sup> يَقْتَضِي ثُبُوتَ كُلِّ مَا يَحْمَدُ عَلَيْهِ مِنْ صِفَاتِ كِمَالِهِ، وَنَعَوَاتِ جَلَالِهِ؛ إِذْ مِنْ عَدَمِ صِفَاتِ الْكِمَالِ فَلَيْسَ بِمَحْمُودٍ عَلَى الْإِطْلَاقِ، وَغَايَتُهُ: أَنَّهُ مَحْمُودٌ مِنْ وَجْهِ دُونَ وَجْهِهِ، وَلَا يَكُونُ مَحْمُودًا بِكُلِّ وَجْهِهِ، وَبِكُلِّ اعْتِبَارٍ، بِجَمِيعِ أَنْوَاعِ الْحَمْدِ إِلَّا مِنْ اسْتَوْلَى عَلَى صِفَاتِ الْكِمَالِ جَمِيعِهَا، فَلَوْ عَدَمَ مِنْهَا صِفَةً وَاحِدَةً لَنَقَصَ مِنْ حَمْدِهِ بِحَسَبِهَا. وَكَذَلِكَ فِي إِثْبَاتِ صِفَةِ الرَّحْمَةِ لَهُ مَا يَتَضَمَّنُ إِثْبَاتَ الصِّفَاتِ الَّتِي تَسْتَلْزِمُهَا مِنَ الْحَيَاةِ، وَالْإِرَادَةِ وَالْقُدْرَةِ، وَالسَّمْعِ وَالْبَصْرِ، وَغَيْرِهَا.

وَكَذَلِكَ صِفَةُ الرَّبُوبِيَّةِ تَسْتَلْزِمُ جَمِيعَ صِفَاتِ الْفِعْلِ وَصِفَةَ الْإِلَهِيَّةِ تَسْتَلْزِمُ جَمِيعَ أَوْصَافِ الْكِمَالِ ذَاتًا وَأَفْعَالًا، كَمَا تَقَدَّمَ بَيَانُهُ.

فَكُونُهُ مَحْمُودًا إِلَهًا رَبًّا، وَرَحْمَانًا رَحِيمًا، مَلَكًا مَعْبُودًا، مُسْتَعَانًا، هَادِيًا مَنَعَمًا، يَرْضَى وَيَغْضَبُ مَعَ نَفْيِ قِيَامِ الصِّفَاتِ بِهِ جَمْعٌ بَيْنَ النَّقِضَيْنِ، وَهُوَ مِنْ أَمَحَلِّ الْمَحَالِ. وَهَذِهِ الطَّرِيقُ تَتَضَمَّنُ إِثْبَاتَ الصِّفَاتِ<sup>(٣)</sup> الْخَبَرِيَّةِ مِنْ وَجْهَيْنِ:

- أَحَدُهُمَا: أَنَّهَا مِنْ لَوَازِمِ كِمَالِهِ الْمَطْلُوقِ، فَإِنَّ اسْتِوَاءَهُ عَلَى عَرْشِهِ مِنْ لَوَازِمِ عُلُوِّهِ، وَنَزْوَلِهِ سَبْحَانَهُ كُلِّ لَيْلَةٍ إِلَى سَمَاءِ الدُّنْيَا فِي نِصْفِ اللَّيْلِ الثَّانِي مِنْ لَوَازِمِ رَحْمَتِهِ وَرَبُوبِيَّتِهِ، [وَرِضَاؤُهُ وَفَرَحُهُ وَحُبُّهُ وَغَضَبُهُ وَسَخَطُهُ مِنْ لَوَازِمِ إِرَادَتِهِ وَمَشِيئَتِهِ وَمَلَكُهُ وَرَبُوبِيَّتِهِ]... وَهَكَذَا سَائِرُ الصِّفَاتِ الْخَبَرِيَّةِ.

(١) كلمة: (فيها) غير موجودة في «غ» والمنار.

(٢) غير موجودة في «غ».

(٣) كلمة: (الصفات) ساقطة من «غ».

(٤) ما بين المعكوفتين ساقط من طبعة الفقي والمنار وأثبتناه من نسخة «غ».

- الوجه الثاني: أن السَّمع ورد بها، ثناءً على الله ومدحاً له، وتعرُّفاً منه إلى عباده بها، فمجدها وتحريفها عمّا دلّت عليه، وعمّا (١) أريد بها مناقض لما جاءت به (٢)، فلك أن تستدلّ بطريق السَّمع على أنّها كمالٌ، وأن تستدلّ بالعقل كما تقدّم.

## فصل

### في تضمينها للرد (٣) على الجبرية

\* وذلك من وجوه:

أحدها: من إثبات عموم حمده سبحانه؛ فإنّه يقتضي ألا يعاقب عبده على ما لا قدرة لهم عليه، ولا هو من فعلهم، بل هو بمنزلة ألوانهم، وطولهم وقصرهم، بل هو يعاقبهم على نفس فعله بهم، فهو الفاعل لقبائحهم في الحقيقة، وهو المعاقب لهم عليها، فحمده عليها يأبى ذلك أشدّ الإباء، وينفيه أعظم النفي، فتعالى من له الحمد كله (٤) عن ذلك علواً كبيراً، بل إنّما يعاقبهم على نفس أفعالهم التي فعلوها حقيقةً، فهي أفعالهم لا أفعاله، وإنّما أفعاله العدل والإحسان والخيرات.

الوجه الثاني: إثبات رحمته ورحمانيّته ينفي (٥) ذلك؛ إذ لا يمكن اجتماع هذين الأمرين قطُّ: أن يكون رحماناً رحيماً، ويعاقب العبد على ما لا قدرة له عليه، ولا هو من فعله، بل يكلفه ما لا يطيقه، ولا له عليه قدرةً ألبتة، ثمّ يعاقبه عليه، وهل هذا إلّا ضدُّ الرحمة، ونقضُّ لها وإبطالٌ؟! وهل يصحُّ في معقول أحد اجتماع ذلك والرحمة التامة الكاملة في ذاتٍ واحدة؟!!

الوجه الثالث: إثبات العبادة والاستعانة لهم، ونسبتها إليهم، بقولهم: «نَعْبُدُ، وَنَسْتَعِينُ» وهي نسبةٌ حقيقيةٌ لا مجازيّةٌ، والله لا يصحُّ وصفه بالعبادة والاستعانة التي هي من أفعال عبّيده، بل العبد حقيقةً هو العابد المستعين، والله هو (٦) المعبود المستعان به (٧).

(١) كلمة: (وعما) غير موجودة في «غ» والمنار.

(٢) في «غ» والمنار: (له).

(٣) في «غ» والمنار: (الرد).

(٤) كلمة: (كله) غير موجودة في «غ» والمنار.

(٥) في «غ» المنار: (تنفي).

(٦) في «غ» والمنار كلمتا: (هو)، (به) غير موجودتين.

(٧) انظر الحاشية السابقة.

## فصل

## في بيان تضمُّنها للردِّ على القائلين بالموجب بالذات دون الاختيار والمشية وبيان أنه سبحانه فاعلٌ مختارٌ<sup>(١)</sup>

\* وذلك من وجوه:

﴿أحدها: من إثبات حمده؛ إذ كيف يحمد على ما ليس مختاراً لوجوده، ولا هو بمشيئته وفعله؟ وهل يصحُّ حمد الماء على آثاره وموجباته؟ أو النَّار والحديد وغيرها في عقل أو فطرة؟ وإنما يحمد الفاعل المختار بقدرته ومشيئته على أفعاله الحميدة، هذا الذي ليس يصحُّ<sup>(٢)</sup> في العقول والفطر سواه، فخالفه خارجٌ عن الفطرة والعقل، وهو<sup>(٣)</sup> لا ينكر خروجه عن الشرائع والنبوات، بل يتبجح بذلك ويعده فخراً.

﴿الثاني: إثبات ربوبيته تعالى يقتضي فعله بمشيئته واختياره، وتدييره وقدرته، وليس يصحُّ في عقل ولا فطرة ربوبية الشمس لضوئها، والماء لتبريده، وللنبات الحاصل به، ولا ربوبية شيء أبداً لما لا قدرة له عليه ألبتة، وهل هذا إلا تصريحٌ بجحد الربوبية؟ فالقوم كانوا للأغمار، وصرَّحوا لأولي الأفهام.

﴿الثالث: إثبات ملكه، وحصول ملكٍ لمن لا اختيار له ولا فعل ولا مشيئة غير معقول، بل كلُّ مملوكٍ له مشيئةٌ واختيارٌ وفعلٌ أتمُّ من هذا الملك وأكمل: ﴿أَفَمَنْ يَخْلُقُ كَمَنْ لَا يَخْلُقُ أَفَلَا تَذَكَّرُونَ﴾ [النحل: ١٧].

﴿الرابع: من كونه مستعاناً، فإن الاستعانة بمن لا اختيار له ولا مشيئة ولا قدرة محالٌ. ﴿الخامس: من كونه مسئولاً أن يهدي عباده، فسؤال من لا اختيار له محالٌ، وكذلك من<sup>(٤)</sup> كونه

منعمًا.

(١) معناه عندهم: أن العالم صدر عن الله ﷻ صدور المعلول عن العلة التامة، لم يكن فاعلاً له بمشيئته واختياره، وهو قول لبعض الفلاسفة، وهو في حقيقته تعطيل للحجى الفاعل عن كل فعل واختيار، والتزموا لأجله حصول مفعول بلا فعل ومخلوق بلا خلق؛ فإن الفعل عندهم عين المفعول والخلق نفس المخلوق. انظر للرد عليهم: «الصواعق المرسله» (٧٢٦/٢)، و«شرح قصيدة ابن القيم» (٧٥/١).

(٢) كلمة: (يصح) غير موجودة في «ع» ولا في المنار.

(٣) أي: القائل الموجب بالذات، وإن لم يذكر قبل، لكنه مفهوم من السياق. (الفقي).

(٤) كلمة: (من) غير موجودة في «ع» والمنار.

## فصل

## في بيان تضمُّنها للردِّ على منكري تعلُّق علمه تعالى بالجزئيات (١)

\* وذلك من وجوه:

﴿أحدها﴾: كمال حمده، وكيف يستحقُّ الحمد من لا يعلم شيئاً من العالم وأحواله وتفاصيله، ولا عدد الأفلاك، ولا عدد النجوم، ولا من يطيعه ممَّن يعصيه، ولا من يدعو ممَّن لا يدعو؟

﴿الثاني﴾: أنَّ هذا مستحيلٌ أن يكون إلهاً، وأن يكون ربًّا، فلا بدَّ للإله المعبود، والرَّبِّ المدبِّر، من (٢) أن يعلم (٣) عابده، ويعلم حاله.

﴿الثالث﴾: من إثبات رحمته، فإنَّه يستحيل أن يرحم من لا يعلم.

﴿الرابع﴾: إثبات ملكه، فإنَّ ملكاً لا يعرف أحداً من رعِيَّته ألبتَّة، ولا شيئاً من أحوال مملكته ألبتَّة، ليس بملكٍ بوجهٍ من الوجوه.

﴿الخامس﴾: كونه مستعاناً.

﴿السادس﴾: كونه مسئولاً أن يهدي سائله ويجيبه.

﴿السابع﴾: كونه هادياً.

﴿الثامن﴾: كونه منعمًا.

﴿التاسع﴾: كونه غضباناً على من خالفه.

﴿العاشر﴾: كونه مجازياً، يدين النَّاس بأعمالهم يوم الدِّين.

فنفي علمه بالجزئيات مبطلٌ لذلك كلِّه.

(١) وهذه مسألة فلسفية كلامية كفرية قال بها الفارابي وابن سينا وغيرهما، وكفرهم بها الغزالي في كتابه «تهافت الفلاسفة»، وهي تقوم على أن الله ﷻ لا يعلم شيئاً من تفاصيل العالم وأحواله وجزئياته ولا عدد أفلاكه ونجومه ولا من يطيعه ممن يعصيه... إلخ، ومصدره عن فلاسفة اليونان كأرسطو وأفلاطون.

(٢) كلمة: (من) غير موجودة في «غ» والمنار.

(٣) في «غ» والمنار: (يعرف).



## فصل

## في بيان تضمُّنها للردِّ على منكري النبوات

\* وذلك<sup>(١)</sup> من وجوه:

كأحدها: إثبات حمده التَّامُّ، فإنَّه يقتضي كمال حكمته، وألَّا يخلق خلقه عبثًا، ولا يتركهم سدئًا، لا يؤمرون ولا يُنْهون، ولذلك نزه الله نفسه عن هذا في غير موضع من كتابه، وأخبر أنَّ من أنكر الرِّسالة والنُّبوة وأن يكون ما أنزل على بشرٍ من شيءٍ فإنَّه ما عرفه حقَّ معرفته، ولا عظمه حقَّ تعظيمه<sup>(٢)</sup>، ولا قدره حقَّ قدره، بل نسبه إلى ما لا يليق به، وبأباه حمده ومجده.

فمن أعطى الحمد حقَّه -علمًا ومعرفةً وبصيرةً-، استنبط منه: «أشهد أنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ» كما يستنبط منه أشهد أن لا إله إلا الله، وعلم قطعًا أنَّ تعطيل النَّبوات في منافاته للحمد، كتعطيل صفات الكمال، وكإثبات الشركاء والأنداد.

كالثاني: [إثبات]<sup>(٣)</sup> إلهيته، وكونه إلهًا؛ فإنَّ ذلك مستلزمٌ لكونه معبودًا مطاعًا، ولا سبيل إلى معرفة ما يعبد به ويطاع إلا من جهة رسله.

كالثالث: كونه ربًّا؛ فإنَّ الرُّبوبيَّة تقتضي أمر العباد ونهيهم، وجزاء محسنهم بإحسانه، ومسيئهم بإساءته، هذا حقيقة الرُّبوبيَّة، وذلك لا يتمُّ إلا بالرِّسالة والنُّبوة.

كالرابع: كونه رحمانًا رحيمًا، فإنَّ من<sup>(٤)</sup> كمال رحمته أن يعرف عباده نفسه وصفاته، ويدلِّهم على ما يقربهم إليه، ويباعدهم منه، ويشيهم على طاعته، ويجزيهم بالحسنى، وذلك لا يتمُّ إلا بالرِّسالة والنُّبوة، فكانت رحمته مقتضية لها.

كالخامس: ملكه؛ فإنَّ الملك يقتضي التَّصرُّف بالقول، كما أنَّ الملك يقتضي التَّصرُّف بالفعل، فالملك هو<sup>(٥)</sup> المتصرِّف بأمره وقوله، فتتخذ أوامره ومراسيمه حيث شاء، والمالك هو المتصرِّف في ملكه بفعله، والله له المُلْك، وله المِلْك، فهو المتصرِّف في خلقه بالقول والفعل.

(١) في «غ» والمنار: (فتلك).

(٢) في «غ» والمنار: (عظمته).

(٣) ما بين المعكوفتين زيادة من «غ» وساقط من طبعة الفقي والمنار.

(٤) كلمة: (من) غير موجود في «غ» والمنار.

(٥) كلمة: (هو) غير موجودة في «غ» والمنار.

وتصرفه بقوله نوعان:

- تصرف بكلماته الكونية.

- وتصرف بكلماته الدينية.

وكمال الملك بهما.

فإرسال الرُّسل موجب كمال ملكه وسلطانه، وهذا هو الملك المعقول في فطر النَّاس وعقولهم، فكلُّ ملكٍ لا تكون له رسلٌ بيُّتهم<sup>(١)</sup> في أقطار مملكته فليس بملكٍ. وبهذه الطَّرِيق يعلم وجود ملائكته، وأنَّ الإيمان بهم من لوازم الإيمان بملكه؛ فإنَّهم رسل الله في خلقه وأمره.

كلمة السادسة: ثبوت «يَوْمِ الدِّينِ»، وهو يوم الجزاء الَّذِي يدين الله فيه العباد بأعمالهم خيراً وشرّاً، وهذا لا يكون إلَّا بعد ثبوت الرِّسالة والنُّبوة، وقيام الحجَّة التي بسببها يدان المطيع والعاصي. كلمة السابعة: كونه معبوداً، فإنَّه لا يعبد إلَّا بما يحبه ويرضاه، ولا سبيل للخلق إلى معرفة ما يحبه ويرضاه إلَّا من جهة رسله، فإنكار رسله، فإنكار رسله إنكارٌ لكونه معبوداً.

كلمة الثامنة: ثبوت كونه هادياً إلى الصُّراط المستقيم، وهو معرفة الحقِّ والعمل به، وهو أقرب الطُّرق الموصلة إلى المطلوب؛ فإنَّ الخطَّ المستقيم هو أقرب خطٍّ موصلٍ<sup>(٢)</sup> بين نقطتين، وذلك لا يعلم إلَّا من جهة الرُّسل [قطعاً]<sup>(٣)</sup>، فتوقُّفه على الرُّسل ضروريٌّ، أعظم من توقُّف الطُّريق الحسبيِّ على سلامة الحواس.

كلمة التاسعة: كونه منعماً على أهل الهداية إلى الصُّراط المستقيم؛ فإنَّ إنعامه عليهم إنَّما تمَّ بإرسال الرُّسل إليهم، وجعلهم قابلين للرِّسالة، مستجيبين لدعوته، وبذلك ذكَّروهم منته عليهم وإنعامه في كتابه.

كلمة العاشرة: انقسام خلقه إلى منعم عليهم، ومغضوبٍ عليهم، وضالِّين؛ فإنَّ هذا الانقسام ضروريٌّ -بحسب انقسامهم في معرفة الحقِّ، والعمل به- إلى عالم به، عامل بموجبه، وهم أهل النُّعمة، وعالم به معاندٍ له -وهم أهل الغضب-، وجاهل به -وهم الضَّالُّون-، هذا الانقسام إنَّما نشأ بعد إرسال الرُّسل، فلولا الرُّسل لكانوا أُمَّةً واحدةً، فأنقسامهم إلى هذه الأقسام مستحيلٌ بدون الرِّسالة، وهذا الانقسام ضروريٌّ بحسب الواقع، فالرِّسالة ضروريَّة.

وقد تبين لك بهذه الطَّرِيق والتي قبلها بيان تضمُّنها للردِّ على من أنكر المعاد الجسمانيَّ، وقيامه

(١) في «غ» والمنار: (بيئها).

(٢) في «غ»: (فاصل).

(٣) ما بين المعكوفتين زيادة من «غ» وساقط من طبعة الفقي والمنار.

الأبدان، وعرفت اقتضاءها ضرورةً لثبوت الثواب والعقاب والأمر والنهي، وهو الحق الذي خلقت به وله السموات والأرض والدنيا والآخرة وهو مقتضى الخلق والأمر، وفيه نفي لهما.

## فصل

### إذا ثبتت النبوات والرسالة ثبتت صفة التكلم والتكليم

فإن حقيقة الرسالة تبليغ كلام المرسل، فإذا لم يكن ثمَّ كلامٌ فماذا يبلغ الرسول؟ بل كيف يعقل كونه رسولاً؟! ولهذا قال غير واحدٍ من السلف: من أنكر أن يكون الله متكلمًا، أو يكون القرآن كلامه - فقد أنكر رسالة محمد ﷺ، بل ورسالة جميع الرسل التي حقيقتها تبليغ كلام الله - تبارك وتعالى -، ولهذا قال منكرو رسالته ﷺ عن القرآن: ﴿إِنَّ هَذَا إِلَّا سِحْرٌ يُؤْتَرُ ۗ﴾ [٢٤] ﴿إِنَّ هَذَا إِلَّا قَوْلُ الْبَشَرِ ۗ﴾ [المدثر: ٤٤، ٤٥] وإنما عنوا القرآن المسموع الذي بلغوه، وأنذروا به. فمن قال: إن الله لم يتكلم به، فقد ضاهأ قوله قولهم، تعالى الله عما يقول الظالمون علواً كبيراً.

## فصل

### في بيان تضمينها للرد على من قال بقدم العالم

\* وذلك من وجوه:

كأحدها: إثبات حمده، فإنه يقتضي ثبوت أفعاله لاسيما وعمامة مواد الحمد في القرآن أو كلها إنما هي على الأفعال، وكذلك هو هاهنا، فإنه حمد نفسه على ربوبيته، المتضمنة لأفعاله الاختيارية، ومن المستحيل مقارنة الفعل لفاعله، هذا ممتنع في كل عقل سليم، وفطرة مستقيمة، فالفعل متأخر عن فاعله بالضرورة.

وأيضاً فإنه متعلق الإرادة والتأثير والقدرة، ولا يكون متعلقها قديماً ألبتة.

كالثاني: إثبات ربوبيته للعالمين، وتقرير<sup>(١)</sup> ما ذكرناه، والعالم كل ما سواه، فثبت أن كل ما سواه مربوب، والمربوب مخلوق بالضرورة، وكل مخلوق حادث بعد أن لم يكن؛ فإذا ربوبيته تعالى لكل ما سواه

(١) في «غ» والمنار: (وتقريره) بإثبات ضمير الغائب.

تستلزم تقدّمه عليه، وحدوث المربوب، ولا يتصوّر أن يكون العالم قديماً وهو مربوبٌ أبداً، فإنّ القديم مستغنٌ (١) بأزليّته عن فاعل له، وكلُّ مربوبٍ فهو فقيرٌ بالذات، فلا شيء من المربوب بعينيّ ولا قديم. **كلمة الثالث:** إثبات توحيدِهِ، فإنّه يقتضي عدم مشاركة شيءٍ من العالم له في خصائص الرّبوبيّة، والقدرة (٢) من خصائص الرّبوبيّة، فالّتوحيد ينفي ثبوته لغيره ضرورةً، كما ينفي ثبوت الرّبوبيّة والإلهيّة لغيره.

## فصل

### في بيان تضمّنها للردّ على الرّافضة

وذلك من قوله: ﴿أَهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ﴾ [٦] إلى آخرها. ووجه تضمّنه إبطال قولهم: أنّه سبحانه قسّم النّاس إلى ثلاثة أقسام: منعّم عليهم وهم أهل الصّراط المستقيم، الّذين عرفوا الحقّ واتّبعوه، ومغضوبٌ عليهم وهم الّذين عرفوا الحقّ ورفضوه، وضالّون وهم الّذين جهلوه فأخطأوه (٣).

فكلُّ من كان أعرف للحقّ وأتبع له كان أولى بالصّراط المستقيم. ولا ريب أنّ أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ورضي الله عنهم هم (٤) أولى بهذه الصّفة من الرّوافض، فإنّه من المحال أن يكون أصحاب -رسول الله صلى الله عليه وسلم ورضي الله عنهم- جهلوا الحقّ وعرفه الرّوافض، أو رفضوه وتمسّك به الرّوافض.

ثمّ إنّنا رأينا آثار الفريقين تدلُّ على أهل الحقّ منهما، فرأينا أصحاب رسول الله ﷺ فتحوا بلاد الكفر، وقلبوها بلاد إسلام، وفتحوا القلوب بالقرآن والعلم والهدى، فأثارهم تدلُّ على أنّهم هم أهل الصّراط المستقيم، ورأينا الرّافضة بالعكس في كلّ زمانٍ ومكانٍ، فإنّه قطُّ ما قام للمسلمين عدوٌّ من غيرهم إلّا كانوا أعوانهم على الإسلام، وكم جرّوا على الإسلام وأهله من بليّة؟ وهل عاثت سيوف المشركين عبّاد الأصنام - من عسكر هولاء وذويه من التّار (٥) - إلّا من تحت رءوسهم؟! وهل عطّلت المساجد، وحرّقت المصاحف، وقتل سروات المسلمين وعلماؤهم وعبّادهم وخليفتهم، إلّا بسببهم ومن جرّائهم؟ ومظاهرتهم للمشركين والنّصارى معلومةٌ عند الخاصّة والعامة، وآثارهم في الدّين معلومةٌ.

(١) في «غ» والمنار بدل كلمة مستغن: (مستعز مستقر).

(٢) في «غ» والمنار: (القدر).

(٣) في «غ» والمنار: (أخطأوه وجهلوه).

(٤) كلمة: (هم) غير موجودة في «غ» والمنار.

(٥) جملة: (من التّار) غير موجودة في «غ» والمنار.

فأَيُّ الفريقين أَحَقُّ بالصُّراطِ المستقيمِ؟ وأيُّهم أَحَقُّ بالغضبِ والضَّلالِ إن كنتم تعلمون؟ ولهذا؛ فسَّرَ السَّلَفُ الصُّراطِ المستقيمِ وأهله: بأبي بكرٍ وعمر، وأصحابِ رسولِ الله صلى الله عليه وسلم ورضي الله عنهم، وهو كما فسَّروه؛ فَإِنَّهُ صراطُهم الَّذِي كانوا عليه، وهو عينِ صراطِ نبيِّهم، وهم الَّذين أنعم الله عليهم، وغضب على أعدائهم، وحكم لأعدائهم<sup>(١)</sup> بالضَّلالِ. وقال أبو العالية ربيعُ الرِّياحِيُّ والحسن البصريُّ، وهما من أجلِّ التَّابعين: «الصُّراطِ المستقيم: رسول الله ﷺ وصاحبه.

وقال أبو العالية أيضًا في قوله: ﴿صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ﴾ [الفاتحة: ٧]: «هُمُ آلُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ»، وَأَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ، وهذا حقٌّ، فَإِنَّ آلَهُ وَأَبَا بَكْرٍ وَعُمَرَ عَلَى طَرِيقِ وَاحِدَةٍ، وَلَا خِلَافَ بَيْنَهُمْ، وَمَوَالِدَهُ بَعْضُهُمْ بَعْضًا، وَثَنَاءُهُمْ عَلَيْهِمَا، وَمِحَارِبُهُ مِنْ حَارِبًا، وَمَسَالِمُهُ مِنْ سَالِمًا<sup>(٣)</sup> مَعْلُومَةٌ عِنْدَ الْأُمَّةِ خَاصَّهَا وَعَامَّهَا. وقال زيد بن أسلم: «الَّذِينَ أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ: هُمُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَأَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ». وَلَا رَيْبَ أَنَّ الْمَنْعَمَ عَلَيْهِمْ هُمُ أَتْبَاعُهُ، وَالْمَغْضُوبَ عَلَيْهِمْ هُمُ الْخَارِجُونَ عَنِ أَتْبَاعِهِ، وَأَتْبَعُ الْأُمَّةِ لَهُ وَأَطْوَعُهُمْ أَصْحَابُهُ وَأَهْلُ بَيْتِهِ، وَأَتْبَعُ الصَّحَابَةِ لَهُ السَّمْعُ وَالْبَصَرُ، أَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ، وَأَشَدُّ الْأُمَّةِ مَخَالَفَةً لَهُ هُمُ الرَّافِضَةُ، فَخِلَافُهُمْ لَهُ مَعْلُومٌ عِنْدَ جَمِيعِ فِرْقِ الْأُمَّةِ؛ وَلِهَذَا يَبْغِضُونَ السُّنَّةَ وَأَهْلَهَا، وَيَعَادُونَهَا وَيَعَادُونَ أَهْلَهَا، فَهَمُ أَعْدَاءُ سُنَّةِ ﷺ، وَأَهْلُ بَيْتِهِ وَأَتْبَاعُهُ مِنْ بَيْنِهِمْ<sup>(٤)</sup> أَكْمَلُ مِيرَاثًا؟ بَلْ هُمُ وَرَثَتُهُ حَقًّا. فَقَدْ تَبَيَّنَ أَنَّ الصُّراطِ الْمُسْتَقِيمِ طَرِيقُ أَصْحَابِهِ وَأَتْبَاعِهِ، وَطَرِيقُ أَهْلِ الْغَضَبِ وَالضَّلالِ طَرِيقُ الرَّافِضَةِ. وَبِهَذِهِ الطَّرِيقِ بَعِينُهَا يُرَدُّ عَلَى الْخَوَارِجِ، فَإِنَّ مَعَادَاتِهِمُ الصَّحَابَةَ<sup>(٥)</sup> مَعْرُوفَةٌ.

## فصل

وسرُّ الخلق والأمر، والكتب والشرائع، والثواب والعقاب انتهى إلى هاتين الكلمتين، وعليهما مدار العبودية والتوحيد، حتى قيل: أنزل الله مائة كتابٍ وأربعة كتبٍ، جمع معانيها في التَّوراة والإنجيل

(١) في «غ» والمنار: (لهم).

(٢) آل الرسول ﷺ هم أزواجه وذريته المؤمنون، وقيل: هم أتباعه المتقون إلى يوم القيامة.

(٣) في «غ» والمنار وردت هذه العبارة هكذا: «وثناء عليه، ومحاربة من حاربه، ومسالمة من سالمه»، والمعنى لا يتضح بهذه الصيغة، وأما ما أثبتته (الفاقي) فهو واضح ومستقيم المعنى.

(٤) في «غ»: (وأتابعهم من بينهم)، وفي المنار: وأتابعهم من بينهم.

(٥) في «غ»: (للصحابه).

والقرآن، وجمع معاني هذه الكتب الثلاثة في: القرآن، وجمع معاني القرآن في المفصل، وجمع (١) معاني المفصل في: الفاتحة، ومعاني الفاتحة في: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ [الفاتحة: ٥].

وهما الكلمتان المقسومتان بين الرَّبِّ وبين عبده نصفين، فنصفهما (٢) له تعالى، وهو «إِيَّاكَ نَعْبُدُ» ونصفهما (٣) لعبده وهو «إِيَّاكَ نَسْتَعِينُ».

وسياأتي سرُّ هذا ومعناه إن شاء الله في موضعه.

والعبادة تجمع أصليين: غاية الحبِّ بغاية الذلِّ والخضوع، والعرب تقول: طريقٌ معبَّدٌ؛ أي: مذلَّلٌ، والتَّعَبُّدُ: التَّذلُّلُ والخضوع، فمن أحببته ولم تكن خاضعاً له، لم تكن عابداً له، ومن خضعت له بلا محبةٍ لم تكن عابداً له حتَّى تكون محبباً خاضعاً (٤).

ومن هاهنا كان المنكرون محبةً العباد لرُبِّهم منكرين حقيقة العبودية (٥)، والمنكرون لكونه محبوباً لهم، بل هو غاية مطلوبهم، ووجهه الأعلى نهاية بغيتهم منكرين لكونه إلهاً، وإن أقرُّوا بكونه ربًّا للعالمين وخالقاً لهم، فهذا غاية توحيدهم، وهو توحيد الرُّبوبيَّة الذي اعترف به مشركو العرب، ولم يخرجوا به عن الشُّرك، كما قال تعالى: ﴿وَلَيْن سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَهُمْ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ﴾ [الزخرف: ٨٧].

وقال تعالى: ﴿وَلَيْن سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ﴾ [لقمان: ٢٥].

﴿قُلْ لِمَنِ الْأَرْضُ وَمَنْ فِيهَا إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ (٨٤) ﴿سَيَقُولُونَ لِلَّهِ قُلْ أَفَلَا تَذَكَّرُونَ﴾ (٨٥)

[المؤمنون: ٨٤، ٨٥]؛ ولهذا يحتجُّ عليهم به على توحيد إلهيته، وأنه لا ينبغي أن يعبد غيره، كما أنه لا خالق غيره، ولا ربَّ سواه.

والاستعانة تجمع أصليين: الثقة بالله، والاعتماد عليه، فإنَّ العبد قد يثق بالواحد من النَّاس، ولا يعتمد عليه في أموره مع ثقته به لاستغنائه عنه، وقد يعتمد عليه مع عدم ثقته به لحاجته إليه، ولعدم من يقوم مقامه، فيحتاج إلى اعتماده عليه، مع أنه غير واثق به.

والتَّوَكُّلُ معنًى يلتزم من أصليين: من الثقة، والاعتماد، وهو حقيقة: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾،

وهذان الأصلان وهما التَّوَكُّلُ والعبادة قد ذكرا في القرآن في عدَّة مواضع، قرن بينهما فيها. هذا أحدهما.

الثاني: قول شعيبٍ: ﴿وَمَا تَوْفِيقِي إِلَّا بِاللَّهِ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ﴾ [هود: ٨٨].

(١) كلمة: (جمع) غير موجودة في «غ» والمنار.

(٢) في «غ» والمنار: (نصفها).

(٣) انظر الحاشية السابقة.

(٤) والمقصود هنا غاية المحبة وغاية الخضوع، وإلا قد يكون الشخص محبباً لغيره وخاضعاً له كمحبة الوالدين لكنهما محبة وخضوع غير كاملتين، إذ إن غاية الحب مع غاية الذل والخضوع لا تكون إلا لله ﷻ وهي حقيقة العبودية.

(٥) ولعله يقصد منكري الصفات كالجهمية، ومن ذلك إنكارهم صفة المحبة لله ﷻ.

الثالث: قوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ غَيْبُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَإِلَيْهِ يُرْجَعُ الْأَمْرُ كُلُّهُ فَاعْبُدْهُ وَتَوَكَّلْ عَلَيْهِ﴾ [هود: ١٢٣].

الرابع: قوله تعالى حكاية عن المؤمنين: ﴿رَبَّنَا عَلَيْكَ تَوَكَّلْنَا وَإِلَيْكَ أَنبَأْنَا وَإِلَيْكَ الْمَصِيرُ﴾ [الممتحنة: ٤].

الخامس: قوله تعالى: ﴿وَأَذْكُرْ اسْمَ رَبِّكَ وَتَبَتَّلْ إِلَيْهِ تَبْتِيلًا﴾ [٨] رَبُّ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ

فَاتَّخِذْهُ وَكِيلًا﴾ [المزمل: ٨، ٩].

السادس: قوله تعالى: ﴿قُلْ هُوَ رَبِّي لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ مَتَابُ﴾ [الرعد: ٣٠].

فهذه ستة مواضع يجمع فيها بين الأصلين، وهما: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾.

وتقديم «الْعِبَادَةِ» على «الِاسْتِعَانَةِ» في الفاتحة من باب تقديم الغايات على الوسائل:

- إذ «الْعِبَادَةُ» غاية العباد التي خلقوا لها، و«الِاسْتِعَانَةُ» وسيلة إليها.

- ولأن: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾ متعلقٌ بألوهيته واسمه «الله» ﴿وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ متعلقٌ بربوبيته واسمه

«الرَّبُّ» فقدم ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾ على ﴿إِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ كما قدم (١) اسم «الله» على «الرَّبِّ» في أول السورة.

- ولأن «إِيَّاكَ نَعْبُدُ» قسم «الرَّبِّ»، فكان من الشطر الأول، الذي هو ثناء على الله تعالى، لكونه

أولى به، و«إِيَّاكَ نَسْتَعِينُ» قسم العبد، فكان من الشطر الذي له، وهو: ﴿أَهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ﴾ إلى آخر السورة.

- ولأن «الْعِبَادَةَ» المطلقة تتضمن «الِاسْتِعَانَةَ» من غير عكس، فكلُّ عابد لله عبوديةً تامةً

مستعينٌ به ولا ينعكس؛ لأن صاحب الأغراض والشهوات قد يستعين به على شهواته، فكانت العبادة أكمل وأتم، ولهذا كانت قسم الرب.

- ولأن «الِاسْتِعَانَةَ» جزءٌ من «الْعِبَادَةَ» من غير عكس؛ ولأن «الِاسْتِعَانَةَ» طلبٌ منه، و«الْعِبَادَةَ»

طلبٌ له.

- ولأن «الْعِبَادَةَ» لا تكون إلا من مخلص، و«الِاسْتِعَانَةَ» تكون من مخلصٍ ومن (٢) غير

مخلص.

- ولأن «الْعِبَادَةَ» حقه الذي أوجبه عليك، و«الِاسْتِعَانَةَ» طلب العون على «الْعِبَادَةَ»، وهو

بيان (٣) صدقته التي تصدق بها عليك، وأداء حقه أهمُّ من التعرُّض لصدقته.

- ولأن «الْعِبَادَةَ» شكر نعمته عليك، والله يحبُّ أن يشكر، والإعانة فعله بك وتوفيقه لك، فإذا

التزمت عبوديته، ودخلت تحت رفقها أعانك عليها، فكان التزامها والدخول تحت رفقها سبباً لنيل

(١) في «غ» والمنار: (تقدم).

(٢) كلمة: (من) غير موجودة في «غ» والمنار.

(٣) كلمة: (بيان) غير موجودة في «غ».

الإعانة، وكلّما كان العبد أتمَّ عبوديَّةً كانت الإعانة من الله له أعظم.

والعبوديَّة محفوظة بإعانتين:

- إعانة قبلها على التزامها والقيام بها.

- وإعانة بعدها على عبوديَّةٍ أخرى، وهكذا أبداً، حتّى يقضي العبد نحبّه.

- ولأنَّ «إِيَّاكَ نَعْبُدُ» له، و«إِيَّاكَ نَسْتَعِينُ» به، وما له مقدّم على ما به.

- لأنَّ ما له متعلّق بمحبّته ورضاه، وما به متعلّق بمشيئته، وما تعلق بمحبّته أكمل ممّا تعلق بمجرد مشيئته، فإنَّ الكون كلّهُ متعلّق بمشيئته؛ والملائكة والشياطين والمؤمنون والكفّار، والطّاعات والمعاصي، والمتعلّق بمحبّته: طاعاتهم وإيمانهم، فالكفّار أهل مشيئته، والمؤمنون أهل محبّته؛ ولهذا لا يستقرُّ في النَّار شيءٌ لله أبداً، وكلُّ ما فيها فإنّه به تعالى وبمشيئته.

فهذه الأسرار يتبيّن بها حكمة تقديم «إِيَّاكَ نَعْبُدُ» على «إِيَّاكَ نَسْتَعِينُ».

وأما تقديم المعبود والمستعان على الفعلين، ففيه:

- أدبهم مع الله بتقديم اسمه على فعلهم، وفيه الاهتمام وشدة العناية به، وفيه الإيدان بالاختصاص، المسمّى بالحصص، فهو في قوّة: لا نعبد إلاّ إِيَّاكَ، ولا نستعين إلاّ بك، والحاكم في ذلك ذوق العربيّة والفقّه فيها، واستقراء موارد استعمال ذلك مقدّماً، وسيبويه نصّ على الاهتمام، ولم ينف غيره.

- ولأنّه يقبح من القائل أن يعتق عشرة أعبيد مثلاً، ثمّ يقول لأحدهم: إِيَّاكَ أعتقت، ومن سمعه أنكر ذلك عليه وقال: وغيره أيضاً أعتقت، ولولا فهم الاختصاص لما قُبِح هذا الكلام، ولا حسن إنكاره.

وتأمّل قوله تعالى: ﴿وَإِنِّي فَأَرْهَبُونَ﴾ [البقرة: ٤٠]، ﴿وَإِنِّي فَأَقْتُونَ﴾ [البقرة: ٤١] كيف

تجده في قوّة: لا ترهبوا غيري، ولا تتقوا سواي، وكذلك ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ هو في قوّة: لا نعبد غيرك، ولا نستعين بسواك، وكلُّ ذي ذوق سليم يفهم هذا الاختصاص من علة<sup>(١)</sup> السّياق.

ولا عبرة بجدل من قلّ فهمه، وفتح عليه باب الشكّ والتشكيك، فهؤلاء هم آفة العلوم، وبلية الأذهان والفهوم، مع أنّ في ضمير «إِيَّاكَ» من الإشارة إلى نفس الذات والحقيقة ما ليس في الضمير المتّصل، ففي: إِيَّاكَ قصدت وأحببت من الدلالة على معنى حقيقتك وذاتك قصدي، ما ليس في قولك: قصدتك وأحببتك، وإِيَّاكَ أعني فيه معنى: نفسك وذاتك وحقيقتك أعني.

ومن هاهنا قال من قال من النُّحاة: إنّ «إِيَّا» اسمٌ ظاهرٌ مضافٌ إلى الضمير المتّصل، ولم يردّ عليه بردٌ شافٍ. ولولا أنّا في شأن وراء هذا لأشبعنا الكلام في هذه المسألة، وذكرنا مذاهب النُّحاة فيها،

(١) في «غ» والمنار: (هذا) بدلاً من (علة).



ونصرنا الرَّاجِح، ولعلنا أن نعطف على ذلك بعون الله.  
وفي إعادة «إِيَّاكَ» مرّةً أخرى دلالةٌ على تعلُّق هذه الأمور بكلِّ واحدٍ من الفعلين، ففي إعادة الضَّمير من قوّة الاقتضاء لذلك ما ليس في حذفه، فإذا قلت لملكٍ مثلاً: إِيَّاكَ أَحَبُّ، وإِيَّاكَ أَخَاف، كان فيه من اختصاص الحبِّ والخوف بذاته والاهتمام بذكره، ما ليس في قولك: إِيَّاكَ أَحَبُّ وَأَخَاف.

## فصل

\* إذا عرفت هذا، فالنَّاس في هذين الأصلين وهما العبادة والاستعانة، أربعة أقسام:  
أجلُّها وأفضلها: أهل العبادة والاستعانة بالله عليها، فعبادة الله غاية مرادهم، وطلبهم منه أن يعينهم عليها، ويوفِّقهم للقيام بها؛ ولهذا كان من أفضل ما يُسأل الرَّبُّ تبارك وتعالى الإعانة على مرضاته، وهو الَّذي علَّمه النَّبِيُّ ﷺ لِحَبِّهِ معاذ بن جبل رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، فقال «يَا مَعَاذُ، وَاللَّهِ إِنِّي لِأُحِبُّكَ، فَلَا تَنْسَ أَنْ تَقُولَ دُبْرَ كُلِّ صَلَاةٍ: اللَّهُمَّ أَعِنِّي عَلَى ذِكْرِكَ وَشُكْرِكَ وَحُسْنِ عِبَادَتِكَ»<sup>(١)</sup>.  
فأنفع الدُّعاء طلب العون على مرضاته، وأفضل المواهب إسعافه بهذا المطلوب، وجميع الأدعية الماثورة مدارها على هذا، وعلى دفع ما يضاؤه، وعلى تكميله وتيسير أسبابه، فتأمَّلها.  
وقال شيخ الإسلام ابن تيمية قَدَسَ اللهُ رُوحَهُ: تأمَّلت أنفع الدُّعاء فإذا هو سؤال العون على مرضاته، ثُمَّ رأيتُه في الفاتحة في: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾<sup>(٢)</sup>.

ومقابل هؤلاء القسم الثاني، وهم المعرضون عن عبادته والاستعانة به: فلا عبادة ولا استعانة، بل إن سأله أحدهم واستعان به فعلى حظوظه وشهوته، لا على مرضاة ربِّه وحقوقه؛ فإنَّه سبحانه يسأله من في السَّموات والأرض يسأله أولياؤه وأعداؤه ويمدُّ هؤلاء وهؤلاء، وأبغض خلقه عدوه إبليس ومع هذا فقد<sup>(٣)</sup> سأله حاجةً فأعطاه إِيَّاهَا، ومَتَّعَ بِهَا، ولكن لَمَّا لم تكن عونًا له على مرضاته، كانت زيادةً له في شِقْوَتِهِ، وُبُعِدَ عَنْ اللهِ وطرده عنه، وهكذا كلُّ من استعان به على أمرٍ وسأله إِيَّاهُ، ولم يكن عونًا على طاعته كان مبعَّدًا له عن مرضاته، قاطعًا له عنه ولا بدَّ.

وليتأمَّل العاقل هذا في نفسه وفي غيره، وليعلم أنَّ إجابة الله لسائله ليست لكرامة [كلِّ سائلٍ]<sup>(٣)</sup>

(١) أخرجه أحمد (٢٤٥/٥)، وأبو داود في الصلاة، باب: الاستغفار (١٥٢٢)، وصححه الألباني في «صحيح سنن أبي داود» (١٣٤٧).

(٢) كلمة: (فقد) غير موجودة في «غ» والمنار.

(٣) في طبعة الفقي: (لكرامة السائل) والمثبت من «غ» والمنار؛ وهو الأولى والأصح؛ لأن هناك من السائلين من يجيئهم الله كرامة لهم.

عليه، بل يسأله عبده الحاجة فيقضيها له، وفيها<sup>(١)</sup> هلاكه وشقوته، ويكون قضاؤه له من هوانه عليه، وسقوطه من عينه، ويكون منعه منها لكرامته عليه ومحبتته له، فيمنعه حمايةً وصيانةً وحفظاً لا بخلاً، وهذا إنمّا يفعله بعبده الذي يريد كرامته ومحبتته، ويعامله بلطفه، فيظنُّ بجهله أن الله لا يحبه ولا يكرمه، ويراه يقضي حوائج غيره، فيسيء ظنّه برّبّه، وهذا حشو قلبه ولا يشعر به، والمعصوم من عصمه الله، والإنسان على نفسه بصيرةً، وعلامة هذا حملة على الأقدار وعتابه الباطن لها، كما قيل:

وَعَاجِزُ الرَّأْيِ مِضْيَاعٌ لِفُرْصَتِهِ      حَتَّى إِذَا فَاتَ أَمْرٌ عَاتَبَ الْقَدْرًا

فوالله لو كشف عن حاصله وسرّه لرأى هناك معاتبة القدر واتهامه، وأنه قد كان ينبغي أن يكون كذا وكذا، ولكن ما حيلتي والأمر ليس إليّ؟ والعاقل خصم نفسه، والجاهل خصم أقدار ربّه. فاحذر كلّ الحذر أن تسأله شيئاً معيناً خبيرته وعاقبته معينةً عنك، وإذا لم تجد من سؤاله بدّاً فعلقه على شرط علمه تعالى فيه الخيرة، وقدم بين يدي سؤالك الاستخارة، ولا تكن استخارةً باللسان بلا معرفة، بل استخارة من لا علم له بمصالحه، ولا قدرة له عليها، ولا اهتمام له إلى تفاصيلها، ولا يملك لنفسه ضرراً ولا نفعاً، بل إن وكل إلى نفسه هلك كلّ الهلاك، وانفرط عليه أمره.

وإذا أعطاك ما أعطاك بلا سؤالٍ: تسأله أن يجعله عوناً لك<sup>(٢)</sup> على طاعته وبلاغاً إلى مرضاته، ولا يجعله قاطعاً لك عنه، ولا مبعداً عن مرضاته، ولا تظنُّ أن عطاءه كلّ ما أعطى لكرامة عبده عليه، ولا منعه كلّ ما يمنعه لهوان عبده عليه، ولكن عطاءه ومنعه ابتلاءٌ وامتحانٌ، يمتحن بهما عباده.

قال الله تعالى: ﴿فَأَمَّا الْإِنْسَانُ إِذَا مَا ابْتَلَاهُ رَبُّهُ فَأَكْرَمَهُ، وَنَعَّمَهُ، فَيَقُولُ رَبِّي أَكْرَمَنِ ﴿١٥﴾ وَأَمَّا إِذَا مَا ابْتَلَاهُ فَقَدَرَ عَلَيْهِ رِزْقَهُ، فَيَقُولُ رَبِّي أَهَنَّنِي ﴿١٦﴾﴾ [الفجر: ١٥، ١٦] أي: ليس كلّ من أعطيته ونعمته وحولته فقد أكرمه، وما ذاك لكرامته عليّ، ولكنّه ابتلاءٌ منّي، وامتحانٌ له أيشكرني فأعطيه فوق ذلك، أم يكفري فأسلبه إياه، وأحوّل فيه غيره؟ وليس كلّ من ابتليته فضيقت عليه رزقه، وجعلته بقدرٍ لا يفضل عنه، فذلك من هوانه عليّ، ولكنّه ابتلاءٌ وامتحانٌ منّي له أيصبر فأعطيه أضعاف أضعاف ما فاته من سعة الرزق، أم يتسخط فيكون حظه السخط؟!!

فردّ الله سبحانه عليّ من ظنّ أن سعة الرزق إكرامٌ، وأن الفقر إهانةٌ، فقال: لم أبتل عبدي بالغنى لكرامته عليّ، ولم أبتله بالفقر لهوانه عليّ، فأخبر أن الإكرام والإهانة لا يدوران على المال وسعة الرزق وتقديره؛ فإنّه سبحانه يوسّع على الكافر لا لكرامته، ويقتّر على المؤمن لا لإهانتته، إنمّا يكرم من يكرمه بمعرفته ومحبتته

(١) في «غ» والمنار: (وهي فيها).

(٢) كلمة: (لك) غير موجودة في «غ» والمنار.

وطاعته، وبهين من يهينه بالإعراض عنه ومعصيته، فله الحمد على هذا وعلى<sup>(١)</sup> هذا، وهو الغني الحميد.  
فعادت سعادة الدنيا والآخرة إلى: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾.

## فصل

القسم الثالث: من له نوع عبادة بلا استعانة. وهؤلاء نوعان:

- أحدهما: القدرية القائلون بأنه قد فعل بالعبد جميع مقدوره من الألفاظ، وأنه لم يبق في مقدوره إعانة له على الفعل؛ فإنه قد أعانه بخلق الآلات وسلامتها، وتعريف الطريق، وإرسال الرسل، وتمكينه من الفعل، فلم يبق بعد هذا إعانة مقدورة يسأله إياها، بل قد ساءى بين أوليائه وأعدائه في الإعانة، فأعان هؤلاء كما أعان هؤلاء، ولكن أوليائه اختاروا لنفوسهم الإيمان، وأعداءه اختاروا لنفوسهم الكفر، من غير أن يكون الله سبحانه وفق هؤلاء بتوفيق زائد أوجب لهم الإيمان، وخذل هؤلاء بأمر آخر أوجب لهم الكفر، فهؤلاء<sup>(٢)</sup> لهم نصيب منقوص من العبادة، لا استعانة معه، فهم موكلون إلى أنفسهم، مسدود عليهم طريق الاستعانة والتوحيد.

قال ابن عباس رضي الله عنهما: «الإيمان بالقدر نظام التوحيد، فمن آمن بالله وكذب بقدره نقض تكذيبه توحيد». «توحيد».

- النوع الثاني: من لهم عبادات وأوراد، ولكن حظهم ناقص من التوكل والاستعانة، لم تتسع قلوبهم لارتباط الأسباب بالقدر، وتلاشيها في ضمنه، وقيامها به، وأنها بدون القدر كالموات الذي لا تأثير له، بل كالعدم الذي لا وجود له، وأن القدر كالروح المحرك لها، والمعول على المحرك الأول. فلم تنفذ قوى بصائرهم من المتحرك إلى المحرك، ومن السبب إلى المسبب، ومن الآلة إلى الفاعل، فضعفت عزائمهم وقصرت هممهم، فقل نصيبهم من: ﴿وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ ولم يجدوا ذوق التعب بالتوكل والاستعانة، وإن وجدوا ذوقه بالأوراد والوظائف.

فهؤلاء لهم نصيب من التوفيق والنفوذ والتأثير، بحسب استعانتهم وتوكلهم، ولهم من الخذلان والضعف والمهانة والعجز بحسب قلة استعانتهم وتوكلهم، ولو توكل العبد على الله حق توكله في إزالة جبل عن مكانه وكان مأمورًا بإزالته لأزاله.

(١) كلمة: (على) غير موجودة في «غ» والمنار.

(٢) في «غ» والمنار: (فعباده هؤلاء).

فإن قلت: فما معنى التَّوَكَّل والاستعانة؟

قلت: هو حالٌ للقلب ينشأ عن معرفته بالله، و(الإيمان بتفرُّده)<sup>(١)</sup> بالخلق والتدبير والضرِّ والنفع، والعطاء والمنع، وأنَّه ما شاء كان وإن لم يشأ النَّاس، وما لم يشأ لم يكن وإن شاء النَّاس، فيوجب له هذا اعتمادًا عليه، وتفويضًا إليه، وطمأنينةً به، وثقةً به، ويقينًا بكفايته لما توكل عليه فيه، وأنه مليٌّ به<sup>(٢)</sup>، ولا يكون إلا بمشيئته، شاءه النَّاس أم أبوه.

فتشبه حالته حالة الطفل مع أبويه فيما ينوبه<sup>(٣)</sup> من رغبةٍ ورهبةٍ هما مليونان بهما، فانظر في تجرُّد قلبه عن الالتفات إلى غير أبويه، وحبس همِّه على إنزال ما ينوبه<sup>(٤)</sup> بهما، فهذه حال المتوكل، ومن كان هكذا مع الله فالله كافيهِ ولا بدَّ، قال الله تعالى: ﴿وَمَنْ يَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ فَهُوَ حَسْبُهُ﴾ [الطلاق: ٣] أي: كافيهِ، والحسب الكافي، فإن كان مع هذا من أهل التَّقوى كانت له العاقبة الحميدة، وإن لم يكن من أهل التَّقوى فهو:

كقوله القسم الرابع: وهو من شهد تفرُّد الله بالنفع والضرِّ، وأنَّه ما شاء كان وما لم يشأ لم يكن، ولم يدُر مع ما يحبُّه ويرضاه، فتوكلَّ عليه، واستعان به على حظوظه وشهوته وأغراضه، وطلبها منه، وأنزلها به، فقضيت له، وأسعف بها، [ولكن لا عاقبة له]<sup>(٥)</sup> سواءً كانت أموالاً أو رياسةً<sup>(٦)</sup> أو جاهًا عند الخلق، أو أحوالاً من كشفٍ وتأثيرٍ وقوَّةٍ وتمكينٍ، ولكن لا عاقبة له<sup>(٧)</sup>؛ فإنَّها من جنس الملك الظَّاهر، والأموال لا تستلزم الإسلام، فضلاً عن الولاية والقرب من الله، فإنَّ الملك والجاه والمال والحال معطاة<sup>(٨)</sup> للبرِّ والفاجر، والمؤمن والكافر، فمن استدلَّ بشيءٍ من ذلك على محبة الله لمن آتاه إيَّاه ورضاه عنه، وأنَّه من أوليائه المقرَّبين، فهو من أجهل الجاهلين، وأبعدهم عن (معرفة الله ومعرفة دينه)<sup>(٩)</sup>، والتَّمييز بين ما يحبُّه ويرضاه، ويكرهه ويسخطه، فالحال من الدُّنيا، فهو كالملك والمال إن أعان صاحبه<sup>(١٠)</sup> على طاعة الله ومرضاته، وتنفيذ أوامره ألحقه بالملوك العادلين البررة، وإلا فهو وبألٍ على صاحبه، ومبعدٌ له عن الله، وملحقٌ له بالملوك الظَّلمة، والأغنياء الفجرة.

(١) في «غ» والمنار: (وتفرده).

(٢) أي: غني به.

(٣) في طبعة الفقي: (ينوبه) والتصويب من «غ» والمنار.

(٤) في طبعة الفقي: (ينوبه) والتصويب من «غ» والمنار.

(٥) ما بين المعكوفتين زيادة من «غ» والمنار، وساقط من طبعة الفقي.

(٦) في «غ»: (رياسات) بالجمع.

(٧) جملة: (ولكن لا عاقبة له) غير موجودة في «غ» والمنار.

(٨) في «غ»: (يعطاه).

(٩) في «غ» والمنار: (معرفة بالله ودينه).

(١٠) في «غ» والمنار: (إن أعانك).

## فصل

إذا عرف هذا فلا يكون العبد متحققاً ب: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾ إِلَّا بِأَصْلَيْنِ عَظِيمَيْنِ:

- أَحَدُهُمَا: مُتَابَعَةُ الرَّسُولِ ﷺ.

- وَالثَّانِي: الْإِخْلَاصُ لِلْمَعْبُودِ، فَهَذَا تَحْقِيقُ: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾.

\* وَالنَّاسُ مَنْقَسَمُونَ بِحَسَبِ هَذَيْنِ الْأَصْلَيْنِ أَيْضًا إِلَى أَرْبَعَةِ أَقْسَامٍ:

﴿أَحَدُهَا﴾: أَهْلُ الْإِخْلَاصِ لِلْمَعْبُودِ وَالْمُتَابَعَةِ، وَهَمُ أَهْلُ: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾ حَقِيقَةً، فَأَعْمَالُهُمْ كُلُّهَا لِلَّهِ، وَأَقْوَالُهُمْ لِلَّهِ، وَعَطَاؤُهُمْ لِلَّهِ، وَمَنْعُهُمْ لِلَّهِ، وَحُبُّهُمْ لِلَّهِ، وَبِغْضُهُمْ لِلَّهِ، فَمَعَامَلَتُهُمْ ظَاهِرًا وَبَاطِنًا لَوَجْهِ اللَّهِ وَحَدِهِ، لَا يَرِيدُونَ بِذَلِكَ مِنَ النَّاسِ جَزَاءً وَلَا شُكُورًا، وَلَا ابْتِغَاءَ الْجَاهِ عِنْدَهُمْ، وَلَا طَلَبَ الْمُحَمَّدَةِ، وَالْمَنْزِلَةِ فِي قُلُوبِهِمْ، وَلَا هَرَبًا مِنْ ذَمِّهِمْ، بَلْ قَدْ عَدُّوا النَّاسَ بِمَنْزِلَةِ أَصْحَابِ الْقُبُورِ، لَا يَمْلِكُونَ لَهُمْ ضَرًّا وَلَا نَفْعًا، وَلَا مَوْتًا وَلَا حَيَاةً وَلَا نَشُورًا، فَالْعَمَلُ لِأَجْلِ النَّاسِ <sup>(١)</sup>، وَابْتِغَاءَ الْجَاهِ وَالْمَنْزِلَةِ عِنْدَهُمْ، وَرَجَاؤُهُمْ لِلضَّرِّ وَالنَّفْعِ مِنْهُمْ لَا يَكُونُ مِنْ عَارِفٍ بِهِمْ أَلْبَتَّةَ، بَلْ مِنْ جَاهِلٍ بِشَأْنِهِمْ، وَجَاهِلٍ بِرَبِّهِ.

فَمَنْ عَرَفَ النَّاسَ أَنْزَلَهُمْ مَنَازِلَهُمْ، وَمَنْ عَرَفَ اللَّهَ أَخْلَصَ لَهُ أَعْمَالَهُ وَأَقْوَالَهُ، وَعَطَاءَهُ وَمَنْعَهُ وَحِبَّهُ وَبِغْضَهُ، وَلَا يَعَامِلُ أَحَدَ الْخَلْقِ دُونَ اللَّهِ إِلَّا لِجَهْلِهِ بِاللَّهِ وَجَهْلِهِ بِالْخَلْقِ، وَإِلَّا فَإِذَا عَرَفَ اللَّهُ وَعَرَفَ النَّاسَ آثَرَ مَعَامَلَةِ اللَّهِ عَلَى مَعَامَلَتِهِمْ.

وكَذَلِكَ أَعْمَالُهُمْ كُلُّهَا وَعِبَادَتُهُمْ مُوَافِقَةٌ لِأَمْرِ اللَّهِ، وَلَمَّا يَحْبُّهُ وَيَرْضَاهُ، وَهَذَا هُوَ الْعَمَلُ الَّذِي لَا يَقْبَلُ اللَّهُ مِنْ عَامِلٍ سِوَاهُ، وَهُوَ الَّذِي بَلَا عِبَادَهُ بِالْمَوْتِ وَالْحَيَاةِ لِأَجَلِهِ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿الَّذِي خَلَقَ الْمَوْتَ وَالْحَيَاةَ لِيَبْلُوَكُمْ أَيُّكُمْ أَحْسَنُ عَمَلًا﴾ [الملك: ٢]، وَجَعَلَ مَا عَلَى الْأَرْضِ زِينَةً لَهَا لِيُخْتَبِرَهُمْ فِيهِمْ أَحْسَنَ عَمَلًا <sup>(٢)</sup>.

قال الفضيل بن عياض: «العمل الحسن <sup>(٣)</sup> هو أخلصه وأصوبه، قالوا: يا أبا علي ما أخلصه وأصوبه؟ قال: إنَّ العمل إذا كان خالصًا ولم يكن صوابًا لم يقبل، وإذا كان صوابًا، ولم يكن خالصًا لم يقبل، حتَّى يكون

(١) في «غ» والمنار: (هؤلاء) بدلًا من (الناس).

(٢) جملة: (أيهم أحسن عملًا) ساقطة من «غ».

(٣) جملة: (العمل الحسن) غير موجودة في «غ» والمنار.

خالصًا صوابًا، والخالص: ما كان لله، والصواب: ما كان على السنة.

وهذا هو المذكور في قوله تعالى: ﴿فَمَنْ كَانَ يَرْجُوا لِقَاءَ رَبِّهِ فَلْيَعْمَلْ عَمَلًا صَالِحًا وَلَا يُشْرِكْ بِعِبَادَةِ رَبِّهِ أَحَدًا﴾ [الكهف: ١١٠] وفي قوله: ﴿وَمَنْ أَحْسَنُ دِينًا مِمَّنْ أَسْلَمَ وَجْهَهُ لِلَّهِ وَهُوَ مُحْسِنٌ﴾ [النساء: ١٢٥]، فلا يقبل الله من العمل إلا ما كان خالصًا لوجهه، على متابعة أمره، وما عدا ذلك فهو مردودٌ على عامله، يردُّ عليه<sup>(١)</sup> أحوج ما هو إليه هباءً منثورًا.

وفي «الصحيح» من حديث عائشة<sup>(٢)</sup> عن النبي ﷺ: «كُلُّ عَمَلٍ لَيْسَ عَلَيْهِ أَمْرًا فَهُوَ رَدٌّ»<sup>(٣)</sup>.

وكلُّ عملٍ بلا اقتداءٍ فإنه لا يزيد عامله من الله إلا بعدًا، فإن الله تعالى إنما يعبد بأمره، لا بالأراء والأهواء.

## فصل

الضرب الثاني<sup>(٤)</sup>: من لا إخلاص له ولا متابعة، فليس عمله موافقًا لشرع، وليس<sup>(٥)</sup> هو خالصًا للمعبود، كأعمال المتزئنين للناس، المرادين لهم بما لم يشرعه الله ورسوله، وهؤلاء [هم]<sup>(٦)</sup> شرار الخلق، وأمقتهم إلى الله ﷻ، ولهم أوفر نصيبٍ من قوله: ﴿لَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَفْرَحُونَ بِمَا آتَوْا وَيُحِبُّونَ أَنْ يُحْمَدُوا بِمَا لَمْ يَفْعَلُوا فَلَا تَحْسَبَنَّهُمْ بِمَفَازَةٍ مِنَ الْعَذَابِ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ [آل عمران: ١٧٨] يفرحون بما أتوا من البدعة والضلالة والشرك، ويحبُّون أن يحمدوا باتباع السنة والإخلاص. وهذا الضرب يكثر فيمن انحرف من المنتسبين إلى العلم والفقر والعبادة عن الصراط المستقيم؛ فإنهم يرتكبون البدع والضلالات، والرِّياء والسُّمعة، ويحبُّون أن يحمدوا بما لم يفعلوه من الاتِّباع والإخلاص والعلم، فهم أهل الغضب والضلال.

(١) في «غ» والمنار: (يعود) بدلًا من (يرد عليه).

(٢) جملة: (من حديث عائشة) ساقطة من «غ» والمنار.

(٣) أخرجه البخاري بلفظ آخر (٢٦٩٧)، ومسلم (١٧٨).

(٤) هذا هو القسم الثاني من الأقسام الأربعة التي ينقسم إليها الناس بحسب الإخلاص والمتابعة.

(٥) في «غ» والمنار: (ولا).

(٦) ما بين المعكوفتين زيادة من «غ» والمنار وساقط من طبعة الفقي.

## فصل

كـ الضرب الثالث: من هو مخلصٌ في أعماله، لكنَّها على غير متابعة الأمر، كجهَّال العبَّاد، والمتسبين إلى طريق الزُّهد والفقر، وكلُّ من عبد الله بغير أمره، (واعتقد عبادته هذه) (١) قربةً إلى الله فهذا حاله، كمن يظنُّ أنَّ سماع المكاء والتَّصدية قربةً، وأنَّ الخلوة التي يترك فيها الجمعة والجماعة قربةً، وأنَّ مواصلة صوم النَّهار بالليل قربةً، وأنَّ صيام يوم فطر النَّاس كلَّهم قربةً، وأمثال ذلك.

## فصل

كـ الضرب الرَّابع: من أعماله على متابعة الأمر، لكنَّها لغير الله، كطاعة المرائين، وكالرجل يقاتل رياءً وحميةً وشجاعةً، ويحجُّ ليقال، ويقرأ القرآن ليقال، فهؤلاء أعمالهم ظاهرها (٢) أعمالٌ صالحةٌ مأمورٌ بها، لكنَّها غير صالحةٍ (٣)، فلا تقبل: ﴿وَمَا أُمْرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ﴾ [البينة: ٥] فكلُّ أحدٍ لم يؤمر إلا بعبادة الله بما أمر، والإخلاص له في العبادة، وهم أهل: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ (٤).

## فصل

\* ثمَّ أهل مقام: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾ لهم في أفضل العبادة وأنفعها وأحقها بالإيثار والتَّخصيص أربع (٤) طرق.

\* فهم في ذلك أربعة أصناف:

كـ الصَّنْف الأوَّل: عندهم أنفع العبادات وأفضلها أشقُّها على النَّفوس وأصعبها.

(١) في «غ» والمنار: (واعتقده).

(٢) كلمة: (ظاهرها) غير موجودة في «غ» والمنار.

(٣) في «غ» والمنار: (خالصة) بدلاً من (صالحة) ولعلها هي الأصح.

(٤) في «غ» والمنار: (أربعة). ولكلِّ وجه؛ فالطريق تذكر وتؤنث.

- قالوا: لأنه أبعد الأشياء عن<sup>(١)</sup> هواها، وهو حقيقة التَّعبُد.  
- قالوا: والأجر على قدر المشقَّة، ورووا حديثاً لا أصل له: «أَفْضَلُ الْأَعْمَالِ أَحْمَرُهَا»؛ أي:  
أصعبها وأشقُّها.

وهؤلاء: هم أهل المجاهدات والجور على النفوس.  
- قالوا: وإنما تستقيم النفوس بذلك؛ إذ طبعها الكسل والمهانة، والإخلاق إلى الأرض؛ فلا  
تستقيم إلا بركوب الأهوال وتحمل المشاق.  
كصنف الثاني: قالوا: أفضل العبادات التَّجَرُّد، والزُّهد في الدُّنيا، والتَّقَلُّل منها غاية  
الإمكان، وإطراح الاهتمام بها، وعدم الاكتراث بكل ما هو منها.  
ثم هؤلاء قسمان:

- فعوامُّهم: ظنُّوا أنَّ هذا غاية، فشمروا إليه وعملوا عليه، ودعوا النَّاس إليه، وقالوا: هو أفضل  
من درجة العلم والعبادة، فرأوا الزُّهد في الدُّنيا غاية كلِّ عبادةٍ ورأسها.  
- وخواصُّهم: رأوا هذا مقصوداً لغيره، وأنَّ المقصود به عكوف القلب على الله، وجمع الهمة عليه،  
وتفريغ القلب لمحَبَّته، والإناية إليه، والتَّوَكُّل عليه، والاشتغال بمرضاته، فرأوا أنَّ أفضل العبادات في الجمعيَّة  
على الله، ودوام ذكره بالقلب واللِّسان، والاشتغال بمراقبته، دون كلِّ ما فيه تفرُّق للقلب وتشتيت له.  
ثم هؤلاء قسمان:

- فالعارفون المتَّبِعون منهم: إذا جاء الأمر والنَّهي بادروا إليه، ولو فرَّقهم وأذهب جمعيَّتهم.  
- والمنحرفون منهم يقولون: المقصود من العبادة جمعيَّة القلب على الله، فإذا جاء ما يفرِّقه عن  
الله لم يلتفت إليه، وربَّما يقول قائلهم<sup>(٢)</sup>:

يُطَالِبُ بِالْأَوْرَادِ مَنْ كَانَ غَافِلاً  
فَكَيْفَ بِقَلْبٍ كُلِّ أَوْقَاتِهِ وَرُدُّ

ثم هؤلاء أيضاً قسمان:

- منهم: من يترك الواجبات والفرائض لجمعيَّته.  
- ومنهم: من يقوم بها ويترك السُّنن والنِّوافل، وتعلَّم العلم النَّافع لجمعيَّته.  
وسأل بعض هؤلاء شيخاً عارفاً، فقال: إذا أذن المؤدِّن وأنا في جمعيَّتي على الله، فإن قمت  
وخرجت تفرَّقت، وإن بقيت على حالي بقيت على جمعيَّتي، فما الأفضل في حقِّي؟

(١) في «غ» والمنار: (من).

(٢) كلمة: (قائلهم) غير موجودة في «غ» والمنار.



فقال: إذا أذن المؤذن وأنت تحت العرش فقم، وأجب داعي الله، ثم عد إلى موضعك، وهذا لأن الجمعية على الله حظُّ الروح والقلب، وإجابة الداعي حقُّ الربِّ، ومن آثر حظَّ روحه على حقِّ ربِّه فليس من أهل: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾ [الفاتحة: ٥].

كصنف الثالث: رأوا أن أنفع العبادات وأفضلها: ما كان فيه نفعٌ متعدّدٌ، فأوه أفضل من ذي النفع القاصر، فأوا خدمة الفقراء، والاشتغال بمصالح النَّاس وقضاء حوائجهم، ومساعدتهم بالمال والجاه والنفع أفضل، فتصدّوا له وعملوا عليه واحتجوا بقول النبي ﷺ: «الْحَلَقُ كُلُّهُمْ عِيَالُ اللَّهِ، وَأَحَبُّهُمْ إِلَيْهِ أَنْفَعُهُمْ لِعِيَالِهِ»<sup>(١)</sup>. رواه أبو يعلى.

واحتجوا بأنَّ عمل العابد قاصرٌ على نفسه، وعمل النَّفْع متعدّدٌ إلى الغير، وأين أحدهما من

الآخر؟

- قالوا: ولهذا كان فضل العالم على العابد كفضل القمر على سائر الكواكب.

- قالوا: وقد قال رسول الله ﷺ لعلي بن أبي طالب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «لَأَنْ يَهْدِيَ اللَّهُ بِكَ رَجُلًا وَاحِدًا خَيْرٌ لَكَ مِنْ حُمْرِ النَّعَمِ»<sup>(٢)</sup>.

وهذا التفضيل إنّما هو<sup>(٣)</sup> للنفع المتعدّي، واحتجوا بقوله ﷺ: «مَنْ دَعَا إِلَى هُدًى كَانَ لَهُ مِنَ الْأَجْرِ مِثْلُ أُجُورٍ مِنْ تَبِعِهِ، مِنْ غَيْرِ أَنْ يَنْقُصَ مِنْ أُجُورِهِمْ شَيْءٌ»<sup>(٤)</sup>.

واحتجوا بقوله ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتَهُ يُصَلُّونَ عَلَى مُعَلِّمِي النَّاسِ الْخَيْرِ»<sup>(٥)</sup>.

وبقوله ﷺ: «إِنَّ الْعَالِمَ لَيْسْتَغْفِرُ لَهُ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَمَنْ فِي الْأَرْضِ، حَتَّى الْحِيتَانُ فِي الْبَحْرِ، وَالنَّمْلَةُ فِي جُحْرِهَا»<sup>(٦)</sup>.

(١) رواه أبو يعلى (٦٥/٦) رقم (٣٣١٥)، والبزار (١٩٤٩)، والطبراني في «الكبير» (١٠٠٣٣)، وقال في «مجمع الزوائد» (١٩١/٨): رواه أبو يعلى والبزار، وفيه يوسف بن عطية الصفار وهو متروك.

(٢) جزء من حديث طويل في فتح خيبر: رواه البخاري في فضائل أصحاب النبي ﷺ، باب: مناقب علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (٣٧٠)، ورواه مسلم برقم (٢٤٠٦).

(٣) غير موجودة في «غ» ولا في المنار.

(٤) أخرجه مسلم في العلم، باب: من سن سنة حسنة أو سيئة (٢٠٦/٤) (ط. عبد الباقي) رقم (٢٦٧٤)، وأبو داود برقم (٢٤٠٩).

(٥) رواه الطبراني والضياء المقدسي عن أبي أمامة بلفظ: «إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتَهُ حَتَّى النَّمْلِ فِي جَحْرِهَا وَحَتَّى الْحَوْتِ فِي الْبَحْرِ لِيُصَلُّوا عَلَى مُعَلِّمِ النَّاسِ الْخَيْرِ»، وهو جزء من حديث طويل رواه الترمذي أوله: «فضل العالم على العابد كفضل علي أدناكم...»، وقال: هذا حديث غريب (٢٦٨٦)، وصححه الألباني في «صحيح الترمذي» (٢١٦١).

(٦) جزء من حديث طويل أوله: «من سلك طريقاً يلتمس فيه علماً سهل الله له طريقاً إلى الجنة...». رواه الترمذي برقم (٢٦٨٢)، وقال: لا يعرف هذا الحديث إلا من حديث عاصم بن رجاء بن حيوة وليس هو عندي بمتصل. ورواه أبو

داود برقم (٣٦٤١)، وصححه الألباني في «صحيح سنن أبي داود» (٦٩٤/٢) برقم (٣٠٩٦).

واحتجُّوا بأنَّ صاحب العبادة إذا مات انقطع عمله، وصاحب النَّفع لا ينقطع عمله، ما دام نفعه الَّذي نسب إليه.

واحتجُّوا بأنَّ الأنبياء إنَّما بعثوا بالإحسان إلى الخلق وهدايتهم، ونفعهم في معاشهم ومعادهم، لم يبعثوا بالخلوات والانقطاع عن النَّاس والترُّب؛ ولهذا أنكر النَّبِيُّ ﷺ على أولئك النَّفر الَّذين همُّوا بالانقطاع للتَّعبُد، وترك مخالطة النَّاس، ورأى هؤلاء [أنَّ] <sup>(١)</sup> التَّفَرُّق في أمر الله، ونفع عباده، والإحسان والإحسان إليهم، أفضل من الجمعيَّة عليه بدون ذلك.

كسب الصَّنْف الرَّابِع، قالوا: إنَّ أفضل العبادة العمل على مرضاة الرَّبِّ في كلِّ وقتٍ بما هو مقتضى ذلك الوقت ووظيفته.

- فأفضل العبادات في وقت الجهاد: الجهاد، وإن آل إلى ترك الأوراد، من صلاة اللَّيْلِ وصيام النَّهار، بل ومن ترك إتمام صلاة الفرض، كما في حالة الأمان.

- والأفضل في وقت حضور الضَّيف مثلاً: القيام بحقِّه، والاشتغال به عن الورد المستحبِّ، وكذلك في أداء حقِّ الزَّوجة والأهل.

- والأفضل في أوقات السَّحر: الاشتغال بالصَّلَاة والقرآن، والدُّعاء والذِّكر والاستغفار.

- والأفضل في وقت استرشاد الطَّالِب، وتعليم الجاهل: الإقبال على تعليمه والاشتغال به.

- والأفضل في أوقات الأذان: ترك ما هو فيه من ورده، والاشتغال بإجابة المؤذِّن.

- والأفضل في أوقات الصَّلوات الخمس: الجِدُّ والنُّصح في إيقاعها على أكمل الوجوه، والمبادرة إليها في أوَّل الوقت، والخروج إلى الجامع، وإن بعد كان أفضل.

- والأفضل في أوقات ضرورة المحتاج إلى المساعدة بالجاء، أو البدن، أو المال: الاشتغال بمساعدته، وإغاثة لهفته، وإيثار ذلك على أورادك وخلوتك.

- والأفضل في وقت قراءة القرآن: جمعيَّة القلب والهمَّة على تدبُّره وتفهُمه، حتَّى كأنَّ الله تعالى يخاطبك به، فتجمع قلبك على فهمه وتدبُّره، والعزم على تنفيذ أوامره أعظم من جمعيَّة قلب من جاءه كتابٌ من السُّلطان على ذلك.

- والأفضل في وقت الوقوف بعرفة: الاجتهاد في التَّضَرُّع والدُّعاء والذكر دون الصَّوم المضعف عن ذلك.

- والأفضل في أيَّام عشر ذي الحجَّة: الإكثار من التَّعبُد، لاسيَّما التَّكبير والتَّهليل والتَّحميد، فهو

(١) ما بين المعكوفتين زيادة من «غ» وساقط من طبعة الفقي والمنار.

أفضل من الجهاد غير المتعين.

- والأفضل في العشر الأخير من رمضان: لزوم المسجد فيه والخلوة والاعتكاف دون التصدي لمخالطة الناس والاشتغال بهم، حتى إنه أفضل من الإقبال على تعليمهم العلم، وإقراءهم القرآن، عند كثير من العلماء.

- والأفضل في وقت مرض أخيك المسلم أو موته: عيادته، وحضور جنازته وتشيعه، وتقديم ذلك على خلوتك وجمعيتك.

- والأفضل في وقت نزول التوازل وأداة الناس لك: أداء واجب الصبر مع خلطتك بهم، دون الهرب منهم، فإن المؤمن الذي يخالط الناس [ويصبر]<sup>(١)</sup> على أذاهم أفضل من الذي لا يخالطهم ولا يؤذونه.

- والأفضل خلطتهم في الخير، فهي خير من اعتزالهم<sup>(٢)</sup> فيه، واعتزالهم<sup>(٣)</sup> في الشر، فهو<sup>(٤)</sup> أفضل من خلطتهم فيه، فإن علم أنه إذا خالطهم أزاله أو قلله فخلطتهم حينئذ أفضل من اعتزالهم<sup>(٥)</sup>.

- فالأفضل في كل وقت وحال: إثارة مرضاة الله في ذلك الوقت والحال، والاشتغال بواجب ذلك الوقت ووظيفته ومقتضاه.

وهؤلاء هم أهل التبعّد المطلق، والأصناف قبلهم أهل التبعّد المقيد، فمتى خرج أحدهم عن النوع الذي تعلق به من العبادة وفارقه يرى نفسه كأنه قد نقص وترك عبادته، فهو يعبد الله على وجه واحد، وصاحب التبعّد المطلق ليس له غرض في تبعّد بعينه يؤثره على غيره، بل غرضه تتبّع مرضاة الله تعالى أين كانت، فمدار تبعّده عليها.

فهو لا يزال متنقلاً في منازل العبوديّة، كلما رفعت له منزلة عمل على سيره إليها، واشتغل بها حتى تلوح له منزلة أخرى، فهذا دأبه في السير حتى ينتهي سيره<sup>(٦)</sup>، فإن رأيت العلماء رأيته معهم، وإن رأيت العباد رأيته معهم، وإن رأيت المجاهدين رأيته معهم، وإن رأيت الذّاكرين رأيته معهم، وإن رأيت المتصدّقين المحسنين رأيته معهم، وإن رأيت أرباب الجمعيّة وعكوف القلب على الله رأيته معهم<sup>(٧)</sup>.

(١) في طبعة الفقي (ليصبر)، والتعديل من «غ» والمنار.

(٢) في «غ» والمنار: (عزلتهم).

(٣) في «غ» والمنار: (عزلتهم).

(٤) في «غ» والمنار: (فهي).

(٥) في «غ»: (عزلتهم).

(٦) في «غ»: (مسيره).

(٧) ويقصد ابن القيم رحمه الله تعالى تفرّغ القلب عن الشواغل والخلوة بالله ﷻ لعبادته ومحاسبة النفس كما في سنة الاعتكاف لا كما تقصده الصوفية من اعتزال الناس وترك الجمعة والجماعات بحجة الجمعيّة على الله تعالى.

فهذا هو العبد المطلق، الذي لم تملكه الرُّسوم، ولم تقيده القيود، ولم يكن عمله على مراد نفسه وما فيه لذتها وراحتها من العبادات، بل هو (١) على مراد ربه، ولو كانت راحة نفسه ولذتها في سواه.

فهذا هو (٢) المتحقق ب: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ ﴿١﴾ حَقًّا، القائم بهما صدقًا، ملبسه ما تهيأ، ومأكله ما تيسر، واشتغاله بما أمر الله (٣) به في كلِّ وقتٍ بوقته، ومجلسه حيث انتهى به المكان (٤).

ووجده خاليًا، لا تملكه إشارة، ولا يتعبده قيد، ولا يستولي عليه رسم، حرٌّ مجرد، دائرٌ مع الأمر حيث دار، يدين بدين الأمر أتى توجَّهت ركائبه، ويدور معه حيث استقلت مضاربه، يأنس به كلُّ محقِّ، ويستوحش منه كلُّ مبطل، كالغيث حيث وقع نفع، وكالنخلة لا يسقط ورقها وكلُّها منفعة حتى شوكتها، وهو موضع الغلظة منه على المخالفين لأمر الله، والغضب إذا انتهكت محارم الله، فهو الله وبالله ومع الله، قد صحب الله بلا خلق، وصحب النَّاس بلا نفس، بل إذا كان مع الله عزل الخلائق عن (٥) البين، وتخلَّى عنهم، وإذا كان مع خلقه عزل نفسه من الوسط وتخلَّى عنها.

فواها له! ما أغربه بين النَّاس! وما أشدَّ وحشته منهم! وما أعظم أنسه بالله وفرحه به، وطمأنينته وسكونه إليه! والله المستعان، وعليه التكلان.

## فصل

ثمَّ للنَّاس في منفعة العبادة وحكمتها ومقصودها طرقٌ أربعةٌ.

\* وهم في ذلك أربعة أصناف:

كلمة الصَّنْف الأول: نفاة الحِكم والتَّعليل، الَّذِينَ يردُّون الأمر إلى محض المشيئة، وصرف الإرادة، فهؤلاء عندهم القيام بها ليس إلَّا لمجرد الأمر، من غير أن تكون (٦) سببًا لسعادة في معاشٍ ولا معادٍ، ولا سببًا لنجاة، وإنَّما القيام بها لمجرد الأمر ومحض المشيئة، كما قالوا في الخلق: إنَّه لم يخلق ما خلقه لعلَّة، ولا لغاية هي المقصودة به، ولا لحكمة تعود إليه منه، وليس في المخلوقات أسباب

(١) كلمة: (هو) غير موجودة في «غ» والمنار.

(٢) انظر الحاشية السابقة.

(٣) لفظ الجلالة غير موجود في «غ» والمنار.

(٤) جملة: (به المكان) غير موجودة في «غ» والمنار.

(٥) في «غ» والمنار: (من).

(٦) في «غ» والمنار: (يكون).

مقتضيات لمسبباتها، ولا فيها قوَى ولا طبائع، فليست النَّار سبباً للإحراق، ولا الماء سبباً للإرواء والتبريد وإخراج النَّبات، ولا فيه (١) قوَّة ولا طبيعة تقتضي ذلك، وحصول الإحراق والرِّي ليس بهما، لكن بإجراء العادة الاقترانية على حصول هذا عند هذا لا بسبب (٢) ولا بقوَّة قامت به. وهكذا الأمر عندهم في أمره الشرعي (٣) سواء، لا فرق في نفس الأمر بين المأمور والمحذور، ولكنَّ المشيئة اقتضت أمره بهذا ونهيه عن هذا، من غير أن يقوم بالمأمور به (٤) صفة اقتضت حسنه، ولا المنهي عنه (٥) صفة اقتضت قبحه.

ولهذا الأصل لوازم وفروع كثيرة فاسدة، وقد ذكرناها في كتابنا الكبير المسمَّى: «مِفْتَاح دَارِ السَّعَادَةِ وَمَطْلَبُ أَهْلِ الْعِلْمِ وَالْإِرَادَةِ»، وبيَّنَّا فساد هذا الأصل من نحو ستين وجهًا، وهو كتابٌ بديعٌ في معناه، وذكرناه أيضًا في كتابنا المسمَّى: «سَفَرُ الْهَجْرَتَيْنِ وَطَرِيقُ السَّعَادَتَيْنِ».

وهؤلاء لا يجدون حلاوة العبادة ولا لذتها، ولا يتنعمون بها، وليست الصَّلَاة قرة أعينهم، وليست الأوامر سرور قلوبهم، وغذاء أرواحهم وحياتهم؛ ولهذا يسمونها تكاليف؛ أي: قد كلفوا بها، ولو سمى مدع لمحبة ملك من الملوك أو غيره ما يأمره به تكليفًا، وقال (٦): إِنِّي إِنَّمَا أَفْعَلُهُ بِكَلْفَةٍ. لم يعدّه أحدٌ محبًّا له.

ولهذا أنكر هؤلاء أو كثيرٌ منهم محبة العبد لرَبِّه، وقالوا: إِنَّمَا يَحِبُّ ثَوَابَهُ وَمَا يَخْلُقُهُ لَهُ مِنَ النَّعِيمِ الَّذِي يَتَمَتَّعُ بِهِ، لَا أَنَّهُ يَحِبُّ ذَاتَهُ، فَجَعَلُوا الْمَحَبَّةَ لِمَخْلُوقِهِ دُونَهُ.

وحقيقة العبودية هي كمال المحبة، فأنكروا حقيقة العبودية ولبَّها، وحقيقة الإلهية: كونه مألوهًا محبوبًا بغاية الحبِّ، المقرون بغاية الذُّلِّ والخضوع، والإجلال والتَّعظيم، فأنكروا كونه محبوبًا، وذلك إنكارٌ لإلهيته.

وشيوخ هؤلاء هو الجعد بن درهم الَّذِي ضَحَّى بِهِ خَالِدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْقَسْرِيُّ فِي يَوْمِ أَضْحَى، وَقَالَ: «إِنَّهُ زَعَمَ أَنَّ اللَّهَ لَمْ يَكَلِّمْ مُوسَى تَكْلِيمًا، وَلَمْ يَتَّخِذْ إِبْرَاهِيمَ خَلِيلًا»، وَإِنَّمَا كَانَ إِنكَارَهُ لِكَوْنِهِ تَعَالَى مَحْبُوبًا مَحَبًّا، لَمْ يَنْكُرْ حَاجَةَ إِبْرَاهِيمَ إِلَيْهِ، الَّتِي هِيَ الْخَلَّةُ عِنْدَ الْجَهْمِيَّةِ، الَّتِي يَشْتَرِكُ فِيهَا جَمِيعُ الْخَلَائِقِ، فَكَلَّمَهُمْ أَخْلَاءَ اللَّهِ عَنْدهُمْ.

(١) في «غ»: (فيهما) يعود الضمير على النار والماء، وفي المنار: (فيها) بضمير الغائب المؤنث.

(٢) في «غ» والمنار: (بسيبه).

(٣) كلمة: (الشرعي) غير موجودة في «غ» والمنار.

(٤) كلمة: (به) غير موجودة في «غ» والمنار.

(٥) كلمة: (عنه) غير موجودة في «غ» والمنار.

(٦) كلمة: (قال) غير موجودة في «غ» والمنار.

وقد بيّنا فساد قولهم هذا، وإنكارهم محبة الله من أكثر من ثمانين وجهًا في كتابنا المسمّى: «قُرّة عيون المُحبّين، ورَوْضة قلوب العارفين»، وذكرنا فيه وجوب تعلق المحبة بالحبيب الأوّل من جميع طرق الأدلّة النقليّة والعقليّة والدوقيّة والفطريّة، وأنّه لا كمال للإنسان بدون ذلك ألبتّة، كما أنّه لا كمال لجسمه إلّا بالروح والحياة، ولا لعينه إلّا بالنور الباصر، ولا لأذنه إلّا بالسّمع، وأنّ الأمر فوق ذلك وأعظم.

## فصل

كلمة الصّنف الثّاني: القدريّة النفاة، الّذين يثبتون نوعًا من الحكمة والتّعليل ولكن<sup>(١)</sup> لا يقوم بالرّبّ، ولا يرجع إليه، بل يرجع إلى مجرد مصلحة المخلوق ومنفعته. فعندهم: أنّ العبادات شرعت أثمانًا لما يناله العباد من الثّواب والنّعيم، وأنّها بمنزلة استيفاء أجره الأجير.

- قالوا: ولهذا يجعلها الله تعالى عوضًا كقوله: ﴿وَنُودُوا أَن تِلْكَمُ الْجَنَّةُ أُورِثْتُمُوهَا بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ [الأعراف: ٤٣].

وقوله: ﴿أَدْخُلُوا الْجَنَّةَ بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ [النحل: ٣٢].

وقوله: ﴿هَلْ تُجْزَوْنَ إِلَّا مَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ [النمل: ٩٠] (٢).

وقوله ﷺ فيما يحكي عن ربّه ﷻ: «يَا عِبَادِي، إِنَّمَا هِيَ أَعْمَالُكُمْ أَحْصِيهَا لَكُمْ، ثُمَّ أَوْفِيكُمْ بِهَا» (٣).

وقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يُوفِي الصَّادِقُونَ أَجْرَهُمْ بِغَيْرِ حِسَابٍ﴾ [الزمر: ١٠].

- قالوا: وقد سمّاه الله سبحانه جزاءً وأجرًا؛ لأنّه يثوب إلى العامل من عمله؛ أي: يرجع إليه منه.

- قالوا: ولولا ارتباطه بالعمل لم يكن لتسميته جزاءً ولا أجرًا ولا ثوابًا معنًى.

(١) كلمة: (ولكن) غير موجودة في «غ» والمنار.

(٢) أول الآية قوله تعالى: ﴿وَمَنْ جَاءَ بِالسَّيِّئَةِ فَكُنْتُمْ وُجُوهُهُمْ فِي النَّارِ هَلْ تُجْزَوْنَ إِلَّا مَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾، والواضح من كلام ابن القيم رحمه الله تعالى أنه يتحدث في هذا الفصل عن أصناف الناس في منفعة العبادة وحكمتها ومقصودها، ودور العمل الصالح في دخول الجنة، وليس عنه أثر السيئة في دخول النار، فلا يناسب الاستشهاد بهذه الآية في هذا المقام، والله أعلم.

(٣) جزء من حديث قدسي طويل أوله: «يا عبادي إني حرمت الظلم على نفسي...»، وقد رواه مسلم في البر والصلة، باب: تحريم الظلم (٤/١٩٩٤) رقم (٢٥٧٥) ط. عبد الباقي.

- قالوا: ويدلُّ عليه الوزن<sup>(١)</sup>، فلولا تعلُّق الثَّواب والعقاب بالأعمال واقتضاؤها لها، وكونها كالأثمان لها لم يكن للوزن<sup>(٢)</sup> معنًى، وقد قال تعالى: ﴿وَالْوَزْنُ يَوْمَئِذٍ الْحَقُّ فَمَنْ ثَقُلَتْ مَوَازِينُهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾<sup>(٣)</sup> وَمَنْ خَفَّتْ مَوَازِينُهُ فَأُولَئِكَ الَّذِينَ خَسِرُوا أَنفُسَهُمْ يَمَا كَانُوا يَمَعَيْنَا يَظْلِمُونَ ﴿٤﴾ [الأعراف: ٨، ٩].

وهاتان الطائفتان متقابلتان أشدَّ التَّقابل، وبينهما أعظم التَّباين. فالجبريَّة لم تجعل للأعمال ارتباطاً بالجزاء البتَّة، وجوَّزت أن يعذب الله من أفنى عمره في طاعته، وينعم من أفنى عمره في معصيته، وكلاهما بالنسبة إليه سواءٌ، وجوَّزت أن يرفع صاحب العمل القليل (على من هو أعظم منه عملاً)<sup>(٣)</sup>، وأكثر وأفضل درجاتٍ، والكلُّ عندهم<sup>(٤)</sup> راجعٌ إلى محض المشيئة، من غير تعليل ولا سبب، ولا حكمةٍ تقتضي تخصيص هذا بالثواب وهذا بالعقاب. والقدريَّة أوجبت (على الله)<sup>(٥)</sup> سبحانه رعاية الأصلاح، وجعلت ذلك كله بمحض الأعمال وثنماً لها، وأنَّ وصول الثَّواب إلى العبد بدون عمله فيه تنغيصٌ باحتمال منَّة الصَّدقة عليه بلا ثمن. فقالتهم الله؛ ما أجهلهم بالله وأغرَّهم به! جعلوا تفضُّله وإحسانه إلى عبده بمنزلة صدقة العبد على<sup>(٦)</sup> العبد، حتَّى قالوا: إنَّ إعطائه ما يعطيه أجره على عمله أحبُّ إلى العبد وأطيب له من أن يعطيه فضلاً منه بلا عمل.

فقابلتهم الجبريَّة أشدَّ المقابلة، ولم يجعلوا للأعمال تأثيراً في الجزاء البتَّة. والطائفتان جائرتان، منحرفتان عن الصُّراط المستقيم، الَّذي فطر الله عليه عباده، وجاءت به الرُّسل، ونزلت به الكتب، وهو أنَّ الأعمال أسبابٌ موصَّلةٌ إلى الثَّواب والعقاب، مقتضية<sup>(٧)</sup> لهما كاقْتضاء سائر الأسباب لمسبباتها، وأنَّ الأعمال الصَّالحة من توفيق الله وفضله ومنه، وصدقته على عبده أن أعانه عليها ووفقه لها، وخلق فيه إرادتها والقدرة عليها، وحبَّها إليه، وزينها في قلبه وكرَّه إليه أضدادها، ومع هذا فليست ثمناً لجزائه وثوابه، ولا هي على قدره، بل غايتها - إذا بذل العبد فيها نصحه وجهده، وأوقعها على أكمل الوجوه - أن تقع شكراً له على بعض نعمه عليه، فلو طالبه بحقِّه

(١) في «غ» والمنار: (الموازنة).

(٢) انظر الحاشية السابقة.

(٣) في «غ» والمنار: (على أعظم عملاً منه).

(٤) كلمة: (عندهم) غير موجودة في «غ» والمنار.

(٥) في «غ» والمنار: (عليه).

(٦) في «غ»: (إلى).

(٧) في «غ» والمنار: (مقتضيات).

لبقي<sup>(١)</sup> عليه من الشُّكر على تلك النُّعمة بقيَّة لم يقيم بشكرها. فذلك لو عدَّب أهل سمواته وأهل أرضه لعدَّبهم وهو غير ظالمٍ لهم، ولو رحمهم لكانت رحمته خيراً لهم من أعمالهم، كما ثبت ذلك عن النَّبيِّ ﷺ<sup>(٢)</sup>.

ولهذا نفى النَّبيُّ ﷺ دخول الجنَّة بالعمل، كما قال: «لَنْ يُدْخَلَ أَحَدًا مِنْكُمْ الْجَنَّةَ عَمَلُهُ». وفي لفظٍ: «لَنْ يُدْخَلَ أَحَدٌ مِنْكُمْ الْجَنَّةَ بِعَمَلِهِ». وفي لفظٍ: «لَنْ يُنْجِيَ أَحَدًا مِنْكُمْ عَمَلُهُ» قالوا: ولا أنت يا رسول الله؟ قال: «وَلَا أَنَا، إِلَّا أَنْ يَتَّعَمَدَنِي اللَّهُ بِرَحْمَةٍ مِنْهُ وَفَضْلٍ»<sup>(٣)</sup>.

وأثبت سبحانه دخول الجنَّة بالعمل، كما في قوله: ﴿ادْخُلُوا الْجَنَّةَ بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ [النحل: ٣٢]. ولا تنافي بينهما؛ إذ توارد النَّفي والإثبات ليس على معنَى واحدٍ، فالمنفيُّ استحقاقها بمجرد الأعمال، وكون الأعمال ثمناً و عوضاً لها، ردّاً على القدرية المجوسية، التي زعمت أنَّ التفضُّل بالشَّواب ابتداءً متضمَّنٌ لتكرير المنة.

وهذه الطائفة من أجهل الخلق بالله، وأغلظهم عنه حجاباً، وحُقَّ لهم أن يكونوا مجوس هذه الأمة، ويكفي في<sup>(٤)</sup> جهلهم بالله أنَّهم لم يعلموا أنَّ أهل سمواته وأرضه في منته، وأنَّ من تمام الفرح والسرور، والغبطة واللذة اغتباطهم بمنة سيدهم ومولاهم الحقِّ، وأنَّهم إنَّما طاب لهم عيشهم بهذه المنة، وأعظمهم منه منزلةً، وأقربهم إليه أعرفهم بهذه المنة، وأعظمهم إقراراً بها، وذكراً لها، وشكراً عليها، ومحبةً له لأجلها، فهل يتقلَّب أحدٌ قطُّ إلا في منته؟ ﴿يَمُنُونَ عَلَيْكَ أَنْ أَسْلَمُوا قُلْ لَا تَمُنُوا عَلَيَّ إِسْلَمَكُمْ بَلِ اللَّهُ يَمُنُّ عَلَيْكُمْ أَنْ هَدَيْتُكُمْ لِلْإِيمَانِ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾ [الحجرات: ١٧].

واحتمال منة المخلوق إنَّما كانت نقصاً لأنَّه نظيره، فإذا منَّ عليه استعلَى عليه، ورأى الممنون عليه نفسه دونه، هذا مع أنَّه ليس في كلِّ مخلوق، فلرسول الله ﷺ المنة على أمته، وكان أصحابه يقولون [له]<sup>(٥)</sup>: «اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمَنٌ». ولا نقص في منة الوالد على ولده، ولا عار عليه في احتمالها، وكذلك السيِّد على عبده، فكيف برَّب<sup>(٦)</sup> العالمين الذي إنَّما يتقلَّب الخلائق في بحر منته عليهم، ومحض صدقته عليهم، بلا عوضٍ منهم ألبتة؟

(١) في «غ» والمنار: (لبقيت).

(٢) رواه أحمد (١٨٥/٥، ١٨٩)، عن زيد بن ثابت مطولاً، وأبو داود في السنة، باب: في القدر (٧٥/٥) عن أبي بن كعب برقم (٤٦٩٩)، وصححه الألباني في «صحيح سنن أبي داود» (٣٩٣٢).

(٣) البخاري في المرض، باب: تمنى المريض الموت رقم (٥٧٧٣)، ومسلم رقم (٢٨١٦) بلفظ آخر.

(٤) في «غ» والمنار: (من).

(٥) ما بين المعكوفتين زيادة من «غ» والمنار وساقط من طبعة الفقي.

(٦) في «غ» والمنار: (رب) بدون حرف الباء.



وإن كانت أعمالهم أسبابًا لما ينالونه من كرمه وجوده، فهو المَنَّان عليهم، بأن وفَّقهم لتلك الأسباب وهداهم لها، وأعانهم عليها، وكَمَّلها لهم، وقبلها منهم على ما فيها؟ وهذا هو المعنى الَّذِي أثبت به دخول الجنة في قوله: ﴿يَمَّا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ [الأعراف: ٤٣].

فهذه باء السببية، ردًا على القدرية والجبرية الَّذِينَ يقولون: لا ارتباط بين الأعمال والجزاء، ولا هي أسبابٌ له، وإنما غايتها أن تكون أماراتٍ.

- قالوا: وليست أيضًا مطردة؛ لتخلفُ الجزاء عنها في الخير والشرِّ، فلم يبق إلا محض الأمر الكوني<sup>(١)</sup> والمشية.

فالنُّصوص مبطلَةٌ لقول هؤلاء، كما هي مبطلَةٌ لقول أولئك، وأدلة المعقول والفطرة أيضًا تبطل قول الفريقين، وتبين لمن له قلبٌ ولبُّ مقدار قول أهل السنة، وهم الفرقة الوسط، المثبتون لعموم مشيئة الله وقدرته، وخلقه العباد وأعمالهم، ولحكمته التامة المتضمنة ربط الأسباب بمسبباتها، وانعقادها بها شرعًا وقدرًا، وترتيبها عليها عاجلاً وآجلاً.

وكلُّ واحدةٍ من الطائفتين المنحرفتين تركت نوعًا من الحقِّ، وارتكبت لأجله نوعًا من الباطل، بل أنواعًا، وهدى الله أهل السنة لما اختلفوا فيه من الحقِّ بإذنه ﴿وَاللَّهُ يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾ [البقرة: ٢١٣] و﴿ذَلِكَ فَضْلُ اللَّهِ يُؤْتِيهِ مَنْ يَشَاءُ وَاللَّهُ ذُو الْفَضْلِ الْعَظِيمِ﴾ [الحديد: ٢١].

## فصل

الصَّنْفُ الثَّلَاثُ: الَّذِينَ زَعَمُوا أَنَّ فَائِدَةَ الْعِبَادَةِ رِيَاضَةُ النُّفُوسِ، وَاسْتِعْدَادُهَا لَفِيضِ الْعُلُومِ عَلَيْهَا، وَخُرُوجُ قَوَاهَا عَنْ قُوَى النُّفُوسِ السَّبْعِيَّةِ وَالْبَهِيمِيَّةِ، فَلَوْ عَطَّلَتْ عَنِ الْعِبَادَاتِ لَكَانَتْ مِنْ جِنْسِ نَفُوسِ السُّبُعِ وَالْبَهَائِمِ، وَالْعِبَادَاتُ تَخْرِجُهَا عَنْ مَأْلُوفَاتِهَا وَعَوَائِدِهَا، وَتَنْقِلُهَا إِلَى مِشَابِهِ الْعُقُولِ الْمَجْرَدَةِ، فَتَصِيرُ عَالِمَةً قَابِلَةً لِاتِّقَاشِ صُورِ الْعُلُومِ وَالْمَعَارِفِ فِيهَا، وَهَذَا يَقُولُهُ طَائِفَتَانِ:

- إحداهما: من يقرب إلى التُّبُوتِ وَالشَّرَائِعِ مِنَ الْفَلَسَفَةِ الْقَائِلِينَ بِقَدَمِ الْعَالَمِ، وَعَدَمِ انْشِقَاقِ الْأَفْلاكِ، وَعَدَمِ الْفَاعِلِ الْمَخْتَارِ.

- الطَّائِفَةُ الثَّانِيَّةُ: مِنْ تَفَلَّسَتْ مِنْ صُوفِيَّةِ الْإِسْلَامِ<sup>(٢)</sup>، وَتَقَرَّبَ إِلَى الْفَلَسَفَةِ، فَإِنَّهُمْ يَزْعُمُونَ أَنَّ

(١) كلمة: (الكوني) غير موجودة في «غ» والمنار.

(٢) مراد ابن القيم رحمه الله تعالى - والله أعلم - من ينسب نفسه للإسلام من الصوفية وإلا فليس في الإسلام صوفية، بل كل منهما مستقل بنفسه، فالإسلام مصدره من الكتاب والسنة، وعقائده شرائعه، وللصوفية مصادرها وعقائدها

العبادات رياضاتٌ لاستعداد النفوس وتجردُها، ومفارقتها العالم الحسِّي، ونزول الواردات والمعارف عليها. ثمَّ من هؤلاء من لا يوجب العبادات إلا لهذا المعنى، فإذا حصل لها بقي مخيراً في حفظه<sup>(١)</sup> أو رآده، أو الاشتغال بالوارد عنها، ومنهم من يوجب القيام بالأوراد والوظائف، وعدم الإخلال بها، وهم صنفان أيضاً: أحدهما: من<sup>(٢)</sup> يوجبونه حفظاً للقانون، وضبطاً للنفوس<sup>(٣)</sup>. والآخر: الذين<sup>(٤)</sup> يوجبونه حفظاً للوارد، وخوفاً من تدرج النفس - بمفارقتها له<sup>(٥)</sup> - إلى حالتها الأولى من البهيمة.

فهذه نهاية أقدام المتكلمين على طريق السلوك، وغاية معرفتهم<sup>(٦)</sup> بحكم العبادة وما شرعت لأجله، ولا تكاد تجد في كتب القوم غير هذه الطرق الثلاثة، على سبيل الجمع، أو على سبيل البدل.

## فصل

﴿وَأَمَّا الصَّنَفُ الرَّابِعُ: فَهَمُ الطَّائِفَةُ الْمُحَمَّدِيَّةُ<sup>(٧)</sup> الْإِبْرَاهِيمِيَّةُ، أَتْبَاعُ الْخَلِيلِينَ، الْعَارِفُونَ بِاللَّهِ وَحِكْمَتِهِ فِي أَمْرِهِ وَشَرَعِهِ وَخَلْقِهِ، وَأَهْلُ الْبَصَائِرِ فِي عِبَادَتِهِ، وَمَرَادِهِ بِهَا. فَالطَّوَائِفُ الثَّلَاثُ مُحْجُوبُونَ عَنْهُمْ بِمَا عِنْدَهُمْ مِنَ الشُّبْهِ الْبَاطِلَةِ، وَالْقَوَاعِدُ الْفَاسِدَةِ، مَا عِنْدَهُمْ وَرَاءَ ذَلِكَ شَيْءٌ، قَدْ فَرَحُوا بِمَا عِنْدَهُمْ مِنَ الْمَحَالِ، وَقَنَعُوا بِمَا أَلْفَوْهُ مِنَ الْخِيَالِ<sup>(٨)</sup>، وَلَوْ عَلِمُوا أَنَّ وَرَاءَهُ مَا هُوَ أَجَلٌ مِنْهُ وَأَعْظَمُ لَمَا ارْتَضَوْا بِدُونِهِ، وَلَكِنَّ عَقُولَهُمْ قَصُرَتْ عَنْهُ، وَلَمْ يَهْتَدُوا إِلَيْهِ بِنُورِ النُّبُوَّةِ، وَلَمْ يَشْعُرُوا بِهِ، لِيَجْتَهِدُوا فِي طَلْبِهِ، وَرَأَوْا أَنَّ مَا مَعَهُمْ خَيْرٌ مِنَ الْجَهْلِ، وَرَأَوْا تَنَاقُضَ مَا مَعَ غَيْرِهِمْ وَفَسَادَهُ. فَتَرَكَّبَ مِنْ هَذِهِ الْأُمُورِ إِثَارٌ مَا عِنْدَهُمْ عَلَى مَا سِوَاهِ، وَهَذِهِ بَلِيَّةُ الطَّوَائِفِ، وَالْمَعَاوِي مِنْ عَافَاةِ اللَّهِ.﴾

وطقوسها من كتب فلاسفة الهند واليونان، ثم كتب ابن عربي والسهوردي وأشباههما. (محمد حامد الفقي، بتصرف).

(١) في «غ» والمنار: (حفظ) بدون ضمير الغيبة.

(٢) كلمة: (من) غير موجودة في «غ» والمنار.

(٣) في «غ» والمنار: (للناموس).

(٤) كلمة: (الذين) غير موجودة في «غ» والمنار.

(٥) كلمة: (له) غير موجودة في «غ» والمنار.

(٦) في «غ» والمنار: (مفارقتهم)، ولعل الأصوب ما أثبتته الفقي، وقد أشار إليه صاحب المنار بالهامش.

(٧) في «غ» والمنار: (وهم المحمدية).

(٨) في «غ»: (الخيال).



فأخبر أنه خلق السموات والأرض بالحق المتضمن أمره ونبيه، وثوابه وعقابه. فإذا كانت السموات والأرض وما بينهما خلقت لهذا، وهو غاية الخلق، فكيف يقال إنه لا علة له، ولا حكمة مقصودة هي غايته؟ أو إن ذلك لمجرد استئجار العباد<sup>(١)</sup> حتى لا ينكد عليهم الثواب بالمنة، أو لمجرد استعداد النفوس للمعارف العقلية، وارتياضها بمخالفة العوائد؟! فليتأمل اللبيب الفرقان بين هذه الأقوال، وبين ما دل عليه صريح الوحي يجد أن<sup>(٢)</sup> أصحاب هذه الأقوال ما قدروا الله حق قدره، ولا عرفوه حق معرفته.

فالله تعالى إنما خلق الخلق لعبادته، الجامعة لكمال محبته، مع الخضوع له والانقياد لأمره. فأصل العبادة: محبة الله، بل إفراده بالمحبة، وأن يكون الحب كله لله، فلا يحب معه سواه، وإنما يحب لأجله وفيه، كما يحب أنبياءه ورسله وملائكته وأوليائه، فمحبتنا لهم من تمام محبته، وليست محبة معه، كمحبة من يتخذ من دون الله أنداداً يحبونهم كحبه.

وإذا كانت المحبة له هي حقيقة عبوديته وسرها، فهي إنما تتحقق باتباع أمره، واجتناب نهيه، فعند اتباع الأمر واجتناب النهي تتبين حقيقة العبودية والمحبة؛ ولهذا جعل تعالى اتباع رسوله علماً عليها، وشاهدًا لمن ادعاها، فقال تعالى: ﴿قُلْ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ﴾ [آل عمران: ٣١] فجعل اتباع رسوله مشروطاً بمحبتهم لله، وشرطاً لمحبة الله لهم، ووجود المشروط ممتنع بدون وجود شرطه وتحققه بتحقيقه فعلم انتفاء المحبة عند انتفاء المتابعة، فانتفاء محبتهم لله لازم لانتفاء المتابعة لرسوله، وانتفاء المتابعة ملزوم لانتفاء محبة الله لهم، فيستحيل إذن ثبوت محبتهم لله، وثبوت محبة الله لهم بدون المتابعة لرسوله.

ودل على أن متابعة الرسول ﷺ هي حب الله ورسوله، وطاعة أمره، ولا يكفي ذلك في العبودية حتى يكون الله ورسوله أحب إلى العبد مما سواهما، فلا يكون عنده شيء أحب إليه من الله ورسوله، ومتى كان عنده شيء أحب إليه منهما فهذا هو الشرك الذي لا يغفره الله<sup>(٣)</sup> لصاحبه ألبتة، ولا يهديه الله، قال الله تعالى: ﴿قُلْ إِنْ كَانَ آبَاؤُكُمْ وَأَبْنَاؤُكُمْ وَإِخْوَانُكُمْ وَأَزْوَاجُكُمْ وَعَشِيرَتُكُمْ وَأَمْوَالٌ اقْتَرَفْتُمُوهَا وَتِجَارَةٌ تَتَّخِذُونَ كَسَادًا وَمَسْكِنٌ تَرْضَوْنَهَا أَحَبُّ إِلَيْكُمْ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ وَجِهَادٍ فِي سَبِيلِهِ فَتَرَبَّصُوا حَتَّى يَأْتِيَ اللَّهُ بِأَمْرٍ وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الْفَاسِقِينَ﴾ [التوبة: ٢٤].

فكل من قدم طاعة أحد من هؤلاء على طاعة الله ورسوله، أو قول أحد منهم على قول الله ورسوله، أو مرضاة أحد منهم على مرضاة الله ورسوله، أو خوف أحد منهم ورجاءه والتوكل عليه على خوف الله ورجائه

(١) في «غ» والمنار: (الأعمال).

(٢) كلمة: (إن) غير موجودة في «غ» والمنار.

(٣) في «غ» والمنار: (لا يغفر).

والتوكل عليه، أو معاملة أحدهم على معاملة الله فهو ممن ليس الله ورسوله أحبَّ إليه ممَّا سواهما، وإن قاله بلسانه فهو كذبٌ منه، وإخبارٌ بخلاف ما هو عليه.

وكذلك من قدَّم حكم أحدٍ على حكم الله ورسوله، فذلك المقدم (١) عنده أحبُّ إليه من الله ورسوله. لكن قد يشتهب الأمر على من يقدم قول أحدٍ أو حكمه، أو طاعته أو مرضاته، ظناً منه أنه لا يأمر ولا يحكم ولا يقول إلا ما قاله الرسول ﷺ، فيطيعه، ويحاكم إليه، ويتلقى أقواله كذلك، فهذا معذورٌ إذا لم يقدر على غير ذلك، وأما إذا قدر على الوصول إلى الرسول، وعرف أن غير من اتبعه هو أولى به مطلقاً، أو في بعض الأمور، ولم يلتفت إلى الرسول ﷺ ولا إلى من هو أولى به، فهذا الذي يخاف عليه، وهو داخلٌ تحت الوعيد؛ فإن استحلَّ عقوبة من خالفه وأذله، ولم يوافقه على اتباع شيخه، فهو من الظلمة المعتدين، وقد جعل الله لكلِّ شيءٍ قدرًا.

## فصل

وبني: ﴿يَاكَ تَعْبُدُ﴾ [الفاتحة: ٥] على أربع قواعد:

التحقيق بما يحبُّه الله ورسوله ويرضاه، من قول اللسان والقلب، وعمل القلب والجوارح.

فالعبودية: اسمٌ جامعٌ لهذه المراتب الأربع، فأصحاب: ﴿يَاكَ تَعْبُدُ﴾ حقاً هم أصحابها.

- فقول القلب: هو اعتقاد ما أخبر الله سبحانه به عن نفسه، وعن أسمائه وصفاته وأفعاله وملائكته ولقائه على لسان رسله.

- وقول اللسان: الإخبار عنه بذلك، والدعوة إليه، والذبُّ عنه، وتبيين بطلان البدع المخالفة له، والقيام بذكره، وتبليغ أوامره.

- وعمل القلب: كالمحبة له، والتوكل عليه، والإنابة إليه، والخوف منه والرجاء له، وإخلاص الدين له، والصبر له (٢) على أوامره، وعن نواهيه، وعلى أقداره، والرضا به وعنه، والموالاة فيه، والمعاداة فيه، والذلُّ له والخضوع، والإخبات إليه، والطمانينة به، وغير ذلك من أعمال القلوب التي فرضها أفرض من أعمال الجوارح، ومستحبُّها أحبُّ إلى الله من مستحبِّها، وعمل الجوارح بدونها إمَّا عديم المنفعة أو قليل المنفعة.

- وأعمال الجوارح: كالصلاة والجهاد، ونقل الأقدام إلى الجمعة والجماعات، ومساعدة

(١) كلمة: (المقدم) غير موجودة في «غ» والمنار.

(٢) كلمة: (له) زياد من «غ» والمنار.

العاجز، والإحسان إلى الخلق ونحو ذلك. ﴿وَإِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾ التزامٌ لأحكام هذه الأربعة، وإقرارٌ بها، ﴿وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ طلبٌ للإعانة عليها والتوفيق لها، و﴿أَصْرَطَ الْمُسْتَقِيمَ﴾ متضمنٌ للتعريف بالأمرين على التفصيل، وإلهام القيام بهما، وسلوك طريق السالكين إلى الله بهما.

## فصل

وجميع الرُّسل إنما دعوا إلى: ﴿وَإِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾، فإنهم كلهم دعوا إلى توحيد الله وإخلاص<sup>(١)</sup> عبادته، من أولهم إلى آخرهم؛ فقال نوحٌ لقومه: ﴿اعْبُدُوا اللَّهَ مَا لَكُمْ مِنَ إِلَهٍ غَيْرُهُ﴾ [الأعراف: ٥٩]، وكذلك قال هودٌ وصالحٌ وشعيبٌ، الأعراف: (٦٥، ٧٣، ٨٥)، وإبراهيم.

قال الله تعالى: ﴿وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِي كُلِّ أُمَّةٍ رَسُولًا أَنِ اعْبُدُوا اللَّهَ وَاجْتَنِبُوا الطَّاغُوتَ﴾ [النحل: ٣٦].

وقال: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ مِنْ رَسُولٍ إِلَّا نُوحِي إِلَيْهِ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنَا فَاعْبُدُونِ﴾ [الأنبياء: ٢٥].

وقال تعالى: ﴿يَأَيُّهَا الرُّسُلُ كُلُّوا مِنَ الطَّيِّبَاتِ وَاعْمَلُوا صَالِحًا إِنِّي بِمَا تَعْمَلُونَ عَلِيمٌ﴾ [٥١] وَإِنَّ هَذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَأَنَا رَبُّكُمْ فَاتَّقُونِ﴾ [المؤمنون: ٥١، ٥٢].

## فصل

والله تعالى جعل العبودية وصف أكمل خلقه، وأقربهم إليه، فقال: ﴿لَنْ يَسْتَنْكِفَ الْمَسِيحُ أَنْ يَكُونَ عَبْدًا لِلَّهِ وَلَا الْمَلَائِكَةُ الْمُقَرَّبُونَ وَمَنْ يَسْتَنْكِفْ عَنْ عِبَادَتِهِ وَيَسْتَكِبْ فَسَيَحْشُرْهُمُ إِلَيْهِ جَمِيعًا﴾ [النساء: ٧٢]. وقال: ﴿إِنَّ الَّذِينَ عِنْدَ رَبِّكَ لَا يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِهِ وَيُسَبِّحُونَهُ، وَلَهُ يَسْجُدُونَ﴾ [٢٦] [الأعراف: ٢٠٦]. وهذا يبين أن الوقف التام في قوله في سورة الأنبياء<sup>(٢)</sup>: ﴿وَلَهُ مَنْ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ [الأنبياء: ١٩] هاهنا، ثم يتدعى: ﴿وَمَنْ عِنْدَهُ لَا يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِهِ وَلَا يَسْتَحْسِرُونَ﴾ [١٩] يُسَبِّحُونَ أَيْلَ وَالنَّهَارَ لَا يَقْتُرُونَ﴾ [الأنبياء: ١٩]؛ فهما جملتان تامتان مستقلتان؛ أي: إن<sup>(٣)</sup> له من في السموات ومن في

(١) كلمة: (إخلاص) غير موجودة في «غ» والمنار.

(٢) جملة: (في سورة الأنبياء) غير موجودة في «غ» والمنار.

(٣) كلمة: (إن) غير موجودة في «غ» والمنار.

الأرض عبيداً وملكاً، ثم استأنف جملةً أخرى فقال: ﴿وَمَنْ عِنْدَهُ لَا يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِهِ﴾ يعني: أن الملائكة الذين عنده لا يستكبرون عن عبادته يعني<sup>(١)</sup>: لا يأنفون عنها، ولا يتعاضمون ولا يستحسرون، فيعيون وينقطعون، يقال: حسر واستحسر، إذا تعب وأعيأ، بل عبادتهم وتسييحهم كالنفس لبني آدم.

فالأول: وصفٌ لعبيد ربوبيته.

والثاني: وصفٌ لعبيد إلهيته.

وقال تعالى: ﴿وَعِبَادُ الرَّحْمَنِ الَّذِينَ يَمْشُونَ عَلَى الْأَرْضِ هَوْنًا﴾ [الفرقان: ٦٣] إلى آخر السورة.

وقال: ﴿عَيْنَا يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ اللَّهِ يُفَجِّرُونَهَا تَفْجِيرًا﴾ [الإنسان: ٦].

وقال: ﴿وَأَذْكُرْ عَبْدَنَا دَاوُودَ﴾ [ص: ١٧].

وقال: ﴿وَأَذْكُرْ عَبْدَنَا أَيُّوبَ﴾ [ص: ٤١].

وقال: ﴿وَأَذْكُرْ عَبْدَنَا إِبْرَاهِيمَ وَإِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ﴾ [ص: ٤٥].

وقال عن سليمان: ﴿نَعْمَ الْعَبْدُ إِنَّهُ أَوَّابٌ﴾ [ص: ٣٠].

وقال عن المسيح ﷺ: ﴿إِنَّ هُوَ إِلَّا عَبْدٌ أَنْعَمْنَا عَلَيْهِ﴾ [الزخرف: ٥٩]؛ فجعل غايته العبودية لا الإلهية، كما يقول أعداؤه النصاري.

ووصف أكرم خلقه عليه وأعلاهم عنده منزلةً بالعبودية في أشرف مقاماته، فقال تعالى: ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ فِي رَيْبٍ مِمَّا نَزَّلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا﴾ [البقرة: ٢٣].

وقال تبارك وتعالى: ﴿تَبَارَكَ الَّذِي نَزَّلَ الْفُرْقَانَ عَلَىٰ عَبْدِهِ﴾ [الفرقان: ١].

وقال: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَىٰ عَبْدِهِ الْكِتَابَ﴾ [الكهف: ١] فذكره بالعبودية في مقام إنزال الكتاب عليه، وفي مقام<sup>(٢)</sup> التحدي بأن يأتوا بمثله.

وقال: ﴿وَأَنَّهُ لَمَّا قَامَ عَبْدُ اللَّهِ يَدْعُوهُ كَادُوا يَكُونُونَ عَلَيْهِ لِبَدًا﴾ [الجن: ١٩] فذكره بالعبودية في مقام الدعوة إليه.

وقال: ﴿سُبْحَانَ الَّذِي أَسْرَىٰ بِعَبْدِهِ لَيْلًا﴾ [الإسراء: ١] فذكره بالعبودية في مقام الإسراء.

وفي «الصحيح» عنه ﷺ أنه قال: «لَا تُطْرُونِي كَمَا أَطْرَتِ النَّصَارَى الْمَسِيحَ بْنِ مَرْيَمَ؛ فَإِنَّمَا أَنَا عَبْدٌ، فَقُولُوا: عَبْدُ اللَّهِ وَرَسُولُهُ»<sup>(٣)</sup>.

(١) كلمة: (يعني) غير موجودة في «غ» والمنار.

(٢) جملة: (في مقام) غير موجودة في «غ» والمنار.

(٣) البخاري في الأنبياء، باب: قوله تعالى: ﴿وَأَذْكُرْ فِي الْكِتَابِ مَرْيَمَ﴾ رقم (٣٤٤٥).

وفي الحديث: «أَنَا عَبْدٌ، أَكُلُّ كَمَا يَأْكُلُ الْعَبْدُ، وَأَجْلِسُ كَمَا يَجْلِسُ الْعَبْدُ»<sup>(١)</sup>.  
وفي «صحيح البخاري» عن عبد الله بن عمرو قال: «قَرَأْتُ فِي التَّوْرَةِ صِفَةَ مُحَمَّدٍ ﷺ: مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ، عَبْدِي وَرَسُولِي، سَمِيئُهُ الْمُتَوَكَّلُ، لَيْسَ بِفِظٌ وَلَا غَلِيظٌ، وَلَا صَخَابٌ بِالْأَسْوَاقِ، وَلَا يَجْزِي بِالسِّيَةِ السِّيَةِ، وَلَكِنْ يَعْفُو وَيَعْفَرُ»<sup>(٢)</sup>.

وجعل الله سبحانه البشارة المطلقة لعباده، فقال تعالى: ﴿فَبَشِّرْ عِبَادَ ﴿١٧﴾ الَّذِينَ يَسْتَمِعُونَ الْقَوْلَ فَيَتَّبِعُونَ أَحْسَنَهُ﴾ [الزمر: ١٧، ١٨] وجعل الأمن المطلق لهم، فقال تعالى: ﴿يَعْبَادِ لَا خَوْفٌ عَلَيْكُمْ الْيَوْمَ وَلَا أَنْتُمْ تَحْزَنُونَ ﴿٦٨﴾ الَّذِينَ ءَامَنُوا بِآيَاتِنَا وَكَانُوا مُسْلِمِينَ ﴿٦٩﴾﴾ [الزخرف: ٦٨، ٦٩].  
وعزل الشيطان عن سلطانه عليهم خاصة، وجعل سلطانه على من تولاه وأشرك به، فقال: ﴿إِنَّ عِبَادِي لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِمْ سُلْطَانٌ إِلَّا مَنِ اتَّبَعَكَ مِنَ الْغَاوِينَ ﴿٤٢﴾﴾ [الحجر: ٤٢].  
وقال: ﴿إِنَّهُ لَيْسَ لَهُ سُلْطَانٌ عَلَى الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَلَى رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ ﴿٩١﴾﴾ [النحل: ٩١].  
وجعل النبي ﷺ إحسان العبودية أعلى مراتب الدين وهو الإحسان فقال في حديث جبريل وقد سأله عن الإحسان: «أَنْ تَعْبُدَ اللَّهَ كَأَنَّكَ تَرَاهُ، فَإِنْ لَمْ تَكُنْ تَرَاهُ فَإِنَّهُ يَرَاكَ»<sup>(٣)</sup>.

## فصل

### في لزوم «إياك نعبد» لكل عبد إلى الموت

قال الله تعالى لرسوله: ﴿وَأَعْبُدْ رَبَّكَ حَتَّىٰ يَأْتِيَكَ الْيَقِينُ ﴿٩١﴾﴾ [الحجر: ٩٩].  
وقال أهل النار: ﴿وَكُنَّا نَكْذِبُ بِيَوْمِ الدِّينِ ﴿٤٦﴾ حَتَّىٰ أَتَانَا الْيَقِينُ ﴿٤٧﴾﴾ [المدثر: ٤٦، ٤٧].  
واليقين هاهنا هو<sup>(٤)</sup> الموت بإجماع أهل التفسير.

(١) رواه ابن سعد في «الطبقات» (١/٢٨٨)، وقال الأرنؤوط في تحقيقه لـ«زاد المعاد»: له شاهد عن أحمد في «الزهد» (ص ٥)، وإسناده صحيح، فيتقوى الحديث ويصح. انظر: «زاد المعاد» (٤/٢٢١).  
(٢) البخاري كتاب البيوع، باب: كراهية الصخب في الأسواق رقم (٢١٢٥).  
(٣) جاء ذلك في حديث جبريل الطويل، والذي أخرجه البخاري في الإيمان، باب: سؤال جبريل النبي ﷺ برقم (٥٠)، ومسلم في الإيمان، باب: بيان الإسلام والإحسان رقم (٩، ١٠).  
(٤) كلمة: (هو) غير موجودة في «غ» ولا في المنار.



وفي الصحيح في قصة موت عثمان بن مظعون رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «أما عثمانُ فقد جاءه اليقينُ من ربه» أي: الموتُ وما فيه (١).

فلا ينفك العبد من العبودية ما دام في دار التكليف، بل عليه في البرزخ عبوديةٌ أخرى لَمَّا يسأله الملكان: من كان يعبد؟ وما يقول في رسول الله صلى الله عليه وسلم؟ ويلتمسان منه الجواب، وعليه عبوديةٌ أخرى يوم القيامة، يوم يدعو الله الخلق كلهم إلى السجود، فيسجد المؤمنون، ويبقى الكفار (٢) والمنافقون لا يستطيعون السجود، فإذا دخلوا دار الثواب والعقاب انقطع التكليف هناك، وصارت عبودية أهل الثواب تسيبًا مقرونًا بأنفاسهم لا يجدون له تعبًا ولا نصيبًا.

ومن زعم (٣) أنه يصل إلى مقام يسقط عنه فيه التعب؛ فهو زنديقٌ كافرٌ بالله وبرسوله (٤)، وإنما وصل إلى مقام الكفر بالله، والانسلاخ من دينه، بل (٥) كلما تمكن العبد في منازل العبودية كانت عبوديته أعظم، والواجب عليه منها أكبر (٦)، وأكثر من الواجب على من دونه؛ ولهذا كان الواجب على رسول الله صلى الله عليه وسلم بل على جميع (٧) الرسل أعظم من الواجب على أممهم، والواجب على أولي العزم أعظم من الواجب على من دونهم، والواجب على أولي العلم أعظم من الواجب على من دونهم، وكلُّ أحدٍ بحسب مرتبته.

(١) البخاري في الجنائز، باب: الدخول على الميت بعد الموت إذا أدرج في أكفانه رقم (١٢٤٣).

(٢) في «غ»: (الكافرون).

(٣) في «غ» والمنار: (ظن).

(٤) هم غلاة الصوفية: يزعمون أن ربهم هو الحقيقة الكونية الأولى، والنواة التي خرج منها كل شيء، وشبهوه والوجود المنفصل عنه بالنخلة والنواة، فالرسل - عند الصوفية - يجهلون هذه الحقيقة فيعبدون الله ربهم، ويدعون الناس إلى عبادته، والتزام شرائعه وأحكامه، أما العارف من الصوفية: فهو الذي عرف هذه الحقيقة، وعلم أن العبد هو الرب لأن فيه من النواة، وفسروا الآية ﴿وَأَعْبُدْ رَبَّكَ حَقًّا يَا أَيُّكَ الْبَاقِرَاتُ﴾ (١٦١) بذلك؛ أي: حتى تصل إلى هذه الحقيقة، فتصير عارفًا، فيسقط عنك حينئذ التكلف، فلا واجب ولا حرام عليك، ولا حدود تقف عندها، وإنما ذلك على الذين لا يزالون في حجاب جهل هذه الحقيقة، قال هذا لسانهم ابن عربي في «تفسيره» وقال شارحًا وموضحًا:

العبد رب والرب عب

إن قلت عب فذلك رب

فليت شعري من المكلّف

أو قلت رب أنى يكلّف

(محمد حامد الفقي بتصرف يسير).

(٥) في «غ» والمنار: (و) بدلًا من (بل).

(٦) كلمة: (أكبر) غير موجودة في «غ» والمنار.

(٧) كلمة: (جميع) غير موجودة في «غ» والمنار.

## فصل

## في انقسام العبودية إلى عامة وخاصة

العبودية نوعان: عامة، وخاصة.

فالعبودية العامة:

عبودية أهل السموات والأرض كلهم لله، برهم وفاجرهم، مؤمنهم وكافرهم، فهذه عبودية القهر والملك؛ قال تعالى: ﴿ وَقَالُوا اتَّخَذَ الرَّحْمَنُ وَلَدًا ﴾ (٨٨) لَقَدْ جِئْتُمْ شَيْئًا إِذَا ﴿٨٩﴾ تَكَادُ السَّمَوَاتُ يَنْفَطَرْنَ مِنْهُ وَتَنْشَقُّ الْأَرْضُ وَتَخِرُّ الْجِبَالُ هَدًّا ﴿٩٠﴾ أَنْ دَعَوْا لِلرَّحْمَنِ وَلَدًا ﴿٩١﴾ وَمَا يَنْبَغِي لِلرَّحْمَنِ أَنْ يَتَّخِذَ وَلَدًا ﴿٩٢﴾ إِنْ كُنْ مِنْ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ إِلَّا آتَى الرَّحْمَنِ عَبْدًا ﴿٩٣﴾ [مريم: ٨٨-٩٣]، فهذا يدخل فيه مؤمنهم وكافرهم.

وقال تعالى: ﴿ وَيَوْمَ يَحْشُرُهُمْ وَمَا يَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ فَيَقُولُ أَأَنْتُمْ أَضَلَلْتُمْ عِبَادِي هَؤُلَاءِ ﴾ [الفرقان: ١٧] فسمّاهم عباده مع ضلالهم<sup>(١)</sup>، لكن تسمية مقيدة بالإشارة، وأمّا المطلقة فلم تجع إلا لأهل النوع الثاني، كما سيأتي بيانه إن شاء الله.

وقال تعالى: ﴿ قُلِ اللَّهُمَّ فَطَرَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ عَلِيمُ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ أَنْتَ تَحْكُمُ بَيْنَ عِبَادِكَ فِي مَا كَانُوا فِيهِ يَخْتَلِفُونَ ﴾ [الزمر: ٤٦].

وقال: ﴿ وَمَا اللَّهُ يُرِيدُ ظُلْمًا لِّلْعِبَادِ ﴾ [غافر: ٣١].

وقال: ﴿ إِنَّكَ اللَّهُ قَدْ حَكَمَ بَيْنَ الْعِبَادِ ﴾ [غافر: ٤٨].

فهذا يتناول العبودية الخاصة والعامة.

كـه وأما النوع الثاني: فعبودية الطاعة والمحبة، وأتباع الأوامر؛ قال تعالى: ﴿ يَتَّبِعُونَكَ لَا خَوْفٌ عَلَيْكُمْ أَيُّومٌ وَلَا أَنْتُمْ تَحْزَنُونَ ﴾ [الزخرف: ٦٨].

وقال: ﴿ فَبَشِّرْ عِبَادِ ﴿١٧﴾ الَّذِينَ يَسْتَمِعُونَ الْقَوْلَ فَيَتَّبِعُونَ أَحْسَنَهُ ﴾ [الزمر: ١٧].

وقال: ﴿ وَعِبَادُ الرَّحْمَنِ الَّذِينَ يَمْشُونَ عَلَى الْأَرْضِ هَوْنًا وَإِذَا خَاطَبَهُمُ الْجَاهِلُونَ قَالُوا سَلَامًا ﴾ [الفرقان: ٦٣].

(١) في «ع» والمنار: (ضاللتهم).

وقال تعالى عن إبليس: ﴿وَأَعْوَيْنَهُمْ أَجْمَعِينَ﴾ (٣٩) ﴿الْإِعْبَادَ مِنْهُمْ الْمُخْلِصِينَ﴾ (٤٠) [الحجر: ٣٩، ٤٠].

فقال تعالى عنهم (١): ﴿إِنَّ عِبَادِي لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِمْ سُلْطَنٌ﴾ [الحجر: ٤٢].

فالخلق كلهم عبيد ربوبيته، وأهل طاعته وولايته هم عبيد إلهيته.

ولا يجيء في القرآن إضافة العباد إليه مطلقاً إلا لهؤلاء.

وأما وصف عبيد ربوبيته بالعبودية فلا يأتي إلا على أحد خمسة أوجه:

- إِمَّا مُنْكَرًا، كقوله: ﴿إِنْ كُلُّ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ إِلَّا آتَى الرَّحْمَنِ عَبْدًا﴾ (٩٣) [مريم: ٩٣].

- وَالثَّانِي: مَعْرِفًا بِاللَّامِ، كقوله: ﴿وَمَا اللَّهُ يُرِيدُ ظُمًا لِلْعِبَادِ﴾ (٣١) [غافر: ٣١]، ﴿إِنَّ رَبَّكَ اللَّهُ قَدْ حَكَّمَ

بَيْنَ الْعِبَادِ﴾ (٤٨) [غافر: ٤٨].

- الثَّالِث: مُقَيِّدًا بِالْإِشَارَةِ أَوْ نَحْوَهَا، كقوله: ﴿ءَأَنْتُمْ أَضَلُّتُمْ عِبَادِي هَؤُلَاءِ﴾ [الفرقان: ١٧].

- الرَّابِع: أَنْ يَذْكُرُوا فِي عَمُومِ عِبَادِهِ، فيندرجوا مع أهل طاعته في الذكر، كقوله: ﴿أَنْتَ تَحْكُمُ بَيْنَ

عِبَادِكَ فِي مَا كَانُوا فِيهِ يَخْتَلِفُونَ﴾ (٤٦) [الزمر: ٤٦].

- الْخَامِس: أَنْ يَذْكُرُوا مُوصُوفِينَ بِفَعْلِهِمْ، كقوله: ﴿قُلْ يَعْبادِي الَّذِينَ أَسْرَفُوا عَلَى أَنْفُسِهِمْ لَا

تَقْنَطُوا مِنْ رَحْمَةِ اللَّهِ﴾ [الزمر: ٥٣].

وقد يقال: إِنَّمَا سَمَّاهُمْ عِبَادَهُ؛ إِذْ (٢) لَمْ يَقْنَطُوا مِنْ رَحْمَتِهِ، وَأَنَابُوا إِلَيْهِ، وَاتَّبَعُوا أَحْسَنَ مَا أَنْزَلَ

إِلَيْهِمْ مِنْ رَبِّهِمْ، فيكونون من عبيد الإلهية والطاعة.

وإِنَّمَا انْقَسَمَتِ الْعِبُودِيَّةُ إِلَى خَاصَّةٍ وَعَامَّةٍ، لِأَنَّ أَصْلَ مَعْنَى اللَّفْظَةِ: الدُّلُّ وَالْخُضُوعُ، يُقَالُ:

طَرِيقٌ مَعْبُدٌ، إِذَا كَانَ مَذَلَّلًا بِوِطْءِ الْأَقْدَامِ، وَفُلَانٌ عَبْدُهُ الْحَبُّ، إِذَا ذَلَّلَهُ، لَكِنْ أَوْلِيَاؤُهُ خَضَعُوا لَهُ وَذَلُّوا

طَوْعًا وَاجْتِيَارًا، وَانْقِيَادًا لِأَمْرِهِ وَنَهْيِهِ، وَأَعْدَاؤُهُ خَضَعُوا لَهُ قَهْرًا وَرَغْمًا.

ونظير انقسام العبودية إلى خاصة وعامة: انقسام القنوت إلى خاص وعام، والسجود كذلك، قال تعالى في

القنوت الخاص: ﴿أَمَّنْ هُوَ قَنِيتُءَ آتَاءَ الْبَيْتِ سَاجِدًا وَقَائِمًا يَحْذَرُ الْآخِرَةَ وَيَرْجُو رَحْمَةَ رَبِّهِ﴾ [الزمر: ٩].

وقال في حق مريم: ﴿وَكَاثَتْ مِنَ الْقَنِينِ﴾ (١١٣) [التحریم: ١٢] وهو كثير في القرآن.

وقال في القنوت العام: ﴿وَأَهُ. مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ كُلُّ لَهُ. قَنِينُونَ﴾ (١١٦) [الروم: ٢٦] أي:

خاضعون أذلاء.

(١) كلمة: (عنهم) غير موجودة في «غ» والمنار.

(٢) في «غ» والمنار: (إذا).

وقال في السُّجود الخاصِّ: ﴿إِنَّ الَّذِينَ عِنْدَ رَبِّكَ لَا يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِهِ وَيُسَبِّحُونَهُ وَلَهُ يَسْجُدُونَ﴾ ﴿٢٦﴾ [الأعراف: ٢٠٦].

وقال: ﴿إِذْ أَنْزَلْنَا عَلَيْهِمُ آيَاتِ الرَّحْمَنِ خَرُّوا سُجَّدًا وَبُكِيًّا﴾ ﴿٥٨﴾ [مريم: ٥٨] وهو كثيرٌ في القرآن.

وقال في السُّجود العامِّ: ﴿وَلِلَّهِ يَسْجُدُ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ طَوْعًا وَكَرْهًا وَظَلَّلَهُمْ بِالْقُدُورِ وَالْأَصَالِ﴾ ﴿١٥﴾ [الرعد: ١٥]. ولهذا؛ كان هذا السُّجود الكره غير السُّجود المذكور في قوله: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ يَسْجُدُ لَهُ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَمَنْ فِي الْأَرْضِ وَالشَّمْسُ وَالْقَمَرُ وَالنُّجُومُ وَالْجِبَالُ وَالشَّجَرُ وَالْدَّوَابُّ وَكَثِيرٌ مِّنَ النَّاسِ﴾ [الحج: ١٨]، فخصَّ بالسُّجود هنا كثيرًا من الناس، وعمَّهم بالسُّجود في سورة النحل: ﴿وَلِلَّهِ يَسْجُدُ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ مِن دَابَّةٍ وَالْمَلَائِكَةُ﴾ [النحل: ٤٩] (١)، وهو سجد الذُّلِّ والقهر والخضوع؛ فكلُّ أحدٍ خاضعٌ لربوبيته، ذليلٌ لعزته، مقهورٌ تحت سلطانه تعالى.

## فصل

### في مراتب: «إِيَّاكَ نَعْبُدُ» علمًا وعملاً

للعبودية مراتب، بحسب العلم والعمل، فأما مراتبها العلمية فمربتان:

- إحداهما: العلم بالله.

- والثانية: العلم بدينه.

فأما العلم به سبحانه، فخمس مراتب: العلم بذاته، وصفاته، وأفعاله، وأسمائه، وتنزيهه عمَّا لا يليق به.

والعلم بدينه مرتبتان:

- إحداهما: دينه الأمريُّ الشرعيُّ، وهو الصُّراط المستقيم الموصِّل إليه.

- والثانية: دينه الجزائيُّ، المتضمَّن ثوابه وعقابه، وقد دخل في هذا العلم: العلم بملائكته وكتبه

ورسله.

(١) هذه الآية غير موجودة في «ع» والمنار.

وأما مراتبها العمليّة، فمرتان:

- مرتبة لأصحاب اليمين.

- ومرتبة للسّابقين المقرّبين.

فأما مرتبة أصحاب اليمين: فأداء الواجبات، وترك المحرّمات، مع ارتكاب المباحات، وبعض المكروهات، وترك بعض المستحبّات.

وأما مرتبة المقرّبين: فالقيام بالواجبات والمندوبات، وترك المحرّمات والمكروهات، زاهدين فيما لا ينفعهم في معادهم<sup>(١)</sup>، متورّعين عمّا يخافون ضرره.

وخاصّتهم: قد انقلبت المباحات في حقّهم طاعاتٍ وقرباتٍ بالنّيّة<sup>(٢)</sup>، فليس في حقّهم مباحٌ متساوي الطّرفين، بل كلّ أعمالهم راجحةٌ، ومن دونهم يترك المباحات مشغلاً عنها بالعبادات، وهؤلاء يأتونها طاعاتٍ وقرباتٍ، ولأهل هاتين المرتبتين درجاتٌ لا يحصيها إلّا الله.

## فصل

### مدار العبوديّة على خمس عشرة قاعدة

ورحى العبوديّة تدور على خمس عشرة قاعدة، من كملها كمل مراتب العبوديّة. وبيانها: أنّ العبوديّة منقسمة على القلب، واللّسان، والجوارح، وعلى كلّ منها عبوديّة تخصّه. والأحكام التي للعبوديّة خمسة: واجبٌ، ومستحبٌ، وحرامٌ، ومكروهٌ، ومباحٌ. وهي لكل واحد من القلب، واللّسان، والجوارح. فواجب القلب: منه متفقٌ على وجوبه، ومختلفٌ فيه.

(١) انظر تعريف الزهد لله تعالى في: منزلة الزهد من هذا الكتاب؛ حيث اختار من بين التعاريف المختلفة ما اختاره شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى بقوله: الزهد هو ترك ما لا ينفع في الآخرة، وهذا هو أجمع تعريف للزهد.

(٢) يقصد ﷻ من «النّيّة»: عقد القلب وتوجه عزمه وقصده في حسن تلقي هذه النعم والآلاء، بأنها من ربهم العليم الحكيم، الذي ما أعطى عباده هذه النعم إلا ليريهم بها، وينمي فيهم ملكات الخير، ويزيدهم بها من عناصر الإنسانية الكريمة يرقون بها على معارج الخير والإحسان والرشد والحكمة، فيكونون من الأبرار، فهم في كل شئوهم وأحوالهم عابدون ذاكرون لربهم الرحمن، بكل أنواع الذل والخضوع والمحبة والإسلام، فهم في حقّهم عابدون، وفي متاجرهم عابدون، وفي مضاجعهم مع أزواجهم عابدون، وهكذا لا يرون في شيء مما آتاهم الله ما يشغلهم عن ربهم وينسيهم أسماءه، وما يرون في شيء إلا أنه عنصر جديد من عناصر جديد من عناصر التربية والإحسان، فيزدادون لمسديهم إليهم سبحانه شكراً وحبّاً وخضوعاً وذلّاً وإسلاماً وطاعة. (الفقي).

- فالمتَّفِق على وجوبه: كالإخلاص، والتَّوَكُّل، والمحَبَّة، والصَّبْر، والإنابة، والخوف، والرَّجاء، والتَّصَدِيق الجازم، والنِّيَّة في العبادة، وهذه قدرُ زائدٌ على الإخلاص، فإنَّ الإخلاص هو أفراد المعبود عن غيره.

ونِيَّة العبادة لها مرتبتان:

- إحداهما: تمييز العبادة عن العادة.

- والثَّانية: تمييز مراتب العبادات بعضها عن بعضٍ.

والأقسام الثلاثة واجبةٌ.

وكذلك الصَّدق، والفرق بينه وبين الإخلاص: أنَّ للعبد مطلوبًا وطلبًا، فالإخلاص: توحيد مطلوبه، والصَّدق: توحيد طلبه<sup>(١)</sup>.

فالإخلاص: ألا يكون المطلوب منقسمًا، والصَّدق: ألا يكون الطَّلَب منقسمًا، فالصَّدق: بذل

الجهد، والإخلاص: أفراد المطلوب.

وأتَّفقت الأُمَّة على وجوب هذه الأعمال على القلب من حيث الجملة، وكذلك النَّصح في العبوديَّة، ومدار الدِّين عليه، وهو بذل الجهد في إيقاع العبوديَّة على الوجه المحبوب للرَّبِّ المرضيِّ له، وأصل هذا واجبٌ، وكمالُه مرتبة المقرَّبين، وكذلك كلُّ واحدٍ من هذه الواجبات القلبية له طرفان:

- واجبٌ مستحقٌّ: وهو مرتبة أصحاب اليمين.

- وكمالٌ مستحبٌّ: وهو مرتبة المقرَّبين.

وكذلك الصَّبْر واجبٌ باتِّفاق الأُمَّة، قال الإمام أحمد: «ذكر الله الصَّبْر في تسعين موضعًا من

القرآن، أو بضعًا وتسعين»، وله طرفان أيضًا: واجبٌ مستحقٌّ، وكمالٌ مستحبٌّ.

وأما المختلف فيه فكالرِّضا؛ فإنَّ في وجوبه قولين للفقهاء والصُّوفيَّة، والقولان لأصحاب أحمد، فمن

أوجبه قال: السُّخْط حرامٌ، ولا خلاص عنه إلا بالرِّضا، وما لا خلاص عن الحرام إلا به فهو واجبٌ.

(١) يعني بتوحيد المطلوب: توحيد الله ﷻ بالعبادة ويضاده الشرك مع الله ﷻ في عبادته، إما بالشرك الأكبر الذي هو عبادة غير الله ﷻ مع الله سبحانه بأي نوع من أنواع العبادة، أو بالشرك الأصغر وهو إرادة العبد بعمله -الذي ظاهره أنه لله تعالى- مرادًا آخر من أعراض هذه الدنيا كثناء الناس، أو الطمع في دنياهم وهذا مثل الرياء. أما توحيد الطلب: فهو أن يكون العامل في عمله صادقًا قد وحده طلبه ولم يخلطه بطلب آخر، بل باطنه وظاهره سواء فهو صادق في طلبه.

ويضاد ذلك النفاق القائم على الكذب ومخالفة الظاهر الباطن.

وعلى أية حال، فالصدق والإخلاص بينهما تقارب وترادف ولكن يمكن التمييز بينهما بضد كل منهما، فالإخلاص ضده انتفاء أفراد الله بالإرادة والتوجه كمن آمن وصلَّى صارفًا ذلك لأحد مع الله كحال المشركين، والصدق ضده انتفاء إرادة الله بالعمل أصلًا كمن آمن أو صلَّى كاذبًا ولم يرد الإيمان والصلاة وإنما فعل ذلك لغرض آخر كحال المنافقين، والله أعلم.

واحتجُّوا بأثر: «مَنْ لَمْ يَصْبِرْ عَلَى بَلَائِي، وَلَمْ يَرْضَ بِقَضَائِي، فَلْيَتَّخِذْ رَبًّا سِوَايَ» (١).  
ومن قال: هو مستحبُّ، قال: لم يجع الأمر به في القرآن ولا في السنَّة، بخلاف الصَّبر، فإنَّ الله أمر به في مواضع كثيرة من كتابه.

وكذلك التَّوَكُّلُ، قال تعالى: ﴿إِنْ كُنْتُمْ آمَنْتُمْ بِاللَّهِ فَعَلَيْهِ تَوَكَّلُوا إِنْ كُنْتُمْ مُسْلِمِينَ﴾ ﴿٨٤﴾ [يونس: ٨٤] (٢).

وأمر بالإِنَابَةِ، فقال: ﴿وَأَنِيبُوا إِلَىٰ رَبِّكُمْ﴾ [الزمر: ٥٤].

وأمر بالإِخْلَاصِ كقوله: ﴿وَمَا أُمِرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ﴾ [البينة: ٥].

وكذلك الخوف كقوله: ﴿فَلَا تَخَافُوهُمْ وَخَافُوا إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ﴾ ﴿١٧٥﴾ [آل عمران: ١٧٥].

وقوله: ﴿فَلَا تَخْشَوْهُمْ وَاخْشَوْنِي﴾ [البقرة: ١٥٠] (٣).

وقوله: ﴿وَإِنِّي فَأَرْهَبُونَ﴾ ﴿٤٠﴾ [البقرة: ٤٠].

وكذلك الصَّدَقِ، قال تعالى: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَكُونُوا مَعَ الصَّادِقِينَ﴾ ﴿١١٩﴾ [التوبة: ١١٩].

وكذلك المحبَّة، وهي أفض الواجبات، إذ هي قلب العبادة المأمور بها، ومخَّها وروحها.

وأما الرِّضَا: فإنَّما جاء في القرآن مدح أهله، والثَّناء عليهم، لا الأمر به.

- قالوا: وأما الأثر المذكور فإسرائيليٌّ، لا يحتجُّ به.

- قالوا: وفي الحديث المعروف عن النَّبِيِّ ﷺ: «إِنْ اسْتَطَعْتَ أَنْ تَعْمَلَ الرِّضَا مَعَ اليَقِينِ فَافْعَلْ،

فَإِنْ لَمْ تَسْتَطِعْ فَإِنَّ فِي الصَّبْرِ عَلَىٰ مَا تَكَرَّهُ النَّفْسُ خَيْرًا كَثِيرًا» (٤)، وهو في بعض السنن.

- قالوا: وأما قولكم: «لَا حَلَاصَ عَنِ السُّخْطِ إِلَّا بِهِ» فليس بلازم، فإنَّ مراتب النَّاسِ في

المقدور ثلاثة:

الرِّضَا وهو: أعلاها.

والسُّخْط وهو: أسفلها.

والصَّبْر عليه بدون الرِّضَا به وهو: أوسطها.

فالأولى: للمقرِّبين السَّابِقِينَ.

والثَّالثة: للمقتصدِين.

(١) ضعفه الألباني في «السلسلة الضعيفة» وقال: ضعيف جداً برقم (٥٠٥)، وعزاه إلى ابن حبان في «المجروحين» (١/٣٢٤)، والطبراني في «الكبير» وغيرهما.

(٢) في «غ» ورد قوله تعالى: ﴿وَعَلَى اللَّهِ فَتَوَكَّلُوا إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ﴾ ﴿١٣٦﴾ [المائدة: ٢٣] بدلاً من آية سورة يونس.

(٣) في «غ» والمنار: ﴿فَلَا تَخْشُوا النَّكَاسَ وَاخْشَوْنَ﴾ [المائدة: ٤٤]، بدلاً من آية سورة البقرة.

(٤) لم أقف عليه بهذا اللفظ، وفي «مسند أحمد»: «واعلم أن في الصبر على ما تكره خيراً كثيراً» وهو جزء من وصية الرسول ﷺ لابن عباس رضي الله عنهما: «احفظ الله يحفظك» (١/٣٠٧).

والثانية: للظالمين.

وكثيرٌ من النَّاسِ يصبر على المقدور فلا يسخط، وهو غير راضٍ به، فالرِّضا أمرٌ آخر. وقد أشكل على بعض النَّاسِ اجتماع الرِّضا مع التَّألم، وظنَّ أنَّهما متباينان، وليس كما ظنَّه، فالمريض الشَّارب للدَّواء الكريه متألِّمٌ به راضٍ به، والصَّائم في شهر رمضان في شدَّة الحرِّ متألِّمٌ بصومه راضٍ به. والبخيل متألِّمٌ بإخراج زكاة ماله راضٍ بها، فالتَّألم كما لا ينافي الصَّبْر لا ينافي الرِّضا به، وهذا الخلاف بينهم إنَّما هو في الرِّضا بقضائه الكونيِّ، وأمَّا الرِّضا به ربًّا وإلهًا، والرِّضا بأمره الدِّينيِّ فمتَّفَقٌ على فرضيَّته، بل لا يصير العبد مسلمًا إلاَّ بهذا الرِّضا أن يرضى بالله ربًّا، وبالإسلام دينًا، وبمحمَّدٍ ﷺ رسولًا.

ومن هذا أيضًا اختلافهم في الخشوع في الصَّلَاة، وفيه قولان للفقهاء، وهما في مذهب أحمد وغيره. وعلى القولين اختلافهم في وجوب الإعادة على من غلب عليه الوسواس (١) في صلاته، فأوجبها ابن حامد من أصحاب أحمد، وأبو حامد الغزالي في «إحيائه»، ولم يوجبها أكثر الفقهاء.

- واحتجُّوا: بأنَّ النَّبيَّ ﷺ أمر من سها في صلاته بسجدة السَّهو ولم يأمره بالإعادة مع قوله: «إِنَّ الشَّيْطَانَ يَأْتِي أَحَدَكُمْ فِي صَلَاتِهِ، فَيَقُولُ: اذْكُرْ كَذَا، اذْكُرْ كَذَا لِمَا لَمْ يَكُنْ يَذْكُرْ حَتَّى يَظَلَّ الرَّجُلُ أَنْ يَذْرِي كَمْ صَلَّى» (٢).

ولكن لا نزاع أنَّ هذه الصَّلَاة لا يثاب على شيء منها إلاَّ بقدر حضور قلبه وخضوعه (٣)، كما قال النَّبيُّ ﷺ: «إِنَّ الْعَبْدَ لَيَنْصَرِفُ مِنَ الصَّلَاةِ وَلَمْ يُكْتَبْ لَهُ إِلَّا نِصْفُهَا، ثُلُثُهَا، رُبْعُهَا» حَتَّى بَلَغَ عَشْرَهَا (٤).

وقال ابن عباسٍ رضي الله عنهما: «ليس لك من صلاتك إلاَّ ما عقلت منها». فليست صحيحة باعتبار ترتب كمال مقصودها عليها، وإن سميت صحيحة باعتبار أنَّنا لا نأمره بالإعادة.

ولا ينبغي أن يعلَّق (٥) لفظ الصَّحَّة عليها، فيقال: صلاةٌ صحيحةٌ مع أنَّه لا يثاب عليها فاعلها. والقصد: أنَّ هذه الأعمال واجبها ومستحبها هي عبوديَّة القلب، فمن عطَّلها فقد عطَّل عبوديَّة

(١) في «غ» والمنار: (الوسوسة).

(٢) جزء من حديث أوله: «إذا نودي بالصلاة أدبر الشيطان...». رواه البخاري في الأذان، باب: فضل التَّأذين رقم (٦٠٨)، ومسلم رقم (٣٨٩).

(٣) في «غ» والمنار: (خشوعه).

(٤) عزاه السيوطي لأحمد وأبي داود وابن حبان عن عمار بن ياسر رضي الله عنه بلفظ: «إن الرجل لنصرف وما كتب له عشر صلاته تسعها ثمنها، سبعة، سدسها، خمسها، ربعها، ثلثها، نصفها». «فيض القدير» (٢/٣٣٣)، ورواه بهذا اللفظ أبو

داود في الصلاة، باب: ما جاء في نقصان الصلاة رقم (٧٩٦)، وحسنه الألباني في «صحيح سنن أبي داود» رقم (٧١٤).

(٥) في «غ» والمنار: (يطلق).



الملك، وإن قام بعبودية رعيته من الجوارح.

والمقصود: أن يكون ملك الأعضاء - وهو القلب (١) - قائمًا بعبوديته لله سبحانه، هو ورعيته. وأما المحرمات التي عليه: فالكبر، والرياء، والعجب، والحسد، والغفلة، والتفاق، وهي نوعان: كفر، ومعصية؛  
فالكفر: كالشك، والتفاق، والشرك، وتوابعها.  
والمعصية نوعان: كبائر، وصغائر.

فالكبائر: كالرياء، والعجب، والكبر، والفخر، والخيلاء، والقنوط من رحمة الله، واليأس من روح الله، والأمن من مكر الله، والفرح والشروع بأذى المسلمين، والشماتة بمصيبتهم، ومحبة أن تشيع الفاحشة فيهم، وحسدكم على ما آتاهم الله من فضله، وتمني زوال ذلك عنهم، وتوابع هذه الأمور التي هي أشدّ تحريمًا من الزنا وشرب الخمر وغيرهما من الكبائر الظاهرة، ولا صلاح للقلب ولا للجسد إلاّ باجتنابها، والتوبة منها، وإلاّ فهو قلبٌ فاسدٌ، وإذا فسد القلب فسد البدن.

وهذه الآفات إنّما تنشأ من الجهل بعبودية القلب، وترك القيام بها. فوظيفة: ﴿إِلَّا تَعْبُدُ﴾ على القلب قبل الجوارح، فإذا جهلها وترك القيام بها امتلاً بأضدادها ولا بدّ، وبحسب قيامه بها يتخلّص من أضدادها، وهذه الأمور ونحوها قد تكون صغائر في حقّه، وقد تكون كبائر، بحسب قوتها وغلظها، وخفّتها ودقّتها.

- ومن الصغائر أيضًا: شهوة المحرمات وتمنيها، وتفاوت درجات الشهوة في الكبر والصغر بحسب تفاوت درجات المشتهى، فشهوة الكفر والشرك: كفر، وشهوة البدعة: فسق، وشهوة الكبائر: معصية، فإن تركها لله مع قدرته عليها أثيب، وإن تركها عجزًا بعد بذله مقدوره في تحصيلها استحقّ عقوبة الفاعل، لتزيله منزلته في أحكام الثواب والعقاب، وإن لم ينزل منزلته في أحكام الشرع؛ ولهذا قال النبي ﷺ: «إِذَا تَوَاجَهَ الْمُسْلِمَانِ بِسَيْفَيْهِمَا فَالْقَاتِلُ وَالْمَقْتُولُ فِي النَّارِ». قالوا: هذا القاتل يا رسول الله، فما بال المقتول؟ قال: «إِنَّهُ كَانَ حَرِيصًا عَلَى قَتْلِ صَاحِبِهِ» (٢)؛ فنزله منزلة القاتل - لحرصه على قتل صاحبه - (٣)، في الإثم دون الحكم، وله نظائر كثيرة في الثواب والعقاب. وقد علم بهذا مستحب القلب ومباحه.

(١) جملة: (وهو القلب) غير موجودة في «غ» والمنار.

(٢) رواه البخاري في الإيمان، باب: ﴿وَلِيْنَ طَآئِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا﴾ رقم (٣١)، ومسلم في الفتن، باب: إذا تواجّه المسلمان بسيفيهما رقم (٢٨٨٨).

(٣) جملة: (على قتل صاحبه) غير موجودة في «غ» والمنار.

## فصل عبوديات اللسان الخمس

وأما عبوديات اللسان الخمس:

فواجبها النطق بالشهادتين، وتلاوة ما يلزمه تلاوته من القرآن، وهو ما تتوقف صحته عليه، وتلفظه بالأذكار الواجبة في الصلاة التي أمر الله بها ورسوله، كما أمر بالتسبيح في الركوع والسجود، وأمر بقول: «رَبَّنَا وَلَكَ الْحَمْدُ» بعد الاعتدال، وأمر بالتشهد، وأمر بالتكبير.

ومن واجبه: رد السلام، وفي ابتدائه قولان.

ومن واجبه: الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وتعليم الجاهل، وإرشاد الضال، وأداء الشهادة المتعينة، وصدق الحديث.

وأما مستحبه: فتلاوة القرآن، ودوام ذكر الله، والمذاكرة في العلم النافع، وتوابع ذلك.

وأما محرّمه: فهو النطق بكل ما يبغضه الله ورسوله، كالنطق بالبدع المخالفة لما بعث الله به رسوله، والدعاء إليها، وتحسينها وتقويتها، وكالقذف وسب المسلم وأذاه بكل قول، والكذب، وشهادة الزور، والقول على الله بلا علم، وهو أشدها تحريمًا.

ومكروهه: التكلّم بما تركه خير من الكلام به، مع عدم العقوبة عليه.

وقد اختلف السلف: هل في حقه كلام مباح، متساوي الطرفين؟ على قولين، ذكرهما ابن المنذر وغيره.

أحدهما: أنه لا يخلو كل ما يتكلم به إمّا أن يكون له أو عليه، وليس في حقه شيء لا له ولا عليه. واحتجوا بالحديث المشهور وهو: «كُلُّ كَلَامِ ابْنِ آدَمَ عَلَيْهِ لَا لَهُ، إِلَّا مَا كَانَ مِنْ ذِكْرِ اللَّهِ وَمَا وَالَاهُ»<sup>(١)</sup>. واحتجوا بأنه يكتب عليه كلامه كله، ولا يكتب إلا الخير والشر.

وقالت طائفة: بل هذا<sup>(٢)</sup> الكلام مباح، لا له ولا عليه، كما في حركات الجوارح.

قالوا: لأن كثيرًا من الكلام لا يتعلّق به أمر ولا نهي، وهذا شأن المباح.

(١) أخرجه الترمذي في الزهد، باب: رقم (٦٢)، ورقم الحديث (٢٤١٤)، وضعفه الألباني في «ضعيف سنن الترمذي» رقم (٤٢٤).

(٢) «غ»: (بل في هذا).

والتحقيق: أن حركة اللسان بالكلام لا تكون متساوية الطرفين، بل إما راجحة وإما مرجوحة؛ لأن للسان شأنًا ليس لسائر الجوارح، وإذا أصبح ابن آدم فإن الأعضاء كلها تكفر اللسان، تقول: «أثق الله، فإنما نحن بك، فإن استقمتم استقمنا، وإن اعوججتم اعوججنا»<sup>(١)</sup>، وأكثر ما يكب الناس على مناخرهم في النار: حصائد ألسنتهم<sup>(٢)</sup>، وكل ما يتلفظ به اللسان فإما أن يكون مما يرضي الله ورسوله أو لا، فإن كان كذلك فهو الرّاجح، وإن لم يكن كذلك فهو المرجوح.

وهذا بخلاف حركات سائر الجوارح؛ فإن صاحبها ينتفع بتحريكها في المباح المستوي الطرفين، لما له في ذلك من الراحة والمنفعة، فأبيح له استعمالها فيما فيه منفعة له، ولا مضرّة عليه فيه في الآخرة، وأما حركة اللسان بما لا ينتفع به فلا يكون إلا مضرّة، فتأمله.

فإن قيل: فقد يتحرك بما فيه منفعة دنيويّة مباحة مستوية الطرفين؛ فيكون حكم حركته حكم ذلك الفعل.

قيل: حركته بها عند الحاجة إليها راجحة، وعند عدم الحاجة إليها مرجوحة لا تفيده، فتكون عليه لا له.

فإن قيل: فإذا كان الفعل متساوي الطرفين، كانت حركة اللسان التي هي<sup>(٣)</sup> الوسيلة إليه كذلك، إذ الوسائل تابعة للمقصود في الحكم.

قيل: لا يلزم ذلك، فقد يكون الشيء مباحًا، بل واجبًا، ووسيلته مكروهة كالوفاء بالطاعة المنذورة هو واجب، مع أن وسيلته وهو النذر مكروه منهّي عنه، وكذلك الحلف المكروه مرجوح، مع وجوب الوفاء به<sup>(٤)</sup> أو الكفارة، وكذلك سؤال الخلق عند الحاجة مكروه، ويباح له الانتفاع بما أخرجته له المسألة، وهذا كثير جدًّا، فقد تكون الوسيلة متضمنة مفسدة تكره أو تحرّم لأجلها، وما جعلت وسيلة إليه ليس بحرام ولا مكروه.

(١) يشير إلى الحديث الذي رواه الترمذي عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه: «إذا أصبح ابن آدم فإن الأعضاء كلها تكفر اللسان...» أخرجه الترمذي برقم (٢٤٠٩)، وحسنه الألباني في «صحيح الجامع الصغير» (١/ ١٢٤)، رقم (٣٥١)، وحسنه أيضًا في «صحيح الترمذي» (١٩٦٢).

(٢) يشير إلى حديث معاذ بن جبل رضي الله عنه عندما قال للرسول صلى الله عليه وسلم: «أخبرني بعمل يدخلني الجنة...» الحديث، ورواه الترمذي برقم (٢٧٦٢)، وصححه الألباني في «صحيح سنن الترمذي» برقم (٢١١٠).

(٣) جملة: (التي هي) غير موجودة في «غ» والمنار.

(٤) كلمة: (به) غير موجودة في «غ» والمنار.

## فصل

## عبوديات الجوارح الخمس

وأما العبوديات الخمس على الجوارح:

فعلی خمسٍ وعشرين مرتبةً أيضاً، إذ الحواسُ خمسةٌ، وعلى كلِّ حاسةٍ خمس عبودياتٍ. فعلى السَّمع: وجوب الإنصات والاستماع لما أوجبه الله ورسوله عليه، من استماع الإسلام والإيمان وفروضهما، وكذلك استماع القراءة في الصلاة إذا جهر بها الإمام، واستماع الخطبة للجمعة في أصحِّ قولي العلماء.

ويحرم عليه: استماع الكفر والبدع، إلا حيث يكون في استماعه مصلحةٌ راجحةٌ من رده، أو الشهادة على قائله، أو زيادة قوة الإيمان والسنة بمعرفة ضدهما من الكفر والبدعة ونحو ذلك، وكاستماع أسرار<sup>(١)</sup> من يهرب عنك بسرّه ولا يحبُّ أن يطلعك عليه، ما لم يكن متضمناً لحقِّ الله يجب القيام به، أو لأذى مسلم يتعيّن نصحه، وتحذيره منه.

وكذلك: استماع أصوات النساء الأجانب التي تخشى الفتنة بأصواتهنّ، إذا لم تدع إليه حاجةٌ من شهادة، أو معاملة، أو استفتاء، أو محاكمة، أو مداواة ونحوها.

وكذلك استماع المعازف، وآلات الطرب واللّهو، كالعود والطنبور واليراع ونحوها، ولا يجب عليه سدُّ أذنه إذا سمع الصّوت، وهو لا يريد استماعه، إلا إذا خاف السكون إليه والإنصات، فحينئذٍ يجب لتجنب<sup>(٢)</sup> سماعها وجوب سدِّ الذرائع.

ونظير هذا المحرم: لا يجوز له تعمد شمّ الطيب، وإذا حملت الرّيح رائحته وألقتها في مشامه لم يجب عليه سدُّ أنفه.

ونظير هذا: نظرة الفجاءة لا تحرم على الناظر، وتحرم عليه النظرة الثانية إذا تعمدّها.

وأما السَّمع المستحبُّ: فكاستماع المستحبِّ من العلم، وقراءة القرآن، وذكر الله، واستماع كلِّ ما يحبه الله، وليس بفرض.

والمكروه: عكسه، وهو استماع كلِّ ما يكره<sup>(٣)</sup> ولا يعاقب عليه.

(١) في «غ» والمنار: (سرار) بدون ألف.

(٢) في «غ» والمنار: (تجنب) بدون لام.

(٣) في «غ» والمنار: (يكرهه).

والمباح: ظاهرٌ.

وأما النَّظَرُ الواجب: فالنَّظَرُ في المصحف وكتب العلم عند تعيُّن تعلُّم الواجب منها، والنَّظَرُ إذا تعيَّن لتمييز الحلال من الحرام في الأعيان التي يأكلها أو<sup>(١)</sup> ينفقها أو<sup>(٢)</sup> يستمتع بها، والأمانات التي يؤدِّيها إلى أربابها لتمييز بينها، ونحو ذلك.

والنَّظَرُ الحرام: النَّظَرُ إلى الأجنبيةَّ بشهوةٍ مطلقاً، وبغيرها إلاً لحاجةٍ، كنظر الخاطب، والمستام<sup>(٣)</sup> والمعامل، والشاهد، والحاكم، والطبيب، وذو المحرم.

والمستحبُّ: النَّظَرُ في كتب العلم والدين التي يزداد بها الرجل إيماناً وعلماً، والنَّظَرُ في المصحف، ووجوه العلماء [و]<sup>(٤)</sup> الصَّالِحِينَ<sup>(٥)</sup> والوالدين، والنَّظَرُ في آيات الله المشهودة ليستدلَّ بها على توحيده ومعرفته وحكمته.

والمكروه: فضول النَّظَرِ الَّذِي لا مصلحة فيه، فإنَّ له فضولاً كما للسان فضولاً، وكم قاد فضولها إلى فضولٍ عزَّ التَّخَلُّصُ منها، وأعيادها.

وقال بعض السلف: كانوا يكرهون فضول النَّظَرِ، كما يكرهون فضول الكلام.

والمباح: النَّظَرُ الَّذِي لا مضرَّة فيه في العاجل والآجل ولا منفعة.

ومن النَّظَرِ الحرام: النَّظَرُ إلى العورات، وهي قسمان:

- عورةٌ وراء الثياب.

- وعورةٌ وراء الأبواب.

ولو نظر في العورة التي وراء الأبواب فرماه صاحب العورة ففقاً عينه لم يكن عليه شيءٌ، وذهبت هدراً بنصِّ رسول الله ﷺ في الحديث المتفق على صحته<sup>(٦)</sup>، وإن [ضمَّنه]<sup>(٧)</sup> بعض الفقهاء لكونه لم يبلغه النَّصُّ، أو تأوَّله.

وهذا إذا لم يكن للنَّاظر سببٌ يباح النَّظَرُ لأجله، كعورةٍ له هناك ينظرها، أو ربيبةٍ هو مأمورٌ أو مأذونٌ له في الاطِّلاع عليها.

(١) في «غ» والمنار: (و) بدلاً من (أو).

(٢) في «غ» والمنار: (و) بدلاً من (أو).

(٣) المستام: من المساومه في البيع والشراء.

(٤) كلمة: (و) زيادة من «غ» والمنار، وساقطة من طبعة الفقي.

(٥) لعله يقصد نظر المحبة والتأسي بهم وبسنتهم، والله أعلم.

(٦) رواه البخاري في الديات، باب: من اطلع في بيت قوم ... رقم (٦٩٠٢)، ومسلم في الآداب، باب: تحريم النظر في بيت غيره برقم (٢١٥٨).

(٧) في طبعة الفقي والمنار: (ضعفه)، وما أثبتناه من (غ)، وهو الصواب إن شاء الله تعالى.

وأما الذوق الواجب: فتناول الطعام والشرب عند الاضطرار إليه وخوف الموت، فإن تركه حتى مات، مات عاصياً قاتلاً لنفسه.

قال الإمام أحمد وطاوس: من اضطرَّ إلى أكل الميتة فلم يأكل حتى مات، دخل النار. ومن هذا: تناول الدواء إذا تيقن النجاة به من الهلاك، على أصح القولين، وإن ظنَّ الشفاء به، فهل هو مستحبُّ [أو] (١) مباح، أو (٢) الأفضل تركه؟ فيه نزاعٌ معروفٌ بين السلف والخلف. والذوق الحرام: كذوق الخمر، والسُّموم القاتلة، والذوق الممنوع منه للصوم الواجب. وأما المكروه: فكذوق المشتبهات، والأكل فوق الحاجة، وذوق طعام الفجاءة، وهو الطعام الذي تفجأً آكله ولم يرد أن يدعوك إليه، وكأكل أطعمة المرائين في الولائم والدعوات ونحوها. وفي السنن: «أن رسول الله ﷺ نهى عن طعام المتبارين» (٣)، وذوق طعام من يطعمك حياة منك لا بطيبة نفس.

والذوق المستحبُّ: أكل ما يعينك على طاعة الله ﷻ، ممَّا أذن الله فيه، والأكل مع الضيف ليطيب له الأكل، فينال منه غرضه، والأكل من طعام صاحب الدعوة الواجب إجابتها أو المستحبُّ. وقد أوجب بعض الفقهاء الأكل من الوليمة الواجب إجابتها للأمر به عن (٤) الشارع. والذوق المباح: ما لم يكن فيه إثم ولا رجحان.

وأما تعلق العبوديات الخمس بحاسة الشم: فالشمُّ الواجب: كلُّ شَمٍّ تعيَّن (٥) طريقاً للتمييز بين الحلال والحرام، كالشمِّ الذي تعلم (٦) به هذه العين هل هي خبيثة أو طيبة؟ وهل هي سمٌّ قاتلٌ أو لا مضرة فيه؟ أو يميِّز به بين ما يملك الانتفاع به وما لا يملك؟ ومن هذا شَمُّ المقوم، وربُّ الخبرة عند الحكم بالتقويم، وشم العبيد ونحو ذلك. وأما الشمُّ الحرام: فالتعمُّد لشمِّ الطيب في الإحرام، وشمِّ الطيب المغصوب والمسروق، وتعمُّد شمِّ الطيب من النساء الأجنبية خشية الافتتان بما وراءه.

وأما الشمُّ المستحبُّ: فشمُّ ما يعينك على طاعة الله، ويقوي الحواس، ويسيطر النفس للعلم والعمل، ومن هذا هديَّة الطيب والرَّيحان إذا أهديت لك، ففي «صحيح مسلم» عن النَّبِيِّ ﷺ: «مَنْ

(١) ما بين المعكوفتين زيادة في «غ» والمنار وساقطة من طبعة الفقيه.

(٢) في «غ» (و) بدلاً من (أو).

(٣) أخرجه أبو داود في باب: في طعام المتبارين رقم (٣٧٥٤)، وصححه الألباني في «صحيح سنن أبي داود» برقم (٣١٩٣).

(٤) في «غ»: (من).

(٥) في «غ» والمنار: (يعين).

(٦) في «غ» والمنار: (يعلم).

عُرِضَ عَلَيْهِ رِيحَانٌ فَلَا يَرُدُّهُ، فَإِنَّهُ طَيِّبُ الرِّيحِ، خَفِيفُ الْمَحْمَلِ»<sup>(١)</sup>.

والمكروه: كشم طيب الظلمة، وأصحاب الشبهات، ونحو ذلك.

والمباح: ما لا منع فيه من الله ولا تبعة، ولا فيه مصلحة دينية، ولا تعلق له بالشرع. وأما تعلق هذه الخمسة بحاسة اللمس:

فاللمس الواجب: كلمس الزوجة حين يجب جماعها، والأمة الواجب إعفافها.

والحرام: لمس ما لا يحل من الأجنبيةات.

والمستحب: إذا كان فيه غرض بصره، وكف نفسه عن الحرام، وإعفاف أهله.

والمكروه: لمس الزوجة في الإحرام للذة، وكذلك في الاعتكاف، وفي الصيام إذا لم يأمن على<sup>(٢)</sup> نفسه.

ومن هذا لمس بدن الميت لغير غاسله؛ لأن بدنه قد صار بمنزلة عورة الحي تكريمًا له؛ ولهذا يستحب ستره عن العيون وتغسيله في قميصه<sup>(٣)</sup> في أحد القولين.

ولمس فخذ الرجل إذا قلنا هي عورة.

والمباح: ما لم يكن فيه مفسدة ولا مصلحة دينية.

وهذه المراتب أيضًا مرتبة على البطش باليد، والمشى بالرجل، وأمثلتها لا تخفى.

فالتكسب المقدور للنفقة على نفسه وأهله وعياله: واجب، وفي وجوبه لقضاء دينه خلاف، والصحيح: وجوبه ليمكّنه من أداء دينه.

ولا يجب لإخراج الزكاة.

وفي وجوبه لأداء فريضة الحج نظرًا، والأقوى في الدليل: وجوبه لدخوله في الاستطاعة وتمكّنه بذلك من أداء النّسك، والمشهور: عدم وجوبه.

ومن البطش الواجب: إعانة المضطر، ورمي الجمار، ومباشرة الوضوء والتيمم.

والحرام: كقتل النفس التي حرم الله قتلها<sup>(٤)</sup>، ونهب المال المعصوم، وضرب من لا يحل ضربه، ونحو ذلك، وكأنواع اللّعب المحرّم بالنّص كالترّد، أو ما هو أشدّ تحريمًا منه عند أهل المدينة كالشطرنج، أو مثله عند فقهاء الحديث كأحمد وغيره، أو دونه عند بعضهم، ونحو كتابة البدع المخالفة للسنة تصنيفًا أو نسخًا، إلّا مقرونًا بردها ونقضها، وكتابة الزور والظلم، والحكم الجائر،

(١) أخرجه مسلم في الألفاظ، باب: استعمال المسك (٢٢٥٣).

(٢) كلمة: (على) غير موجودة في «غ» والمنار.

(٣) في «غ» والمنار: (قميص) بدون ضمير الغيبة.

(٤) كلمة: (قتلها) غير موجودة في «غ» والمنار.

والقذف والتشبيب بالنساء الأجانب، وكتابة ما فيه مضرّةً على المسلمين في دينهم أو دنياهم، ولاسيما إن كسبت عليه مالا؛ ﴿فَوَيْلٌ لَهُمْ مِمَّا كَانَتْ أَيْدِيهِمْ وَوَيْلٌ لَهُمْ مِمَّا يَكْسِبُونَ﴾ [البقرة: ٧٩]. وكذلك كتابة المفتي على الفتوى ما يخالف حكم الله ورسوله إلا أن يكون مجتهدًا مخطئًا، فالإثم موضوعٌ عنه.

وأما المكروه: فكالعبث واللعب الذي ليس بحرام، وكتابة ما لا فائدة في كتابته، ولا منفعة فيه<sup>(١)</sup> في الدنيا والآخرة.

والمستحب: كتابة كل ما فيه منفعة في الدين، أو مصلحة لمسلم، والإحسان بيده بأن يعين صانعًا، أو يصنع لأخرق، أو يفرغ من دلوه في دلو المستسقي<sup>(٢)</sup>، أو يحمل له على دابته، أو يمسكها حتى يحمل عليها، أو يعاونه بيده فيما يحتاج إليه ونحو ذلك، ومنه لمس الركن بيده في الطواف، وفي تقبيلها بعد اللمس قولان.

والمباح: ما لا مضرّة فيه ولا ثواب.

وأما المشي الواجب: فالمشي إلى الجمعات والجماعات في أصح القولين لبضعة وعشرين دليلاً مذكورة في غير هذا الموضوع، والمشي حول البيت للطواف الواجب، والمشي بين الصفا والمروة بنفسه أو بمركوبه، والمشي إلى حكم الله ورسوله إذا دعي إليه، والمشي إلى صلة رحمه، وبرّ والديه، والمشي إلى مجالس العلم الواجب طلبه وتعلمه، والمشي إلى الحج إذا قربت المسافة ولم يكن عليه فيه ضرر<sup>(٣)</sup>.

والحرام: المشي إلى معصية الله، وهو من رجل الشيطان، قال تعالى: ﴿وَأَجَلِبَّ عَلَيْهِم بِخَيْلِكَ وَرَجِلِكَ﴾ [الإسراء: ٦٤].

قال مقاتل: «استعن عليهم برُكبان جُنْدِكَ ومُشَاتِهِمْ، فكلُّ رَاكِبٍ وَمَاشٍ فِي مَعْصِيَةِ اللَّهِ فَهُوَ مِنْ جُنْدِ إبْلِيسَ».

وكذلك تتعلق هذه الأحكام الخمسة بالركوب أيضًا:

فواجبه: في الركوب في الغزو<sup>(٤)</sup>، والجهاد، والحجّ الواجب.

ومستحبّه: في الركوب المستحبّ من ذلك، ولطلب العلم، وصلة الرّحم، وبرّ الوالدين، وفي

الوقوف بعرفة نزاع هل الركوب فيه أفضل، أم على الأرض؟

(١) كلمة: (فيه) غير موجودة في «غ» والمنار.

(٢) في «غ»: (المستقي).

(٣) المقصود بذلك حج الفرض، والمسافة قريبة فحيث يجب المشي لو عدم المركوب.

(٤) في «غ»: (للغزو).



والتحقيق: أن الرُّكوب أفضل إذا تَضَمَّن مصلحةً: من تعليمٍ للمناسك، واقتداءً به، وكان أعون [له] (١) على الدعاء، ولم يكن فيه ضررٌ على الدَّابَّةِ.  
 وحرامه: الرُّكوب في معصية الله ﷻ.  
 ومكروهه: الرُّكوب للهو واللَّعب، وكلُّ ما تركه خيرٌ من فعله.  
 ومباحه: الرُّكوب لما لم يتضمَّن فوت أجرٍ ولا تحصيل وزرٍ.  
 فهذه خمسون مرتبةً على عشرة أشياء: القلب، واللِّسان، والسَّمع، والبصر، والأنف، والفم، واليد، والرَّجل، والفرج، والاستواء على ظهر الدَّابَّةِ.

## فصل

### في منازل «إياك نعبد»

### التي ينتقل فيها القلب منزلةً منزلةً في حال سيره إلى الله

وقد أكثر النَّاس في صفة المنازل وعددها، فمنهم من جعلها ألفاً، ومنهم من جعلها مائةً، ومنهم من زاد ونقص، فكلُّ وصفها بحسب سيره وسلوكه.  
 وسأذكر فيها أمرًا مختصرًا جامعًا نافعًا، إن شاء الله تعالى.

## [منزلة اليقظة]

\* فأول منازل العبودية «اليقظة»:

وهي: انزعاج القلب لروعة الانتباه من رقدة الغافلين، والله (٢) ما أنفع هذه الرّوعة! وما أعظم قدرها وخطرها! وما أشدَّ إعاتتها على السُّلوك! فمن أحسَّ بها فقد أحسَّ والله بالفلاح، وإلَّا فهو في سكرات الغفلة فإذا انتبه شمّر الله بهمته إلى السّفر إلى منازل الأولى، وأوطانه التي سبي منها:  
 فَحَيَّ عَلَى جَنَاتٍ عَدْنٍ فَإِنَّهَا مَنَازِلُكَ الْأُولَى وَفِيهَا الْمُحَمِّمُ

(١) ما بين المعكوفتين زيادة من «غ» والمنار، وساقطة من طبعة الفقي.

(٢) في «غ» والمنار: (والله).

وَلَكِنَّا سَبِيُّ الْعَدُوِّ فَهَلْ تَرَى نَعُوذُ إِلَيْهِ أَوْطَانَنَا وَنُسَلِّمُ

\* فأخذ في أهبة السفر، فانتقل إلى منزلة: «العزم»:

وهو: العقد الجازم على المسير، ومفارقة كل قاطع ومعوق، ومرافقة كل معين وموصل، وبحسب كمال انتباهه ويقظته يكون عزمه، وبحسب قوة عزمه يكون استعداده.

\* فإذا استيقظ أوجبت له اليقظة «الفكرة»:

وهي: تحديق القلب نحو المطلوب الذي قد استعد له مجملًا، ولما<sup>(١)</sup> يهتد إلى تفصيله وطريق الوصول إليه.

## [منزلة البصيرة]

\* فإذا صحت فكرته أوجبت له «البصيرة»:

فهي: نور في القلب يبصر به الوعد والوعيد، والجنة والنار، وما أعد الله في هذه لأولياته، وفي هذه لأعدائه، فأبصر الناس وقد<sup>(٢)</sup> خرجوا من قبورهم مهطعين لدعوة الحق، وقد نزلت ملائكة السموات فأحاطت بهم، وقد جاء الله، وقد نصب كرسيه لفصل القضاء، وقد أشرقت الأرض بنوره، ووضع الكتاب وجيء بالنبیین والشهداء، وقد نصب الميزان، وتطايرت الصحف، واجتمعت الخصوم، وتعلق كل غريم بغريمه، ولاح الحوض وأكوابه عن كثب، وكثر العطاش وقل الوارد، ونصب الجسر للعبور، ولز الناس إليه، وقسمت الأنوار دون ظلمته للعبور عليه، والنار يحطم بعضها بعضًا تحته، والمتساقطون فيها أضعاف أضعاف الناجين.

فينفتح في قلبه عين يرى بها ذلك، ويقوم بقلبه شاهد من شواهد الآخرة يريه الآخرة ودوامها، والدنيا وسرعة انقضائها.

فالبصيرة: نور يقذفه الله في القلب، يرى به حقيقة ما أخبر به الرسل، كأنه يشاهده رأي عين، فيتحقق مع ذلك انتفاع بما دعت إليه الرسل، وتضرره بمخالفتهم.

وهذا معنى قول بعض العارفين: «البصيرة تحقق الانتفاع بالشيء والتضرر به».

وقال بعضهم: البصيرة ما خلصك من الحيرة، إمَّا بإيمانٍ وإمَّا بعيانٍ.

(١) في «غ» والمنار: (ولم).

(٢) في «غ» والمنار: (وهم قد).

## [مراتب البصيرة]

و«البصيرة» على ثلاث درجات، من استكملها فقد استكمل البصيرة:

- بصيرة في الأسماء والصفات.
- وبصيرة في الأمر والنهي.
- وبصيرة في الوعد والوعيد.

## [المرتبة الأولى: البصيرة في الأسماء والصفات]

\* فالبصيرة في الأسماء والصفات:

ألاً يتأثر إيمانك بشبهة تعارض ما وصف الله به نفسه، ووصفه به رسوله، بل تكون الشبه المعارضة لذلك عندك بمنزلة الشبه والشكوك في وجود الله، فكلاهما سواء في البلاء عند<sup>(١)</sup> أهل البصائر.

وعقد هذا: أن يشهد قلبك الربّ تبارك وتعالى مستويًا على عرشه، متكلمًا بأمره ونهيه، بصيرًا بحركات العالم علويّه وسفليّه، وأشخاصه وذواته، سمعًا لأصواتهم، رقيبًا على ضمائرهم وأسرارهم، وأمر الممالك تحت تدبيره، نازلٌ من عنده وصاعدٌ إليه، وأملاكه بين يديه تنفّذ أوامره في أقطار الممالك، موصوفًا بصفات الكمال، منعوتًا بنعوت الجلال، منزّها عن العيوب والنقائص والمثال، هو كما وصف نفسه في كتابه، وفوق ما يصفه به خلقه، حيٌّ لا يموت، قيومٌ لا ينام، عليمٌ لا يخفى عليه مقال ذرّة في السموات ولا في الأرض، بصيرٌ يرى ديبب النملة السوداء، على الصخرة الصماء في الليلة الظلماء، سميعٌ يسمع ضجيج الأصوات، باختلاف اللغات، على تفنّن الحاجات، تمّت كلماته صدقًا وعدلًا، وجلّت صفاته أن تقاس بصفات خلقه شبيهًا ومثلاً، وتعالّت ذاته أن تشبه شيئًا من الدّوات أصلًا، ووسعت الخليفة أفعاله عدلًا وحكمةً ورحمةً وإحسانًا وفضلًا، له الخلق والأمر، وله النعمة والفضل، وله الملك والحمد، وله الثناء والمجد.

(١) في «غ»: (في البلاء لأن عند). والكلام لا يستقيم هكذا؛ فإما أن كلمة (لأن) زائدة أو هناك سقط في الكلام، وقد أشار إلى ذلك رشيد رضا في حاشية المنار.

أول ليس قبله شيءٌ، وآخرٌ ليس بعده شيءٌ، ظاهرٌ ليس فوقه شيءٌ، باطنٌ ليس دونه شيءٌ، أسماؤه كلها أسماء مدحٍ وحمدٍ وثناءٍ وتمجيدٍ، ولذلك كانت حسنى، وصفاته كلها صفات كمالٍ، ونعوته كلها<sup>(١)</sup> نعوت جلالٍ، وأفعاله كلها حكمةٌ ورحمةٌ ومصلحةٌ وعدلٌ، كلُّ شيءٍ من مخلوقاته دالٌّ عليه، ومرشدٌ لمن رآه بعين البصيرة إليه، لم يخلق السموات والأرض وما بينهما باطلاً، ولا ترك الإنسان سدئى عاطلاً، بل خلق الخلق لقيام توحيده وعبادته، وأسبغ عليهم نعمه ليتوسلوا بشكرها إلى زيادة كرامته، تعرّف إلى عبادته بأنواع التعرّفات، وصرّف لهم الآيات، ونوع لهم الدلالات، ودعاهم إلى محبّته من جميع الأبواب، ومدّ بينه وبينهم من عهده أقوى الأسباب، فأتمّ عليهم نعمه السابغة، وأقام عليهم حجّته البالغة، أفاض عليهم النعمة، وكتب على نفسه الرحمة، وضمّن الكتاب الذي كتبه: أن رحمته تغلب غضبه<sup>(٢)</sup>.

وتفاوتت الناس في هذه البصيرة بحسب تفاوتهم في معرفة النصوص النبويّة وفهمها، والعلم بفساد الشبه المخالفة لحقائقها.

وتجد أضعف الناس بصيرة أهل الكلام الباطل المذموم الذي ذمّه السلف، لجهلهم بالنصوص ومعانيها، وتمكّن الشبه الباطلة من قلوبهم، وإذا تأملت حال العامّة -الذين ليسوا مؤمنين عند أكثرهم- رأيتهم أتمّ بصيرة منهم، وأقوى إيماناً، وأعظم تسليمًا للوحي، وانقيادًا للحقّ.

## فصل

### المرتبة الثانية من البصيرة

#### \* البصيرة في الأمر والنهي:

وهي تجريده عن المعارضة بتأويل، أو تقليد، أو هوّى، فلا يقوم بقلبه شبهة تعارض العلم بأمر الله ونهيه، ولا شهوة تمنع من تنفيذه وأمثاله والأخذ به، ولا تقليدٌ يريجه عن بذل الجهد في تلقّي الأحكام من مشكاة النصوص، وقد علمت بهذا أهل البصائر من العلماء [و] من<sup>(٣)</sup> غيرهم.

(١) كلمة: (كلها) غير موجودة في «غ» والمنار.

(٢) معنى حديث سبق تخريجه (ص ٥٥).

(٣) في «غ» والمنار: (كذا من غيرهم). والصواب ما في طبعة الفقي ولكن بزيادة (و) قبل (من) ليستقيم الكلام.

## فصل

## المرتبة الثالثة: البصيرة في الوعد والوعيد

وهي (١) أن تشهد قيام الله على كل نفس بما كسبت في الخير والشر، عاجلاً وآجلاً، في دار العمل ودار الجزاء، وأن ذلك هو موجب إلهيته وربوبيته، وعدله وحكمته؛ فإن الشك في ذلك شك في إلهيته وربوبيته، بل شك في وجوده، فإنه يستحيل عليه خلاف ذلك، ولا يليق أن ينسب إليه تعطيل الخليفة، وإرسالها هملاً، وتركها سدى، تعالى الله عن هذا الحساب علواً كبيراً.

فشهادة العقل بالجزاء كشهادته بالوحدانية؛ ولهذا كان الصحيح أن المعاد معلومٌ بالعقل، وإنما اهتدي إلى تفاصيله بالوحي؛ ولهذا يجعل الله سبحانه إنكار المعاد كفرًا به سبحانه؛ لأنه إنكارٌ لقدرته ولإلهيته، وكلاهما مستلزمٌ للكفر به. قال تعالى: ﴿وَإِنْ تَعْجَبْ فَعَجَبٌ قَوْلُهُمْ أَءِذَا كُنَّا تُرَابًا أَمْ نَأْتَا لَفِي خَلْقٍ جَدِيدٍ أُولَئِكَ الَّذِينَ كَفَرُوا رَبَّهُمْ وَأُولَئِكَ الْأَغْلُلُ فِي أَعْنَاقِهِمْ وَأُولَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ ﴿٥﴾﴾ [الرعد: ٥].

وفي الآية قولان:

- أحدهما: إن تعجب من قولهم: ﴿أءِذَا كُنَّا تُرَابًا أَمْ نَأْتَا لَفِي خَلْقٍ جَدِيدٍ﴾ فعجب قولهم! كيف ينكرون هذا، وقد خلقوا من ترابٍ، ولم يكونوا شيئاً.

- والثاني: إن تعجب من شركهم مع الله غيره، وعدم انقيادهم لتوحيده وعبادته وحده لا شريك له، فإنكارهم للبعث، وقولهم: ﴿أءِذَا كُنَّا تُرَابًا أَمْ نَأْتَا لَفِي خَلْقٍ جَدِيدٍ أُولَئِكَ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ [الرعد: ٥] أعجب (٢).

وعلى التقديرين: فإنكار المعاد عجبٌ من الإنسان، وهو محض إنكار الرب والكفر به، والجحد لإلهيته وقدرته، وحكمته وعدله (٣) وسلطانه.

□ ولصاحب المنازل في البصيرة طريقة أخرى قال:

«الْبُصِيرَةُ: مَا يُخَلِّصُكَ مِنَ الْحَيْرَةِ، وَهِيَ عَلَى ثَلَاثِ دَرَجَاتٍ:

الدَّرَجَةُ الْأُولَى: أَنْ تَعْلَمَ أَنَّ الْخَبَرَ الْقَائِمَ بِتَمَهِيدِ الشَّرِيعَةِ يَصْدُرُ عَنْ عَيْنٍ لَا يُخَافُ

(١) في «غ»: (فهو).

(٢) في «غ» والمنار: (عجب).

(٣) كلمة: (وعدله) غير موجودة في «غ».

عَوَاقِمِهَا، فَتَرَى مِنْ حَقِّهِ أَنْ تُؤَدِّيَهُ يَقِينًا، وَتَغْضَبَ لَهُ غَيْرَةً».

ومعنى كلامه: أن ما أخبر به الرسول ﷺ صادرٌ عن حقيقة صادقة، لا يخاف متبعتها فيما بعد مكروهاً، بل يكون آمناً من عاقبة اتباعها؛ إذ هي حقٌّ، ومتبَعُ الحقِّ لا خوف عليه، ومن حقِّ ذلك الخبر عليك: أن تؤدِّي ما أمرت به منه من غير شكٍّ ولا شكوى<sup>(١)</sup>، (والأحوط بك والذي لا تبرأ ذمتك إلا به تناول الأمر بامثالٍ صادرٍ عن تصديقٍ محققٍ، لا يصحبه شكٌّ، وأن تغضب)<sup>(٢)</sup> على من خالف ذلك غيرَةً عليه أن يضيع حقُّه، ويهمل جانبه.

وإنما كانت الغيرة عند شيخ الإسلام<sup>(٣)</sup> من تمام البصيرة؛ لأنه على قدر المعرفة بالحقِّ ومستحقِّه ومحبتِّه وإجلاله تكون الغيرة عليه أن يضيع، والغضب على من أضاعه؛ فإنَّ ذلك دليلٌ على محبةٍ صاحب الحقِّ وإجلاله وتعظيمه، وذلك عين البصيرة، فكما أنَّ الشكَّ القادح في كمال الامتثال معم لعين البصيرة، فكذلك عدم الغضب والغيرة على حقوق الله إذا ضيَّعت، ومحارمه إذا انتهكت معم لعين البصيرة.

□ قال: «الدَّرَجَةُ الثَّانِيَةُ: أَنْ تَشْهَدَ فِي هِدَايَةِ الْحَقِّ وَإِضْلَالِهِ إِصَابَةَ الْعَدْلِ، وَفِي

تَلْوِينِ أَقْسَامِهِ: رِعَايَةَ الْبِرِّ، وَتُعَايِنَ فِي جَذْبِهِ حَبْلَ الْوَصْلِ».

يريد ﷻ بشهود العدل في هدايته من هداه، وفي إضلاله من أضله أمرين:  
- أحدهما: تفرُّده بالخلق، والهدى والضلال.

- والثاني: وقوع ذلك منه على وجه الحكمة والعدل، لا بالاتِّفاق، ولا بمحض المشيئة المجرَّدة عن وضع الأشياء مواضعها، وتنزيلها منازلها، بل بحكمة اقتضت هدى من علم أنه يزكو على الهدى، ويقبله ويشكره عليه، ويثمر عنده، [وإضلال من علم أنه لا يزكو على الهدى، ولا يقبله، ولا يشكر عليه، ولا يثمر عنده]<sup>(٤)</sup>، فالله أعلم حيث يجعل رسالاته، أصلاً وميراثاً، قال تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ فَتَنَّا بَعْضَهُمْ بِبَعْضٍ لِيَقُولُوا أَهَؤُلَاءِ مَنَّ اللَّهُ عَلَيْهِمْ مِنْ بَيْنِنَا أَلَيْسَ اللَّهُ بِأَعْلَمَ بِالشَّاكِرِينَ ﴿٥٣﴾﴾ [الأنعام: ٥٣]، وهم الذين يعرفون قدر نعمته بالهدى، ويشكرونه عليها، ويحبُّونه ويحمدونه على أن جعلهم من أهله.

(١) في «غ» والمنار: (شكوك).

(٢) في «غ» والمنار: (الأحوط بك لا تبرأ ذمتك وتناول الأمر إلا بامثالٍ صادرٍ عن تصديقٍ محققٍ، لا يصحبه شك، وتغضب... إلخ).

(٣) يقصد به صاحب «المنازل» الهروي.

(٤) ما بين المعكوفتين ساقط من طبعة الفقي والمنار ومثبت في نسخة «غ».

فهو سبحانه ما عدل عن موجب العدل والإحسان في هداية من هدى، وإضلال من أضلّ، ولم يطرد عن بابه ولم يبعد عن جنبه من يليق به التّقريب والهدى والإكرام، بل طرد من لا يليق به إلاّ الطّرد والإبعاد، وحكمته وحده تأبى تقريبه وإكرامه، وجعله من أهله وخاصّته وأوليائه.

ولا يبقى إلاّ أن يقال: فلم خلق من هو بهذه المثابة؟

فهذا سؤال جاهل ظالم ضالّ، مفرط في الجهل والظلم والضلال، لأنّ خلق الأضداد والمقابلات<sup>(١)</sup> هو من كمال الرّبوبيّة، كالليل والنّهار، والحرّ والبرد، واللّذة والألم، والخير والشرّ، والتّعيم والجحيم.

قوله: «وَفِي تَلْوِينِ أَقْسَامِهِ رِعَايَةُ الْبِرِّ».

يريد بتلوين الأقسام: اختلافها في الجنس والقدر والصفة، من أقسام الأموال والقوى، والعلوم والأعمال، والصّنائع وغيرها، قسّمها على وجه البرّ والمصلحة، فأعطى كلّاً منهم ما يصلحه، وما هو الأنفع له، برّاً وإحساناً.

وقوله: «وَتُعَايُنُ فِي جَذْبِهِ حَبْلَ الْوِصَالِ».

يريد: تعاین في توفيقه لك للطّاعة، وجذبه إليك من نفسك أنّه يريد تقريتك منه، فاستعار للتّوفيق الخاصّ الجذب، وللتّقريب الوصال، وأراد بالحبل السّبب الموصل لك إليه.

فأشار بهذا إلى أنّك تستدلّ بتوفيقه لك، وجذبك نفسك<sup>(٢)</sup>، وجعلك متمسّكاً بحبله الذي هو عهده ووصيته إلى عباده على تقريبه لك، تشاهد ذلك ليكون أقوى في المحبّة والشّكر، وبذل النصيحة في العبوديّة، وهذا كلّ من تمام البصيرة، فمن لا بصيرة له فهو<sup>(٣)</sup> بمعزلٍ عن هذا.

□ قال: «الدَّرَجَةُ الثَّلَاثَةُ: بَصِيرَةٌ تُفَجِّرُ الْمَعْرِفَةَ، وَتُنَبِّتُ الْإِشَارَةَ، وَتُنْبِتُ الْفِرَاسَةَ».

يريد بالبصيرة<sup>(٤)</sup> في الكشف والعيان: أن تتفجّر بها ينباع المعارف من القلب، ولم يقل «تفجّر العِلْم»؛ لأنّ المعرفة أخصّ من العلم عند القوم، ونسبتها إلى العلم نسبة الرّوح إلى الجسد، فهي روح العلم ولبّه.

وصدق رَزَّاقُهُ؛ فَإِنَّ هَذِهِ الْبَصِيرَةَ تَفَجَّرُ مِنْ قَلْبِ صَاحِبِهَا يَنَابِعَ مِنَ الْمَعَارِفِ، الَّتِي لَا تَنَالُ بِكَسْبٍ وَلَا دَرَاةٍ، إِنْ هُوَ إِلَّا فَهْمٌ يُؤْتِيهِ اللَّهُ عَبْدًا فِي كِتَابِهِ وَدِينِهِ، عَلَى قَدَرِ بَصِيرَةِ قَلْبِهِ.

(١) في «غ» والمنار: (المقابلات).

(٢) في «غ» والمنار: (من نفسك).

(٣) كلمة: (فهو) غير موجودة في «غ» والمنار.

(٤) في «غ» والمنار: (البصيرة) بدون الباء.

وقوله: «وَتُبِّتَ الْإِشَارَةُ».

يريد بالإشارة: ما يشير إليه القوم من الأحوال والمنازلات<sup>(١)</sup>، والأذواق التي ينكرها الأجنبي من السلوك، ويثبتها أهل البصائر، وكثير من هذه الأمور ترد على السالك، فإن كان<sup>(٢)</sup> له بصيرة ثبتت بصيرته ذلك له وحققته عنده، وعرفته تفاصيله، وإن لم يكن له بصيرة بل كان جاهلاً، لم يعرف تفصيل ما يرد عليه، ولم يهتد لشيبته.

قوله: «وَتُبِّتَ الْفِرَاسَةُ»؛ يعني: أن البصيرة تنبت في أرض القلب الفراسة الصادقة، وهي نور يقذفه الله في القلب، يفرق به بين الحق والباطل، والصادق والكاذب، قال الله تعالى: ﴿إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِّمُتَوَسِّمِينَ﴾ [الحجر: ٧٥].

قال مجاهد: «لِلْمُتَفَرِّسِينَ».

وفي الترمذي من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: «اتَّقُوا فِرَاسَةَ الْمُؤْمِنِ؛ فَإِنَّهُ يَنْظُرُ بِنُورِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ».

ثم قرأ: ﴿إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِّمُتَوَسِّمِينَ﴾ [الحجر: ٧٥]<sup>(٣)</sup>.

و«التَّوَسُّمُ»: تفعل من السِّمَا، وهي العلامة، فسُمِّي المتفرس متوسِّمًا؛ لأنه يستدل بما يشهد على ما غاب؛ فيستدل بالعيان على الإيمان.

ولهذا خصَّ الله تعالى بالآيات والانتفاع بها هؤلاء؛ لأنهم يستدلون بما يشاهدون منها على حقيقة ما أخبرت به الرسل من الأمر والنهي، والثواب والعقاب، وقد ألهم الله ذلك لآدم، وعلمه إيَّاه حين علمه أسماء كل شيء، وبنوه هم نسخته وخلفاؤه.

فكلُّ قلبٍ فهو قابلٌ لذلك، وهو فيه بالقوة، وبه تقوم الحجَّة، وتحصل العبرة، وتصحُّ الدلالة، وبعث الله رسله مذكرين ومنبهين، ومكملين لهذا الاستعداد بنور الوحي والإيمان، فينضاف ذلك إلى نور الفراسة والاستعداد، فيصير نورًا على نور، فتقوى البصيرة، ويعظم النور ويدوم بزيادة مادته ودوامها، ولا يزال في تزايدٍ حتى يرى على الوجه والجوارح، والكلام والأعمال.

ومن لم يقبل هدى الله ولم يرفع به<sup>(٤)</sup> رأسًا دخل قلبه في الغلاف والأكنة<sup>(٥)</sup>، فأظلم، وعمي

(١) في «غ» والمنار: (والمنازلات).

(٢) في «غ»: (كانت).

(٣) رواه الترمذي في التفسير، باب: ومن سورة الحجر (٣١٢٧)، وقال: هذا حديث غريب إنما نعرفه من هذا الوجه.

وضعه الألباني في «ضعيف سنن الترمذي» برقم (٦٠٧)، كما رواه الطبراني في «الكبير» (٧٤٩٧).

(٤) كلمة: (به) غير موجودة في «غ».

(٥) في «غ» والمنار: (الكنان).



عن البصيرة، فحجبت عنه حقائق الإيمان، فبرى الحق باطلاً، والباطل حقاً، والرشد غياً، والغى رشداً، قال تعالى: ﴿كَلَّا بَلْ رَانَ عَلَى قُلُوبِهِم مَّا كَانُوا يَكْسِبُونَ ﴿١٤﴾﴾ [المطففين: ١٤].

«وَالرَّيْنُ» «وَالرَّانُ»: هو الحجاب الكثيف المانع للقلب من رؤية الحق والانقياد له.

وعلى حسب قوة البصيرة وضعفها تكون الفراسة، وهي نوعان:

- فراسة علوية شريفة، مختصة بأهل الإيمان.

- وفراسة سفلية دنئة مشتركة بين المؤمن والكافر.

- وهي فراسة أهل الرياضة والجوع والسهر والخلوة، وتجريد البواطن من (١) أنواع الشواغل، فهؤلاء لهم فراسة كشف الصور، والإخبار ببعض المغيبات (٢) السفلية التي لا يتضمن كشفها والإخبار بها كمالاً للنفس، ولا زكاةً ولا إيماناً ولا معرفةً، وهؤلاء لا تتعدى فراستهم هذه السفليات؛ لأنهم محجوبون عن الحق تعالى، فلا تصعد فراستهم إلى التمييز بين أوليائه وأعدائه، وطريق هؤلاء وهؤلاء (٣).

وأما فراسة الصادقين، العارفين بالله وأمره: فإن همّتهم لما تعلقّت بمحبة الله ومعرفته وعبوديته، ودعوة الخلق إليه على بصيرة، كانت فراستهم متصلةً بالله، متعلقةً بنور الوحي مع نور الإيمان، فميّزت بين ما يحبه الله وما يبغضه من الأعيان والأقوال والأعمال، وميّزت بين الخبيث والطيب، والمحق والمبطل، والصادق والكاذب، وعرفت مقادير استعداد السالكين إلى الله، فحملت كل إنسان على قدر استعدادها، علماً وإرادةً وعملاً، وفراسة هؤلاء دائماً (٤) حائمةً حول كشف طريق الرسول وتعرفها، وتخليصها من بين سائر الطرق، وبين كشف عيوب النفس، وآفات الأعمال العائقة عن سلوك طريق المرسلين، فهذا أشرف أنواع البصيرة والفراسة، وأنفعها للعبد في معاشه ومعاده.

(١) في «غ»: (عن).

(٢) الغيب لا يعلمه إلا الله ﷻ، ولكن قد يقصد الإمام ابن القيم رحمه الله تعالى الأخبار التي يأتي بها الشياطين عن أمور مشاهدة لهم لكنها غيب على من يخبره بها، وقد يكون فيها إلهامات مبنية على قرائن خفية وظواهر كونية يستشف بها بعض ما حدث وما يحدث مما لا يطلع عليه الناس إلا إذا صار مشاهداً محسوساً، والمراد بالسفلية: الأمور السفلية المعنوية، مثل الحظوظ والمطالب الدنيئة كالزنا والسرقة والظلم والرياسة والملك والظفر بالمال الكثير من حلال أو حرام خلاف الأمور العلوية الشريفة.

(٣) في «غ» والمنار: (هؤلاء وهذه).

(٤) في «غ»: (دائمة).

## فصل [منزلة القصد]

فيذا انتبه وأبصر أخذ في «القصد» وصدق الإرادة، وأجمع القصد والنية على سفر الهجرة إلى الله، وعلم وتيقن أنه لا بد له منه، فأخذ في أهبة السفر، وتعبئة الزاد ليوم المعاد، والتجرد عن عوائق السفر، وقطع العلائق التي تمنعه من الخروج.

□ وقد قسم صاحب «المنازل» القصد إلى ثلاث درجات، فقال:

«الدَّرَجَةُ الْأُولَى: قَصْدٌ يَبْعَثُ عَلَى الْإِزْتِيَاضِ، وَيُخَلِّصُ مِنَ التَّرَدُّدِ، وَيَدْعُو إِلَى مُجَانَبَةِ الْأَغْرَاضِ».

فذكر له ثلاث فوائد: أنه يبعث على السلوك بلا توقّف ولا تردّد، ولا علة غير العبودية، من رياء أو سمعة، أو طلب محمّدة، أو جاهٍ ومنزلة عند الخلق.

□ قال: «الدَّرَجَةُ الثَّانِيَةُ: قَصْدٌ لَا يَلْقَى سَبَبًا إِلَّا قَطَعَهُ، وَلَا حَائِلًا إِلَّا مَنَعَهُ، وَلَا تَحَامُلًا إِلَّا سَهَّلَهُ».

يعني: أنه لا يلقى سبباً يعوق عن المقصود إلا قطعه، ولا حائلاً دونه إلا منعه، ولا صعوبة إلا سهّلها.

□ قال: «الدَّرَجَةُ الثَّالِثَةُ: قَصْدٌ الْإِسْتِسْلَامَ لِتَهْدِيْبِ الْعِلْمِ، وَقَصْدٌ إِجَابَةَ دَاعِي الْحُكْمِ، وَقَصْدٌ اقْتِحَامَ بَحْرِ الْفَنَاءِ».

يريد: أنه ينقاد إلى العلم ليتهدّب به ويصلح [به] <sup>(١)</sup>، ويقصد إجابة داعي الحكم الدّينيّ الأمرّيّ كلّما دعاه؛ فإنّ للحكم في كلّ مسألة من مسائل العلم منادياً ينادي <sup>(٢)</sup> للإيمان بها علماً وعملاً، فيقصد إجابة داعيها، ولكن مراده بداعي الحكم: الأسرار والحكم الدّاعية إلى شرع الحكم، فإجابتها قدر زائد على مجرد الامتثال، فإنّها تدعو إلى المحبّة والإجلال، والمعرفة والحمد، فالأمر يدعو إلى الامتثال، وما تضمّنه من الحكم والغايات تدعو إلى المعرفة والمحبّة.

(١) ما بين المعكوفتين زيادة من «غ» والمنار، وساقطة من طبعة الفقي.

(٢) كلمة: (ينادي) غير موجودة في «غ» والمنار.

وقوله: «وَقَصْدُ اقْتِحَامِ بَحْرِ الْفَنَاءِ». هذا هو الغاية المطلوبة عند القوم، وهو عند بعضهم لازمٌ من لوازم الطَّرِيقِ، و<sup>(١)</sup> ليس بغايةٍ، وعند آخرين عارضٌ من عوارض الطَّرِيقِ، وليس بغايةٍ، ولا هو لازمٌ لكلِّ سالكٍ، وأهل القوَّة والعزم لا يعرض لهم، وحال البقاء أكمل منه؛ ولهذا كان البقاء حال نبينا ﷺ ليلة الإسراء، وقد رأى ما رأى، وحال موسى الفناء؛ ولهذا خرَّ صعقاً عند تجلِّي الله للجبل، وامرأة العزيز كانت أكمل حباً ليوسف من النسوة، ولم يعرض لها ما عرض لهنَّ<sup>(٢)</sup> عند رؤية يوسف لفنائهنَّ وبقائهنَّ<sup>(٣)</sup>، وسيأتي إن شاء الله تحقيق الكلام فيه.

## فصل

### [منزلة العزم]

فإذا استحکم قصده صار عزمًا جازمًا، مستلزمًا للشروع في السَّفَرِ، مقرونًا بالتوكُّلِ على الله، قال تعالى: ﴿فَإِذَا عَزَمْتَ فَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ﴾ [آل عمران: ١٥٩].

و«العزمُ»: هو القصد الجازم المتَّصل بالفعل؛ ولذلك قيل: إنَّه أوَّلُ الشُّروعِ في الحركة لطلب المقصود، وأنَّ التَّحقيق: أنَّ الشُّروعِ في الحركة ناشئٌ عن العزم، لا أنَّه هو<sup>(٤)</sup> نفسه، ولكن لما اتَّصل به من غير فصلٍ ظنَّ أنَّه هو.

وحقيقته: هو استجماع قوى الإرادة على الفعل.

و«العزمُ» نوعان:

- أحدهما: عزم المرید على الدُّخولِ في الطَّرِيقِ، وهو من البدايات.
- والثَّاني: عزمٌ في حال السَّيرِ معه، وهو أخصُّ من هذا، وهو من المقامات، وسنذكره في موضعه إن شاء الله.

وفي هذه المنزلة يحتاج السَّالك إلى تمييز ما له ممَّا عليه، ليستصحب ما له ويؤدِّي ما عليه،

(١) لفظة: (و) غير موجودة في «غ» والمنار.

(٢) الذي يظهر من هذا الكلام أن الإمام ابن القيم رحمه الله تعالى ينقل كلام القوم ومصطلحاتهم من غير إقرار لهم عليها؛ لأنَّ الفناء والبقاء ونحوهما من مصطلحات القوم لم تكن معروفة عند السلف الصالح، وإنما كانوا يأخذون بالمصطلحات الشرعية المعبرة عن أعمال القلوب، كمقام الإحسان والإيمان والتقوي وغيرها.

(٣) انظر الحاشية السابقة.

(٤) كلمة: (هو) غير موجودة في «غ» والمنار.

وهو: المحاسبة وهي قبل التوبة في المرتبة؛ فإنه إذا عرف ما له وما عليه أخذ في أداء ما عليه، والخروج منه، وهو التوبة.

وصاحب «المنازل» قدّم التوبة على المحاسبة.

ووجه هذا: أنه رأى التوبة أوّل منازل السائر بعد يقظته، ولا تتمّ التوبة إلاّ بالمحاسبة، فالمحاسبة تكميل مقام التوبة، فالمراد بالمحاسبة الاستمرار على حفظ التوبة؛ حتّى لا يخرج عنها، وكأنّه وفاءً بعقد التوبة.

واعلم أنّ ترتيب هذه المقامات ليس باعتبار أنّ السالك يقطع المقام ويفارقه وينتقل إلى الثاني، كما منازل السير الحسيّ، هذا محال، ألا ترى أنّ اليقظة معه في كلّ مقام لا تفارقه، وكذلك «البصيرة» و«الإرادة» و«العزم» وكذلك «التوبة» فإنّها كما أنّها من أوّل المقامات فهي آخرها أيضًا، بل هي في كلّ مقام مستصحبة؛ ولهذا جعلها الله تعالى آخر مقامات خاصّته؛ فقال تعالى في غزوة تبوك، وهي آخر الغزوات التي قطعوا فيها الأودية والبدايات والأحوال والنّهيات: ﴿لَقَدْ تَابَ اللَّهُ عَلَى النَّبِيِّ وَالْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ الَّذِينَ اتَّبَعُوهُ فِي سَاعَةِ الْعُسْرَةِ مِنْ بَعْدِ مَا كَادَ يَزِيغُ قُلُوبَ فَرِيقٍ مِنْهُمْ ثُمَّ تَابَ عَلَيْهِمْ إِنَّهُ بِهِمْ رَءُوفٌ رَحِيمٌ ﴿١١٧﴾﴾ [التوبة: ١١٧]، فجعل التوبة أوّل أمرهم وآخره.

وقال في سورة أجل رسول الله ﷺ التي هي آخر سورة أنزلت [جميعاً]<sup>(١)</sup>: ﴿إِذَا جَاءَ نَصْرُ اللَّهِ وَالْفَتْحُ ﴿١﴾ وَرَأَيْتَ النَّاسَ يَدْخُلُونَ فِي دِينِ اللَّهِ أَفْوَاجًا ﴿٢﴾ فَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ وَأَسْتَغْفِرْهُ إِنَّهُ كَانَ تَوَّابًا ﴿٣﴾﴾ [النصر: ١-٣].

وفي «الصّحيحين» عن عائشة رَضِيَ اللهُ عَنْهَا: أنّ رسول الله ﷺ ما صلّى صلاةً بعد إذ أنزلت عليه هذه السورة إلاّ قال في ركوعه وسجوده: «سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ رَبَّنَا وَبِحَمْدِكَ، اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي». يتأوّل القرآن<sup>(٢)</sup>. فالتوبة هي نهاية كلّ سالك وكلّ وليّ لله، وهي الغاية التي يجري إليها العارفون بالله وعبوديته، وما ينبغي له؛ قال تعالى: ﴿إِنَّا عَرَضْنَا الْأَمَانَةَ عَلَى السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَالْجِبَالِ فَأَبَيْنَ أَنْ يَحْمِلْنَهَا وَأَشْفَقْنَ مِنْهَا وَحَمَلَهَا الْإِنْسَانُ إِنَّهُ كَانَ ظَلُومًا جَهُولًا ﴿٧٣﴾﴾ لِيُعَذِّبَ اللَّهُ الْمُنَافِقِينَ وَالْمُنَافِقَاتِ وَالْمُشْرِكِينَ وَالْمُشْرِكَاتِ وَيَتُوبَ اللَّهُ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَحِيمًا ﴿٧٤﴾﴾ [الأحزاب: ٧٣، ٧٤]؛ فجعل سبحانه التوبة غاية كلّ

(١) ما بين المعكوفتين ساقط من طبعة الفقي وزيادة من «غ» والمنار.

(٢) رواه البخاري في تفسير سورة ﴿إِذَا جَاءَ نَصْرُ اللَّهِ﴾ رقم (٤٩٦٨)، ومسلم في الصلاة، باب: ما يقال في الركوع، رقم (٤٨٤).

مؤمن ومؤمنة.

وكذلك «الصَّبْرُ»؛ فإنه لا ينفكُ عنه في مقامٍ من المقامات؛ وإنما هذا الترتيب ترتيب المشروط المتوقف على شرطه المصاحب له.

ومثال ذلك: أن الرضا مترتب على الصبر لتوقف الرضا عليه، واستحالة ثبوته بدونه، فإذا قيل: إن مقام الرضا أو حاله - على الخلاف بينهم هل هو مقام أو حال؟ - بعد مقام «الصبر» لا يعني به أنه يفارق الصبر وينتقل إلى الرضا، وإنما يعني أنه لا يحصل له مقام الرضا حتى يتقدم له قبله مقام الصبر، فافهم هذا الترتيب في مقامات العبودية.

وإذا كان كذلك علمت أن القصد والعزم متقدم على سائر المنازل، فلا وجه لتأخيره، وعلمت بذلك أن المحاسبة متقدمة على التوبة بالرتبة أيضاً؛ فإنه إذا حاسب العبد<sup>(١)</sup> نفسه خرج ممّا عليه، وهي حقيقة التوبة، وأن منزلة التوكل قبل منزلة الإنابة؛ لأنه يتوكل في حصولها، فالتوكل وسيلة، والإنابة غاية، وأن مقام التوحيد أولى المقامات أن يبدأ به، كما أنه أول دعوة الرسل كلهم؛ قال النبي ﷺ لمعاذ بن جبل - حين بعثه إلى اليمن<sup>(٢)</sup> -: «فَلْيَكُنْ أَوَّلَ مَا تَدْعُوهُمْ إِلَيْهِ شَهَادَةٌ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ». وفي رواية: «إِلَى أَنْ يَعْرِفُوا اللَّهَ»<sup>(٣)</sup>. ولأنه لا يصح مقام من المقامات، ولا حال من الأحوال إلا به، فلا وجه لجعله آخر المقامات، وهو مفتاح دعوة الرسل، وأول فرض فرضه الله على العباد، وما عدا هذا من الأقوال فخطأ، كقول من يقول: أول الفروض النظر، أو القصد إلى النظر، أو المعرفة، أو الشك الذي يوجب النظر.

وكل هذه الأقوال خطأ، بل أول الواجبات مفتاح دعوة المرسلين كلهم، وهو أول ما دعا إليه فاتحهم نوح، فقال: ﴿يَقَوْمِ اعْبُدُوا اللَّهَ مَا لَكُمْ مِنْ إِلَهٍ غَيْرُهُ﴾ [الأعراف: ٥٩]، وهو أول ما دعا إليه خاتمهم محمد ﷺ.

ولأرباب السلوك اختلافٌ كثيرٌ في عدد المقامات وترتيبها، كلٌ يصف<sup>(٤)</sup> منازل سيره وحال سلوكه، ولهم اختلافٌ في بعض منازل السير هل هي من قسم [المقامات أو من قسم]<sup>(٥)</sup> الأحوال؟

(١) كلمة: (العبد) غير موجودة في «غ» والمنار.

(٢) جملة: (حين بعثه إلى اليمن) غير موجودة في «غ» والمنار.

(٣) رواه البخاري في الزكاة، باب: لا تؤخذ كرائم أموال الناس في الصدقة رقم (١٤٥٨)، ورواه مسلم في الإيمان، باب: الدعاء إلى الشهادتين برقم (١٩).

(٤) في «غ»: (يصف).

(٥) ما بين المعكوفتين ساقط من طبعة الفقي، والتصويب من «غ» والمنار.

والفرق بينهما: أن المقامات كسبيّة، والأحوال وهبيّة<sup>(١)</sup>، ومنهم من يقول: الأحوال من نتائج المقامات، والمقامات نتائج الأعمال، فكلُّ من كان أصلح<sup>(٢)</sup> عملاً كان أعلى مقامًا، وكلُّ من كان أعلى مقامًا كان أعظم حالًا.

فممّا اختلفوا فيه «الرّضا» هل هو حال، أو مقام؟ فيه خلافٌ بين الخراسانيين والعراقيين. وحكم بينهم بعض الشيوخ، فقال: إن حصل بكسبٍ فهو مقامٌ، وإلا فهو حالٌ.

والصّحيح في هذا: أن الواردات والمنازلات لها أسماءٌ باعتبار أحوالها، فتكون لوازم وبوارق ولوائح عند أوّل ظهورها وبدوّها، كما يلمع البارق ويلوح عن بُعدٍ، فإذا نازلته وباشرها فهي أحوالٌ، فإذا تمكّنت منه، وثبتت له من غير انتقالٍ فهي مقاماتٌ، وهي لوازم ولوائح في أوّلها، وأحوالٌ في أوسطها، ومقاماتٌ في نهاياتها، فالَّذي كان بارقًا هو بعينه الحال، والَّذي كان حالًا هو بعينه المقام، وهذه الأسماء له باعتبار تعلّقه بالقلب، وظهوره له، وثباته فيه.

وقد ينسلخ السّالك من مقامه كما ينسلخ من الثّوب، وينزل إلى ما دونه، ثمّ قد يعود إليه، وقد لا يعود.

ومن المقامات: ما يكون جامعًا لمقامين.

ومنها: ما يكون جامعًا لأكثر من ذلك.

ومنها: ما يندرج فيه جميع المقامات، فلا يستحقُّ صاحبه اسمه إلا عند استجماع جميع المقامات فيه.

فالتّوبة: جامعةٌ لمقام المحاسبة ومقام الخوف، لا يتصوّر وجودها<sup>(٣)</sup> بدونها.

والتّوكل: جامعٌ لمقام التّفويض والاستعانة والرّضا، لا يتصوّر وجوده بدونها.

والرّجاء: جامعٌ لمقام الخوف والإرادة.

والخوف: جامعٌ لمقام الرّجاء والإرادة.

والإنابة: جامعةٌ لمقام المحبّة والخشية، لا يكون العبد منيبًا إلا باجتماعهما.

والإخبات له<sup>(٤)</sup>: جامعٌ لمقام المحبّة والذلّ والخضوع، لا يكمل أحدها بدون الآخر إخباتًا.

والزّهّد: جامعٌ لمقام الرّغبة والرّهبة، لا يكون زاهدًا من لم يرغب فيما يرجو نفعه، ويرهب

(١) في «غ» والمنار: (موهبة).

(٢) في «غ»: (أصح).

(٣) في «غ» والمنار: (وجوده) بضمير المذكر، وما في طبعة الفقي هو الصواب.

(٤) كلمة: (له) غير موجودة في «غ».

مما<sup>(١)</sup> يخاف ضرره.

ومقام المحبة: جامع لمقام المعرفة والخوف والرجاء والإرادة، فالمحبة معني يلتئم من هذه الأربعة، وبها تحققت.

ومقام الخشية: جامع لمقام المعرفة بالله، والمعرفة بحق عبوديته، فمتى عرف الله وعرف حقه اشتدت خشيته له، كما قال تعالى: ﴿إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ﴾ [فاطر: ٢٨] فالعلماء به وبأمره هم أهل خشيته، قال النبي ﷺ: «أَنَا أَعْلَمُكُمْ بِاللَّهِ وَأَشَدُّكُمْ لَهُ خَشِيَّةً»<sup>(٢)</sup>.

ومقام الهيبة: جامع لمقام المحبة والإجلال والتعظيم.

ومقام الشكر: جامع لجميع مقامات الإيمان؛ ولذلك كان أرفعها وأعلاها، وهو فوق الرضا وهو يتضمن الصبر من غير عكس، ويتضمن «التوكل» و«الإنيابة» و«الحب» و«الإنيابة» و«الخشوع» و«الخوف»<sup>(٣)</sup> و«الرجاء» فجميع المقامات مندرجة فيه، لا يستحق صاحبه اسمه على الإطلاق إلا باستجماع المقامات له؛ ولهذا كان الإيمان نصفين: نصف صبر، ونصف شكر، والصبر داخل في الشكر، فرجع الإيمان كله شكراً، والشاكرون هم أقل العباد، كما قال تعالى: ﴿وَقَلِيلٌ مِّنْ عِبَادِيَ الشَّاكِرِينَ﴾ [سبأ: ١٣].

ومقام «الحياء»: جامع لمقام المعرفة والمراقبة.

ومقام الأتس: جامع لمقام الحب مع القرب، فلو كان المحب بعيداً من محبوبه لم يأنس به، ولو كان قريباً من رجل ولم يحبه لم يأنس به، حتى يجتمع له حبه مع القرب منه.

ومقام «الصدق»: جامع للإخلاص والعزم، فباجتماعهما يحصل له مقام «الصدق».

ومقام «المراقبة»: جامع للمعرفة مع الخشية، فبحسبهما يصح مقام المراقبة.

ومقام «الطمأنينة»: جامع للإنيابة والتوكل، والتفويض والرضا والتسليم، فهو معني ملتئم من

هذه الأمور، إذا اجتمعت صار صاحبها صاحب طمأنينة، وما نقص منها نقص من الطمأنينة.

وكذلك «الرغبة» و«الرهبية»: كل منهما ملتئم<sup>(٤)</sup> من «الرجاء» و«الخوف»، والرجاء على الرغبة

أغلب، والخوف على الرهبية أغلب.

(١) في «غ» والمنار: (ما).

(٢) أخرجه البخاري في كتاب الأدب، باب: من لم يواجه الناس بالعتاب برقم (٦١١)، ورواه مسلم في الفضائل، باب: علمه ﷺ بالله تعالى وشدة خشيته برقم (٢٣٥٤).

(٣) ما بين المعكوفتين زيادة من «غ»، وساقط من طبعة الفقي والمنار.

(٤) في «غ»: (يلتئم).

وكلُّ مقامٍ من هذه المقامات فالسالكون بالنسبة إليه نوعان: أبرارٌ، ومقرَّبون، فالأبرار في أذْياله، والمقرَّبون في ذرَّة سنامه، وهكذا مراتب الإيمان جميعها، وكلُّ من التَّوعين لا يحصي تفاوتهم وتفاضل درجاتهم إلَّا الله.

وتقسيمهم ثلاثة أقسام: عامٌّ، وخاصٌّ، وخاصٌّ خاصٌّ إنَّما نشأ من جعل الفناء غاية الطريق، وعلم القوم الَّذي شمَّروا إليه، وسنذكر ما في ذلك، وأقسام الفناء محموده ومذمومه، فاضله ومفضوله؛ فإنَّ إشارة القوم إليه - إن شاء الله - ومدارهم عليه.

علی أنَّ التَّرتیب الَّذی یثیر إليه كلُّ مرتبٍ للمنازل لا یخلو عن تحكُّم، ودعوى من غیر مطابقة؛ فإنَّ العبد إذا التزم عقد الإسلام، ودخل فيه كلُّه، فقد التزم لوازمه الظَّاهرة والباطنة، ومقاماته وأحواله، وله في كلِّ عقدٍ من عقودهِ وواجبٍ من واجباتهِ أحوالٌ ومقاماتٌ، لا یكون موفِّياً لذلك العقد والواجب إلَّا بها، وكلِّما وفِّی واجباً أشرف علی واجبٍ آخر بعده، وكلِّما قطع منزلةً استقبل أخرى.

وقد یعرض له أعلى المقامات والأحوال في أوَّل بداية سيره، فيفتح عليه من حال المحبَّة والرِّضا والأنس والطَّمأنينة ما لم یحصل بعد لسالكٍ في نهايته، ویحتاج هذا السالك في نهايته إلى أمورٍ من البصيرة، والتَّوبة، والمحاسبة أعظم من حاجة صاحب البداية إليها، فليس في ذلك ترتیبٌ كلِّیٌّ لازمٌ للسُّلوك.

وقد ذكرنا أنَّ التَّوبة -الَّتِي جعلوها من أوَّل المقامات- هي غاية العارفين، ونهاية أولياء الله المقرَّبين، ولا ريب أنَّ حاجتهم إلى المحاسبة في نهايتهم فوق حاجتهم إليها في بدايتهم. فالأولى الكلام في هذه المقامات علی طريقة المتقدِّمين من أئمة القوم كلاماً مطلقاً في كلِّ مقامٍ مقامٍ، ببيان حقيقته وموجبه، وآفته المانعة من حصوله، والقاطع عنه، وذكر عامِّه وخاصِّه.

فكلام أئمة الطُّرق هو علی هذا المنهاج، فمن<sup>(١)</sup> تأمَّله: كسهل بن عبد الله التُّستريِّ، وأبي طالب المكيِّ، والجنيد بن محمَّد، وأبي عثمان النَّيسابوريِّ، ويحيى بن معاذ الرَّازيِّ وأرفع من هؤلاء طبقةً، مثل أبي سليمان الدَّارانيِّ، وعون بن عبد الله -الَّذي كان یقال له: حكيم الأئمة- وأضرابهما؛ فإنَّهم تكلموا علی أعمال القلوب، وعلی الأحوال كلاماً مفصَّلاً<sup>(٢)</sup> جامعاً مبيِّناً مطلقاً من غير ترتیب، ولا حصرٍ للمقامات بعددٍ معلومٍ، فإنَّهم كانوا أجَّل من هذا، وهمُّهم أعلى وأشرف، إنَّما هم حائمون علی اقتباس الحكمة والمعرفة، وطهارة القلوب، وزكاة النُّفوس، وتصحيح المعاملة؛ ولهذا كلامهم قليلٌ فيه البركة، وكلام المتأخِّرين كثيرٌ طويلٌ قليلٌ البركة.

(١) لعل الصواب: (لمن) وإلا فاین خبر فمن؟ [من طبعة المنار].

(٢) في «غ» والمنار: (منفصلاً).



ولكن لا بد من مخاطبة أهل الزمان باصطلاحهم؛ إذ لا قوة لهم للتشهير إلى تلقّي السلوك عن السلف الأوّل وكلماتهم وهدْيهم، ولو برز لهم هديهم وحالهم لأنكروه، ولعدّوه سلوكًا عاميًّا، وللخاصّة سلوكًا آخر، كما يقول ضلال المتكلّمين وجهلتهم: «إنّ القوم كانوا أسلم، وإنّ طريقنا أعلم»، وكما يقول من لم يقدر قدرهم من المتسبين إلى الفقه: إنهم لم يتفرّغوا لاستنباطه، وضبط قواعده وأحكامه اشتغالاّ منهم بغيره، والمتأخرون تفرّغوا لذلك؛ فهم أفقه.

فكلّ هؤلاء محجوبون عن معرفة مقادير السلف، وعن عمق علومهم، وقلة تكلفهم، وكمال بصائرهم، وتالله ما امتاز عنهم المتأخرون إلا بالتكلف<sup>(١)</sup> والاشتغال بالأطراف التي كانت همّة القوم مراعاة أصولها، وضبط قواعدها، وشدّ معاقدها، وهمهم مشمّرة إلى المطالب العالية في كلّ شيء، فالمتأخرون في شأن القوم في شأن، و﴿قَدْ جَعَلَ اللَّهُ لِكُلِّ شَيْءٍ قَدْرًا﴾ [الطلاق: ٣].

فالأولى بنا: أن نذكر منازل «العُبوديّة» الواردة في القرآن والسنة، ونشير إلى معرفة حدودها ومراتبها؛ إذ معرفة ذلك من تمام معرفة حدود ما أنزل الله على رسوله، وقد وصف الله تعالى من لم يعرفها بالجهل والنفاق؛ فقال تعالى: ﴿الْأَعْرَابُ أَشَدُّ كُفْرًا وَنِفَاقًا وَأَجْدَرُ أَلَّا يَعْلَمُوا حُدُودَ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ﴾ [التوبة: ٩٧]؛ فبمعرفة حدودها دراية، والقيام بها رعاية - يستكمل العبد الإيمان، ويكون من أهل: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾.

ونذكر لها ترتيبًا غير مستحقّ، بل مستحسن، بحسب ترتيب السير الحسيّ؛ ليكون ذلك أقرب إلى تنزيل المعقول منزلة المشهود بالحسّ، فيكون التصديق أتمّ، ومعرفته أكمل، وضبطه أسهل. فهذه فائدة ضرب الأمثال، وهي خاصّة العقل ولبّه؛ ولهذا أكثر الله تعالى منها في القرآن، ونفى عقلها عن غير العلماء، فقال تعالى: ﴿وَتِلْكَ الْأَمْثَلُ نَضْرِبُهَا لِلنَّاسِ وَمَا يَعْقِلُهَا إِلَّا الْعَالِمُونَ﴾ [المنكوت: ٤٣].

## [منزلة اليقظة]

فاعلم أنّ العبد قبل وصول الداعي إليه في نوم الغفلة، قلبه نائمٌ وطره يقظان، فصاح به النَّاصح، وأسمعه داعي النَّجاح، وأذن به مؤذّن الرَّحمن: حيّ على الفلاح. فأول مراتب هذا النَّائم: اليقظة والانتباه من النَّوم، وقد ذكرنا أنّها انزعاج القلب لروعة الانتباه. □ وصاحب «المنازل» يقول: «هي القوّة لله المذكورة في قوله: ﴿قُلْ إِنَّمَا أَعْظَمُكُمْ

(١) في «غ» والمنار: (التكليف).

بِوَحْدَةٍ أَنْ تَقُومُوا لِلَّهِ مِثْلِي وَفَرَدَيْ ﴿سبأ: ٤٦﴾.

□ قال: «الْقَوْمَةُ لِلَّهِ هِيَ الْيَقِظَةُ مِنْ سِنَةِ الْغَفْلَةِ، وَالنَّهْوُضُ عَنِ وِرْطَةِ الْفِتْرَةِ، وَهِيَ أَوَّلُ مَا يَسْتَنْبِرُ قَلْبُ الْعَبْدِ بِالْحَيَاةِ لِرُؤْيَةِ نُورِ التَّنْبِيهِ.

وَهِيَ عَلَى ثَلَاثَةِ أَشْيَاءَ: لِحُظِّ الْقَلْبِ إِلَى النِّعْمَةِ، عَلَى الْيَأْسِ مِنْ عَدِّهَا، وَالْوُقُوفِ عَلَى حَدِّهَا، وَالتَّنْفِرُ إِلَى مَعْرِفَةِ الْمِنَّةِ بِهَا، وَالْعِلْمُ بِالتَّقْصِيرِ فِي حَقِّهَا».

وهذا الذي ذكره هو موجب اليقظة وأثرها؛ فإنه إذا نهض من وِرطة الغفلة لاستنارة قلبه بروية نور التنبيه، أوجب له [ذلك] (١) ملاحظة نعم الله الباطنة والظاهرة، وكلما حدق قلبه وطره فيها شاهد عظمتها وكثرتها، فيئس من عدّها، والوقوف على حدّها، وفرغ قلبه لمشاهدة منّة الله عليه بها، من غير استحقاق، ولا استجلاب لها بثمن، فتيقن (٢) حينئذ تقصيره في واجبها، وهو القيام بشكرها.

فأوجب له شهود تلك المنّة والتقصير نوعين جليلين من العبوديّة: محبّة المنعم، واللّهج بذكره، وتذكّر الله (٣) وخضوعه له، وإزراؤه على نفسه؛ حيث عجز عن شكر نعمه، فصار متحقّقاً بـ: «أَبُوؤُ لَكَ بِنِعْمَتِكَ عَلَيَّ، وَأَبُوؤُ بَدْنِي؛ فَاغْفِرْ لِي إِنَّهُ لَا يَغْفِرُ الذُّنُوبَ إِلَّا أَنْتَ» (٤)، وعلم حينئذ أن هذا الاستغفار حقيق بأن يكون سيّد الاستغفار، وعلم حينئذ أن الله لو عدّب أهل سمواته وأهل أرضه لعدّبهم وهو غير ظالم لهم، ولو رحمهم لكانت رحمته خيراً لهم من أعمالهم، وعلم أن العبد دائماً سائر إلى الله بين مطالعة المنّة، ومشاهدة التقصير.

□ قال: «الثَّانِي: مُطَالَعَةُ الْجِنَايَةِ، وَالْوُقُوفُ عَلَى الْخَطَرِ فِيهَا، وَالتَّشْمِيرُ لَتَدَارِكِهَا، وَالتَّخَلُّصِ مِنْ رِقِّهَا، وَطَلْبِ النَّجَاةِ بِتَمَجُّصِهَا».

فينظر إلى ما سلف منه من الإساءة، ويعلم أنه على خطرٍ عظيمٍ فيها، وأنه (٥) مشرفٌ على الهلاك بمؤاخذه صاحب الحقِّ بموجب حقّه، وقد ذمَّ الله تعالى في كتابه من نسي ما تقدّم (٦) يده، فقال: ﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ ذُكِّرَ بِآيَاتِ رَبِّهِ فَأَعْرَضَ عَنْهَا وَنَسِيَ مَا قَدَّمَتْ يَدَاهُ﴾ [الكهف: ٥٧].

(١) ما بين المعكوفتين: زيادة من «غ» والمنار، وساقط من طبعة الفقي.

(٢) في «غ»: (فيتيقن).

(٣) في «غ»: (وتذلل لله).

(٤) جزء من حديث سيد الاستغفار الذي رواه البخاري في كتاب الدعوات، باب: أفضل الاستغفار برقم (٦٣٠٦).

(٥) كلمة: (وأنه) غير موجودة في «غ» والمنار.

(٦) في «غ»: (ما قدمت).

فإذا طالع جنابته شمّر لاستدراك الفارط بالعلم والعمل، وتخلّص من رُقّ الجنابة بالاستغفار والندم، وطلب التّمحيص، وهو تخلص إيمانه ومعرفته من خبث الجنابة، كتمحيص الذهب والفضّة، وهو تخليصهما من خبثهما، ولا يمكن دخوله<sup>(١)</sup> الجنّة إلّا بعد هذا التّمحيص، فإنّها طيّبة لا يدخلها إلّا طيّبٌ، ولهذا تقول لهم الملائكة: ﴿سَلِّمُ عَلَيْكُمْ طَيِّبٌ فَأَدْخُلُوهَا خَالِدِينَ﴾ ﴿٧٣﴾ [الزمر: ٧٣].

وقال تعالى: ﴿الَّذِينَ نُوَفِّهِمُ الْمَلَائِكَةَ طَيِّبِينَ يَقُولُونَ سَلِّمُ عَلَيْكُمْ أَدْخُلُوا الْجَنَّةَ﴾ [النحل: ٣٢]، فليس

في الجنّة ذرّة خبث.

وهذا التّمحيص يكون في دار الدنيا بأربعة أشياء:

- بالتوبة.

- والاستغفار.

- وعمل<sup>(٢)</sup> الحسنات الماحية.

- والمصائب المكفّرة.

- فإن محصته هذه الأربعة وخلّصته كان من: ﴿الَّذِينَ نُوَفِّهِمُ الْمَلَائِكَةَ طَيِّبِينَ﴾ [النحل: ٣٢]،

بيشرونه بالجنّة، وكان من الذين: ﴿تَنَزَّلُ عَلَيْهِمُ الْمَلَائِكَةُ﴾ عند الموت: ﴿أَلَّا تَخَافُوا وَلَا تَحْزَنُوا وَأَبْشَرُوا بِالْجَنَّةِ الَّتِي كُنْتُمْ تُوعَدُونَ﴾ ﴿٢١﴾ نَحْنُ أَوْلِيَائِكُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَفِي الْآخِرَةِ وَلَكُمْ فِيهَا مَا نَشْتَهُ أَنْفُسُكُمْ وَلَكُمْ فِيهَا مَا تَدْعُونَ ﴿٢١﴾ نَزَّلْنَا مِنْ عَفْوَرٍ رَجِيمٍ ﴿٢٢﴾ [فصلت: ٣٠-٣٢].

وإن لم تف هذه الأربعة بتمحيصه وتخليصه، فلم تكن التوبة نصوحًا - وهي العائمة الشاملة الصّادقة - ولم يكن الاستغفار كاملاً تاماً وهو المصحوب بمفارقة الذّنب، والندم عليه -، وهذا هو الاستغفار النّافع، لا استغفار من في يده قدح السكر، وهو يقول: أستغفر الله. ثمّ يرفعه إلى فيه، ولم تكن الحسنات في كمّيّتها وكيفيّتها وافيةً بالتكفير، ولا المصائب - وهذا إمّا لعظم الجنابة، وإمّا لضعف الممحّص، وإمّا لهما - محصّ في البرزخ بثلاثة أشياء:

- أحدها: صلاة أهل الإيمان الجنّازة<sup>(٣)</sup> عليه، واستغفارهم له، وشفاعتهم فيه.

- الثّاني: تمحيصه بفتنة القبر، وروعة الفتنان، والعصرة والانتهار، وتوابع ذلك.

- الثّالث: ما يهدي إخوانه المسلمون إليه من هدايا الأعمال، من الصّدقة عنه، والحجّ،

والصّيام عنه، وقراءة القرآن عنه، والصّلاة، وجعل ثواب ذلك له.

(١) في «غ»: (دخول).

(٢) كلمة: (وعمل) غير موجودة في «غ» والمنار.

(٣) كلمة: (الجنّازة) غير موجودة في «غ» والمنار.

وقد أجمع الناس على وصول الصدقة والدعاء.

قال الإمام أحمد: لا يَخْتَلِفُونَ فِي ذَلِكَ.

وما عداهما فيه اختلاف، والأكثر يقولون بوصول الحج.

وأبو حنيفة يقول: إِنَّمَا يَصِلُ إِلَيْهِ تَوَابُ الْإِنْفَاقِ.

وأحمد ومن وافقه: مذهبهم في ذلك أوسع المذاهب يقولون: يصل إليه ثواب جميع القرب،

بدنيها وماليها، والجامع للأمرين، واحتجوا بأن النبي ﷺ قال لمن سألته: يا رسول الله، هل بقي من برِّ

أبوي شيء أبرهما به بعد مماتهما؟ قال: «نعم»... فذكر الحديث (١).

وقد قال ﷺ: «مَنْ مَاتَ وَعَلَيْهِ صِيَامٌ صَامَ عَنْهُ وَلِيُّهُ» (٢).

فإن لم تف هذه (٣) بالتمحيص: محص بين يدي ربّه في الموقف بأربعة (٤) أشياء:

- أهوال القيامة.

- وشدة الموقف.

- وشفاعة الشفعاء.

- وعفو الله ﷻ.

فإن لم تف هذه الثلاثة بتمحيصه: فلا بد له من دخول الكبير، رحمة في حقه ليتخلص ويتمحص،

ويتطهر في النار؛ فتكون النار طهرة له وتمحيصا لخبثه، ويكون مكثه فيها على حسب كثرة الخبث وقتله،

وشدته وضعفه وتراكمه، فإذا خرج خبثه وصفي ذهبه، وصار خالصا طيبا - أخرج من النار، وأدخل الجنة.

□ قال: «الثالث - يعني: من مراتب اليقظة -: الانتياب لمعرفة الزيادة والنقصان من

الآيات، والتنصل من تضييعها، والنظر إلى الظن (٥) بها لتدارك فائتها، وتعمير

باقمها».

يعني: أنه يعرف ما معه من الزيادة والنقصان، فيتدارك ما فاته في بقية عمره التي لا ثمن لها،

ويبخل بساعاته - بل بأنفاسه - عن ذهابها ضياعا في غير ما يقربه إلى الله، فهذا هو حقيقة الخسران

المشترك بين الناس، مع تفاوتهم في قدره، قلة وكثرة، فكل نفس يخرج في غير ما يقرب إلى الله فهو

(١) رواه أبو داود في الأدب، باب: بر الوالدين (٥١٤٣)، وابن ماجه في الأدب، باب: صل من كان أبوك يصل (٣٦٦٤)،

وضعفه الألباني في «ضعيف سنن أبي داود» برقم (١١١).

(٢) رواه البخاري في الصوم، باب: من مات وعليه صوم (١٩٥٢)، ومسلم برقم (١١٤٧).

(٣) في «غ» ونسخة المنار: (هذه الثلاث).

(٤) في «غ» ونسخة المنار: (بثلاثة أشياء).

(٥) كذا في جميع النسخ ولعل الصواب: «الضن».

حسرةً على العبد في معاده، ووقفه له في طريق سيره، أو نكسةً إن استمرَّ، أو حجابٌ إن انقطع به.

□ قال: «فَأَمَّا مَعْرِفَةُ النِّعْمَةِ: فَإِنَّهَا تَصْفُو بِثَلَاثَةِ أَشْيَاءَ: بِنُورِ الْعَقْلِ، وَشَيْمِ بُرُوقِ<sup>(١)</sup> الْمَنَّةِ، وَالْإِعْتِبَارِ بِأَهْلِ الْبَلَاءِ».

يعني: أن حقيقة مشاهدة النعمة يصفو بهذه الثلاثة، فهي النور الذي أوجب اليقظة، فاستنار القلب به لرؤية التنبه<sup>(٢)</sup>، وعلى حسبه قوة وضعفاً تصفو له مشاهدة النعمة، فإن من لم ير نعمة الله عليه إلا في مأكله وملبسه، وعافية بدنه، وقيام وجهه بين الناس، فليس له نصيب من هذا النور ألبتة، فنعمة الله بالإسلام والإيمان، وجذب عبده إلى الإقبال عليه، والتنعم بذكره، والتلذذ بطاعته هو أعظم النعم، وهذا إنما يدرك بنور العقل وهداية التوفيق.

وكذلك شيمه بروق من الله عليه، وهو النظر إليها، ومطالعتها من خلال سحب الطبع، وظلمات النفس، والنظر إلى أهل البلاء وهم أهل الغفلة عن الله، والابتداع في دين الله فهذان الصنفان هم أهل البلاء حقاً، فإذا رأهم، وعلم ما هم عليه - عظمت نعمة الله عليه في قلبه، وصفت له، وعرف قدرها، فالصد يظهر حسنه الصد وبضدها تتميز<sup>(٣)</sup> الأشياء.

حتى إن من تمام نعيم أهل الجنة: رؤية أهل النار وما هم فيه من العذاب.

□ قال: «وَأَمَّا مُطَالَعَةُ الْجَنَائِيَةِ: فَإِنَّهَا تَصِحُّ بِثَلَاثَةِ أَشْيَاءَ: بِتَعْظِيمِ الْحَقِّ، وَمَعْرِفَةِ النَّفْسِ، وَتَصْدِيقِ الْوَعِيدِ».

يعني: أن من كملت عظمة الحق تعالى في قلبه عظمت عنده مخالفته؛ لأن مخالفة العظيم ليست كمخالفة من هو دونه، ومن عرف قدر نفسه وحقيقتها، وفقرها الداتي إلى مولاها الحق في كل لحظة ونفس، وشدة حاجتها إليه - عظمت عنده جنائية المخالفة لمن هو شديد الضرورة إليه في كل لحظة ونفس.

وأيضاً: فإذا عرف حقارتها - مع عظم قدر من خالفه - عظمت الجنائية عنده، فشمّر في التخلّص منها، وبحسب تصديقه بالوعد ويقينه به يكون تشميره في التخلّص من الجنائية التي تلحق به.

ومدار السعادة وقطب رحاها على التصديق بالوعد، فإذا تعطل من قلبه التصديق بالوعد خرب خراباً لا يرجى معه فلاح ألبتة.

(١) في «غ»: (برق).

(٢) في «غ» ونسخة المنار: (التنبه).

(٣) في «غ» ونسخة المنار: (تبيين).

والله تعالى أخبر أنه إنما تنفع الآيات والنذر<sup>(١)</sup> لمن صدق بالوعيد، وخاف عذاب الآخرة، فهؤلاء هم المقصودون بالإندار، والمنتفعون بالآيات دون من عداهم.

قال الله تعالى: ﴿إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَةً لِّمَنْ خَافَ عَذَابَ الْآخِرَةِ﴾ [هود: ١٣٣].

وقال: ﴿إِنَّمَا أَنْتَ مُنذِرٌ مَّنْ يَخْشَاهَا﴾ [٤٥] [النازعات: ٤٥].

وقال: ﴿فَذَكِّرْ بِالْقُرْآنِ مَن يَخَافُ وَعِيدِ﴾ [٤٥] [ق: ٤٥].

وأخبر تعالى أن أهل النجاة في الدنيا والآخرة هم المصدقون بالوعيد، الخائفون منه، فقال

تعالى: ﴿وَلَنْسَكِّنَنَّكُمْ الْأَرْضَ مِنْ بَعْدِهِمْ ذَلِكَ لِمَنْ خَافَ مَقَامِي وَخَافَ وَعِيدِ﴾ [٤٦] [إبراهيم: ١٤].

□ قال: «وَأَمَّا مَعْرِفَةُ الزِّيَادَةِ وَالتَّقْصَانِ مِنَ الْأَيَّامِ: فَإِنَّهَا تَسْتَقِيمُ بِثَلَاثَةِ أَشْيَاءَ: سَمَاعِ الْعِلْمِ، وَإِجَابَةِ دَاعِي الْخُرْمَةِ، وَصُحْبَةِ الصَّالِحِينَ، وَمَلَكَ ذَلِكَ كُلِّهِ خَلْعُ الْعَادَاتِ».

يعني: أن السالك على حسب علمه بمراتب الأعمال، ونفائس الكسب: تكون معرفته بالزيادة والتقصان في حاله وإيمانه، وكذلك تفقد إجابة داعي تعظيم حرمة الله من قلبه هل هو سريع الإجابة لها، أم هو بطيء عنها؟ فبحسب إجابة الداعي سرعة وإبطاء تكون<sup>(٢)</sup> زيادته ونقصانه. وكذلك صحبة أرباب العزائم، المشمّرين إلى اللحاق بالملأ الأعلى يعرف به ما معه من الزيادة والتقصان.

والذي يملك به ذلك كله خروجه عن العادات والمألوفات، وتوطين<sup>(٣)</sup> النفس على مفارقتها، والغربة بين أهل الغفلة والإعراض، وما على العبد أضرب من ملك العادات له، وما عارض الكفار الرسل إلا بالعادات المستقرّة<sup>(٤)</sup>، الموروثة لهم عن الأسلاف الماضين، فمن لم يوطن نفسه على مفارقتها والخروج عنها، والاستعداد للمطلوب منه - فهو مقطوع، وعن فلاحه وفوزه ممنوع، ﴿وَلَوْ أَرَادُوا الْخُرُوجَ لَأَعَدُّوا لَهُ عُدَّةً وَلَكِنْ كَرِهَ اللَّهُ انْبِعَاثَهُمْ فَثَبَّطَهُمْ وَقِيلَ اقْعُدُوا مَعَ الْقَاعِدِينَ﴾ [التوبة: ٤٦].

(١) في «غ» والمنار: (والإنذار).

(٢) في «غ» والمنار: (يكون).

(٣) في «غ» والمنار: (وتوطن).

(٤) في «غ» والمنار: (المستقرة).

## فصل [منزلة الفكرة]

فإذا استحكمت يقظته أوجبت له الفكرة، وهي - كما تقدّم -: تحديق القلب إلى جهة المطلوب التماساً له.

وصاحب «الْمَنَازِلِ» جعلها بعد «الْبَصِيرَةِ» وقال في حدّها: «هِيَ تَلْمَسُ الْبَصِيرَةَ لِاسْتِدْرَاكِ الْبُغْيَةِ»؛ أي: التماس العقل المطلوب<sup>(١)</sup> بالتفتيش عليه.

□ قال: «وَهِيَ ثَلَاثَةُ أَنْوَاعٍ: فِكْرَةٌ فِي عَيْنِ التَّوْحِيدِ، وَفِكْرَةٌ فِي لَطَائِفِ الصَّنْعَةِ، وَفِكْرَةٌ فِي مَعَانِي الْأَعْمَالِ وَالْأَحْوَالِ».

قلت: الفكرة فكرتان:

- فِكْرَةٌ تَتَعَلَّقُ بِالْعِلْمِ وَالْمَعْرِفَةِ.

- وَفِكْرَةٌ تَتَعَلَّقُ بِالطَّلَبِ وَالْإِرَادَةِ.

فَأَلْتِي تَتَعَلَّقُ بِالْعِلْمِ وَالْمَعْرِفَةِ: فِكْرَةُ التَّمْيِيزِ بَيْنَ الْحَقِّ وَالْبَاطِلِ، وَالثَّابِتِ وَالْمُنْفِيِّ.

وَالَّتِي تَتَعَلَّقُ بِالطَّلَبِ وَالْإِرَادَةِ: هِيَ الْفِكْرَةُ الَّتِي تَمَيِّزُ بَيْنَ النَّافِعِ وَالضَّارِّ.

ثُمَّ يَتَرْتَّبُ عَلَيْهَا فِكْرَةٌ أُخْرَى فِي الطَّرِيقِ إِلَى حُصُولِ مَا يَنْفَعُ، فَيَسْلُكُهَا، وَالطَّرِيقَ إِلَى مَا يَضُرُّ فَيَتْرَكُهَا.

فهذه ستة أقسام لا سابع لها، هي مجال أفكار العقلاء.

فالفكرة في التوحيد: استحضر أدلته، وشواهد الدلالة على بطلان الشرك واستحالته، وأنّ

الإلهية يستحيل ثبوتها لاثنين، كما يستحيل ثبوت الربوبية لاثنين، فكذاك من أبطل الباطل عبادة اثنين،

والتوكل على اثنين، بل لا تصحّ العبادة إلّا للاله الحقّ، والرّبّ الحقّ، وهو الله الواحد القهار.

وقد خبط صاحب «الْمَنَازِلِ» في هذا الموضوع، وجاء بما يرغب عنه الكمّل من سادات

السّالكين والواصلين إلى الله.

□ فقال: «الْفِكْرَةُ فِي عَيْنِ التَّوْحِيدِ: اقْتِحَامُ بَحْرِ الْجُحُودِ».

وهذا بناء على أصله الذي أصله، وانتهى إليه كتابه في أمر الفناء؛ فإنّه لمّا رأى أنّ الفكرة في عين التوحيد

(١) في «غ» والمنار: (للمطلوب).

تبعد العبد من التوحيد الصحيح عنده؛ لأنَّ التوحيد الصحيح عنده لا يكون إلا بعد فناء الفكرة والتفكير، والفكرة تدلُّ على بقاء رسمٍ لاستلزامها مفكرًا، وفعالًا قائمًا به، والتوحيد التامُّ عنده لا يكون مع بقاء رسمٍ أصلاً، كانت الفكرة عنده علامة الجحود، واقتحامًا لبحره، وقد صرَّح بهذا في أبياته في آخر الكتاب:

مَا وَحَّدَ الْوَاحِدَ مِنْ وَاحِدٍ      إِذْ كُلُّ مَنْ وَحَّدهُ جَاحِدٌ  
تَوْحِيدُ مَنْ يَنْطِقُ عَنْ نَعْتِهِ      عَارِيَّةٌ أَبْطَلَهَا الْوَاحِدُ  
تَوْحِيدُهُ إِيَّاهُ تَوْحِيدُهُ      وَنَعْتُ مَنْ يَنْعَتُهُ لِاحِدٌ

ومعنى أبياته: ما وحد الله ﷻ أحدٌ حقَّ توحيده الخاصِّ<sup>(١)</sup>، الذي تفنى فيه الرسوم، ويضمحلُّ فيه كلُّ حادثٍ، ويتلاشى فيه كلُّ مكوِّنٍ؛ فإنَّه لا يتصور منه التوحيد إلا ببقاء الرسم، وهو الموحد، وتوحيده القائم به، فإذا وحده شهد فعله الحادث ورسمه الحادث، وذلك جحودٌ لحقيقة التوحيد، الذي تفنى فيه الرسوم، وتتلاشى فيه الأكوان؛ فلذلك قال: «إِذْ كُلُّ مَنْ وَحَّدهُ جَاحِدٌ»، هذا أحسن ما يحمل عليه كلامه، وقد فسره أهل الوحدة بصريح كلامهم في مذهبهم.

قالوا: معنى «كُلُّ مَنْ وَحَّدهُ جَاحِدٌ» أي: كلُّ من وحده فقد وصف الموحد بصفةٍ تتضمن جحد حقه الذي هو عدم انحصاره تحت الأوصاف، فمن وصفه فقد جحد إطلاقه عن قيود الصفات. وقوله: «تَوْحِيدُ مَنْ يَنْطِقُ عَنْ نَعْتِهِ»؛ أي: توحيد المحدث له الناطق عن نعته، عارِيَّةٌ مستردَّةٌ، فإنَّه الموحد قبل توحيد هذا الناطق، وبعد فئاته، فتوحيدة له عارِيَّةٌ أبطلها الواحد الحقُّ بإفئاته كلِّ ما سواه.

والإتحاديُّ يقول: معناه: أنَّ الموحد واحدٌ من جميع الوجوه، فأبطل ببساطة<sup>(٢)</sup> ذاته تركيب نطق واصفه، وأبطل بإطلاقه تقييد نعت موحد. وقوله: «تَوْحِيدُهُ إِيَّاهُ تَوْحِيدُهُ»؛ يعني: أنَّ توحيدة الحقيقي هو توحيدة لنفسه؛ حيث لا هناك رسمٌ ولا مكوِّنٌ، فما وحد الله حقيقةً إلا الله.

والإتحاديُّ يقول: ما ثمَّ غيرُ يوحد، بل هو الموحد لنفسه بنفسه؛ إذ ليس ثمَّ سوى في الحقيقة. قوله: «وَنَعْتُ مَنْ يَنْعَتُهُ لِاحِدٌ»؛ أي: نعت النَّاعت له ميلٌ وخروجٌ عن التوحيد الحقيقي، والإلحاد أصله الميل؛ لأنَّه بنعته له قائمٌ بالرسوم، وبقاء الرسوم ينافي توحيدة الحقيقي. والإتحاديُّ يقول: نعت النَّاعت له شركٌ؛ لأنَّه أسند إلى المطلق ما لا يليق به إسناده من التقييد،

(١) في «غ»: (الخالص).

(٢) في «غ»: (ببساطته).



وذلك شركٌ وإلحادٌ.

فرحمة الله على أبي إسماعيل<sup>(١)</sup>؛ فتح للزنادقة باب الكفر والإلحاد، فدخلوا منه وأقسموا بالله جهد أيمانهم إنَّه لمنهم، وما هو منهم، وغرَّه سراب الفناء، فظنَّ أنَّه لجة بحر المعرفة، وغاية العارفين، وبالغ في تحقيقه وإثباته، ففاده قسرًا إلى ما ترى.

«وَالْفَنَاءُ» الَّذِي يَشِيرُ إِلَيْهِ الْقَوْمُ، وَيَعْمَلُونَ عَلَيْهِ: أَنْ تَذْهَبَ الْمُحَدَّثَاتُ فِي شُهُودِ الْعَبْدِ، وَتَغِيبَ فِي أَفْقِ الْعَدَمِ، كَمَا كَانَتْ قَبْلَ أَنْ تَوْجِدَ، وَيَبْقَى الْحَقُّ تَعَالَى كَمَا لَمْ يَزَلْ، ثُمَّ تَغِيبَ صُورَةَ الْمَشَاهِدِ وَرَسَمَهُ أَيْضًا، فَلَا يَبْقَى لَهُ صُورَةٌ وَلَا رَسْمٌ، ثُمَّ يَغِيبُ شُهُودَهُ أَيْضًا، فَلَا يَبْقَى لَهُ شُهُودٌ، وَيَصِيرُ الْحَقُّ هُوَ الَّذِي يَشَاهِدُ نَفْسَهُ بِنَفْسِهِ، كَمَا كَانَ الْأَمْرُ قَبْلَ إِيجَادِ الْمَكُونَاتِ.

وحقيقته: أن يفنى من لم يكن، ويبقى من لم يزل.

□ قال صاحب المنازل: «هُوَ اضْمِحْلَالُ مَا دُونَ الْحَقِّ عِلْمًا، ثُمَّ جَحْدًا، ثُمَّ حَقًّا، وَهُوَ عَلَى ثَلَاثِ دَرَجَاتٍ<sup>(٢)</sup>:

الدَّرَجَةُ الْأُولَى: فَنَاءُ الْمَعْرِفَةِ فِي الْمَعْرُوفِ، وَهُوَ الْفَنَاءُ عِلْمًا، وَفَنَاءُ الْعِيَانِ فِي الْمُعَايِنِ، وَهُوَ الْفَنَاءُ جَحْدًا، وَفَنَاءُ الطَّلَبِ فِي الْوُجُودِ، وَهُوَ الْفَنَاءُ حَقًّا. الدَّرَجَةُ الثَّانِيَةُ: فَنَاءُ شُهُودِ الطَّلَبِ لِإِسْقَاطِهِ، وَفَنَاءُ شُهُودِ الْمَعْرِفَةِ لِإِسْقَاطِهَا، وَفَنَاءُ شُهُودِ الْعِيَانِ لِإِسْقَاطِهِ.

الدَّرَجَةُ الثَّلَاثَةُ: الْفَنَاءُ عَنِ شُهُودِ الْفَنَاءِ، وَهُوَ الْفَنَاءُ حَقًّا، شَائِمًا بَرَقَ الْعَيْنِ، رَاكِبًا بَحْرَ الْجَمْعِ، سَالِكًا سَبِيلَ الْبِقَاءِ».

فنذكر ما في هذا الكلام من حقٍّ وباطل، ثمَّ نَتَّبِعُهُ ذَكَرَ أَقْسَامِ الْفَنَاءِ، وَالْفَرْقَ بَيْنَ الْفَنَاءِ الْمَحْمُودِ، الَّذِي هُوَ فَنَاءُ خَاصَّةِ أَوْلِيَاءِ اللَّهِ الْمُقَرَّبِينَ، وَالْفَنَاءِ الْمَذْمُومِ الَّذِي هُوَ فَنَاءُ أَهْلِ الْإِلْحَادِ، الْقَائِلِينَ بِوَحْدَةِ الْوُجُودِ، وَفَنَاءِ الْمُتَوَسِّطِينَ الْنَاقِصِينَ عَنِ دَرَجَةِ الْكَمَالِ، بَعُونَ اللَّهَ وَحَوْلَهُ وَتَأْيِيدَهُ.

فَقَوْلُهُ: «الْفَنَاءُ اضْمِحْلَالُ مَا دُونَ الْحَقِّ جَحْدًا»، لَا يَرِيدُ بِهِ أَنَّهُ يَعدَمُ مِنَ الْوُجُودِ بِالْكَلِّيَّةِ، وَإِنَّمَا يَرِيدُ اضْمِحْلَالَهِ فِي الْعِلْمِ، فَيَعْلَمُ أَنَّ مَا دُونَهُ بَاطِلٌ، وَأَنَّ وُجُودَهُ بَيْنَ عَدَمَيْنِ، وَأَنَّهُ لَيْسَ لَهُ مِنْ ذَاتِهِ إِلَّا الْعَدَمُ، فَعَدَمُهُ بِالذَّاتِ، وَوُجُودُهُ بِإِيجَادِ الْحَقِّ لَهُ، فَيَفْنَى فِي عِلْمِهِ، كَمَا كَانَ فَانِيًا فِي حَالِ عَدَمِهِ، فَإِذَا فَنِيَ فِي عِلْمِهِ ارْتَقَى إِلَى دَرَجَةٍ أُخْرَى فَوْقَ ذَلِكَ، وَهِيَ جِحْدُ السُّوَى وَإِنْكَارُهُ، وَهَذِهِ أَبْلَغُ مِنَ الْأُولَى؛ لِأَنَّهَا

(١) يقصد أبا إسماعيل الهروي صاحب «المنازل».

(٢) سيتكرر هذا الكلام في آخر الكتاب عند الحديث عن منزلة الفناء وصوره أكثر تفصيلاً وبياناتاً لما فيه من الشطحات.

غيبته عن السَّوئِ، فقد يغيب عنه وهو غير جاحِدٍ له، وهذه الثَّانية جحدُه وإنكاره.

ومن هاهنا دخل الاتِّحاديُّ، وقال: المراد جحد السَّوئِ بالكليَّة، وأنَّه ما ثمَّ غيرٌ بوجهٍ ما.

وحاشى شيخ الإسلام من إلحاد أهل الاتِّحاد، وإن كانت عبارته موهمةً، بل مفهومةً ذلك، وإنَّما أراد بالجحد في الشُّهود لا في الوجود؛ أي: يجحدُه أن يكون مشهودًا، فيجحد وجوده الشُّهوديَّ العلميَّ، لا وجوده العينيَّ الخارجيَّ، فهو أولاً يغيب عن وجوده الشُّهوديَّ العلميَّ، ثمَّ ينكر ثانيًا وجوده في علمه، وهو اضمحلاله جحدًا، ثمَّ يرتقي من هذه الدَّرَجَة إلى دَرَجَة<sup>(١)</sup> أخرى أبلغ منها، وهي اضمحلاله في الحقيقة، وأنَّه لا وجود له ألبتَّة، وإنَّما وجوده قائمٌ بوجود الحقِّ، فلولا وجود الحقِّ لم يكن هو<sup>(٢)</sup> موجودًا، ففي الحقيقة: الموجود إنَّما هو الحقُّ وحده، والكائنات من أثر وجوده، هذا معنى قولهم: «إِنَّهَا لَا وُجُودَ لَهَا، وَلَا أَثَرَ لَهَا، وَإِنَّهَا مَعْدُومَةٌ وَفَانِيَةٌ وَمُضْمَحِلَّةٌ».

والاتِّحاديُّ يقول: إنَّ السَّالِك في أوَّل سلوكه يرى أنَّه لا فاعل في الحقيقة إلاَّ الله، فهذا توحيد العلم، ولا يقدر في طوره الأوَّل على أكثر من ذلك، ثمَّ ينتقل عن هذا إلى الدَّرَجَة الثَّانية، وهي شهود عود الأفعال إلى الصِّفَات، والصِّفَات إلى الدَّات، فعاد الأمر كُلُّه إلى الدَّات، فيجحد وجود السَّوئِ بالكليَّة، فهذا هو اضمحلال جحدًا، ثمَّ يرتقي عن هذه الدَّرَجَة إلى ركوب البحر الَّذي تغرق فيه الأفعال والأسماء والصِّفَات، ولا يبقى إلاَّ أمرٌ مطلقٌ لا يتقيدُ باسمٍ ولا فعلٍ ولا صفةٍ، قد اضمحلَّ فيه كلُّ معنىٍ وقيدٍ وصفةٍ ورسمٍ، وهذا عندهم غاية السَّفر الأوَّل، فحينئذٍ يأخذ في السَّفر الثَّاني، وهو البقاء. قوله: «الدَّرَجَة الأوَّلَى: فَنَاءُ الْمَعْرِفَةِ فِي الْمَعْرُوفِ». يريد اضمحلال معرفته وتلاشيها في

معروفه، وأنَّ يغيب بمعروفه عن معرفته، كما يغيب بمشهوده عن شهوده، وبمذكوره عن ذكره، وبمحبوبه عن حبه، وبمخوفه عن خوفه، وهذا لا ريب في إمكانه ووقوعه؛ فإنَّ القلب إذا امتلأ بشيءٍ لم يبق فيه متسعٌ لغيره، وأنت ترى الرَّجل يشاهد محبوبه الَّذي قد استغرق في حبه، بحيث تخلَّل حبه جميع أجزاء قلبه، أو يشاهد المخوف الَّذي امتلأ قلبه<sup>(٣)</sup> بخوفه، فتراه دهشًا عن شعوره بحبه أو خوفه؛ لاستيلاء سلطان المحبوب أو المخوف على قلبه، وعدم اتِّساعه لشهود غيره ألبتَّة، لكنَّ هذا لنقصه لا لكماله، والكمال وراء ذلك.

فلا أحد أعظم محبةً لله ﷻ من الخليلين -عليهما الصَّلَاة والسَّلَام- وكانت حالهما أكمل من هذه

(١) كلمة: (درجة) غير موجودة في «غ» والمنار.

(٢) في «غ» والمنار: (هذا).

(٣) كلمة: (قلبه) غير موجودة في «غ» والمنار.

الحال، وشهود العبودية أكمل وأبلغ من الغيبة عنها بشهود المعبود، فشهود العبودية والمعبود درجة الكمال، والغيبة بأحدهما عن الآخر للناقصين، فكما أن الغيبة بالعبادة عن المعبود نقص، فكذلك الغيبة بالمعبود عن عبادته نقص<sup>(١)</sup>، حتى إن من العارفين من لا يعتدُّ بهذه العبادة، ويرى وجودها<sup>(٢)</sup> عدماً، ويقول: هي بمنزلة عبودية النَّائم وزائل العقل؛ لا يعتدُّ بها، ولم يبعد هذا القائل.

فالحقُّ تعالى مراده من عبده استحضر عبوديته، لا الغيبة عنها، والعامل على الغيبة عنها عاملٌ على مراده من الله، وعلى حظِّه والتَّعَمُّم بالفناء في شهوده، لا على مراد الله منه، وبينهما ما بينهما. فكيف يكون قائماً بحقيقة العبودية من يقول: «إِيَّاكَ نَعْبُدُ». ولا شعور له بعبوديته ألبتة؟ بل حقيقة: «إِيَّاكَ نَعْبُدُ» علماً ومعرفةً وقصدًا وإرادةً وعملاً، وهذا مستحيلٌ في وادي الفناء، ومن له ذوقٌ يعرف هذا وهذا.

قوله: «وَفَنَاءُ الْعِيَانِ فِي الْمُعَايِنِ، وَهُوَ الْفَنَاءُ جَحْدًا». لما كان ما قبل هذا فناء العلم في المعلوم، والمعرفة في المعروف، والعيان فوق العلم والمعرفة؛ إذ نسبتبه إلى العلم كنسبة المرئي إليه - كان الفناء في هذه المرتبة فناء عيانه في معانيه، ومحو أثره واضمحلال رسمه.

قوله: «وَفَنَاءُ الطَّلَبِ فِي الْمَوْجُودِ، وَهُوَ الْفَنَاءُ حَقًّا».

يريد: أنه لا يبقى لصاحب هذا العيان طلب؛ لأنه قد ظفر بوجوده ومطلوبه، وطلب الموجود<sup>(٣)</sup> محالٌ، لأنه إنما يطلب المفقود عن العيان لا الموجود، فإذا استقرت في عيانه وشهوده فني الطلب حقًا.

قوله: «الدَّرَجَةُ الثَّانِيَةُ: فَنَاءُ شُهُودِ الطَّلَبِ لِإِسْقَاطِهِ، وَفَنَاءُ شُهُودِ الْمَعْرِفَةِ لِإِسْقَاطِهَا، وَفَنَاءُ شُهُودِ الْعِيَانِ لِإِسْقَاطِهِ». يريد: أن الطلب يسقط، فيشهد العبد عدمه. فهاهنا أمورٌ ثلاثةٌ مترتبةٌ:

- أحدها: فناء الطلب وسقوطه.

- ثمَّ شهود سقوطه.

- ثمَّ سقوط شهوده.

فهذا هو فناء شهود الطلب لإسقاطه.

(١) كلمة: (نقص) غير موجودة في «غ» والمنار.

(٢) كلمة: (وجودها) غير موجودة في «غ» والمنار.

(٣) في «غ»: (الوجود).

وأما فناء شهود المعرفة لإسقاطها، فيريد به: أن المعرفة تسقطه في شهود العيان؛ إذ هو فوقها، وهي تفتنى فيه، فيشهد سقوطها في العيان، ثم يسقط شهود سقوطها.

وصاحب المنازل يرى أن المعرفة قد يصحبها شيء من حجاب العلم، ولا يرتفع ذلك الحجاب إلا بالعيان، فحينئذ تفتنى في حقه المعارف، فيشهد فناءها وسقوطها، ولكن (عليه بعد) (١) بقيّة بقيّة لا تزول عنه حتى يسقط شهود فنائها وسقوطها منه، فالعارف يخالطه بقيّة من العلم لا تزول إلا بالمعينة، والمعاین قد يخالطه بقيّة من المعرفة لا تزول إلا بشهود سقوطها، ثم سقوط شهود هذا السقوط.

وأما: «فَنَاءُ شُهُودِ الْعِيَانِ لِإِسْقَاطِهَا»: فيعني: أن العيان أيضًا يسقط فيشهد (٢) العبد ساقطًا، فلا يبقى إلا المعاین وحده.

قال الأتّحادي: هذا دليل على أن الشيخ يرى مذهب أهل الوحدة؛ لأن العيان إنما يسقط في مبادئ حضرة الجمع، لأنه يقتضي ثلاثة أمور: معاین، ومعاین، ومعاین، وحضرة الجمع تنفي التعداد. وهذا كذب على شيخ الإسلام، وإنما مراده: فناء شهود العيان، فيفتنى عن مشاهدة المعينة، ويغيب بمعاینه عن معاینته؛ لأن مراده انتفاء التعداد (٣) والتغاير بين المعاین والمعاین، وإنما مراده: انتفاء الحاجب عن درجة الشهود، لا عن حقيقة الوجود، ولكنه باب لإلحاد هؤلاء الملاحدة، منه يدخلون.

وفرق (٤) بين إسقاط الشيء عن درجة الوجود العلميّ الشهودي، وإسقاطه عن رتبة الوجود الخارجيّ العينيّ، فشيخ الإسلام - بل مشايخ القوم المتكلمين بلسان الفناء - هذا مرادهم. وأما أهل الوحدة، فمرادهم: أن حضرة الجمع والوحدة تنفي التعداد والتقييد في الشهود والوجود؛ بحيث يبقى المعروف والمعرفة والعارف من عين واحدة، لا بل ذلك هو نفس العين الواحدة، وإنما العلم والعقل والمعرفة حجب، بعضها أغلظ من بعض، ولا يصير السالك عندهم محققًا حتى يخرق حجاب العلم والمعرفة والعقل، فحينئذ يفتنى إلى ما وراء الحجاب من شهود الوحدة المطلقة التي لا تتقيّد بقيد، ولا تختص بوصف.

قوله: «الدَّرَجَةُ الثَّالِثَةُ: الْفَنَاءُ عَنِ شُهُودِ الْفَنَاءِ»؛ أي: يشهد فناء كل ما سوى الحقّ تعالى في

(١) في «غ» والمنار: (بعد عليه).

(٢) في «غ»: (فيشهده).

(٣) في «غ» والمنار: (التعداد).

(٤) في «غ» والمنار: (والفرق).

وجود الحق، ثم يشهد الفناء قد فني أيضًا، ثم يفنى عن شهود الفناء، فذلك هو الفناء حقًا. وقوله: «شَائِمًا بَرَقَ الْعَيْنِ». يعني: ناظرًا إلى عين الجمع، فإذا شام برقه من بُعد انتقل من ذلك إلى ركوب لجة بحر الجمع، وركوبه إيّاها هو فناؤه في جمعه. ويعني بالجمع: الحقيقة الكونية القدرية التي يجتمع فيها جميع المتفرقات، وتشمير القوم إلى شهودها والاستغراق والفناء فيها هو غاية السلوك والمعرفة عندهم. وسنذكر إن شاء الله تعالى أن العبد لا يدخل بهذا الفناء والشهود في الإسلام، فضلًا أن يكون به من المؤمنين، فضلًا أن يكون به من خاصة أولياء الله المقربين؛ فإن هذا شهودًا مشتركًا لأمرٍ أقرّ به عبّاد الأصنام وسائر أهل الملل أنه لا خالق إلا الله، قال الله تعالى: ﴿وَلَيْن سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ﴾ [العنكبوت: ٦١]، ﴿وَلَيْن سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَهُمْ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ﴾ [الزخرف: ٨٧]، فالاستغراق والفناء في شهود هذا القدر غاية التحقيق لتوحيد الربوبية الذي أقرّ به المشركون، ولم يدخلوا به في الإسلام، وإنّما الشّان في توحيد الإلهية الذي دعت إليه الرّسل، وأنزلت به الكتب، وتميّز به أولياء الله من أعدائه، وهو ألا يُعبد إلا الله، ولا يحبّ سواه، ولا يتوكّل على غيره. والفناء في هذا التوحيد: هو فناء خاصة المقربين، كما سيأتي إن شاء الله.

## فصل

إذا عرفت مراد القوم بالفناء، فنذكر أقسامه ومراتبه، وممدوحه ومذمومه ومتوسّطه. فاعلم أن الفناء: مصدر فني يفنى فناءً إذا اضمحلّ وتلاشى وعدم، وقد يطلق على ما تلاشت قواه وأوصافه مع بقاء عينه، كما قال الفقهاء: لا يقتل في المعركة شيخٌ فانٍ، وقال تعالى: ﴿كُلُّ مَنْ عَلَيْهَا فَانٍ﴾ [الرحمن: ٢٦]؛ أي: هالكٌ ذاهبٌ، ولكنّ القوم اصطالحوا على وضع هذه اللفظة لتجريد شهود الحقيقة الكونية، والغيب عن شهود الكائنات.

وهذا الاسم يطلق على ثلاثة معانٍ:

- الفناء عن وجود السّوى.
  - والفناء عن شهود السّوى.
  - والفناء عن إرادة السّوى.
- فأمّا الفناء عن وجود السّوى: فهو فناء الملاحدة، القائلين بوحدة الوجود، وأنّه ما ثمّ غيرٌ، وأنّ

غاية العارفين والسالكين الفناء في الوحدة المطلقة، ونفي التكثر والتعدد عن الوجود بكل اعتبار، فلا يشهد غيراً أصلاً، بل يشهد وجود العبد عين وجود الرب، بل ليس عندهم في الحقيقة ربٌ وعبدٌ.

وفناء هذه الطائفة في شهود الوجود كله واحداً، وهو الواجب بنفسه، ما ثم وجودان: ممكنٌ، وواجبٌ، ولا يفرقون بين كون وجود المخلوقات بالله، وبين كون وجودها هو عين وجوده، وليس عندهم فرقانٌ بين «العالمين» و«رب العالمين»، ويجعلون الأمر والنهي للمحجوبين عن شهودهم وفنائهم، والأمر والنهي<sup>(١)</sup> تلبس عندهم، والمحجوب عندهم يشهد أفعاله طاعاتٍ أو معاصٍ، ما دام<sup>(٢)</sup> في مقام الفرق، فإذا ارتفعت درجته شهد أفعاله كلها طاعاتٍ، لا معصية فيها؛ لشهوده الحقيقة الكونية الشاملة لكل موجودٍ، فإذا ارتفعت درجته عندهم فلا طاعة ولا معصية، بل ارتفعت الطاعات والمعاصي؛ لأنها تستلزم اثنييةً وتعدداً، وتستلزم مطيعاً ومطاعاً، وعاصياً ومعصياً، وهذا عندهم محض الشرك، والتوحيد المحض ياباه، فهذا فناء هذه الطائفة.

وأما الفناء عن شهود السوي: فهو الفناء الذي يشير إليه أكثر الصوفية المتأخرين، ويعدونه غايةً، وهو الذي بنى عليه أبو إسماعيل الأنصاري كتابه، وجعله الدرجة الثالثة في كل باب من أبوابه. وليس مرادهم فناء وجود ما سوى الله في الخارج، بل فناءه عن شهودهم وحسهم، فحقيقته: غيبة أحدهم عن سوي مشهوده، بل غيبته أيضاً عن شهوده ونفسه؛ لأنه يغيب بمعبوده عن عبادته، وبمذكوره عن ذكره، وبموجوده عن وجوده، وبمحبوبه عن حبه، وبمشهوده عن شهوده.

وقد يسمي حالٌ مثل هذا سكرًا، واصطلاحاً، ومحوًا، وجمعًا، وقد يفرقون بين معاني هذه الأسماء، وقد يغلب شهود القلب بمحبوبه ومذكوره حتى يغيب به ويفنى به، فيظن أنه اتحد به وامتزج، بل يظن أنه هو<sup>(٣)</sup> نفسه، كما يحكى أن رجلاً ألقى محبوبه نفسه في الماء، فألقى المحب نفسه وراءه، فقال له: ما الذي أوقعك في الماء؟ فقال: غبت بك عني فظننت أنك أني.

وهذا إذا عاد إليه عقله يعلم أنه كان غالطاً في ذلك، وأن الحقائق متميزة في ذاتها؛ فالرب رب، والعبد عبداً، والخالق بائن عن المخلوقات، ليس في مخلوقاته شيء من ذاته، ولا في ذاته شيء من مخلوقاته، ولكن في حال السكر والمحو والاصطلام والفناء قد يغيب عن هذا التمييز، وفي هذه الحال قد يقول صاحبها ما يحكى

(١) جملة: (الأمر والنهي) غير موجودة في «غ» والمنار.

(٢) في «غ» والمنار: (لأنه).

(٣) كلمة: (هو) غير موجودة في «غ» والمنار.

عن أبي يزيد أنه قال: «سُبْحَانِي». أو: «مَا فِي الْحُبَّةِ إِلَّا اللَّهُ»: ونحو ذلك من الكلمات التي لو صدرت عن قائلها وعقله معه لكان كافراً، ولكن مع سقوط التَّمْيِيز والشُّعُور قد يرتفع عنه قلم المؤاخذة.

وهذا الفناء يحمد منه شيء<sup>(١)</sup>، ويذمُّ منه شيءٌ، ويعفَى منه عن شيءٍ. فيحمد منه: فناؤه عن حبِّ ما سوى الله، وعن خوفه، ورجائه، والتَّوَكُّل عليه، والاستعانة به، والالتفات إليه؛ بحيث يبقى دين العبد ظاهراً وباطناً كله لله.

وأما عدم الشُّعُور والعلم؛ بحيث لا يفرِّق صاحبه بين نفسه وغيره، ولا بين الرّبِّ والعبد - مع اعتقاده الفرق - ولا بين شهوده ومشهوده، بل لا يرى السُّوئى ولا الغير، فهذا ليس بمحمودٍ، ولا هو وصف كمالٍ، ولا هو ممَّا يرغب فيه ويؤمر به، بل غاية صاحبه أن يكون معذوراً لعجزه، وضعف قلبه وعقله عن احتمال التَّمْيِيز والفرقان، وإنزال كلِّ ذي منزلةٍ منزلته، موافقةً لداعي العلم، ومقتضى الحكمة، وشهود الحقائق على ما هي عليه، والتَّمْيِيز بين القديم والمحدث، والعبادة والمعبود، فينزل العبادة منازلها، ويشهد مراتبها، ويعطي كلَّ مرتبةٍ منها حقَّها من العبودية، ويشهد قيامه بها، فإنَّ شهود العبد قيامه بالعبودية أكمل في العبودية من غيبته عن ذلك، فإنَّ أداء العبودية في حال غيبة العبد عنها وعن نفسه بمنزلة أداء السُّكران والنائم، وأداؤها في حال كمال يقظته وشعوره بتفاصيلها وقيامه بها أتمُّ وأكمل وأقوى عبوديةً.

فتأمل حال عبيدين في خدمة سيدهما، أحدهما يؤدي حقوق خدمته في حال غيبته عن نفسه وعن خدمته لاستغراقه بمشاهدة سيده، والآخر يؤديها في حال كمال حضوره، وتمييزه، وإشعار<sup>(٢)</sup> نفسه بخدمة السيّد، وابتهاجها بذلك، فرحاً بخدمته، وسروراً والتذاذاً منه، واستحضاراً لتفاصيل الخدمة ومنازلها، وهو - مع ذلك - عاملٌ على مراد سيده منه، لا على مراده من سيده، فأَيُّ العبيدين أكمل؟  
فالفناء: حظُّ الفاني ومراده، والعلم، والشُّعُور، والتَّمْيِيز، والفرق، وتنزيل الأشياء منازلها، وجعلها في مراتبها: حقُّ الرّبِّ ومراده، ولا يستوي صاحب هذه العبودية، وصاحب تلك.

نعم، هذا أكمل حالاً من الذي لا حضور له ولا مشاهدة بالمرّة<sup>(٣)</sup>، بل هو غائبٌ بطبعه ونفسه عن معبوده وعن عبادته، وصاحب التَّمْيِيز والفرقان - وهو صاحب الفناء الثالث - أكمل منهما، فزوال العقل والتَّمْيِيز، والغيبة عن شهود نفسه - وأفعالها - لا يحمد، فضلاً عن أن يكون في أعلى مراتب

(١) كلمة: (شيء) غير موجودة في «غ».

(٢) في «غ» والمنار: (إشعار) بدون واو.

(٣) كلمة: (بالمرّة) غير موجودة في «غ» والمنار.

الكمال، بل يذمُّ إذا تسبَّب إليه، وبأشْر أسبابه، وأعرض عن الأسباب التي توجب له التَّمييز والعقل، ويعذر إذا ورد عليه ذلك بلا استدعاء، بأن<sup>(١)</sup> كان مغلوباً عليه، كما يعذر النَّائم والمغمى عليه، والمجنون، والسَّكران الذي لا يذمُّ على سكره، كالموجر<sup>(٢)</sup>، والجاهل بكون الشَّراب مسكراً، ونحوهما.

وليس أيضاً هذه الحال بلازمة لجميع السَّالِكين، بل هي عارضةٌ لبعضهم، منهم من يُبتلى بها، كأبي يزيد وأمثاله، ومنهم: من لا يبتلى بها، وهم أكمل وأقوى؛ فإنَّ الصَّحابة رضي الله عنهم - وهم سادات العارفين، وأئمة الواصلين المقربين، وقدوة السَّالِكين - لم يكن منهم من ابتلي بذلك، مع قوَّة إرادتهم، وكثرة منازلهم، ومعينة ما لم يعاينه غيرهم، ولا شَمَّ له رائحةٌ، ولم يخطر على قلبه<sup>(٣)</sup>؛ فلو كان هذا الفناء كما لا كانوا هم أحقَّ به وأهله، وكان لهم منه ما لم يكن لغيرهم.

ولا كان هذا أيضاً لنبيِّنا صلى الله عليه وآله، ولا حالاً من أحواله صلى الله عليه وآله؛ ولهذا - في ليلة المعراج لما أُسري به، وعان ما عان ممَّا أراه الله إيَّاه من آياته الكبرى - لم تعرض له هذه الحال، بل كان كما وصفه الله عز وجل بقوله: ﴿ مَا زَاغَ الْبَصَرُ وَمَا طَغَى ﴿١٧﴾ لَقَدْ رَأَى مِنْ آيَاتِ رَبِّهِ الْكُبْرَى ﴿١٨﴾ ﴾ [النجم: ١٧، ١٨]، وقال: ﴿ وَمَا جَعَلْنَا الرُّؤْيَا الَّتِي أَرَيْنَاكَ إِلَّا فِتْنَةً لِلنَّاسِ ﴾ [الإسراء: ٦٠].

وقال ابن عباس رضي الله عنهما: «هِيَ رُؤْيَا عَيْنٍ، أَرِيهَا رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وآله لَيْلَةَ أُسْرِي بِهِ»<sup>(٤)</sup>.

ومع هذا فأصبح بينهم لم يتغيَّر عليه حاله، ولم يعرض له صعقٌ ولا غشيٌّ، يخبرهم عن تفصيل<sup>(٥)</sup> ما رأى، غير فإنَّ عن نفسه، ولا عن شهوده؛ ولهذا كانت حاله أكمل من حال موسى بن عمران - صلَّى الله عليهما وسلَّم - لما خرَّ صعقاً حين تجلَّى ربُّه للجبل وجعله دكاً.

(١) في «غ» والمنار: (بل).

(٢) الوجز: الخوف فيكون الموجز: الخائف المكره.

(٣) لأن قلوبهم كانت سليمة من أمراض الجهالة والأهواء، والشكوك والشهوات، وكانت دائمة التغذية بما أنزله الله هدى ورحمة وشفاء لما في الصدور، فكانت قلوباً مشرقة بنور الهدى، قوية بصدق العلم بالله، واللجأ إليه، والتوكل والاعتماد عليه، وهيات للصوفية هذا المنال، وقلوبهم مريضة بالأهواء والريب والشكوك الجاهلية! فإنها إنما تتغذى من فلسفة الهند واليونان، ومن حدثني قلبي وقال لي شيخني. (الفاقي).

(٤) رواه البخاري في التفسير سورة الإسراء، باب: ﴿ وَمَا جَعَلْنَا الرُّؤْيَا ﴾ الآية. (٤٧٦)، ورواه الترمذي في التفسير تفسير سورة الإسراء (٣١٣٤).

(٥) في «غ» والمنار: (تفاصيل).



## فصل

وهذا الفناء له سببان:

- أحدهما: قوّة الوارد وضعف المورد، وهذا لا يذمُّ صاحبه.
- الثّاني: نقصان العلم والتّمييز، وهذا يذمُّ صاحبه، لاسيّما إذا أعرض عن العلم الَّذي يحول بينه وبين هذا الفناء، وذمّه وذمّ أهله، ورأى ذلك عائقا من عوائق الطّريق، فهذا هو المذموم المَخوف عليه.

ولهذا؛ عظمت وصيّة القوم بالعلم، وحذّروا من السُّلوك بلا علم، وأمروا بهجر من هجر العلم وأعرض عنه، وعدم القبول منه، لمعرفتهم بمآل أمره، وسوء عاقبته في سيره، وعامة من تزندق من السّالكين فلاعرضه عن دواعي العلم، وسيره على جادة الدّوق والوجد، ذاهبةً به الطّريق كلّ مذهب، فهذا فتنته والفتنة به شديدة، وبالله التّوفيق.

## فصل

وأصل هذا الفناء: الاستغراق في توحيد الرّبوبيّة، وهو رؤية تفرّد الله بخلق الأشياء، وملكها واختراعها، وأنّه ليس في الوجود قطُّ إلّا ما شاء وكونه، فيشهد ما اشتركت فيه المخلوقات من خلق الله إيّاها، ومشيتته لها، وقدرته عليها، وشمول قيوميّته وربوبيّته لها، ولا يشهد ما افرقت فيه من محبة الله لهذا وبغضه لهذا، وأمره بما أمر به، ونهيه عمّا نهى عنه، وموالاته لقوم ومعاداته لآخرين.

فلا يشهد التّفرقة في الجمع، وهي تفرقة الخلق والأمر في جمع الرّبوبيّة، تفرقة موجب الإلهيّة في جمع الرّبوبيّة، تفرقة الإرادة<sup>(١)</sup> الدّينيّة في جمع الإرادة الكونيّة، تفرقة ما يحبه ويرضاه في جمع ما قدره وقضاه<sup>(٢)</sup>، لا يشهد الكثرة في الوجود، وهي كثرة معاني الأسماء الحسنی والصّفات العلی، واقتضاؤها لآثارها في وحدة الدّات الموصوفة بها.

فلا يشهد كثرة دلالات أسماء الرّبّ تعالی وصفاته على وحدة ذاته.

(١) في «غ»: (الإرادات).

(٢) في «غ»: (في جميع قدره وقضائه).

فهو الله الَّذِي لا إِلَهَ إِلاَّ هُوَ، الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ، الْمَلِكُ الْقُدُّوسُ، السَّلَامُ الْمُؤْمِنُ، الْمُهَيْمِنُ الْعَزِيزُ، الْجَبَّارُ الْمُتَكَبِّرُ، وَكُلُّ اسْمٍ لَهُ صِفَةٌ، وَلِلصِّفَةِ حَكْمٌ، فَهُوَ سَبْحَانَهُ وَاحِدُ الذَّاتِ، كَثِيرُ الْأَسْمَاءِ وَالصِّفَاتِ، فَهَذِهِ كَثْرَةٌ فِي وَحْدَةٍ.

والفرق بين مأموره ومنهيه، ومحبوه ومبغوضه، ووليّه وعدوّه، تفرقةٌ في جمع، فمن لم يتسع شهوده لهذه الأمور الأربعة فليس من خاصّة أولياء الله العارفين، بل إن انصرف<sup>(١)</sup> شهوده عنها مع اعترافه بها فهو مؤمنٌ ناقصٌ، وإن جحدّها - أو شيئاً منها - فكفرٌ صريحٌ أو بتأويل، مثل أن يجحد تفرقة الأمر والنهي<sup>(٢)</sup>، أو جمع القضاء والقدر، أو كثرة معاني الأسماء والصفات ووحدّة الذات. فليتدبّر اللبيب السالك هذا الموضوع حقّ التدبّر، وليعرف قدره؛ فإنّه مجامع طرق العالمين، وأصل تفرقتهم، قد ضبطت لك معاقده، وأحكمت لك قواعده وبالله التوفيق.

وإنّما يعرف قدر هذا من اجتاز القفار، واقتحم البحار، وعرض له ما يعرض لسالك القفر، وراكب البحر، ومن لم يسافر ولم يخرج عن وطن طبعه ومرباه، وما ألف عليه أصحابه وأهل زمانه، فهو بمعزلٍ عن هذا، فإن عرف قدره، وكفى الناس شرّه، فهذا يرجئ له السّلامة، وإن عدا طوره، وأنكر ما لم يعرفه، وكذب بما لم يحط به علماً، ثمّ تجاوز إلى تكفير من خالفه ولم يقلّد شيوعه، ويرضى بما رضي هو به لنفسه، فذلك الظالم الجاهل، الَّذِي ما ضرَّ إِلاَّ نفسه، ولا أضرَّ إِلاَّ حظّه.

## فصل

وعرض للسالك على درب الفناء معاطب ومهالك، لا ينجيه منها إِلاَّ بصيرة العلم، التي إن صحبته في سيره، وإلاّ فبسبيل من هلك.

- منها: أنّه إذا اقتحم عقبة الفناء ظنّ أنّ صاحبها قد سقط عنه الأمر والنهي، لتشويشه على الفناء ونقضه له، والفناء عنده غاية العارفين، ونهاية التوحيد، فيرى ترك كلّ ما أبطله وأزاله، من أمرٍ ونهيٍ أو غيرهما، ويصرّح بعضهم بأنّه إنّما يسقط الأمر والنهي عمّن شهد الإرادة، وأمّا من لم يشهدا فالأمر والنهي لازمان<sup>(٣)</sup> له، ولم يعلم هذا المغرور أنّ غاية ما معه الفناء في توحيد أهل الشّرك الَّذِي

(١) في المنار: (أضاف) وفي «غ»: (ضاق).

(٢) كلمة: (والنهي) غير موجودة في «غ» والمنار.

(٣) في «غ» والمنار: (لازم).

أَقْرَأُوا بِهِ، وَلَمْ يَكُونُوا بِهِ مُسْلِمِينَ أَلْبَتَّةَ، كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿وَلَيْن سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ﴾ [الزمر: ٣٨].

وقال: ﴿قُلْ لَيْنَ الْأَرْضُ وَمَنْ فِيهَا إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ (٨٤) سَيَقُولُونَ لِلَّهِ قُلْ أَفَلَا تَذَكَّرُونَ﴾ (٨٥) قُلْ مَنْ رَبُّ السَّمَوَاتِ السَّبْعِ وَرَبُّ الْعَرْشِ الْعَظِيمِ﴾ (٨٦) سَيَقُولُونَ لِلَّهِ قُلْ أَفَلَا نُنْقِطُ﴾ (٨٧) قُلْ مَنْ يَدِيرُ مَلَكُوتُ كُلِّ شَيْءٍ وَهُوَ يُحْيِيهِ وَلَا يُجَارُ عَلَيْهِ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ (٨٨) سَيَقُولُونَ لِلَّهِ قُلْ فَأَنَّى تُسْحَرُونَ﴾ (٨٩) [المؤمنون: ٨٤ - ٨٩]. وقال تعالى: ﴿وَمَا يُؤْمِنُ أَكْثَرُهُمْ بِاللَّهِ إِلَّا وَهُمْ مُشْرِكُونَ﴾ (٩٦) [يوسف: ١٠٦].

قال ابن عباسٍ رضي الله عنهما: «تَسْأَلُهُمْ مَنْ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ؟ فَيَقُولُونَ: اللَّهُ، وَهُمْ يَعْبُدُونَ غَيْرَهُ».

ومن كان هذا التوحيد والفناء غاية توحيدِه انسلخ من دين الله، ومن جميع رسله وكتبه؛ إذ لم يتميز عنده ما أمر الله به مما نهى عنه، ولم يفرق بين أولياء الله وأعدائه، ولا بين محبوبه ومبغوضه، ولا بين المعروف والمنكر، وسوى بين المتقين والفجار، والطاعة والمعصية، بل ليس عنده في الحقيقة إلا طاعة، لاستواء الكل في الحقيقة التي هي المشيئة العامة الشاملة.

ثم صاحب هذا المقام يظن أنه صاحب الجمع والتوحيد، وأنه وصل إلى عين الحقيقة، وإنما وصل المسكين<sup>(١)</sup> إلى الحقيقة الشاملة التي يدخل فيها إبليس وجنوده أجمعون، وكل كافر ومشرِك وفاجر؛ فإن هؤلاء كلهم تحت الحقيقة الكونية القدرية، فغاية صاحب هذا المشهد وصوله إلى أن يشهد استواء هؤلاء والمؤمنين الأبرار، وأولياء الله وخاصة عباده في هذه الحقيقة، ومع هذا فلا بد له من الفرق، والموالات والمعاداة ضرورة، فينسلخ عن الفرق الشرعي، ويعود إلى الفرق الطبيعي النفسي بهواه وطبعه؛ إذ لا بد أن يفرق بين ما ينفعه فيميل إليه، وما يضره فيهرب منه، فبينما هو منكراً على أهل الفرق الشرعي ناكباً عن طريقتهم إلى عين الجمع؛ إذ أتت كس وارتكس، وعاد إلى الفرق الطبيعي النفسي، فيوالي ويبغض، ويحب ويبغض، بحسب هواه وإرادته.

فإن الفرق أمرٌ ضروريٌّ للإنسان، فمن لم يكن فرقه قرآنيًا محمديًا، فلا بد له من قانونٍ يفرق به: إمَّا سياسة سائسٍ فوقه، أو ذوقٍ منه أو من غيره، أو رأيٍ منه أو من غيره، أو يفرق فرقًا بهيميًا حيوانيًا بحسب مجرد شهوته وغرضه أين توجهت به، فلا بد من التفريق بأحد هذه الوجوه.

فلينظر العبد من الحاكم عليه في الفرق، وليزن به إيمانه قبل أن يوزن، وليحاسب نفسه قبل أن

(١) كلمة: (المسكين) غير موجودة في «غ» والمنار.

يحاسب، وليستبدل الذهب بالخزف، والدُّرُّ بالبعر، والماء الزُّلال بالسراب الذي: ﴿يَحْسَبُهُ الظَّمْثَانُ مَاءً حَتَّىٰ إِذَا جَاءَهُ لَمْ يَجِدْهُ شَيْئًا وَوَجَدَ اللَّهُ عِنْدَهُ فَوَفَّاهُ حِسَابَهُ وَاللَّهُ سَرِيعُ الْحِسَابِ ﴿٣٩﴾﴾ [النور: ٣٩] قبل أن يسأل الرجعة إلى دار الصِّرف، فيقال: هيهات! اليوم يوم الوفاء، وما مضى فقد فات، أحصي المستخرج والمصروف، وستعلم الآن ما معك من النِّقد الصَّحيح والزُّيوف.

وأصحاب هذه الحقيقة أتباع كلِّ ناعقٍ، يميلون مع كلِّ صائح، لم يستضيئوا بنور العلم، ولم يلجئوا إلى ركنٍ وثيقٍ، إذا تناهوا في حقيقتهم أضافوا<sup>(١)</sup> الجميع إلى الله إضافة المحبة والرِّضا، وجعلوها عين المشيئة والخلق، ضاهئوا الذين قال الله تعالى فيهم: ﴿وَقَالَ الَّذِينَ أَشْرَكُوا لَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا عَبَدْنَا مِن دُونِهِ مِن شَيْءٍ نَّحْنُ وَلَا آبَاؤُنَا وَلَا حَرَمْنَا مِن دُونِهِ مِن شَيْءٍ﴾ [النحل: ٣٥].

وقولهم عن آلهتهم: ﴿لَوْ شَاءَ الرَّحْمَنُ مَا عَبَدْنَاهُمْ﴾ [الزخرف: ٢٠].

وقوله: ﴿وَإِذَا فَعَلُوا فَحِشَةً قَالُوا وَجَدْنَا عَلَيْهَا آبَاءَنَا وَاللَّهُ أَمَرَنَا بِهَا﴾ [الأعراف: ٢٨].

فاحتجوا بإقرار الله لهم قدرًا وكونًا على رضاه ومحبته وأمره، وأنه لو كره ذلك منهم لحال بينهم وبينه، ولما أقرهم عليه، فجعلوا قضاءه وقدره عين محبته ورضاه، وورثهم من سؤى بين المخلوقات، ولم يفرِّق بالفرق النبويِّ القرآنيِّ.

وطائفة من المشركين ذكرت ذلك معارضين لأمر الله ونهيه، وما بعث به رسله، بقضائه وقدره، فعارضوا الحقيقة الدِّينية الشرعية بالحقيقة الكونية القدرية، وورثهم من يحتجُّ بالقضاء والقدر في مخالفة الأمر والنهي، وكلا الطائفتين أبطلت أمره ونهيه بقضائه وقدره.

وظنَّت طائفةٌ ثالثةٌ: أن إثبات القضاء والقدر يبطل الشرائع والنُّبوت، وأن المشركين احتجُّوا على بطلانها بإثباته، فجعلت التَّكذيب به من أصول الإيمان، بل أعظم أصوله، فردَّت قضاء الله وقدره الشَّامل العامَّ بأمره ونهيه.

فانظر إلى اقتسام الطوائف هذا الموضع، وافتراقهم في مفرق هذا الطَّرِيق علمًا وخبرًا، وسلوكًا وحقيقةً، وتأمل أحوال الخلق في هذا المقام تنكشف لك أسرار العالمين، وتعلم أين أنت، وأين مقامك، وتعرف ما جنى هذا الجمع وهذا الفناء على الإيمان، وما خرَّب من القواعد والأركان، وتحقق حينئذٍ أن الدين كله فرقانٌ في القرآن، فرقٌ في جمع، وكثرةٌ في وحدة، كما تقدَّم بيانه، وأن أولى النَّاس بالله وكتبه ورسالته وأصحاب الفرق في الجمع، فيقومون بالفرق بين ما يحبه الله ويبغضه،

(١) في «غ» والمنار: (وأضافوا).

ويأمر به، وينهى عنه، ويواليه ويعاديه، علمًا وشهودًا، وإرادةً وعملاً، مع شهودهم الجمع لذلك كله في قضائه وقدره، ومشيئته الشاملة العامة، فيؤمنون بالحقيقة الدنيوية والكونية، ويعطون كل حقيقة حظها من العبادة.

- فحظ الحقيقة الدنيوية: القيام بأمره ونهيه، ومحبة ما يحبُّه، وكراهة ما يكرهه، وموالاته من والاه، ومعاداة من عاداه، وأصل ذلك الحبُّ فيه والبغض فيه.

- وحظ الحقيقة الكونية: إفراده بالافتقار إليه، والاستعانة به، والتوكل عليه، والالتجاء إليه، وإفراده بالسؤال والطلب، والتذلل والخضوع، والتحقق بأنه ما شاء كان وما لم يشأ لم يكن، وأنه لا يملك أحدٌ سواه لهم ضرًا ولا نفعًا، ولا موتًا ولا حياةً ولا نشورًا، وأنه مقلب القلوب، فقلوبهم ونواصيهم بيده، وأنه ما من قلبٍ إلا وهو بين إصبعين من أصابعه، إن شاء أن يقيمه أقامه، وإن شاء أن يزيغه أزاعه.

فلهذه الحقيقة عبوديةً، ولهذه الحقيقة عبوديةً، ولا تبطل إحداها الأخرى، بل لا تتم إلا بها، ولا تتم العبودية إلا بمجموعهما، وهذا حقيقة قوله: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾، بخلاف من أبطل حقيقة: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾ بحقيقة ﴿إِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾، وقال: إنها جمعٌ، و﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾ فرقٌ. وقد يغلو في هذا المشهد فلا<sup>(١)</sup> يستحسن حسنةً، ولا<sup>(٢)</sup> يستقبح قبيحةً، ويصرِّح بذلك ويقول: العارف لا يستحسن حسنةً ولا يستقبح قبيحةً لاستبصاره بسرِّ القدر.

ومنهم من يقول: حقيقة هذا المشهد أن يشهد الوجود كله حسنًا لا قبيح فيه، وأفعالهم كلها طاعات لا معصية فيها؛ لأنهم - وإن عصوا الأمر - فهم مطيعون المشيئة، ويقولون:  
أَصْبَحْتُ مُنْفَعِلًا لِمَا تَخْتَارُهُ      مِنِّْي فَفَعَلِي كُلُّهُ طَاعَاتُ

ويقول قائلهم: من شهد الحقيقة سقط عنه الأمر، ويحتجون بقوله تعالى: ﴿وَأَعْبُدْ رَبَّكَ حَتَّىٰ يَأْتِيَكَ الْيَقِينُ﴾ [الحجر: ٩٩] ويفسرون اليقين بشهود الحكم الكوني، وهي الحقيقة عندهم. ولا ريب أن العامة خيرٌ من هؤلاء وأصح إيمانًا؛ فإن هذا زندقة ونفاق، وكذبٌ منهم على أنفسهم ونبئهم وإلههم.

أما كذبهم على أنفسهم: فإنهم لا بد أن يفرقوا قطعًا، فرغبوا عن الفرق النبوي والقرآني، ووقعوا في الفرق النفساني الطبعي، مثل حال إبليس؛ تكبر عن السجود لآدم، ورضي لنفسه بالقيادة لفساق

(١) في «غ» والمنار: (وإذا غلا في هذا المشهد لم).

(٢) في «غ» والمنار: (ولم).

ذريته<sup>(١)</sup>، ومثل المشركين؛ تكبروا عن عبادة الله الحي القيوم، ورضوا لأنفسهم بعبادة الأبحار والأشجار والموتى<sup>(٢)</sup> والأوثان، ومثل أهل البدع؛ تكبروا عن تقليد النصوص، وتلقى الهدى من مشكاتها، ورضوا لأنفسهم بتقليد أقوال مخالفة للفطرة والعقل والشَّرع، وظنُّوها قواطع عقليَّة، وقدَّموها على نصوص الأنبياء، وهي في الحقيقة شبهات مخالفة للسمع والعقل.

ومثل الجهميَّة<sup>(٣)</sup>؛ نزهوا الرَّبَّ عن عرشه، وجعلوه في أجواف البيوت والحوانيت والحمَّامات، وقالوا: هو في كلِّ مكان بذاته، ونزهوه عن صفات كماله ونعوت جلاله حذرًا - بزعمهم - من التَّشبيه فشبهوه بالجمادات النَّاقصة الخسيسة التي لا تتكلَّم، ولا سمع لها ولا بصر، ولا علم ولا حياة، بل شبَّهوه بالمعدومات الممتنع وجودها.

ومثل المعطلَّة الذين قالوا: ما فوق العرش إلَّا العدم، وليس فوق العرش ربُّ يُعبد، ولا إله يصلِّي له ويُسجد، ولا ترتفع الأيدي إليه، ولا رفع المسيح إليه، ولا تعرج الملائكة والرُّوح إليه، ولا أسري برسول الله ﷺ إليه، ولا دنا منه حتَّى كان قاب قوسين أو أدنى، ولا ينزل من عنده شيءٌ، ولا يصعد إليه شيءٌ، ولا يراه أهل الجنَّة من فوقهم يوم القيامة، واستواؤه على عرشه لا حقيقة له، بل على المجاز الذي يصحُّ نفيه، وعلوه فوق خلقه بالرتبة والشَّرَف لا بالذَّات، وكذلك فوقيته فوقية قهر لا فوقية ذات، فنزهوه عن كمال علوه وفوقيته، ووصفوه بما ساووا به بينه وبين العدم والمستحيل، فقالوا: لا هو داخل [العالم]<sup>(٤)</sup>، ولا خارجه، لا متَّصلٌ به، ولا منفصلٌ عنه، ولا محايثٌ<sup>(٥)</sup> له، ولا مباينٌ له، ولا هو فينا، ولا خارجٌ عنَّا.

ومعلومٌ أنَّه لو قيل لأحدكم: صف لنا العدم، لوصفه بهذا بعينه.

وانطباع هذا السلب على العدم المحض أقرب إلى العقول والفطر من انطباقه على ربِّ العالمين الذي ليس في مخلوقاته شيءٌ من ذاته، ولا في ذاته شيءٌ من مخلوقاته، بل هو بائنٌ من خلقه، مستوٍ على عرشه، عالٍ على كلِّ شيءٍ، وفوق كلِّ شيءٍ.

(١) في هامش مخطوطة «غ» والمنار، وط. الفقي: (وما أحسن قول أبي نواس فيه:

عجبت من إبليس في كبره وفي الذي أظهر من نخوته

تاه على آدم في سجدة وصار قوادًا لذريتته).

(٢) جملة: (والأشجار والموتى) غير موجودة في «غ» والمنار.

(٣) في «غ» والمنار: (الجهمية الأولى).

(٤) ما بين المعكوفتين مصحح من «غ»، وأما في طبعة الفقي والمنار: (العلم) وهو خطأ.

(٥) سبق شرحها.

والقصد: أن كلَّ من أعرض عن شيءٍ من الحقِّ وجحدَه وقع في باطلٍ مقابل لما أعرض عنه من الحقِّ وجحدَه ولا بدَّ، حتَّى في الأعمال مَنْ رغب عن العمل لوجه الله وحده ابتلاه الله بالعمل لوجوه الخلق، فرغب عن العمل لمن ضرُّه ونفعه وموته وحياته وسعادته بيده، فابتلي بالعمل لمن لا يملك له شيئاً من ذلك.

وكذلك من رغب عن إنفاق ماله في طاعة الله ابتلي بإنفاقه لغير الله وهو راغمٌ.

وكذلك من رغب عن التَّعب لله ابتلي بالتَّعب في خدمة الخلق ولا بدَّ.

وكذلك من رغب عن الهدى بالوحي، ابتلي بكناسة الآراء وزبالة الأذهان، ووسخ الأفكار.

فليتأمل من يريد نصح نفسه وسعادتها وفلاحها هذا الموضوع في نفسه وفي غيره.

ولا ريب أنَّ العامَّة - مع غفلتهم وشهواتهم - أصحَّ إيماناً من هؤلاء إذا لم يعطلُّوا الأمر والنَّهي؛ فإنَّ إيماناً مع تفرقةٍ وغفلةٍ خيرٌ من شهودٍ وجمعيَّةٍ يصحبها فساد الإيمان والانسلاخ منه.

- وأما كذبهم على نبيِّهم: فاعتقادهم أنَّه إنَّما كان قيامه بالأوراد والعبادات لأجل التَّشريع، لا لأنَّها فرضٌ عليه؛ إذ قد سقط ذلك عنه<sup>(١)</sup> بشهود الحقيقة وكمال اليقين؛ فإنَّ الله ﷻ أمره وأمر سائر رسله بعبادته إلى حين انقضاء آجالهم؛ فقال: ﴿وَأَعْبُدْ رَبَّكَ حَتَّىٰ يَأْتِيَكَ الْيَقِينُ﴾ ﴿٩٩﴾ [الحجر: ٩٩]، وهو الموت بالإجماع، كما قال في الآية الأخرى عن الكفار: ﴿وَكُنَّا نُكَذِّبُ بَيِّنَاتٍ مِّنَ الْبَيِّنَاتِ حَتَّىٰ أَتَيْنَا الْيَقِينُ﴾ ﴿٤٧﴾ [المدثر: ٤٦، ٤٧].

وقال ﷺ: «أَمَّا عُمَانُ بْنُ مَطْعُونٍ فَقَدْ جَاءَهُ الْيَقِينُ مِنْ رَبِّهِ»<sup>(٢)</sup>. قاله لَمَّا مات عثمان.

وقال المسيح: ﴿إِنِّي عَبْدُ اللَّهِ آتَانِيَ الْكِتَابَ وَجَعَلَنِي نَبِيًّا﴾ ﴿٣١﴾ وَجَعَلَنِي مُبَارَكًا أَيْنَ مَا كُنْتُ وَأَوْصَانِي بِالصَّلَاةِ وَالزَّكَاةِ مَا دُمْتُ حَيًّا﴾ ﴿٣٢﴾ [مريم: ٣٠، ٣١]، فهذه وصية الله للمسيح، وكذلك لجميع أنبيائه ورسله وأتباعهم.

قال الحسن: «لَمْ يَجْعَلِ اللَّهُ لِعَبْدِهِ الْمُؤْمِنِ أَجْلاً دُونَ الْمَوْتِ».

وإذا جمع هؤلاء التَّجَهُّم في الأسماء والصفات إلى شهود الحقيقة والوقوف عندها فأعاذك الله من تعطيل الرِّبِّ وشرعه بالكلية، فلا ربَّ يُعبد، ولا شرع يتَّبَع بالكلية. ومن أراد الوقوف على حقيقة ما ذكرنا فليسير طرفه بين تلك المعالم، وليقف على تلك المعاهد،

(١) كلمة: (عنه) غير موجودة في «غ» والمنار.

(٢) البخاري (١٤٤٣) (٢٦٨٧)، وأحمد (٤٣٦/٦) من حديث أم العلاء الأنصارية رضي الله عنها، وقد سبق تخريجه (ص ١٢١).

وليسأل الأحوال والرُسوم والشواهد، فإن لم تجبه حواراً<sup>(١)</sup> أجابته حالاً واعتباراً، وإنّما يصدّق بهذا من رافق السالكين، وفارق القاعدين، وتبوّأ الإيمان، وفارق عوائد أهل الزّمان، ولم يرض بقول القائل:

دَعِ الْمَعَالِي لَا تَنْهَضْ لِبُعَيْتِهَا      وَأَقْعُدْ فَإِنَّكَ أَنْتَ الطَّاعِمُ الْكَاسِي

## فصل

### \* الدّرجة الثالثة من درجات الفناء:

فناء خواصّ الأولياء وأئمة المقرّبين: وهو الفناء عن إرادة السّوى، شائماً برق الفناء عن إرادة ما سواه، سالكاً سبيل الجمع على ما يحبه ويرضاه، فانياً بمراد محبّوه منه عن مراده هو من محبّوه، فضلاً عن إرادة غيره، قد اتّحد مراده بمراد محبّوه - أعني: المراد الدّينيّ الأمرّي، لا المراد الكونيّ القدرّي - فصار المرادان واحداً.

وليس في العقل اتّحاد صحيح إلاّ هذا، والاتّحاد في العلم والخبر، فيكون المرادان والمعلومان والمذكوران واحداً، مع تباين الإرادتين والعلمين والخبرين، فغاية المحبّة اتّحاد مراد المحبّ بمراد المحبوب، وفناء إرادة المحبّ في مراد المحبوب.

فهذا الاتّحاد والفناء: هو اتّحاد خواصّ المحبّين وفناؤهم، فنوا<sup>(٢)</sup> بعبادة محبّوبهم عن عبادة ما سواه، وبحبّه وخوفه ورجائه والتّوكّل عليه، والاستعانة به، والطّلب منه عن حبّ ما سواه وخوفه ورجائه والتّوكّل عليه.

ومن تحقيق هذا الفناء: ألاّ يحبّ إلاّ في الله، ولا يبغض إلاّ فيه، ولا يوالي إلاّ فيه، ولا يعادي إلاّ فيه، ولا يعطي إلاّ له، ولا يمنع إلاّ له، ولا يرجو إلاّ إيّاه، ولا يستعين إلاّ به، فيكون دينه كلّ ظاهرًا وباطنًا لله، ويكون الله ورسوله أحبّ إليه ممّا سواهما، فلا يوادّ من حادّ الله ورسوله ولو كان أقرب الخلق إليه، بل:

يُعَادِي الَّذِي عَادَى مِنَ النَّاسِ كُلَّهُمْ      جَمِيعًا وَلَوْ كَانَ الْحَبِيبَ الْمُصَافِيَا

وحقيقة ذلك: فناؤه عن هوى نفسه وحظوظها بمراضي ربّه وحقوقه.  
والجامع لهذا كلّ: تحقيق شهادة أن لا إله إلاّ الله علماً ومعرفةً، وعملاً وحالاً وقصدًا.

(١) الحوار: المحاوراة والمراجعة في الكلام.

(٢) في «غ» والمنار: (قد فنوا).



وحقيقة هذا التّفي والإثبات الذي تضمّنته هذه الشّهادة: هو الفناء والبقاء، فيفنى عن تأليه<sup>(١)</sup> ما سواه علماً وإقراراً وتعبدًا، ويبقى بتأليهه<sup>(٢)</sup> وحده.

فهذا الفناء وهذا البقاء هو حقيقة التّوحيد الذي عليه المرسلون، وأنزلت به الكتب، وخلقت لأجله الخليقة، وشرعت له الشّرائع، وقام عليه سوق الجنّة، وأسس عليه الخلق والأمر.

وحقيقته أيضًا: البراء والولاء؛ البراء من عبادة غير الله، والولاء لله، كما قال تعالى: ﴿قَدْ كَانَتْ لَكُمْ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ فِي إِبْرَاهِيمَ وَالَّذِينَ مَعَهُ إِذْ قَالُوا لِقَوْمِهِ إِنَّا بِرِءٍ وَأَنَا مِنْكُمْ وَمِمَّا تَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ كَفَرْنَا بِكُمْ وَبَدَا بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ الْعَدَاوَةُ وَالْبَغْضَاءُ أَبَدًا حَتَّى تُؤْمِنُوا بِاللَّهِ وَحَدُّهُ﴾ [المتحنة: ٤].

وقال: ﴿وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ لِأَبِيهِ وَقَوْمِهِ إِنَّنِي بَرَاءٌ مِمَّا تَعْبُدُونَ ﴿٦٦﴾ إِلَّا الَّذِي فَطَرَنِي فَإِنَّهُ سَيِّدِي ﴿٦٧﴾﴾ [الزخرف: ٢٦، ٢٧].

وقال أيضًا: ﴿يَنْقُورِ إِنِّي بَرِيءٌ مِمَّا تُشْرِكُونَ ﴿٧٨﴾ إِنِّي وَجْهٌ وَجْهِي لِلذِّى فَطَرَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ حَنِيفًا﴾ [الأنعام: ٧٨، ٧٩].

وقال الله تعالى لرسوله ﷺ: ﴿قُلْ يَتَأَيُّهَا الْكٰفِرُونَ ﴿١﴾ لَا أَعْبُدُ مَا تَعْبُدُونَ ﴿٢﴾﴾ [الكافرون: ١، ٢] إلى آخرها، وهذه براءة منهم ومن معبودهم<sup>(٣)</sup> وسماها براءة من الشّرك.

وهي حقيقة المحو والإثبات، فيمحو محبة ما سوى الله ﷻ من قلبه، علماً وقصدًا وعبادةً، كما هي ممحوة من الوجود، ويثبت فيه إلهيته سبحانه وحده.

وهي حقيقة الجمع والفرق؛ فيفرّق بين الإله الحقّ وبين من ادّعت له الإلهية بالباطل، ويجمع تأليهه<sup>(٤)</sup> وعبادته وحبّه وخوفه ورجاءه وتوكّله واستعانتة على إلهه الحقّ الذي لا إله سواه.

وهي حقيقة التّجريد والتّفريد، فيتجرّد عن عبادة ما سواه، ويفرده وحده بالعبادة، فالتّجريد نفى، والتّفريد إثبات، ومجموعهما هو التّوحيد.

فهذا الفناء والبقاء، والولاء والبراء، والمحو والإثبات، والجمع [والفرق]<sup>(٥)</sup> والتّجريد، والتّفريد المتعلّق بتوحيد الإلهية هو النّافع المثمر، المنجّي، الذي به تنال السّعادة والفلاح.

(١) في «غ» والمنار: (تأله).

(٢) في «غ» والمنار: (بتأليهه).

(٣) وهي كذلك براءة من عبادتهم، لأنها عبادة مبتدعة بالهوى، لا بما أحب الله وشرع وأذن. (الفقي).

(٤) في «غ» والمنار: (تأليهه).

(٥) ما بين المعكوفتين ساقط من طبعة الفقي والمنار، وأثبتناها هنا من «غ» لمناسبتها للسياق.

وأما تعلقه بتوحيد الربوبية -الذي أقرَّ به المشركون عبَاد الأصنام- فغاياته فناءً في تحقيق توحيد مشتركٍ بين المؤمنين والكفَّار، وأولياء الله وأعدائه، لا يصير به وحده الرَّجل مسلمًا، فضلًا عن كونه عارفًا محققًا.

وهذا الموضوع ممَّا غلط فيه كثيرٌ من أكابر الشيوخ، وأصحاب الإرادة ممَّن غلظ حجابيه، والمعصوم من عصمه الله، وبالله المستعان والتَّوفيق والعصمة<sup>(١)</sup>.

## فصل

### في منزلة المحاسبة وأركانها

فلنرجع إلى ذكر منازل: ﴿يَاكَ نَبُذُ وَيَاكَ نَسَعِيْتُ﴾ التي لا يكون العبد من أهلها حتَّى ينزل منازلها.

فذكرنا منها اليقظة والبصيرة والفكرة والعزم.

وهذه المنازل الأربعة لسائر المنازل كالأساس للبنان، وعليها مدار منازل السَّفر إلى الله، ولا يتصوَّر السَّفر إليه بدون نزولها ألْبَتَّة، وهي على ترتيب السَّير الحسِّي؛ فإنَّ المقيم في وطنه لا يتأتَّى منه السَّفر حتَّى يستيقظ من غفلته عن السَّفر، ثمَّ يتبصَّر في أمر سفره وخطره، وما فيه من المنفعة له<sup>(٢)</sup> والمصلحة، ثمَّ يفكر في أهبة السَّفر والتزوُّد وإعداد عدته، ثمَّ يعزم عليه، فإذا عزم عليه، وأجمع قصده انتقل إلى منزلة «المُحَاسَبَةِ» وهي «التَّمْيِيزُ» بين ما له وعليه، فيستصحب ما له، ويؤدِّي ما عليه؛ لأنَّه مسافرٌ سفر من لا يعود.

ومن منزلة «المُحَاسَبَةِ» يصحُّ له نزول منزلة «التَّوْبَةِ»؛ لأنَّه إذا حاسب نفسه عرف ما عليه من الحقِّ، فخرج منه، وتنصَّل منه إلى صاحبه، وهي حقيقة «التَّوْبَةِ»؛ فكان تقديم «المُحَاسَبَةِ» عليها لذلك أولى.

ولتأخيرها عنها وجهٌ أيضًا: وهو أنَّ المحاسبة لا تكون إلَّا بعد تصحيح التَّوْبَةِ.

(١) وإن الخير كله في اقتفاء ما كان عليه الرسول ﷺ وأصحابه الكرام والتابعون لهم بإحسان، ولم نسمع فيما نقل عنهم مثل هذه المصطلحات المبتدعة: الفناء الاتحاد... إلخ، وإن في المصطلحات الشرعية من ذكر التوحيد وتحقيقه والعبودية وتكميلها لُغنية عن هذه الألفاظ المبتدعة التي آلت بأصحابها إلى الزندقة والكفر والإلحاد.

وفيما نحسبه أن إمام السنة وقامع البدعة الإمام ابن القيم رحمه الله تعالى لم يستطرد في هذا الموضوع ويشرح هذه المصطلحات إلَّا من باب الضرورة والرد على القوم من خلال ألفاظهم ومصطلحاتهم والاعتذار عنم يعرف عنه صحة المعتقد واتباع الأثر ممن اهتم بهذه المصطلحات وفرع عليها.

(٢) كلمة: (له) غير موجودة في «ع» والمنار.

والتحقيق: أن التوبة بين محاسبتين: محاسبة قبلها تقتضي وجوبها، ومحاسبة بعدها تقتضي حفظها، فالتوبة محفوفة بمحاسبتين، وقد دلّ على المحاسبة قوله تعالى: ﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا أَنفَقُوا اللَّهَ وَكَتَنَظَرُ نَفْسٍ مَا قَدَمَتْ لِغَدٍ﴾ [الحشر: ١٨]؛ فأمر سبحانه العبد أن ينظر ما قدّم لغد، وذلك يتضمّن محاسبة نفسه على ذلك، والنظر هل يصلح ما قدّمه أن يلقي الله به أو لا يصلح؟

والمقصود من هذا النظر ما يوجبه ويقتضيه، من كمال الاستعداد ليوم المعاد، وتقديم ما ينجيه من عذاب الله، وبيّض وجهه عند الله.

وقال عمر بن الخطاب رضي الله عنه: «حَاسِبُوا أَنْفُسَكُمْ قَبْلَ أَنْ تُحَاسَبُوا، وَزِنُوا أَنْفُسَكُمْ قَبْلَ أَنْ تُوزَنُوا، وَتَزِينُوا لِلْعَرْضِ الْأَكْبَرِ»<sup>(١)</sup>؛ ﴿يَوْمَئِذٍ تُعْرَضُونَ لَا تَخْفَى مِنْكُمْ خَافِيَةٌ﴾ [الحاقة: ١٨]. أو قال: «عَلَى مَنْ لَا تَخْفَى عَلَيْهِ أَعْمَالُكُمْ».

□ قال صاحب «المنازل»: «المحاسبة لها ثلاثة أركان:

أحدها: أن تُقَاسَ (٢) بَيْنَ نِعْمَتِهِ وَجِنَايَتِكَ».

يعني: تقايس بين ما من الله وما منك، فحينئذ يظهر لك التفاوت، وتعلم أنه ليس إلا عفوه ورحمته، أو الهلاك والعطب.

وبهذه (٣) المقايسة تعلم أن الربّ ربّ العبد عبداً، ويتبين لك حقيقة النفس وصفاتها، وعظمة جلال الربوبية، وتفرد الربّ بالكمال والإفضال، وأنّ كلّ نعمة منه فضل، وكلّ نعمة منه عدل، وأنت قبل هذه المقايسة جاهلٌ بحقيقة نفسك، وبربوبيّة فاطرها وخالقها، فإذا قايست ظهر لك أنها منبع كلّ شرٍّ، وأساس كلّ نقص، وأنّ حدّها: الجاهلة الظالمة، وأنه لولا فضل الله ورحمته بتزكيتها لها ما زكت أبداً، ولولا هداة ما اهدت، ولولا إرشاده وتوفيقه لما كان لها وصولٌ إلى خير البتّة، وأنّ حصول ذلك لها من بارئها وفاطرها، وتوقّفه عليه كتوقّف وجودها على إيجاده، فكما أنّها ليس لها من ذاتها وجودٌ، فكذلك ليس لها من ذاتها كمال الوجود، فليس لها من ذاتها إلاّ العدم - عدم الذات، وعدم الكمال - فهناك تقول حقّاً: «أَبُوؤ لَكَ بِنِعْمَتِكَ عَلَيَّ وَأَبُوؤ بِذَنبِي»<sup>(٤)</sup>.

(١) رواه الترمذي في صفة القيامة باب: «الكيس من دان نفسه...» حيث قال بعد حديث: الكيس...: ويروى عن عمر بن الخطاب قال: «حاسبوا...».

(٢) في «غ» والمنار: (تقايس).

(٣) في «غ» والمنار: (وفي هذه).

(٤) قطعة من حديث «سيد الاستغفار» تقدم تخريجه (ص ١٥٤).

ثمّ تقايس<sup>(١)</sup> بين الحسنات والسّيئات، فتعلم<sup>(٢)</sup> بهذه المقايسة أيّهما أكثر وأرجح قدرًا وصفةً. وهذه المقايسة الثانية مقايسة بين أفعالك وما منك خاصّةً.

□ قال: «وَهَذِهِ الْمُقَايِسَةُ تَشُقُّ عَلَى مَنْ لَيْسَ لَهُ ثَلَاثَةُ أَشْيَاءَ: نُورُ الْحِكْمَةِ، وَسُوءُ الظَّنِّ بِالنَّفْسِ، وَتَمْيِيزُ النِّعْمَةِ مِنَ الْفِتْنَةِ».

يعني: أنّ هذه المقايسة والمحاسبة تتوقّف على نور الحكمة، وهو النور الذي نور الله به قلوب أتباع الرّسل، وهو نور الحكمة، فبقدره ترى<sup>(٣)</sup> التّفاوت، وتتمكّن من المحاسبة.

ونور الحكمة هاهنا: هو العلم الذي يميّز به العبد بين الحقّ والباطل، والهدى والضلال، والضارّ والنّافع، والكامل والنّاقص، والخير والشّرّ، ويصر به مراتب الأعمال، راجحها ومرجوحها، ومقبولها ومردودها، وكلّما كان حظّه من هذا النور أقوى كان حظّه من المحاسبة أكمل وأتمّ.

وأما سوء الظنّ بالنفس: فإنّما احتاج إليه؛ لأنّ حسن الظنّ بالنفس يمنع من كمال التفتيش ويلبّس عليه، فيرى المساوئ محاسن، والعيوب كمالات؛ فإنّ المحبّ يرى مساوئ محبوبه وعيوبه كذلك.

فَعَيْنُ الرِّضَا عَنْ كُلِّ عَيْبٍ كَلِيلَةٌ كَمَا أَنَّ عَيْنَ السُّخْطِ تُبْذِرُ الْمَسَاوِيَا

ولا يسيء الظنّ بنفسه إلّا من عرفها، ومن أحسن ظنّه بنفسه فهو من أجهل النّاس بنفسه.

وأما تمييز النعمة من الفتنة: فليفرّق بين النعمة التي يرى بها الإحسان واللطف، ويعان بها على تحصيل سعادته الأبدية، وبين النعمة التي يرى بها الاستدراج، فكم من مستدرج بالنعم وهو لا يشعر، مفتون ببناء الجهال عليه، مغرور بقضاء الله حوائجه وستره عليه! وأكثر الخلق عندهم أنّ هذه الثلاثة علامة السعادة والنّجاح، ذلك مبلغهم من العلم.

فإذا كملت هذه الثلاثة فيه عرف حينئذ أنّ ما كان من نعم الله عليه بجمعه<sup>(٤)</sup> على الله فهو نعمة حقيقة، وما فرقه عنه وأخذه منه فهو البلاء في صورة النعمة، والمحنة في صورة المنحة، فليحذر فإنّما هو مستدرج، ويميّر بذلك أيضًا بين المنّة والحجّة، فكم تلبّس إحداها عليه بالأخرى.

فإنّ العبد بين منّة من الله عليه، وحجّة منه عليه، ولا ينفك عنهما<sup>(٥)</sup>؛ فالحكم الدينيّ متضمّن لمنّته

(١) في «غ» والمنار: (تقيس).

(٢) في «غ» والمنار: (فيعلم).

(٣) في «غ» والمنار: (يرى).

(٤) في «غ» والمنار: (يجمعه).

(٥) في «غ»: (منهما).

وحجته، قال الله تعالى: ﴿لَقَدْ مَنَّ اللَّهُ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ إِذْ بَعَثَ فِيهِمْ رَسُولًا مِّنْ أَنفُسِهِمْ﴾ [آل عمران: ١٦٤].

وقال: ﴿بَلِ اللَّهُ يَمُنُّ عَلَيْكُمْ أَنْ هَدَيْتُمُوهَ لِلْإِيمَانِ﴾ [الحجرات: ١٧].

وقال: ﴿فَلِلَّهِ الْحُجَّةُ الْبَلِيغَةُ﴾ [الأنعام: ١٤٩].

والحكم الكوني أيضًا متضمنٌ لمنته وحجته، فإذا حكم له كونًا حكمًا مصحوبًا باتصال الحكم الديني به فهو منته عليه (١)، وإن لم يصحبه الديني فهو حجة منه عليه.

وكذلك حكمه الديني إذا اتصل به حكمه الكوني، فتوفيقه (٢) للقيام به منته منه عليه، وإن تجرد عن حكمه الكوني صار حجة منه عليه، فالمنة باقتران أحد الحكمين بصاحبه، والحجة في تجرد أحدهما عن الآخر، فكل علم صحبه عملٌ يرضي الله سبحانه فهو منته، وإلا فهو حجة.

وكل قوة ظاهرة وباطنة صحبها تنفيذٌ لمرضاته وأوامره فهي منته، وإلا فهي حجة.

وكل حال صحبه تأثيرٌ في نصرته دينه، والدعوة إليه فهو منته منه، وإلا فهو حجة.

وكل مالٍ اقترن به إنفاقٌ في سبيل الله وطاعته، لا لطلب الجزاء ولا الشكور، فهو منته من الله عليه، وإلا فهو حجة.

وكل فراغٍ اقترن به اشتغالٌ بما يريد الربُّ من عبده فهو منته عليه، وإلا فهو حجة.

وكل قبولٌ في الناس، وتعظيمٌ ومحبةٌ له اتصل به خضوعٌ للربِّ، وذللٌ وانكسارٌ، ومعرفةٌ بعبء النفس والعمل، وبذل النصيحة للخلق فهو منته، وإلا فهو حجة.

وكل بصيرةٌ وموعظةٌ، وتذكيرٌ وتعريفٌ من تعريفات الحق سبحانه إلى العبد اتصل به عبرةٌ ومزيدٌ في العقل، ومعرفةٌ في الإيمان فهي منته، وإلا فهي حجة.

وكل حالٍ مع الله تعالى، أو مقامٍ اتصل به السير إلى الله، وإيثارٌ مراده على مراد العبد فهو منته من الله، وإن صحبه الوقوف عنده والرضا به، وإيثارٌ مقتضاه، من لذة النفس به وطمأنينتها إليه، وركونها إليه - فهو حجة من الله عليه.

فليتأمل العبد هذا الموضع العظيم الخطر، ويميز بين مواقع المنن والمحن، والحجج والنعم،

فما أكثر ما يلتبس ذلك على خواص الناس وأرباب السلوك، ﴿وَاللَّهُ يَهْدِي مَن يَشَاءُ إِلَى صِرَاطٍ

مُسْتَقِيمٍ ﴿٢١٣﴾ [البقرة: ٢١٣].

(١) في «غ» والمنار: (منه عليه).

(٢) في «غ» والمنار: (فوفقه).

## فصل

\* الرُّكنُ الثَّانِي من أركان المحاسبة:

وهي أن تميّز ما للحقّ عليك من وجوب العبوديّة، والتزام الطّاعة، واجتناب المعصية، وبين ما لك وما عليك<sup>(١)</sup>، فالَّذي لك هو المباح الشرعيّ، فعليك حقٌّ، ولك حقٌّ، فأدّ ما عليك يؤتكَ ما لك. ولا بدّ من التّمييز بين ما لك وما عليك، وإعطاء كلّ ذي حقّ حقه.

وكثيرٌ من النَّاس يجعل كثيرًا ممّا عليه من الحقّ من قسم ما له، فيتحرّج بين فعله وتركه، وإن فعله رأى أنّه فضلٌ قام به لا حقّ أدّاه.

وبإزاء هؤلاء من يرى كثيرًا ممّا له فعله وتركه من قسم ما عليه فعله أو تركه، فيتعبّد بترك ما له فعله، كترك كثيرٍ من المباحات، ويظنّ ذلك حقًا عليه، أو يتعبّد بفعل ما له تركه ويظنّ ذلك حقًا عليه.

كذلك مثال الأوّل: من يتعبّد بترك النّكاح، أو ترك أكل اللّحم، أو الفاكهة مثلاً، أو الطّيّبات من المطاعم والملابس، ويرى -لجهله- أنّ ذلك ممّا عليه، فيوجب على نفسه تركه، أو يرى تركه من أفضل القرب، وأجلّ الطّاعات.

وقد أنكر النبيّ ﷺ على من زعم ذلك؛ ففي الصّحيح: «أنّ نفرًا من أصحاب النبيّ ﷺ سألوا عن عبادته في السرّ، فكأنّهم تقالّوها، فقال أحدُهم: أمّا أنا فلا أكل اللّحم، وقال الآخر: أمّا أنا فلا أتزوّج النّساء، وقال الآخر: أمّا أنا فلا أنام على فراش، فبلغ النبيّ ﷺ مقلّتهم، فنخّط، وقال: «ما بال أقوام يقولون أحدُهم: أمّا أنا فلا أكل اللّحم، ويقول الآخر: أمّا أنا فلا أتزوّج، ويقول الآخر: أمّا أنا فلا أنام على فراش؟ لكنّي أتزوّج النّساء، وأكل اللّحم، وأنام وأقوم، وأصوم وأفطر، فمن رغب عن سنّتي فليس منّي»<sup>(٢)</sup>. فتبرأ ممّن رغب عن سنّته، وتعبّد لله بترك ما أباحه لعباده من الطّيّبات رغبةً عنه، واعتقادًا أنّ الرّغبة عنه وهجره عبادةٌ، فهذا لم يميّز بين ما عليه وما له.

ومثال الثّاني: من يتعبّد بالعبادات البدعيّة التي يظنّها جالبةً للحال والكشف والتّصوّف، ولهذه الأمور لوازم لا تحصل بدونها ألبيّة، فيتعبّد بالتزام تلك اللّوازم فعلاً وتركاً، ويراهها حقًا عليه، وهي حقّ له، وله تركها، كفعل الرّياضات، والأوضاع التي رسمها كثيرٌ من السّالّكين بأذواقهم ومواجيدهم واصطلاحاتهم، من غير تمييز بين ما فيها من حظّ العبد والحقّ الذي عليه، فهذا لونٌ وهذا لونٌ.

(١) جملة: (وما عليك) غير موجودة في «غ» والمنار.

(٢) رواه البخاري في النّكاح، باب: الترغيب في النّكاح (٥٠٦٣)، ورواه مسلم في النّكاح، باب: استحباب النّكاح (١٤٠١).

□ ومن أركان المحاسبة ما ذكره صاحب «المنازل»، فقال:

«الثَّالِثُ: أَنْ تَعْرِفَ أَنَّ كُلَّ طَاعَةٍ رَضِيَتْهَا مِنْكَ فَهِيَ عَلَيْكَ، وَكُلَّ مَعْصِيَةٍ عَيَّرَتْ بِهَا أَحَاكَ فَهِيَ إِلَيْكَ».

رضاء العبد بطاعته دليل على حسن ظنه بنفسه، وجهله بحقوق العبودية، وعدم عمله بما يستحقه الرب ﷻ، ويليق أن يعامل به.

وحاصل ذلك: أن جهله بنفسه وصفاتها وآفاتا وعيوب عمله، وجهله بربه وحقوقه وما ينبغي أن يعامل به - يتولد منهما رضاه بطاعته، وإحسان ظنه بها، ويتولد من ذلك من العجب والكبر والآفات ما هو أكبر من الكبائر الظاهرة من الزنا، وشرب الخمر، والفرار من الزحف ونحوها. فالرضا بالطاعة من رعونات النفس وحماتها، وأرباب العزائم والبصائر أشد ما يكونون استغفارا عقيب الطاعات؛ لشهودهم تقصيرهم فيها، وترك القيام لله بها كما يليق بجلاله وكبريائه، وأنه لولا الأمر لما أقدم أحدهم على مثل هذه العبودية، ولا رضيها لسيده.

وقد أمر الله تعالى وفده وحجاج بيته بأن يستغفروه عقيب إفاضتهم من عرفات، وهو أجلّ المواقف وأفضلها؛ فقال: ﴿فَإِذَا أَفْضَيْتُمْ مِنْ عَرَفَاتٍ فَأَذْكُرُوا اللَّهَ عِنْدَ الْمَشْعَرِ الْحَرَامِ وَاذْكُرُوهُ كَمَا هَدَيْتُمْ وَإِنْ كُنْتُمْ مِنْ قَبْلِهِ لَمَنِ الضَّالِّينَ ﴿١٨٨﴾ ثُمَّ أَفِيضُوا مِنْ حَيْثُ أَفَاضَ النَّاسُ وَاسْتَغْفِرُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ ﴿١٨٩﴾﴾ [البقرة: ١٩٨، ١٩٩].

وقال تعالى: ﴿وَالْمُسْتَغْفِرِينَ بِالْأَسْحَارِ ﴿١٧﴾﴾ [آل عمران: ١٧].

قال الحسن: «مدوا الصلاة إلى السحر، ثم جلسوا يستغفرون الله ﷻ». وفي الصحيح: أن النبي ﷺ كان إذا سلم من الصلاة استغفر ثلاثا، ثم قال: «اللهم أنت السلام، ومنك السلام، تباركت يا ذا الجلال والإكرام»<sup>(١)</sup>.

وأمره الله تعالى بالاستغفار بعد أداء الرسالة، والقيام بما عليه من أعبائها، وقضاء فرض الحج، واقترب أجله؛ فقال في آخر سورة أنزلت عليه: ﴿إِذَا جَاءَ نَصْرُ اللَّهِ وَالْفَتْحُ ﴿١﴾ وَرَأَيْتَ النَّاسَ يَدْخُلُونَ فِي دِينِ اللَّهِ أَفْوَاجًا ﴿٢﴾ فَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ وَاسْتَغْفِرْ لَهُ إِنَّهُ كَانَ تَوَّابًا ﴿٣﴾﴾ [النصر: ١-٣].

ومن هاهنا فهم عمر وابن عباس رضي الله عنهما أن هذا أجل رسول الله ﷺ أعلمه<sup>(٢)</sup> به، فأمره أن

(١) رواه مسلم في ك/ المساجد، باب: استحباب الذكر بعد الصلاة وبيان صفته (٥٩١)، وأبو داود (١٥١٣).

(٢) كلمة: (أعلمه) ساقطة من «غ» والمنار.

يستغفره عقيب أداء ما كان عليه، فكأنه إعلامٌ بأن قد أدّيت ما عليك، ولم يبق عليك شيءٌ، فاجعل خاتمة الاستغفار، كما كان خاتمة الصلّاة والحجّ وقيام الليل، وخاتمة الوضوء أيضًا أن يقول بعد فراغه: «سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ وَبِحَمْدِكَ، أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ، أَسْتَغْفِرُكَ وَأَتُوبُ إِلَيْكَ، اللَّهُمَّ اجْعَلْنِي مِنَ التَّوَّابِينَ، وَاجْعَلْنِي مِنَ الْمُتَطَهِّرِينَ»<sup>(١)</sup>.

فهذا شأن من عرف ما ينبغي لله، ويليق بجلاله من حقوق العبوديّة وشرائطها، لا جهل أصحاب الدّعاوي وشطحاتهم.

وقال بعض العارفين: متى رضيت نفسك وعملك لله فاعلم أنه غير راضٍ به، ومن عرف أنّ نفسه مأوى كلِّ عيبٍ وشرٍّ، وعمله عرضةٌ لكلِّ آفةٍ ونقصٍ، كيف يرضى الله نفسه وعمله؟! والله درُّ الشّيخ أبي مدين حيث يقول: «مَنْ تَحَقَّقَ بِالْعُبُودِيَّةِ نَظَرَ أَعْمَالَهُ بِعَيْنِ الرَّيَاءِ، وَأَحْوَالَهُ بِعَيْنِ الدَّعْوَى، وَأَقْوَالَهُ بِعَيْنِ الْإِفْتِرَاءِ، وَكَلَّمَ عَظْمَ الْمَطْلُوبِ فِي قَلْبِكَ صَعُرَتْ نَفْسُكَ»<sup>(٣)</sup> عِنْدَكَ، وَنَضَاءَ لَتِ الْقِيَمَةُ الَّتِي تَبْدُلُهَا فِي تَحْصِيلِهِ، وَكَلَّمَ شَهْدَتَ حَقِيقَةِ الرَّبُوبِيَّةِ وَحَقِيقَةِ الْعُبُودِيَّةِ، وَعَرَفَتِ اللَّهَ، وَعَرَفَتِ النَّفْسَ، وَتَبَيَّنَ لَكَ أَنَّ مَا مَعَكَ مِنَ الْبِضَاعَةِ لَا يَصْلُحُ لِلْمَلِكِ الْحَقِّ، وَلَوْ جِئْتَ بِعَمَلِ الثَّقَلَيْنِ خَشِيتَ عَاقِبَتَهُ، وَإِنَّمَا يَقْبَلُهُ بِكَرَمِهِ وَجُودِهِ وَتَفَضُّلِهِ، وَيُثِيبُكَ عَلَيْهِ أَيْضًا بِكَرَمِهِ وَجُودِهِ وَتَفَضُّلِهِ».

## فصل

□ وَقَوْلُهُ: «وَكُلُّ مَعْصِيَةٍ عَيَّرْتَ بِهَا أَخَاكَ فَهِيَ إِلَيْكَ».

يحتمل أن يريد به: أنّها صائرةٌ إليك، ولا بدّ أن تعملها، وهذا مأخوذٌ من الحديث الذي رواه الترمذي في «جامعه» عن النبي ﷺ: «مَنْ عَيَّرَ أَخَاهُ بِذَنْبٍ لَمْ يَمُتْ حَتَّى يَعْمَلَهُ»<sup>(٤)</sup>، قال الإمام أحمد في تفسير هذا الحديث: «مَنْ ذَنْبٍ قَدْ تَابَ مِنْهُ».

(١) الحديث مكون من حديثين: الأول: أخرجه النسائي في «عمل اليوم والليلة» (ص ١٧٣)، وصححه الألباني في «صحيح الجامع» (٢٠٥٩)، والثاني: أخرجه الترمذي (٥٥)، وصححه الألباني في «صحيح سنن الترمذي» (٤٨)، وقال بعض أهل العلم: في إسناده اضطراب.

(٢) في «غ» والمنار: (كل).

(٣) كلمة: (نفسك) غير موجودة في «غ» والمنار.

(٤) رواه الترمذي في القيامة، باب (١٧)، وقال: هذا حديث حسن غريب. وحكم عليه الألباني بالوضع في «ضعيف سنن الترمذي» رقم (٤٤٩)، وفي «ضعيف الجامع» رقم (٥٧١٠).



وأيضًا: ففي التعبير ضربٌ خفيٌّ من الشّماتة بالمعير.

وفي الترمذي أيضًا مرفوعًا: «لَا تُظْهِرِ الشّماتَةَ لِأَخِيكَ، فَيَرْحَمَهُ اللهُ وَيَبْتَلِيكَ»<sup>(١)</sup>.

ويحتمل أن يريد: أن تعيرك لأخيك بذنبه أعظم إثمًا من ذنبه وأشدُّ من معصيته، لما فيه من صولة الطّاعة، وتزكية النّفس، وشكرها، والمناداة عليها بالبراءة من الذّنب، وأنّ أخاك باء به، ولعلّ كسرتة بذنبه، وما أحدث له من الذّلة والخضوع، والإزراء على نفسه، والتخلّص من مرض الدّعوى، والكبر والعجب، ووقوفه بين يدي الله ناكس الرّأس، خاشع الطّرف، منكسر القلب أنفع له، وخيرٌ من صولة طاعتك، وتكثرك بها والاعتداد بها، والمتمّة على الله وخلقه بها، فما أقرب هذا العاصي من رحمة الله! وما أقرب هذا المُدبّل من مقت الله، فذنبٌ تدلُّ به لديه، أحبُّ إليه من طاعةٍ تدلُّ بها عليه، وإنك أن تبيت نائمًا وتصبح نادمًا، خيرٌ من أن تبيت قائمًا وتصبح معجبًا، فإنّ المعجب لا يصعد له عملٌ، وإنك أن تضحك وأنت معترفٌ، خيرٌ من أن تبكي وأنت مُدبّلٌ، وأنين المذنبين أحبُّ إلى الله من زجل المسبّحين المُدبّلين، ولعلّ الله أسقاه بهذا الذّنب دواءً استخرج به داءً قاتلاً هو فيك ولا تشعر.

فلله في أهل طاعته ومعصيته أسرارٌ لا يعلمها إلا هو، ولا يطالعها إلا أهل البصائر، فيعرفون منها بقدر ما تناله معارف البشر، ووراء ذلك ما لا يطّلع عليه الكرام الكاتبون، وقد قال النبي ﷺ: «إِذَا زَنَتُ أُمَّةٌ أَحَدِكُمْ فَلْيُتِمِّمْ عَلَيْهَا الْحَدَّ وَلَا يُتْرَبْ»<sup>(٢)</sup>. أي: لا يعير، من قول يوسف ﷺ لإخوته: ﴿لَا تَثْرِيْبَ عَلَيْكُمُ الْيَوْمَ﴾ [يوسف: ٩٢].

فإنّ الميزان بيد الله، والحكم لله، فالسّوط الذي ضرب به هذا العاصي بيد مقلّب القلوب، والقصد إقامة الحدّ لا التّعير والتّشريب، ولا يأمن كرات القدر وسطوته إلا أهل الجهل بالله، وقد قال الله تعالى لأعلم الخلق به، وأقربهم إليه وسيلةً: ﴿وَلَوْلَا أَنْ ثَبَّنَّاكَ لَقَدْ كَدَتِ تَرَكُّنُ إِلَيْهِمْ شَيْئًا قَلِيلًا﴾ [الإسراء: ٧٤].

وقال يوسف الصّديق: ﴿وَالَا تَصْرِفِ عَنِّي كَيْدَهُنَّ أَصْبُ إِلَيْنَ وَأَكُنْ مِنَ الْجَاهِلِينَ﴾ [يوسف: ٣٣].

وكانت عامّة يمين رسول الله ﷺ: «لَا، وَمُقَلَّبِ الْقُلُوبِ»<sup>(٣)</sup>.

وقال: «مَا مِنْ قَلْبٍ إِلَّا وَهُوَ بَيْنَ إِصْبَعَيْنِ مِنْ أَصَابِعِ الرَّحْمَنِ عَزَّ وَجَلَّ، إِنْ شَاءَ أَنْ يُقِيمَهُ أَقَامَهُ، وَإِنْ

(١) رواه الترمذي في القيامة، باب (١٧) وقال: هذا حديث حسن غريب. وضعفه الألباني في «ضعيف سنن الترمذي» رقم (٤٥٠).

(٢) البخاري في البيوع، باب: بيع العبد الزاني (٢١٥٢)، ومسلم في الحدود، باب: رجم اليهود أهل الذمة في الزنا (١٧٠٣).

(٣) البخاري في الأيمان، باب: كيف كانت يمين رسول الله ﷺ (٦٦١٧) (٦٦٢٨).

شَاءَ أَنْ يُزِيْعَهُ أَرَاغَهُ»<sup>(١)</sup>. ثم قال: «اللَّهُمَّ مُقَلِّبِ الْقُلُوبِ بَثِّبْ قُلُوبَنَا عَلَى دِينِكَ»<sup>(٢)</sup>، «اللَّهُمَّ مُصَرِّفِ الْقُلُوبِ صَرِّفْ قُلُوبَنَا عَلَى طَاعَتِكَ»<sup>(٣)</sup>.

## فصل

### في منزلة التوبة

فإذا صحَّ هذا<sup>(٤)</sup> المقام، ونزل العبد في هذه المنزلة - أشرف منها على مقام «التَّوْبَةِ»؛ لأنَّه بالمحاسبة قد تميَّز عنده ما له ممَّا عليه، فليجمع همَّته وعزمه<sup>(٥)</sup> على التَّزْوِلِ فيه والتَّشْمِيرِ إليه إلى الممات. ومنزل «التَّوْبَةِ» أوَّلُ المنازل، وأوسطها، وآخرها، فلا يفارقه العبد السَّالِكُ، ولا يزال فيه إلى الممات، وإن ارتحل إلى منزلٍ آخر ارتحل به، واستصحبه معه ونزل به، فالتَّوْبَةُ هي بداية العبد ونهايته، وحاجته إليها في النَّهْيَةِ ضروريَّةٌ، كما أنَّ<sup>(٦)</sup> حاجته إليها في البداية كذلك.

وقد قال الله تعالى: ﴿وَتَوْبُوا إِلَى اللَّهِ جَمِيعًا أَيُّهَ الْمُؤْمِنُونَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾ [النور: ٣١].

هذه الآية في سورة مدنيَّة، خاطب الله بها أهل الإيمان وخيار خلقه أن يتوبوا إليه، بعد إيمانهم وصبرهم، وهجرتهم وجهادهم، ثم علَّق الفلاح بالتَّوْبَةِ تعليق المسبَّب بسببه، وأتى بأداة «لَعَلَّ» المشعرة بالترجِّي، إيدانًا بأنَّكم إذا تبتم كنتم على رجاء الفلاح، فلا يرجو الفلاح إلاَّ التَّائِبُونَ، جعلنا الله منهم. قال تعالى: ﴿وَمَنْ لَمْ يَتُبْ فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ﴾ [الحجرات: ١١]؛ قَسَمَ<sup>(٧)</sup> العباد إلى تائبٍ وظالمٍ، وما ثمَّ قَسَمٌ ثالثٌ ألبَّته، وأوقع اسم «الظَّالِمِ» على من لم يتب، ولا أظلم منه؛ لجهله برَّبِّه وبحقِّه، وبعبث نفسه وآفات أعماله.

(١) ابن ماجه (١٩٩)، وأحمد (٤/١٨٢)، وصححه الألباني في «صحيح سنن ابن ماجه» (١٦٥).

(٢) رواه الترمذي في القدر، باب: ما جاء في أن القلوب بين ...، وقال: حسن صحيح. وصححه الألباني في «صحيح سنن الترمذي» (١٧٣٩).

(٣) مسلم في القدر، باب: تصريف الله تعالى القلوب كيف شاء (٢٦٥٤).

(٤) في «غ» والمنار: (له هذا).

(٥) جملة: (همته وعزمه) غير موجودة في «غ» والمنار.

(٦) كلمة: (أن) غير موجودة في «غ» والمنار.

(٧) في «غ» والمنار: (فقسّم).

وفي الصحيح عنه ﷺ أنه قال: «يَا أَيُّهَا النَّاسُ، تَوَبُّوا إِلَى اللَّهِ، فَوَاللَّهِ إِنِّي لَأَتُوبُ إِلَيْهِ فِي الْيَوْمِ أَكْثَرَ مِنْ سَبْعِينَ مَرَّةً» (١).

وكان أصحابه يعدُّون له في المجلس الواحد قبل أن يقوم: «رَبِّ اغْفِرْ لِي وَتُبْ عَلَيَّ إِنَّكَ أَنْتَ التَّوَّابُ الْغَفُورُ» مائة مرَّة (٢).

وما صلَّى صلاةً قطُّ بعد إذ أنزلت عليه: ﴿إِذَا جَاءَ نَصْرُ اللَّهِ وَالْفَتْحُ﴾ إلى آخرها إلا قال فيها: «سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ رَبَّنَا وَبِحَمْدِكَ اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي» (٣).

وصحَّ عنه ﷺ أنه قال: «لَنْ يُنَجِّيَ أَحَدًا مِنْكُمْ عَمَلُهُ». قالوا: ولا أنت يا رسول الله؟ قال: «وَلَا أَنَا، إِلَّا أَنْ يَتَّعَمِدَنِي اللَّهُ بِرَحْمَةٍ مِنْهُ وَفَضْلٍ» (٤).

فصلوات الله وسلامه على أعلم الخلق بالله وحقوقه وعظمته، وما يستحقُّه جلاله من العبودية، وأعرفهم بالعبودية وحقوقها وأقومهم بها.

## فصل

ولمَّا كانت «التَّوْبَةُ» هي رجوع العبد إلى الله، ومفارقتة لصراط المغضوب عليهم والضَّالِّين، وذلك لا يحصل إلا بهداية الله إلى الصُّراط المستقيم، ولا تحصل هدايته إلا بإعانتة وتوحيده، فقد انتظمتها سورة الفاتحة أحسن انتظام، وتضمَّنتها أبلغ تضمَّن، فمن أعطى الفاتحة حقَّها -علمًا وشهوذاً وحالًا ومعرفةً- علم أنه لا تصحُّ له قراءتها على العبودية إلا بالتَّوْبَةِ النَّصُوحِ؛ فإنَّ الهداية التَّامَّةَ إلى الصُّراط المستقيم لا تكون مع الجهل بالدُّنُوبِ، ولا مع الإصرار عليها؛ فإنَّ الأوَّلَ: جهلٌ ينافي معرفة الهدى، والثَّاني: غيٌّ ينافي قصده وإرادته؛ فلذلك لا تصحُّ التَّوْبَةُ إلا بعد معرفة الدُّنُوبِ، والاعتراف به، وطلب التَّخْلُصِ من سوء عواقبه أوَّلاً وآخرًا.

(١) مسلم في الذكر والدعاء، باب: استحباب الاستغفار والإكثار منه (٢٧٠٢)، وفي أبي داود (١٥١٥).

(٢) الترمذي في الدعوات، باب: ما يقول إذا قام من المجلس، وقال: حسن صحيح غريب. وصححه الألباني في «صحيح سنن الترمذي» (٢٧٣١).

(٣) تقدم تخريجه (ص ٦٣).

(٤) تقدم تخريجه (ص ١١٢).

□ قال في «المنازل»: «وهي أن تنظر في الذنب إلى ثلاثة أشياء: إلى انخلاعك من العصمة حين إتيانه، وفرحك عند الظفر به، وقعودك<sup>(١)</sup> على الإصرار عن تداركه، مع تيقنك نظر الحق إليك».

يحتمل أن يريد بالانخلاع عن العصمة: انخلاعه عن اعتصامه بالله، فإنه لو اعتصم بالله لما خرج عن هداية الطاعة؛ قال الله تعالى: ﴿وَمَنْ يَعْتَصِمْ بِاللَّهِ فَقَدْ هُدِيَ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾ [آل عمران: ١٠١]، فلو كملت عصمته بالله لم يخذله أبداً، قال الله تعالى: ﴿وَأَعْتَصِمُوا بِاللَّهِ هُوَ مَوْلَاكُمْ فَنِعْمَ الْمَوْلَى وَنِعْمَ النَّصِيرُ﴾ [الحج: ٧٨] أي: متى اعتصمتم به تولاكم، ونصركم على أنفسكم وعلى الشيطان، وهما العدوَّان اللذان لا يفارقان العبد<sup>(٢)</sup>، وعداوتهما أضرب من عداوة العدوِّ الخارج، فالنصر على هذا العدوِّ أهمُّ، والعبد إليه أحوج، وكمال التصرة على العدوِّ بحسب كمال الاعتصام بالله.

وسياقي الكلام - إن شاء الله تعالى - بعد هذا في حقيقة «الإعتصام»، وأن الإيمان لا يقوم إلا به. ويحتمل أن يريد: الانخلاع من عصمة الله له، وأنتك إنما ارتكبت الذنب بعد انخلاعك من توبة عصمته لك، فمتى عرف هذا الانخلاع وعظم خطره عنده، اشتدَّت عليه مفارقتها، وعلم أن الهلك كلُّ الهلك بعده، وهو حقيقة الخذلان، فما خلَّى الله بينك وبين الذنب إلا بعد أن خذلك، وخلَّى بينك وبين نفسك، ولو عصمك ووفَّقك لما وجد الذنب إليك سبيلاً.

فقد أجمع العارفون بالله على أن الخذلان: أن يكلك الله إلى نفسك، ويخلِّي بينك وبينها، والتَّوفيق: ألا يكلك الله إلى نفسك، وله سبحانه في هذه التَّخلية - بينك وبين الذنب وخذلانك حتَّى واقعته - حكمٌ وأسرارٌ، سنذكر بعضها.

وعلى الاحتمالين فترجع «التَّوبَةُ» إلى اعتصامك به وعصمته لك. قوله: «وَفَرَحَكَ عِنْدَ الظَّفْرِ بِهِ». الفرح بالمعصية دليلٌ على شدة الرَّغبة فيها، والجهل بقدر من عصاه، والجهل بسوء عاقبتها وعظم خطرها، وفرحه بها غطَّى عليه ذلك كله، وفرحه بها أشدُّ ضرراً عليه من موافقتها، والمؤمن لا تتمُّ له لذَّةٌ بمعصية أبداً، ولا يكمل بها فرحه، بل لا يباشرها إلا والحزن مخالطٌ لقلبه، ولكنَّ سكر الشَّهوة يحجبه عن الشُّعور به، ومتى خلَّى قلبه من هذا الحزن، واشتدَّت غبطته وسروره - فليتهم إيمانه، وليبك على موت قلبه، فإنه لو كان حياً لأحزنه ارتكابه للذنب، وغازه وصعب عليه، ولا يحسُّ القلب بذلك؛ فحيث لم يحسَّ به فما لجرحٍ بميتٍ إيلاًمٌ.

(١) في المنار: (وتعودك).

(٢) كلمة: (العبد) غير موجودة في «غ» والمنار.

وهذه النُّكْتة في الذَّنْبِ قَلٌّ من يَهْتَدِي إليها<sup>(١)</sup> أو يَتَبَنَّى لها<sup>(٢)</sup>، وهي موضِعٌ مَخُوفٌ جَدًّا، مترامٍ إلى هلاكٍ إن لم يتدارك بثلاثة أشياء:

- خوفٍ من الموافاة عليه قبل التَّوْبَةِ.

- وندمٍ على ما فاته من الله بمخالفة أمره.

- وتشميرٍ للجدِّ في استدراكه.

قوله: «وَتَعُوذُكَ<sup>(٣)</sup> عَلَى الْإِصْرَارِ عَن تَدَارُكِهِ».

الإصرار: هو الاستمرار على المخالفة، والعزم على المعاودة، وذلك ذنبٌ آخر، لعلَّه أعظم من الذَّنْبِ الأوَّلِ بكثيرٍ، وهذا من عقوبة الذَّنْبِ أنَّه يوجب ذنبًا أكبر منه، ثمَّ الثَّانِي كذلك، ثمَّ الثَّالِث كذلك، حتَّى يستحکم الهلاك.

فالإصرار على المعصية معصيةٌ أخرى، والقعود عن تدارك الفارط من المعصية إصرارٌ ورصًا بها، وطمأنينةٌ إليها، وذلك علامة الهلاك، وأشدُّ من هذا كله المجاهرة بالذَّنْبِ مع تيقُّنِ نظرِ الرَّبِّ ﷻ من فوق عرشه إليه، فإن آمن بنظره إليه وأقدم على المجاهرة فعظيمٌ، وإن لم يؤمن بنظره إليه وأطلَّاعه عليه فكفرٌ، وانسلاخٌ من الإسلام بالكليَّة، فهو دائرٌ بين الأمرين: بين قلة الحياء ومجاهرة نظر الله إليه، وبين الكفر والانسلاخ من الدِّين؛ فلذلك يشترط في صحَّة التَّوْبَةِ تيقُّنه أنَّ الله كان ناظرًا - ولا يزال<sup>(٤)</sup> - إليه مطَّلَعًا عليه، يراه جهرًا عند واقعة الذَّنْبِ؛ لأنَّ التَّوْبَةَ لا تصحُّ إلَّا من مسلمٍ، إلَّا أن يكون كافرًا بنظر الله إليه جاحدًا له، فتوبته دخوله في الإسلام، وإقراره بصفات الرَّبِّ ﷻ.

□ قال: «وَشَرَايِطُ التَّوْبَةِ ثَلَاثَةٌ: النَّدَمُ، وَالْإِقْلَاعُ، وَالْإِعْتِدَارُ».

فحقيقة التَّوْبَةِ: هي الندم على ما سلف منه في الماضي، والإقلاع عنه في الحال، والعزم على ألا يعاوده في المستقبل.

والثَّلَاثَةُ<sup>(٥)</sup> تجتمع في الوقت الذي تقع فيه التَّوْبَةُ؛ فإنَّه في ذلك الوقت يندم، ويقلع، ويعزم.

فحينئذٍ يرجع إلى العبودية التي خلق لها، وهذا الرجوع هو حقيقة التَّوْبَةِ.

ولمَّا كان متوقِّفًا على تلك الثَّلَاثَةِ جعلت شرائط له.

فأمَّا النَّدَمُ: فإنَّه لا تتحقَّق التَّوْبَةُ إلَّا به؛ إذ من لم يندم على القبيح فذلك دليلٌ على رضاه به،

(١) في «غ» والمنار: (لها).

(٢) في «غ» والمنار: (عليها).

(٣) في المنار: (وتعودك).

(٤) كلمة: (ولا يزال) غير موجودة في «غ» والمنار.

(٥) في «غ»: (وفي الثلاثة).

وإصراره عليه، وفي «المُسْنَدِ»: «الندمُ توبةٌ» (١).

وأما الإقلاع: فتستحيل التوبة مع مباشرة الذنب.

وأما الاعتذار: ففيه إشكال؛ فإنَّ من النَّاسِ من يقول: من تمام التَّوبَةِ ترك الاعتذار؛ فإنَّ الاعتذار محاجةٌ عن الجناية، وترك الاعتذار اعترافٌ بها، ولا تصحُّ التَّوبَةُ إلَّا بعد الاعتراف، وفي ذلك يقول بعض الشعراء لرئيسه وقد عتب عليه في شيء:

وَمَا قَابَلْتُ عَتْبَكَ بِاعْتِذَارٍ      وَلَكِنِّي أَقُولُ كَمَا تَقُولُ  
وَأَطْرُقُ بَابَ عَفْوِكَ بِانْكِسَارٍ      وَيَحْكُمُ بَيْنَنَا الْخُلُقُ الْجَمِيلُ

فلما سمع الرئيس مقالته قام وركب إليه من فوره، وأزال عتبه عليه، فتمام الاعتراف ترك الاعتذار بأن يكون في قلبه ولسانه: اللهم لا براءة لي من ذنبٍ فأعتذر، ولا قوَّة لي فأنتصر، ولكني (٢) مذنبٌ مستغفرٌ، اللهم لا عذر لي، وإنما هو محض حَقُّك، ومحض جنائتي، فإن عفوت وإلَّا فالحقُّ لك.

والذي ظهر (٣) لي من كلام صاحب «المنازل»: أنه أراد بالاعتذار إظهار الضعف والمسكنة، وغلبة العدو، وقوَّة سلطان النفس، وأنه لم يكن منِّي ما كان عن استهانةٍ بحقِّك، ولا جهلاً به، ولا إنكاراً لا طلاعك، ولا استهانةً بوعيدك، وإنما كان من غلبة (٤) الهوى، وضعف القوَّة عن مقاومة مرض الشهوة، وطمعاً في مغفرتك، واتكلاً على عفوك، وحسن ظنِّ بك، ورجاءً لكرمك، وطمعاً في سعة حلمك ورحمتك، وعزِّي بك الغرور، والنفس الأمارة بالسوء، وسترك المُرْحَى عليّ، وأعانني جهلي، ولا سبيل إلى الاعتصام لي إلَّا بك، ولا معونة على طاعتك إلَّا بتوفيقك، ونحو هذا من الكلام المتضمن للاستعطف والتدلل والافتقار، والاعتراف بالعجز، والإقرار بالعبوديَّة.

فهذا من تمام التَّوبَةِ، وإنما يسلكه الأكياس المتملِّقون لرَبِّهم ﷻ، والله يحبُّ من عبده أن يتملِّق له.

وفي الحديث: «تملِّقوا لله» (٥).

وفي «الصَّحيح»: «لا أحدٌ أحبُّ إليه العُدْرُ من الله» (٦). وإن كان معنى ذلك الإعذار، كما قال في

(١) رواه ابن ماجه في الزهد، باب: ذكر التوبة (٤٢٥٢)، وصححه الألباني في «صحيح سنن ابن ماجه» (٣٤٢٩)، ورواه الإمام أحمد (٣٧٦/١)، من حديث عبد الله بن مسعود رَضِيَ اللهُ عَنْهُ.

(٢) في «غ» والمنار: (ولكن).

(٣) في «غ» والمنار: (يظهر).

(٤) في «غ» والمنار: (غلبات).

(٥) لم أقف عليه.

(٦) هو جزء من حديث أوله: «ليس أحدٌ أحبُّ إليه المدح من الله». رواه مسلم في التوبة، باب: غيرة الله تعالى وتحريم

آخر الحديث: «مَنْ أَجَلَ ذَلِكَ أَرْسَلَ الرَّسُلَ مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ».

وقال تعالى: ﴿فَأَلْمَلَيْتَ ذِكْرًا ﴿٥﴾ عُدْرًا أَوْ نُذْرًا ﴿٦﴾﴾ [المرسلات: ٥، ٦]، فإنه من تمام عدله وإحسانه أن أعذر إلى عباده، وألا يؤاخذ ظالمهم إلا بعد كمال الإعذار وإقامة الحجّة عليه<sup>(١)</sup>، فهو أيضًا يحب من عبده أن يعتذر إليه، ويتنصّل إليه من ذنبه، وفي الحديث: «مَنْ اعْتَذَرَ إِلَيَّ اللَّهُ قَبِلَ اللَّهُ عُذْرَهُ»<sup>(٢)</sup> فهذا هو الاعتذار المحمود النَّافِع.

وأما الاعتذار بالقدر: فهو مخاصمةً لله، واحتجاجٌ من العبد على الرَّبِّ، وحملٌ لذنبه على الأقدار، وهذا فعل خصماء الله، كما قال بعض شيوخهم في قوله تعالى: ﴿زَيْنٌ لِلنَّاسِ حُبُّ الشَّهَوَاتِ مِنَ النِّسَاءِ وَالْبَنِينَ وَالْقَنَاطِيرِ الْمُقَنْطَرَةِ مِنَ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ﴾ [آل عمران: ١٤] قال: أتدرون ما المراد بهذه الآية؟ قالوا: ما المراد بها؟ قال: إقامة أعدار الخليقة.

وكذب هذا الجاهل بالله وكلامه، وإنما المراد بها: التّزهيد في هذا الفاني الدّاهب، والتّرعيب في الباقي الدّائم، والإزراء بمن آثر هذا المزيّن وأتبعه، بمنزلة الصّبيّ الذي يزيّن له ما يلعب به، فيهشُّ إليه ويتحرّك له، مع أنّه لم يذكر فاعل التّزيّن، فلم يقل: زينًا للنّاس، والله تعالى يضيف تزيّن الدّنيا والمعاصي إلى الشّياطين، كما قال تعالى: ﴿وَزَيْنَ لَهُمُ الشَّيْطَانُ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ ﴿٤٣﴾﴾ [الأنعام: ٤٣]، وقال: ﴿وَكَذَلِكَ زَيْنَ لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتَلَ أَوْلَادِهِمْ شُرَكَاءَهُمْ﴾ [الأنعام: ١٣٧].

وفي الحديث: «بُعِثْتُ هَادِيًا وَدَاعِيًا، وَلَيْسَ إِلَيَّ مِنَ الْهَدَايَةِ شَيْءٌ، وَبُعِثَ إِبْلِيسُ مُغْوِيًا وَمُزَيِّنًا، وَلَيْسَ إِلَيْهِ مِنَ الضَّلَالَةِ شَيْءٌ»<sup>(٣)</sup>.

ولا يناقض هذا قوله تعالى: ﴿كَذَلِكَ زَيْنًا لِكُلِّ أُمَّةٍ عَمَلُهُمْ﴾ [الأنعام: ١٠٨]؛ فإنّ إضافة التّزيّن إليه قضاءً وقدرًا، وإلى الشّيطان تسببًا، مع أنّ تزيينه تعالى عقوبة لهم على ركونهم إلى ما زينه الشّيطان

الفواحش (٢٧٦٠)، كما هو جزء من حديث آخر رواه البخاري في المحاربين، باب: من رأى مع امرأته رجلًا (٦٨٤٦) (٧٤١٦).

(١) غير موجودة في «ع» والمنار.

(٢) جزء من حديث أخرجه أبو يعلى (٤٣٣٨)، وإسناده ضعيف. انظر: «تخريج مسند أبي يعلى» ت: حسين سليم أسد (٣٠٢/٧).

(٣) عزاه السيوطي في «الجامع الصغير» للعقيلي، وابن عدي في «الكامل» عن عمر رضي الله عنه بلفظ: «بعثت داعيًا ومبلغًا... وخلق إبليس مزينًا». «فيض القدير» (٣/٢٠٤)، وحكم عليه الألباني بالوضع في «ضعيف الجامع الصغير» (٢٣٣٨).

لهم، فمن عقوبة السيئة السيئة بعدها، ومن ثواب الحسنة الحسنة بعدها.

والمقصود: أن الاحتجاج بالقدر منافٍ للتوبة، وليس هو من الاعتذار في شيء، وفي بعض الآثار: «إِنَّ الْعَبْدَ إِذَا أَذْنَبَ، فَقَالَ: يَا رَبِّ، هَذَا قَصَاؤُكَ، وَأَنْتَ قَدَّرْتَ عَلَيَّ، وَأَنْتَ حَكَمْتَ عَلَيَّ، وَأَنْتَ كَتَبْتَ عَلَيَّ. يَقُولُ اللَّهُ ﷻ: وَأَنْتَ عَمِلْتَ، وَأَنْتَ كَسَبْتَ، وَأَنْتَ أَرَدْتَ وَاجْتَهَدْتَ، وَأَنَا أَعَاقِبُكَ عَلَيْهِ، وَإِذَا قَالَ: يَا رَبِّ، أَنَا ظَلَمْتُ، وَأَنَا أَخْطَأْتُ، وَأَنَا اعْتَدَيْتُ، وَأَنَا فَعَلْتُ، يَقُولُ اللَّهُ ﷻ: وَأَنَا قَدَّرْتُ عَلَيْكَ وَقَضَيْتُ وَكَتَبْتُ، وَأَنَا أَغْفِرُ لَكَ، وَإِذَا عَمِلَ حَسَنَةً، فَقَالَ: يَا رَبِّ، أَنَا عَمِلْتُهَا، وَأَنَا تَصَدَّقْتُ، وَأَنَا صَلَّيْتُ، وَأَنَا أَطْعَمْتُ. يَقُولُ اللَّهُ ﷻ: وَأَنَا أَعْتَنَّا، وَأَنَا وَفَّقْتُكَ، وَإِذَا قَالَ: يَا رَبِّ، أَنْتَ أَعْتَنَيْتَنِي وَوَفَّقْتَنِي، وَأَنْتَ مَنَنْتَ عَلَيَّ. يَقُولُ اللَّهُ: وَأَنْتَ عَمِلْتَهَا، وَأَنْتَ أَرَدْتَهَا، وَأَنْتَ كَسَبْتَهَا».

فلاعتذار اعتذاران:

- اعتذارٌ ينافي الاعتراف، فذلك منافٍ للتوبة.

- واعتذارٌ يقرّر الاعتراف، فذلك من تمام التوبة.

□ قال صاحب «المنازل»: «وَحَقَائِقُ التَّوْبَةِ ثَلَاثَةٌ أَشْيَاءُ: تَعْظِيمُ الْجِنَايَةِ، وَإِتِّهَامُ التَّوْبَةِ، وَطَلْبُ أَعْدَارِ الْخَلِيقَةِ».

يريد<sup>(١)</sup> بالحقائق: ما يتحقق به الشيء، وتتبين به صحته وثبوته، كما قال النبي ﷺ لحارثة: «إِنَّ لِكُلِّ حَقٍّ حَقِيْقَةً، فَمَا حَقِيْقَةُ إِيمَانِكَ؟»<sup>(٢)</sup>.

فأما تعظيم الجناية: فإنه إذا استهان بها لم يندم عليها، وعلى قدر تعظيمها يكون ندمه على ارتكابها؛ فإن من استهان بإضاعة فلس -مثلاً- لم يندم على إضاعته، فإذا علم أنه دينار اشتد ندمه، وعظمت إضاعته عنده.

وتعظيم الجناية يصدر عن ثلاثة أشياء:

- تعظيم الأمر.

- وتعظيم الأمر.

- والتّصديق بالجزاء.

وأما اتّهام التوبة: فلائها حقّ عليه، لا يتيقن أنه أدّى هذا الحقّ على الوجه المطلوب منه، الذي

(١) في «غ» والمنار: (يريدون).

(٢) أورده الهيثمي في «المجمع» (٥٧/١)، وقال: رواه الطبراني في «الكبير» (٣٣٦٧)، وفيه ابن لهيعة، وضعفه الحافظ العراقي في «تخريج الإحياء» (٢٤٥٠/٥).



ينبغي له أن يؤدِّيه عليه، فيخاف أنه ما وفَّاهَا حَقَّهَا، وَأَنَّهَا لم تقبل منه، وأنه لم يبذل جهده في صِحَّتْهَا، وَأَنَّهَا<sup>(١)</sup> توبة عَلَّةٍ وهو لا يشعر بها، كتوبة أرباب الحوائج والإفلاس، والمحافظين على حاجاتهم ومنازلهم بين النَّاسِ، أو أَنَّهُ تاب محافظةً على حاله، فتاب للحال لا خوفًا من ذي الجلال، أو أَنَّهُ تاب طلبًا للرَّاحة من الكدِّ في تحصيل الذَّنْبِ، أو اتِّقاء ما يخافه<sup>(٢)</sup> على عرضه وماله ومنصبه، أو لضعف داعي المعصية في قلبه، وخمود نار شهوته، أو لمنافاة المعصية لما يطلبه من العلم والرِّزْقِ، ونحو ذلك من العلل التي تقدر في كون التَّوْبَةِ خوفًا من الله، وتعظيمًا له ولحرماته، وإجلالًا له، وخشية من سقوط المنزلة عنده، وعن البعد والطرد عنه، والحجاب عن رؤية وجهه في الدَّارِ الآخرة، فهذه التَّوْبَةُ لَوْنٌ، وتوبة أصحاب العلل لَوْنٌ.

ومن اتِّهَامِ التَّوْبَةِ أَيضًا: ضعف العزيمة، والتفات القلب إلى الذَّنْبِ الفينة بعد الفينة، وتذكُّر<sup>(٣)</sup> حلاوة مواقفته، فربَّما تنفَّس، وربَّما هاج هائجه.

ومن اتِّهَامِ التَّوْبَةِ: طمأنينته ووثوقه من نفسه بأنَّه قد تاب، حتَّى كأنَّه قد أعطي منشورًا بالأمان، فهذا من علامات التُّهْمَةِ.

ومن علاماتها: جمود العين، واستمرار الغفلة، وألَّا<sup>(٤)</sup> يستحدث بعد التَّوْبَةِ أعمالًا صالحةً لم تكن له قبل الخطيئة.

فالتَّوْبَةُ المقبولة الصَّحِيحَةُ لها علاماتٌ:

- منها: أن يكون بعد التَّوْبَةِ خيرًا<sup>(٥)</sup> ممَّا كان قبلها.

- ومنها: أَنَّهُ لا يزال الخوف مصاحبًا له لا يأمن مكر الله<sup>(٦)</sup> طرفه عين، فخوفه مستمرٌّ إلى أن

يسمع قول الرُّسُلِ لقبض روحه: ﴿أَلَّا تَخَافُوا وَلَا تَحْزَنُوا وَأَبْشُرُوا بِالْجَنَّةِ الَّتِي كُنتُمْ تُوعَدُونَ﴾ ﴿٣٠﴾ [فصلت: ٣٠]، فهناك يزول الخوف.

- ومنها: انخلاع قلبه، وتقطُّعه ندمًا وخوفًا، وهذا على قدر عظم الجنابة وصغرها، وهذا تأويل

ابن عيينة لقوله تعالى: ﴿لَا يَزَالُ بُبِّئُهُمُ الَّذِي بَنُوا رِيبَةً فِي قُلُوبِهِمْ إِلَّا أَنْ تَقَطَّعَ قُلُوبُهُمْ﴾ [التوبة: ١١٠] قال:

(١) في «غ»: (أو أنها).

(٢) جملة: (ما يخافه) غير موجودة في «غ» والمنار.

(٣) في «غ» والمنار: (ويذكر).

(٤) في «غ» والمنار: (وانه لم).

(٥) في «غ» والمنار: (خيرًا منه).

(٦) جملة: (مكر الله) غير موجودة في «غ» والمنار.

«تَقَطَّعُهَا بِالتَّوْبَةِ».

ولا ريب أن الخوف الشديد من العقوبة العظيمة يوجب انصداع القلب وانخلاعه، وهذا هو تقطُّعه، وهذا حقيقة التَّوْبَةِ؛ لأنَّه يتقطَّع قلبه حسرةً على ما فرط منه، وخوفاً من سوء عاقبته، فمن لم يتقطَّع قلبه في الدُّنْيَا على ما فرط حسرةً وخوفاً، تقطَّع في الآخرة إذا حَقَّتْ الحقائق، وعابن ثواب المطيعين، وعقاب العاصين، فلا بدَّ من تقطُّع القلب إمَّا في الدُّنْيَا وإمَّا في الآخرة.

- ومن موجبات التَّوْبَةِ الصَّحِيحَةِ أيضًا: كسرةٌ خاصَّةٌ تحصل للقلب لا يشبهها شيءٌ، ولا تكون لغير المذنب، لا تحصل بجوعٍ، ولا رياضةٍ، ولا حبٍّ مجردٍ، وإنَّما هي أمرٌ وراء هذا كله، تكسر القلب بين يدي الرَّبِّ كسرةً تامَّةً، قد أحاطت به من جميع جهاته، وألقت بين يدي ربِّه طريقاً ذليلاً خاشعاً، كحال عبد جانٍ آبقٍ من سيِّده، فأخذ فأحضر بين يديه، ولم يجد من ينجيهِ من سطوته، ولم يجد منه بداً ولا عنه غناءً، ولا منه مهرباً، وعلم أن حياته وسعادته وفلاحه ونجاحه في رضاه عنه، وقد علم إحاطة سيِّده بتفاصيل جنائياته، هذا مع حبه لسيِّده، وشدة حاجته إليه، وعلمه بضعفه وعجزه وقوَّة سيِّده، وذله وعز سيِّده.

فيجتمع من هذه الأحوال كسرةٌ وذلةٌ وخضوعٌ، ما أنفعها للعبد، وما أجدى عائدتها عليه! وما أعظم جبره بها، وما أقربها من سيِّده! فليس شيءٌ أحبَّ إلى سيِّده من هذه الكسرة، والخضوع والتذلل، والإخبات، والانطراح بين يديه، والاستسلام له، فلله ما أحلى قوله في هذه الحال: «أَسْأَلُكَ بِعِزِّكَ وَذُلِّي إِلَّا رَحِمْتَنِي، أَسْأَلُكَ بِقُوَّتِكَ وَصَعْفِي، وَبِغْنَاكَ<sup>(١)</sup> عَنِّي وَفَقْرِي إِلَيْكَ، هَذِهِ نَاصِيَتِي الْكَادِبَةُ الْخَاطِئَةُ بَيْنَ يَدَيْكَ، عِبِيدُكَ سِوَايَ كَثِيرٌ، وَلَيْسَ لِي سَيِّدٌ سِوَاكَ، لَا مَلْجَأَ وَلَا مَنْجَى مِنْكَ إِلَّا إِلَيْكَ، أَسْأَلُكَ مَسْأَلَةَ الْمَسْكِينِ، وَابْتِهَالُ إِلَيْكَ ابْتِهَالُ الْخَاضِعِ الدَّلِيلِ، وَأَدْعُوكَ دُعَاءَ الْخَائِفِ الضَّرِيرِ، سُؤَالَ مَنْ خَضَعَتْ لَكَ رَقَبَتُهُ، وَرَغِمَ لَكَ أَنْفُهُ، وَفَاضَتْ لَكَ عَيْنَاهُ، وَذَلَّ لَكَ قَلْبُهُ».

يَا مَنْ أَلُوذٍ بِهِ فِيمَا أُوْمَلُّهُ      وَمَنْ أَعُوذُ بِهِ مِمَّا أَحَازِرُهُ  
لَا يَجْبُرُ النَّاسَ عَظْمًا أَنْتَ كَاسِرُهُ      وَلَا يَهْيِضُونَ عَظْمًا أَنْتَ جَابِرُهُ

فهذا وأمثاله من آثار التَّوْبَةِ المقبولة، فمن لم يجد ذلك في قلبه فليتهم توبته وليرجع إلى تصحيحها؛ فما أصعب التَّوْبَةَ الصَّحِيحَةَ بالحقيقة، وما أسهلها باللسان والدَّعْوَى! وما عالج الصَّادِقُ بشيءٍ أشقَّ عليه من التَّوْبَةِ الخالصة الصَّادِقة، ولا حول ولا قوَّة إلا بالله.

(١) في «غ» والمنار: (وبغناك).

وأكثر النَّاسِ من (١) المنتزَّهين عن الكبائر الحسيَّة والقاذورات في كبائر مثلها أو أعظم منها أو دونها، ولا يخطر بقلوبهم أنَّها ذنوبٌ ليتوبوا منها، فعندهم - من الإزراء على أهل الكبائر واحتقارهم، وصولة طاعتهم، ومنتَّهم على الخلق بلسان الحال، واقتضاء بواطنهم لتعظيم الخلق لهم على طاعتهم اقتضاء لا يخفى على أحدٍ غيرهم، وتوابع ذلك - ما هو أبغض إلى الله، وأبعد لهم عن بابه من كبائر أولئك؛ فإن تدارك الله أحدهم بقاذورة أو كبيرة يوقعه فيها ليكسر بها نفسه، ويعرِّفه قدره، ويذلَّه بها، ويخرج بها صولة الطاعة من قلبه - فهي رحمةٌ في حقِّه، كما أنَّه إذا تدارك أصحاب الكبائر بتوبةٍ نصوح، وإقبالٍ بقلوبهم إليه، فهو رحمةٌ في حقِّهم، وإلا فكلاهما على خطرٍ.

## فصل

\* وأما طلب أعدار الخليفة:

فهذا له وجهان: وجهٌ محمودٌ، ووجهٌ مذمومٌ حرامٌ. فالمذموم: أن تطلب أعدارهم، نظرًا إلى الحكم القدريِّ، وجريانه عليهم، شاءوا أم أبوا، فتعذرهم بالقدر. وهذا القدر ينتهي إليه كثيرٌ من السَّالِكين النَّاطِرِينَ إلى القدر، الفانين في شهوده، وهو - كما تقدَّم - دربٌ خطرٌ جدًّا، قليل المنفعة، لا ينجي وحده.

□ وأظنُّ هذا مراد صاحب «المنازل»: «لأنَّه قال بعد ذلك:

«مُشَاهِدَةُ الْعَبْدِ الْحُكْمَ لَمْ يَدْعُ لَهُ اسْتِحْسَانَ حَسَنَةٍ، وَلَا اسْتِقْبَاحَ سَيِّئَةٍ؛

لِصُّعُودِهِ مِنْ جَمِيعِ الْمَعَانِي إِلَى مَعْنَى الْحُكْمِ».

وهذا الشُّهود شهودٌ ناقصٌ مذمومٌ، إن طرده صاحبه، فعذر أعداء الله، وأهل مخالفته ومخالفة رسله، وطلب أعدارهم كان مضادًّا لله في أمره، عاذرًا من لم يعذره الله، طالبًا عذر من لأمه الله وأمر بلومه، وليست هذه موافقةً لله، بل موافقة لوم هذا، واعتقاد أنَّه لا عذر له عند الله، ولا في نفس الأمر؛ فالله ﷻ قد أعذر إليه، وأزال عذره بالكلية، ولو كان معذورًا في نفس الأمر عند الله لما عاقبه ألبتة؛ فإنَّ الله ﷻ أرحم وأغنى وأعدل من أن يعاقب صاحب عذرٍ، فلا أحد أحبُّ إليه العذر من الله، ومن أجل ذلك أرسل الرُّسل وأنزل الكتب إزالةً لأعدار خلقه؛ لئلا يكون لهم عليه حجةٌ.

ومعلومٌ أنَّ طالب عذرهم ومصحَّحه مقيمٌ لحجةٍ قد أبطلها الله من جميع الوجوه، فلله الحجة

(١) كلمة: (من) غير موجودة في «غ» والمنار.

البالغة، ومن له عذرٌ من خلقه - كالأطفال الذي لا يميّز، والمعتهو، ومن لم تبلغه الدعوة، والأصمّ الأعمى الذي لا يبصر ولا يسمع - فإنَّ الله لا يعذب هؤلاء بلا ذنبٍ ألبتة، وله فيهم حكمٌ آخر في المعاد، يمتحنهم بأن يرسل إليهم رسولاً يأمرهم وينهاهم، فمن أطاع الرسول منهم أدخله الجنة، ومن عصاه أدخله النار، حكى ذلك أبو الحسن الأشعريُّ عن أهل السنَّة والحديث في «مَقَالَاتِهِ»، وفيه عدَّة أحاديث بعضها في «مُسْنَدِ أَحْمَدَ»، كحديث الأسود بن سريع، وحديث أبي هريرة رضي الله عنه.

ومن طعن في هذه الأحاديث بأنَّ الآخرة دار جزاءٍ لا دار تكليفٍ فهذه الأحاديث مخالفةٌ للعقل - فهو جاهلٌ؛ فإنَّ التَّكْلِيفَ إنَّما ينقطع بدخول دار القرار، الجنة أو النار، وإلَّا فالتَّكْلِيفُ واقعٌ في البرزخ وفي العرصات؛ ولهذا يدعوهم إلى السُّجود له في الموقف، فيسجد المؤمنون له طوعاً واختياراً، ويحال بين الكفَّار والمنافقين وبين السُّجود.

والمقصود: أنَّه لا عذرٌ لأحدٍ ألبتة في معصية الله، ومخالفة أمره، مع علمه بذلك، وتمكُّنه من الفعل والتَّرك، ولو كان له عذرٌ لما استحقَّ العقوبة واللَّوم، لا في الدنيا ولا في العقبى.

فإن قيل: هذا كلامٌ بلسان الحال بالشرع، ولو نطقت بلسان الحقيقة لعذرت الخليفة؛ إذ هم صائرون إلى مشيئة الله فيهم، وما قضاء وقدره عليهم ولا بدَّ، فهم مجارٍ لأقداره، وسهامها نافذةٌ فيهم، وهم أغراضٌ لسهام الأقدار لا تخطئهم ألبتة، ولكنَّ من غلب عليه مشاهدة الحكم الشرعيِّ لم يمكنه طلب العذر لهم، ومن غلب عليه مشاهدة الحكم الكونيِّ عذرهم، فأنَّت معذورٌ في الإنكار علينا بحقيقة الشرع<sup>(١)</sup>، ونحن معذرون في طلب العذر بحقيقة الحكم<sup>(٢)</sup>، وكلانا مصيبٌ.

#### فالجواب من وجوه:

- أحدها: أن يقال: العذر إن لم يكن مقبولاً لم يكن نافعاً، والاعتذار بالقدر غير مقبول، ولا يعذر أحدٌ به، ولو اعتذر فهو كلامٌ باطلٌ لا يفيد شيئاً ألبتة، بل يزيد في ذنب الجاني، ويغضب الرَّبَّ عليه، وما هذا شأنه لا يشتغل به عاقلٌ.

- الثاني: أن الاعتذار بالقدر يتضمَّن تنزيه الجاني نفسه، وتنزيه ساحته، وهو الظَّالم الجاهل، والجهل على القدر نسبة الذَّنْب إليه، وتظليمه بلسان الحال والقال، بتحسين العبارة وتلطيفها، وربما غلبه الحال، فصرَّح بالوجد، كما قال بعض خصماء الله<sup>(٣)</sup>:

أَلْقَاهُ فِي السِّمِّ مَكْتُوفًا وَقَالَ لَهُ  
إِيَّاكَ إِيَّاكَ أَنْ تَبْتَلَّ بِالْمَاءِ

(١) في «غ»: (الشرعي) أي: الحكم الشرعي.

(٢) يعني: الحكم الكوني.

(٣) قال في هامش الأصل: هذا الخصم هو الحسين بن منصور الحلاج. وذكر ملخص ترجمته في ابن خلكان. (الفقي).

وقال خصمٌ آخر:

وَصَّعُوا اللَّحْمَ لِلْبُزَا  
ثُمَّ لَامُوا الْبُزَاةَ أَنْ  
لَوْ أَرَادُوا صِيَانِي

عَلَى ذِرْوَتِي عَدَنُ  
خَلَمُوا عَنَّهُمُ الرَّسَنُ  
سَتَرُوا وَجْهَكَ الْحَسَنُ

وقال خصمٌ آخر:

أَصْبَحْتُ مُنْفَعِلًا لِمَا تَخْتَارُهُ

مَنِّي فَفَعَلِي كُلُّهُ طَاعَاتُ

وقال خصمٌ آخر شاكيًا متظلمًا:

إِذَا كَانَ الْمُحِبُّ قَلِيلَ حَظٍّ

فَمَا حَسَنَاتُهُ إِلَّا ذُنُوبٌ

وقال خصمٌ آخر معذّرًا عن إبليس: لَمَّا عَصَى مِنْ كَانَ إِبْلِيسَ؟

ولخصماء الله هاهنا تظلماتٌ وشكاياتٌ، ولو فتشوا زوايا قلوبهم لوجدوا هناك خصمًا متظلمًا شاكيًا عاتبًا، يقول: لا أقدر أن أقول شيئًا، وإنِّي مظلومٌ في صورة ظالمٍ، ويقول بحرقةٍ ويتنفّس الصُّعداء: مسكينٌ ابن آدم، لا قادرٌ ولا معذورٌ.

وقال الآخر: ابن آدم كرةٌ تحت صولجانات الأقدار، يضربها واحدٌ، ويردّها الآخر، وهل

تستطيع الكرة الانتصاف من الصّولجان؟!

ويتمثّل خصمٌ آخر بقول الشّاعر:

بِأَبِي أَنْتَ وَإِنْ أَسُـ

رَفْتَ فِي هَجْرِي وَظَلَمِي

فجعله هاجرًا بلا ذنبٍ ظالمًا - بل مسرفًا - قد تجاوز الحدَّ في ظلمه.

ويقول آخر:

أَظَلَّتْ عَلَيْنَا مِنْكَ يَوْمًا سَحَابَةٌ

أَصَاءَتْ لَنَا بَرَقًا وَأَبْطَأَ رَشَاشُهَا

فَلَا غِيْمُهَا يَجْلُو فَيَسَّ طَالِبٌ

وَلَا غِيْمُهَا يَأْتِي فَيُرْوِي عِطَاشُهَا

ويقول آخر:

يَدُنُو إِلَيْكَ وَنَقْصُ الْحَظِّ يُبْعِدُهُ

وَيَسْتَقِيمُ وَدَاعِي الْبَيْنِ يَلُوبِهِ

ويقول خصمٌ آخر:

وَاقِفٌ فِي الْمَاءِ ظَمٌّ

أَنْ وَلَكِنْ لَيْسَ يُسْقَى

ومن له أدنى فهمٍ وبصيرةٍ يعلم أنّ هذا كلّهُ تظلمٌ وشكايَةٌ وعتبٌ، ويكاد أحدهم يقول: يا ظالمي،

لولا، ولو فُتِّش نفسه كما ينبغي لوجد ذلك فيها، وهذا ما لا غاية بعده من الجهل والظلم، والإنسان كما قال الله تعالى: ﴿إِنَّهُ كَانَ ظَلُومًا جَهُولًا﴾ (٧٢) ﴿الأحزاب: ٧٢﴾، ﴿وَاللَّهُ هُوَ الْغَنِيُّ الْحَمِيدُ﴾ (١٥) ﴿فاطر: ١٥﴾.

ولو علم هذا الظالم الجاهل أن بلاءه من نفسه ومصابه منها، وأنها أولى بكلِّ ذمٍّ وظلمٍ، وأنها مأوى كلِّ سوءٍ، و﴿إِنَّ الْإِنْسَانَ لِرَبِّهِ لَكَنُودٌ﴾ (٦) ﴿العاديات: ٦﴾.

قال ابن عباسٍ، ومجاهدٌ، وقتادة: «كُفُورٌ جَحُودٌ لِنِعَمِ اللَّهِ».

وقال الحسن: «هُوَ الَّذِي يَعُدُّ الْمَصَائِبَ وَيَنْسَى النِّعَمَ».

وقال أبو عبيدة: «هُوَ قَلِيلُ الْخَيْرِ».

والأرض الكنود التي لا نبت بها.

وقيل: التي لا تثبت شيئاً من المنافع.

وقال الفضل بن عباسٍ: «الْكُنُودُ الَّذِي أَنْسَتَهُ الْخِصْلَةُ الْوَاحِدَةَ مِنَ الْإِسَاءَةِ الْخِصَالِ الْكَثِيرَةِ مِنَ

الْإِحْسَانِ».

ولو علم هذا الظالم الجاهل أنه هو القاعد على طريق مصالحه يقطعها عن الوصول إليه؛ فهو

الحجر<sup>(١)</sup> في طريق الماء الذي به حياته.

وهو السكر الذي قد سدَّ مجرى الماء إلى بستان قلبه، ويستغيث مع ذلك: العطش<sup>(٢)</sup> العطش،

وقد وقف في طريق الماء، ومنع وصوله إليه، فهو حجاب قلبه عن سرِّ غيبه، وهو الغيم المانع لإشراق شمس الهدى على القلب، فما عليه أضرُّ منه، ولا له أعداءٌ أبلغ في نكايته وعداوته منه.

مَا تَبْلُغُ الْأَعْدَاءُ مِنْ جَاهِلٍ مَا يَبْلُغُ الْجَاهِلُ مِنْ نَفْسِهِ

فتباً له ظالمًا في صورة مظلومٍ، وشاكياً والجنانية منه، قد جدَّ في الإعراض وهو ينادي: طردوني

وأبعدوني، ولَّى ظهره الباب، بل أغلقه على نفسه، وأضاع مفاتيحه وكسرها، ويقول:

دَعَانِي وَسَدَّ الْبَابَ دُونِي فَهَلْ إِلَى دُخُولِي سَبِيلٌ بِيئُوا لِي قِصَّتِي

يأخذ الشَّفِيقُ بِحُجْرَتِهِ عَنِ النَّارِ وَهُوَ يَجَاذِبُهُ ثُوبُهُ وَيَغْلِبُهُ وَيَقْتَحِمُهَا، وَيَسْتَغِيثُ: مَا حِيلَتِي؟ وَقَدْ

(١) في «غ» والمنار: (حجر).

(٢) كلمة: (العطش) غير موجودة في «غ» والمنار.

قدّموني إلى الحُفيرة، وقذفوني فيها!

والله كم صاح به النَّاصِح: الحذر الحذر، إِيَّاكَ إِيَّاكَ، وكم أمسك بثوبه، وكم أراه مصارع  
المقتحمين وهو يأبى إلاّ الاقتحام!  
وَكَمْ سُقْتُ فِي آثَارِكُمْ مِنْ نَصِيحَةٍ وَقَدْ يَسْتَفِيدُ الظَّنَّةُ<sup>(١)</sup> الْمُتَصَّحُّحُ

يا ويله ظهيراً للشيطان على ربّه، خصماً لله مع نفسه، جبرئيل المعاصي، قدرئ الطّاعات، عاجز  
الرّأي، مضياحٌ لفرصته، قاعدٌ عن مصالحه، معاتبٌ لأقدار ربّه، يحتجّ على ربّه بما لا يقبله من عبده  
وامراته وأمته إذا احتجّوا به عليه في التّهاون في بعض أمره، فلو أمر أحدهم بأمرٍ ففرط فيه، أو نهاه عن  
شيءٍ فارتكبه، وقال: القدر ساقني إلى ذلك، لما قبل منه هذه الحجّة، ولبادر إلى عقوبته.  
فإن كان القدر حجّةً لك أيّها الظّالم الجاهل في ترك حقّ ربّك، فهلاً كان حجّةً لعبدك وأمتك في  
ترك بعض حقّك؟ بل إذا أساء إليك مسيءٌ، وجنى عليك جانٍ، واحتجّ بالقدر لاشتدّ غضبك عليه،  
وتضاعف جرمه عندك، ورأيت حجّته داحضةً، ثمّ تحتجّ على ربّك به، وتراه عذراً لنفسك؟! فمن أولى  
بالظلم والجهل ممّن هذه حاله؟

هذا مع تواتر إحسان الله إليك على مدى الأنفاس، أزاح عنك، ومكّنك من التزوّد إلى جنّته،  
وبعث إليك الدليل، وأعطاك مؤنة السّفر وما تنزود<sup>(٢)</sup> به، وما تحارب به قطع الطريق عليك، فأعطاك  
السّمع والبصر والفؤاد، وعرفك الخير والشّرّ، والنّافع والضّارّ، وأرسل إليك رسوله، وأنزل إليك  
كتابه، ويسره للذكر والفهم والعمل، وأعانك بمددٍ من جنده الكرام، يثبتونك ويحرسونك، ويحاربون  
عدوك ويطرّدونه عنك، ويريدون منك ألاّ تميل إليه ولا تصالحه، وهم يكفونك مؤنته، وأنت تأبى إلاّ  
مظاهرتهم وعليهم، وموالاته دونهم، بل تظاهره وتواليه دون وليّك الحقّ الذي هو أولى بك، قال الله  
تعالى: ﴿وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَائِكَةِ اسْجُدُوا لِآدَمَ فَسَجَدُوا إِلَّا إِبْلِيسَ كَانَ مِنَ الْجِنِّ فَفَسَقَ عَنْ أَمْرِ رَبِّهِ أَفَتَتَّخِذُونَهُ وَذُرِّيَّتَهُ  
أَوْلِيَاءَ مِنْ دُونِنِ وَهُمْ لَكُمْ عَدُوٌّ بِئْسَ لِلظَّالِمِينَ بَدَلًا﴾ [الكهف: ٥٠].

طرد إبليس عن سمائه، وأخرجه من جنّته، وأبعده من قربه، إذ لم يسجد لك وأنت في صلب  
أبيك آدم؛ لكرامتك عليه، فعاداه وأبعده، ثمّ واليت عدوّه، وملت إليه وصالحته، وتتظلم مع ذلك،  
وتشتكي<sup>(٣)</sup> الطّرد والإبعاد، وتقول:

عَوْدُونِي الْوِصَالَ وَالْوِصْلُ عَذْبٌ وَرَمُونِي بِالصَّدِّ وَالصَّدُّ صَعْبٌ

(١) في «غ» والمنار: (البغضة).

(٢) في «غ» والمنار: (تزوّد).

(٣) في «غ» والمنار: (وتشكي).

نعم، وكيف (١) لا يطرد من هذه معاملته؟! وكيف لا يبعد عنه من كان هذا وصفه؟ وكيف يجعل من خاصّته وأهل قربه من حاله معه هكذا؟ قد أفسد ما بينه وبين الله وكذّره. أمره الله بشكره، لا لحاجته إليه، ولكن لينال به المزيد من فضله، فجعل كفر نعمه، والاستعانة بها على مساخطه من أكبر أسباب صرفها عنه.

وأمره بذكره ليدركه بإحسانه، فجعل نسيانه سبباً لنسيان الله له، ﴿نَسُوا اللَّهَ فَنَسِيَهُمْ أَنفُسَهُمْ﴾ [الحشر: ١٩]، ﴿نَسُوا اللَّهَ فَنَسِيَهُمْ﴾ [التوبة: ٦٧]، أمره بسؤاله ليعطيه، فلم يسأله، بل أعطاه أجلّ العطايا بلا سؤال، فلم يقبل، يشكو من يرحمه إلى من لا يرحمه، ويتظلم ممن لا يظلمه، ويدع من يعاديه ويظلمه، إن أنعم عليه بالصّحة والعافية والمال والجاه استعان بنعمه على معاصيه، وإن سلبه ذلك ظلّ متسخطاً على ربّه وهو شاكيه، لا يصلح له على عافية، ولا على ابتلاء، العافية تلقيه إلى مساخطه، والبلاء يدفعه إلى كفرانه وجحود نعمته (٢)، وشكايته إلى خلقه.

دعاه إلى بابه فما وقف عليه ولا طرقه، ثمّ فتحه له فما عرج عليه ولا ولجه، أرسل إليه رسوله يدعوه إلى دار كرامته، فعصى الرسول، وقال: لا أبيع ناجزاً بغائب، ونقدًا بنسيئة، ولا أترك ما أراه لشيء سمعت به ويقول:

خُذْ مَا رَأَيْتَ وَدَعْ شَيْئًا سَمِعْتَ بِهِ فِي طَلْعَةِ الشَّمْسِ مَا يُغْنِيكَ عَنْ رُحْلِ

فإن وافق حظّه طاعة الرسول أطاعه لنيل حظّه، لا لرضا مرسله، لم يزل يتممّ إليه بمعاصيه حتّى أعرض عنه، وأغلق الباب في وجهه.

ومع هذا فلم يؤيسه من رحمته، بل قال: متى جئتنى قبلتُك، إن أتيتني ليلاً قبلتُك، وإن أتيتني نهاراً قبلتُك، وإن تقربت مني شبراً تقربت (٣) منك ذراعاً، وإن تقربت مني ذراعاً تقربت منك باعاً، وإن مشيت إليّ هرولتُ إليك، ولو لقيتني بقراب الأرض خطايا ثمّ لقيتني لا تشرك بي شيئاً أتيتك بقرابها مغفرة، ولو بلغت ذنوبك عنان السماء، ثمّ استغفرتني غفرت لك!

ومن أعظم مني جوداً وكرماً! عبادي يبارزونني بالعظائم، وأنا أكلوهم على فرشهم، إنني والجنّ والإنس في نبيّ عظيم؛ أخلق ويعبد غيري، وأرزق ويشكر سواي، خيري إلى العباد نازل، وشرهم إليّ صاعد، أتحبب إليهم بنعمي، وأنا الغني عنهم، ويتبعضون إليّ بالمعاصي، وهم أفقر شيء إليّ!

(١) في «غ» والمنار: (كيف).

(٢) في «غ» والمنار: (نعمه).

(٣) في «غ» والمنار: (اقتربت).



من أقبل إليّ تَلَفَيْتُهُ من بعيدٍ، ومن أعرض عني ناديته من قريبٍ، ومن ترك لأجلي أعطيته فوق المزيد، ومن أراد رضاي أردت ما يريد، ومن تصرّف بحولي وقوتي<sup>(١)</sup> أُلنت له الحديد.

أهل ذكري أهل مجالستي، وأهل شكري أهل زيادتي، وأهل طاعتي أهل كرامتي، وأهل معصيتي لا أفطّهم من رحمتي، وإن تابوا إليّ فأنا حبيبهم؛ فإنّي أحبّ التّوابين، وأحبّ المتطهّرين، وإن لم يتوبوا إليّ فأنا طيبهم، أبتليهم بالمصائب؛ لأطهّهم من المعاييب.

من آثرني على سواي آثرته على سواه، الحسنة عندي بعشر أمثالها إلى سبعمائة ضعفٍ، إلى أضعافٍ كثيرةٍ، والسّيئة عندي بواحدةٍ، فإن ندم عليها واستغفرتني غفرتها له.

أشكر اليسير من العمل، وأغفر الكثير من الزلّل، رحمتي سبقت غضبي، وحلمي سبق مؤاخذتي، وعفوي سبق عقوبي، أنا أرحم بعبادي من الوالدة بولدها؛ «لَلَّهِ أَشَدُّ فَرَحًا بِتَوْبَةِ عَبْدِهِ مِنْ رَجُلٍ أَضَلَّ رَاحِلَتَهُ بِأَرْضٍ مَهْلِكَةٍ دَوِيَّةٍ عَلَيْهَا طَعَامُهُ وَشَرَابُهُ، فَطَلَبَهَا حَتَّى إِذَا أَيْسَ مِنْ حُصُولِهَا نَامَ فِي أَصْلِ شَجَرَةٍ يَنْتَظِرُ الْمَوْتَ، فَاسْتَيْقَظَ فَإِذَا هِيَ عَلَى رَأْسِهِ، قَدْ تَعَلَّقَ خِطَامُهَا بِالشَّجَرَةِ، فَاللهُ أَفْرَحُ بِتَوْبَةِ عَبْدِهِ مِنْ هَذَا بِرَاحِلَتِهِ»<sup>(٢)</sup>.

وهذه فرحة إحسانٍ وبرٍّ ولطفٍ، لا فرحة محتاجٍ إلى توبة عبده، منتفعٍ بها، وكذلك موالاته لعبده إحسانًا إليه، ومحبةً له وبرًّا به، لا يتكثّر به من قلةٍ، ولا يتعزّز به من ذلّةٍ، ولا ينتصر به من غلبةٍ، ولا يعدّه لنائبةٍ، ولا يستعين به في أمرٍ، ﴿ وَقُلِ الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي لَمْ يَتَّخِذْ وَلَدًا وَلَمْ يَكُنْ لَهُ شَرِيكٌ فِي الْمَلِكِ وَلَمْ يَكُنْ لَهُ وَلِيٌّ مِنَ الذَّلِيلِ وَكَبِيرُهُ تَكْبِيرًا ﴾ [الإسراء: ١١١]، فنفى أن يكون له وليٌّ من الذلّ، والله وليُّ الذين آمنوا، وهم أولياؤه.

فهذا شأن الرّبِّ وشأن العبد، وهم يقيمون أعدار أنفسهم، ويحملون ذنوبهم على أقداره.

استأثر الله بالمحامد والمجد وولّى الملامة الرّجالا.

وما أحسن قول القائل:

تَطْوِي الْمَرَا حِلَّ عَن حَبِيْبِكَ دَائِيًّا      وَتَظَلُّ تَبْكِيْهِ بِدَمْعٍ سَاجِمِ  
كَذَبْتِكَ نَفْسُكَ لَسْتَ مِنْ أَحْبَابِهِ      تَشْكُو الْبِعَادَ وَأَنْتَ عَيْنُ الظَّالِمِ

(١) كلمة: (وقوتي) غير موجودة في «غ» والمنار.

(٢) رواه البخاري تعليقا بلفظ مقارب في الدعوات، باب: التوبة (٦٣٠٨)، ومسلم (٢٧٤٤).

## فصل

فهذا أحد المعنيين في قوله: «إِنَّ مِنْ حَقَائِقِ التَّوْبَةِ طَلَبَ أَعْدَارِ الحَلِيقَةِ».

وقد ظهر لك بهذا: أن طلب أعذارهم في الجناية عائدٌ على التوبة بالنقض والإبطال.

المعنى الثاني: أن يكون مراده إقامة أعذارهم في إساءتهم إليك، وجنابتهم عليك، والنظر في ذلك إلى الأقدار، وأن أفعالهم بمنزلة حركات الأشجار، فتعذرهم بالقدر في حَقِّك، لا في حقِّ ربِّك، فهذا حقٌّ، وهو من شأن سادات العارفين، وخواصَّ أولياء الله الكَمَل، يفنى أحدهم عن حَقِّه، ويستوفي حقَّ ربِّه، ينظر في التفریط في حَقِّه، وفي الجناية عليه إلى القدر، وينظر في حقِّ الله إلى الأمر، فيطلب لهم العذر في حَقِّه، ويمحو عنهم العذر، ويطلبه في حقِّ الله.

وهذه كانت حال نبينا ﷺ، كما قالت عائشة رَضِيَ اللهُ عَنْهَا: «مَا انْتَقَمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِنَفْسِهِ قَطُّ، وَلَا نِيلَ مِنْهُ شَيْءٌ فَانْتَقَمَ لِنَفْسِهِ إِلَّا أَنْ تُنْتَهَكَ مَحَارِمُ اللَّهِ، فَإِذَا انْتَهَكَتْ مَحَارِمُ اللَّهِ لَمْ يَقُمْ لِعَضْبِهِ شَيْءٌ، حَتَّى يَنْتَقِمَ لِلَّهِ» (١).

وقالت عائشة رَضِيَ اللهُ عَنْهَا أيضًا: «مَا ضَرَبَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِيَدِهِ خَادِمًا، وَلَا دَابَّةً، وَلَا شَيْئًا قَطُّ، إِلَّا أَنْ يُجَاهِدَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ» (٢).

وقال أنس رَضِيَ اللهُ عَنْهُ: خَدَمْتُ النَّبِيَّ ﷺ عَشْرَ سِنِينَ، فَمَا قَالَ لِي لَشَيْءٍ صَنَعْتُهُ؟ لَمْ صَنَعْتُهُ؟ وَلَا لَشَيْءٍ لَمْ أَصْنَعُهُ؟ لَمْ لَمْ تَصْنَعُهُ؟ وَكَانَ إِذَا عَاتَبَنِي بَعْضُ أَهْلِهِ يَقُولُ: «دَعُوهُ، فَلَوْ قُضِيَ شَيْءٌ لَكَانَ» (٣).

فانظر إلى نظره إلى القدر عند حَقِّه، وقيامه بالأمر، وقطع يد المرأة عند حقِّ الله (٤)، ولم يقل هناك: القدر حكم عليها.

وكذلك عزمه على تحريق المتخلفين عن الصلوة معه في الجماعة (٥)، ولم يقل: لو قضى لهم

الصلوة لكانت.

(١) البخاري في الأنبياء، باب: صفة النبي ﷺ (٣٥٦٠)، ومسلم (٢٣٢٧).

(٢) مسلم في الفضائل، باب: مباحثته ﷺ للأثام (٢٣٢٨)، وأبو داود (٤٧٨٦).

(٣) البخاري في الأدب، باب: حسن الخلق والسخاء (٢٧٦٨)، ومسلم (٢٣٠٩)، ولكن آخر الحديث من قوله: «كان إذا عاتبني ... إلى قوله: «فلو قضى شيء لكان»، لم يروه البخاري ومسلم، وإنما هذه الزيادة عند أحمد (٢٣/٣).

(٤) البخاري في الحدود، باب: إقامة الحدود على الشريف والوضيع (٦٨٨٧)، مسلم (١٦٨٨) من حديث عائشة رَضِيَ اللهُ عَنْهَا.

(٥) البخاري في الأذان، باب: وجوب صلاة الجماعة (٦٤٤)، ومسلم (٦٥١) من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللهُ عَنْهُ.

وكذلك رجمه المرأة والرَّجُل لَمَّا زنيا، ولم يحتجَّ في ذلك لهما بالقدر. وكذلك فعله في العرنيين<sup>(١)</sup> الَّذِينَ قَتَلُوا رَاعِيَهُ، وَاسْتَأْقُوا الدَّوْدَ، وَكَفَرُوا بَعْدَ إِسْلَامِهِمْ، وَلَمْ يَقُلْ: قَدَّرَ عَلَيْهِمْ، بَلْ أَمْرٌ بِهِمْ فَقَطَعْتَ أَيْدِيَهُمْ وَأَرْجُلَهُمْ مِنْ خِلَافٍ، وَسَمَرْتَ أَعْيُنَهُمْ، وَتَرَكَوْا فِي الْحَرَّةِ يَسْتَسْقُونَ فَلَا يَسْقُونَ، حَتَّى مَاتُوا عَطَشًا<sup>(٢)</sup>، إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ مِمَّا يَطُولُ بِسَطِهِ.

وكان رسول الله ﷺ أعرف بالله وبحقِّه من أن يحتجَّ بالقدر على ترك أمره، ويقبل الاحتجاج به من أحدٍ، ومع هذا فعذر أنسا بالقدر في حقِّه، وقال: «لَوْ قُضِيَ شَيْءٌ لَكَانَ»<sup>(٣)</sup> فصلوات الله وسلامه عليه. فهذا المعنى الثاني - وإن كان حقًّا - لكن ليس هو من شرائط التَّوْبَةِ، ولا من أركانها، ولا له تعلقٌ بها؛ فإنَّه لو لم يُقْمِ أَعْذَارَهُمْ فِي إِسَاءَتِهِمْ إِلَيْهِ لَمَا نَقَصَ ذَلِكَ شَيْئًا مِنْ تَوْبَتِهِ، فَمَا أَرَادَ إِلَّا الْمَعْنَى الْأَوَّلَ، وَقَدْ عَرَفْتَ مَا فِيهِ.

ولا ريب أنَّ صاحب «الْمَنَازِلِ» إنَّما أَرَادَ أَنْ يَعْذِرَهُمْ بِالْقَدْرِ، وَيُقِيمَ عَلَيْهِمْ حُكْمَ الْأَمْرِ، فَيَنْظُرَ بَعِينَ الْقَدْرِ وَيَعْذِرَهُمْ بِهَا، وَيَنْظُرَ بَعِينَ الْأَمْرِ وَيَحْمِلُهُمْ عَلَيْهَا بِمُوجِبِهَا<sup>(٤)</sup>، فَلَا يَحْجِبُهُ مَطَالَعَةُ الْأَمْرِ عَنِ الْقَدْرِ، وَلَا مِلَاحِظَةُ الْقَدْرِ عَنِ الْأَمْرِ.

فهذا - وإن كان حقًّا لا بدَّ منه - فلا وجه لعذرهم، وليس عذرهم من التَّوْبَةِ فِي شَيْءٍ أَلْبَتَّةَ، وَلَوْ كَانَ صَحِيحًا - فضلاً عن كونه باطلاً - فلا هم معذرون، ولا طلب عذرهم من حقائق التَّوْبَةِ، بَلِ التَّحْقِيقُ أَنَّ الْغَيْرَةَ لِلَّهِ، وَالْغَضَبُ لَهُ مِنْ حَقَائِقِ التَّوْبَةِ؛ فَتَعْطِيلُ عِذْرِ الْخَلِيقَةِ فِي مَخَالَفَةِ الْأَمْرِ وَالنَّهْيِ، وَشِدَّةُ الْغَضَبِ: هُوَ مِنْ عِلَامَاتِ تَعْظِيمِ الْحَرَمَةِ؛ وَذَلِكَ بِأَنْ يَكُونَ مِنْ حَقَائِقِ التَّوْبَةِ أَوْلَى مِنْ عِذْرِ مَخَالَفَةِ الْأَمْرِ وَالنَّهْيِ.

ولاسيما أنَّه<sup>(٥)</sup> يدخل في هذا عذر عبَّاد الأصنام والأوثان، وقتلة الأنبياء، وفرعون وهامان، ونمرود بن كنعان، وأبي جهل وأصحابه، وإبليس وجنوده، وكلُّ كافرٍ وظالمٍ، ومتعدِّ حدود الله، ومنتَهكٍ محارم الله؛ فإنَّهم كلَّهم تحت القدر، وهم من الخليقة، أفَيكون عذر هؤلاء من حقيقة التَّوْبَةِ؟ فهذا ممَّا أوجبه السَّير في طريق الفناء في توحيد الرُّبُوبِيَّةِ، وجعله الغاية التي يشمَّر إليها السَّالِكُونَ.

(١) كلمة: (العرنيين) غير موجودة في «غ» ولا المنار.

(٢) حديث (العرنيين) رواه البخاري في الوضوء، باب: أبوال إبل والدواب والغنم رقم (٢٣٣)، مسلم (١٦٧١) عن أنس رضي الله عنه.

(٣) سبق تخريجه في الصفحة السابقة.

(٤) في «غ» والمنار: (ويأخذهم بموجبها).

(٥) كلمة: (أنه) غير موجودة في «غ» والمنار.

ثم أي موافقة للمحبوب في عذر من لا يعذره هو؟ بل قد اشتد غضبه عليه، وأبعده عن قرب، وطرده عن بابه، ومقته أشد المقت؟ فإذا عذرت، فهل يكون عذره إلا تعرّضاً لسخط المحبوب، وسقوطاً من عينه؟

ولا توجب هذه الزلّة من شيخ الإسلام<sup>(١)</sup> إهدار محاسنه، وإساءة الظنّ به، فمحلّه من العلم والإمامة والمعرفة والتقدّم في طريق السلوك المحلّ الذي لا يجهل، وكلُّ أحدٍ فمأخوذٌ من قوله ومتروكٌ إلا المعصوم صلوات الله وسلامه عليه، والكمال من عدّ خطؤه، ولا سيّما في مثل هذا المجال الضنك، والمعتك الصعب، الذي زلّت فيه أقدام، وضلّت فيه أفهام، وافترت بالسالكين فيه الطرقات، وأشرفوا - إلا أقلهم - على أودية الهلكات.

وكيف لا؟ وهو البحر الذي تجري سفينة راكمه في موج كالجبال، والمعتك الذي تضاءلت لشهوده شجاعة الأبطال، وتحيرت فيه عقول الباء الرّجال، ووصلت الخليقة إلى ساحله يبعثون ركوبه. - فمنهم: من وقف مطرّقاً دهشاً، لا يستطيع أن يملأ منه عينه، ولا ينقل عن موقفه قدمه، قد امتلأ قلبه بعظمة ما شاهد منه، فقال: الوقوف على الساحل أسلم، وليس بليب من خاطر بنفسه.

- ومنهم: من رجع على عقبه لما سمع هديره، وصوت أمواجه، ولم يطق نظراً إليه.

- ومنهم: من رمى بنفسه في لججه، تخفضه موجة، وترفعه أخرى.

فهؤلاء الثلاثة على خطر؛ إذ الواقف على الساحل عرضة لوصول الماء تحت قدميه، والهارب - ولو جدّ في الهرب - فما له مصيرٌ إلا إليه، والمخاطر ناظرٌ إلى الغرق<sup>(٢)</sup> كلّ ساعة بعينه، وما نجا من الخلق إلا الصنف الرابع، وهم الذين انتظروا موافاة سفينة الأمر، فلمّا قربت منهم ناداهم الرّبّان: ﴿ارْكَبُوا فِيهَا بِسْمِ اللَّهِ جَمْرَتَهَا وَمُرْسُهَا﴾ [هود: ٤١].

فهي سفينة نوح حقاً، وسفينة من بعده من الرّسل، من ركبها نجا، ومن تخلف عنها غرق، فركبوا سفينة الأمر بالقدر، تجري بهم في تصاريف أمواجه على حكم التسليم لمن بيده التصرف في البحار، فلم يك إلا غفوة، حتّى قيل لأرض الدنيا وسماؤها: يا أرض ابلعي ماءك، ويا سماء أقلعي، وغيض الماء، وقضي الأمر، واستوت على جودي دار القرار.

والمتخلفون عن السفينة - كقوم نوح - أغرقوا، ثمّ أحرقوا<sup>(٣)</sup>، ونودي عليهم على رءوس العالمين:

(١) يقصد صاحب «المنازل» الهروي.

(٢) في «غ» والمنار: (الغرق).

(٣) جملة: (ثم أحرقوا) غير موجودة في «غ».

﴿وَقِيلَ بَعْدَ ذَلِكَ لِلْقَوْمِ الظَّالِمِينَ﴾ [٤٤] ﴿وَمَا ظَلَمْنَاهُمْ وَلَكِنْ كَانُوا هُمُ الظَّالِمِينَ﴾ [٧٦] [الزخرف: ٧٦].  
ثم نودي بلسان الشرع والقدر، تحقيقاً لتوحيده، وإثباتاً لحجته، وهو عدل العادلين: ﴿قُلْ فَلِلَّهِ  
الْحُجَّةُ الْبَلِيغَةُ فَلَوْ شَاءَ لَهَدَيْتُكُمْ أَجْمَعِينَ﴾ [٤٩] [الأنعام: ٤٩].

## فصل

وراكب هذا البحر في سفينة الأمر، وظيفته مصادمة أمواج القدر، ومعارضتها بعضها ببعض،  
وإلا هلك، فيردُّ القدر بالقدر، وهذا سير أرباب العزائم من العارفين.  
وهو معنى قول الشيخ العارف القدوة عبد القادر الكيلاني: «النَّاسُ إِذَا وَصَلُوا إِلَى الْقَضَاءِ  
وَالْقَدْرِ أَمْسَكُوا، إِلَّا أَنَا، فَاَنْفَتَحْتُ لِي فِيهِ رَوْزَنَةٌ فَنَازَعْتُ أَقْدَارَ الْحَقِّ بِالْحَقِّ لِلْحَقِّ، وَالرَّجُلُ مَنْ يَكُونُ  
مَنَازِعًا لِلْقَدْرِ، لَا مِنْ يَكُونُ مُسْتَسَلِّمًا مَعَ الْقَدْرِ»<sup>(١)</sup>.

ولا تتمُّ مصالح العباد في معاشهم إلا بدفع الأقدار بعضها ببعض فكيف في معادهم؟!  
والله تعالى أمر أن تدفع السيئة - وهي من قدره - بالحسنة - وهي من قدره - وكذلك الجوع من  
قدره<sup>(٢)</sup>، وأمر بدفعه بالأكل الذي هو من قدره، ولو استسلم العبد لقدر الجوع، مع قدرته على دفعه  
بقدر الأكل، حتى مات مات عاصياً، وكذلك البرد والحرق والعطش، كلها من أقداره، وأمر بدفعها  
بأقدارٍ تضادها، والدافع والمدفوع والدفع من قدره.

وقد أفصح النبي ﷺ عن هذا المعنى كل الإفصاح، إذ قالوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَرَأَيْتَ أَذْوِيَّةً تَتَدَاوَى  
بِهَا، وَرُقَى نَسْتَرَقِي بِهَا، وَتَقَى نَتَقِي بِهَا، هَلْ تَرُدُّ مِنْ قَدَرِ اللَّهِ شَيْئًا؟ قَالَ: «هِيَ مِنْ قَدَرِ اللَّهِ»<sup>(٣)</sup>.  
وفي الحديث الآخر: «إِنَّ الدُّعَاءَ وَالْبَلَاءَ لَيَعْتَلِجَانِ بَيْنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ»<sup>(٤)</sup>.  
وإذا طرق العدو من<sup>(٥)</sup> الكفار بلد الإسلام طرقوه بقدر الله، أفيحل للمسلمين الاستسلام

(١) انظر: شرح ابن تيمية رحمه الله تعالى لهذا الكلام في كتابه «العبودية» (ص ٢٧ وما بعدها).

(٢) في «غ» والمنار: (من قدره وأمره) وقال في «حاشية المنار»: كلمة «وأمره» هنا زائدة من الناسخ.

(٣) رواه أحمد (٤٢١/٣)، وابن ماجه (٣٤٣٧)، والترمذي في الطب، باب: ما جاء في الرقى والأدوية، وضعفه الألباني في  
«ضعيف سنن ابن ماجه» برقم (٧٤٩).

(٤) جزء من حديث عائشة رضي الله عنها أن رسول الله ﷺ قال: «لا يعني حذر من قدر...» الحديث. أخرجه الطبراني في  
«الأوسط» (٢٥١٩)، قال الهيثمي في «المجمع»: وفيه زكريا بن منظور وثقه أحمد بن صالح المصري، وضعفه  
الجمهور. «المجمع» (١٠/١٤٦).

(٥) كلمة: (من) غير موجودة في «غ» والمنار.

للقدر، وترك دفعه بقدرٍ مثله، وهو الجهاد الذي يدفعون به قدر الله بقدره؟ وكذلك المعصية إذا قُدِّرت عليك، وفعلتها بالقدر، فادفع موجبها بالتَّوبة النَّصوح، وهي من القدر.

## فصل

\* ودفع القدر بالقدر نوعان:

﴿أحدهما: دفع القدر الذي قد انعقدت بأسبابه -ولمَّا يقع- بأسبابٍ أخرى من القدر تقابله، فيمتنع وقوعه، كدفع العدوِّ بقتاله، ودفع الحرِّ والبرد ونحوه.

﴿الثاني: دفع القدر الذي قد وقع واستقرَّ بقدرٍ آخر يرفعه ويزيله، كدفع قدر المرض بقدر التَّداوي، ودفع قدر الذَّنْب بقدر التَّوبة، ودفع قدر الإساءة بقدر الإحسان.

فهذا شأن العارفين وشأن الأقدار، لا الاستسلام لها، وترك الحركة والحيلة؛ فإنه عجزٌ، والله تعالى يلوم على العجز، فإذا غلب العبد<sup>(١)</sup>، وضاعت به الحيل، ولم يبق له مجالٌ -فهناك الاستسلام للقدر، والانطراح كالميت بين يدي الغاسل يقلُّه كيف يشاء، وهنا ينفع الفناء في القدر، علمًا وحالًا وشهوًا، وأمَّا في حال القدرة، وحصول الأسباب، فالفناء النَّافع: أن يفنى عن الخلق بحكم الله، وعن هواه بأمر الله، وعن إرادته ومحَبَّته بإرادة الله ومحَبَّته، وعن حوله وقوَّته بحول الله وقوَّته وإعانتة؛ فهذا الذي قام بحقيقة: ﴿إِنَّا كَتَبْنَا وَإِيَّاكَ نَسْعِرُ﴾ ﴿علمًا وحالًا، وباللَّه المستعان.

## فصل

□ قال صاحب «المنازل»: «وَسَرَائِرُ حَقِيقَةِ التَّوْبَةِ ثَلَاثَةٌ أَشْيَاءُ: تَمْيِيزُ التَّقِيَّةِ مِنَ

العِزَّةِ، وَنَسْيَانُ الْجِنَايَةِ، وَالتَّوْبَةُ مِنَ التَّوْبَةِ؛ لِأَنَّ التَّنَائِبَ دَاخِلٌ فِي «الْجَمِيعِ» مِنْ

قوله تعالى: ﴿وَتُوبُوا إِلَى اللَّهِ جَمِيعًا أَيُّهُ الْمُؤْمِنُونَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾ ﴿٢١﴾

[النور: ٣١]، فأمر التَّنَائِبَ بالتَّوْبَةِ.

تَمْيِيزُ التَّقِيَّةِ مِنَ العِزَّةِ: أن يكون المقصود من التَّوْبَةِ تقوى الله، وهو خوفه وخشيته، والقيام

(١) كلمة: (العبد) غير موجودة في المنار.

بأمره، واجتناب نبيه، فيعمل بطاعة الله على نور من الله، يرجو ثواب الله، ويترك معصية الله على نور من الله، يخاف عقاب الله، لا يريد بذلك عزَّ الطاعة، فإنَّ للطاعة وللتوبة عزًّا ظاهرًا وباطنًا، فلا يكون مقصوده العزَّة، وإن علم أنَّها تحصل له بالطاعة والتوبة، فمن تاب لأجل العزَّة فتوبته مدخولة، وفي بعض الآثار: «أوحى الله تعالى إلى نبيِّ من الأنبياء: قُلْ لِفُلَانِ الزَّاهِدِ: أَمَا زُهِدَكَ فِي الدُّنْيَا فَقَدْ تَعَجَّلْتَ بِهِ الرَّاحَةَ، وَأَمَا انْقِطَاعَكَ إِلَيَّ فَقَدْ اكْتَسَبْتَ بِهِ الْعِزَّةَ، وَلَكِنْ مَا عَمِلْتَ فِيمَا لِي عَلَيْكَ؟ قَالَ: يَا رَبِّ، وَمَا لَكَ عَلَيَّ بَعْدَ هَذَا؟ قَالَ: هَلْ وَالَيْتَ فِيَّ وَلِيًّا، أَوْ عَادَيْتَ فِيَّ عَدُوًّا؟».

يعني: أنَّ الرَّاحَةَ والعزَّ حظُّك، وقد نلتهما بالزهد والعبادة، ولكن أين القيام بحقِّي، وهو الموالاة في المعادة في؟!.

فالشأن في التفريق في الأمرين بين حظِّك وحقِّ ربِّك علمًا وحالًا.

وكثيرٌ من الصَّادقين قد يلتبس عليهم حال نفوسهم في ذلك، ولا يميزه إلا أولو البصائر منهم، وهم في الصَّادقين كالصَّادقين في النَّاس.

وأما نسيان الجناية: فهذا موضع تفصيل، فقد اختلف فيه أرباب الطَّريق.

فمنهم: من رأى الاشتغال عن ذكر الذَّنْب والإعراض عنه صفحًا، فصفاء الوقت مع الله تعالى أولى بالتائب وأنفع له، ولهذا قيل: ذكر الجفا في وقت الصِّفا جفا.

ومنهم: من رأى أنَّ الأولى ألا ينسى ذنبه، بل لا يزال جاعلاً له<sup>(١)</sup> نصب عينيه يلاحظه كلَّ وقتٍ، فيحدث له ذلك انكسارًا وذلاً وخضوعاً، أنفع له من جمعيتِه وصفاء وقته.

- قالوا: ولهذا نقش داود الخطيئة في كفه، وكان ينظر إليها ويبكي.

- قالوا: ومتى تهت عن الطَّريق فارجع إلى ذنبك تجد الطَّريق.

ومعنى ذلك: أنَّك إذا رجعت إلى ذنبك انكسرت وذللت، وأطرقت بين يدي الله عَزَّوَجَلَّ، خاشعًا ذليلاً خائفًا، وهذه طريق العبودية.

والصَّواب: التفصيل في هذه المسألة، وهو أن يقال: إذا أحسَّ العبد<sup>(٢)</sup> من نفسه حال الصِّفاء غيمًا من الدعوى، وريقةً من العجب ونسيان المنَّة، وخطفته نفسه عن حقيقة فقره ونقصه، فذكر الذَّنْب أنفع له، وإن كان في حال مشاهدته منَّة الله عليه، وكمال افتقاره إليه، وفنائته به، وعدم استغنائه عنه في ذرَّةٍ من ذرَّاته، وقد خالط قلبه حال المحبَّة، والفرح بالله، والأنس به، والشَّوق إلى لقاءه، وشهود سعة رحمته وحلمه وعفوه، وقد أشرقت على قلبه أنوار الأسماء والصفات، فنسيان الجناية

(١) جملة: (جاعلاً له) غير موجودة في «غ» والمنار.

(٢) كلمة: (العبد) غير موجودة في «غ» والمنار.

والإعراض عن الذنب أولى به وأنفع فإنه متى رجع إلى ذكر الجناية توارى عنه ذلك، ونزل من علو إلى أسفل، ومن حال إلى حال، بينهما من التفاوت أبعد مما<sup>(١)</sup> بين السماء والأرض، وهذا من حسد الشيطان له، أراد أن يحطه عن مقامه، وسير قلبه في ميادين المعرفة والمحبة، والشوق إلى وحشة الإساءة وحصر الجناية.

والأول يكون شهوده لجنائه منة من الله، من بها عليه، ليؤمته بها من مقت الدعوى، وحجاب الكبر الخفي الذي لا يشعر به، فهذا لون وهذا لون. وهذا المحل<sup>(٢)</sup> فيه أمر وراء العبارة، وبالله التوفيق، وهو المستعان.

## فصل

وأما التوبة من التوبة: فهي من المجملات التي يراد بها حق وباطل، ويكون مراد المتكلم بها حقاً، فيطلقه من غير تمييز.

فإن التوبة من أعظم الحسنات، والتوبة من الحسنات من أعظم السيئات، وأقبح الجنايات، بل هي كفر، إن أخذت على ظاهرها<sup>(٣)</sup>، ولا فرق بين التوبة من التوبة والتوبة من الإسلام والإيمان، فهل يسوغ أن يقال بالتوبة من الإيمان؟

ولكن مرادهم: أن يتوب من رؤية التوبة، فإنها إنما حصلت له بمنة الله ومشيئته، ولو خلّي ونفسه لم تسمح بها ألبتة، فإذا رآها وشهد صدورها منه ووقوعها به، وغفل عن منة الله عليه تاب من هذه الرؤية والغفلة، ولكن هذه الرؤية والغفلة ليست هي التوبة، ولا جزءاً منها، ولا شرطاً لها، بل هي جناية أخرى عرضت له بعد التوبة، فيتوب من هذه الجناية، كما تاب من الجناية الأولى، فما تاب إلا من ذنب، أوّلاً وآخرًا، فكيف يقال: يتوب من التوبة؟

هذا كلام غير معقول، ولا هو صحيح في نفسه، بل قد يكون في التوبة علة ونقص، وآفة تمنع كمالها، وقد يشعر صاحبها بذلك وقد لا يشعر به، فيتوب من نقصان التوبة، وعدم توفيتها حقاً. وهذا أيضاً ليس [توبة]<sup>(٤)</sup> من التوبة، وإنما هو توبة من عدم التوبة، فإن القدر الموجود منها

(١) في «غ» والمنار: (ما).

(٢) في «غ» والمنار: (المحكم).

(٣) في «غ» والمنار: (بل هو كفر إن أخذ على ظاهره).

(٤) ما بين المعكوفتين ساقط من طبعة الفقي وأثبتناها من «غ» والمنار.



طاعة لا يتاب منها، والقدر المفقود هو الذي يحتاج أن يتوب منه.

فالتوبة من التوبة إنما تعقل على أحد هذين الوجهين.

نعم؛ هاهنا وجهٌ ثالثٌ لطيفٌ جداً، وهو أن من حصل له مقام أنسٍ بالله، وصفاً وقته مع الله؛ بحيث يكون إقباله على الله، واشتغاله بذكر آلائه وأسمائه وصفاته أنفع شيء له، حتى نزل عن هذه الحالة، واشتغل بالتوبة من جنابة سالفةٍ قد تاب منها، وطالع الجنابة، واشتغل بها عن الله، فهذا نقصٌ ينبغي له أن يتوب إلى الله منه، وهو توبةٌ من هذه التوبة، لأنه نزولٌ من الصفاء إلى الجفاء، والله أعلم.

## فصل

□ قال صاحب «المنازل»: «وَلَطَائِفُ أَسْرَارِ التَّوْبَةِ ثَلَاثَةٌ أَشْيَاءُ.

أَوَّلُهَا: أَنْ يَنْظُرَ الْجِنَايَةَ وَالْقَضِيَّةَ، فَيَعْرِفَ مُرَادَ اللَّهِ فِيهَا؛ إِذْ خَلَكَ وَإِتْيَانَهَا، فَإِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ إِنَّمَا خَلَى الْعَبْدَ وَالذَّنْبَ لِأَجْلِ مَعْنِيَيْنِ:

أَحَدُهُمَا: أَنْ يَعْرِفَ عِزَّتَهُ فِي قَضَائِهِ، وَبِرَّهُ فِي سَرِّهِ، وَحِلْمَهُ فِي إِمْتِهَالِ رَاكِبِهِ، وَكَرَمَهُ فِي قَبُولِ الْعُدْرِ مِنْهُ، وَفَضْلَهُ فِي مَغْفِرَتِهِ.

الثَّانِي: أَنْ يُقِيمَ عَلَى عِبْدِهِ حُجَّةَ عَدْلِهِ، فَيُعَاقِبَهُ عَلَى ذَنْبِهِ بِحُجَّتِهِ.»

\* اعلم أن صاحب البصيرة إذا صدرت منه الخطيئة فله نظرٌ إلى خمسة أمور:

﴿أحدها: أن ينظر إلى أمر الله ونهيه، فيحدث له ذلك الاعتراف بكونها خطيئةً، والإقرار على نفسه بالذنب.﴾

﴿الثاني: أن ينظر إلى الوعد والوعيد، فيحدث له ذلك خوفاً وخشياً، تحمله على التوبة.﴾

﴿الثالث: أن ينظر إلى تمكين الله له منها، وتخليته بينه وبينها، وتقديرها عليه، وأنه لو شاء لعصمه منها [وحال بينه وبينها] (١)، فيحدث له ذلك أنواعاً من المعرفة بالله وأسمائه وصفاته، وحكمته، ورحمته، ومغفرته وعفوه، وحلمه وكرمه، وتوجب له هذه المعرفة عبوديةً بهذه الأسماء، لا تحصل بدون لوازمها ألبتة، ويعلم ارتباط الخلق والأمر، والجزاء والوعد والوعيد بأسمائه وصفاته، وأن ذلك موجب الأسماء والصفات، وأثرها في الوجود، وأن كل اسم وصفة مقتضى لأثره وموجبه،

(١) ما بين المعكوفتين موجود في «غ» والمنار، وساقط من طبعة (الفاقي).

متعلق به لا بد منه.

وهذا المشهد يطلعه على رياضٍ موقفةٍ من المعارف والإيمان، وأسرار القدر والحكمة يضيق عن التعبير عنها نطاق الكلم.

- فمن بعضها: ما ذكره الشيخ: «أَنْ يَعْرِفَ الْعَبْدُ عِزَّتَهُ فِي قَضَائِهِ»، وهو أنه سبحانه العزيز الذي يقضي بما يشاء، وأنه لكمال عزته<sup>(١)</sup> حكم على العبد وقضى عليه، بأن قلب قلبه وصرّف إرادته على ما يشاء، وحال بين العبد وقلبه، وجعله مريدًا شائئًا لما شاء منه العزيز الحكيم، وهذا من كمال العزّة؛ إذ لا يقدر على ذلك إلا الله، وغاية المخلوق أن يتصرّف في بدنك وظاهره، وأمّا جعلك مريدًا شائئًا لما يشاءه منك ويريده فلا يقدر عليه إلا ذو العزّة الباهرة.

فإذا عرف العبد عزّ سيّده، ولاحظه بقلبه، وتمكّن شهوده منه، كان الاشتغال به عن ذلّ المعصية أولى به وأنفع له، لأنه يصير مع الله لا مع نفسه.

- ومن معرفة عزّته في قضائه: أن يعرف أنه مدبّرٌ مقهورٌ، ناصيته بيد غيره، لا عصمة له إلا بعصمته، ولا توفيق له إلا بمعونته، فهو ذليلٌ حقيرٌ، في قبضة عزيزٍ حميدٍ.

- ومن شهود عزّته أيضًا في قضائه: أن يشهد أن الكمال والحمد، والغناء التّام، والعزّة كلّها لله، وأن العبد نفسه أولى بالتّقصير والدّم، والعيب والظلم والحاجة، وكلّما ازداد شهوده لذّته ونقصه وعيبه وفقره، ازداد شهوده لعزّة الله وكمال، وحمده وغناه، وكذلك بالعكس، فنقص الدّنب وذلّته يطلعه على مشهد العزّة.

- ومنها: أن العبد لا يريد معصية مولاه من حيث هي معصية؛ فإذا شهد جريان الحكم<sup>(٢)</sup>، وجعله فاعلاً لما هو غير مختار له<sup>(٣)</sup>، مريدٌ بإرادته ومشيتته واختياره، فكأنه مختارٌ غير مختارٍ، مريدٌ غير مريدٍ، شاء غير شاء<sup>(٤)</sup>، فهذا يشهد عزّة الله وعظمته وكمال قدرته.

- ومنها: أن يعرف برّه سبحانه في ستره عليه حال ارتكاب المعصية؛ مع كمال رؤيته له، ولو

(١) في «غ» والمنار: (عزه).

(٢) في «غ» والمنار: (الحكم عليه).

(٣) انظر الحاشية السابقة.

(٤) ويقصد بهذا الكلام -والله أعلم-: المسلم المتردد بين فعل المعصية وتركها؛ فهو بموجب الطبع والشهوة يريد بها، وبموجب العقل والفطرة والدين لا يريد بها، بل يكرهها، فهاتان إرادتان متعارضتان وهو لما غلب عليه منهما، وهذا معنى قوله: (مريد غير مريد) (شاء غير شاء) أما قوله قبل ذلك: (وجعله فاعلاً لما هو غير مختار له) فلا يقصد بذلك أنه مجبور على فعل المعصية؛ فحاشى الإمام ابن القيم من ذلك! كيف وقد أفرد فصولاً للرد على الجبرية؟! ولكن يريد -والله أعلم- أن المسلم حين يفعل المعصية فهو غير مختار لفعله هذا بمعنى أنه لا يراه هو الخير له لا أنه مجبر على فعله، وفي هذا كله مشهد عزّة الله تعالى وعظمته وكمال قدرته.

شاء لفضحه بين خلقه فحذروه، وهذا من كمال برّه، ومن أسمائه: البرُّ، وهذا البرُّ من سيِّده [كان به مع كمال غناه عنه] (١)، وكمال فقر العبد إليه، فيشتغل بمطالعة هذه المنّة، ومشاهدة هذا البرِّ والإحسان والكرم، فيذهل عن ذكر الخطيئة، فيبقى مع الله سبحانه، وذلك أنفع له من الاشتغال بجنايته، وشهود ذلِّ معصيته، فإنَّ الاشتغال بالله والغفلة عمّا سواه هو المطلوب الأعلى، والمقصد الأسنى.

ولا يوجب هذا نسيان الخطيئة مطلقاً، بل في هذه الحال، فإذا فقدتها فليرجع إلى مطالعة الخطيئة، وذكر الجناية، ولكلِّ وقتٍ ومقامٍ عبوديّةً تليق به.

- ومنها: شهود حلم الله ﷻ في إمهال رாகب الخطيئة، ولو شاء لعاجله بالعقوبة، ولكنه الحليم الذي لا يعجل، فيحدث له ذلك معرفة ربّه سبحانه باسمه الحليم، ومشاهدة صفة الحلم، والتعبُّد بهذا الاسم، والحكمة والمصلحة الحاصلة من ذلك بتوسُّط الذنب أحبُّ إلى الله، وأصلح للعبد، وأنفع من فوتها، ووجود الملزوم بدون لازمه ممتنع.

- ومنها: معرفة العبد كرم ربّه في قبول العذر منه إذا اعتذر إليه بنحو ما تقدّم من الاعتذار، لا بالقدر؛ فإنّه مخاصمةٌ ومحاجّةٌ، كما تقدّم، فيقبل عذره بكرمه وجوده، فيوجب له ذلك اشتغاله بذكره وشكره، ومحبةٌ أخرى لم تكن حاصلةً له قبل ذلك؛ فإنَّ محبتك لمن شكرك على إحسانك وجزالك به، ثمَّ غفر لك إساءتك ولم يؤاخذك بها أضعاف محبتك على شكر الإحسان وحده، والواقع شاهدٌ بذلك، فعبوديّة التَّوْبَةِ بعد الذنب لونٌ، وهذا لونٌ (٢) آخر.

ومنها: أن يشهد فضله في مغفرته؛ فإنَّ المغفرة فضلٌ من الله، (وإلا فلو أخذك بمحض حقه، كان عادلاً محموداً) (٣)، وإنّما عفوه بفضله لا باستحقاقك، فيوجب لك ذلك أيضاً شكراً له ومحبةً، وإنابةً إليه، وفرحاً وابتهاجاً به، ومعرفةً له باسمه الغفّار ومشاهدةً لهذه الصّفة، وتعبُّداً بمقتضاها، وذلك أكمل في العبوديّة، والمحبة والمعرفة.

ومنها: أن يكمل لعبده مراتب الدُّلِّ والخضوع والانكسار بين يديه، والافتقار إليه، فإنَّ النَّفس فيها مضاهاةً للرُّبوبيّة، ولو قدرت لقات كقول فرعون، ولكنه قدر فأظهر، وغيره عجز فأضمر، وإنّما يخلّصها من هذه المضاهاة ذلُّ العبوديّة، وهو أربع مراتب:

المرتبة الأولى: مشتركة بين الخلق، وهي ذلُّ الحاجة والفقر إلى الله، فأهل السَّمَوَاتِ

(١) في نسخة «غ» والمنار: (به نفع كمال غناه عنه) وفي طبعة (الفتحي): (كان عن به كمال غناه عنه) ولا يخفى ما في الجمليتين من اضطراب، ولعل الصواب هو ما أثبتناه بين المعكوفتين [كان به مع كمال غناه عنه].

(٢) جملة: (وهذا لون) غير موجودة في «غ» والمنار.

(٣) في «غ» والمنار: (وإلا فلو واخذ بالذنب لوأخذ بمحض حقه وكان عادلاً محموداً).

والأرض جميعاً<sup>(١)</sup> محتاجون إليه، فقراء إليه، وهو وحده الغني عنهم، وكلُّ أهل السموات والأرض يسألونه، وهو لا يسأل أحداً.

﴿المرتبة الثانية: ذلُّ الطاعة والعبودية، وهو ذلُّ الاختيار، وهذا خاصُّ بأهل طاعته، وهو سرُّ العبودية.﴾

﴿المرتبة الثالثة: ذلُّ المحبة، فإنَّ المحبَّ ذليلٌ بالذات [لمحبوبه]<sup>(٢)</sup>، وعلى قدر محبته له يكون ذلُّه، فالمحبة أسست على الذلَّة للمحبيب، كما قيل:

اخْضَعْ وَذَلِّ لِمَنْ تُحِبُّ فَلَيْسَ فِي حُكْمِ الْهَوَىٰ أَنْفٌ يُشَالُ وَيُعْقَدُ

وقال آخر:

مَسَاكِينُ أَهْلِ الْحُبِّ حَتَّى قُبُورُهُمْ عَلَيْهِا تُرَابُ الذُّلِّ بَيْنَ الْمَقَابِرِ<sup>(٣)</sup>

\* المربة الرابعة: ذلُّ المعصية والجناية.

فإذا اجتمعت هذه المراتب الأربع كان الذلُّ لله والخضوع له أكمل وأتم؛ إذ يدلُّ له خوفاً وخشياً، ومحبةً وإنابةً، وطاعةً، وفقراً وفاقاً.

وحقيقة ذلك: هو الفقر الذي يشير إليه القوم، وهذا المعنى أجلُّ من أن يسمَّى بالفقر، بل هو لبُّ العبودية وسرها، وحصوله أنفع شيءٍ للعبد، وأحبُّ شيءٍ إلى الله.

فلابدُّ من تقدير لوازمه من أسباب الضعف والحاجة، وأسباب العبودية والطاعة، وأسباب المحبة والإنابة، وأسباب المعصية والمخالفة؛ إذ وجود الملزوم بدون لازمه ممتنع، والغاية من تقدير عدم هذا الملزوم ولازمه، مصلحة وجوده خيرٌ من مصلحة فوته، ومفسدة فوته أكبر من مفسدة وجوده.

والحكمة مبناهما: على دفع أعظم المفسدتين باحتمال أدناهما، وتحصيل أعظم المصلحتين بتفويت أدناهما، وقد فتح لك الباب؛ فإن كنت من أهل المعرفة فادخل، وإلا فردَّ الباب وارجع بسلام. - ومنها: أن أسماء الحسنی تقتضي آثارها اقتضاء الأسباب التامة لمسيباتها، فاسم السميع،

(١) كلمة: (جميعاً) غير موجودة في «غ» والمنار.

(٢) ما بين المعكوفتين ساقط من طبعة الفقي وأثبتناها من «غ» والمنار.

(٣) جاء في حاشية طبعة الفقي و«غ» والمنار ما نصه:

أذل لمن أهوى لأكسب عزة وكم عزة قد نالها المرء بالذل

إذا كان من تهوى عزيزاً ولم تكن ذليلاً له فاقري السلام على الوصل

البصير يقتضي مسموعاً ومبصراً، واسم الرزاق يقتضي مرزوقاً، واسم الرحيم يقتضي مرحوماً، وكذلك أسماء الغفور، والعفو، والتواب، والحليم يقتضي: من يغفر له، ويتوب عليه، ويعفو عنه، ويحلم، ويستحيل تعطيل هذه الأسماء والصفات، إذ هي أسماء حسنى وصفات كمال، ونعوت جلال، وأفعال حكمة وإحسان وجود، فلا بد من ظهور آثارها في العالم، وقد أشار إلى هذا أعلم الخلق بالله - صلوات الله وسلامه عليه - حيث يقول: «لَوْ لَمْ تُذْنِبُوا لَذَهَبَ اللَّهُ بِكُمْ، وَلَجَاءَ بِقَوْمٍ يُذْنِبُونَ، ثُمَّ يَسْتَغْفِرُونَ فَيَغْفِرُ لَهُمْ» (١).

وأنت إذا فرضت الحيوان بجملته معدوماً، فمن يرزق الرزاق سبحانه؟ وإذا فرضت المعصية والخطيئة منتفيةً من العالم، فلمن يغفر؟ وعمّن يعفو؟ وعلى من يتوب ويحلم؟ وإذا فرضت الفاقات كلها قد سدّت، والعبيد أغنياء معافون، فأين السؤال والتضرع والابتهاج؟ والإجابة وشهود الفضل والمنّة، والتخصيص بالإنعام والإكرام؟

فسبحان من تعرّف إلى خلقه بجميع أنواع التعرّفات، ودلّهم عليه بأنواع الدلالات، وفتح لهم إليه جميع الطرقات، ثم نصب إليه الصراط المستقيم، وعرفهم به ودلّهم عليه: ﴿لِيَهْلِكَ مَنْ هَلَكَ عَنْ بَيْنَةٍ وَيَحْيَىٰ مَنْ حَيَّ عَنْ بَيْنَةٍ وَإِنَّ اللَّهَ لَسَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾ ﴿٤٢﴾ [الأنفال: ٤٢].

## فصل

- ومنها: السرّ الأعظم، الذي لا تقتحمه العبارة، ولا تجسر عليه الإشارة، ولا (٢) ينادي عليه منادي الإيمان على رءوس الأشهاد، (بل شهدته) (٣) قلوب خواصّ العباد، فازدادت به معرفةً لربّها ومحبةً له، وطمأنينةً به وشوقاً إليه، ولهجاً بذكره، وشهوداً لبرّه، ولطفه وكرمه وإحسانه، ومطالعةً لسرّ العبودية، وإشراقاً على حقيقة الإلهية، وهو ما ثبت في «الصّحيحين» من حديث أنس بن مالك رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قال: قال رسول الله ﷺ: «لَلَّهِ أَفْرَحُ بِتَوْبَةِ عَبْدِهِ - حِينَ يَتُوبُ إِلَيْهِ - مِنْ أَحَدِكُمْ، كَانَ عَلَيَّ رَاحِلَةٌ بِأَرْضِ فَلَاةٍ، فَأَنْفَلْتُ مِنْهُ، وَعَلَيْهَا طَعَامُهُ وَشَرَابُهُ، فَأَيْسَ مِنْهَا، فَأَتَى شَجَرَةً فَاضْطَجَعَ فِي ظِلِّهَا، فَمَا أَيْسَ مِنْ رَاحِلَتِهِ، فَبَيْنَمَا هُوَ كَذَلِكَ إِذَا هُوَ بِهَا قَائِمَةٌ عِنْدَهُ، فَأَخَذَ بِحِطَامِهَا، ثُمَّ قَالَ مِنْ شِدَّةِ الْفَرَحِ: اللَّهُمَّ أَنْتَ

(١) رواه مسلم في التوبة، باب: سقوط الذنوب بالاستغفار (٢٧٤٩)، ورواه الترمذي في الدعوات، باب: «لو لم تذنّبوا لخلق خلقاً...» من حديث أبي أيوب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) في «غ» والمنار: (لولا)، والصواب ما أثبتته الفقي أعلاه.

(٣) في «غ» والمنار: (فشهد به).

عَبْدِي وَأَنَا رَبُّكَ، أَخْطَأَ مِنْ شِدَّةِ الْفَرَحِ»<sup>(١)</sup>. هذا لفظ مسلم.

وفي الحديث من قواعد العلم: أَنَّ اللَّفْظَ الَّذِي يَجْرِي عَلَى لِسَانِ الْعَبْدِ خَطَأً مِنْ فَرَحٍ شَدِيدٍ، أَوْ غَيْظٍ شَدِيدٍ، وَنَحْوِهِ، لَا يُؤَاخَذُ بِهِ؛ وَلِهَذَا لَمْ يَكُنْ هَذَا كَافِرًا بِقَوْلِهِ: أَنْتَ عَبْدِي وَأَنَا رَبُّكَ. ومعلومٌ أَنَّ تَأْثِيرَ الْغَضَبِ فِي عَدَمِ الْقَصْدِ يَصِلُ إِلَى هَذِهِ الْحَالِ، أَوْ أَعْظَمَ مِنْهَا، فَلَا يَنْبَغِي مَوْأخَذَةَ الْغَضَبَانِ بِمَا صَدَرَ مِنْهُ فِي حَالِ شِدَّةِ غَضَبِهِ مِنْ نَحْوِ هَذَا الْكَلَامِ، وَلَا يَقَعُ طَلَاقُهُ بِذَلِكَ، وَلَا رَدُّنَهُ، وَقَدْ نَصَّ الْإِمَامُ أَحْمَدُ عَلَى تَفْسِيرِ الْإِعْلَاقِ فِي قَوْلِهِ ﷺ: «لَا طَّلَاقَ فِي إِعْلَاقٍ»<sup>(٢)</sup> بَأَنَّهُ الْغَضَبُ، وَفَسَّرَهُ بِهِ غَيْرُ وَاحِدٍ مِنَ الْأَثَمَةِ، وَفَسَّرُوهُ بِالْإِكْرَاهِ وَالْجُنُونِ. قال شيخنا<sup>(٣)</sup>: وهو يعمُّ هذا كله، وهو من الغلق، لانغلاق قصد المتكلم عليه؛ فكأنه لم يفتح قلبه لمعنى ما قاله.

والقصد: أَنَّ هَذَا الْفَرَحَ لَهُ شَأْنٌ لَا يَنْبَغِي لِلْعَبْدِ إِهْمَالَهُ وَالْإِعْرَاضَ عَنْهُ وَلَا يَطَّلَعُ عَلَيْهِ إِلَّا مَنْ لَهُ مَعْرِفَةٌ خَاصَّةٌ بِاللَّهِ وَأَسْمَائِهِ وَصِفَاتِهِ، وَمَا يَلِيْقُ بَعَزِّ جَلَالِهِ.

وقد كان الأولى بنا طيُّ الكلام فيه إلى ما هو اللائق بأفهام بني الزمان وعلومهم، ونهاية أقدامهم من المعرفة، وضعف عقولهم عن احتمالها.

غير أننا نعلم أَنَّ اللَّهَ ﷻ سَيَسُوقُ هَذِهِ الْبِضَاعَةَ إِلَى تَجَارِهَا، وَمَنْ هُوَ عَارِفٌ بِقَدْرِهَا، وَإِنْ وَقَعَتْ فِي الطَّرِيقِ بِيَدٍ مِنْ لَيْسَ عَارِفًا بِهَا، فَرَبٌّ حَامِلٌ فَقْهِ لَيْسَ بِفَقْهِهِ، وَرَبٌّ حَامِلٌ فَقْهِ إِلَى مَنْ هُوَ أَفْقَهُ مِنْهُ<sup>(٤)</sup>.

فاعلم أَنَّ اللَّهَ ﷻ اخْتَصَّ نَوْعَ الْإِنْسَانِ مِنْ بَيْنِ خَلْقِهِ بِأَنْ كَرَّمَهُ وَفَضَّلَهُ، وَشَرَّفَهُ، وَخَلَقَهُ لِنَفْسِهِ، وَخَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ لَهُ، وَخَصَّهُ مِنْ مَعْرِفَتِهِ وَمَحَبَّتِهِ وَقَرْبِهِ وَإِكْرَامِهِ بِمَا لَمْ يَعْطِهِ غَيْرُهُ، وَسَخَّرَ لَهُ مَا فِي سَمَوَاتِهِ وَأَرْضِهِ وَمَا بَيْنَهُمَا، حَتَّى مَلَائِكَتِهِ -الَّذِينَ هُمْ أَهْلُ قَرْبِهِ- اسْتَعْدَمَهُمْ لَهُ، وَجَعَلَهُمْ حَفِظَةً لَهُ فِي مَنَامِهِ وَيَقْظَتِهِ، وَطَعَنَهُ وَإِقَامَتَهُ، وَأَنْزَلَ إِلَيْهِ وَعَلَيْهِ كِتَابَهُ، وَأَرْسَلَهُ وَأَرْسَلَ إِلَيْهِ، وَخَاطَبَهُ وَكَلَّمَهُ مِنْهُ إِلَيْهِ، وَاتَّخَذَ مِنْهُمْ الْخَلِيلَ وَالْكَلِيمَ، وَالْأَوْلِيَاءَ وَالْخَوَاصَّ وَالْأَحْبَارَ، وَجَعَلَهُمْ مَعْدِنَ أَسْرَارِهِ، وَمَحَلَّ حِكْمَتِهِ، وَمَوْضِعَ حُبِّهِ، وَخَلَقَ لَهُمُ الْجَنَّةَ وَالنَّارَ، فَالْخَلْقُ وَالْأَمْرُ، وَالثَّوَابُ وَالْعِقَابُ مَدَارُهُ عَلَى النَّوعِ الْإِنْسَانِيِّ؛ فَإِنَّهُ خِلَاصَةُ الْخَلْقِ، وَهُوَ الْمَقْصُودُ بِالْأَمْرِ وَالنَّهْيِ، وَعَلَيْهِ الثَّوَابُ وَالْعِقَابُ.

فللإنسان شأنٌ ليس لسائر المخلوقات، وقد خلق أباه بيده، ونفخ فيه من روحه، وأسجد له

(١) البخاري في الدعوات، باب: التوبة (٦٣٠٩)، ومسلم في التوبة، باب: في الحض على التوبة والفرح بها (٢٧٤٧).

(٢) أبو داود في الطلاق، باب: الطلاق على الغلط (٢١٩٣)، وحسنه الألباني في «صحيح سنن أبي داود» (١٩١٩)، ورواه ابن ماجه (٢٠٤٦).

(٣) يقصد شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى.

(٤) يشير إلى حديث: «نضر الله عبداً سمع مقالتي فوعاها...» الحديث. رواه الترمذي في العلم، باب: ما جاء في الحث على تبليغ السماع، وصححه الألباني في «صحيح سنن الترمذي» (٢١٣٩).

ملائكته، وعلمه أسماء كل شيء، وأظهر فضله على الملائكة فمن دونهم من جميع المخلوقات، وطرد إبليس عن قربه، وأبعده عن بابه؛ إذ لم يسجد له مع الساجدين، واتَّخذه عدوًّا له.

فالمؤمن من نوع الإنسان خير البرية على الإطلاق، وخيرة الله من العالمين؛ فإنه خلقه ليتيم نعمته عليه، وليتواتر إحسانه إليه، وليخصه من كرامته وفضله بما لم تنله أمميته، ولم يخطر على باله ولم يشعر به، ليسأله من المواهب والعطايا الباطنة والظاهرة العاجلة والآجلة، التي لا تنال إلا بمحبته، ولا تنال محبته إلا بطاعته، وإيثاره على ما سواه، فاتَّخذه محبوبًا له، وأعدَّ له أفضل ما يعدُّه محبُّ غنيًّا قادرٌ جوادٌ لمحبوبه إذا قدم عليه، وعهد إليه عهدًا تقدَّم<sup>(١)</sup> إليه فيه بأوامره ونواهيه، وأعلمه في عهده ما يقرُّه إليه، ويزيده محبةً له وكرامةً عليه، وما يبعده منه ويسخطه عليه، ويسقطه من عينه.

وللمحبيب عدوٌّ، هو أبغض خلقه إليه، قد جاهره بالعداوة، وأمر عباده أن يكون دينهم وطاعتهم وعبادتهم له، دون وليهم ومعبودهم الحقِّ، واستقطع عباده، واتَّخذ منهم حزبًا ظاهره ووالؤه على ربهم، وكانوا أعداءً له مع هذا العدوِّ، يدعون إلى سخطه، ويطعنون في ربوبيته وإلهيته ووحديته، ويسبونه ويكذبونه، ويفتنون أوليائه، ويؤذونهم بأنواع الأذى، ويجهدون على إعدامهم من الوجود وإقامة الدولة لهم، ومحو كل ما يحبه الله ويرضاه، وتبديله بكل ما يسخطه ويكرهه، فعرفه بهذا العدوِّ وطرائقهم وأعمالهم وما لهم، وحذره موالاتهم والدخول في زميرتهم والكون معهم.

وأخبره في عهده أنه أجود الأجودين، وأكرم الأكرمين، وأرحم الرّاحمين، وأنه سبقت رحمته غضبه، وحلمه عقوبته، وعفوه مؤاخذته، وأنه قد أفاض على خلقه النعمة، وكتب على نفسه الرحمة، وأنه يحبُّ الإحسان والجود والعطاء والبرَّ، وأنَّ الفضل كله بيده، والخير كله منه، والجود كله له، وأحبُّ ما إليه أن يجود على عباده ويوسعهم فضلًا، ويغمرهم إحسانًا وجودًا، ويتمَّ عليهم نعمته<sup>(٢)</sup>، ويضاعف لديهم منته<sup>(٣)</sup>، ويتعرَّف إليهم بأوصافه وأسمائه، ويتحبَّب إليهم بنعمه وآلائه.

فهو الجواد لذاته، وجود كل جوادٍ خلقه الله ويخلقه أبدًا أقلُّ من ذرَّةٍ بالقياس إلى جوده، فليس الجواد على الإطلاق إلا هو، وجود كل جوادٍ فمن جوده، ومحبته للجود والإعطاء والإحسان، والبرِّ والإنعام والإفضال فوق ما يخطر ببال الخلق، أو يدور في أوهامهم، وفرحه بعطائه وجوده وإفضاله أشدُّ من فرح الآخذ بما يعطاه ويأخذه، أحوج ما هو إليه أعظم ما كان قدرًا، فإذا اجتمع شدة الحاجة وعظم قدر العطية والنفع بها، فما الظنُّ بفرح المعطي؟ وفرح المعطي سبحانه بعطائه أشدُّ وأعظم من فرح هذا بما يأخذه، والله المثل الأعلى، إذ هذا شأن الجواد من الخلق، فإنه يحصل له من الفرح

(١) في «غ»: (يقوم) وفي المنار: (يقدم).

(٢) في «غ» والمنار: (نعمه).

(٣) في «غ» والمنار: (منته).

والشُرور والابتهاج واللذَّة بعطائه وجوده فوق ما يحصل لمن يعطيه، ولكنَّ الآخذ غائبٌ بلذَّة أخذه عن لذَّة المعطي وابتهاجه وسروره، هذا مع كمال حاجته إلى ما يعطيه وفقره إليه، وعدم وثوقه باستخلاف مثله، وخوف الحاجة إليه عند ذهابه، والتَّعَرُّضُ لذلِّ الاستعانة بنظيره ومن هو دونه، ونفسه قد طبعت على الحرص والشُّحِّ.

فما الظَّنُّ بمن تقدَّس وتنزَّه عن ذلك كلِّه؟ ولو أنَّ أهل سَمَوَاتِهِ وأرضه، وأوَّل خلقه وآخرهم، وإنسهم وجنَّهم، ورتبهم ويابسهم، قاموا في صعيدٍ واحدٍ فسألوه، فأعطى (كُلِّ واحدٍ) (١) ما سأله ما نقص ذلك ممَّا عنده مثقال ذرَّةٍ.

وهو الجواد لذاته، كما أنَّه الحيُّ لذاته، العليم لذاته، السَّمِيع البصير لذاته، فجوده العالي من لوازم ذاته، والعفو أحبُّ إليه من الانتقام، والرَّحمة أحبُّ إليه من العقوبة، والفضل أحبُّ إليه من العدل، والعطاء أحبُّ إليه من المنع.

فإذا تعرَّض عبده ومحبوبه الَّذي خلقه لنفسه، وأعدَّ له أنواع كرامته، وفضله على غيره، وجعله محلَّ معرفته، وأنزل إليه كتابه، وأرسل إليه رسوله، واعتنى بأمره ولم يهمله، ولم يتركه سدئاً، فتعرَّض لغضبه، وارتكب مساخطه وما يكرهه وأبق منه، ووالى عدوَّه وظاهره عليه، وتحيَّز إليه، وقطع طريق نعمه وإحسانه إليه الَّتِي هي أحبُّ شيءٍ إليه، وفتح طريق العقوبة والغضب والانتقام فقد استدعى من الجواد الكريم خلاف ما هو موصوفٌ به من الجود والإحسان والبرِّ، وتعرَّض لإغضابه وإسقاطه وانتقامه، وأن يصير غضبه وسخطه في موضع رضاه، وانتقامه وعقوبته في موضع كرمه وبرِّه وعطائه، فاستدعى بمعصيته من أفعاله ما سواه أحبُّ إليه منه، وخلاف ما هو من لوازم ذاته من الجود والإحسان.

فبينما هو حبيب الممقرب المخصوص بالكرامة؛ إذ انقلب آبقاً شاردًا، رادًّا لكرامته، مائلًا عنه إلى عدوِّه، مع شدَّة حاجته إليه، وعدم استغنائه عنه طرفة عينٍ.

فبينما ذلك الحبيب مع العدوِّ في طاعته وخدمته، ناسيًا لسيِّده، منهيًّا في موافقة عدوِّه، قد استدعى من سيِّده خلاف ما هو أهله؛ إذ عرضت له فكرة فتذكَّر برَّ سيِّده وعطفه وجوده وكرمه، وعلم أنَّه لا بدَّ له منه، وأنَّ مصيره إليه، وعرضه عليه، وأنَّه إن لم يقدم عليه بنفسه قدم به عليه على أسوأ الأحوال، ففرَّ إلى سيِّده من بلد عدوِّه، وجدَّ في الهرب إليه حتَّى وصل إلى أباه، فوضع خدَّه على عتبة أباه، وتوسَّد ثرى أعتابه، متذلِّلاً متضرِّعًا، خاشعًا باكيًا آسفًا، يتملِّق سيِّده ويسترحمه، ويستعطفه ويعتذر إليه، قد ألقى بيده إليه، واستسلم له وأعطاه قياده، وألقى إليه زمامه، فعلم سيِّده ما في قلبه، فعاد

(١) في «غ» والمنار: (كُلِّ).



مكان الغضب عليه رضا عنه، ومكان الشدة عليه رحمة به، وأبدله بالعقوبة عفواً، وبالمنع عطاءً، وبالمؤاخذه حلماً، فاستدعى بالتوبة والرجوع من سيده ما هو أهله، وما هو موجب أسمائه الحسنی، وصفاته العليا، فكيف يكون فرح سيده به؟ وقد عاد إليه حبيبه ووليئه طوعاً واختياراً، وراجع ما يحبه سيده منه برضاه، وفتح طريق البر والإحسان والجد، التي هي أحب إلى سيده من طريق الغضب والانتقام والعقوبة؟

وهذا موضع الحكاية المشهورة عن بعض العارفين: أنه حصل له شروء وإباق من سيده، فرأى في بعض السكك باباً قد فتح، وخرج منه صبيٌ يستغيث ويبكي، وأمه خلفه تطرده، حتى خرج، فأغلقت الباب في وجهه ودخلت، فذهب الصبي غير بعيد، ثم وقف مفكراً، فلم يجد له مأوى غير البيت الذي أخرج منه، ولا من يثويه غير والدته، فرجع مكسور القلب حزينا، فوجد الباب مَرْتَجاً<sup>(١)</sup>، فتوسّده ووضع خده على عتبة الباب ونام، فخرجت أمه، فلما رآته على تلك الحال<sup>(٢)</sup> لم تملك أن رمت نفسها عليه، والتزمته تقبله وتبكي، وتقول: يا ولدي، أين تذهب عني؟ ومن يثويك سواي؟ ألم أقل لك: لا تخالفني، ولا تحملني بمعصيتك لي على خلاف ما جبلت عليه من الرحمة بك<sup>(٣)</sup>، والشفقة عليك، وإرادتي الخير لك؟ ثم أخذته ودخلت.

فتأمل قول الأم: «لا تحملني بمعصيتك لي على خلاف ما جبلت عليه من الرحمة والشفقة»<sup>(٤)</sup>.

وتأمل قوله ﷺ: «لِلَّهِ أَرْحَمُ بِعِبَادِهِ مِنَ الْوَالِدَةِ بِوَلَدِهَا»<sup>(٥)</sup> وأين تقع رحمة الوالدة من رحمة الله التي وسعت كل شيء؟ فإذا أغضب العبد بمعصيته فقد استدعى منه صرف تلك الرحمة عنه، فإذا تاب إليه فقد استدعى منه ما هو أهله وأولى به.

فهذه نبذة يسيرة تطلعك على سر فرح الله بتوبة عبده أعظم من فرح هذا الواجد لراحته في الأرض المهلكة، بعد اليأس منها.

وراء هذا ما تجفوه عنه العبارة، وتدق عن إدراكه الأذهان. وإياك وطريقة التعطيل والتتمثيل<sup>(٦)</sup>، فإن كلاً منهما منزلٌ ذميمٌ، ومرتعٌ على علاته وخيمٌ،

(١) مرتجاً؛ أي: مقفلاً.

(٢) في «غ» والمنار: (الحالة).

(٣) في «غ» والمنار: (لك).

(٤) في «غ»: (الرحمة لك والشفقة عليك).

(٥) البخاري في الأدب، باب: رحمة الولد وتقبيله ومعاقبته (٥٩٩٩)، ومسلم (٢٧٥٤).

(٦) يشير رحمه الله تعالى إلى المعطلة الذي عطلوا الصفات أو أولوها ولم يثبتوها على الوجه اللائق به سبحانه، كما

ولا يحلُّ لأحدهما أن يجد روائح هذا الأمر ونَفْسَه؛ لأنَّ زكام التَّعْطِيلِ والتَّمْثِيلِ مفسدٌ<sup>(١)</sup> لحاسَّة السَّمِّ، كما هو مفسدٌ<sup>(٢)</sup> لحاسَّة الدُّوقِ، فلا يذوق طعم الإيمان، ولا يجد ريحه، والمحروم كلُّ المحروم من عرض عليه الغنى والخير فلم يقبله، فلا مانع لما أعطى الله، ولا معطي لما منع، والفضل بيد الله يؤتيه من يشاء، والله ذو الفضل العظيم.

## فصل

هذا إذا نظرت إلى تعلُّق الفرح الإلهيِّ بالإحسان والجود والبرِّ.  
وأما إن لاحظت تعلُّقه بإلهيته وكونه معبودًا؛ فذاك مشهدٌ أجلُّ من هذا وأعظم منه، وإنما يشهده خواصُّ المحيِّين.

فإنَّ الله سبحانه إنَّما خلق الخلق لعبادته الجامعة لمحَبَّته والخضوع له وطاعته، وهذا هو الحقُّ الَّذي خلقت به السَّموات والأرض، وهو غاية الخلق والأمر، ونفيه - كما يقول أعداؤه - هو الباطل، والعبث الَّذي نَزَّه الله نفسه عنه، وهو السُّدْي الَّذي نَزَّه نفسه عنه أن يترك الإنسان عليه، وهو سبحانه يحبُّ أن يعبد ويطاع ولا يعبأ بخلقه شيئًا لولا محَبَّتَهُمْ له، وطاعتهم له، ودعاؤهم له<sup>(٣)</sup>.

وقد أنكر على من زعم أنَّه خلقهم لغير ذلك، وأنَّهم لو خُلِقوا لغير عبادته وتوحيده وطاعته لكان خلقهم عبثًا وباطلاً وسدِّي، وذلك ممَّا يتعالى عنه أحكم الحاكمين، والإله الحقُّ، فإذا خرج العبد عمَّا خُلِق له من الطَّاعة والعبوديَّة، فقد خرج عن أحبِّ الأشياء إليه، وعن الغاية الَّتِي لأجلها خلقت الخليقة، وصار كأنَّه خلق عبثًا لغير شيء؛ إذ لم تخرج أرضه البذر الَّذي وضع فيها، بل قلبته شوكرًا ودَعَلًا.

فإذا راجع ما خلق له وأوجد لأجله فقد رجع إلى الغاية الَّتِي هي أحبُّ الأشياء إلى خالقه

أثبتها تعالى لنفسه وأثبتها له رسوله ﷺ، كما يشير أيضًا إلى الممثلة الذين ماثلوا صفات الرب سبحانه بصفات خلقه، ومن هذه الصفات صفة الفرح فنسبها لله ﷻ كما أثبتنا لنفسه من غير تكليف ولا تعطيل ولا تأويل ولا تمثيل، وهذا هو المذهب الحق الذي كان عليه الرسول ﷺ وصحابته الكرام والتابعون لهم بإحسان.

(١) في «غ» والمنار: (مفسدة).

(٢) في «غ» والمنار: (مفسدة).

(٣) جملة: (ودعاؤهم له) غير موجودة في «غ» والمنار.

وفاطره، ورجع إلى مقتضى الحكمة التي خلق لأجلها، وخرج عن معنى العبث والسدى والباطل، فاشتدت محبة الرب له، فإن الله يحب التوابين ويحب المتطهرين، فأوجبت هذه المحبة فرحاً كأعظم ما يُقدَّر من الفرح، ولو كان في الفرح المشهود في هذا العالم نوعٌ أعظم من هذا الذي ذكره النبي ﷺ لذكره، ولكن لا فرحة أعظم من فرحة هذا الواجد الفاقد لمادة حياته وبلاغه في سفره، بعد إياسه<sup>(١)</sup> من أسباب الحياة بفقده، وهذا كشدّة<sup>(٢)</sup> محبته لتوبة التائب المحب إذا اشتدت محبته للشيء وغاب عنه ثمَّ وجده وصار طوع يده، فلا فرحة أعظم من فرحته به.

فما الظنُّ بمحبوبٍ لك تحبه حباً شديداً، أسره عدوك، وحال بينك وبينه، وأنت تعلم أن العدو سيسومه سوء العذاب، ويعرضه لأنواع الهلاك، وأنت أولى به منه، وهو غرسك وتربيتك، ثمَّ إنه انفلت من عدوه، ووافق على غير ميعاد، فلم يفجأك إلا وهو على بابك، يتملّك<sup>(٣)</sup> ويترصّاك ويستعبتك<sup>(٤)</sup>، ويمرغ خديبه على تراب أعتابك، فكيف يكون فرحك به، وقد اختصصته<sup>(٥)</sup> لنفسك، ورضيته لقربك، وأثرته على سواه؟

هذا، ولست الذي أوجدته وخلقته، وأسبغت عليه نعمك، والله عز وجل هو الذي أوجد عبده، وخلقه وكونه، وأسبغ عليه نعمه، وهو يحب أن يتمها عليه، فيصير مظهرًا لنعمه، قابلاً لها، شاكراً لها، محباً لوليها، مطيعاً له عابداً له، معادياً لعدوه، مبغضاً له عاصياً له، والله تعالى يحب من عبده معادة عدوه، ومعصيته ومخالفته، كما يحب أن (يوالي الله مولاة)<sup>(٦)</sup> سبحانه ويطيعه ويعبده، فتتضاف محبته لعبادته وطاعته والإنابة إليه، إلى محبته لعداوة عدوه، ومعصيته ومخالفته، فتشتدُّ المحبة منه سبحانه، مع حصول محبوبه، وهذا هو حقيقة الفرح.

وفي صفة النبي ﷺ في بعض الكتب المتقدمة: «عبدِي الَّذِي سُرْتُ بِهِ نَفْسِي» وهذا لكمال محبته له، جعله ممَّا تسرُّ نفسه به سبحانه.

ومن هذا: ضحكك سبحانه من عبده، حين يأتي من عبوديته بأعظم ما يحبه، فيضحك سبحانه فرحاً ورضاً، كما يضحك من عبده إذا ثار عن وطائه وفراشه ومضاجعة حبيبه إلى خدمته، يتلو آياته ويتملّقه. ويضحك من رجل هرب أصحابه عن العدو، فأقبل إليهم، وباع نفسه لله ولقاهم نحره، حتّى

(١) في «غ» والمنار: (بعيداً بأسه).

(٢) في «غ» والمنار: (لشدة).

(٣) في «غ» والمنار: (يتملق لك).

(٤) في «غ» والمنار: (ويستعبتك).

(٥) في المنار: (اختصصته).

(٦) في «غ» والمنار: (يواليه).

قتل في محبته ورضاه (١).

ويضحك إلى من أخفى الصدقة عن أصحابه لسائل اعترضهم فلم يعطوه، فتخلف بأعقابهم وأعطاه سرًا؛ حيث لا يراه إلا الله الذي أعطاه، فهذا الضحك منه حبًا له، وفرحًا به، وكذلك الشهيد حين يلقاه يوم القيامة، فيضحك إليه فرحًا به ويقدمه عليه (٢).

وليس في إثبات هذه الصفات محذورٌ ألبتة؛ فإنه فرحٌ ليس كمثلته شيءٌ، وضحكٌ ليس كمثلته شيءٌ، وحكمه حكم رضاه ومحبته، وإرادته وسائر صفاته، فالباب بابٌ واحدٌ، لا تمثيل ولا تعطيل. وليس ما يلزم به المعطل المثبت إلا ظلمٌ محضٌ، وتناقضٌ وتلاعبٌ، فإن هذا لو كان لازماً لزم رحمته وإرادته ومشيئته وسمعه وبصره، وعلمه وسائر صفاته، فكيف جاء هذا اللزوم لهذه الصفة دون الأخرى؟ وهل يجد ذو عقل إلى الفرق سبيلًا؟ فما ثم إلا التعطيل المحض المطلق، أو الإثبات المطلق لكل ما ورد به النص، والتناقض لا يرضاه المحصلون.

## فصل

قوله «الثاني: أن يُقيم على عبده حجةً عدله، فيعاقبه على ذنبه بحجته».

اعتراف العبد بقيام حجة الله عليه من لوازم الإيمان، أطاع أم عصى؛ فإن حجة الله قامت على العبد بإرسال الرسول، وإنزال الكتاب، وبلوغ ذلك إليه، وتمكُّنه من العلم به، سواء علم أو جهل، فكل من تمكَّن من معرفة ما أمر الله به ونهى عنه، فقصر عنه ولم يعرفه، فقد قامت عليه الحجة، والله سبحانه لا يعذب أحدًا إلا بعد قيام الحجة عليه، فإذا عاقبه على ذنبه عاقبه بحجته على ظلمه، قال الله تعالى: ﴿وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّى نَبْعَثَ رَسُولًا﴾ [الإسراء: ١٥].

وقال: ﴿كُلَّمَا أَلْفَى فِيهَا فَوْجٌ سَأَلَهُمْ خَزَنَتُهَا أَلَيْسَ لَكُمْ نَذِيرٌ ﴿٨﴾ قَالُوا بَلَى قَدْ جَاءَنَا نَذِيرٌ فَكَذَّبْنَا وَقُلْنَا مَا نَزَّلَ اللَّهُ مِن شَيْءٍ ﴿٩﴾﴾

[الملك: ٨ - ٩].

وقال: ﴿وَمَا كَانَ رَبُّكَ لِيُهْلِكَ الْقُرَى بِظُلْمٍ وَأَهْلِهَا مُصْلِحُونَ ﴿١١٧﴾﴾ [هود: ١١٧].

(١) هذه معاني أحاديث أشار إليها المؤلف رحمه الله تعالى.

انظر الأحاديث الصحيحة للشيوخ الألباني رحمه الله تعالى (١٧٤)، (٢٥٢٥)، «مجمع الزوائد» (٢/ ٢٥٦)، و«مسند أبي يعلى» (٥٢٧٢).

(٢) انظر الحاشية السابقة.

وفي الآية قولان:

- أحدهما: ما كان ليهلكها بظلمٍ منهم.

- الثاني: ما كان ليهلكها بظلمٍ منه.

والمعنى على القول الأول: ما كان ليهلكها بظلمهم المتقدم، وهم مصلحون الآن؛ أي: إنهم بعد أن أصلحوا وتابوا لم يكن ليهلكهم بما سلف منهم من الظلم.

وعلى القول الثاني: إنه لم يكن ظالمًا لهم في إهلاكهم؛ فإنه لم يهلكهم وهم مصلحون! وإنما أهلكهم وهم ظالمون، فهم الظالمون لمخالفتهم<sup>(١)</sup>، وهو العادل في إهلاكهم، والقولان في آية الأنعام أيضًا: ﴿ذَلِكَ أَنْ لَمْ يَكُنْ رَبُّكَ مُهْلِكَ الْفُرَى بَظْلَمٍ وَأَهْلُهَا غَفْلُونَ﴾ [الأنعام: ١٣١].

قيل: لم يكن مهلكهم بظلمهم، وشركهم وهم غافلون، لم ينذروا ولم يأتيهم رسولٌ.

قيل: لم يهلكهم قبل التذكير بإرسال الرسول، فيكون قد ظلمهم، فإنه سبحانه لا يأخذ أحدًا ولا يعاقبه إلا بذنبه، وإنما يكون مذنبًا إذا خالف أمره ونهيه، وذلك إنما يعلم بالرسول.

فإذا شاهد العبد القدر السابق بالذنب، علم أن الله سبحانه قدره سببًا مقتضيًا لأثره من العقوبة، كما قدر الطاعة سببًا مقتضيًا للثواب، وكذلك تقدير سائر أسباب الخير والشر، كجعل السم سببًا للموت، والنار سببًا للإحراق، والماء سببًا<sup>(٢)</sup> للإغراق.

فإذا أقدم العبد على سبب الهلاك - وقد عرف أنه سبب الهلاك - فهلك فالحجة مركبة عليه، والمواخذة لازمة له<sup>(٣)</sup>، كالحريق مثلاً، والذنب كالنار، وإتيانه له<sup>(٤)</sup> كتقديمه نفسه للنار، وملاحظة الحكم فيما<sup>(٥)</sup> لا يجدي عليه شيئًا، فإنما الذي يشهده عند قيام الحجة عليه ملاحظة الأمر، لا ملاحظة القدر.

فجعل صاحب المنازل هذه اللطيفة من ملاحظة الجناية والقضية ليس بالبين، بل هو من ملاحظة الجناية والأمر، لكن مراده أن سرّ التقدير أنه قد علم أن هذا العبد لا يصلح إلا للوقود، كالشوك الذي لا يصلح إلا للنار، والشجرة تشتمل على الثمر والشوك، فاقضى عدله سبحانه أن

(١) في «غ» والمنار: (لمخالفتهم رسله).

(٢) كلمة: (سببًا) غير موجودة في «غ» والمنار.

(٣) جملة: (لازمة له) غير موجودة في «غ» والمنار.

(٤) كلمة: (له) غير موجودة في «غ» والمنار.

(٥) في «غ» والمنار: (فيها).

يسوق هذا العبد إلى ما لا يصلح إلا له، وأن يقيم عليه حجة عدله، [بأن] (١) قدّر عليه الذنب فواقعه، فاستحق ما خلق له، قال الله تعالى: ﴿وَمَا عَلَّمْنَاهُ الشِّعْرَ وَمَا يَنْبَغِي لَهُ إِنْ هُوَ إِلَّا ذِكْرٌ وَقُرْآنٌ مُبِينٌ ﴿٦٩﴾ لِيُنذِرَ مَنْ كَانَ حَيًّا وَيَحِقَّ الْقَوْلُ عَلَى الْكَافِرِينَ ﴿٧٠﴾﴾ [يس: ٦٩ - ٧٠].

فأخبر سبحانه أن الناس قسمان:

- حيٌّ قابلٌ للانتفاع، يقبل (٢) الإنذار ويتنفع به.

وميّت لا يقبل الإنذار ولا ينتفع به؛ لأن أرضه غير زاكية ولا قابلة لخير البتة، فيحسب عليه القول بالعذاب، وتكون عقوبته بعد قيام الحجة عليه، لا بمجرد كونه غير قابل للهدى والإيمان، بل لأنه غير قابل ولا فاعل.

وإنما يتبين كونه غير قابل بعد قيام الحجة عليه بالرسول؛ إذ لو عدّبه (٣) بكونه غير قابل لقال: لو جاءني رسول منكم لامثلت أمرك، فأرسل إليه رسوله، فأمره ونهاه، فعصى الرسول بكونه غير قابل للهدى، فعوقب بكونه غير فاعل، فحسب عليه القول أنه لا يؤمن ولو جاءه الرسول، كما قال تعالى: ﴿كَذَلِكَ حَقَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ عَلَى الَّذِينَ فَسَقُوا أَنَّهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ ﴿٣٣﴾﴾ [يونس: ٣٣]، وحق عليه العذاب، كقوله تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ حَقَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ عَلَى الَّذِينَ كَفَرُوا أَنَّهُمْ أَصْحَابُ النَّارِ ﴿٦٦﴾﴾ [غافر: ٦].

فالكلمة التي حقت كلمتان: كلمة الإضلال، وكلمة العذاب، كما قال تعالى: ﴿قَالُوا بَلَىٰ وَلَنَكْفُرَنَّ

حَقَّتْ كَلِمَةُ الْعَذَابِ عَلَى الْكَافِرِينَ ﴿٧١﴾﴾ [الزمر: ٧١] وكلمته سبحانه، إنما حقت عليهم بالعذاب بسبب كفرهم، فحقت عليهم كلمة حجته، وكلمة عدله بعقوبته.

وحاصل هذا كله: أن الله سبحانه أمر العباد أن يكونوا مع مراده الديني منهم، لا مع مراد أنفسهم، فأهل طاعته آثروا الله ومراده على مرادهم، فاستحقوا كرامته، وأهل معصيته آثروا مرادهم على مراده، وعلم سبحانه منهم أنهم لا يؤثرون مراده البتة، وإنما يؤثرون أهواءهم ومرادهم، فأمرهم ونهاهم، فظهر بأمره ونهيه من القدر الذي قدّر عليهم من إيثارهم هوى أنفسهم ومرادهم على مرضاة ربهم ومراده، فقامت عليهم بالمعصية حجة عدله، فعاقبهم بظلمهم.

(١) في جميع النسخ (فإن) ولا يستقيم الكلام بهذه الكلمة لعدم وجود جواب (فإن) والصحيح -والله أعلم- ما أثبتناه بين المعكوفتين، وهو الذي أثبتته بشير العيون في نسخته المحققة.

(٢) في «غ» والمنار: (فإنه يقبل).

(٣) في «غ» والمنار: (عُدّب).

## فصل

قد ذكرنا أن العبد في الذنب له نظرٌ إلى أربعة أمورٍ: نظرٌ إلى الأمر والنهي، ونظرٌ إلى الحكم والقضاء، وذكرنا ما يتعلّق بهذين النظيرين.

النظر الثالث: النظر إلى محلّ الجناية ومصدرها، وهو النفس الأمّارة بالسوء، ويفيده نظره إليها أمورًا:

- منها: أن يعرف أنّها جاهلةٌ ظالمةٌ، وأنّ الجهل والظلم يصدر عنهما كلُّ قولٍ وعملٍ قبيحٍ، ومن وصفه الجهل والظلم لا مطمع في استقامته واعتداله ألبتة، فيوجب له ذلك بذل الجهد في العلم النافع الذي يخرجها به عن وصف الجهل، والعمل الصالح الذي يخرجها به عن وصف الظلم، ومع هذا فجعلها أكثر من علمها، وظلمها أعظم من عدلها.

فحقيقٌ بمن هذا شأنه أن يرغب إلى خالقها وفاطرها أن يقيها<sup>(١)</sup> شرّها، وأن يؤتيتها تقواها ويزكيها، فهو خير من زكّاها؛ فإنّه ربّها<sup>(٢)</sup> ومولاها، وألّا يكله إليها طرفة عينٍ، فإنّه إن وكله إليها هلك، فما هلك من هلك إلا حيث وكل إلى نفسه، وقال النبي ﷺ لحصين بن المنذر: «قُل: اللَّهُمَّ أَلْهَمْنِي رُشْدِي، وَفِي شَرِّ نَفْسِي»<sup>(٣)</sup>.

وفي خطبة الحاجة: «الْحَمْدُ لِلَّهِ، نَحْمَدُهُ وَنَسْتَعِينُهُ، وَنَسْتَهْدِيهِ، وَنَسْتَغْفِرُهُ، وَنَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْ شُرُورِ أَنْفُسِنَا، وَمِنْ سَيِّئَاتِ أَعْمَالِنَا»<sup>(٤)</sup>. وقد قال تعالى: ﴿وَمَنْ يُوَفِّقْ شَيْئًا فَمَا يَكُنْ لِي بِهِ جُنُودٌ﴾ [الحشر: ٩]. وقال: ﴿إِنَّ النَّفْسَ لَأَمَّارَةٌ بِالسُّوءِ﴾ [يوسف: ٥٣].

فمن عرف حقيقة نفسه وما طبعت عليه علم أنّها منبع كلِّ شرٍّ، ومأوى كلِّ سوءٍ، وأنّ كلَّ خيرٍ فيها ففضلٌ من الله منّ به عليها، لم يكن منها، كما قال تعالى: ﴿وَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ مَا زَكَا مِنْكُمْ مِنْ أَحَدٍ أَبَدًا﴾ [النور: ٢١]. وقال تعالى: ﴿وَلَكِنَّ اللَّهَ حَبَّبَ إِلَيْكُمُ الْإِيمَانَ وَزَيَّنَهُ فِي قُلُوبِكُمْ وَكَرَّهَ إِلَيْكُمُ الْكُفْرَ وَالْفُسُوقَ

(١) في «غ» والمنار: (يقبه).

(٢) في «غ» والمنار: (وليها).

(٣) تقدم تخريجه (ص ٦٥).

(٤) هذه صدر خطبة الحاجة، وهي عند أبي داود في الصلاة، باب: الرجل يخطب على قوس (١٩٩٧) (١٩٩٨)، والترمذي في النكاح، باب: ما جاء في خطبة النكاح، وصححه الألباني في «صحيح سنن الترمذي» (٨٨٢)، وقوله: «نستهديه» هذه زيادة لا أصل لها في شيء من طرق خطبة الحاجة، ذكر ذلك الألباني رحمه الله في رسالته «خطبة الحاجة».

وَالْعَصِيَّانَ أَزْوَاجًا هُمُ الرَّاشِدُونَ ﴿٧﴾ [الحجرات: ٧].

فهذا الحبُّ وهذه الكراهة لم يكونا في النَّفس ولا بها، ولكن هو الله الَّذي منَّ بهما، فجعل العبد بسببهما من الرَّاشدين، ﴿فَضَلًا مِّنَ اللَّهِ وَنِعْمَةً وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ﴾ [الحجرات: ٨] عليهم بمن يصلح لهذا الفضل ويزكو عليه وبه (١)، ويثمر عنده، حكيمٌ فلا يضعه عند غير أهله فيضيعه بوضعه في غير موضعه.

□ ومنها: ما ذكره صاحب «المنازل» فقال:

«اللَّطِيفَةُ النَّائِبَةُ: أَنْ يَعْلَمَ أَنَّ نَظَرَ الْبَصِيرِ الصَّادِقِ فِي سَيِّئِهِ لَمْ يُبْقِ لَهُ حَسَنَةً بِحَالٍ؛ لِأَنَّهُ يَسِيرُ بَيْنَ مُشَاهَدَةِ الْمَنِيَّةِ وَتَطَلُّبِ عَيْبِ النَّفْسِ وَالْعَمَلِ».

يريد: أن من له بصيرةٌ بنفسه، وبصيرةٌ بحقوق الله، وهو صادقٌ في طلبه لم يبق له نظره في سيئاته حسنةً ألبتة، فلا يلقى الله إلا بالإفلاس المحض، والفقر الصَّرف؛ لأنه إذا فتنَّ عن عيوب نفسه وعيوب عمله علم أنَّها لا تصلح لله، وأنَّ تلك البضاعة لا تشتري بها النجاة من عذاب الله، فضلًا عن الفوز بعظيم ثواب الله، فإنَّ خالص له عملٌ وحالٌ مع الله، وصفاه له معه وقتٌ شاهد منَّه الله عليه به، ومجرد فضله، وأنَّه ليس من نفسه، ولا هي أهلٌ لذلك، فهو دائمًا مشاهدٌ لمنَّه الله عليه، ولعيوب نفسه وعمله؛ لأنه متى تطلَّبا رآها.

وهذا من أجل أنواع المعارف وأنفعها للعبد؛ ولذلك كان سيِّد الاستغفار: «اللَّهُمَّ أَنْتَ رَبِّي لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ، خَلَقْتَنِي وَأَنَا عَبْدُكَ، وَأَنَا عَلَى عَهْدِكَ وَوَعْدِكَ مَا اسْتَطَعْتُ، أَعُوذُ بِكَ مِنْ شَرِّ مَا صَنَعْتُ، أَبُوؤُ لَكَ بِنِعْمَتِكَ عَلَيَّ، وَأَبُؤُ بِذُنُوبِي، فَاعْفُرْ لِي، إِنَّهُ لَا يَغْفِرُ الذُّنُوبَ إِلَّا أَنْتَ» (٢).

فتضمَّن هذا الاستغفار الاعتراف (٣) من العبد بربوبيَّة الله، وإلهيَّته وتوحيده، والاعتراف بأنَّه خالقه، العالم به؛ إذ أنشأه نشأةً تستلزم عجزه عن أداء حقه وتقصيره فيه، والاعتراف بأنَّه عبده الَّذي ناصيته بيده وفي قبضته، لا مهرب له منه، ولا وليٍّ له سواه، ثمَّ التزام الدُّخول تحت عهده - وهو أمره ونهيه - الَّذي عهده (٤) إليه على لسان رسوله، وأنَّ ذلك بحسب استطاعتي، لا بحسب أداء حَقِّك؛ فإنَّه غير مقدورٍ للبشر، وإنَّما هو جهد المقلِّ، وقدَّر الطَّاقة.

ومع ذلك فأنا مصدِّقٌ بوعدك الَّذي وعدته لأهل طاعتك بالثَّواب، ولأهل معصيتك بالعقاب، فأنا مقيمٌ على عهدك، مصدِّقٌ بوعدك.

ثمَّ أفرع إلى الاستعاذة والاعتصام بك من شرِّ ما فرطت فيه من أمرك ونهيك؛ فإنَّك إن لم تُعذني

(١) كلمة: (به) غير موجودة في «غ» والمنار.

(٢) سبق تخريجه (ص ١٥٤).

(٣) في «غ» والمنار: (والاعتراف).

(٤) في «غ» والمنار: (عهد).



من شرّه، وإلا أحاطت بي الهلكة، فإن إضاعة حقك سبب الهلاك، وأنا أقرُّ لك، وألتزم بنعمتك عليّ، وأقرُّ وألتزم وأبضع<sup>(١)</sup> بذنبي، فمنك النعمة والإحسان والفضل، ومنّي الذنب والإساءة، فأسألك أن تغفر لي بمحو ذنبي، وأن تعفيني من شرّه، إنّه لا يغفر الذنوب إلا أنت.

فلهذا؛ كان هذا الدُّعاء سيّد الاستغفار، وهو متضمّنٌ لمحض العبوديّة، فأيّ حسنة تبقى للبصير الصّادق، مع مشاهدته عيوب نفسه وعمله، ومنة الله عليه؟ فهذا اللّذي يعطيه نظره إلى نفسه ونقصه.

## فصل

﴿النَّظَرُ الرَّابِعُ﴾: نظره إلى الأمر له بالمعصية، المزيّن له فعلها، الحاضر له عليها، وهو شيطانه الموكّل به.

فيفيده النّظر إليه وملاحظته، اتّخاذه عدوّاً، وكمال الاحتراز منه، والتّحفّظ واليقظة، والانتباه لما يريد منه عدوّه وهو لا يشعر، فإنّه يريد أن يظفر به في عقبة من سبع عقبات، بعضها أصعب من بعض، لا ينزل منه من العقبة الشّاقّة إلى ما دونها إلا إذا عجز عن الظّفر به فيها.

- العقبة الأولى: عقبة الكفر بالله وبدينه ولقائه، وبصفات كماله، وبما أخبرت به رسله عنه؛ فإنّه إن ظفر به في هذه العقبة بردت نار عداوته واستراح<sup>(٢)</sup>، فإن اقتحم هذه العقبة ونجا منها ببصيرة الهداية، وسلم معه نور الإيمان طلبه على:

- العقبة الثّانية: وهي عقبة البدعة، إمّا باعتقاد خلاف الحقّ الذي أرسل الله به رسوله، وأنزل به كتابه، وإمّا بالتّعبد بما لم يأذن به الله من الأوضاع والرّسوم المحدثّة في الدّين، التي لا يقبل الله منها شيئاً، والبدعتان في الغالب متلازمتان، قلّ أن تنفك إحداهما عن الأخرى، كما قال بعضهم: تزوّجت بدعة الأقوال ببدعة الأعمال، فاشتغل الزّوجان بالعرس، فلم يفجأهم إلا وأولاد الزّنا يعيشون في بلاد الإسلام، تضجُّ منهم العباد والبلاد إلى الله تعالى.

وقال شيخنا: «تزوّجت الحقيقة الكافرة، بالبدعة الفاجرة، فتولّد بينهما خسران الدّنيا والآخرة».

فإن قطع هذه العقبة، وخلص منها بنور السّنة، واعتصم منها بحقيقة المتابعة، وما مضى عليه السّلف الأخيار، من الصّحابة والتّابعين لهم بإحسان، وهيئات أن تسمح الأعصار المتأخّرة بواحد من

(١) قال في «اللسان»: «بضع نفسه يبضعها بضعاً وبخوعاً: قتلها غيظاً أو غمّاً».

(٢) في «غ» والمنار: (واستراح معه).

هذا الضرب! فإن سمحت به نصب له أهل البدع الحباطل، وبغوه الغوائل، وقالوا: مبتدعٌ محدثٌ.  
فإذا وفقه الله لقطع هذه العقبة طلبه على:

- العقبة الثالثة: وهي عقبة الكبائر، فإن ظفر به فيها زينها له، وحسنها في عينه، وسوف به، وفتح له باب الإرجاء، وقال له<sup>(١)</sup>: الإيمان هو نفس التصديق، فلا تقدر فيه الأعمال<sup>(٢)</sup>، وربما أجرى على لسانه وأذنه كلمة طالما أهلك بها الخلق، وهي قوله: «لَا يَضُرُّ مَعَ التَّوْحِيدِ ذَنْبٌ، كَمَا لَا يَنْفَعُ مَعَ الشَّرْكِ حَسَنَةٌ».

والظفر به في عقبة البدعة أحب إليه؛ لمناقضتها الدين، ودفعتها لما بعث الله به رسوله، وصاحبها لا يتوب منها، ولا يرجع عنها، بل يدعو الخلق إليها، ولتضمينها القول على الله بلا علم، ومعادة صريح السنة، ومعادة أهلها، والاجتهاد على إطفاء نور السنة، وتولية من عزله الله ورسوله، وعزل من وآه الله ورسوله، واعتبار ما رده الله ورسوله، ورد ما اعتبره، وموالاته من عاداه، ومعاداته من وآهه، وإثبات ما نفاه، ونفي ما أثبتته، وتكذيب الصادق، وتصديق الكاذب، ومعارضة الحق بالباطل، وقلب الحقائق بجعل الحق باطلاً، والباطل حقاً، والإلحاد في دين الله، وتعمية الحق على القلوب، وطلب العوج لصراف الله المستقيم، وفتح باب تبديل الدين جملةً.

فإن البدع تستدرج بصغيرها إلى كبيرها، حتى ينسلخ صاحبها من الدين، كما تنسل الشعرة من العجين، فمفسد البدع لا يقف عليها إلا أرباب البصائر، والعميان ضالون<sup>(٣)</sup> في ظلمة العمى: ﴿وَمَنْ لَزَّ يَجْعَلِ اللَّهُ لَهُ نُورًا فَمَا لَهُ مِنْ نُّورٍ﴾ [النور: ٤٠].

فإن قطع هذه العقبة بعصمة من الله، أو بتوبة نصوح تنجيها منها، طلبه على:

- العقبة الرابعة: وهي عقبة الصغائر، فكال له منها بالقفران، وقال: ما عليك إذا اجتنبت الكبائر ما غشيت من اللمم، أو ما علمت بأنها تكفر باجتنب الكبائر وبالחסنات، ولا يزال يهون عليه أمرها حتى يصر عليها، فيكون مرتكب الكبيرة الخائف الوجل الندم أحسن حالاً منه، فالإصرار على الذنب أقبح منه، ولا كبيرة مع التوبة والاستغفار، ولا صغيرة مع الإصرار.

وقد قال ﷺ: «إِيَّاكُمْ وَمُحَقَّرَاتِ الذُّنُوبِ، ثُمَّ ضَرَبَ لِدَلِكِ مَثَلًا بِقَوْمٍ نَزَلُوا بِفَلَاةٍ مِنَ الْأَرْضِ،

(١) جملة: (وقال له) ساقطة من «غ» والمنار.

(٢) يعني: أعمال الفسوق والعصيان. والمعنى المراد: أن الشيطان يقول له -عند فتح باب الإرجاء-: إن الإيمان هو نفس التصديق فلا تقدر فيه الأعمال السيئة والمعاصي، وهذا وما بعده هو معنى الإرجاء الذي هو شر البدع التي أفسدت الدين. (عن حاشية المنار).

(٣) كلمة: (ضالون) غير موجودة في «غ» والمنار.

فَأَعْوَزَهُمُ الْحَطَبُ، فَجَعَلَ هَذَا يَجِيءُ بِعُودٍ، وَهَذَا بِعُودٍ، حَتَّى جَمَعُوا حَطَبًا كَثِيرًا، فَأَوْقَدُوا نَارًا، وَأَنْصَجُوا خُبِزَتَهُمْ، فَكَذَلِكَ فَإِنَّ مُحَقَّرَاتِ الذُّنُوبِ تَجْتَمِعُ عَلَى الْعَبْدِ وَهُوَ يَسْتَهِينُ بِشَأْنِهَا حَتَّى تُهْلِكَهُ»<sup>(١)</sup>.

فإن نجا من هذه العقبة بالتَّحَرُّزِ والتَّحْفُظِ، ودوام التَّوْبَةِ والاستغفار، وأتبع السَّيِّئَةَ الحسنة طلبه على:

- العقبة الخامسة: وهي عقبة المباحات التي لا حرج على فاعلها، فشغله بها عن الاستكثار من الطَّاعَاتِ، وعن الاجتهاد في التَّزَوُّدِ لمعاده، ثمَّ طمع فيه أن يستدرجه منها إلى ترك السُّنَنِ، ثمَّ من ترك السُّنَنِ إلى ترك الواجبات، وأقلُّ ما ينال منه تفويته الأرباح، والمكاسب العظيمة، والمنازل العالية، ولو عرف السُّعْرَ لما فَوَّتْ على نفسه شيئًا من القربات، ولكنه جاهلٌ بالسُّعْرِ.

فإن نجا من هذه العقبة ببصيرة تامَّةٍ ونورٍ هادٍ، ومعرفةٍ بقدر الطَّاعَاتِ والاستكثار منها، وقلةِ المقام على الميناء، وخطر التَّجَارَةِ، وكرم المشتري، وقدر ما يعوِّض به التُّجَّارُ، فبخل بأوقاته، وضمنَّ بأنفاسه أن تذهب في غير ربح، طلبه العدوُّ على:

- العقبة السادسة: وهي عقبة الأعمال المرجوحة المفضولة من الطَّاعَاتِ، فأمره بها، وحسنها في عينه، وزينها له، وأراه ما فيها من الفضل والربح، ليشغله بها عمَّا هو أفضل منها، وأعظم كسبًا وربحًا؛ لأنَّه لَمَّا عجز عن تخسيره أصل الثَّوَابِ، طمع في تخسيره كماله وفضله، ودرجاته العالية، فشغله بالمفضول عن الفاضل، وبالمرجوح عن الرَّاجِحِ، وبالمحبوب لله عن الأحبِّ إليه، وبالمرضِيِّ عن الأرضيِّ له.

ولكن أين أصحاب هذه العقبة؟ فهم الأفراد في العالم، والأكثرون قد ظفر بهم في العقبات الأولى.

فإن نجا منها بفقهِ في الأعمال ومراتبها عند الله، ومنزلها في الفضل، ومعرفة مقاديرها، والتَّمْيِيزِ بين عاليها وسافلها، ومفضولها وفاضلها، ورئيسها ومرءوسها، وسيِّدها ومسودها، فإنَّ في الأعمال والأقوال سيِّدًا ومسودًا، ورئيسًا ومرءوسًا، وذروةً وما دونها، كما في الحديث الصَّحِيح: «سَيِّدُ الإِسْتِغْفَارِ أَنْ يَقُولَ الْعَبْدُ: اللَّهُمَّ أَنْتَ رَبِّي، لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ...»<sup>(٢)</sup> الحديث.

(١) أخرجه الطبراني في «الكبير» (٢٦١/١٠) رقم (١٠٥٠٠)، وفي «الصغير» (ص٣٧٦-٣٧٧) رقم (٩٠٥)، وصححه الألباني في «السلسلة الصحيحة» (٣٨٩)، وعزاه إلى أحمد (٣٣١/٥)، والبيهقي في «الشعب»، وأورده الهيثمي في «المجمع» (١٩٠/١٠)، وقال: رواه أحمد ورجاله رجال الصحيح.

(٢) سبق تخريجه (ص١٥٤).

وفي الحديث الآخر: «الْجِهَادُ ذِرْوَةٌ سَنَامِ الْأَمْرِ»<sup>(١)</sup>.  
وفي الأثر الآخر: «إِنَّ الْأَعْمَالَ تَفَاخَرَتْ...» فذكر كل عمل منها مرتبته وفضله، وكان للصدقة  
مزية في الفخر عليهن<sup>(٢)</sup>، ولا يقطع هذه العقبة إلا أهل البصائر والصدق من أولي العلم، السائرين على  
جادة التوفيق، قد أنزلوا الأعمال منازلها، وأعطوا كل ذي حق حقه.

- فإذا نجا منها لم يبق هناك عقبة يطلبه العدو عليها سوى واحدة لا بد منها، ولو نجا منها أحد  
لنجا منها رسل الله وأنبيأؤه، وأكرم الخلق عليه، وهي: عقبة تسليط جنده عليه بأنواع الأذى، باليد  
واللسان والقلب، على حسب مرتبته في الخير، فكلما علت مرتبته أجلب عليه العدو بخيله ورجله،  
وظاهر عليه بجنده، وسلط عليه حزبه وأهله بأنواع التسليط، وهذه العقبة لا حيلة له في التخلص منها،  
فإنه كلما جد في الاستقامة والدعوة إلى الله، والقيام له بأمره، جد العدو في إغراء السفهاء به، فهو في  
هذه العقبة قد لبس لأمّة الحرب، وأخذ في محاربة العدو لله وبالله، فعبوديته فيها عبودية خواص  
العارفين، وهي تسمى عبودية المراغمة<sup>(٣)</sup>، ولا ينتبه لها إلا أولو البصائر التامة، ولا شيء أحب إلى  
الله من مراغمة وليه لعدوه، وإغاظته له.

وقد أشار سبحانه إلى هذه العبودية في مواضع من كتابه:

أحدها: قوله: ﴿وَمَنْ يَهَاجِرْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ يَجِدْ فِي الْأَرْضِ مُرْعَمًا كَثِيرًا وَسَعَةً﴾ [النساء: ١٠٠] سمي المهاجر  
الذي يهاجر إلى عبادة الله: مراغماً يراغم به عدو الله وعدوه، والله يحب من وليه مراغمة عدوه  
وإغاظته، كما قال تعالى: ﴿ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ لَا يُصِيبُهُمْ ظَمَأٌ وَلَا نَصَبٌ وَلَا مَخْمَصَةٌ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَلَا  
يَطْئُونَ مَوْطِئًا يَغِيظُ الْكُفَّارَ وَلَا يَنَالُونَ مِنْ عَدُوِّ نِيلًا إِلَّا كُتِبَ لَهُم بِهِ عَمَلٌ صَالِحٌ إِنَّ اللَّهَ لَا يُضِيعُ  
أَجْرَ الْمُحْسِنِينَ﴾ [التوبة: ١٢٠].

وقال تعالى في مثل رسول الله ﷺ وأتباعه: ﴿وَمَثَلُهُمْ فِي الْإِنجِيلِ كَزُرْعٍ أَخْرَجَ سَطْعُهُ فَتَازَرَهُ فَاسْتَغْلَطَ  
فَاسْتَوَىٰ عَلَىٰ سُوْقِهِ يُعْجِبُ الزَّرْعَ لِيَغِيظَ بِهِمُ الْكُفَّارَ﴾ [الفتح: ٢٩] فمغايلة الكفار غاية محبوبة للرب مطلوبة  
له، فموافقته فيها من كمال العبودية.

وشرع النبي ﷺ للمصلي إذا سها في صلاته سجدتين، وقال: «إِنْ كَانَتْ صَلَاتُهُ تَامَةً كَانَتْ

(١) هذا جزء من حديث معاذ المشهور وفي أوله: «قلت: يا رسول الله أخبرني بعمل يدخلني الجنة ويباعدني عن النار...»  
الحديث، رواه الترمذي، وقال: حسن صحيح. (وقد تقدم تخريجه ص ١٣١).

(٢) رواه الحاكم في «المستدرک» بلفظ: «إن الأعمال تباهي فتقول الصدقة: أنا أفضلكم». عن عمر بن الخطاب مرفوعاً، وقال:  
صحيح على شرط الشيخين، ولم يخرجاه، وأقره الذهبي (١/٤١٦).

(٣) المراغمة: المنابذة والتباعد، والمغاضبة، والمغايلة.

تُرْغِمَانِ أَنْفَ الشَّيْطَانِ»<sup>(١)</sup> وفي رواية: «تُرْغِيْمًا لِلشَّيْطَانِ» وَسَمَّاهُمَا المرغمتين<sup>(٢)</sup>.

فمن تعبد الله بمراغمة عدوه، فقد أخذ من الصّدقيّة بسهمٍ وافٍ، وعلى قدر محبة العبد لربه ومولاته ومعاداته لعدوه يكون نصيبه من هذه المراغمة، ولأجل هذه المراغمة حمد التّبخر بين الصّفّين، والخيلاء والتّبخر عند صدقة السرّ؛ حيث لا يراه إلا الله، لما في ذلك من إرغام العدو، وبذل محبوبه من نفسه وماله لله عَبْرَةً.

وهذا بابٌ من العبوديّة لا يعرفه إلا القليل من النّاس، ومن ذاق طعمه ولذّته بكى على أيّامه الأوّل.

وبالله المستعان، وعليه التّكلان، ولا حول ولا قوّة إلا بالله.

وصاحب هذا المقام إذا نظر إلى الشّيطان، ولاحظه في الدّنب، راغمه بالتّوبة النّصح، فأحدث له هذه المراغمة عبوديّةً أخرى.

فهذه نبذة من بعض لطائف أسرار التّوبة لا تستهزئ بها، فلعلّك لا تظفر بها في مصنّفٍ آخر ألبّته، والله الحمد والمنة، وبه التّوفيق.

## فصل

□ قال صاحب «المنازل»: «اللّطيفة الثّالثة: أنّ مُشَاهَدَةَ العَبْدِ الحُكْمَ لَمْ تَدَعِ<sup>(٣)</sup> لَهُ اسْتِحْسَانَ حَسَنَةٍ، وَلَا اسْتِقْبَاحَ سَيِّئَةٍ، لِصُعُودِهِ مِنْ جَمِيعِ المَعَانِي إِلَى مَعْنَى الحُكْمِ».

هذا الكلام - إن أخذ على ظاهره - فهو من أبطل الباطل، الذي لولا إحسان الظنّ بصاحبه وقائله، ومعرفة قدره من الإمامة والعلم والدّين، لنسب إلى لازم هذا الكلام، ولكن من عدا المعصوم عليه السلام فما أخذ من قوله ومتروك، ومن ذا الذي لم تزلّ به القدم، ولم يكب به الجواد؟! ومعنى هذا: أنّ العبد ما دام في مقام التّفرقة، فإنّه يستحسن بعض الأفعال، ويستقبح بعضها، نظرًا إلى ذواتها وما افترت فيه، فإذا تجاوزها نظر إلى مصدرها الأوّل، وصدورها عن عين الحكم،

(١) هو جزء من حديث رواه مسلم في المساجد، باب: السهو في الصلاة والسجود له (٥٧١).

(٢) رواه أبو داود (١٢٢٥) في الصلاة، باب: إذا صلى خمسًا، وصححه الألباني في «صحيح سنن أبي داود» برقم (٩٠١).

(٣) في «غ» والمنار: (يدع).

واجتماعها كلها في تلك العين، وانسحاب ذيل المشيئة عليها، ووحدة المصدر، وهو المشيئة الشاملة العامة الموجبة، فهي بالنسبة إلى مصدر الحكم، وعين المشيئة لا توصف بحسن ولا قبح؛ إذ الحسن والقبح إنما عرضا لها عند قيامها بالكون، وجريانها عليه، فهي بمنزلة نور الشمس واحد في نفسه غير متلون، ولا يوصف<sup>(١)</sup> بحمرة ولا صفرة ولا خضرة، فإذا اتصل بالمحال المتلونة وصف حينئذ بحسب تلك المحال، لإضافته إليها، واتصاله بها، فيرى أحمر وأصفر وأخضر، وهو بريء من ذلك كله، إذا صعد من تلك المحال إلى مصدره الأول، المجرد عن القوابل، فهذا أحسن ما يحمل عليه كلامه.

على أن له محملاً آخر مبنياً على أصول فاسدة: وهي أن إرادة الرب تعالى هي عين محبته ورضاه، فكل ما شاء فقد أحبه ورضيه، وكل ما لم يشأ فهو مسخوط له مبعوض، فالمبعوض المسخوط هو ما لم يشأه، والمحبوب المرضي هو ما شاءه.

هذا أصل عقيدة القدرية الجبرية، المنكرين للحكم والتعليل والأسباب، وتحسين العقل وتقبيحه، وأن الأفعال كلها سواء، لا يختص بعضها بما صار حسناً لأجله، وبعضها بما صار قبيحاً لأجله، ويجوز في العقل أن يأمر بما نهى عنه، وينهى عما أمر به، ولا يكون ذلك مناقضاً للحكمة.

إذ الحكمة ترجع عندهم إلى مطابقة العلم الأزلي لمعلومه، والإرادة الأزلية لمرادها، والقدرة لمقدورها؛ فإذن الأفعال بالنسبة إلى المشيئة والإرادة مستوية، لا توصف بحسن ولا قبح، فإذا تعلق بها الأمر والنهي صارت حينئذ حسنة وقبيحة وليس حسنها وقبحها أمراً<sup>(٢)</sup> زائداً على كونها مأموراً بها ومنهياً عنها، فعلى هذا إذا صعد العبد من تفرقة الأمر والنهي إلى جمع المشيئة والحكم لم يستحسن حسنة، ولم يستقبح قبيحة؛ فإذا نزل فرق الأمر صح له الاستحسان والاستقباح.

فهذا محمل ثانٍ لكلامه.

وله محمل ثالث - هو أبعد الناس منه، ولكن قد حمل عليه -: وهو أن السالك ما دام محجوباً عن شهود الحقيقة بشهود الطاعة والمعصية، رأى الأفعال بعين الحسن والقبح، فرأى منها الطاعة والمعصية، فإذا ترقى إلى شهود الحقيقة الأولى، وهي الحقيقة الكونية، ورأى شمول الحكم الكوني للكائنات وإحاطته بها، وعدم خروج ذرة منها عنه، زال عنه استقباح شيء من الأفعال، وشهدا كلها طاعات للأقدار والمشيئة، وفي مثل هذا الحال يقول: إن كنت عصيت الأمر، فقد أطعت الإرادة، ويقول:

أَصْبَحْتُ مُنْفَعِلًا لِمَا تَخْتَارُهُ      مِنِّْي فَفَعَلِي كُلُّهُ طَاعَاتٌ

(١) في «غ»: (ولا موصوف).

(٢) كلمة: (أمراً) غير موجودة في «غ» والمنار.

فإذا ترقى مرتبةً أخرى، وزال عنه الفرق بين الرّبِّ والعبد - كما زال عنه في المرتبة الثانية الفرق بين المحبوب والمسخوط، والمأمور والمحذور - قال: ما ثمّ طاعةٌ ولا معصيةٌ؛ إذ الطاعة والمعصية إنّما يكونان بين اثنين ضرورةً، والمطيع عين المطاع، فما هاهنا غيرٌ، فالوحدة المطلقة تنفي الطاعة والمعصية، فالصُّعود من وحدة الفعل إلى وحدة الوجود، يزيل عنه - بزعمه - توهُّم الانقسام إلى طاعةٍ ومعصيةٍ، كما كان الصُّعود من تفرقة الأمر إلى وحدة الحكم يزيل عنه ثبوت المعصية.

وهذا عند القوم من الأسرار التي لا يستجيزون كشفها إلاّ لخواصّهم، وأهل الوصول<sup>(١)</sup> منهم. لكنّ صاحب «المنازل» بريءٌ من هؤلاء وطريقتهم، وهو مكفّرٌ لهم، بل مخرّجٌ لهم من جملة الأديان، ولكن ذكرنا ذلك لأنّهم يحملون كلامه عليه، ويظنّونه منهم. فاعلم أنّ هذا مقامٌ عظيمٌ، زلّت فيه أقدام طائفتين من النّاس:

- طائفةٌ من أهل الكلام والنظر.

- وطائفةٌ من أهل السُّلوك والإرادة.

فنفي لأجله كثيرٌ من النُّظار التّحسين والتّقيح العقليين، وجعلوا الأفعال كلّها سواءً في نفس الأمر، وأنّها غير منقسمة في ذواتها إلى حسنٍ وقبيحٍ، ولا يميّز القبيح بصفةٍ اقتضت قبحه؛ بحيث يكون منشأ القبح وكذلك الحسن، فليس للفعل<sup>(٢)</sup> عندهم منشأ حسنٍ ولا قبحٍ، ولا مصلحةٌ ولا مفسدةٌ، ولا فرق بين السُّجود للشيطان، والسُّجود للرّحمن في نفس الأمر، ولا بين الصّدق والكذب، ولا بين السّفاح والنكاح، إلاّ أنّ الشّارع حرّم هذا وأوجب هذا، فمعنى حسنه كونه مأمورًا به، لا أنّه منشأ مصلحةٍ ومعنى قبحه كونه منهيًا عنه، لا أنّه منشأ مفسدةٍ، ولا فيه صفةٌ اقتضت قبحه، ومعنى حسنه أنّ الشّارع أمر به، لا أنّه منشأ مصلحةٍ، ولا فيه صفةٌ اقتضت حسنه.

وقد بيّنا بطلان هذا المذهب من ستين وجهًا في كتابنا المسمّى «تحفة النّازلين بجوار ربّ العالمين»<sup>(٣)</sup> وأشبعنا الكلام في هذه المسألة هناك، وذكرنا جميع ما احتجّ به أرباب هذا المذهب،

(١) قال في حاشية المنار: «وجدنا في هامش الأصل هنا ما نصه: بنست الأسرار هذه؛ فهي عين الكفر والإلحاد تعالى الله عما يقولون علوًّا كبيرًا، بل نشهد أنّ الله ﷻ بائن من خلقه، مستو على عرشه، ليس في خلقه شيء من ذاته، ولا في ذاته شيء من خلقه، وأنه يحب الطاعة وأهلها ويشيهم عليها، ويكره المعاصي ويبغض أهلها ويعاقبهم عليها، أو يغفرها إن شاء، ويتوب على من تاب، فاحذر هذه الطريقة، فإنها طريقة الاتحادي القائلين بوحدة الوجود، وأنه ما ثمّ رب وعبد، تعالى الله عن إفكهم علوًّا كبيرًا».

(٢) في «غ» والمنار: (الفعل).

(٣) قد أفاض الشيخ رحمه الله تعالى في الرد على هذا المذهب في كتابه القيم «مفتاح دار السعادة» في أكثر من ستين وجهًا، وقد يكون هذا الكتاب هو الذي أسماه بـ«تحفة النّازلين»، والله أعلم.

وبيّنًا بطلانه.

فإنّ هذا المذهب - بعد تصوّره وتصور لوازمه - يجزم العقل ببطلانه، وقد دلّ القرآن على فساده في غير موضع، والفطرة أيضًا وصريح العقل.

فإنّ الله سبحانه فطر عباده على استحسان الصدق والعدل، والعفة والإحسان، ومقابلة النعم بالشكر، وفطرهم على استقباح أصدادها، ونسبة هذا إلى فطرهم وعقولهم كنسبة الحلو والحامض إلى أذواقهم، وكنسبة رائحة المسك ورائحة التّن إلى مشامهم، وكنسبة الصّوت اللّذيذ وضده إلى أسماعهم، وكذلك كل ما يدركونه بمشاعرهم الظّاهرة والباطنة، فيفرّقون بين طيّبه وخبثه، ونافعه وضاره.

وقد زعم بعض نفاة التّحسين والتّقييح أنّ هذا متّفق عليه، وهو راجع إلى الملاءمة والمنافرة، بحسب اقتضاء الطّباع، وقبولها للشيء، وانتفاعها به، ونفرتها من ضده.

قالوا: وهذا ليس الكلام فيه، وإنّما الكلام في كون الفعل متعلّقًا للذّم والمدح عاجلاً، والثّواب والعقاب آجلاً، فهذا الذي نفينا، وقلنا: إنّه لا يعلم إلّا بالشرع، وقال خصومنا: إنّه معلومٌ بالعقل، والعقل مقتضٍ له.

فيقال: هذا فرارٌ من الرّحف؛ إذ هاهنا أمران متغايران لا تلازم بينهما.

أحدهما: هل الفعل نفسه مشتملٌ على صفةٍ اقتضت حسنه وقبحه، بحيث ينشأ الحسن والقبح منه، فيكون منشأً لهما أم لا؟

والثاني: أنّ الثّواب المرتّب على حسن الفعل، والعقاب المرتّب على قبحه، ثابتٌ - بل واقعٌ - بالعقل، أم لا يقع إلّا بالشرع؟

ولمّا ذهب المعتزلة ومن وافقهم إلى تلازم الأصلين استطلت عليهم، وتمكّنت من إبداء تناقضهم وفضائحهم، ولمّا نفيتم أنتم الأصلين جميعاً استطلوا عليكم، وأبدوا من فضائحكم وخلافكم لصريح العقل والفطرة ما أبدوه، وهم غلطوا في تلازم الأصلين، وأنتم غلطتم في نفي الأصلين.

والحقّ الذي لا يجد التّناقض إليه السبيل: أنّه لا تلازم بينهما، وأنّ الأفعال في نفسها حسنةٌ وقبيحةٌ، كما أنّها ناعمةٌ وضارةٌ، والفرق بينهما كالفرق بين المطعومات والمشموومات والمرئيات، ولكن لا يترتب عليهما ثوابٌ ولا عقابٌ إلّا بالأمر والنّهي، وقبل ورود الأمر والنّهي لا يكون قبيحاً موجّباً للعقاب مع قبحه في نفسه، بل هو في غاية القبح، والله لا يعاقب عليه إلّا بعد إرسال الرّسل، فالسُّجود للشيطان والأوثان، والكذب والزّنا، والظلم والفواحش، كلّها قبيحةٌ في ذاتها، والعقاب عليها مشروطٌ بالشرع.



فالتنفة يقولون: ليست في ذاتها قبيحة، وقبحها والعقاب عليها إنما ينشأ بالشرع.

والمعتزلة تقول: قبحها والعقاب عليها ثابتان بالعقل.

وكثير من الفقهاء من الطوائف الأربعة يقولون: قبحها ثابت بالعقل، والعقاب متوقف على ورود الشرع، وهو الذي ذكره سعد بن علي الزنجاني من الشافعية، وأبو الخطاب من الحنابلة، وذكره الحنفية وحكوه عن أبي حنيفة نصاً، لكن المعتزلة منهم يصرّحون بأن العقاب ثابت بالعقل.

وقد دل القرآن أنه لا تلازم بين الأمرين، وأنه لا يعاقب إلا بإرسال الرسل، وأن الفعل نفسه<sup>(١)</sup> حسنٌ وقبيحٌ، ونحن نبين دلالة على الأمرين.

أما الأول: ففي قوله تعالى: ﴿وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّى نَبْعَثَ رَسُولًا﴾ [الإسراء: ١٥].

وفي قوله: ﴿رُسُلًا مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى اللَّهِ حُجَّةٌ بَعْدَ الرُّسُلِ﴾ [النساء: ١٦٥].

وفي قوله: ﴿كَلَّمَ الْقَوْمَ فِيهَا فَوْجٌ سَأَلَهُمْ خَزَنَتُهَا أَلَمْ يَأْتِكُمْ نَذِيرٌ﴾ [٨] قَالُوا بَلَى قَدْ جَاءَنَا نَذِيرٌ فَكَذَّبْنَا وَقُلْنَا مَا نَزَّلَ اللَّهُ مِن

شَيْءٍ ﴿[الملك: ٨، ٩] فلم يسألوهم عن مخالفتهم للعقل، بل للندر، وبذلك دخلوا النار.

وقال تعالى: ﴿يَمَعَشَرِ الْجِنَّ وَالْإِنْسِ أَلَمْ يَأْتِكُمْ رُسُلٌ مِّنْكُمْ يَقُصُونَ عَلَيْكُمْ آيَاتِي وَيُنذِرُونَكُمْ لِقَاءَ

يَوْمِكُمْ هَذَا قَالُوا شَهِدْنَا عَلَى أَنْفُسِنَا وَعَرَّهْمُ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا وَشَهِدُوا عَلَى أَنْفُسِهِمْ أَنَّهُمْ كَانُوا كَافِرِينَ﴾ [الأنعام: ١٣٠].

وفي الزمر: ﴿أَلَمْ يَأْتِكُمْ رُسُلٌ مِّنْكُمْ يَتْلُونَ عَلَيْكُمْ آيَاتِ رَبِّكُمْ وَيُنذِرُونَكُمْ لِقَاءَ يَوْمِكُمْ هَذَا﴾ [الزمر: ١٧].

ثم قال في الأنعام بعدها: ﴿ذَلِكَ أَنْ لَّمْ يَكُنْ رَبُّكَ مُهْلِكَ الْقُرَىٰ بِظُلْمٍ وَأَهْلُهَا غَافِلُونَ﴾ [الأنعام: ١٣١].

وعلى أحد القولين - وهو أن يكون المعنى لم يهلكهم بظلمهم قبل إرسال الرسل - فتكون

الآية دالة على الأصليين: أن أفعالهم وشركهم ظلمٌ قبيحٌ قبل البعثة، وأنه لا يعاقبهم عليه إلا بعد

الإرسال.

وتكون هذه الآية في دلالتها على الأمرين نظير الآية التي في القصص: ﴿وَلَوْلَا أَنْ تُصِيبَهُمْ

مُصِيبَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ فَيَقُولُوا رَبَّنَا لَوْلَا أَرْسَلْتَ إِلَيْنَا رَسُولًا فَنَتَّبِعَ آيَاتِكَ وَنَكُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [٤٧].

[القصص: ٤٧]، فهذا يدل على أن ما قدمت أيديهم سبب لنزول المصيبة بهم، ولولا قبحه لم يكن سبباً،

لكن امتنع إصابة المصيبة لانتهاء شرطها، وهو عدم مجيء الرسول إليهم، فمذ جاء الرسول انعقد

السبب، ووجد الشرط، فأصابهم سيئات ما عملوا، وعوقبوا بالأول والآخر.

(١) في «غ» والمنار: (في نفسه).

## فصل

وأما الأصل الثاني: - وهو دلالة على أن الفعل في نفسه حسنٌ وقبيحٌ - فكثيرٌ جداً.

كقوله تعالى: ﴿ وَإِذَا فَعَلُوا فَحِشَةً قَالُوا وَجَدْنَا عَلَيْهَا آبَاءَنَا وَاللَّهُ أَمَرَنَا بِهَا قُلْ إِنَّ اللَّهَ لَا يَأْمُرُ بِالْفَحْشَاءِ ۗ اتَّقُوا اللَّهَ عَلَىٰ اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ ﴿٢٨﴾ قُلْ أَمَرَ رَبِّي بِالْقِسْطِ ۗ وَأَقِيمُوا وُجُوهَكُمْ عِندَ كُلِّ مَسْجِدٍ وَادْعُوهُ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ ۚ كَمَا بَدَأَكُمْ تَعُودُونَ ﴿٢٩﴾ فَرِيقًا هَدَىٰ وَفَرِيقًا حَقَّ عَلَيْهِمُ الضَّلَالَةُ ۗ إِنَّهُمْ اتَّخَذُوا الشَّيَاطِينَ أَوْلِيَاءَ مِن دُونِ اللَّهِ وَيَحْسَبُونَ أَنَّهُم مُّهْتَدُونَ ﴿٣٠﴾ ۖ إِنِّي بَعَدَ آدَمَ خُذُوا زِينَتَكُمْ عِندَ كُلِّ مَسْجِدٍ وَكُلُوا وَاشْرَبُوا وَلَا تُسْرِفُوا ۗ إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُسْرِفِينَ ﴿٣١﴾ قُلْ مَنْ حَرَّمَ زِينَةَ اللَّهِ الَّتِي أَخْرَجَ لِعِبَادِهِ ۖ وَالطَّيِّبَاتِ مِنَ الرِّزْقِ ۗ قُلْ هِيَ لِلَّذِينَ آمَنُوا فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا خَالِصَةً يَوْمَ الْقِيَامَةِ ۗ كَذَلِكَ نُفَصِّلُ الْآيَاتِ لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ ﴿٣٢﴾ قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّي الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ وَالْإِثْمَ وَالْبَغْيَ بِغَيْرِ الْحَقِّ وَأَنْ تُشْرِكُوا بِاللَّهِ مَا لَمْ يُزَلِّ بِهِ سُلْطَانًا وَأَنْ تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ مَا لَا نَعْمُونَ ﴿٣٣﴾ [الأعراف: ٢٨ - ٣٣].

فأخبر سبحانه أن فعلهم فاحشةٌ قبل نبيه عنه، وأمر<sup>(١)</sup> باجتنابه بأخذ الزينة، والفاحشة هاهنا هي طوافهم بالبيت عراً - الرجال والنساء - غير قريش<sup>(٢)</sup> ثم قال تعالى: ﴿ إِنَّ اللَّهَ لَا يَأْمُرُ بِالْفَحْشَاءِ ۗ ﴾ أي لا يأمر بما هو فاحشةٌ في العقول والفطر، ولو كان إنما علم كونه فاحشةً بالنهي، وأنه لا معنى لكونه فاحشةً إلا تعلق النهي به، لصار معنى الكلام: إن الله لا يأمر بما ينهى عنه، وهذا يصاب عن التكلم به آحاد العقلاء، فضلاً عن كلام العزيز الحكيم، وأي فائدة في قوله: إن الله لا يأمر بما ينهى عنه؟ فإنه ليس لمعنى كونه فاحشةً عندهم إلا أنه منهى عنه، لا أن العقول تستفحشه.

(١) في «غ» والمنار: (وأمره).

(٢) كانت قريش هي التي تقوم بتطويف الحجاج والمعتمرين، وقيادتهم في كل مناسك الحج وشعائره، ويأخذون منهم ما يعيشون به، استجابة لدعوة أبيهم إبراهيم ﴿ رَبَّنَا إِنِّي أَسْكَنْتُ مِنْ ذُرِّيَّتِي بِوَادٍ غَيْرِ ذِي زَرْعٍ عِنْدَ بَيْتِكَ الْمُحَرَّمِ رَبَّنَا لِيُقِيمُوا الصَّلَاةَ فَاجْعَلْ أَفْئِدَةً مِنَ النَّاسِ تَهْوِي إِلَيْهِمْ وَارْزُقْهُمْ مِنْ الثَّمَرَاتِ لَعَلَّهُمْ يَشْكُرُونَ ﴿٢٧﴾ [إبراهيم: ٣٧]، فرزقهم الله مما أهوت إليه أفئدتهم، ولكن أكثرهم لم يقيم الصلاة كما أحب الله، ولا شكر الله. بل كفروا، واتخذوا الآلهة والأنداد من الموتى، فكانت صلتهم بأولياهم أقوى من صلتهم بالله رب العالمين، وكان الشيطان مولا لهم من دون الله، فقلل في أعينهم من نعمة الله فيما يسوق إليهم من الأرزاق، أوحى إليهم أن يشربوا الماء تحت أقدام الطائفين حول الكعبة؛ فانقاد الناس لهم بالتقليد وأصبح مورداً لقريش يتحكمون به في الناس كما يشاءون، ثم أوحى إليهم أن يزيدوا في الأثمان كلما رأوا إقبال الناس، حتى عجز أكثر الناس، وطلبوا من السادة المستكبرين الرخصة عن الثمن، فقالوا: لا بد من ذلك، وإلا فطوفوا عراً، فطافوا عراً. (الفتي).

ثم قال تعالى: ﴿قُلْ أَمَرَ رَبِّي بِالْقِسْطِ﴾ والقسط عندهم هو المأمور به، لا أنه قسط في نفسه، فحقيقة الكلام: قل أمر ربي بما أمر به.

ثم قال: ﴿قُلْ مَنْ حَرَّمَ زِينَةَ اللَّهِ الَّتِي أَخْرَجَ لِعِبَادِهِ وَالطَّيِّبَاتِ مِنَ الرِّزْقِ﴾ دل على أنه طيب قبل التحريم، وأن وصف الطيب فيه مانع من تحريمه منافٍ للحكمة.

ثم قال: ﴿قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّي الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ﴾ ولو كان كونها فواحش إنما هو لتعلق التحريم بها، وليست فواحش قبل ذلك، لكان حاصل الكلام: قل إنما حرم ربي ما حرم، وكذلك تحريم الإثم والبغي، فكون ذلك فاحشة وإثمًا وبغيًا بمنزلة كون الشرك شركًا، فهو شرك في نفسه قبل النهي وبعده.

فمن قال: إن الفاحشة والقبايح والآثام إنما صارت كذلك بعد النهي، فهو بمنزلة من يقول: الشرك إنما صار شركًا بعد النهي، وليس شركًا قبل ذلك.

ومعلوم أن هذا وهذا مكابرة صريحة للعقل والفطرة، فالظلم ظلم في نفسه قبل النهي وبعده، والقبيح قبيح في نفسه قبل النهي وبعده، والفاحشة كذلك، وكذلك الشرك، لأن هذه الحقائق صارت بالشرع كذلك.

نعم؛ الشارع كساها بنهيها عنها قبحًا إلى قبحها، فكان قبحها من ذاتها، وازدادت قبحًا عند العقل بنهي الرب تعالى عنها وذمها لها، وإخباره ببغضها وبغض فاعلها، كما أن العدل والصدق والتوحيد، ومقابلة نعم المنعم بالثناء والشكر حسن في نفسه، وازداد حسنًا إلى حسنه بأمر الرب به، وثنائه على فاعله، وإخباره بمحبته ذلك ومحبة فاعله.

بل من أعلام نبوة محمد ﷺ: أنه يأمرهم بالمعروف وينهاهم عن المنكر، ويحل لهم الطيبات، ويحرم عليهم الخبائث.

فلو كان كونه معروفًا ومنكرًا وخبثًا وطيبًا إنما هو لتعلق الأمر والنهي والحل والتحريم به، لكان بمنزلة أن يقال: يأمرهم بما يأمرهم به، وينهاهم عما ينهاهم عنه، ويحل لهم ما يحل لهم، ويحرم عليهم ما يحرم عليهم! وأي فائدة في هذا؟ وأي علم يبقى فيه لنبوته؟

وكلام الله يسان عن ذلك، وأن يظن به ذلك، وإنما المدح والثناء والعلم الدال على نبوته أن ما يأمر به تشهد العقول الصحيحة حسنه وكونه معروفًا، وما ينهى عنه تشهد قبحه وكونه منكرًا، وما يحلله تشهد كونه طيبًا، وما يحرمه تشهد كونه خبيثًا، وهذه دعوة جميع<sup>(١)</sup> الرسل صلوات الله وسلامه عليهم، وهي بخلاف دعوة المتغلبين المبطلين، والكذابين والسحرة، فإنهم يدعون إلى ما يوافق أهواءهم وأغراضهم من كل قبيح ومنكر وبغي وإثم وظلم.

(١) كلمة: (جميع) غير موجودة في «ع» والمنار.

ولهذا؛ قيل لبعض الأعراب وقد أسلم، لَمَّا عرف دعوته ﷺ - عن أيِّ شيءٍ أسلمت؟ وما رأيت منه ممَّا دَلَّكَ على أَنَّهُ رسولُ الله؟ قال: «مَا أَمَرَ بِشَيْءٍ فَقَالَ الْعَقْلُ: كَيْتَهُ نَهَى عَنْهُ، وَلَا نَهَى عَنْ شَيْءٍ فَقَالَ الْعَقْلُ: كَيْتَهُ أَمَرَ بِهِ، وَلَا أَحَلَّ شَيْئًا فَقَالَ الْعَقْلُ: كَيْتَهُ حَرَّمَهُ، وَلَا حَرَّمَ شَيْئًا فَقَالَ الْعَقْلُ: كَيْتَهُ أَبَاحَهُ».

فانظر إلى هذا الأعرابي، وصحة عقله وفطرته، وقوة إيمانه، واستدلاله على صحة دعوته بمطابقة أمره لكل ما حسن<sup>(١)</sup> في العقل، وكذلك مطابقة تحليله وتحريمه، ولو كان جهة الحسن والقبح والطيب والخبث مجرد تعلق الأمر والنهي والإباحة والتحرير به لم يحسن منه هذا الجواب، ولكان بمنزلة أن يقول: وجدته يأمر وينهى، ويبيح ويحرم، وأي دليل في هذا!؟

وكذلك قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ وَإِيتَايَ ذِي الْقُرْبَىٰ وَيَنْهَىٰ عَنِ الْفَحْشَاءِ وَالْمُنْكَرِ وَالْبَغْيِ﴾ [النحل: ٩٠].

وهؤلاء يزعمون أن الظلم في حق عباده هو المحرم والمنهي عنه، لا أن هناك<sup>(٢)</sup> في نفس الأمر ظلماً نهى عنه، وكذلك الظلم الذي نزه نفسه عنه هو الممتنع المستحيل، لا أن هناك أمراً ممكناً مقدوراً لو فعله لكان ظلماً، فليس في نفس الأمر عندهم ظلمٌ منهي عنه ولا منزه عنه، إنما هو المحرم في حقه، والمستحيل في حقه، فالظلم المنزه عنه عندهم هو الجمع بين النقيضين، وجعل الجسم الواحد في مكانين في آن واحد، ونحو ذلك.

والقرآن صريح في إبطال هذا المذهب أيضاً، قال الله تعالى: ﴿قَالَ قَرِينُهُ رَبَّنَا مَا أَطَّغَيْتَهُ وَوَلَّكَنَا فِي صَلَاتٍ بَعِيدٍ ﴿٢٧﴾ قَالَ لَا تَخْتَصِمُوا لَدَيْهِ وَقَدْ قَدَّمْتُمُ إِلَيْهِ بِالْوَعِيدِ ﴿٢٨﴾ مَا يُبَدِّلُ الْقَوْلَ لَدَيْهِ وَمَا أَنَا بِظَالِمٍ لِّلْعَبِيدِ ﴿٢٩﴾﴾ [ق: ٢٧-٢٩] أي: لا أؤاخذ عبداً بغير ذنب، ولا أمنعه من أجر ما عمله من صالح، ولهذا قال قبله: ﴿وَقَدْ قَدَّمْتُمُ إِلَيْهِ بِالْوَعِيدِ ﴿٢٨﴾﴾ المتضمن لإقامة الحجّة، وبلوغ الأمر والنهي، وإذا أخذتكم بعد التقدّم فلست بظالم، بخلاف من يؤاخذ العبد قبل التقدّم إليه بأمره ونهيه، فذلك الظلم الذي تنزه الله ﷻ عنه.

وقال تعالى: ﴿وَمَنْ يَعْمَلْ مِنَ الصَّالِحَاتِ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَا يَخَافُ ظُلْمًا وَلَا هَضْمًا ﴿١١٢﴾﴾ [طه: ١١٢] يعني: لا يحمل عليه من سيئات ما لم يعملها، ولا ينقص من حسنات ما عمل، ولو كان الظلم هو المستحيل الذي لا يمكن وجوده لم يكن لعدم الخوف منه معنى، ولا للأمن من وقوعه فائدة.

وقال تعالى: ﴿مَنْ عَمِلَ صَالِحًا فَلِنَفْسِهِ ۖ وَمَنْ أَسَاءَ فَعَلَيْهَا ۚ وَمَا رَبُّكَ بِظَالِمٍ لِّلْعَبِيدِ ﴿٤٦﴾﴾ [فصلت: ٤٦]

(١) في «غ» والمنار: (ما هو حسن).

(٢) كلمة: (هناك) غير موجودة في «غ» والمنار.

أي: لا يحمل المسيء عقاب ما لم يعمله، ولا يمنع المحسن من ثواب عمله.  
وقال تعالى: ﴿وَمَا كَانَ رَبُّكَ لِيُهْلِكَ الْقُرَىٰ بِظُلْمٍ وَأَهْلُهَا مُصْلِحُونَ﴾ ﴿١١٧﴾ [هود: ١١٧] فدلَّ على أنَّه لو أهلكهم مع إصلاحهم لكان ظالماً، وعندهم يجوز ذلك، وليس بظلم لو فعل، ويؤوِّلون الآية على أنَّه سبحانه أخبر أنَّه لا يهلكهم مع إصلاحهم، وعلم أنَّه لا يفعل ذلك، وخلاف خبره ومعلومه مستحيل، وذلك حقيقة الظلم، ومعلوم أنَّ الآية لم يقصد بها هذا قطعاً ولا أريد بها، ولا تحتمله بوجه، إذ يتول معناها إلى أنَّه ما كان ليهلك القرى بظلمٍ بسبب اجتماع التقيضين وهم مصلحون، وكلامه تعالى يتنزَّه عن هذا ويتعالى عنه.

وكذلك عند هؤلاء أيضاً: العبث والسُدِّي والباطل، كلُّها هي المستحيلات الممتنعة التي لا تدخل تحت المقدور، والله سبحانه قد نزَّه نفسه عنها؛ إذ نسبه إليها أعداؤه المكذِّبون بوعدده ووعيده، المنكرون لأمره ونهيه، فأخبر أنَّ ذلك يستلزم كون الخلق عبثاً وباطلاً، وحكمته وعزَّته تأبى ذلك، قال تعالى: ﴿أَفَحَسِبْتُمْ أَنَّمَا خَلَقْنَاكُمْ عَبَثًا وَأَنَّكُمْ إِلَيْنَا لَا تُرْجَعُونَ﴾ ﴿١١٥﴾ [المؤمنون: ١١٥] أي: لغير شيء، لا تؤمرون ولا تنهون، ولا تثابون ولا تعاقبون، والعبث قبيحٌ، فدلَّ على أنَّ قبح هذا مستقرٌّ في الفطر والعقول، ولذلك أنكره عليهم إنكار منبِّه لهم على الرجوع إلى عقولهم وفطرتهم، وأنَّهم لو فكروا وأبصروا لعلموا أنَّه لا يليق به، ولا يحسن منه أن يخلق خلقه عبثاً، لا لأمرٍ ولا لنهي، ولا لثوابٍ ولا لعقاب، وهذا يدلُّ على أنَّ حسن الأمر والنهي والجزاء مستقرٌّ في العقول والفطر، وأنَّ من جَوَّز على الله الإخلال به فقد نسبه إلى ما لا يليق به، وإلى ما تأباه<sup>(١)</sup> أسماؤه الحسنی وصفاته العليا.

وكذلك قوله تعالى: ﴿أَيَحْسَبُ الْإِنْسَانُ أَنْ يُتْرَكَ سُدًى﴾ ﴿٣٦﴾ [القيامة: ٣٦].

قال الشافعي: «مُهْمَلًا لَا يُؤْمَرُ وَلَا يُنْهَى».

وقال غيره: «لَا يُثَابُ وَلَا يُعَاقَب».

وهما متلازمان.

فأنكر على من يحسب ذلك، فدلَّ على أنَّه قبيحٌ تأباه حكمته وعزَّته، وأنَّه لا يليق به، ولهذا استدلَّ على أنَّه لا يتركه سدًى بقوله: ﴿الَّذِيكَ نُطْفَعُ مِنْ مَنِيِّ يَمَنِ﴾ ﴿٣٧﴾ ثُمَّ كَانَ عَاقِبَةَ فَخْلٍ فَسَوَىٰ ﴿٣٨﴾ [القيامة: ٣٧، ٣٨] إلى آخر السورة، ولو كان قبحه إنَّما علم بالسَّمع لكان يستدلُّ عليه بأنَّه خلاف السَّمع، وخلاف ما

(١) في «غ» والمنار: (وتأباه).

أعلمناه وأخبرنا به، ولم يكن إنكاره لكونه قبيحاً في نفسه، بل لكونه خلاف ما أخبر به، ومعلوم أن هذا ليس وجه الكلام.

وكذلك قوله: ﴿وَمَا خَلَقْنَا السَّمَاءَ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا بَطْلًا ذَلِكَ ظَنُّ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ [ص: ٢٧] والباطل الذي ظنوه: ليس هو الجمع بين التقيضين، بل الذي ظنوه: أنه لا شرع ولا جزاء، ولا أمر ولا نهي، ولا ثواب ولا عقاب، فأخبر أن خلقها لغير ذلك هو الباطل الذي تنزه عنه، وذلك هو الحق الذي خلقت به، وهو التوحيد، وحقه وجزاؤه وجزاء من جحده وأشرك بربه.

وقال تعالى: ﴿أَمْ حَسِبَ الَّذِينَ اجْرَحُوا السِّيَّئَاتِ أَنْ نَجْعَلَهُمْ كَالَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ سَوَاءً مَحْيَاهُمْ وَمَمَاتُهُمْ سَاءَ مَا يَحْكُمُونَ﴾ [الجاثية: ٢١].

فأنكر سبحانه هذا الحساب إنكار منبه للعقل على قبحه، وأنه حكم سيئ، والحاكم به مسيء ظالم، ولو كان قبحه لكونه خلاف ما أخبر به لم يكن الإنكار لما اشتمل عليه من القبح اللازم من التسوية بين المحسن والمسيء، المستقر قبحه في فطر العالمين كلهم، ولا كان هنا حكم سيئ في نفسه ينكر على من حكم به.

وكذلك قوله: ﴿أَمْ نَجْعَلُ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ كَالْمُفْسِدِينَ فِي الْأَرْضِ أَمْ نَجْعَلُ الْمُتَّقِينَ كَالْفُجَّارِ﴾ [ص: ٢٨] وهذا استفهام إنكار، فدل على أن هذا قبيح في نفسه، منكر تنكره العقول والفطر، أفتظنون<sup>(١)</sup> أن ذلك يليق بنا أو يحسن منا فعله؟ فأنكره سبحانه إنكار منبه للعقل والفطرة على قبحه، وأنه لا يليق بالله نسبه إليه.

وكذلك إنكاره سبحانه قبح الشرك به في إلهيته، وعبادة غيره معه بما ضربه لهم من الأمثال، وأقام على بطلانه من الأدلة العقلية، ولو كان إنما قبح بالشرع لم يكن لتلك الأدلة والأمثال معنى. وعند نفاة التحسين والتقيح يجوز في العقل أن يأمر بالإشراك به وعبادة<sup>(٢)</sup> غيره! وإنما علم قبحه بمجرد النهي عنه!

فيا عجباً! أي فائدة تبقى في تلك الأمثال والحجج والبراهين الدالة على قبحه في صريح العقول والفطر؟ وأنه أقبح القبيح وأظلم الظلم؟ وأي شيء يصح في العقل إذا لم يكن فيه علم بقبح الشرك الذاتي، وأن العلم بقبحه بديهياً معلوم بضرورة العقل، وأن الرسل نبهوا الأمم على ما في عقولهم

(١) في «غ» والمنار: (أفيظنون).

(٢) في «غ» والمنار: (وعبادة).

وفطرهم من قبحه<sup>(١)</sup>، وأن أصحابه ليست لهم عقولٌ ولا ألبابٌ ولا أفئدةٌ، بل نفى عنهم السَّمْعَ والبصرَ، والمراد سَمع القلب وبصره، فأخبر أنهم صمُّمٌ بكمِّ عميٍّ، وذلك وصف قلوبهم أنها لا تسمع ولا تبصر ولا تنطق، وشبَّههم بالأنعام التي لا عقول لها تميِّز بها بين الحسن والقبيح، والحقُّ والباطل، ولذلك اعترفوا في النار بأنهم لم يكونوا من أهل السَّمْع والعقل، وأنهم لو رجعوا إلى أسمعهم وعقولهم لعلموا حُسْنَ ما جاءت به الرُّسل وقبح مخالفتهم.

قال الله تعالى حاكياً عنهم: ﴿وَقَالُوا لَوْ كُنَّا نَسْمَعُ أَوْ نَعْقِلُ مَا كُنَّا فِي أَصْحَابِ السَّعِيرِ ﴿٦٦﴾﴾ [الملك: ٦٠] وكم يقول لهم في كتابه: ﴿أَفَلَا تَعْقِلُونَ ﴿٤٤﴾﴾ [البقرة: ٤٤]، ﴿لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ ﴿٧٦﴾﴾ [البقرة: ٧٣]، فينبههم على ما في عقولهم وفطرهم من الحسن والقبيح، ويحتجُّ عليهم بها، ويخبر أنه أعطاهموها ليتفتعوا بها، ويميِّزوا بها بين الحسن والقبيح والحقُّ والباطل.

وكم في القرآن من مثل عقليٍّ وحسيٍّ ينبه به العقول على حسن ما أمر به، وقبح ما نهى عنه، فلو لم يكن في نفسه كذلك لم يكن لضرب الأمثال للعقول معنيٍّ، ولكان إثبات ذلك بمجرد الأمر والنهي دون ضرب الأمثال، وتبيين جهة القبح المشهودة بالحسن والعقل.

والقرآن مملوءٌ بهذا لمن تدبَّره، كقوله تعالى: ﴿ضَرَبَ لَكُمْ مَثَلًا مِّنْ أَنفُسِكُمْ هَلْ لَكُمْ مِّنْ مَّا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ مِّنْ شُرَكَاءَ فِي مَا رَزَقْتَكُمْ فَأَنْتُمْ فِيهِ سَوَاءٌ تَخَافُونَهُمْ كَخِيفَتِكُمْ أَنفُسَكُمْ كَذَلِكَ نُفَصِّلُ الْآيَاتِ لِقَوْمٍ يَعْقِلُونَ ﴿٢٨﴾﴾ [الروم: ٢٨].

يحتجُّ سبحانه عليهم بما في عقولهم من قبح كون مملوكٍ أحدهم شريكاً له، فإذا كان أحدكم يستقبح أن يكون مملوكه شريكه، ولا يرضى بذلك، فكيف تجعلون لي من عبيدي شركاء تعبدونهم كعبادتي؟ وهذا يبيِّن أن قبح عبادة غير الله تعالى مستقرٌّ في العقول والفطر، والسَّمْع نبه العقول وأرشدتها إلى معرفة ما أُودِع فيها من قبح ذلك.

وكذلك قوله تعالى: ﴿ضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا رَّجُلًا فِيهِ شُرَكَاءُ مُتَشَاكِسُونَ وَرَجُلًا سَلَمًا لِّرَجُلٍ هَلْ يَسْتَوِيَانِ مَثَلًا الْحَمْدُ لِلَّهِ بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ ﴿٢٩﴾﴾ [الزمر: ٢٩].

احتجَّ سبحانه على قبح الشُّرك بما تعرفه العقول من الفرق بين حال مملوكٍ يملكه أربابٌ متعاسرون سيئو المَلَكَة، وحال عبدٍ يملكه سيِّدٌ واحدٌ قد سلم كلُّه له، فهل يصحُّ في العقول استواء حال العبدَيْن؟ فكذلك حال المشرك والموحِّد الذي قد سلمت عبوديته لإلهه الحقُّ لا يستويان.

(١) في «ع»: «قبح».

وكذلك قوله تعالى<sup>(١)</sup> «مَثَلًا لِقَبْحِ الرِّيَاءِ الْمَبْطَلِ لِلْعَمَلِ، وَالْمَنْ وَالْأَذَى الْمَبْطَلِ لِلصَّدَقَاتِ بِ: «صَفْوَانٍ» وهو الحجر الأملس عليه ترابٌ غبارٌ قد لصق به فأصابه مطرٌ شديدٌ فأزال ما عليه من التُّرابِ فتركه صلدًا أملس لا شيء عليه.

وهذا المثل في غاية المطابقة لمن فهمه، ف«الصَّفْوَانُ» وهو الحجر، كقلب المرآني والمائ والمؤذي، و«التُّراب» الذي لصق به ما تعلق به من أثر عمله وصدقته، و«الوابل»: المطر الذي به حياة الأرض، فإذا صادفها لينةٌ قابلةٌ نبت فيها الكلاء، وإذا صادف الصُّخور والحجارة الصَّم لم ينبت فيها شيئًا، فجاء هذا الوابل إلى التُّراب الذي على الحجر، فصادفه رقيقًا، فأزاله، فأفضى إلى حجرٍ غير قابلٍ للنبات.

وهذا يدلُّ على أن قبح المنِّ، والأذى، والرياء مستقرٌّ في العقول، فلذلك نبهها على شبهه ومثاله.

وعكس ذلك قوله تعالى: ﴿وَمَثَلُ الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ ابْتِغَاءَ مَرْضَاتِ اللَّهِ وَتَنبِيئًا مِّنْ أَنفُسِهِمْ كَمَثَلِ جَنَّةٍ بِرَبْوَةٍ أَصَابَهَا وَابِلٌ فَتَأَنَّتْ أَكُلَهَا ضَعْفَيْنِ فَإِن لَّمْ يُصِبْهَا وَابِلٌ فَطَلَّ وَاللَّهُ يَمَّا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ ﴿٢٦٥﴾﴾ [البقرة: ٢٦٥] فإن كانت هذه الجنة - التي بموضع عالٍ، حيث لا تحجب عنها الشمس والرياح، وقد أصابها مطرٌ شديدٌ، فأخرجت ثمرتها ضعفي ما يخرج غيرها - إن كانت مستحسنة في العقل والحس، فكذلك نفقة من أنفق ماله لوجه الله، لا لجزاء من الخلق، ولا لشكور، بل<sup>(٢)</sup> بثبات من نفسه، وقوة على الإنفاق، لا يخرج النفقة وقلبه يرجف على خروجها، ويداه ترتعشان<sup>(٣)</sup>، ويضعف قلبه، ويخور عند الإنفاق، بخلاف نفقة صاحب التثبيت والقوة.

ولمَّا كان النَّاسُ في الإنفاق على هذين القسمين كان مثل نفقة صاحب الإخلاص والقوة والتثبيت كمثل الوابل، ومثل نفقة الآخر كمثل الطَّل، وهو المطر الضَّعيف، فهذا بحسب كثرة الإنفاق وقلته، وكمال الإخلاص والقوة واليقين فيه وضعفه، أفلا تراه سبحانه نبه العقول على ما فيها من استحسان هذا، واستقباح فعل الأوَّل؟

وكذلك قوله: ﴿أَيُّدٌ أَحَدُكُمْ أَن تَكُونَ لَهُ جَنَّةٌ مِّن نَّخِيلٍ وَأَعْنَابٍ تَجْرِي مِن تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ لَهُ فِيهَا

(١) لم يرد ذكر الآية في جميع النسخ ونص الآية قوله تعالى: ﴿يَتَأَيَّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا يُبْطِلُوا صَدَقَاتِكُمْ بِالْمَنِّ وَالْأَذَى كَالَّذِي يُنْفِقُ مَالَهُ رِثَاءَ النَّاسِ وَلَا يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ فَمَثَلُهُ كَمَثَلِ صَفْوَانٍ عَلَيْهِ تُرَابٌ فَأَصَابَهُ وَابِلٌ فَتَرَكَهُ صَلْدًا لَا يَقْدِرُونَ عَلَىٰ شَيْءٍ مِّمَّا كَسَبُوا وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الْكَافِرِينَ ﴿٢٦٥﴾﴾ [البقرة: ٢٦٥]

(٢) كلمة: (بل) غير موجودة في «غ» والمنار.

(٣) في «غ» والمنار: (ترتعدان).



مِنْ كُلِّ الثَّمَرَاتِ وَأَصَابَهُ الْكِبَرُ وَلَهُ ذُرِّيَةٌ ضَعْفَاءٌ فَأَصَابَهَا إِعْصَارٌ فِيهِ نَارٌ فَاحْتَرَقَتْ كَذَلِكَ يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ  
الْآيَاتِ لَعَلَّكُمْ تَتَفَكَّرُونَ ﴿٦٦﴾ [البقرة: ٦٦]؛ فنبه سبحانه العقول على ما فيها من قبح الأعمال السيئة  
التي تحبط ثواب الحسنات، وشبهها بحال شيخ كبير له ذرية ضعفاء، بحيث يخشى عليهم الضيعة  
وعلى نفسه، وله بستان هو مادة عيشه وعيش ذريته، فيه النخيل والأعناب ومن كل الثمرات، فأرجى  
وأفقر<sup>(١)</sup> ما هو له وأسر ما كان به إذ أصابه نارٌ شديدة فأحرقته؛ فنبه العقول على أن قبح المعاصي التي  
تغرق الطاعات كقبح هذه الحال، وبهذا فسرها عمر وابن عباس رضي الله عنهما: «لِرَجُلٍ غَنِيَ عَمِلَ بِطَاعَةِ اللَّهِ  
زَمَانًا، فَبَعَثَ اللَّهُ لَهُ الشَّيْطَانَ، فَعَمِلَ بِالْمَعَاصِي حَتَّى أَعْرَقَ أَعْمَالَهُ»<sup>(٢)</sup>، ذكره البخاري في «صحيحه».

أفلا تراه نبه العقول على قبح المعصية بعد الطاعة، وضرب لقبها هذا المثل؟!  
ونفاة التعليل والأسباب والحكم، وحسن الأفعال وقبحها يقولون: ما ثم؟ إلا محض المشيئة،  
لا أن بعض الأعمال يبطل بعضًا، وليس فيها ما هو قبيح لعينه، حتى يشبهه بقبيح آخر، وليس فيها ما هو  
منشأً لمفسدة أو مصلحة تكون سببًا لها، ولا لها عللٌ غائبة هي مفضية إليها، وإنما هي متعلق المشيئة  
والإرادة والأمر والنهي فقط.

والفقهاء لا يمكنهم البناء على هذه الطريقة البتة، فكلهم مجمعون - إذا تكلموا بلسان الفقه -  
على بطلانها؛ إذ يتكلمون في العلل والمناسبات الداعية لشرع الحكم، ويفرّقون بين المصالح الخالصة  
والرّاجحة والمرجوحة، والمفاسد التي هي كذلك، ويقدمون أرجح المصلحتين على مرجوحهما،  
ويدفعون أقوى المفسدتين باحتمال أدناهما، ولا يتمّ لهم ذلك إلا باستخراج الحكم والعلل، ومعرفة  
المصالح والمفاسد الناشئة من الأفعال، ومعرفة ربّها.

وكذلك الأطباء لا يصلح لهم علم الطبّ وعمله إلا بمعرفة قوى الأدوية والأمزجة، والأغذية  
وطبائعها، ونسبة بعضها إلى بعض، ومقدار تأثير بعضها في بعض، وانفعال بعضها عن بعض،  
والموازنة بين قوة الدواء وقوة المرض وقوة المريض، ودفع الضدّ بضده، وحفظ ما يريدون حفظه  
بمثله ومناسبه، فصناعة الطبّ وعمله مبني على معرفة الأسباب والعلل، والقوى والطبائع والخواصّ،  
فلو نفوا ذلك وأبطلوه، وأحالوا على محض المشيئة وصرف الإرادة المجردة عن الأسباب والعلل،  
وجعلوا حقيقة النار مساويةً لحقيقة الماء، وحقيقة الدواء مساويةً لحقيقة الغذاء ليس في أحدهما

(١) كلمة: (وأفقر) غير موجودة في «غ» والمنار.

(٢) البخاري في التفسير، باب: قوله تعالى: ﴿يُؤَدُّ أَحْمُدُكُمْ أَنْ تَكُونَ لَهُ جَنَّةٌ﴾ الآية، الحديث رقم (٤٥٣٨).

خاصيةً ولا قوةً يتميز بها عن الآخر لفسد علم الطَّبِّ، ولبطلت<sup>(١)</sup> حكمة الله فيه، بل العالم مربوطٌ بالأسباب والقوى، والعلل الفاعلية والغائية.

وعلى هذا قام الوجود بتقدير العزيز العليم، والكُلُّ مربوطٌ بقضائه وقدره ومشيتته، ما شاء كان وما لم يشأ لم يكن، فإذا شاء سلب قوة الجسم الفاعل منه ومنع تأثيرها، وإذا شاء جعل في الجسم المنفعل قوةً تدفعها وتمنع موجبها مع بقائها، وهذا لكمال قدرته ونفوذ مشيئته.

### \* والناس في الأسباب والقوى والطبائع ثلاثة أقسام:

منهم: من بالغ في نفيها وإنكارها، فأضحك العقلاء على عقله، وزعم أنه بذلك ينصر الشرع، فجنى على العقل والشرع، وسلط خصمه عليه.

ومنهم: من ربط العالم العلوي والسفلي بها بدون ارتباطها بمشيئة فاعلٍ مختارٍ، ومدبرٍ لها يصرفها كيف أراد، فيسلب قوة هذا ويقيم لقوة هذا قوةً تعارضه، ويكفُّ قوة هذا عن التأثير مع بقائها، ويتصرف فيها كما يشاء ويختار.

### وهذان طرفان جائران عن الصواب.

ومنهم: من أثبتها خلقاً وأمراً، وقدرًا وشرعاً، وأنزلها بالمحل الذي أنزلها الله به، من كونها تحت تدبيره ومشيتته، وهي طوع المشيئة والإرادة، ومحل جريان حكمها عليها، فيقوي سبحانه بعضها ببعض، ويبطل -إن شاء- بعضها ببعض، ويسلب بعضها قوته وسببته، ويعرّبها منها، ويمنعه من موجبها مع بقائها عليه، ليعلم خلقه أنه الفعّال لما يريد، وأنه لا مستقلّ بالفعل والتأثير غير مشيئته، وأنّ التعلّق بالسبب دونه كالتعلّق ببيت العنكبوت مع كونه سبباً.

وهذا بابٌ عظيمٌ نافعٌ في التوحيد، وإثبات الحكم، يوجب للعبد -إذا تبصّر فيه- الصعود من الأسباب إلى مسببها، والتعلّق به دونها، وأنها لا تضرُّ ولا تنفع إلا بإذنه، وأنه إذا شاء جعل نافعها ضاراً وضاراً نافعاً، ودواءها داءً وداءها دواءً، فالالتفات إليها بالكليّة شركٌ منافٍ للتوحيد، وإنكار أن تكون أسباباً بالكليّة قدحٌ في الشرع والحكمة، والإعراض عنها -مع العلم بكونها أسباباً- نقصانٌ في العقل، وتزليلها منازلها، ومدافعة بعضها ببعض، وتسليط بعضها على بعض، وشهود الجمع في تفرّقها، والقيام بها هو محض العبوديّة والمعرفة، وإثبات التوحيد والشرع والقدر والحكمة، والله أعلم.

(١) في «غ» والمنار: (وبطلت).

## فصل

وأما غلط من غلط من أرباب السُّلوك والإرادة في هذا الباب فحيث ظنُّوا أنَّ شهود الحقيقة الكونيَّة والفناء في توحيد الرُّبوبيَّة من مقامات العارفين، بل أجلُّ مقاماتهم، فساروا شائمين لبرق هذا الشُّهود، سالكين لأودية الفناء فيه، وحثَّهم على هذا السَّير ورغَّبهم فيه ما شهدوه من حال أرباب الفرق الطَّبِعيِّ فَأَنفوا من صحبتهم في الطَّرِيق، ورأوا مفارقتهم فرض عينٍ لا بدَّ منه، فلمَّا عرض لهم الفرق الشَّرعيُّ في طريقهم، وَرَدَّ عليهم منه أعظم واردٍ فَفَرَّقَ جمعيَّتهم، وقَسَمَ وحدة عزيمتهم، وحال بينهم وبين عين الجمع، الَّذي هو نهاية منازل سيرهم، فافترقت طرقهم في هذا الوارد العظيم.

فمنهم: من اقتحمه ولم يلتفت إليه، وقال: الاشتغال بالأوراد عن عين المورد انقطاع عن الغاية، والقصد من الأوراد الجمعيَّة على الأمر، فما الاشتغال عن المقصود بالوسيلة بعد الوصول إليه، والرُّجوع من حضرته إلى منازل السَّفر إليه؟ وربما أنشد بعضهم:

يُطَالِبُ بِالْأُورَادِ مَنْ كَانَ غَافِلًا      فَكَيْفَ بِقَلْبٍ كُلِّ أَوْقَاتِهِ وَرُدُّ

فإذا اضطرَّ أحدهم إلى التَّفَرُّق بوارد الأمر، قال: ينبغي أن يكون الفرق على اللِّسان موجودًا، والجمع في القلب مشهودًا.

ثمَّ من هؤلاء: من يسقط الأوامر والنَّوَاهِي جملةً، ويرى القيام بها من باب ضبط ناموس الشَّرع، ومصالحة العموم، ومبادئ السَّير، فهي الَّتِي تحثُّ أهل الغفلة على التَّشْمِير للسَّير، فإذا جدَّ في المسير استغنى بقربه وجمعيَّته عنها.

ومنهم: من لا يرى سقوطها إلاَّ عمَّن شهد الحقيقة الكونيَّة، ووصل إلى مقام الفناء فيها، فمن كان هذا مشهده سقط عنه الأمر والنَّهي عندهم.

وقد يقولون: شهود الإرادة يسقط الأمر، وفي هذا المشهد يقولون: العارف لا يستقبح قبيحةً، ولا يستحسن حسنةً.

ويقول قائلهم: العارف لا ينكر منكراً، لاستبصاره بسرِّ الله في القدر.

ويقولون: القيام بالعبادة مقام التَّلْبِيس، ويحتجُّون بقوله تعالى: ﴿وَلَلْبَسْنَا عَلَيْهِمْ مَنَا

وهذا من أقبح الجهل<sup>(١)</sup>، فإن هذا داخلٌ في جواب «لو» التي ينتفي بها الملزوم - وهو المقدم - لانتفاء اللازم، وهو الجواب، وهو التالي، فانتفاء جعل الرسول ملكاً - كما اقترحوه - لانتفاء التلبس من الله عليهم، والكفار كانوا قد قالوا: ﴿لَوْلَا أَنْزَلَ عَلَيْهِ مَلَكٌ﴾ [الأنعام: ٨] أي: نعاينه ونراه، وإلا فالملك لم يزل يأتيه من عند الله بأمره ونهيه، فهم اقترحوا نزول ملكٍ يعاينونه، فأخبر سبحانه عن الحكمة التي لأجلها لم يجعل رسوله إليهم من الملائكة، ولا أنزل ملكاً يرونه، فقال: ﴿وَلَوْ أَنْزَلْنَا مَلَكًا لَقُضِيَ الْأَمْرُ ثُمَّ لَا يُنظَرُونَ﴾ [الأنعام: ٨] أي: لوجب العذاب وفرغ من الأمر، ثم لا يمهلون إن أقاموا على التّكذيب. وهذا نظير قوله في سورة الحجر: ﴿وَقَالُوا يَا أَيُّهَا الَّذِي نُزِّلَ عَلَيْهِ الذِّكْرُ إِنَّكَ لَمَجْنُونٌ﴾ [٦] لَوْ مَا تَأْتِنَا بِالْمَلَكِ كَذَلِكَ إِنْ كُنْتَ مِنَ الصّٰدِقِينَ﴾ [الحجر: ٦] قال الله ﷻ: ﴿مَا نُنزِلُ الْمَلَكِ كَذَلِكَ إِلَّا بِالْحَقِّ وَمَا كَانُوا إِذًا مُنظَرِينَ﴾ [الحجر: ٨] والحق هاهنا العذاب.

ثم قال: ﴿وَلَوْ جَعَلْنَاهُ مَلَكًا لَجَعَلْنَاهُ رَجُلًا﴾ [الأنعام: ٩] أي: لو أنزلنا عليهم ملكاً لجعلناه في صورة آدمي؛ إذ لا يستطيعون التلقي عن الملك في صورته التي هو عليها، وحينئذ فيقع اللبس منّا عليهم، لأنهم لا يدرون أرجلٌ هو أم ملكٌ؟ ولو جعلناه رجلاً لخلطنا عليهم، وشبهنا عليهم الذي طلبوه بغيره.

وقوله: ﴿مَكَائِلِ سُورٍ﴾ [٩] فيه قولان:

- أحدهما: أنه جزاءٌ لهم<sup>(٢)</sup> على لبسهم على ضعفائهم، والمعنى: أنهم شبهوا على ضعفائهم، ولبسوا عليهم الحق بالباطل، فشبه عليهم، وتلبس عليهم الملك بالرجل.

- والثاني: أننا نلبس عليهم ما لبسوا على أنفسهم، وأنهم خلطوا على أنفسهم، ولم يؤمنوا بالرسول منهم، بعد معرفتهم صدقه، وطلبوا رسولاً ملكياً يعاينونه، وهذا تلبس منهم على أنفسهم، فلو أجبناهم إلى ما اقترحوه لم يؤمنوا عنده، وللبسنا عليهم لبسهم على أنفسهم.

وأبيّ تعلق لهذا بالتلبس الذي ذكرته هذه الطائفة من تعليق الكائنات<sup>(٣)</sup> والمثوبات والعقوبات بالأسباب، وتعليق المعارف بالوسائط، والقضايا بالحجج، والأحكام والعلل، والانتقام بالجنايات، والمثوبات بالطاعات، ممّا هو محض الحكمة وموجبها.

وأثر اسمه الحكيم في الخلق والأمر إنّما<sup>(٤)</sup> قام بالأسباب، وكذلك الدنيا والآخرة، وكذلك

(١) بل من أشنع الكفر. (الفتي).

(٢) غير موجودة في «غ» والمنار.

(٣) في «غ» والمنار: (الكنائيات) والصواب ما في طبعة الفتى، والله أعلم.

(٤) في «غ» والمنار: زيادة (والخلق والأمر) قبل قوله: (إنما).

الثواب والعقاب، فجعل الأسباب منصوبةً للتلبيس من أعظم الباطل شرعاً وقدرًا. وإنَّ الذي أوقع هؤلاء في هذا الغلو هو نفرتهم من أرباب الفرق الأول، ومشاهدتهم قبح ما هم عليه. وهم - لعمر الله - خيرٌ منهم، مع ما هم عليه، فإنَّهم مقرُّون بالجمع والفرق، أن الله ربُّ كلِّ شيءٍ ومليكه وخالقه، وما شاء كان وما لم يشأ لم يكن، وأنَّه فرَّق بين المأمور والمحظور، والمحبوب والمكروه، وإن كانوا كثيرًا ما يفرِّقون بأهوائهم ونفوسهم، فهم في فرقتهم النَّفسيَّ خيرٌ من أهل هذا الجمع؛ إذ هم مقرُّون أن الله يأمر بالحسنات ويحجُّها، وينهى عن السيئات ويبغضها، وإذا فرَّقوا بحسب أهوائهم، وفرَّقوا بنفوسهم لم يجعلوا هذا الفرق دينًا يسقط عنهم أمر الله ونهيه، بل يعترفون أنَّه ذنبٌ قبيحٌ، وأنَّهم مقصِّرون، بل مفرِّطون في الفرق الشرعيِّ، ونهاية ما معهم صحَّة إيمانٍ مع غفلةٍ وفرقٍ نفسانيٍّ، وأولئك معهم جمعٌ، وشهودٌ يصحبه فساد إيمانٍ، وخروجٌ عن الدين.

ومن العجب: أنَّهم فرُّوا من فرق أولئك النَّفسيِّ إلى جمع أسقط التفرقة الشرعيَّة، ثمَّ آل أمرهم إلى أن صار فرقتهم كلُّه نفسيًّا، فهم في الحقيقة راجعون إلى فرقتهم ولا بدَّ، فإنَّ الفرق أمرٌ ضروريٌّ للإنسان ولا بدَّ، فمن لم يفرِّق بالشرع فرَّق بالنفس والهوى، فهم أعظم النَّاس أتباعًا لأهوائهم، يميلون مع الهوى حيث مال بهم ويزعمون أنَّه الحقيقة.

وبالجملة: فهذا السلوك لوازم عظيمة البطلان، منافيةٌ للإيمان، جالبةٌ للخسران: ﴿أُولَئِكَ شَرٌّ مَكَانًا وَأَضَلُّ عَن سَوَاءِ السَّبِيلِ﴾ [المائدة: ٦٠].

وآخر أمر صاحبه الفناء في شهود الحقيقة العامَّة المشتركة بين الأبرار والفجَّار وبين الملائكة والشياطين، وبين الرُّسل وأعدائهم، وهي الحقيقة الكونيَّة القدرية، ومن وقف معها ولم يصعد إلى الفرق الثاني - وهو الحقيقة الدينيَّة النبويَّة - فهو زنديقٌ كافرٌ.

## فصل

- ومنهم: من لم ير إسقاط الفرق الثاني جملةً، بل إنَّما يسقطه<sup>(١)</sup> عن الواصل إلى عين الجمع، الشَّاهد للحقيقة، وما دام سالكًا، أو محجوبًا عن شهود الحقيقة فالفرق لازمٌ له. وهؤلاء أيضًا من جنس الفريق الأوَّل، بل هم خواصُّهم، فإذا وصل واصلهم إلى شهود حقيقة الجمع لم يجب عليه القيام بتفرقة الأوامر، وإن قام بها فلحفظ المرتبة، وضبط النَّاموس، وحفظ السَّالكين عن الذَّهاب مع الفرق الطَّبيعيِّ، قبل شهودهم الحقيقة، ويسمُّون هذه الحال تلبيسًا، وقد تقدَّم ذكره.

(١) في «غ» والمنار: (يسقط).

وسياًتي إن شاء الله تعالى كشف هذا التلبيس الذي يشيرون إليه كشفاً بيئاً. وقد تقدّم أنّهم يحتجّون على سقوط الفرق عمّن شهد الحقيقة بقوله تعالى: ﴿وَأَعْبُدْ رَبَّكَ حَتَّىٰ يَأْتِيَكَ الْيَقِينُ﴾ [الحجر: ٩٩].

ويقولون: إنّ الرّسول -صلوات الله وسلامه عليه- كان في هذا المقام، وإنّما كان في قيامه بالأعمال تشريعاً، وقد ذكرنا أنّ اليقين الموت، وأنّه من المعلوم بالاضطرار من دين الإسلام أنّ الأوامر والنّواهي لا تسقط عن العبد ما دام في دار التّكليف، إلّا إذا زال عقله وصار مجنوناً.

### فصل

ومنهم: من يرى القيام بالأوامر والنّواهي واجباً إذا لم تفرّق جمعيّته، فإذا فرّقت جمعيّته رأى الجمعيّة أوجب منها، فيزعم أنّه يترك واجباً لما هو أوجب منه، [وأهمّ منه<sup>(١)</sup>] وهذا أيضاً جهلٌ وضلالٌ؛ فإن رأى أنّ الأمر لم يتوجّه إليه في حال الجمعيّة فهو كافّرٌ، وإن علم توجّهه إليه، وأقدم على تركه، فله حكم أمثاله من العصاة والفسّاق.

### فصل

ومنهم: من يرى الأمر لا يسقط عنه، ولكن إذا ورد عليه وارد الفناء والجمع غيّب عقله واصطلمه، فلم يشعر بوقت الواجب ولا حضوره، حتّى يفوته فيقضيه، فهذا متى استدعى ذلك الفناء وطلبه، فليس بمعذورٍ في اصطلامه<sup>(٢)</sup>، بل هو عاصٍ لله في استدعائه ما يعرضه لإضاعة حقّه، وهو مفرّطٌ، أمره إلى الله، ومتى هجم عليه بغير استدعاء، وغلب عليه -مع مدافعتة له- خشية إضاعة الحقّ، فهذا معذورٌ، وليس بكامل في حاله، بل الكمال وراء ذلك، وهو الانتقال عن وادي الجمع والفناء، والخروج عنه إلى أودية الفرق الثّاني والبقاء، فالشّأن كلّ الشّأن فيه، وهو الذي كان ينادي عليه شيخ الطّائفة على الإطلاق: الجنيد بن محمّد رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، ووقع بينه وبين أصحاب هذا الجمع والفناء ما وقع لأجله، فهجرهم وحذّر منهم، وقال: «عَلَيْكُمْ بِالْفِرْقِ الثّانِي».

(١) ما بين المعكوفتين مثبتة في «غ» والمنار وساقطة من طبعة الفقي.

(٢) اصطلمه: استأصله. قاله في «لسان العرب».

فإنَّ الفرقَ فرقان:

- الفرق الأول: وهو النَّفْسِيُّ الطَّبِيعِيُّ المذموم، وليس الشَّأنُ في الخروج منه إلى الجمع والفناء في توحيد الربوبية والحقيقة الكونية، بل الشَّأنُ في شهود هذا الجمع واستصحابه في:

الفرق الثاني: وهو الحقيقة الدِّينية، ومن لم يتَّسع قلبه لذلك فليترك جمعه وفناءه تحت قدمه، ولينبذ وراء ظهره، مشتغلاً بالفرق الثاني، والكمال أيضًا وراء ذلك، وهو شهود الجمع في الفرق، والكثرة في الوحدة، وتحكيم الحقيقة الدِّينية على الحقيقة الكونية، فهذا حال العارفين الكَمَل:

يُسْقَى وَيَشْرَبُ لَا تُلْهِمِهِ سَكْرَتُهُ عَنِ النَّدِيمِ وَلَا يُلْهُو عَنِ الْكَاسِ (١)

«إِنِّي لَأَسْمَعُ بُكَاءَ الصَّبِيِّ وَأَنَا فِي الصَّلَاةِ، فَاتَّجَوَّزُ فِيهَا، كَرَاهَةً أَنْ أَشُقَّ عَلَى أُمَّهِ» (٢).

وكان ﷺ في صلواته واشتغاله بالله وإقباله عليه يشعر (٣) بعائشة إذا استفتحت الباب، فيمشي خطواتٍ يفتح لها ثم يرجع إلى مصلاه (٤).

«ذكر في صلواته تبراً كان عنده، فصلَّى، ثمَّ قام مسرعاً فقسَّمه وعاد إلى مجلسه» (٥). فلم تشغله جمعيته العظمى - التي لا يدرك لها من بعده رائحة - عن هذه الجزئيات، صلوات الله وسلامه عليه.

## فصل

ومنهم: من يتمكَّن الإيمان والعلم من قلبه، فإذا جاء الأمر قام إليه، وبادر بجمعيته، فإن صحبته وإلا طرحها، وبادر إلى الأمر، وعلم أنه لا يسعه غير ذلك، وأنَّ الجمعيَّة فضل، والأمر فرض، ومن ضيَّع الفروض للفضول حيل بينه وبين الوصول، لكن إذا جاءت المندوبات، التي هي محلُّ الأرباح والمكاسب العظيمة، والمصالح الرَّاجحة من عيادة المريض، وأتباع الجنابة، والجهاد المستحب، وطلب العلم النَّافع، والخلطة التي يتنفع بها وينفع غيره، ولم (٦) يؤثرها على جمعيته، إذا

(١) هكذا في «غ» والمنار، وطبعة الفقي، ولعله قد سقط كلام نصه (ولقوله ﷺ)، والله أعلم.

(٢) البخاري في الأذان، باب: من أخف الصلاة عند بكاء الصبي (٧٠٨)، والترمذي في الصلاة، باب: ما جاء أن النبي ﷺ قال: «إني لأسمع بكاء الصبي...».

(٣) في «غ» والمنار: (وهو يشعر).

(٤) أبو داود في الصلاة، باب: العمل في الصلاة (٩٢٢)، وحسنه الألباني رحمه الله تعالى في «صحيح سنن أبي داود» (٨١٥).

(٥) البخاري في الأذان، باب: من صلى بالناس فذكر حاجة، فتخطاهم (٨٥١) (١٢٢١).

(٦) في «غ» والمنار: (لم).

رأى جمعيته خيراً له وأنفع منها - فهذا غير آثم ولا مفرطٍ إلا إذا تركها رغبةً عنها بالكليّة، واستبدلاً بالجمعيّة، فهذا ناقصٌ. أمّا إذا قام بها أحياناً وتركها أحياناً لاشتغاله بجمعيته، فهذا غير مذموم، بل هذا حقيقة الاعتكاف المشروع، وهو جمعيّة العبد على ربّه وخلوته به، وكان النبي ﷺ يحتج بحصير في المسجد في اعتكافه، يخلو به مع ربّه ﷺ<sup>(١)</sup>، ولم يكن يشتغل بتعليم الصّحابة وتذكيرهم في تلك الحال؛ ولهذا كان المشهور من مذهب أحمد وغيره أنّه لا يستحبُّ للمعتكف إقراء القرآن والعلم، وخلوته للذكر والعبادة أفضل له، واحتجوا بفعل النبي ﷺ.

## فصل

وأكمل من هؤلاء: من إذا جاءه تفرقة الأمر، ورآها أرجح من مصلحة الجمعيّة، ولم يمكنه الجمع في التفرقة اشترى الفاضل بالمفضل، والرّاجح بالمرجوح، فإذا كان المندوب مفضولاً مرجوحاً، والجمع خيراً منه اشتغل بالجمع عنه، فهذا أعلى الأقسام، والرّجل كلّ الرّجل من يرُدُّ من تفرقته على جمعه، ومن جمعه على تفرقته، فيقوي كلّ واحدٍ منهما بالآخر، ولا يلغي<sup>(٢)</sup> الحرب بينهما، فإذا جاءت تفرقة الأمر جدّاً فيها وقام بها لجمعيته، مقويّاً لها بالأمر، فإذا جاءت حالة الجمعيّة تقوى بها على تفرقة الأمر والبقاء به، فيردُّ من هذا على هذا، ومن هذا على هذا، فإذا جاءت تفرقة الأمر قال: أتفرّق لله ليجمعني عليه، وإذا جاءت الجمعيّة قال: أجمع لأتقوى على أمر الله ورضاه، لا لمجرد حظّي ولذتي من هذه الجمعيّة، فما أكثر من يغيب بحظه منها، ولذتها ونعيمها وطيبها عن مراد الله منه. فتدبر هذا الفصل، وأحط به علماً، فإنّه من قواعد السُّلوك والمعرفة، وكم قد زلت فيه من أقدام، وضلت فيه من أفهام.

ومن عرف ما عند الناس، ونهض من مدينة طبعه إلى السّير إلى الله، عرف مقداره، فمن عرفه عرف مجامع الطُّرق، ومفترق<sup>(٣)</sup> الطُّرق، التي تفرقت بالسّالكين، وأهل العلم والنّظر، والله سبحانه الموقِّف للصّواب.

(١) البخاري في الأذان، باب: صلاة الليل (٧٣٠) عن عائشة رضي الله عنها.

(٢) في «غ» والمنار: (ولا يلقي)، ولعل هذا هو الأصوب.

(٣) في «غ» والمنار: (ومفروق).



## فصل

أصل ذلك كله: هو الفرق بين محبة الله ورضاه، ومشيتته وإرادته الكونية، ومنشأ<sup>(١)</sup> الضلال في هذا الباب من التسوية بينهما، أو اعتقاد تلازمهما، فسوى بينهما الجبرية والقدرية، وقالوا: المشيئة والمحبة سواء، أو متلازمان.

ثم اختلفوا، فقالت الجبرية: الكون كله - قضاؤه وقدره، طاعته ومعاصيه، خيره وشره - فهو محبوبه.

ثم من تعبد منهم، وسلك على هذا الاعتقاد رأى أن الأفعال جميعها محبوبة للرب؛ إذ هي صادرة عن مشيئته، وهي عين محبته ورضاه، وفني في هذا الشهود الذي كان اعتقادًا، ثم صار مشهدًا، فلزم من ذلك ما تقدم، من أنه لا يستقبح سيئة، ولا يستنكر<sup>(٢)</sup> منكرًا، وتلك اللوازم الباطلة المنافية للشرائع جملة.

ولما ورد على هؤلاء قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ الْفُسَادَ﴾ [البقرة: ٢٥]، ﴿وَلَا يَرْضَى لِعِبَادِهِ الْكُفْرَ﴾ [الزمر: ٧]، وقوله: ﴿كُلُّ ذَلِكَ كَانَ سَيِّئُهُ عِنْدَ رَبِّكَ مَكْرُوهًا﴾ [الإسراء: ٣٨]، واعتاص عليهم كيف يكون مكروهاً له، وقد أراد كونه؟ وكيف لا يحبُّه وقد أراد وجوده؟ أولوا هذه الآيات ونحوها بأنه لا يحبُّها دينًا، ولا يرضاه<sup>(٣)</sup> شرعًا، ويكرهها كذلك بمعنى أنه لا يشرعها، مع كونه يحبُّ وجودها ويريده.

فشهدوا في مقام الفناء كونها محبوبة الوجود، ورأوا أن المحبة تقتضي موافقة المحبوب فيما يحبُّه، والكون كله محبوبه، فأحبُّوا - بزعمهم - جميع ما في الكون، وكذبوا وتناقضوا، فإنما أحبُّوا ما تهواه نفوسهم وإراداتهم، فإذا كان في الكون ما لا يلائم أحدهم ويكرهه طبعه أبغضه، ونفر منه وكرهه، مع كونه مرادًا للمحبوب، فأين الموافقة؟ وإنما وافقوا أهواءهم وإراداتهم.

ثم بنوا على ذلك أنهم مأمورون بالرضا بالقضاء، وهذه قضاء من قضائه، فنحن نرضى بها، فما لنا وإنكارها ومعاداة فاعلها، ونحن مأمورون بالرضا بالقضاء؟ فتركب من اعتقادهم كونها محبوبة للرب، وكونهم مأمورين بالرضا بها، والتسوية بين الأفعال، وعدم استقباح شيء منها أو إنكاره.

(١) في «غ» والمنار: (وأن منشأ).

(٢) في «غ» والمنار: (ينكر).

(٣) في «غ» والمنار: (يرضاها).

وانضاف إلى ذلك اعتقادهم جبر العبد عليها، وأنها ليست فعله. فلزم من ذلك رفع الأمر والنهي، وطئي بساط الشَّرع، والاستسلام للقدر، والذهاب معه حيث كان، وصارت لهم هذه العقائد مشاهد، وكلُّ أحدٍ إذا ارتاض وصفا باطنه تجلَّى له فيه صورة معتقده، فهو يشاهدها بقلبه فيظنُّها حقًّا، فهذا حال هذه الطائفة.

وقالت القدرية النفاة: ليست المعاصي محبوبةً لله ولا مرضيةً له<sup>(١)</sup>، فليست مقدَّرةً له ولا مقضيةً، فهي خارجةٌ عن مشيئته وخلقه.

قالوا: ونحن مأمورون بالرِّضا بالقضاء، ومأمورون بسخط هذه الأفعال وبغضها وكرهاتها، فليست إذن بقضاء الله؛ إذ الرِّضا والقضاء متلازمان، كما أن محبَّته ومشيئته متلازمان أو متَّحدان.

وهؤلاء لا يجيء من سالكيهم وعبادهم ما جاء من سالكي الجبرية وعبادهم ألبتة، لمنافاة عقائدهم لمشاهد أولئك وعقائدهم، بل غايتهم التَّعبُد والورع، وهم في تعظيم الذُّنوب والمعاصي خيرٌ من أولئك، وأولئك قد يكونون أقوى حالًا وتأثيرًا منهم.

فمنشأ الغلط: التَّسوية بين المشيئة والمحبة، واعتقادهم وجوب الرِّضا بالقضاء، ونحن نبيِّن ما في الفصلين إن شاء الله تعالى؛ فإنَّ القوَّة لله جميعًا.

## فصل

فأمَّا المشيئة والمحبة فقد دلَّ على الفرق بينهما القرآن والسنة، والعقل، والفطرة، وإجماع المسلمين، قال الله تعالى: ﴿يَسْتَخْفُونَ مِنَ النَّاسِ وَلَا يَسْتَخْفُونَ مِنَ اللَّهِ وَهُوَ مَعَهُمْ إِذْ يُبَيِّتُونَ مَا لَا يَرْضَىٰ مِنَ الْقَوْلِ﴾ [النساء: ١٠٨]. فقد أخبر أنه لا يرضىٰ بما يبيئونه من القول المتضمَّن البهت ورمي البريء، وشهادة الزور، وبراءة الجاني، فإنَّ الآية نزلت في قضية هذا شأنها، مع أنَّ ذلك كلُّه بمشيئته؛ إذ أجمع المسلمون على أنَّ ما شاء الله كان وما لم يشأ لم يكن، ولم يخالف في ذلك إلا القدرية المجوسية، الذين يقولون: يشاء ما لا يكون، ويكون ما لا يشاء.

وتأويل من تأوَّل الآية على أنه لا يرضاه دينًا، مع محبَّته لوقوعه، ممَّا ينبغي أن يسان كلام الله عنه؛ إذ المعنى عندهم أنه محبوبٌ له، ولكن لا يثاب فاعله عليه، فهو محبوبٌ بالمشيئة، غير مثابٍ عليه شرعًا.

(١) كلمة: (له) غير موجودة في «ع» والمنار.

ومذهب سلف الأئمة وأئمتها: أنه مسخوطٌ للربِّ، مكروهٌ له قدرًا وشرعًا، مع أنه وجد بمشيئته وقضائه، فإنه يخلق ما يحبُّ وما يكره، وهذا كما أن الأعيان كلُّها خلقه، وفيها ما يبغضه ويكرهه - كإبليس وجنوده، وسائر الأعيان الخبيثة -، وفيها ما يحبُّه ويرضاه - كأنبياؤه ورسله، وملائكته وأوليائه -، وهكذا الأفعال كلُّها خلقه، منها ما هو محبوبٌ له وما هو مكروهٌ له، خلقه لحكمةٍ له في خلق ما يكره ويبغض كالأعيان، وقال تعالى: ﴿وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ الْفُسَادَ﴾ [البقرة: ٢٠٥] مع أنه بمشيئته وقضائه وقدره.

وقال تعالى: ﴿إِنْ تَكْفُرُوا فَإِنَّ اللَّهَ غَنِيٌّ عَنْكُمْ وَلَا يَرْضَىٰ لِعِبَادِهِ الْكُفْرَ وَإِنْ تَشْكُرُوا يَرْضَهُ لَكُمْ﴾ [الزمر: ٧] فالكفر والشكر واقعان بمشيئته وقدره، وأحدهما محبوبٌ له مرضيٌّ، والآخر مبعوضٌ له مسخوطٌ. وكذلك قوله عقيب ما نهى عنه من الشرك والظلم والفواحش والكبر: ﴿كُلُّ ذَلِكَ كَانَ سَيِّئُهُ عِنْدَ رَبِّكَ مَكْرُوهًا﴾ [الإسراء: ٣٨] فهو مكروهٌ له، مع وقوعه بمشيئته وقضائه وقدره.

وفي الصحيح عن النبي ﷺ أنه قال: «إِنَّ اللَّهَ كَرِهَ لَكُمْ ثَلَاثًا: قِيلَ وَقَالَ، وَكَثْرَةَ السُّؤَالِ، وَإِضَاعَةَ الْمَالِ»<sup>(١)</sup> فهذه كراهةٌ لموجودٍ تعلقت به المشيئة. وفي «المُسْنَدِ»: «إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ أَنْ يُؤَخَذَ بِرُحْصِهِ، كَمَا يَكْرَهُ أَنْ تُؤْتَىٰ مَعْصِيَتُهُ»<sup>(٢)</sup>؛ فهذه محبةٌ وكراهةٌ لأمرين موجودين، اجتماعاً في المشيئة، وافتراقاً في المحبة والكراهة، وهذا في الكتاب والسنة أكثر من أن يذكر جميعه.

وقد فطر الله عباده على قولهم: هذا الفعل يحبه الله وهذا يكرهه الله ويبغضه، وفلان يفعل ما لا يحبه الله، والقرآن مملوءٌ بذكر سخطه وغضبه على أعدائه، وذلك صفةٌ قائمةٌ به، يترتب عليها العذاب واللعنة، لأنَّ السُّخْطَ هو نفس العذاب واللَّعْنَةَ، بل هما أثر السُّخْطِ والغضب وموجبهما؛ ولهذا يفرق بينهما كما قال تعالى: ﴿وَمَنْ يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُتَعَمِدًا فَجَزَاءُؤُهُ جَهَنَّمُ خَالِدًا فِيهَا وَعَذَابُ اللَّهِ عَلَيْهِ وَلِعَنَهُ وَأَعَدَّ لَهُ عَذَابًا عَظِيمًا﴾ [النساء: ٩٣] ففرق بين عذابه وغضبه ولعنته، وجعل كلَّ واحدٍ غير الآخر.

وكان من دعاء النبي ﷺ: «اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِرِضَاكَ مِنْ سَخَطِكَ، وَأَعُوذُ بِمُعَافَاتِكَ مِنْ عُقُوبَتِكَ، وَأَعُوذُ بِكَ مِنْكَ»<sup>(٣)</sup>.

(١) جزء من حديث أوله: «إِنَّ اللَّهَ حَرَّمَ عَلَيْكُمْ عُقُوقَ الْأُمَّهَاتِ...»، رواه البخاري في الزكاة، باب: قول الله تعالى: ﴿لَا يَسْتَأْذِنُ الْتَّاسِرُ إِلَّا كَمَا فَؤُؤُ﴾ رقم (٨٤٤)، ورواه مسلم برقم (٥٣٩).

(٢) عزاه السيوطي لأحمد والبيهقي عن ابن عمر رضي الله عنهما، قال المناوي: قال الهيثمي: «رجال أحمد رجال الصحيح وسند الطبراني حسن». «فيض القدير» (٢٩٦٢). وقال الألباني في «صحيح الجامع الصغير»: «حسن» (١٤٦/٢).

(٣) رواه مسلم في الصلاة، باب: ما يقول في الركوع والسجود (٤٨٦)، عن عائشة رضي الله عنها، وأبو داود في الصلاة، باب: ما يقول الرجل في ركوعه وسجوده، رقم (٨٧٢).



## فصل

\* وأما حديث الرضا بالقضاء فيقال:

كـه أولاً: بأيّ كتاب، أم بأيّ سنّة، أم بأيّ معقولٍ علمتم وجوب الرضا بكلّ ما يقضيه ويقدره؟ بل بجواز (١) ذلك، فضلاً عن وجوبه؟ هذا كتاب الله، وسنّة رسوله ﷺ، وأدلة العقول، ليس في شيءٍ منها الأمر بذلك، ولا بإباحته. بل (٢) من المقضيّ ما يرضى به، ومنه ما يسخطه ويمقتّه، فلا نرضى بكلّ قضاءٍ كما لا يرضى به القاضي لأفضيته سبحانه، بل من القضاء ما يسخطه، كما أنّ من الأعيان المقضية ما يغضب عليه، ويمقت عليه، ويلعن ويذمّ.

كـه ويقال ثانياً: هاهنا أمران «قضاء» (٣) وهو فعلٌ قائمٌ بذات الرّبّ تعالى، و«مقضيّ» وهو المفعول المنفصل عنه، فالقضاء خيرٌ كلّهُ، وعدلٌ وحكمةٌ، فيرضى به كلّهُ، والمقضيّ قسمان: منه ما يرضى به، ومنه ما لا يرضى به.

وهذا جواب من يقول: الفعل غير المفعول، والقضاء غير المقضيّ.

وأما من يقول: إنّ الفعل هو عين المفعول، والقضاء هو عين المقضيّ، فلا يمكنه أن يجيب بهذا

الجواب.

ويقال ثالثاً: القضاء له وجهان:

- أحدهما: تعلّقه بالرّبّ تعالى، ونسبته إليه، فمن هذا الوجه يُرضى به كلّهُ.

- الوجه الثّاني: تعلّقه بالعبد ونسبته إليه فمن هذا الوجه ينقسم إلى ما يرضى به، وإلى ما لا

يرضى به.

مثال ذلك: قتل النفس -مثلاً- له اعتباران، فمن حيث إنّه (٤) قدّره الله وقضاه وكتبه وشاءه، وجعله أجلاً للمقتول، ونهايةً لعمره يرضى به، ومن حيث إنّه صدر من القاتل، وباشره وكسبه، وأقدم عليه باختياره، وعصى الله بفعله يسخطه ولا يرضى (٥) به.

فهذه نهاية أقدام العالم، المقرّين بالنبوّات في هذه المسألة، ومفترق طرقهم (٦)، قد حصرت لك أقوالهم وماخذهم، وأصول تلك الأقوال، بحيث لا يشدّ منها شيءٌ، وبالله التّوفيق.

(١) في «غ» والمنار: (جواز).

(٢) كلمة: (بل) غير موجودة في «غ» والمنار.

(٣) في «غ»: (قضاؤها).

(٤) كلمة: (إنه) غير موجودة في «غ» والمنار.

(٥) في «غ» والمنار: (نسخه ولا نرضى).

(٦) في «غ» والمنار: (ومفروق).

ولا تنكر الإطالة في هذا الموضوع، فإنه مزلة أقدام الخلق، وما نجا من معاطبه إلا أهل البصائر والمعرفة بالله وصفاته وأمره وشرائعه<sup>(١)</sup>.

## فصل

□ ثم قال صاحب «المنازل»: «فَتَوْبَةُ الْعَامَّةِ: الْإِسْتِكْثَارُ مِنَ الطَّاعَةِ، وَهُوَ يَدْعُو إِلَى جُحُودِ نِعْمَةِ السِّرِّ وَالْإِمْهَالِ، وَرُؤْيَةِ الْحَقِّ عَلَى اللَّهِ، وَالْإِسْتِغْنَاءِ الَّذِي هُوَ عَيْنُ الْجَبْرُوتِ وَالتَّوَنُّبِ<sup>(٢)</sup> عَلَى اللَّهِ».

«الْعَامَّةُ» عندهم من عدا باب الجمع والفناء، وإن كانوا أهل سلوك وإرادة وعلم، هذا مرادهم بالعامَّة، ويسمونهاهم: «أهل الفرق» ويسمِّيهم غلاتهم: «المَحْجُوبِينَ».

ومراده: أن توبتهم مدخولة عند الخواص منقوصة؛ فإن توبتهم من استكثارهم لما يأتون به من الحسنات والطاعات؛ أي: رؤيتهم كثرتها، وذلك يتضمَّن ثلاث مفاصد عند الخاصَّة:

إحداها: أن حسناتهم التي يأتون بها سيئات بالنسبة إلى مقام الخاصَّة؛ فإن حسنات الأبرار سيئات المقربين، فهم محتاجون إلى التوبة من هذه الحسنات، فلغفلتهم باستكثارها عن عيوبها ورؤيتها وملاحظتها هم جاحدون نعمة الله في سترها عليهم وإمهالهم، كستره على أهل الذنوب الظاهرة تحت ستره وإمهاله، لكن أهل الذنوب مقرُّون بستره وإمهاله، وهؤلاء جاحدون لذلك؛ لأنَّه قد توفَّرت هممهم على استكثارهم من الحسنات، دون مطالعة عيب النَّفس والعمل، والتفتيش على دسائسهما، وأنَّ الحامل لهم على استكثارها رؤيتها والإعجاب بها، ولو تفرَّغوا لتفتيشها، ومحاسبة النَّفس عليها، والتمييز بين ما فيها من الحظِّ والحقِّ، لشغلهم ذلك عن استكثارها.

ولأجل هذا كان من عدم الحضور والمراقبة والجمعيَّة في العمل، خفَّ عليه واستكثر منه، فكثر في عينه، وصار بمنزلة العادة، فإذا أخذ نفسه بتخليصها من الشوائب، وتنقيتها من الكدر، وما في ذلك من شوك الرِّياء وشبرق الإعجاب، وجمعيَّة القلب والهَمُّ على الله بكليَّته وجد له ثقلاً كالجبال، وقلَّ في عينه، ولكن إذا وجد حلاوته سهل عليه حمل أثقاله، والقيام بأعبائه، والتلذُّذ والتَّنعُّم به مع ثقله.

وإذا أردت فهم هذا القدر كما ينبغي: فانظر وقت أخذك في القراءة إذا عرضت عن واجبها وتدبرها وتعقلها، وفهم ما أريد بكلِّ آية، وحظُّك من الخطاب بها، وتنزيلها على أدواء قلبك والتَّقيُّد

(١) كلمة: (وشرائعه) غير موجودة في «غ» والمنار.

(٢) في «غ» والمنار: (والتوبة).

بها، كيف تدرك الختمة - أو أكثرها، أو ما قرأت منها - بسهولةٍ وخَفَافَةٍ، مستكثرًا من القراءة، فإذا ألزمت نفسك التَّدْبِيرَ ومعرفة المراد، والنَّظَرَ إلى ما يخصُّك منه والتَّعَبُّدُ به، وتنزيل دوائه على أدواء قلبك، والاستشفاء به، لم تكد تجوز السُّورَةَ أو الآية إلى غيرها.

وكذلك إذا جمعت قلبك كلَّه على ركعتين، أعطيتهما ما تقدر عليه من الحضور والخشوع والمراقبة، لم تكد أن تصلي غيرهما إلا بجهدٍ، فإذا خلا القلب من ذلك عدَّدت الرِّكَعَاتِ بلا حسابٍ، فالاستكثار من الطَّاعَاتِ دون مراعاة آفاتِها وعيوبها ليتوب منها هي توبة العامَّة.

المفسدة الثَّانِيَّة: رؤية فاعلها أن له حقًا على الله في مجازاته على تلك الحسنات بالجنَّات والنَّعيم والرِّضوان؛ ولهذا كثرت في عينه مع غفلته عن أعماله، ولو كانت أعمال الثَّقَلَيْنِ لا تستقلُّ بدخول الجنَّة ولا بالنَّجاة من النَّار، وأنَّه لن ينجو أحدٌ ألَبَّتْهُ من النَّار بعمله، إلا بعفو الله ورحمته.

الثَّالِثَة: استشعارهم الاستغناء عن مغفرة الله وعفوه، بما يشهدون من استحقاق المغفرة، والثَّوَابِ بحسناتهم وطاعاتهم، فإنَّ ظنَّهم أنَّ حصول النَّجاة والثَّوَابِ بطاعاتهم، واستكثارهم منها لذلك، وكثرتها في عيونهم إظهارًا للاستغناء عن مغفرة الله وعفوه، وذلك عين الجبروت والتَّوْتُبِ على الله.

ولا ريب أنَّ مجرد القيام بأعمال الجوارح، من غير حضورٍ ولا مراقبةٍ، ولا إقبالٍ على الله، قد يتضمَّن تلك المفسدات الثلاث وغيرها، مع أنَّه قليل المنفعة دنيًا وأخرى، كثير المؤنة، فهو كالعمل على غير متابعة الأمر والإخلاص للمعبود؛ فإنَّه - وإن كثرت - مُتَعَبٌّ غير مفيد، فهكذا العمل الخارجي القشوريُّ بمنزلة النُّخَالَةِ الكثيرة المنظر القليلة الفائدة؛ فإنَّ الله لا يكتب للعبد من صلاته إلا ما عقل منها.

وهكذا ينبغي أن يكون سائر الأعمال التي يؤمر بالحضور فيها والخشوع، كالطَّوَّافِ، وأعمال المناسك ونحوها.

فإن انضاف إلى ذلك إحسان ظنَّه بها، واستكثارها، وعدم التفاته إلى عيوبها ونقائصها، والتَّوْبَةِ إلى الله، واستغفاره منها جاءت تلك المفسدات التي ذكرها وما هو أكثر منها.

وقد ظنَّ بعض الشَّارحين لكلامه أن مراده الإزراء بالاستكثار من الطَّاعَاتِ، وأنَّ مجرد الفناء والشُّهُود والاستغراق في حضرة المراقبة خيرٌ منها وأنفع، وهذا باطلٌ وكذبٌ عليه وعلى الطَّرِيقَةَ والحقيقة<sup>(١)</sup>.

ولا ريب أنَّ هذه طريقة المنحرفين من السَّالِكِينَ، وهو تعبُّدٌ بمراد العبد وحظُّه من الله، وتقديم

(١) أما كذب عليه فربما، وأما كذب على الطريقة والحقيقة الصوفية فلا. (الفقي).

له على مراد الله ومحابته من العبد.

فإنَّ للعبد حظًّا، وعليه حقًّا، فحقُّ الله عليه تنفيذ أوامره والقيام بها، والاستكثار من طاعاته بحسب الإمكان، والاشتغال بمحاربة أعدائه ومجادلتهم، ولو فرَّق ذلك جمعيته وشئت حضوره، فهذا هو العبودية التي هي مراد الله (١).

وأما الجمعيَّة والمراقبة والاستغراق في الفناء، وتعطيل الحواسِّ والجوارح عن إرسالها في الطَّاعات، والاستكثار منها، فهذا مجرد حظِّ العبد ومراده، وهو - بلا شكَّ - أنعم وألذُّ وأطيب من تفرقة الاستكثار من الطَّاعات، لاسيما إذا شهدوا تفرقة المستكثرين منها، وقلة نصيبهم من الجمعيَّة، فإنَّهم تشتدُّ نفرتهم منهم، ويعيبون عليهم، ويُزرون بهم، وقد يسمُّون من رأوه كثير الصلاة: «ثَقَائِلِ الحُصْرِ» ومن رأوه كثير الطَّواف: «حُمَر المَدَارِ» (٢) ونحو ذلك.

وقد أخبرني من رأى ابن سبعين (٣) قاعدًا في طرف المسجد الحرام، وهو يسخر من الطَّائفين ويذمُّهم، ويقول: كأنَّهم الحمر حول المدار، ونحو هذا، وكان يقول: إقبالهم على الجمعيَّة أفضل لهم. ولا ريب أنَّ هؤلاء مُؤثِّرون لحظوظهم على حقوق ربِّهم، واقفون مع أذواقهم ومواجيدهم، فانين بها عن حقِّ الله ومراده.

وسمعت شيخ الإسلام ابن تيمية - قدس الله روحه - يحكي عن بعض العارفين أنَّه قال: «الْعَامَّةُ يَعْبُدُونَ اللهَ، وَهَؤُلَاءِ يَعْبُدُونَ نَفْسَهُمْ».

وصدق رَضِيَ اللهُ عَنْهُ؛ فإنَّ هؤلاء المستكثرين من الطَّاعات الدَّائِثِينَ لروح العبادة، الرَّاجِينَ ثوابها، قد رفع لهم علم الثَّواب، وأنَّه مسبَّب عن الأعمال، فشمَّروا إليه، راجين أن تقبل منهم أعمالهم - على عيبها ونقصها - بفضل الله، خائفين أن تردَّ عليهم؛ إذ لا تصلح لله ولا تليق به، فيردِّها بعدله وحقِّه، فهم مستكثرون بجهدهم من طاعاته بين خوفه ورجائه، والإزراء على أنفسهم، والحرص على استعمال جوارحهم في كلِّ وجه من وجوه الطَّاعات، رجاء مغفرته ورحمته، وطمعًا في النِّجاة، فهم يقاتلون بكلِّ

(١) وهل يصح عند ذوي الأبواب أن تفرق العبادة الخالصة العبد عن ربه؟ إن صدقت العبادة وكانت حسنة كما يحب الله كانت أقوى جامع للعبد مع ربه، وكانت حائلة بينه وبين الشيطان عدوه وحصنًا حصينًا له منه. (الفتي).

(٢) «ثقائيل الحصر» الذين يتقلون على حصر المساجد، ويلزمونها، لكثرة صلاتهم، و«حمر المدار» الحمير التي تدور بالرحى ونحوها. (حاشية المنار).

(٣) هو عبد الحق المرسي الأندلسي، كان فقيهاً ثم انتحل التصوف على حقيقته الفلسفية، وبلغ إلى لبه من وحدة الوجود، وهتف بها، فكان من أصرح الدعاة إليها، واشتهر عنه أنه كان يقول: لقد تحجر ابن أمنة وأسعًا بقوله: «لا نبي بعدي» فتجرأ على التصريح بما لم يتجرأ عليه أمثاله من الصوفية الذين يدينون بهذا المذهب، فإنهم يكونون ويعمون، ولد سنة (٦١٤) ومات سنة (٦٦٩). (عن حاشية المنار بتصرف يسير).



سلاحٍ لعلهم ينجون.

قالوا: وأما ما أنتم فيه من الفناء، ومشاهدة الحقيقة والقيومية، والاستغراق في ذلك فنحن في شغل عنه بتنفيذ أوامر صاحب الحقيقة والقيومية، والاستكثار من طاعته، وتصريف الجوارح في مرضاته، كما أنكم -بفنائكم واستغراقكم في شهود الحقيقة وحضرة الربوبية- في شغل عمّا نحن فيه، فكيف كنتم أولى بالله منّا، ونحن في حقوقه ومراده منّا، وأنتم في حظوظكم ومرادكم منه؟

قالوا: وقد ضرب لنا ولكم مثلٌ مطابقٌ لمن تأمله: بملكٍ ادّعى محبته مملوكان من مماليكه، فاستحضرهما وسألهما عن ذلك؟ فقالا: أنت أحبُّ شيءٍ إلينا، ولا نؤثر عليك غيرك، فقال: إن كنتما صادقين فاذهبا إلى سائر مماليكى وعرفاهم بحقوقى عليهم، وأخبراهم بما يرضيني عنهم، ويسخطني عليهم، وابدلا قواكما في تخليصهم من مساخطي، ونفّذا فيهم أوامري، واصبرا على أذاهم، وعودا مريضهم، وشيئا مريضهم، وأعيننا ضعيفهم بقواكما، وأموالكما وجاهكما، ثمّ اذهبا إلى بلاد أعدائي هذه الملطّفات وخالطوهم، وادعوهم إلى موالاتي، واشتغلا بهم، ولا تخافوهم، فعندهم من جندي وأوليائي من يكفيكما شرهم.

فأما أحد المملوكين: فقام مبادراً إلى امثال أمره، وبعد عن حضرته في طلب مرضاته.

وأما الآخر، فقال له: لقد غلب على قلبي من محبتك، والاستغراق في مشاهدة حضرتك وجمالك ما لا أقدر معه على مفارقة حضرتك ومشاهدتك.

فقال له: إن رضائي في أن تذهب مع صاحبك، فتفعل كما فعل، وإن بعدت عن مشاهدتي.

فقال: لا أؤثر على مشاهدتك والاستغراق فيك شيئاً.

فأبى المملوكين أحبُّ إلى هذا الملك، وأحظى عنده، وأخصُّ به، وأقرب إليه؟ أهذا الذي أثر حظّه ومراده وما فيه لذته على مراد الملك وأمره ورضاه؟ أم ذلك الذي ذهب في تنفيذ أوامره، وفرغ لها قواه وجوارحه، وتفرّق فيها في كلّ وجهٍ؟

فما أولاه أن يجمعه أستاذه عليه بعد قضاء أوامره وفراغه منها، ويجعله من خاصّته وأهل قربه! وما أولى صاحبه بأن يبعده عن قربه، ويحجبه عن مشاهدته، ويفرّقه عن جمعيته عليه، ويبدّله بالتفرقة التي هرب منها -في تفرقة أمره- تفرقة في هواه ومراده بطبعه وبنفسه.

فليتأمل اللبيب هذا حقّ التأمل، وليفتح عين بصيرته، ويسير بقلبه، فينظر في مقامات العبيد وأحوالهم وهممهم، ومن هو أولى بالعبودية، ومن هو البعيد منها.

ولا ريب أن من أظهر الاستغناء عن الله وطاعته، وتوثّب عليه، وأورثته الطاعات جبروتاً وحجباً عن رؤيته عيوب نفسه وعمله، وكثرت حسناته في عينه، فهو أبغض الخلق إلى الله تعالى، وأبعدهم عن العبودية، وأقربهم إلى الهلاك، لا من استكثر من الباقيات الصالحات، ومن مثل ما

وصَّى به (١) النبي ﷺ من (٢) سأله مرافقته في الجنة، فقال: «أَعْنِي عَلَى نَفْسِكَ بِكَثْرَةِ السُّجُودِ» (٣).

ومن قوله تعالى: ﴿كَانُوا قَلِيلًا مِّنَ اللَّيْلِ مَا يَهْجَعُونَ ﴿١١﴾ وَيَلْأَلْسِنَاهُمْ يَسْتَفْرِوْنَ ﴿١٢﴾﴾ [الذاريات: ١٧، ١٨].

قال الحسن: «مَدُّوا الصَّلَاةَ إِلَى السَّحْرِ، ثُمَّ جَلَسُوا يَسْتَغْفِرُونَ».

وقال النبي ﷺ: «تَابِعُوا بَيْنَ الْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ، فَإِنَّهُمَا يَنْفِيَانِ الْفَقْرَ وَالذُّنُوبَ كَمَا يَنْفِي الْكَبِيرُ خَبَثَ

الْحَدِيدِ» (٤).

وقال لمن سأله أن يوصيه بشيء يتشبَّث به: «لَا يَزَالُ لِسَانُكَ رَطْبًا مِّنْ ذِكْرِ اللَّهِ» (٥).

والدين كله استكثاراً من الطاعات، وأحبُّ خلق الله إليه أعظمهم استكثاراً منها.

وفي الحديث الصحيح الإلهي: «مَا تَقَرَّبَ إِلَيَّ عَبْدِي بِمِثْلِ أَدَاءٍ مَا افْتَرَضْتُ عَلَيْهِ، وَلَا يَزَالُ عَبْدِي يَتَقَرَّبُ إِلَيَّ بِالنَّوَافِلِ حَتَّى أُحِبَّهُ، فَإِذَا أَحْبَبْتُهُ كُنْتُ سَمْعَهُ الَّذِي يَسْمَعُ بِهِ، وَبَصَرَهُ الَّذِي يُبْصِرُ بِهِ، وَيَدَهُ الَّتِي يَبْطِشُ بِهَا، وَرِجْلَهُ الَّتِي يَمْشِي بِهَا، فَبِي يَسْمَعُ، وَبِي يُبْصِرُ، وَبِي يَبْطِشُ، وَبِي يَمْشِي، وَلَئِنْ سَأَلَنِي لِأَعْظَمِيَّةٍ وَلَئِنْ اسْتَعَاذَنِي لِأَعِيدَنَةٍ» (٦).

فهذا جزاؤه وكرامته للمستكثرين من طاعته، لا لأهل الفناء المستغرقين في شهود الرُّبُوبِيَّةِ.

وقال ﷺ لآخر: «عَلَيْكَ بِكَثْرَةِ السُّجُودِ، فَإِنَّكَ لَا تَسْجُدُ لِلَّهِ سَجْدَةً إِلَّا رَفَعَكَ اللَّهُ بِهَا دَرَجَةً،

وَحَطَّ عَنْكَ بِهَا خَطِيئَةٌ» (٧).

## فصل

وهذه الطريقة في الإرادة والطلب نظير طريقة التَّجَهُّمِ في العلم والمعرفة، تلك تعطيلٌ للصفات والتَّوْحِيدِ، وهذه تعطيلٌ للأمر والعبودية، وانظر إلى هذا النَّسَبِ والإخاء الذي بينهما، كيف شرك

(١) في «غ» والمنار: (قول) بدل (مثل ما وصى به).

(٢) في «غ» والمنار: (لمن).

(٣) رواه مسلم في الصلاة، باب: فضل السجود والحث عليه (٤٨٩)، وأبو داود (١٣٢٠) من حديث ربيعة بن كعب رضي الله عنه.

(٤) الترمذي في الحج، باب: ما جاء في ثواب الحج والعمرة، وقال: حسن صحيح غريب من حديث ابن مسعود. وقال

الألباني في «صحيح سنن الترمذي»: حسن صحيح. (٦٥٠).

(٥) الترمذي في الدعاء، باب: ما جاء في فضل الذكر عن عبد الله بن بسر وقال: هذا حديث حسن غريب من هذا الوجه،

وصححه الألباني في «صحيح سنن الترمذي» (٢٦٨٧).

(٦) البخاري في الرقائق، باب: التواضع (٦٥٢)، دون قوله: «فبي يسمع، وببي يبصر، وببي يبطش، وببي يمشي».

(٧) مسلم في الصلاة، باب: فضل السجود والحث عليه (٤٨٨).

بينهما في اللفظ، كما شرك بينهما في المعنى؟ فتلك طريقة التَّفي، وهذه طريقة الفناء، تلك نفي لصفات المعبود، وهذه فناء عن عبوديته.

وأما نفي خواص العبيد وفناؤهم: فأمر وراء نفي أولئك وفنائهم؛ لأن نفيهم لصفات النَّقائص، وما يصادُّ أوصاف الكمال، وفناءهم عن إرادة غيره ومحَبَّته، وخوفه ورجائه، ففناؤهم عن كل ما يخالف أمره ومحابَّته، ونفيهم لكل ما يصادُّ كماله وجلاله، ومن له فرقانٌ فهو يعرف هذا وهذا، وغيره لا اعتبار به.

وصاحب «المَنَازِلِ» رَضِيَ اللهُ عَنْهُ كان شديد الإثبات للأسماء والصفات، مضاداً للجهمية من كل وجه، وله كتاب «الفاروق» استوعب فيه أحاديث الصفات وآثارها، ولم يسبق إلى مثله، وكتاب «دَمَّ الكَلَامِ وَأَهْلِهِ» طريقته فيه أحسن طريقة، وكتاب لطيف في أصول الدين، يسلك فيه طريقة أهل الإثبات ويقررها، وله مع الجهمية المقامات المشهودة، وسعوا بقتله إلى السلطان مراراً عديدة، والله يعصمه منهم، ورموه بالتشبيه والتجسيم، على عادة بهت الجهمية والمعتزلة لأهل السنة والحديث، الذين لم يتحيزوا إلى مقالة غير ما دلَّ عليه الكتاب والسنة.

ولكنه (١) رَضِيَ اللهُ عَنْهُ كانت (٢) طريقته في السلوك مضادة لطريقته في الأسماء والصفات، فإنه لا يقدم على الفناء شيئاً، ويراه الغاية التي يشمر إليها السالكون، والعلم الذي يؤمُّه السائران، واستولى عليه ذوق الفناء وشهود الجمع، وعظم موقعه عنده، واتسعت إشاراته إليه، وتنوعت به الطرق الموصلة إليه، علماً وحالاً وذوقاً، فتضمَّن ذلك تعطيلاً من العبودية، بادياً على صفحات كلامه، وزان تعطيل الجهمية لما اقتضته أصولهم من نفي الصفات.

ولمَّا اجتمع التعطيلان لمن اجتمعا له - من السالكين - تولد منهما القول بوحدة الوجود، المتضمَّن لإنكار الصانع وصفاته، وعبوديته، وعصم الله أبا إسماعيل (٣) باعتصامه بطريقة السلف في إثبات الصفات، فأشرف من عقبة الفناء على وادي الاتحاد بأرض الحلول، فلم يسلك فيها، ولوقوفه على عقبته، وإشرافه على تلك الرُبوع الخراب، ودعوة الخلق إلى الوقوف على تلك العقبة، أقسمت الاتحاديَّة بالله جهد أيمانهم إنه لمعهم ومنهم، وحاشاه.

وتولَّى شرح كتابه أشدهم في الاتحاد طريقة، وأعظمهم فيه مبالغةً وعناداً لأهل الفرق العفيف التلمساني (٤)، ونزل الجمع الذي يشير إليه صاحب «المَنَازِلِ» على جمع الوجود، وهو لم يرد به -

(١) في «ع» والمنار: (ولكن).

(٢) كلمة: (كانت) غير موجودة في «ع» والمنار.

(٣) المقصود بأبي إسماعيل: الشيخ الهروي صاحب «المنازل».

(٤) هو سليمان بن علي من كبار شيوخ الصوفية وأصحاب المقامات الرفيعة فيهم، نقل عنه أن الحلال والحرام خاص

حيث ذكره - إلا جمع الشهود، ولكن الألفاظ مجملة، وصادفت قلباً مشحوناً بالاتحاد، ولساناً فصيحاً متمكناً من التعبير عن المراد: ﴿وَمَنْ لَمْ يَجْعَلِ اللَّهُ لَهُ نُورًا فَمَا لَهُ مِنْ نُورٍ﴾ [النور: ٤٠].

## فصل

□ قال: «وَتَوْبَةُ الْأَوْسَاطِ: مِنْ اسْتِقْلَالِ الْعَبْدِ الْمُعْصِيَةِ، وَهُوَ عَيْنُ الْجُرْأَةِ وَالْمُبَارَزَةِ، وَمَحْضُ النَّزْئِينَ بِالْحَمِيَّةِ، وَالْإِسْتِرْسَالِ لِلْقَطِيعَةِ».

يريد: أن استقلال المعصية ذنب، كما أن استكثار الطاعة ذنب، والعارف من صغرت حسناته في عينه، وعظمت ذنوبه عنده، وكلما صغرت الحسنات في عينك كبرت عند الله، وكلما كبرت وعظمت في قلبك قلت وصغرت عند الله، وسيئاتك بالعكس، ومن عرف الله وحقه وما ينبغي لعظمته من العبودية تلاشت حسناته عنده، وصغرت جداً في عينه، وعلم أنها ليست مما ينجو بها من عذابه، وأن الذي يليق بعزته، ويصلح له من العبودية أمر آخر، وكلما استكثر منها استقلالها واستصغرها؛ لأنه كلما استكثر منها فتحت له أبواب المعرفة بالله والقرب منه، فشهد قلبه من عظمته سبحانه وجلاله ما يستصغر معه جميع أعماله، ولو كانت أعمال الثقلين، وإذا كثرت في عينه وعظمت دل على أنه محجوب عن الله، غير عارف به وبما ينبغي له، وبحسب هذه المعرفة ومعرفته بنفسه يستكثر ذنوبه وتعظم في عينه، لمشاهدته الحق ومستحقه، وتقديره في القيام به، وإيقاعه على الوجه اللائق الموافق لما يحبه الرب ويرضاه من كل وجه.

إذا عرف هذا؛ فاستقلال العبد المعصية عين الجرأة على الله، وجهل بقدر من عصاه ويقدر حقه، وإنما كان مبارزةً لأنه إذا استصغر المعصية واستقلها هان عليه أمرها، وخفت على قلبه، وذلك نوع مبارزة. وأما قوله: «وَمَحْضُ النَّزْئِينَ بِالْحَمِيَّةِ»؛ أي: بالمحاماة عن النفس، وإظهار براءة ساحته، لاسيما إن انضاف إلى ذلك مشاهدة الحقيقة، والاحتجاج بالقدر، وقوله: وأي ذنب لي، والمحرك لي غيري، والفاعل في سواي؟ وإنما أنا كالميت بين يدي الغاسل؟ وما حيلة من ليس له حيلة، وما قدرة من ليس

بالمحجوبين، ولا فرق عنده بين الأجنبية والأم والبنت في النكاح، وأن القرآن كله شرك، وكلامهم هو التوحيد، كقوله:

وفي كل شيء ليه آية      تدل على أنه عينه

(عن حاشية المنار).

له قدرة؟» ونحو هذا ممَّا يتضمَّن الجرأة على الله ومبارزته، والمحاماة عن النفس، واستصغار ذنوبه ومعاصيه إذا أضافها إلى الحكم، فيسترسل إذن للقطيعة وهي المقاطعة لربِّه والانقطاع عنه، فيصير خصمًا لله مع نفسه وشيطانه، وهذا حال المحتجِّين بالقدر على الذُّنوب، فإنَّهم خصماء الله عَبَدَائِكُمْ وهم مع الشياطين والنُّفوس على الله، وهذا غاية البعد والطرد والانقطاع عن الله؟

فإن قلت: فكيف كانت توبة العامَّة من استكثار الطَّاعات؟ وتوبة من هم أخصُّ منهم، وأعلى درجة من استقلال المعصية؟ وهالًا كان الأمر بالضدِّ؟

قلت: الأوساط لمَّا كانوا أشدَّ طلبًا لعيوب النَّفس والعمل، وأكثر تفتيشًا عليها انكشف لهم من ذنوبهم ومعاصيهم ما لم ينكشف للعامَّة؛ إذ حرص العامَّة على الاستكثار من الطَّاعات؛ ولذلك كثرت في أعينهم، وحرص هؤلاء على تنقية أنفسهم من الآفات، والتفتيش على عيوب الأعمال، فاستقلال السيئات آفة هؤلاء، وقاطع طريقهم، واستكثار الحسنات وعظمتها في قلوب أولئك آفتهم، وقاطع طريقهم، فذكر ما هو الأخصُّ الأغلب على كلِّ واحدةٍ من الطائفتين.

## فصل

□ قال: «وَتَوْبَةُ الْخَوَاصِّ: مِنْ تَضْيِيعِ الْوَقْتِ، فَإِنَّهُ يُفْضِي إِلَى دَرْكِ النَّقِيصَةِ، وَيُطْفِئُ نُورَ الْمُرَاقَبَةِ، وَيُكَدِّرُ عَيْنَ الصُّحْبَةِ».

ليس مراده بتضييع الوقت إضاعته في الاشتغال بمعصية أو لغو، أو الإعراض عن واجبه وفرضه، فإنَّهم لو أضاعوه بهذا المعنى لم يكونوا من الخواصِّ، بل هذه توبة العامَّة بعينها، والوقت عند القوم أخصُّ منه في لغة العرب، حتَّى إنَّ منهم من يقول: «الوقتُ هو الحقُّ»، ومنهم من يقول: «استغراقُ رَسْمِ الْعَبْدِ فِي وُجُودِ الْحَقِّ»، يشيرون إلى الفناء في حضرة الجمع.

والغالب على اصطلاحهم أنَّه من الإقبال على الله بالمراقبة، والحضور والفناء في الوجدانية، ويقولون: هو صاحب وقتٍ مع الله، فخصُّوا الوقت بهذا الاسم تخصيصًا للفظ العامِّ ببعض أفراده، وإلَّا فكلُّ من هو مشغولٌ بأمرٍ يُعنى به فإنَّ في شهوده وطلبه، فله وقتٌ معه، بل أوقاته مستغرقة فيه. فتوبة هؤلاء من إضاعة هذا الوقت الخاصِّ الذي هو وقت وجد صادق، وحالٍ صحيحةٍ مع الله لا يكدرها الأغيار.

وربَّما يمرُّ بك إشباع القول في الوقت والفرق بين الصَّحيح منه والفساد فيما بعد إن شاء الله. والقصد: أنَّ إضاعة الوقت الصَّحيح يدعو إلى درك النَّقِيصَةِ؛ إذ صاحبٌ حفظه مترقُّ على

درجات الكمال، فإذا أضعاه لم يقف موضعه، بل ينزل إلى درجاتٍ من النَّقص، فإن لم يكن في تقدُّمٍ فهو متأخِّرٌ ولا بدَّ، فالعبد سائرٌ لا واقفٌ، فإمَّا إلى فوق، وإمَّا إلى أسفل، إمَّا إلى الأمام وإمَّا إلى وراء، وليس في الطَّبيعة ولا في الشَّريعة وقوفٌ ألبتَّة، ما هو إلَّا مراحل تطوى أسرع طيًّا إلى الجَنَّة أو إلى النَّار، فمُسرعٌ ومُبطئٌ، ومتقدِّمٌ ومتأخِّرٌ، وليس في الطَّرِيق واقفٌ ألبتَّة، وإنَّما يتخالفون في جهة المسير، وفي السَّرعَة والبطء: ﴿إِنهَا لِأَحَدَى الْكَبِيرِ (٢٥) نَذِيرًا لِلْبَشَرِ (٢٦) لِمَنْ شَاءَ مِنْكُمْ أَنْ يَتَّقِيَ اللَّهَ أَوْ يَتَأَخَّرْ (٢٧)﴾ [المدثر: ٣٥-٣٧] ولم يذكر واقفًا؛ إذ لا منزل بين الجَنَّة والنَّار، ولا طريق لسالكٍ إلى غير الدَّارين ألبتَّة، فمن لم يتقدَّم إلى هذه بالأعمال الصَّالحة فهو متأخِّرٌ إلى تلك بالأعمال السيِّئة.

فإن قلت: كلُّ مُجدِّ في طلب شيءٍ لا بدَّ أن يعرض له وقفةٌ وفتورٌ، ثمَّ ينهض إلى طلبه.

قلت: لا بدَّ من ذلك، ولكنَّ صاحب الوقفة له حالان:

- إمَّا أن يقف ليُجِمَّ نفسه، ويُعدِّها للسَّير، فهذا وقفته سيِّرٌ، ولا تضرُّه الوقفة، فإنَّ «لكلِّ عملٍ شرَّةٌ، ولكلِّ شرَّةٍ فترةٌ» (١).

- وإمَّا أن يقف لداعٍ دعاه من ورائه، وجاذبٍ جذبته من خلفه، فإنَّ أجابه أخره ولا بدَّ، فإن تداركه الله برحمته، وأطلعه على سبق الرِّكب له وعلى تأخُّره، نهض نهضة الغضبان الآسف على الانقطاع، ووثب وجمز واشتدَّ سعيًا ليلحق الرِّكب، وإن استمرَّ مع داعي التأخُّر، وأصغى إليه لم يرض برده إلى حالته الأولى من الغفلة، وإجابة داعي الهوى، حتَّى يردَّه إلى أسوأ منها وأنزل دركًا، وهو بمنزلة النَّكسة الشَّديدة عَقِيب الإبلالِ من المرض، فإنَّها أخطر منه وأصعب.

وبالجملة: فإن تدارك الله ﷻ هذا العبد بجذبةٍ منه من يد عدوِّه وتخليصه، وإلَّا فهو في تأخُّرٍ إلى الممات، راجعٌ القهقري، ناكضٌ على عقبيه، أو مومِّلٌ ظهره، ولا قوَّة إلَّا بالله، والمعصوم من عصمه الله.

وقوله: «وَيُطْفِئُ نُورَ الْمُرَاقَبَةِ»؛ يعني: أنَّ المراقبة تعطي نورًا كاشفًا لحقائق المعرفة والعبوديَّة، وإضاعة الوقت تغطِّي ذلك النور، وتكدر عين الصُّحبة مع الله، فإنَّ صاحب الوقت مع صحبة الله، وله مع الله معيَّة خاصَّة، بحسب حفظه وقته مع الله، فإن كان مع الله كان الله معه، فإذا أضعاه وقته كدر عين هذه المعيَّة الخاصَّة، وتعرَّض لقطع هذه الصُّحبة، فلا شيء أضرَّ على العارف بالله من إضاعة وقته مع الله، ويخشى عليه إن لم يتداركه بالرُّجوع أن

(١) هو جزء من حديث رواه الترمذي بلفظ: «إن لكل شيءٍ شرَّةٌ ولكل شرَّةٍ فترةٌ؛ فإن صاحبها سدد وقارب فأرجوه، وإن أشير إليه بالأصابع فلا تعدوه». رواه الترمذي في صفة القيامة، باب رقم (١٤)، وحسنه الألباني في «صحيح الترمذي» (١٩٩٥).

تستمرّ الإضاعة إلى يوم القيامة، فتكون حسرته وندامته أعظم من حسرة غيره وندامته، وحجابه عن الله أشدّ من حجاب من سواه، ويكون حاله شبيهاً بحال قوم يؤمر بهم إلى الجنّة، حتّى إذا عاينوها وشاهدوا ما فيها، صرفت وجوههم عنها إلى النَّار؛ فإذا توبه الخواصّ تكون من تضييع أوقاتهم مع الله التي تدعو إلى هذه الأمور.

## فصل

وفوق هذا مقام آخر من التَّوْبَةِ أرفع منه وأخصّ، لا يعرفه إلا الخواصّ المحبُّون، الَّذِينَ يَسْتَقْلُونَ فِي حَقِّ مَحْبُوبِهِمْ جَمِيعَ أَعْمَالِهِمْ وَأَحْوَالِهِمْ وَأَقْوَالِهِمْ، فلا يرونها قطُّ إلا بعين النَّقْصِ وَالْإِزْرَاءِ عَلَيْهَا، وَيُرُونَ شَأْنَ مَحْبُوبِهِمْ أَعْظَمَ، وَقَدْرَهُ أَعْلَى مِنْ أَنْ يَرْضَوْا نَفْسَهُمْ وَأَعْمَالَهُمْ لَهُ، فَهَمُّ أَشَدُّ شَيْءٍ احْتِقَارًا لَهَا، وَإِزْرَاءً عَلَيْهَا، وَإِذَا غَفَلُوا عَنْ مَرَادِ مَحْبُوبِهِمْ مِنْهُمْ، وَلَمْ يَوْفُوهُ حَقَّهُ، تَابُوا إِلَيْهِ مِنْ ذَلِكَ تَوْبَةً أَرَبَابِ الْكِبَائِرِ مِنْهَا، فَالتَّوْبَةُ لَا تَفَارِقُهُمْ أَبَدًا، وَتَوْبَتِهِمْ لَوْ تَوْبَةٌ غَيْرَهُمْ لَوْ: ﴿وَفَوْقَ كُلِّ ذِي عِلْمٍ عَلِيمٌ ﴿٧٦﴾﴾ [يوسف: ٧٦]، وَكَلَّمَا أَزْدَادُوا حَبًّا لَهُ أَزْدَادُوا مَعْرِفَةً بِحَقِّهِ، وَشَهَادًا لِتَقْصِيرِهِمْ، فَعَظُمَتْ لِذَلِكَ تَوْبَتِهِمْ، وَلِذَلِكَ كَانَ خَوْفُهُمْ أَشَدَّ، وَإِزْرَاؤُهُمْ عَلَى أَنْفُسِهِمْ أَعْظَمَ، وَمَا يَتُوبُ مِنْهُ هُوَ لَا يَدْرِي قَدَ يَكُونُ مِنْ كِبَارِ حَسَنَاتِ غَيْرِهِمْ.

وبالجملة: فتوبة المحبِّين الصّادقين العارفين برّبهم وبحقّه هي التَّوْبَةُ، وسواهم محجوب عنها، وفوق هذه توبة أخرى، الأولى بنا الإضراب عنها صفيحًا.

## فصل

□ قال صاحب «المنازل»: «وَلَا يَتِمُّ مَقَامُ التَّوْبَةِ إِلَّا بِالْإِنْتِهَاءِ إِلَى التَّوْبَةِ مِمَّا دُونَ الْحَقِّ، ثُمَّ رُؤْيَةُ عِلَّةِ التَّوْبَةِ، ثُمَّ التَّوْبَةُ مِنْ رُؤْيَةِ تِلْكَ الْعِلَّةِ».

التَّوْبَةُ مِمَّا دُونَ اللَّهِ: أَنْ يَخْرُجَ الْعَبْدُ بِقَلْبِهِ عَنْ إِرَادَةِ مَا سِوَى اللَّهِ تَعَالَى، فَيَعْبُدُهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ بِأَمْرِهِ وَبِاسْتِعَانَتِهِ، فَيَكُونُ كُلُّهُ لَهُ وَبِهِ.

وهذا أمر لا يصحُّ إلا لمن استولى عليه سلطان المحبّة، فامتلا قلبه من الله محبّةً له وإجلالاً وتعظيمًا، وذلاً وخضوعاً وانكساراً بين يديه، وافتقاراً إليه.

فإذا صحَّ له ذلك بقيت عليه عندهم بقيّة أخرى، هي علة في توبته، وهي شعوره بها، ورؤيته لها،

وعدم فئائه عنها، وذلك بالنسبة إلى مقامه وحاله ذنب، فيتوب من هذه الرؤية.

فها هنا ثلاثة أمور: توبته ممّا سوى الله، ورؤيته هذه التّوبة، وهي علّتها، وتوبته<sup>(١)</sup> من رؤية تلك الرؤية، وهذا عند القوم الغاية التي لا شيء بعدها، والنّهاية التي لا تكون إلاّ لخاصّة الخاصّة، ولعمر الله إنّ رؤية العبد فعله، واحتجابه به عن ربّه، ومشاهدته له علّة في طريقه موجبة للتّوبة.

وأما رؤيته له واقعا بمنّة الله وفضله، وحوله وقوّته وإعانتة فهذا أكمل من غيبته عنه، وهو أكمل من المقام الذي يشيرون إليه، وأتمّ عبوديّة، وأدعى للمحبّة وشهود المنّة؛ إذ يستحيل شهود المنّة على شيء لا شعور للشاهد به ألبتّة. والذي ساقهم إلى ذلك سلوك وادي الفناء في الشّهود، فلا يشهد مع الحقّ سببا، ولا وسيلة ولا رسما ألبتّة.

ونحن لا ننكر ذوق هذا المقام، وأنّ السّالك ينتهي إليه، ويجد له حلاوة ووجداً ولذّة لا يجدها لغيره ألبتّة، وإنّما يطالب أربابه والمشمرون إليه بأمرٍ وراءه، وهو أنّ هذا هو الكمال، وهو أكمل من حال من شهد أفعاله ورآها، ورأى تفاصيلها مشاهداً لها، صادرة عنه بمشيئة الله وإرادته ومعونته، فشهد عبوديّته مع شهود معبوده، ولم يغب في شهود العبوديّة عن المعبود، ولا بشهود المعبود عن العبوديّة فكلاهما نقص، والكمال: أن تشهد العبوديّة حاصلة بمنّة المعبود وفضله ومشيبته، فيجتمع لك الشّهودان، فإن غبت بأحدهما عن الآخر فالمقام مقام توبة، وهل في الغيبة عن العبوديّة إلاّ هضم لها؟!

والواجب: أن يقع التّحاكم في ذلك إلى الله ورسوله، وإلى حقائق الإيمان دون الدّوق؛ فإنّنا لا ننكر ذوق هذه الحال، وإنّما ننكر كونها أكمل من غيرها، فأين الإشارة في القرآن، أو في السنّة، أو في كلام سادات العارفين من الصّحابة ومن تبعهم إلى هذا الفناء، وأنّه هو الكمال، وأنّ رؤية العبد لفعله بالله وحوله وفضله وشهوده له كذلك علّة تجب التّوبة منها؟!

وهذا القدر ممّا يصعب إنكاره على القوم جدّاً، ويرمون منكروه بأنّه محبوبٌ من أهل الفرق، وأنّه لم يصل إلى هذا المقام، ولو وصل إليه لما أنكره، وليس في شيء من ذلك حجّة لتصحيح قولهم، ولا جواب المطالبة، فقد سألك هذا المحجوب عن مسألة شرعيّة، وما ذكرتموه ليس بجواب لها.

ولعمر الله إنّ يراكم محجوبين عن حالٍ أعظم من هذه الحال، ومقامٍ أرفع منه، وليس في مجرد الفناء والاستغراق في شهود القيوميّة، وإسقاط الأسباب والعلل والحكم والوسائط كثير علم، ولا معرفة ولا عبوديّة، وهل المعرفة كلّ المعرفة، والعبوديّة إلاّ شهود الأشياء على ما هي عليه؟!

والقرآن كلّ مملوء من دعاء العباد إلى التّفكّر في الآيات، والنّظر في أحوال المخلوقات، ونظر

(١) في «غ»: (وهي توبة).



الإنسان في نفسه وتفاصيل أحواله، وأخَصُّ من ذلك نظره فيما قَدَّمَ لُغده، ومطالعتة لنعم الله عليه بالإيمان والتَّوْفِيقِ والهداية، وتذكُّر ذلك والتَّفَكُّر فيه، وحمد الله وشكره عليه، وهذا لا يحصل مع الفناء حتَّى عن رؤية الرُّؤية وشهود الشُّهود.

ثمَّ إنَّ هذا غير ممكنٍ ألبتَّة؛ فإنَّكم إذا جعلتم رؤيته لتوبته علَّةً يتوب منها؛ فإنَّ رؤيته لتلك الرُّؤية أيضًا علَّةٌ توجب عليه توبةً، وهلمَّ جَرًّا، فلا ينتهي الأمر إلَّا بسقوط التَّمييز جملةً، والشُّكر والطَّمَس المنافي للعبوديَّة، فضلًا عن أن يكون غايةً للعبوديَّة.

فتأمَّل الآن تفاصيل عبوديَّة الصَّلَاة، كيف لا تتمُّ إلَّا بشهود فعلك الَّذي متى غبت عنه كان ذلك نقصًا في العبوديَّة.

فإذا قال المصلِّي: «وَجَّهْتُ وَجْهِي لِلَّذِي فَطَرَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ حَنِيفًا»<sup>(١)</sup>، فعبوديَّة هذا القول: أن يشهد وجهه، وهو قصده وإرادته، وأن يشهد حقيقته، وهي إقباله على الله. ثمَّ إذا قال: «إِنَّ صَلَاتِي وَنُسُكِي وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ»<sup>(٢)</sup>، فعبوديَّة هذا القول: أن يشهد الصَّلَاة والنُّسك المضافين إليه<sup>(٣)</sup>، ولو غاب عنهما كان قد أضاف<sup>(٤)</sup> إلى الله بلسانه ما هو غائبٌ عن استحضاره بقلبه، فكيف يكون هذا أكمل وأعلى من حال من استحضر فعله وعبوديته، وأضافهما إلى الله، وشهد مع ذلك كونهما<sup>(٥)</sup> به؟ فأين هذا من حال المستغرق الفاني المُصطَلَم، الَّذي قد غاب بمعبوده عن حقِّه، وقد أخذ منه وغيب عنه؟!

نعم؛ غاية هذا أن يكون معذورًا، أمَّا أن يكون مقامه أعلى مقام وأجله فكلًّا! وكذلك إذا قال في قراءته: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ فعبوديَّة هذا القول فهم معنى العبادة والاستعانة، واستحضارهما، وتخصيصهما بالله، ونفيهما عن غيره، فهذا أكمل من قول ذلك بمجرد اللسان.

وكذلك إذا قال في ركوعه: «اللَّهُمَّ لَكَ رَكَعْتُ، وَبِكَ آمَنْتُ، وَلَكَ أَسَلَمْتُ، خَشَعَ لَكَ سَمْعِي

(١) جزء من حديث الاستفتاح «وجهت وجهي...». وقد رواه مسلم في صلاة المسافرين، باب: الدعاء في صلاة الليل وقيامه رقم (٧٧١).

(٢) جزء من حديث الاستفتاح السابق.

(٣) كلمة: (إليه) غير موجودة في «غ».

(٤) في «غ» والمنار: (وأضافها).

(٥) في «غ» والمنار: (كونها).

وَبَصْرِي وَمُخِّي وَعَظْمِي، وَمَا اسْتَقَلَّتْ بِهِ قَدَمِي»<sup>(١)</sup> فكيف يؤدي عبودية هذه الكلمات غائبٌ عن فعله، مستغرقٌ في فنائها؟ وهل يبقى غير أصواتٍ جاريةٍ على لسانه؟ ولولا العذر لم تكن هذه عبوديةً.

نعم؛ رؤية هذه الأفعال والوقوف عندها، والاحتجاب بها عن المنعم بها الموفق لها، المان بها من أعظم العلل القواطع، قال تعالى: ﴿يَمُنُّونَ عَلَيْكَ أَنْ أَسْلَمُوا قُلْ لَا تَمُنُّوا عَلَيَّ إِسْلَمَكُمُ بَلِ اللَّهُ يَمُنُّ عَلَيْكُمْ أَنْ هَدَاكُمْ لِلْإِيمَانِ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ ﴿١٧﴾﴾ [الحجرات: ١٧] فالعارف غائبٌ بمنَّة الله عليه في طاعته، مع شهودها ورؤيتها، والجاهل غائبٌ بها عن رؤية منَّة الله، والفاني غائبٌ باستغراقه في الفناء وشهود القيومية عن شهودها، وهو ناقصٌ، وقد جعل الله لكل شيءٍ قدرًا.

## فصل

ونذكر نبدأً تتعلّق بأحكام التوبة، تشتدُّ الحاجة إليها، ولا يليق بالعبد جهلها.  
- منها: أن المبادرة إلى التوبة من الذنب فرضٌ على الفور، ولا يجوز تأخيرها، فمتى أخرها عصي بالتأخير، فإذا تاب من الذنب بقي عليه توبةٌ أخرى، وهي توبته من تأخير التوبة، وقُلْ أن تخطر هذه ببال التائب، بل عنده أنه إذا تاب من الذنب لم يبق عليه شيءٌ آخر، وقد بقي عليه التوبة من تأخير التوبة.  
ولا ينجي من هذا إلا توبةٌ عامّةٌ، ممّا يعلم من ذنوبه وممّا لا يعلم، فإن ما لا يعلمه العبد من ذنوبه أكثر ممّا يعلمه، ولا ينفعه في عدم المؤاخذه بها جهله إذا كان متمكّنًا من العلم، فإنّه عاصٍ بترك العلم والعمل، فالمعصية في حقّه أشدّ.

وفي «صحيح ابن حبان» أن النبي ﷺ قال: «الشُّرْكُ فِي هَذِهِ الْأُمَّةِ أَخْفَى مِنْ ذَيْبِ النَّمْلِ»، فقال أبو بكر: فكيف الخلاص منه يا رسول الله؟ قال: «أَنْ تَقُولَ: اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ أَنْ أَشْرِكَ بِكَ وَأَنَا أَعْلَمُ، وَأَسْتَغْفِرُكَ لِمَا لَا أَعْلَمُ»<sup>(٢)</sup>.

فهذا طلب الاستغفار ممّا يعلمه الله أنه ذنبٌ، ولا يعلمه العبد.

وفي الصحيح عنه ﷺ: أنه كان يدعو في صلاته: «اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي خَطِيئَتِي وَجَهْلِي، وَإِسْرَافِي فِي أَمْرِي، وَمَا أَنْتَ أَعْلَمُ بِهِ مِنِّي، اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي جِدِّي وَهَزْلِي، وَخَطِيئِي وَعَمْدِي، وَكُلَّ ذَلِكَ عِنْدِي، اللَّهُمَّ

(١) تقدم تخريجه في الصفحة السابقة، وهو جزء من حديث الاستفتاح، رواه مسلم (٧٧١).

(٢) رواه البخاري في «الأدب المفرد» (٧١٦)، وأبو يعلى (٥٨)، وصححه الألباني في «صحيح الجامع» (٣٧٣١).

اغْفِرْ لِي مَا قَدَّمْتُ وَمَا أَخَّرْتُ، وَمَا أَسْرَرْتُ وَمَا أَعْلَنْتُ، وَمَا أَنْتَ أَعْلَمُ بِهِ مِنِّي، أَنْتَ إِلَهِي لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ»<sup>(١)</sup>.

وفي الحديث الآخر: «اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي ذَنْبِي كُلَّهُ، دِقَّةً وَجِلَّةً، خَطَاةً وَعَمَلَةً، سِرًّا وَعَلَانِيَةً، أَوْلَةً وَآخِرَةً»<sup>(٢)</sup>. فهذا التعميم وهذا الشمول لتأتي التوبة على ما علمه العبد من ذنوبه وما لم يعلمه.

## فصل

وهل تصحُّ التوبة من ذنبٍ مع الإصرار على غيره؟

فيه قولان لأهل العلم: وهما روايتان عن الإمام أحمد، ولم يطلع على الخلاف من حكي الإجماع على صحتها، كالنووي وغيره.

والمسألة مشككة، ولها غور، ويحتاج الجزم بأحد القولين إلى دليل يحصل به الجزم، والذين صحَّحوها: احتجوا بأنه لما صحَّ الإسلام - وهو توبةٌ من الكفر - مع البقاء على معصية لم يتب منها، فهكذا تصحُّ التوبة من ذنبٍ مع بقائه على آخر.

وأجاب الآخرون عن هذا: بأنَّ الإسلام له شأنٌ ليس لغيره، لقوته ونفاذه، وحصوله - تبعاً بإسلام الأبوين أو أحدهما - للطفل، وكذلك بانقطاع نسب الطفل من أبيه، أو بموت أحد أبويه في أحد القولين، وكذلك يكون بكون<sup>(٣)</sup> ساييه ومالكة مسلماً في أحد القولين أيضاً، وذلك لقوته، وتشوُّف الشرع إليه، حتى حصل بغير القصد بل بالتبعية.

واحتج الآخرون: بأنَّ التوبة هي الرجوع إلى الله من مخالفته إلى طاعته، وأيُّ رجوعٍ لمن تاب من ذنبٍ واحدٍ، وأصرَّ على ألف ذنبٍ؟!!

- قالوا: والله سبحانه إنما لم يؤاخذ التائب، لأنَّه قد رجع إلى طاعته وعبوديته، وتاب توبةً نصوحاً، والمصرُّ على مثل ما تاب منه - أو أعظم - لم يراجع الطاعة ولم يتب توبةً نصوحاً.

(١) رواه البخاري في الدعوات، باب: قول النبي ﷺ: «اللهم اغفر لي...» (٦٣٩٨)، ومسلم في الذكر والدعاء، باب: التعوذ من شر ما عمل (٢٧١٩).

(٢) أبو داود في الصلاة، باب: في الدعاء في الركوع والسجود (٨٧٨)، ومسلم في الصلاة، باب: ما يقال في الركوع والسجود (٤٨٣).

(٣) كلمة: (بكون) غير موجودة في «ع» والمنار.

- قالوا: ولأنَّ التَّائب إذا تاب إلى الله، فقد زال عنه اسم العاصي، كالكافر إذا أسلم زال عنه اسم الكافر، وأمَّا إذا أصرَّ على غير الذَّنْب الَّذِي تاب منه فاسم المعصية لا يفارقه، فلا تصحُّ توبته. وسرُّ المسألة: أنَّ التَّوبَةَ هل تتبعُص، كالمعصية، فيكون تائبًا من وجهٍ دون وجهٍ، كالإيمان والإسلام؟

والرَّاجح: تبعُصها، فإنَّها كما تتفاضل في كَيْفِيَّتِهَا كذلك<sup>(١)</sup> تتفاضل في كَمِّيَّتِهَا، ولو أتى العبد بفرضٍ وترك فرضًا آخر لا استحقَّ العقوبة على ما تركه دون ما فعله، فهكذا إذا تاب من ذنبٍ وأصرَّ على آخر؛ لأنَّ التَّوبَةَ فرضٌ من الذَّنْبِين، فقد أدَّى أحد الفرضين وترك الآخر، فلا يكون ما ترك موجبًا لبطلان ما فعل، كمن ترك الحجَّ وأتى بالصَّلَاة والصَّيَام والزَّكَاة.

والآخرون يجيبون عن هذا: بأنَّ التَّوبَةَ فعلٌ واحدٌ معناه: الإقلاع عمَّا يكرهه الله، والنَّدَم عليه، والرُّجوع إلى طاعته، فإذا لم توجد بكمالها لم تكن صحيحةً؛ إذ هي عبادةٌ واحدةٌ، فالإتيان ببعضها وترك بعض واجباتها كالإتيان ببعض العبادات الواجبة وترك بعضها؛ فإنَّ ارتباط أجزاء العبادة الواحدة بعضها ببعض أشدُّ من ارتباط العبادات المتنوعات بعضها ببعض.

وأصحاب القول الآخر يقولون: كلُّ ذنبٍ له توبةٌ تخصُّه، وهي فرضٌ منه، لا تتعلَّق بالتَّوبَةَ من الآخر، كما لا يتعلَّق أحد الذَّنْبِين بالآخر.

والَّذي عندي في هذه المسألة: أنَّ التَّوبَةَ لا تصحُّ من ذنبٍ، مع الإصرار على آخر من نوعه، وأمَّا التَّوبَةَ من ذنبٍ، مع مباشرة آخر لا تعلُّق له به، ولا هو من نوعه فتصحُّ، كما إذا تاب من الرِّبَا، ولم يتب من شرب الخمر مثلاً؛ فإنَّ توبته من الرِّبَا صحيحةٌ، وأمَّا إذا تاب من ربا الفضل، ولم يتب من ربا النَّسِيئة وأصرَّ عليه، أو بالعكس، أو تاب من تناول الحشيشة وأصرَّ على شرب الخمر، أو بالعكس: فهذا لا تصحُّ توبته، وهو كمن يتوب عن الزَّنا بامرأة، وهو مصرُّ على الزَّنا بغيرها غير تائبٍ منها، أو تاب من شرب عصير العنب المسكر، وهو مصرُّ على شرب<sup>(٢)</sup> غيره من الأشربة المسكرة، فهذا في الحقيقة لم يتب من الذَّنْب، وإنَّما عدل عن نوعٍ منه إلى نوعٍ آخر.

بخلاف من عدل عن معصيةٍ إلى معصيةٍ أخرى غيرها في الجنس، إمَّا لأنَّ وزرها أخفُّ، وإمَّا لغلبة دواعي الطَّبع إليها، وقهر سلطان شهوتها له، وإمَّا لأنَّ أسبابها حاضرةٌ لديه عتيدهً، لا يحتاج إلى استدعائها، بخلاف معصيةٍ يحتاج إلى استدعاء أسبابها، وإمَّا لاستحواذ قرنائها وخلطائه عليه،

(١) في «غ» والمنار: (هكذا).

(٢) كلمة: (شرب) غير موجودة في «غ» والمنار.

فلا يدعونه يتوب منها، وله بينهم حظوة بها وجاء، فلا تطاوعه نفسه على إفساد جاهه بالتوبة، كما قال أبو نواس لأبي العتاهية وقد لامه على تهتكه في المعاصي:

أَتْرَانِي يَا عَتَاهِيَّ      تَارِكًا نِلْكَ الْمَلَاهِي  
أَتْرَانِي مُنْسِدًا بِالنُّسْ      نُسْكَ عِنْدَ الْقَوْمِ جَاهِي

فمثل هذا إذا تاب من قتل النفس، وسرقة أموال المعصومين، وأكل أموال اليتامى، ولم يتب من شرب الخمر والفاحشة صحّت توبته ممّا تاب منه، ولم يؤاخذ به، وبقي مؤاخذًا بما هو مصرّ عليه، والله أعلم.

## فصل

\* ومن أحكام التوبة:

أنّه هل يشترط في صحّتها ألا يعود إلى الذنب أبدًا، أم ليس ذلك بشرط؟ فشرط بعض الناس عدم معاودة الذنب، وقال: متى عاد إليه تبيّن أنّ التوبة كانت باطلة غير صحيحة. والأكثر على أنّ ذلك ليس بشرط، وإنّما صحّة التوبة تتوقّف على الإقلاع عن الذنب، والنّدم عليه، والعزم الجازم على ترك معاودته.

فإن كانت في حقّ آدمي فهل يشترط تحلّله؟ فيه تفصيل - سنذكره إن شاء الله - فإذا عاوده - مع عزمه حال التوبة على ألا يعاوده، صار كمن ابتدأ المعصية، ولم تبطل توبته المتقدّمة.

والمسألة مبنيّة على أصل: وهو أنّ العبد إذا تاب من الذنب ثمّ عاوده، فهل يعود إليه إثم الذنب الذي قد تاب منه ثمّ عاوده، بحيث يستحقّ العقوبة على الأوّل والآخر إن مات مصرًّا؟ أو أنّ ذلك قد بطل بالكلّيّة، فلا يعود إليه إثم، وإنّما يعاقب على هذا الأخير؟

\* وفي هذا الأصل قولان:

فقال طائفة: يعود إليه إثم الذنب الأوّل، لفساد التوبة، وبطلانها بالمعاودة.

- قالوا: لأنّ التوبة من الذنب بمنزلة الإسلام من الكفر، والكافر إذا أسلم هدم إسلامه ما قبله من إثم الكفر وتوابعه، فإذا ارتدّ عاد إليه الإثم الأوّل مع إثم الرّدّة، كما ثبت في «الصحيح» عن النبيّ ﷺ أنّه قال: «مَنْ أَحْسَنَ فِي الْإِسْلَامِ لَمْ يُؤَاخِذْ بِمَا عَمِلَ فِي الْجَاهِلِيَّةِ، وَمَنْ أَسَاءَ فِي الْإِسْلَامِ أُخِذَ بِالْأَوَّلِ وَالْآخِرِ»<sup>(١)</sup> فهذا حال من أسلم وأساء في إسلامه، ومعلوم أنّ الرّدّة من أعظم الإساءة في

(١) البخاري في استتابة المرتدين، في فاتحته (٦٩٢١)، ومسلم في الإيمان، باب: هل يؤاخذ بأعمال الجاهلية (١٢٠).

الإسلام، فإذا أخذ بعدها بما كان منه في حال كفره، ولم يسقطه الإسلام المتخلل بينهما، فهكذا التوبة المتخللة بين الذنبيين لا تسقط الإثم السابق، كما لا تمنع الإثم اللاحق.

- قالوا: ولأنَّ صحَّةَ التَّوْبَةِ مشروطةٌ باستمرارها، والموَافاة عليها، والمعلَّق على الشرط يعدم<sup>(١)</sup> عند عدم الشرط، كما أنَّ صحَّةَ الإسلام مشروطةٌ باستمراره والموَافاة عليه.

- قالوا: والتَّوْبَةُ واجبةٌ وجوبًا مضيئًا مدى العمر، فوقتها مدَّةُ العمر، إذ يجب عليه استصحاب حكمها في مدَّةِ عمره، فهي بالنسبة إلى العمر كالإمساك عن المفطرات في صوم اليوم، فإذا أمسك معظم النَّهار، ثمَّ نقض إمساكه بالمفطرات بطل ما تقدَّم من صيامه، ولم يعتدَّ به، وكان بمنزلة من لم يمسك شيئًا من يومه.

- قالوا: ويدلُّ على هذا الحديث الصَّحيح، وهو قوله ﷺ: «إِنَّ الْعَبْدَ لَيَعْمَلُ بِعَمَلِ أَهْلِ الْجَنَّةِ حَتَّىٰ مَا يَكُونُ بَيْنَهُ وَبَيْنَهَا إِلَّا ذِرَاعٌ، فَيَسْبِقُ عَلَيْهِ الْكِتَابُ، فَيَعْمَلُ بِعَمَلِ أَهْلِ النَّارِ فَيَدْخُلُهَا»<sup>(٢)</sup>، وهذا أعمُّ من أن يكون هذا العمل الثاني كفرًا موجبًا للخلود، أو معصيةً موجبةً للدُّخول، فإنه لم يقل: «فَيَرْتَدُّ فَيَفَارِقُ الْإِسْلَامَ»، وإنَّما أخبر أنه يعمل بعمل يوجب له النَّار.

وفي بعض السنن: «إِنَّ الْعَبْدَ لَيَعْمَلُ بِطَاعَةِ اللَّهِ سِتِّينَ سَنَةً، فَإِذَا كَانَ عِنْدَ الْمَوْتِ جَارَ فِي وَصِيَّتِهِ فَدَخَلَ النَّارَ»<sup>(٣)</sup>، فالخاتمة السيئة أعمُّ من أن تكون خاتمةً بكفرٍ أو معصية، والأعمال بالخواتيم.

فإن قيل: فهذا يلزم منه إحباط الحسنات بالسيئات، وهذا قول المعتزلة، والقرآن والسنة قد دلَّ على أنَّ الحسنات هي التي تحبط السيئات لا العكس، كما قال تعالى: ﴿إِنَّ الْحَسَنَاتِ يُذْهِبْنَ أَلْسِيَّاتٍ﴾ [هود: ١١٤].

وقال النبي ﷺ لمعاذ: «اتَّقِ اللَّهَ حَيْثُمَا كُنْتَ، وَأَتَّبِعِ السَّيِّئَةَ الْحَسَنَةَ تَمَحُّهَا، وَخَالِقِ النَّاسَ بِخُلُقِ حَسَنٍ»<sup>(٤)</sup>.

قيل: والقرآن والسنة قد دلَّ على الموازنة، وإحباط الحسنات بالسيئات؛ فلا يضرب كتاب الله بعضه ببعض، ولا يردُّ القرآن بمجرد كون المعتزلة قالوه -فعل أهل الهوى والتعصب-، بل نقبل الحقَّ ممَّن قاله، ونردُّ الباطل على من قاله.

(١) في «غ» والمنار: (عدم).

(٢) البخاري في القدر، باب: في القدر (٣٢٠٨)، وهو جزء من حديث طويل أوله: «إن أحدكم يجمع خلقه...»، ورواه في القدر، باب: كيفية خلق آدمي في بطن أمه (٢٦٤٣).

(٣) أبو داود في الوصايا، باب: ما جاء في كراهية الإضرار في الوصية (٢٨٦٧)، ورواه الترمذي في الوصايا، باب رقم (٢) وقال: حسن صحيح غريب. وضعفه الألباني في «ضعيف سنن أبي داود» (٦١٤).

(٤) الترمذي في البر والصلة، باب: ما جاء في معاشره الناس (١٩٨٨)، وقال: حديث حسن صحيح. ورواه أحمد (١٥٣/٥)، والدارمي (٢٧٩١)، وصححه الألباني في «صحيح سنن الترمذي» (١٦١٨).

فَأَمَّا الْمَوَازِينُ: فمذكورة في سورة الأعراف (١) والأنبياء (٢) والمؤمنين (٣) والقارعة (٤)،  
والحاقة (٥).

وَأَمَّا الإِحْبَاطُ: فقد قال الله تعالى: ﴿يَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَلَا تُبْطِلُوا أَعْمَالَكُمْ﴾ [محمد: ٣٣] وتفسير الإبطال هاهنا بالردّة لأنها أعظم المبطلات، لا لأنّ المبطل ينحصر فيها.

وقال تعالى: ﴿يَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تُبْطِلُوا صَدَقَاتِكُمْ بِالْمَنِّ وَالْأَذَى﴾ [البقرة: ٢٦٤] فهذان سببان عرضا  
بعد للصدقة فأبطلها، شبه سبحانه بطلانها بالمن والأذى بحال المتصدق رياء في بطلان صدقة كل واحد  
منهما.

وقال تعالى: ﴿يَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَرْفَعُوا أَصْوَاتَكُمْ فَوْقَ صَوْتِ النَّبِيِّ وَلَا تَجْهَرُوا لَهُ بِالْقَوْلِ كَجَهْرِ  
بَعْضِكُمْ لِبَعْضٍ أَن تَحْبَطَ أَعْمَالِكُمْ وَأَنتُمْ لَا تَشْعُرُونَ﴾ [الحجرات: ٢].

وفي الصحيح عن النبي ﷺ قال: «مَنْ تَرَكَ صَلَاةَ الْعَصْرِ فَقَدْ حَبِطَ عَمَلُهُ» (٦).  
وقالت عائشة رضي الله عنها لأم ولد زيد بن أرقم وقد باع بيعة العينة: «أخبرني زيدا أنّه قد أبطل جهاده  
مع رسول الله ﷺ إلا أن يتوب» (٧).

وقد نصّ أحمد على هذا في رواية فقال: «يَنْبَغِي لِلْعَبْدِ أَنْ يَتَزَوَّجَ إِذَا خَافَ عَلَى نَفْسِهِ، فَيَسْتَدِينُ  
وَيَتَزَوَّجُ، لَا يَقَعُ فِي مَحْظُورٍ فَيَحْبُطُ عَمَلُهُ».

فإذا استقرت قاعدة الشريعة: أنّ من السيئات ما يحبط الحسنات بالإجماع ومنها ما يحبطها  
بالنصّ؛ جاز أن تحبط سيئة المعادة حسنة التوبة، فتصير التوبة كأنها لم تكن، فيلتقي العملاقان ولا  
حاجز بينهما، فيكون التأثير لهما جميعاً.

(١) يعني: قوله تعالى: ﴿وَالْوَزْنُ يَوْمَئِذٍ الْحَقُّ﴾ فَمَنْ ثَقُلَتْ مَوَازِينُهُ، فَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ ﴿٨﴾ وَمَنْ خَفَّتْ مَوَازِينُهُ، فَأُولَئِكَ الَّذِينَ  
خَسِرُوا أَنفُسَهُمْ يَمَّا كَانُوا يَكْفُرُونَ ﴿٩﴾ [الأعراف: ٨، ٩].

(٢) يعني قوله تعالى: ﴿وَنَضَعُ الْمَوَازِينَ الْقِسْطَ لِيَوْمِ الْقِيَامَةِ فَلَا تُظْلَمُ نَفْسٌ شَيْئاً وَإِنْ كَانَ مِثْقَالَ حَبَّةٍ مِنْ خَرْدَلٍ أَتَيْنَا بِهَا  
وَكفَىٰ بِنَا حَاسِبِينَ﴾ [الأنبياء: ٤٧].

(٣) يعني: قوله تعالى: ﴿فَمَنْ ثَقُلَتْ مَوَازِينُهُ، فَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾ ﴿١٢﴾ وَمَنْ خَفَّتْ مَوَازِينُهُ، فَأُولَئِكَ الَّذِينَ خَسِرُوا أَنفُسَهُمْ فِي  
جَهَنَّمَ خَالِدُونَ﴾ [المؤمنون: ١٢، ١٣].

(٤) يعني قوله تعالى: ﴿فَأَمَّا مَنْ ثَقُلَتْ مَوَازِينُهُ، ﴿٦﴾ فَهُوَ فِي عِيشَةٍ رَاضِيَةٍ ﴿٧﴾ وَأَمَّا مَنْ خَفَّتْ مَوَازِينُهُ، ﴿٨﴾ فَأُمُّهُ  
هَكَوِيَةٌ ﴿٩﴾﴾ [القارعة: ٦-٩].

(٥) كلمة: (والحاقة) غير موجودة في «غ» والمنار، ولعله هو الصواب لعدم وجود الشاهد.

(٦) البخاري في مواقيت الصلاة، باب: من ترك صلاة العصر (٥٥٣) (٥٩٤).

(٧) البيهقي (٣٣٠/٥)، الدارقطني (٥٣/٣).

قالوا: وقد دلَّ القرآن والسنة وإجماع السلف على الموازنة.

وفائدتها: اعتبار الرَّاجِح، فيكون التأثير والعمل له دون المرجوح.

قال ابن مسعود: «يُحَاسَبُ النَّاسُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، فَمَنْ كَانَتْ سَيِّئَاتُهُ أَكْثَرَ مِنْ حَسَنَاتِهِ بِوَاحِدَةٍ دَخَلَ النَّارَ، وَمَنْ كَانَتْ حَسَنَاتُهُ أَكْثَرَ مِنْ سَيِّئَاتِهِ بِوَاحِدَةٍ دَخَلَ الْجَنَّةَ، ثُمَّ قَرَأَ: ﴿فَمَنْ ثَقُلَتْ مَوَازِينُهُ، فَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾ وَمَنْ خَفَّتْ مَوَازِينُهُ، فَأُولَئِكَ الَّذِينَ خَسِرُوا أَنْفُسَهُمْ﴾ [الأعراف: ٨، ٩] ثُمَّ قَالَ: إِنَّ الْمِيزَانَ يَخْفُ بِمِثْقَالِ حَبَّةٍ أَوْ يَرْجَحُ، قَالَ: وَمَنْ اسْتَوَتْ حَسَنَاتُهُ وَسَيِّئَاتُهُ كَانَ مِنْ أَصْحَابِ الْأَعْرَافِ».

وعلى هذا: فهل يُحْبِطُ الرَّاجِحُ المَرْجُوحَ، حَتَّى يَجْعَلَهُ كَأَن لَمْ يَكُنْ، أَوْ يَحْبِطُ مَا قَابِلَهُ بِالْمَوَازِنَةِ، وَيَبْقَى التَّأثيرُ للقدرِ الرَّائِدِ؟ فِيهِ قَوْلَانِ لِلْقَائِلِينَ بِالْمَوَازِنَةِ.

يُنْبَنِي عَلَيْهِمَا: أَنَّهُ إِذَا كَانَتِ الحَسَنَاتُ أَرْجَحَ مِنَ السَّيِّئَاتِ بِوَاحِدَةٍ مِثْلًا، فَهَلْ يَدْفَعُ الرَّاجِحُ المَرْجُوحَ جَمَلَةً؟ فَيَثَابُ عَلَى الحَسَنَاتِ كُلِّهَا، أَوْ يَسْقُطُ مِنَ الحَسَنَاتِ مَا قَابِلِ السَّيِّئَاتِ، فَلَا يَثَابُ عَلَيْهِ، وَلَا يِعَاقِبُ عَلَى تِلْكَ السَّيِّئَاتِ، فَيَبْقَى القدرُ الرَّائِدُ لَا مِقَابِلَ لَهُ، فَيَثَابُ عَلَيْهِ وَحْدَهُ؟ وَهَذَا الْأَصْلُ فِيهِ قَوْلَانِ لِأَصْحَابِ الْمَوَازِنَةِ.

وكذلك إذا رجحت السيئات بواحدة، هل يدخل النار بتلك الواحدة التي سلمت عن مقابل، أو بكل السيئات التي رجحت؟ على القولين<sup>(١)</sup>؟ هذا كله على أصل أصحاب التعليل والحكم. وأما على أصول الجبرية، فإفناء التعليل والحكم والأسباب واقتضاؤها للثواب والعقاب فالأمر مردودٌ عندهم إلى محض المشيئة، من غير اعتبار شيء من ذلك، ولا يدرى عندهم ما يفعل الله، بل يجوز عندهم أن يعاقب صاحب الحسنات الرَّاجِحَةَ، ويثيب صاحب السيئات الرَّاجِحَةَ، وأن يدخل الرَّاجِلين النَّارَ مع استوائهما في العمل، وأحدهما في الدرك تحت الآخر، ويغفر لزيد ويعاقب عمراً مع استوائهما من جميع الوجوه، وينعم من لم يطعه قطُّ، ويعذب من لم يعصه قطُّ، فليس عندهم سببٌ ولا حكمةٌ، ولا علةٌ، ولا موازنةٌ، ولا إحباطٌ، ولا تدافعٌ بين الحسنات والسيئات، والخوف على المحسن والمسيء واحدٌ؛ إذ من الجائز تعذيبهما، وكلُّ مقدورٍ له فجائزٌ عليه، لا يعلم امتناعه إلا بإخبار الرسول أنه لا يكون، فيمتنع وقوعه لمطابقة خبره لعلم الله ﷻ بعد وقوعه.

(١) متى سلم الإنسان من الشرك الذي لا يغفره الله تعالى: لا يضيع له عمل ولا ينقص من أجره شيء، والموازنة بين حسناته وسيئاته تكون على قدر تأثيرها في تركية نفسه وتدسيثها ﴿وَلِكُلِّ دَرَجَةٍ مِمَّا عَمِلُوا﴾ ولا يعلم درجة رجحان التزكية التي يسلم بها المؤمن من العذاب ألبتة إلا الله تعالى، وبهذا يجمع بين الآيات الكثيرة في الجزاء والعمل والوزن، ولكن لبطلان العمل علامات يعرفها الذي يحاسب نفسه. (عن حاشية المنار).



## فصل

واحتجَّ الفريق الآخر - وهم القائلون بأنه لا يعود إليه إثم الذنب الذي تاب منه بنقض التوبة - : بأن ذلك الإثم قد ارتفع بالتوبة، وصار بمنزلة ما لم يعمله، وكأنه لم يكن، فلا يعود إليه بعد ذلك، وإنما العائد إثم المستأنف لا الماضي.

- قالوا: ولا يشترط في صحة التوبة العصمة إلى الممات، بل إذا ندم وأقلع وعزم على التَّرك مُحي عنه إثم الذنب بمجرد ذلك، فإذا استأنفه استأنف إثم.

- قالوا: فليس هذا كالكفر الذي يحبط الأعمال، فإنَّ الكفر له شأن آخر؛ ولهذا يحبط جميع الحسنات، ومعاودة الذنب لا تحبط ما تقدّمه من الحسنات.

- قالوا: والتوبة من أكبر الحسنات، فلو أبطلتها<sup>(١)</sup> معاودة الذنب لأبطلت<sup>(٢)</sup> غيرها من الحسنات، وهذا باطل قطعاً، وهو يشبه مذهب الخوارج المكفرين بالذنب، والمعتزلة المخلّدين في النار بالكبيرة التي تقدّمها الألف من الحسنات، فإنَّ الفريقين متفقان على خلود أرباب الكبائر في النار، ولكنَّ الخوارج كفروهم، والمعتزلة فسقوهم، وكلا المذهبين باطل في دين الإسلام، مخالف للمنقول والمعقول وموجب العدل: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَظْلِمُ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ وَإِنْ تَكُ حَسَنَةً يُضْعِفْهَا وَيُؤْتِ مِنْ لَدُنْهُ أَجْرًا عَظِيمًا﴾ [النساء: ٤٠].

- قالوا: وقد ذكر الإمام أحمد في «مسنده» مرفوعاً إلى النبي ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْعَبْدَ الْمُفْتَنَ التَّوَابَ»<sup>(٣)</sup>.

قلت: وهو الذي كلّمنا فتن بالذنب تاب منه، فلو كانت معاودته تبطل توبته لما كان محبوباً للربِّ، وكان ذلك ادعى إلى مقتته.

- قالوا: وقد علّق الله سبحانه قبول التوبة بالاستغفار وعدم الإصرار، دون المعاودة، فقال تعالى: ﴿وَالَّذِينَ إِذَا فَعَلُوا فَحِشَةً أَوْ ظَلَمُوا أَنْفُسَهُمْ ذَكَرُوا اللَّهَ فَاسْتَغْفَرُوا لِذُنُوبِهِمْ وَمَنْ يَغْفِرُ اللَّهُ ذُنُوبَهُ إِلَّا

(١) في «غ» والمنار: (أبطلها).

(٢) في «غ» والمنار: (لأبطل).

(٣) رواه أحمد عن علي بن أبي طالب (١/٨٠، ١٠٣)، وأبو يعلى (٤٨٣)، وقال الهيثمي: وفيه من لم أعرفه. وقال الزين العراقي: سنده ضعيف. «فيض القدير» (٢/٢٨٩)، وقال الألباني في «الضعيفة»: موضوع (٩٦).

اللَّهُ وَلَمْ يُصِرُّوا عَلَىٰ مَا فَعَلُوا وَهُمْ يَعْلَمُونَ ﴿١٢٥﴾ [آل عمران: ١٣٥] والإصرار عقد القلب على ارتكاب الذنب متى ظفر به، فهذا الذي يمنع مغفرته.

- قالوا: وأما استمرار التوبة فشرط في صححة كمالها ونفعها، لا شرط في صححة ما مضى منها، وليس كذلك العبادات، كصيام اليوم، وعدد ركعات الصلاة؛ فإن تلك عبادة واحدة، لا تكون مقبولة إلا بالإتيان بجميع أركانها وأجزائها، وأما التوبة فهي عبادات متعددة بتعدد الذنوب، فكل ذنب له توبة تخصه، فإذا أتى بعبادة وترك أخرى لم يكن ما ترك موجباً لبطلان ما فعل، كما تقدم تقريره. بل نظير هذا أن يصوم من رمضان ويفطر منه بلا عذر، فهل يكون ما أفطره منه مبطلاً لأجر ما صامه منه؟

بل نظير من صلى ولم يصم، أو زكى ولم يحج. ونكتة المسألة: أن التوبة المتقدمة حسنة، ومعاودة الذنب سيئة، فلا تبطل معاودته هذه الحسنه، كما لا تبطل ما قارنها من الحسنات.

قالوا: وهذا على أصول أهل السنة أظهر، فإنهم متفقون على أن الشخص الواحد يكون فيه ولاية لله وعداوة من وجهين مختلفين، ويكون محبوباً لله مبغوضاً له من وجهين أيضاً، بل يكون فيه إيمان ونفاق، وإيمان وكفر، ويكون إلى أحدهما أقرب منه إلى الآخر، فيكون من أهله، كما قال تعالى: ﴿هُمُ لِلْكَافِرِينَ أَوْلِيَاءُ أَقْرَبُ مِنْهُمْ لِلْإِيمَانِ﴾ [آل عمران: ١١٧].

وقال: ﴿وَمَا يُؤْمِنُ أَكْثَرُهُمْ بِاللَّهِ إِلَّا وَهُمْ مُشْرِكُونَ﴾ [يوسف: ١٠٦] أثبت لهم الإيمان به، مع مقارنة الشرك، فإن كان مع هذا الشرك تكذيب لرسله لم ينفعهم ما معهم من الإيمان بالله، وإن كان معه تصديق لرسله، وهم مرتكبون لأنواع من الشرك لا تخرجهم عن الإيمان بالرسل وباليوم الآخر، فهؤلاء مستحقون للوعيد أعظم من استحقاق أرباب الكبائر.

وشركهم قسمان: شرك خفي، وشرك جلي، فالخفي: قد يغفر، وأما الجلي: فلا يغفره الله إلا بالتوبة منه، فإن الله لا يغفر أن يشرك به.

وهذا الأصل أثبت أهل السنة دخول أهل الكبائر النار، ثم خروجهم منها ودخولهم الجنة، لما قام بهم من السببين.

فإذا ثبت هذا؛ فمعاود الذنب مبغوض لله من جهة معاودة الذنب، محبوب له من جهة توبته وحسناته السابقة، فیرتب الله سبحانه على كل سبب أثره ومسببه بالعدل والحكمة، ولا يظلم مثقال ذرة: ﴿وَمَا رَبُّكَ بِظَلَمٍ لِّلْعَبِيدِ﴾ [فصلت: ٤٦].

## فصل

وإذا استغرقت سيئاته الحديثات حسناته القديمات وأبطلتها، ثم تاب منها توبةً نصحًا خالصةً عادت إليه حسناته، ولم يكن حكمه حكم المستأنف لها، بل يقال له: تبت على ما أسلفت من خير، فالحسنات التي فعلتها في الإسلام أعظم من الحسنات التي يفعلها الكافر في كفره من عتاقة، وصدقة، وصلة.

قد قال حكيم بن خزام: يا رسول الله، أرأيت عتاقةً أعتقتها في الجاهلية، وصدقةً تصدقت بها، وصلةً وصلت بها رحمي، فهل لي فيها من أجر؟ فقال: «أَسَلَمْتُ عَلَيَّ مَا أَسَلَفْتُ مِنْ خَيْرٍ»<sup>(١)</sup>، وذلك أن الإساءة المتخللة بين الطاعتين قد ارتفعت بالتوبة، وصارت كأنها لم تكن، فتلاقت الطاعتان واجتمعتا، والله أعلم.

## فصل

\* ومن أحكامها:

أن العاصي إذا حيل بينه وبين أسباب المعصية، وعجز عنها بحيث يتعذر وقوعها منه، هل تصح توبته؟ وهذا كالكاذب والقاذف، وشاهد الزور إذا قطع لسانه، والزاني إذا جُبَّ، والسارق إذا أتى على أطرافه الأربعة، والمزور إذا قطعت يده، ومن وصل إلى حدٍّ بطلت معه دواعيه إلى معصية كان يرتكبها.

\* ففي هذا قولان للناس:

فقال طائفة: لا تصح توبته؛ لأنَّ التوبة إنما تكون ممن يمكنه الفعل والتَّرك، فالتوبة من الممكن، لا من المستحيل، ولهذا لا تتصور التوبة من نقل الجبال عن أماكنها، وتنشيف البحار، والطيران إلى السماء، ونحوه.

- قالوا: ولأنَّ التوبة مخالفة داعي النَّفس، وإجابة داعي الحقِّ، ولا داعي للنفس هنا؛ إذ يعلم

(١) البخاري في الزكاة، باب: من تصدق في الشرك ثم أسلم (١٤٣٦) (٢٢٢٠) وأبواب أخرى، ورواه مسلم في الإيمان، باب: حكم عمل الكافر إذا أسلم بعده (١٢٣).

استحالة الفعل منها.

- قالوا: ولأن هذا كالمكره على الترك، المحمول عليه قهراً، ومثل هذا لا تصح توبته.  
- قالوا: ومن المستقر في فطر الناس وعقولهم أن توبة المفاليس وأصحاب الجوائح توبة غير معتبرة، ولا يحمدون عليها، بل يسمونها توبة إفلاس، وتوبة جائحة، قال الشاعر:

وَرُحْتُ عَنْ تَوْبَةٍ سَائِلًا      وَجَدْتُهَا تَوْبَةً إِفْلَاسٍ

- قالوا: ويدل على هذا أيضاً: أن النصوص المتضاربة المتظاهرة قد دلت على أن التوبة عند المعاينة لا تنفع، لأنها توبة ضرورة لا اختيار، قال تعالى: ﴿ إِنَّمَا التَّوْبَةُ عَلَى اللَّهِ لِلَّذِينَ يَعْمَلُونَ السُّوءَ بِجَهَالَةٍ ثُمَّ يَتُوبُونَ مِنْ قَرِيبٍ فَأُولَئِكَ يَتُوبُ اللَّهُ عَلَيْهِمْ وَكَانَ اللَّهُ عَلِيمًا حَكِيمًا ۝١٧ ﴾ وَلَيْسَتِ التَّوْبَةُ لِلَّذِينَ يَعْمَلُونَ السَّيِّئَاتِ حَتَّىٰ إِذَا حَضَرَ أَحَدَهُمُ الْمَوْتُ قَالَ إِنِّي تُبْتُ الْكُفْرَ وَلَا الَّذِينَ يَمُوتُونَ وَهُمْ كُفَّارٌ أُولَئِكَ أَعْتَدْنَا لَهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا ۝١٨ ﴾ [النساء: ١٧، ١٨] والجهالة هاهنا جهالة العمل، وإن كان عالماً بالتحريم.

قال قتادة: «أجمع أصحاب رسول الله ﷺ على: أن كل ما عصى الله به فهو جهالة، عمدًا كان أو لم يكن، وكل من عصى الله فهو جاهل».

وأما التوبة من قريب فجمهور المفسرين على أنها التوبة قبل المعاينة.

قال عكرمة: «قَبْلَ الْمَوْتِ».

وقال الضحَّاك: «قَبْلَ مُعَايِنَةِ مَلِكِ الْمَوْتِ».

وقال السُّديُّ والكلبيُّ: «أَنْ يَتُوبَ فِي صِحَّتِهِ قَبْلَ مَرَضِ مَوْتِهِ».

وفي «المُسند» وغيره عن ابن عمر رضي الله عنهما عن النبي ﷺ قال: «إِنَّ اللَّهَ يَقْبَلُ تَوْبَةَ الْعَبْدِ مَا لَمْ يُغْرِغْ» (١).

وفي نسخة دراج أبي الهيثم عن أبي سعيد مرفوعاً: «إِنَّ الشَّيْطَانَ قَالَ: وَعَزَّتْكَ يَا رَبِّ لَا أَبْرُحُ أُغْوِي عِبَادَكَ مَا دَامَتْ أَرْوَاحُهُمْ فِي أَجْسَادِهِمْ، فَقَالَ الرَّبُّ ﷻ: وَعَزَّتِي وَجَلَالِي وَارْتِفَاعِ مَكَانِي لَا أَرَأَى أَنْ أُغْفِرَ لَهُمْ مَا اسْتَعْفَرُونِي» (٢).

(١) الترمذي في الدعوات، باب: التوبة مفتوح قبل الغرغرة، وقال: حسن غريب. (٣٥٣٧)، وحسنه الألباني في «صحيح

سنن الترمذي» (٢٨٠٢)، ورواه ابن ماجه (٣٥٣١).

(٢) أحمد (٢٥/٣، ٤١)، وأبو يعلى (١٢٧٣)، والبغوي في «شرح السنة» (١٢٩٣)، وقال الهيثمي في «المجمع»: وأحد إسنادي

أحمد رجاله رجال الصحيح.

فهذا شأن التائب من قريب، وأمّا إذا وقع في السياق<sup>(١)</sup> فقال: إنّي تبت الآن، لم تُقبَل توبته، وذلك لأنّها توبة اضطرارٍ لا اختيارٍ، فهي كالنّوبة بعد طلوع الشّمس من مغربها، ويوم القيامة، وعند معاينة بأس الله.

- قالوا: ولأنّ حقيقة التّوبة هي كَفُّ النَّفْسِ عن الفعل الذي هو متعلّق النَّهْيِ، والكفُّ إنّما يكون عن أمرٍ مقدورٍ، وأمّا المحال فلا يعقل كَفُّ النَّفْسِ عنه، ولأنّ التّوبة هي الإقلاع عن الذّنب، وهذا لا يتصوّر منه الإيقاع حتّى يتأتّى منه الإقلاع.

- قالوا: ولأنّ الذّنب عزمٌ جازمٌ على فعل المحرّم، يقترن به فعله المقدور، والتّوبة منه عزمٌ جازمٌ على ترك المقدور، يقترن به التّرك، والعزم على غير المقدور محالٌ، والتّرك في حقّ هذا ضروريٌّ، لا عزمٌ غير مقدورٍ، بل هو بمنزلة ترك الطّيران إلى السّماء، ونقل الجبال وغير ذلك. والقول الثّاني - وهو الصّواب -: أنّ توبته صحيحةٌ ممكنةٌ، بل واقعةٌ، فإنّ أركان التّوبة مجتمعةٌ فيه، والمقدور له منها النّدم، وفي «المُسْنَدِ» مرفوعاً: «النّدمُ توبةٌ»<sup>(٢)</sup>.

فإذا تحقّق ندمه على الذّنب ولو مه نفسه عليه، فهذه توبةٌ، وكيف يصحّ أن تسلب التّوبة عنه، مع شدّة ندمه على الذّنب، ولو مه نفسه عليه؟ ولاسيّما ما يتبع ذلك من بكائه وحزنه وخوفه، وعزمه الجازم، ونيّته أنّه لو كان صحيحاً والفعل مقدوراً له لما فعله.

وإذا كان الشّارع قد نزل العاجز عن الطّاعة منزلة الفاعل لها، إذا صحّت نيّته، كقوله: في الحديث الصّحيح: «إِذَا مَرَضَ الْعَبْدُ أَوْ سَافَرَ كُتِبَ لَهُ مَا كَانَ يَعْمَلُ صَاحِبًا مُقِيمًا»<sup>(٣)</sup>. وفي «الصّحيح» أيضاً عنه: «إِنَّ بِالْمَدِينَةِ أَقْوَامًا مَا سِرْتُمْ مَسِيرًا، وَلَا قَطَعْتُمْ وَاذِيًا إِلَّا كَانُوا مَعَكُمْ»، قالوا: وهم بالمدينة؟ قال: «وَهُمْ بِالْمَدِينَةِ، حَبَسَهُمُ الْعُدْرُ»<sup>(٤)</sup> وله نظائر في الحديث. فتنزّل العاجز عن المعصية، التّارك لها قهراً - مع نيّته تركها اختياراً لو أمكنه - منزلة التّارك المختار أولى.

يوضّحه: أنّ مفسدة الذّنب التي يترتّب عليها الوعيد تنشأ من العزم عليه تارةً ومن فعله تارةً، ومنشأ المفسدة معدومٌ في حقّ هذا العاجز فعلاً وعزماً، والعقوبة تابعةٌ للمفسدة.

(١) يعني: سياق الموت.

(٢) ابن ماجه في الزهد، باب: ذكر التوبة (٤٢٥٢)، وصححه الألباني في «صحيح ابن ماجه» (٣٤٢٩)، ورواه أحمد (٤٧٦/١).

(٣) البخاري في الجهاد، باب: يكتب للمسافر ما كان يعمل في الإقامة (٢٩٩٦)، وأبو داود (٣٠٩١).

(٤) مسلم في الإمارة، باب: ثواب من حبسه عن الغزو مرض أو عذر (١٩١١)، وابن ماجه (٢٧٦٥).

وأيضًا: فإنَّ هذا تعذَّر منه الفعل ما تتعذَّر (١) منه التَّمَنِّي والوداد، فإذا كان يتمنَّى ويودُّ لو واقع الذَّنْب، ومن نيَّته أنَّه لو كان سليمًا لباشره، فتوبته بالإقلاع عن هذا الوداد والتَّمَنِّي، والحزن على فوته، فإنَّ الإصرار متصوِّر في حقِّه قطعًا، فيتصوَّر في حقِّه ضده، وهو التَّوبَة، بل هي أولى بالإمكان والتَّصوُّر من الإصرار، وهذا واضح.

والفرق بين هذا وبين المعايين، ومن ورد القيامة أنَّ التَّكليف قد انقطع بالمعاينة وورود القيامة، والتَّوبَة إمَّا تكون في زمن التَّكليف، وهذا العاجز لم ينقطع عنه التَّكليف، فالأوامر والنَّواهي لازمة له، والكفُّ متصوِّر منه عن التَّمَنِّي والوداد، والأسف على فوته، وتبديل ذلك بالندم والحزن على فعله، والله أعلم.

## فصل

\* ومن أحكامها: أنَّ من توغَّل (في ذنب) (٢)، وعزم على التَّوبَة منه، ولا يمكنه التَّوبَة منه إلَّا بارتكاب بعضه، كمن أولج في فرج حرام، ثمَّ عزم على التَّوبَة قبل النَّزع الَّذي هو جزء الوطاء، وكمن توسَّط أرضًا مغصوبةً، ثمَّ عزم على التَّوبَة، ولا يمكنه إلَّا بالخروج، الَّذي هو مشيٌّ فيها وتصرفٌ، فكيف يتوب من الحرام بحرام مثله؟ وهل تعقل التَّوبَة من الحرام بحرام؟ فهذا ممَّا أشكل على بعض النَّاس، حتَّى دعاه ذلك إلى أن قال بسقوط التَّكليف عنه في هذا الفعل الَّذي يتخلَّص به من الحرام.

قال: لأنَّه لا يمكن أن يكون مأمورًا به وهو حرام، وقد تعيَّن في حقِّه طريقًا للخلاص من الحرام، لا يمكنه التَّخلُّص بدونه، فلا حكم في هذا الفعل ألبتَّة، وهو بمنزلة العفو الَّذي لا يدخل تحت التَّكليف.

وقالت طائفة: بل هو حرام واجب، فهو ذو وجهين، مأمور به من أحدهما، منهيٌّ عنه من الآخر، فيؤمر به من حيث تعيَّنه طريقًا للخلاص من الحرام، وهو من هذا الوجه واجب، وينهى عنه من جهة كونه مباشرة للحرام، وهو من هذا الوجه محرَّم، فيستحقُّ عليه الثَّواب والعقاب.

- قالوا: ولا يمتنع كون الفعل في الشَّرع ذا وجهين مختلفين، كالأشتغال عن الحرام بمباح، فإنَّ

(١) في «غ» والمنار: (يتعذَّر).

(٢) في «غ» والمنار: (ذنبًا).

المباح إذا نظرنا إلى ذاته - مع قطع النظر عن ترك الحرام - قضينا بإباحته، وإذا اعتبرناه من جهة كونه تاركًا للحرام كان واجبًا.

نعم؛ غايته أنه لا يتعين مباحٌ دون مباح، فيكون واجبًا مخيّرًا.

- قالوا: وكذلك الصلاة في الدار المغصوبة، هي حرامٌ، وهي واجبةٌ، وستر العورة بثوب الحرير كذلك حرامٌ واجبٌ، من وجهين مختلفين.

والصواب: أن هذا النزاع والخروج من الأرض توبةٌ ليس بحرام؛ إذ هو مأمورٌ به<sup>(١)</sup>، ومحالٌ أن يؤمر بالحرام، وإنما كان النزاع - الذي هو جزء الوطاء - حرامًا بقصد التلذذ به، وتكميل الوطاء، وأما النزاع الذي يقصد به مفارقة الحرام، وقطع لذّة المعصية، فلا دليل على تحريمه، لا من نصٍّ ولا إجماعٍ ولا قياسٍ صحيحٍ يستوي فيه الأصل والفرع في علّة الحكم، ومحالٌ خلّو هذه الحادثة عن حكم الله فيها، وحكمه فيها الأمر بالنزاع قطعًا، وإلا كانت الاستدامة مباحةً، وذلك عين المحال، وكذلك الخروج من الأرض المغصوبة مأمورٌ به.

وإنما تكون الحركة والتصرّف في ملك الغير حرامًا إذا كان على وجه الانتفاع بها، المتضمن لإضرار مالكها، أمّا إذا كان القصد ترك الانتفاع، وإزالة الضرر عن المالك، فلم يحرم الله ولا رسوله ذلك، ولا دلٌّ على تحريمه نظرٌ صحيحٌ، ولا قياسٌ صحيحٌ.

وقياسه على مشيٍ مستديم الغضب، وقياس نزع التائب على نزع المستديم من أفسد القياس وأبينه بطلانًا، ونحن لا ننكر كون الفعل الواحد يكون له وجهان، ولكن إذا تحقق النهي عنه والأمر به أمكن اعتبار وجهيه؛ فإنّ الشارع أمر بستر العورة، ونهى عن لبس الحرير، فهذا الساتر لها بالحرير قد ارتكب الأمرين، فصار فعله ذا وجهين.

وأما محلّ النزاع: فلم يتحقق فيه النهي عن النزاع، والخروج عن<sup>(٢)</sup> الأرض المغصوبة<sup>(٣)</sup> من الشارع ألبتة، لا بقوله ولا بمعقول قوله، إلا باعتبار هذا الفرد بفردٍ آخر، بينهما أشدُّ تباين، وأعظم فرقٍ في الحسّ والعقل والفطرة والشرع.

وأما إلحاق هذا الفرد بالعموم فإن أريد به أنه معفوٌ له عن المؤاخذه به فصحيحٌ، وإن أريد أنه لا حكم لله فيه، بل هو بمنزلة فعل البهيمة والنائم، والنّاسي والمجنون فباطلٌ؛ إذ هؤلاء غير مخاطبين، وهذا مخاطبٌ بالنزاع والخروج، فظهر الفرق، والله الموفق للصواب.

(١) في «غ» والمنار: (مأمور به قطعًا).

(٢) في «غ» والمنار: (من).

(٣) كلمة: (المغصوبة) غير موجودة في «غ» والمنار.

فإن قيل: هذا يتأتى لكم فيما إذا لم يكن في المفارقة بنزع أو خروج مفسدة، فما تصنعون فيما إذا تضمن مفسدة مثل مفسدة الإقامة، كمن توسّط جماعة جرحى لسلبهم، فطرح نفسه على واحد، إن أقام عليه قتله بثقله، وإن انتقل عنه لم يجد بداً من انتقاله إلى مثله يقتله بثقله، وقد عزم على التوبة، فكيف تكون توبته؟

قيل: توبة مثل هذا بالتزام أخف المفسدتين، من الإقامة على الذنب المعين أو الانتقال عنه، فإن تساوت مفسدة الإقامة على الذنب ومفسدة الانتقال عنه من كل وجه فهذا يؤمر من التوبة بالمقدور له منها، وهو الندم، والعزم الجازم على ترك المعاودة، وأما الإقلاع فقد تعدّر في حقه إلا بالتزام مفسدة أخرى مثل مفسدته.

فقيل: إنّه لا حكم لله في هذه الحادثة، لاستحالة ثبوت شيء من الأحكام الخمسة فيها؛ إذ إقامته على الجريح تتضمن مفسدة قتله، فلا يؤمر بها، ولا هو مأذون له فيها، وانتقاله عنه يتضمن مفسدة قتل الآخر، فلا يؤمر بالانتقال، ولا يؤذن له فيه، فيتعدّر الحكم في هذه الحادثة على هذا، فتعدّر التوبة منها. والصواب: أن التوبة غير متعدّرة [ولله فيها حكم<sup>(١)</sup>]، فإنّه لا واقعة إلا والله فيها حكم، علمه من علمه وجهله من جهله.

فيقال: حكم الله في هذه الواقعة كحكمه في المُلجأ، فإنّه قد ألجى قدرًا إلى إتلاف أحد النفسين ولا بدّ، والملجأ ليس له فعلٌ يضاف إليه، بل هو آلة، فإذا صار هذا كالمُلجأ، فحكمه ألا يكون منه حركة ولا فعل ولا اختيار، فلا يعدل من واحد إلى واحد، بل يتخلّى عن الحركة والاختيار، ويستسلم استسلام من هو عليه من الجرحى؛ إذ لا قدرة له على حركة مأذون له فيها ألبتة، فحكمه: الفناء عن الحركة والاختيار وشهود نفسه كالحجر الملقى على هذا الجريح، ولا سيّما إن كان قد ألقى عليه بغير اختياره، فليس له أن يلقي نفسه على جاره لينجيه بقتله، والقدر ألقاه على الأول، فهو معذور به، فإذا انتقل إلى الثاني انتقل بالاختيار والإرادة، فهكذا إذا ألقى نفسه عليه باختياره ثم تاب وندم، لا نأمره بإلقاء نفسه على جاره، ليتخلّص من الذنب بذنب مثله سواء.

وتوبة مثل هذا إنّما تتصوّر بالندم والعزم فقط، لا بالإقلاع، والإقلاع في حقه مستحيل، فهو كمن أوج في فرج حرام، ثم شدّ وربط في حال إيلاجه بحيث لا يمكنه النزع ألبتة، فتوبته بالندم والعزم والتّجافي بقلبه عن الشكّون إلى الاستدامة، وكذلك توبة الأول بذلك، وبالتّجافي عن الإرادة والاختيار، والله أعلم.

(١) ما بين المعكوفتين ساقط من طبعة الفقي وموجود في «ع» والمنار.



## فصل

\* ومن أحكامها:

أُثِّمَ إِذَا كَانَتْ مَتَضَمِّنَةً لِحَقِّ آدَمِيٍّ أَنْ يَخْرُجَ التَّائِبُ<sup>(١)</sup> إِلَيْهِ مِنْهُ، إِمَّا بِأَدَائِهِ وَإِمَّا بِاسْتِحْلَالِهِ مِنْهُ بَعْدَ إِعْلَامِهِ بِهِ، [إِنْ]<sup>(٢)</sup> كَانَ حَقًّا مَالِيًّا أَوْ جَنَائِيًّا عَلَى بَدَنِهِ أَوْ بَدَنِ مَوْرُوْثِهِ، كَمَا ثَبَتَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «مَنْ كَانَ لِأَخِيهِ عِنْدَهُ مَظْلَمَةٌ مِنْ مَالٍ أَوْ عَرْضٍ، فَلْيَتَحَلَّلْهُ الْيَوْمَ، قَبْلَ أَنْ يَكُونَ دِينَارٌ وَلَا دِرْهَمٌ إِلَّا الْحَسَنَاتُ وَالسَّيِّئَاتُ»<sup>(٣)</sup>.

وإن كانت المظلمة بقدرح فيه، بغيبه أو قذفٍ فهل يشترط في توبته منها إعلامه بذلك بعينه والتحلُّل منه؟ أو إعلامه بأنه قد نال من عرضه ولا يشترط تعيينه، أو لا يشترط لا هذا ولا هذا، بل يكفي في توبته أن يتوب بينه وبين الله من غير إعلام من قذفه وإعتابه<sup>(٤)</sup>؟

على ثلاثة أقوال، وعن أحمد روايتان منصوصتان في حدِّ القذف، هل يشترط في توبة القاذف إعلام المقذوف، والتحلُّل منه أم لا؟ ويخرِّج عليهما توبة المغتاب والشَّاتم.

والمعروف في مذهب الشافعي، وأبي حنيفة، ومالك: اشتراط الإعلام والتحلُّل، هكذا ذكره أصحابهم في كتبهم.

والذين اشترطوا ذلك احتجُّوا بأنَّ الذَّنْبَ حَقُّ آدَمِيٍّ فَلَا يَسْقُطُ إِلَّا بِإِحْلَالِهِ مِنْهُ وَإِبْرَائِهِ<sup>(٥)</sup>. ثُمَّ مَنْ لَمْ يَصْحَحْ الْبِرَاءَةَ مِنَ الْحَقِّ الْمَجْهُولِ شَرْطَ إِعْلَامِهِ بِعَيْنِهِ، لِاسِيْمَا إِذَا كَانَ مِنْ عَلَيْهِ الْحَقُّ عَارِفًا بِقَدْرِهِ، فَلَا بَدَّ مِنْ إِعْلَامِ مُسْتَحَقِّهِ بِهِ، لِأَنَّهُ قَدْ لَا تَسْمَحُ نَفْسُهُ بِالْإِبْرَاءِ مِنْهُ إِذَا عَرَفَ قَدْرَهُ.

واحتجُّوا بالحديث المذكور، وهو قوله ﷺ: «مَنْ كَانَ لِأَخِيهِ عِنْدَهُ مَظْلَمَةٌ مِنْ مَالٍ أَوْ عَرْضٍ فَلْيَتَحَلَّلْهُ الْيَوْمَ»<sup>(٦)</sup>.

- قالوا: ولأنَّ في هذه الجناية حقين: حقًّا لله، وحقًّا للآدمي، فالتوبة منها بتحلُّل الآدمي لأجل

(١) كلمة: (التائب) غير موجودة في «غ» والمنار.

(٢) في طبعة الفقي: (وإن) والصواب (إن) وهو المثبت في «غ» والمنار.

(٣) البخاري في المظالم، باب: من كانت له مظلمة عند الرجل فحلها له (٢٤٥٩) (٦٥٣٤).

(٤) في «غ»: (واعتيابه).

(٥) في «غ»: (وبراءته).

(٦) سبق تخريجه في الصفحة السابقة.

حقّه<sup>(١)</sup>، والنَّدَم فيما بينه وبين الله لأجل حقّه.

- قالوا: ولهذا كانت توبة القاتل لا تتمُّ إلاَّ بتمكين وليِّ الدِّم من نفسه، إن شاء اقتصَّ وإن شاء عفا، وكذلك توبة قاطع الطَّرِيق.

والقول الآخر: أنَّه لا يشترط الإعلام بما نال من عرضه وقذفه واغتيابه، بل يكفي توبته بينه وبين الله، وأن يذكر المغتاب والمقذوف في مواضع غيبته وقذفه بضدِّ ما ذكره به من الغيبة، فيبدل غيبته بمدحه والثناء عليه، وذكر محاسنه، وقذفه بذكر عفتِّه وإحصانه، ويستغفر له بقدر ما اغتابه.

وهذا اختيار شيخنا أبي العباس ابن تيمية، قدس الله روحه.

واحتجَّ أصحاب هذه المقالة بأنَّ إعلامه مفسدةٌ محضةٌ لا تتضمن مصلحةً، فإنَّه لا يزيده إلاَّ أذىً وحنقًا وغمًّا، وقد كان مستريحًا قبل سماعه، فإذا سمعه ربَّما لم يصبر على حمله، وأورثته ضررًا في نفسه أو بدنه، كما قال الشَّاعر:

فَإِنَّ الَّذِي يُؤْذِيكَ مِنْهُ سَمَاعُهُ  
وَإِنَّ الَّذِي قَالُوا وَرَاءَكَ لَمْ يُقَلِّ

وما كان هكذا فإنَّ الشَّارع لا يبيحه، فضلًا عن أن يوجهه ويأمر به.

- قالوا: وربَّما كان إعلامه به سببًا للعداوة والحرب بينه وبين القاتل، فلا يصفو له أبدًا، ويورثه علمه به عداوةً وبغضاءً مولدةً<sup>(٢)</sup> لشرِّ أكبر من شرِّ الغيبة والقذف، وهذا ضدُّ مقصود الشَّارع من تأليف القلوب، والتَّراحم والتَّعاطف والتَّحاب.

- قالوا: والفرق بين ذلك وبين الحقوق الماليَّة وجنایات الأبدان من وجهين:

أحدهما: أنَّه قد ينتفع بها إذا رجعت إليه، فلا يجوز إخفاؤها عنه، فإنَّه محض حقُّه، فيجب عليه أدائه إليه، بخلاف الغيبة والقذف؛ فإنَّه ليس هناك شيءٌ ينفعه يؤدِّيه إليه إلاَّ إضراره وتهبيجه فقط، فقياس أحدهم على الآخر من أفسد القياس.

والثَّاني: أنَّه إذا أعلمه بها لم تؤذِهِ، ولم تُهيج منه غضبًا ولا عداوةً، بل ربَّما سرَّه ذلك وفرح به، بخلاف إعلامه بما مزَّق به عرضه طول عمره ليلاً ونهارًا، من أنواع القذف والغيبة والهجو، فاعتبار أحدهما بالآخر اعتبارًا فاسدًا، وهذا هو الصَّحيح في القولين كما رأيت، والله أعلم.

(١) جملة: (لأجل حقه) غير موجودة في «غ» والمنار.

(٢) في «غ» والمنار: (مؤكدة).

## فصل

\* ومن أحكامها:

أنَّ العبد إذا تاب من الذَّنْبِ فهل يرجع إلى ما كان عليه قبل الذَّنْبِ من الدَّرَجَةِ الَّتِي حَطَّهَ عنها الذَّنْبِ، أو لا يرجع إليها؟ اختلف في ذلك.

فقال طائفة: يرجع إلى درجته؛ لأنَّ التَّوْبَةَ تجبُّ الذَّنْبَ بالكليَّةِ، وتصيِّره كأن لم يكن، والمقتضي لدرجته ما معه من الإيمان والعمل الصَّالح، فعاد إليها بالتَّوْبَةِ.

- قالوا: لأنَّ التَّوْبَةَ حسنةٌ عظيمةٌ وعملٌ صالحٌ، فإذا كان ذنبه قد حطَّه عن درجته، فحسنته بالتَّوْبَةِ رَفَّتْ إليها، وهذا كمن سقط في بئرٍ، وله صاحبٌ شفيقٌ، أدلى إليه حبلًا تمسَّك به حتَّى رقى منه إلى موضعه، فهكذا التَّوْبَةُ والعمل الصَّالح مثل هذا القرين الصَّالح، والأخ الشَّفيق.

وقالت طائفة: لا يعود إلى درجته وحاله؛ لأنَّه لم يكن في وقوفٍ، وإنَّما كان في صعودٍ، فبالذَّنْبِ صار في نزولٍ وهبوطٍ، فإذا تاب نقص عليه ذلك القدر الَّذي كان مستعدًّا به للتَّرقِي.

- قالوا: ومثل هذا مثل رجلين سائرين على طريق سيرا واحدًا، ثمَّ عرض لأحدهما ما ردَّه على عقبه أو أوقفه، وصاحبه سائرٌ، فإذا استقال هذا رجوعه ووقفته، وسار بإثر صاحبه لم يلحقه أبدًا، لأنَّه كلِّما سار مرحلةً تقدَّم ذاك أخرى.

- قالوا: والأوَّل يسير بقوة أعماله وإيمانه، وكلِّما ازداد سيرًا ازدادت قوَّته، وذلك الواقف الَّذي رجع قد ضعفت قوَّة سيره وإيمانه بالوقوف والرُّجوع.

وسمعت شيخ الإسلام ابن تيميَّة رَضِيَ اللهُ عَنْهُ يحكي هذا الخلاف، ثمَّ قال: «وَالصَّحِيحُ أَنَّ مِنَ التَّائِبِينَ مَنْ لَا يَعُودُ إِلَى دَرَجَتِهِ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَعُودُ إِلَيْهَا، وَمِنْهُمْ مَنْ يَعُودُ إِلَى أَعْلَى مِنْهَا، فَيَصِيرُ خَيْرًا مِمَّا كَانَ قَبْلَ الذَّنْبِ، وَكَانَ دَاوُدُ بَعْدَ التَّوْبَةِ خَيْرًا مِنْهُ قَبْلَ الْخَطِيئَةِ».

قال: «وَهَذَا بِحَسَبِ حَالِ التَّائِبِ بَعْدَ تَوْبَتِهِ، وَجِدِّهِ وَعَزْمِهِ، وَحَدْرِهِ وَتَشْمِيرِهِ؛ فَإِنْ كَانَ ذَلِكَ أَعْظَمَ مِمَّا كَانَ لَهُ قَبْلَ الذَّنْبِ عَادَ خَيْرًا مِمَّا كَانَ وَأَعْلَى دَرَجَةٍ، وَإِنْ كَانَ مِثْلَهُ عَادَ إِلَى مِثْلِ حَالِهِ، وَإِنْ كَانَ دُونَهُ لَمْ يَعُدْ إِلَى دَرَجَتِهِ، وَكَانَ مُنْحَطًّا عَنْهَا».

وهذا الَّذي ذكره هو فصل النزاع في هذه المسألة.

\* ويتبيَّن هذا بمثلين مضرابين:

كُلُّ أَحَدِهِمَا: رجلٌ مسافرٌ سائرٌ على الطريق بطمأنينةٍ وأمنٍ، فهو يعدو مرَّةً ويمشي أخرى،

ويستريح تارةً وينام أخرى، فبينما هو كذلك إذ عرض له في سيره<sup>(١)</sup> ظلٌّ ظليلٌ، وماءٌ باردٌ ومقبلٌ، وروضةٌ مزهرةٌ، فدعته نفسه إلى التَّزولِ على تلك الأماكن، فنزل عليها، فوثب عليه منها عدوٌّ، فأخذه وقيده وكتفه ومنعه عن السير، فعابن الهلاك، وظنَّ أنَّه منقطعٌ به، وأنَّه رزقُ الوحوش والسباع، وأنَّه قد حيلَ بينه وبين مقصده الذي يؤمُّه، فبينما هو على ذلك تتقاذفه الطُّنون؛ إذ وقف على رأسه والده الشَّفِيقِ القادر، فحلَّ كتافه وقيوده، وقال له: اركب الطَّرِيقِ واحذر هذا العدوِّ، فإنَّه على منازل الطَّرِيقِ لك بالمرصاد، واعلم أنَّك ما دمت حاذراً منه، متيقِّظاً له لا يقدر عليك، فإذا غفلت وثب عليك، وأنا متقدِّمك إلى المنزل<sup>(٢)</sup>، وفرطُ لك فاتَّبِعني على الأثر.

فإن كان هذا السَّائر كَيْسًا فطنًا لبيباً، حاضر الذَّهن والعقل، استقبال سيره استقبالاً آخر، أقوى من الأوَّل وأتمَّ، واشتدَّ حذره، وتأهَّب لهذا العدوِّ، وأعدَّ له عدته، فكان سيره الثَّاني أقوى من الأوَّل، وخيراً منه، ووصله إلى المنزل أسرع، وإن غفل عن عدوِّه وعاد إلى مثل حاله الأوَّل، من غير زيادةٍ ولا نقصانٍ ولا قوَّةٍ حذرٍ ولا استعدادٍ، عاد كما كان، وهو معرَّضٌ لما عرَّض له أولاً.

وإن أورثه ذلك توانياً في سيره وفتوراً، وتذكُّراً لطيب مَقِيله، وحسن ذلك الرِّوضِ وعضوبة مائه، وتقيُّؤٌ ظلاله، وسكوناً قبله إليه لم يعد إلى مثل سيره ونقص عمَّا كان.

**المثل الثَّاني:** عبدٌ في صحَّةٍ وعافيةٍ جسمٍ، عرض له مرضٌ أوجب له حميةً وشرب دواءٍ وتحفظاً من التَّخليط، ونقص بذلك مادَّةً رديَّةً كانت منقَّصةً لكمال قوِّته وصحَّته، فعاد بعد المرض أقوى ممَّا كان قبله، كما قيل:

لَعَلَّ عَتَبَكَ مَحْمُودٌ عَوَاقِبُهُ      وَرَبَّمَا صَحَّتِ الْأَجْسَامُ بِالْعَلَلِ

وإن أوجب له ذلك المرضُ ضعفاً في القوَّة، وتداركه بمثل ما نقص من قوِّته، عاد إلى مثل ما كان.

وإن تداركه بدون ما نقص من قوِّته، عاد إلى دون ما كان عليه من القوَّة.

وفي هذين المثليين كفايةٌ لمن تدبَّرهما.

وقد ضرب لذلك مثلٌ آخر: برجلٍ خرج من بيته يريد الصَّلَاةَ في الصَّفِّ الأوَّل، لا يلوي على شيءٍ في

طريقه، فعرض له رجلٌ من خلفه جذب ثوبه وأوقفه قليلاً، يريد تعويقه عن الصَّلَاة، فله معه حالان:

- أحدهما: أن يشتغل به حتَّى تفوته الصَّلَاة، فهذه حال غير الثَّائب.

- الثَّاني: أن يجاذبه على نفسه، ويتفلَّت منه، لئلا تفوته الصَّلَاة.

(١) في «غ» والمنار: (في طريق سيره).

(٢) في «غ» والمنار: (المنزلة).

- ثم له بعد هذا التفتُّ ثلاثة أحوال:
- أحدها: أن يكون سيره جمراً ووثباً، ليستدرك ما فاته بتلك الوقفة، فربما استدركه وزاد عليه.
  - الثاني: أن يعود إلى مثل سيره.
  - الثالث: أن تورثه تلك الوقفة فتوراً وتهاوناً، فيفوته فضيلة الصَّفِّ الأوَّل، أو فضيلة الجماعة وأوَّل الوقت، فهكذا حال<sup>(١)</sup> التائبين السَّائرين سواءً.

## فصل

ويتبيَّن هذا بمسألة شريفة: وهي أنه هل المطيع الذي لم يعص خيراً من العاصي الذي تاب إلى الله توبةً نصوحاً، أو هذا التائب أفضل منه؟  
اختلف في ذلك.

فطائفة رجحت من لم يعص على من عصى وتاب توبةً نصوحاً، واحتجوا بوجوه:

- أحدها: أن أكمل الخلق وأفضلهم أطوعهم لله، وهذا الذي لم يعص أطوع، فيكون أفضل.
- الثاني: أن في زمن اشتغال العاصي بمعصيته يسبقه المطيع عدّة مراحل إلى فوق، فتكون درجته أعلى من درجته، وغايته أنه إذا تاب استقبل سيره ليلحقه، وذاك في سير آخر، فأتى له بلحاظه؟ فهما بمنزلة رجلين مشتركين في الكسب، كلُّما كسب أحدهما شيئاً كسب الآخر مثله، فعمد أحدهما إلى كسبه فأضاعه، وأمسك عن الكسب المستأنف، والآخر مجدُّ في الكسب، فإذا أدركته حمية المنافسة، وعاد إلى الكسب وجد صاحبه قد كسب في تلك المدّة شيئاً كثيراً، فلا يكسب شيئاً إلا كسب صاحبه نظيره، فأتى له بمساواته؟!

- الثالث: أن غاية التوبة أن تمحو عن هذا سيئاته، ويصير بمنزلة من لم يعملها، فيكون سعيه في مدّة المعصية لا له ولا عليه، فأين هذا السعي من سعي من هو كاسبٌ رابحٌ؟!

- الرابع: أن الله يمقت على معاصيه ومخالفة أوامره، ففي مدّة اشتغال هذا بالذنوب كان حظُّه المقت، وحظُّ المطيع الرضا، فالله لم يزل عنه راضياً، ولا ريب أن هذا خير ممَّن كان الله راضياً عنه ثم مقته، ثم رضي عنه، فإن الرضا المستمرَّ خيرٌ من الذي تخلَّه المقت.

- الخامس: أن الذنب بمنزلة شرب السُّمِّ، والتوبة ترياقه ودواؤه، والطاعة هي الصِّحة والعافية، وصحةٌ وعافيةٌ مستمرةٌ خيرٌ من صحةٍ تخلَّها مرضٌ وشرب سمِّ أفاق منه، وربما أدّى به إلى التلّف

(١) كلمة: (حال) غير موجودة في «غ» والمنار.

أو المرض أبداً.

- السَّادِس: أَنَّ العاصي على خطرٍ شديدٍ، فَإِنَّهُ دائِرٌ بين ثلاثة أشياء: أحدها: العطب والهلاك بشرب السُّمِّ.

الثَّانِي: التَّقْصَان من القوَّة وضعفها إن سلم من الهلاك.

والثَّالِث: عود قوَّته إليه كما كانت أو خيراً منها بعيداً.

والأكثر إثمًا هو القسمان الأوَّلان، ولعلَّ الثَّالِث نادِرٌ جدًّا، فهو على يقينٍ من ضرر السُّمِّ، وعلى

رجاءٍ من حصول العافية، بخلاف من لم يتناول ذلك.

- السَّابِع: أَنَّ المطيع قد أحاط على بستان طاعته حائطًا حصينًا (لا يجد الأعداء) <sup>(١)</sup> إليه سبيلًا،

فثمرته وزهرته وخضرته وبهجته في زيادةٍ ونموٍّ أبداً، والعاصي قد فتح فيه ثغراً، وثلم فيه ثلمةً، ومكَّن

منه الشُّرَّاق والأعداء، فدخلوا فعاثوا فيه يمينًا وشمالًا، أفسدوا أغصانه، وخربوا حيطانه، وقطَّعوا

ثمراته، وأحرقوا في نواحيه، وقطَّعوا مائه، ونقصوا سقيه، فمتى يرجع هذا إلى حاله الأوَّل؟ فإذا تداركه

قيمه ولمَّ شعته، وأصلح ما فسد منه، وفتح طرق مائه، وعمَّر ما خرب منه، فَإِنَّهُ إمَّا أن يعود كما كان، أو

أنقص، أو خيراً، ولكن لا يلحق بستان صاحبه الَّذي لم يزل على نضارته وحسنه، بل في زيادةٍ ونموٍّ،

وتضاعف ثمره، وكثرة غرسٍ.

- والثَّامِن: أَنَّ طمع العدوِّ في هذا العاصي إنَّما كان لضعف علمه وضعف عزيمته، ولذلك

يسمَّى جاهلاً.

قال قتادة: «أَجْمَعَ أَصْحَابُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَلَى أَنْ كُلَّ مَا عَصِيَ اللَّهُ بِهِ فَهُوَ جَهَالَةٌ».

وكذلك قال الله تعالى في حقِّ آدم: ﴿وَلَمْ يَجِدْ لَهُ عَزْمًا﴾ [طه: ١١٥].

وقال في حقِّ غيره: ﴿فَاصْبِرْ كَمَا صَبَرَ أُولُو الْعَرْسِ مِنَ الرُّسُلِ﴾ [الأحقاف: ٣٥].

وإمَّا من قويت عزيمته، وكمل علمه، وقوي إيمانه لم يطمع فيه عدوُّه، وكان أفضل.

- الثَّاسِع: أَنَّ المعصية لا بدَّ أن تؤثر أثرًا سيئًا ولا بدَّ إمَّا هلاكًا كليًّا، وإمَّا خسارًا و عقابًا يعقبه إمَّا

عفوٌ ودخول الجنة، وإمَّا نقص درجةٍ، وإمَّا خمود مصباح الإيمان، وعمل التائب <sup>(٢)</sup> في رفع هذه الآثار

والتكفير، وعمل المطيع في الزيادة، ورفع الدَّرَجَات.

ولهذا؛ كان <sup>(٣)</sup> قيام الليل نافلةً للنبيِّ ﷺ خاصَّةً، فَإِنَّهُ يعمل في زيادة الدَّرَجَات، وغيره يعمل في

(١) في «غ» والمنار: (لا تجدا العدا).

(٢) في «غ» والمنار: (التوبة).

(٣) كلمة: (كان) ساقطة من «غ» والمنار.

تكفير السيئات، وأين هذا من هذا؟!

- العاشر: أن المقبل على الله المطيع له يسير بجملته أعماله، وكلما زادت طاعته وأعماله ازداد كسبه بها وعظم، وهو بمنزلة من سافر فكسب عشرة أضعاف رأس ماله، فسافر ثانيًا برأس ماله الأوّل وكسبه، فكسب عشرة أضعافه أيضًا، فسافر ثالثًا أيضًا بهذا المال كلّ، وكان ربحه كذلك، وهلمّ جرًا، فإذا فتر عن السّفَر في آخر أمره، مرّةً واحدةً، فاته من الرّبح بقدر جميع ما ربح أو أكثر منه. وهذا معنى قول الجنيد رحمته الله: «لو أقبل صادق على الله ألف عام ثمّ أعرض عنه لحظةً واحدةً كان ما فاته أكثر ممّا ناله». وهو صحيح بهذا المعنى، فإنّه قد فاته في مدّة الإعراض ربح تلك الأعمال كلّها، وهو أزيد من الرّبح المتقدّم، فإذا كان هذا حال من أعرض، فكيف من عصى وأذنب؟ وفي هذا الوجه كفاية.

## فصل

وطائفة رجّحت التائب، وإن لم تنكر كون الأوّل أكثر حسنات منه، واحتجّت بوجوه: - أحدها: أن عبودية التوبة من أحبّ العبوديات إلى الله، وأكرمها عليه، فإنّه سبحانه يحبّ التّوّابين، ولو لم تكن التّوبة أحبّ الأشياء إليه لما ابتلي بالذنوب أكرم الخلق عليه، فلمحبّته لتوبة عبده ابتلاه بالذنوب الذي يوجب وقوع محبوبه من التّوبة، وزيادة محبّته لعبده؛ فإنّ للتّائبين عنده محبةً خاصّةً، يوضّح ذلك:

- الوجه الثاني: أن للتّوبة عنده سبحانه منزلةً ليست لغيرها من الطّاعات؛ ولهذا يفرح سبحانه بتوبة عبده حين يتوب إليه أعظم فرح يقدر، كما مثله النبي صلى الله عليه وآله يفرح الواجد لراحته التي عليها طعامه وشرابه في الأرض الدّويّة المهلكة، بعدما فقدّها، وأيس من أسباب الحياة، ولم يجرى هذا الفرحة في شيء من الطّاعات سوى التّوبة، ومعلوم أنّ لهذا الفرحة تأثيرًا عظيمًا في حال التّائب وقلبه، ومزيده لا يعبر عنه، وهو من أسرار تقدير الذّنوب على العباد؛ فإنّ العبد ينال بالتّوبة درجة المحبوبيّة، فيصير حبيبًا لله، فإنّ الله يحبّ التّوّابين ويحبّ العبد المفتن التّوّاب، ويوضّحه:

- الوجه الثالث: أن عبودية التّوبة فيها من الدّلّ والانكسار، والخضوع، والتّمقّق لله، والتّدلّل له، ما هو أحبّ إليه من كثير من الأعمال الظّاهرة، وإن زادت في القدر والكميّة على عبودية التّوبة، فإنّ الدّلّ والانكسار روح العبوديّة، ومحبّها ولبّها، يوضّحه:

- الوجه الرابع: أن حصول مراتب الدّلّ والانكسار للتّائب أكمل منها لغيره، فإنّه قد شارك من لم يذنب في ذلّ الفقر، والعبوديّة، والمحبّة، وامتاز عنه بانكسار قلبه بالمعصية والله سبحانه أقرب

ما يكون إلى عبده عند ذلّه، وانكسار قلبه.

كما في الأثر الإسرائيلي: «يَا رَبِّ أَيْنَ أَجِدُكَ؟ قَالَ: عِنْدَ الْمُتَكَبِّرَةِ قُلُوبُهُمْ مِنْ أَجْلِي» (١).  
ولأجل هذا كان «أقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد» (٢)؛ لأنه مقام ذلّ وانكسار بين يدي ربه.

وتأمل قول النبي ﷺ فيما يروي عن ربه ﷻ: أَنَّهُ يَقُولُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ: «يَا بَنَ آدَمَ، اسْتَطَعْتُمْكَ فَلَمْ تُطْعِمْنِي، قَالَ: يَا رَبِّ، كَيْفَ أَطْعِمُكَ وَأَنْتَ رَبُّ الْعَالَمِينَ؟! قَالَ: اسْتَطَعْتُمْكَ عَبْدِي فَلَنْ تُطْعِمَهُ، أَمَا لَوْ أَطْعَمْتَهُ لَوَجَدْتَ ذَلِكَ عِنْدِي، ابْنَ آدَمَ، اسْتَسْقَيْتُكَ فَلَمْ تَسْقِنِي، قَالَ: يَا رَبِّ، كَيْفَ أَسْقِيكَ وَأَنْتَ رَبُّ الْعَالَمِينَ؟! قَالَ: اسْتَسْقَاكَ عَبْدِي فَلَنْ تَسْقِيَهُ، أَمَا لَوْ سَقَيْتَهُ لَوَجَدْتَ ذَلِكَ عِنْدِي، ابْنَ آدَمَ، مَرَضْتُ فَلَمْ تَعُدْنِي، قَالَ: يَا رَبِّ، كَيْفَ أَعُوذُكَ وَأَنْتَ رَبُّ الْعَالَمِينَ؟! قَالَ: أَمَا إِنَّ عَبْدِي فَلَانًا مَرَضَ فَلَمْ تَعُدَّهُ، أَمَا لَوْ عُدْتَهُ لَوَجَدْتَنِي عِنْدَهُ» (٣).

فقال في عيادة المريض: «لَوَجَدْتَنِي عِنْدَهُ» وقال في الإطعام، والإسقاء: «لَوَجَدْتَ ذَلِكَ عِنْدِي» ففرّق بينهما؛ فإنّ المريض مكسور القلب ولو كان من كان، فلا بدّ أن يكسره المرض فإذا كان مؤمناً قد انكسر قلبه بالمرض كان الله عنده.

وهذا - والله أعلم - هو السرّ في استجابة دعوة الثلاثة: المظلوم، والمسافر، والصائم، للكسرة التي في قلب كلّ واحدٍ منهم، فإنّ غربة المسافر وكسرتة ممّا يجده العبد في نفسه، وكذلك الصّوم، فإنّه يكسر سورة النفس السبعيّة الحيوانيّة، ويذلّها.

والقصد: أنّ شمعة الجبر والفضل والعطايا، إنّما تنزل في شمعدان الانكسار، وللعاصي التائب من ذلك أوفر نصيب، يوضّحه:

- الوجه الخامس: أنّ الذّنْب قد يكون أنفع للعبد إذا اقترنت به التّوبة من كثير من الطّاعات.  
وهذا معنى قول بعض السّلف: «قَدْ يَعْمَلُ الْعَبْدُ الذَّنْبَ فَيَدْخُلُ بِهِ الْجَنَّةَ، وَيَعْمَلُ الطَّاعَةَ فَيَدْخُلُ بِهَا النَّارَ، قَالُوا: وَكَيْفَ ذَلِكَ؟ قَالَ: يَعْمَلُ الذَّنْبَ فَلَا يَزَالُ نُصَبَ عَيْنَيْهِ، إِنْ قَامَ وَإِنْ قَعَدَ وَإِنْ مَشَى ذَكَرَ ذَنْبَهُ، فَيُحَدِّثُ لَهُ انْكَسَارًا، وَتَوْبَةً، وَاسْتِعْفَاءً، وَنَدَمًا، فَيَكُونُ ذَلِكَ سَبَبَ نَجَاتِهِ، وَيَعْمَلُ الْحَسَنَةَ، فَلَا تَزَالُ نُصَبَ عَيْنَيْهِ، إِنْ قَامَ وَإِنْ قَعَدَ وَإِنْ مَشَى، كُلَّمَا ذَكَرَهَا أَوْ رَتَّبَهَا عَجَبًا وَكِبْرًا وَمِنَّةً، فَتَكُونُ سَبَبَ هَلَاكِهِ».  
فيكون الذّنْب موجباً لترتّب طاعاتٍ وحسناتٍ، ومعاملاتٍ قلبيةٍ، من خوف الله والحياء منه،

(١) كتاب «الزهد» لأحمد (ص ٧٥).

(٢) مسلم في الصلاة، باب: ما يقول في الركوع والسجود (٤٨٢)، وأبو داود (٨٧٥).

(٣) مسلم في البر والصلة، باب: فضل عيادة المريض (٢٥٦٩)، وأوله: «مرضت فلم تعديني...».



والإطراق بين يديه منكسًا رأسه خجلًا، باكيا نادمًا، مستقيلاً ربّه، وكلُّ واحدٍ من هذه الآثار أنفع للعبد من طاعةٍ توجب له صولةً، وكبرًا، وازدراءً بالناس، ورؤيتهم بعين الاحتقار.

ولا ريب أن هذا الذنب (١) خيرٌ عند الله، وأقرب إلى النجاة والفوز من هذا المعجب بطاعته، الصائل بها المانّ بها، وبحاله على الله ﷻ وعباده، وإن قال بلسانه خلاف ذلك، فالله شهيدٌ على ما في قلبه، ويكاد يعادي الخلق إذا لم يعظّموه ويرفعوه، ويخضعوا له، ويجد في قلبه بغضةً لمن لم يفعل به ذلك.

ولو فتنّ نفسه حقّ التفتيش لرأى فيها ذلك كامنًا؛ ولهذا تراه عاتبًا على من لم يعظّمه ويعرف له حقّه، متطلبًا لعيبه في قالب حميةٍ لله، وغضبٍ له، وإذا قام بمن يعظّمه ويحترمه، ويخضع له من الذنوب أضعاف ما قام بهذا فتح له باب المعاذير والرّجاء، وأغمض عنه عينه وسمعته، وكفّ لسانه وقلبه، وقال: باب العصمة عن غير الأنبياء مسدودٌ، وربّما ظنّ أن ذنوب من يعظّمه تكفّر بإجلاله وتعظيمه وإكرامه إيّاه (٢).

فإذا أراد الله بهذا العبد خيرًا ألقاه في ذنبٍ يكسره به، ويعرّفه قدره (٣)، ويكفي (٤) به عباده شرّه، وينكس (٥) به رأسه، ويستخرج (٦) به منه داء العجب والكبر والمنّة عليه وعلى عباده، فيكون هذا الذنب أنفع لهذا من طاعاتٍ كثيرة، ويكون بمنزلة شرب الدواء ليستخرج به الداء العضال.

كما قيل بلسان الحال في قصّة آدم وخروجه من الجنّة بذنبه:

يا آدم، لا تجزع من كأس زللٍ كانت سبب كيسك، فقد استخرج بها منك داءٌ لا يصلح أن تجاورنا به، وألبست بها حلّة العبوديّة.

لَعَلَّ عَتْبَكَ مَحْمُودٌ عَوَاقِبُهُ وَرَبِّمَا صَحَّتِ الْأَجْسَامُ بِالْعِلَالِ

يا آدم، إنّما ابتليتك بالذنب لأنّي أحبُّ أن أظهر فضلي، وجودي وكرمي، على من عصاني: «لَوْ لَمْ تُذْنِبُوا لَذَهَبَ اللَّهُ بِكُمْ، وَلَجَاءَ بِقَوْمٍ يُذْنِبُونَ فَيَسْتَغْفِرُونَ فَيَغْفِرُ لَهُمْ» (٧).

يا آدم، كنت تدخل عليّ دخول الملوك على الملوك، واليوم تدخل عليّ دخول العبيد على الملوك.

(١) في «غ» والمنار: (المنذب).

(٢) كلمة: (إياه) غير موجودة في «غ» والمنار.

(٣) في «غ» والمنار: (وعرفه به قدره).

(٤) في «غ» والمنار: (وكفى).

(٥) في «غ» والمنار: (ونكس).

(٦) في «غ» والمنار: (واستخرج).

(٧) سبق تخريجه (١/٢١٣).

يا آدم، إذا عصمتك وعصمت بنيك من الذنوب، فعلى من أجود بحلمي وعلى من أجود بعفوي ومغفرتي، وتويتي، وأنا التَّوَابُ الرَّحِيمُ!؟

يا آدم، لا تجزع من قولي لك: ﴿أَخْرَجْنَا مِنْهَا﴾ [الأعراف: ١٨] فلك خلقتها، ولكن اهبط إلى دار المجاهدة، وابذر بذر التَّقْوَى، وأمطر عليه سحائب الجفون، فإذا اشتدَّ الحُبُّ واستغلظ، واستوى على سوقه، فتعال فاحصده.

يا آدم، ما أهبطنك من الجنة إلا لتتوسل إليَّ في الصُّعود، وما أخرجتك منها نفيًا لك عنها، ما أخرجتك منها إلا لتعود.

إِنْ جَرَى بَيْنَنَا وَبَيْنَكَ عَتَبٌ  
وَتَنَاءَتْ مِنَّا وَمِنْكَ الدِّيَارُ  
فَالْوِدَادُ الَّذِي عَهَدْتَ مُقِيمٌ  
وَالْعَنَارُ الَّذِي أَصَبْتَ جِبَارُ

يا آدم، ذنبٌ تدلُّ به لدينا أحبُّ إلينا من طاعةٍ تدلُّ بها علينا.

يا آدم، أنين المذنبين، أحبُّ إلينا من تسييح المُدَلِّين.

«يَا بَنَ آدَمَ، إِنَّكَ مَا دَعَوْتَنِي وَرَجَوْتَنِي غَفَرْتُ لَكَ عَلَى مَا كَانَ مِنْكَ وَلَا أَبَالِي.

يَا بَنَ آدَمَ، لَوْ بَلَغَتْ ذُنُوبُكَ عَنَانَ السَّمَاءِ، ثُمَّ اسْتَغْفَرْتَنِي غَفَرْتُ لَكَ.

يَا بَنَ آدَمَ، لَوْ لَقِيتَنِي بِقُرَابِ الْأَرْضِ حَطَايَا، ثُمَّ لَقِيتَنِي لَا تُشْرِكُ بِي شَيْئًا أَتَيْتَكَ بِقُرَابِهَا مَغْفِرَةً»<sup>(١)</sup>.

يذكر عن بعض العباد: «أَنَّهُ كَانَ يَسْأَلُ رَبَّهُ فِي طَوَافِهِ بِالْبَيْتِ أَنْ يَعْصِمَهُ ثُمَّ غَلَبَتْهُ عَيْنَاهُ فَنَامَ، فَسَمِعَ قَائِلًا يَقُولُ: أَنْتَ تَسْأَلُنِي الْعِصْمَةَ، وَكُلُّ عِبَادِي يَسْأَلُونِي الْعِصْمَةَ، فَإِذَا عَصَمْتَهُمْ فَعَلَى مَنْ أَنْفَضَلُ وَأَجُودُ بِمَغْفِرَتِي وَعَفْوِي؟ وَعَلَى مَنْ أَتُوبُ؟ وَأَيْنَ كَرَمِي وَعَفْوِي وَمَغْفِرَتِي وَفَضْلِي؟...» ونحو هذا من الكلام.

يا بن آدم، إذا آمنت بي ولم تشرك بي شيئًا، أقمت حملة عرشي ومن حوله يسبحون بحمدي ويستغفرون لك وأنت على فراشك.

وفي الحديث العظيم الإلهي حديث أبي ذرٍّ: «يَا عِبَادِي، إِنَّكُمْ تُخَطِّئُونَ بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ، وَأَنَا أَغْفِرُ الذُّنُوبَ جَمِيعًا، فَمَنْ عَلِمَ أَنِّي ذُو قُدْرَةٍ عَلَى الْمَغْفِرَةِ غَفَرْتُ لَهُ وَلَا أَبَالِي»<sup>(٢)</sup>.

﴿قُلْ يَعْجَبَادِي الَّذِينَ أَسْرَفُوا عَلَى أَنْفُسِهِمْ لَا تَنْظُرُوا مِنْ رَحْمَةِ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ جَمِيعًا إِنَّهُ هُوَ الْغَفُورُ

(١) جزء من حديث طويل رواه الترمذي في الدعوات، باب: (٩٩)، رقم (٣٥٤٠)، وقال: غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه. وحسنه الألباني في «الصحيحة» (١٢٧، ١٢٨).

(٢) هو جزء من حديث تقدم تخريجه (١١٠/١) وأوله «إني حرمت الظلم على نفسي...»، من رواية مسلم إلا أن قوله: «فمن علم أي ذو قدرة على المغفرة غفرت له ولا أبالي» ليست عنده وإنما هي عند أحمد (٥/١٥٤، ١٧٧)، والترمذي (٤٢٥٧).

الرَّحِيمِ ﴿٥٣﴾ [الزمر: ٥٣].

يا عبدي، لا تعجز، فمك الدعاء وعليّ الإجابة، ومك الاستغفار وعليّ المغفرة، ومك التوبة وعليّ تبديل سيئاتك حسناتٍ، يوضحه:

- الوجه السادس: وهو قوله تعالى: ﴿إِلَّا مَنْ تَابَ وَآمَنَ وَعَمِلَ عَمَلًا صَالِحًا فَأُولَئِكَ يُبَدِّلُ اللَّهُ سَيِّئَاتِهِمْ حَسَنَاتٍ وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَحِيمًا﴾ [الفرقان: ٧٠].

وهذا من أعظم البشارة للتائبين إذا اقترن بتوبتهم إيمانًا وعملًا صالحًا، وهو حقيقة التوبة. قال ابن عباس رضي الله عنهما: «مَا رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ فَرِحَ بِشَيْءٍ قَطُّ فَرَحَهُ بِهَذِهِ الْآيَةِ لَمَّا أَنْزَلَتْ، وَفَرَحَهُ بِنُزُولِ (١): ﴿إِنَّا فَتَحْنَا لَكَ فَتْحًا مُبِينًا﴾ لِيُغْفِرَ لَكَ اللَّهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِكَ وَمَا تَأَخَّرَ ﴿[الفتح: ١، ٢]» (٢).

واختلفوا في صفة هذا التبديل، وهل هو في الدنيا، أو في الآخرة؟ على قولين: فقال ابن عباس وأصحابه: «هُوَ تَبْدِيلُهُمْ بِقَبَائِحِ أَعْمَالِهِمْ مَحَاسِنَهَا، فَبَدَّلَهُمْ بِالشُّرْكِ إِيمَانًا، وَبِالزُّنَا عِفَّةً وَإِحْصَانًا، وَبِالْكَذِبِ صِدْقًا، وَبِالْخِيَانَةِ أَمَانَةً».

فعلى هذا معنى الآية أن صفاتهم القبيحة، وأعمالهم السيئة، بدّلوا عوضها صفات جميلة، وأعمالًا صالحةً، كما يبذل المريض بالمرض صحّةً، والمبتلى ببلائه عافيةً. وقال سعيد بن المسيّب، وغيره من التابعين: «هُوَ تَبْدِيلُ اللَّهِ سَيِّئَاتِهِمُ الَّتِي عَمِلُوهَا بِحَسَنَاتٍ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، فَيُعْطِيهِمْ مَكَانَ كُلِّ سَيِّئَةٍ حَسَنَةً».

واحتج أصحاب هذا القول بما روى الترمذي في «جامعه»: حَدَّثَنَا الْحُسَيْنُ بْنُ حَرْبٍ قَالَ: حَدَّثَنَا وَكَيْعٌ قَالَ: حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ عَنِ الْمَعْرُورِ بْنِ سُوَيْدٍ عَنِ أَبِي ذَرٍّ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنِّي لَأَعْلَمُ آخَرَ رَجُلٍ يُخْرَجُ مِنَ النَّارِ، يُؤْتَى بِالرَّجُلِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، فَيَقَالُ: اغْرَضُوا عَلَيْهِ صِعَارَ ذُنُوبِهِ، وَيُحَبَّأُ عَنْهُ كِبَارُهَا، فَيَقَالُ: عَمِلْتَ يَوْمَ كَذَا وَكَذَا، وَهُوَ مُقَرَّرٌ لَا يُنْكِرُ، وَهُوَ مُشْفِقٌ مِنْ كِبَارِهَا، فَيَقَالُ: أَعْطَوْهُ مَكَانَ كُلِّ سَيِّئَةٍ عَمَلًا حَسَنَةً، فَيَقُولُ: إِنَّ لِي ذُنُوبًا مَا أَرَاهَا هَاهُنَا»، قال أبو ذرٍّ: فلقد رأيت رسول الله ﷺ ضحك حتى بدت نواجذه (٣).

فهذا حديثٌ صحيحٌ، ولكن في الاستدلال به على صحّة هذا القول نظرٌ؛ فإن هذا قد عدّب بسَيِّئاته ودخل بها النار، ثم بعد ذلك أخرج منها، وأعطى مكان كل سيئة حسنةً، صدقةً تصدّق الله بها

(١) كلمة: (بنزول) غير موجودة في «غ» والمنار، ويوجد مكانه (الباء فقط).

(٢) أخرجه البخاري (٤٨٣٣) عن زيد بن أسلم عن أبيه أن رسول الله ﷺ قال: «لقد أنزلت عليّ الليلة سورة لهي أحب إليّ مما طعت عليه الشمس» ثم قرأ ﴿إِنَّا فَتَحْنَا لَكَ فَتْحًا مُبِينًا﴾.

(٣) الترمذي في صفة جهنم، باب رقم (١٠)، حديث رقم (٢٥٩٥)، ورواه مسلم بوجه آخر في الإيمان، باب: أدنى أهل الجنة منزلة فيها (١٩٠).

عليه ابتداءً بعدد ذنوبه، وليس في هذا تبديل تلك الذنوب بحسناتٍ؛ إذ لو كان كذلك لما عوقب عليها كما لم يعاقب التائب، والكلام إنما هو في تائبٍ أثبت له مكان كل سيئة حسنة، فزادت حسناته، فأين في هذا الحديث ما يدل على ذلك؟

والناس استقبلوا هذا الحديث مستدلّين به في تفسير هذه الآية على هذا القول، وقد علمت ما فيه، لكن للسلف غورٌ ودقةٌ فهم لا يدركها كثيرٌ من المتأخرين.

فالاستدلال به صحيحٌ، بعد تمهيد قاعدة، إذا عُرِفَتْ عُرِفَ لطف الاستدلال به ودقته. وهي: أن الذنب لا بد له من أثر، وأثره يرتفع بالتوبة تارةً، وبالحسنات الماحية تارةً، وبالمصائب المكفرة تارةً، وبدخول النار ليتخلص من أثره تارةً، وكذلك إذا اشتد أثره، ولم تقو تلك الأمور على محوه، فلا بد إذن من دخول النار؛ لأن الجنة لا يكون فيها ذرةٌ من الخبيث، ولا يدخلها إلا من طاب من كل وجه، فإذا بقي عليه شيءٌ من خبث الذنوب أدخل كير الامتحان، ليخلص ذهب إيمانه من خبثه، فيصلح حينئذٍ لدار الملك.

إذا علم هذا: فزوال موجب الذنب وأثره تارةً يكون بالتوبة النصوح، وهي أقوى الأسباب، وتارةً يكون باستيفاء الحق منه وتطهيره في النار، فإذا تطهر بالنار، وزال أثر الوسخ والخبث عنه، أعطي مكان كل سيئة حسنة، فإذا تطهر بالتوبة النصوح، وزال عنه بها أثر وسخ الذنوب وخبثها، كان أولى بأن يعطى مكان كل سيئة حسنة؛ لأن إزالة التوبة لهذا الوسخ والخبث أعظم من إزالة النار، وأحب إلى الله، وإزالة النار بدل منها، وهي الأصل، فهي أولى بالتبديل مما بعد الدخول، يوضحه:

- الوجه التاسع: وهو أن التائب قد بدل كل سيئة بدمه عليها حسنة<sup>(١)</sup>؛ إذ هو توبة تلك السيئة، والندم توبة، والتوبة من كل ذنب حسنة، فصار كل ذنب عمله زائلاً بالتوبة التي حلت محلّه وهي حسنة، فصار له مكان كل سيئة حسنة بهذا الاعتبار، فتأمله فإنه من أطف الوجه.

وعلى هذا؛ فقد تكون هذه الحسنة مساويةً في القدر لتلك السيئة، وقد تكون دونها، وقد تكون فوقها، وهذا بحسب نصح هذه التوبة، وصدق التائب فيها، وما يقترن بها من عمل القلب الذي يزيد مصلحته ونفعه على مفسدة تلك السيئة، وهذا من أسرار مسائل التوبة ولطائفها، يوضحه:

- الوجه العاشر: أن ذنب العارف بالله وبأمره قد يترتب عليه حسنات أكبر منه وأكثر، وأعظم نفعاً، وأحب إلى الله من عصمته من ذلك الذنب؛ من ذل وانكسار وخشية، وإنابة وندم، وتدارك بمراغمة العدو بحسنة أو حسنات أعظم منه، حتى يقول الشيطان: يا ليتني لم أوقعه فيما أوقعته فيه، ويندم الشيطان على إيقاعه في الذنب، كندامة فاعله على ارتكابه، لكن شتان ما بين الندمين، والله تعالى

(١) كلمة: (حسنة) غير موجودة في «ع» والمنار.

يحبُّ من عبده مراغمة عدوّه وغيظه، كما تقدّم أنّ هذا من العبوديّة من أسرار التّوبة، فيحصل من العبد مراغمة العدو بالتّوبة والتّدارك، وحصول محبوب الله من التّوبة، وما يتبعها من زيادة الأعمال هنا، ما يوجب جعل مكان السيّئة حسنة بل حسناتٍ.

وتأمّل قوله: ﴿بَدَّلَ اللَّهُ سَيِّئَاتِهِمْ حَسَنَاتٍ﴾ [الفرقان: ٧٠] ولم يقل مكان كلّ واحدة واحدة فهذا يجوز أن يبدّل السيّئة الواحدة بعدة حسناتٍ بحسب حال المبدّل.

وأما في الحديث: فإنّ الذي عدّب على ذنوبه لم يبدّلها في الدّنيا بحسناتٍ من التّوبة النّصوح وتوابعها، فلم يكن له ما يجعل مكان السيّئة حسناتٍ، فأعطي مكان كلّ سيّئة حسنة واحدة، وسكت النبيّ ﷺ عن كبار ذنوبه، ولما انتهى إليها ضحك، ولم يبيّن ما يفعل الله بها، وأخبر أنّ الله يبدّل مكان كلّ صغيرة حسنة، ولكن في الحديث إشارة لطيفة إلى أنّ هذا التّبديل يعمُّ كبارها وصغارها من وجهين:

أحدهما: قوله: «أخْبِئُوا عَنْهُ كِبَارَهَا»، فهذا إشعارٌ بأنّه إذا رأى تبدال الصّغائر ذكرها وطمع في تبدالها، فيكون تبدالها أعظم موقعاً عنده من تبدال الصّغائر، وهو به أشدُّ فرحاً واغتراباً.

والثّاني: ضحك النبيّ ﷺ عند ذكر ذلك، وهذا الضّحك مشعرٌ بالتّعجب ممّا يفعل به من الإحسان، وما يقرب به على نفسه من الذّنوب، من غير أن يقرّر عليها ولا يسأل عنها، وإنّما عرضت عليه الصّغائر. فتبارك الله ربّ العالمين، وأجود الأجودين، وأكرم الأكرمين، البرّ اللطيف، المتودّد إلى عباده بأنواع الإحسان، وإيصاله إليهم من كلّ (١) طريقٍ بكلّ نوع، لا إله إلا هو الرّحمن الرّحيم.

## فصل

وكثيرٌ من النّاس إنّما يفسّر التّوبة بالعزم على ألاّ يعاود الذّنوب، وبالإقلاع عنه في الحال، وبالندم عليه في الماضي، وإن كان في حقّ آدمي فلا بدّ من أمرٍ رابع، وهو التّحلّل منه.

وهذا الذي ذكره بعض مسمّي التّوبة بل شرطها، وإلاّ فالتّوبة في كلام الله ورسوله - كما تتضمّن ذلك - تتضمّن العزم على فعل المأمور والتزامه؛ فلا يكون بمجرد الإقلاع والعزم والندم تائباً، حتّى يوجد منه العزم الجازم على فعل المأمور، والإتيان به، هذا حقيقة التّوبة، وهي اسمٌ لمجموع الأمرين، لكنّها إذا قرنت بفعل المأمور كانت عبارة عمّا ذكره، فإذا أفردت تضمّنت الأمرين، وهي

(١) كلمة: (كل) ساقطة من «ع» والمنار.

كلفظة التَّقْوَى التي تقتضي عند أفرادها فعل ما أمر الله به، وترك ما نهى الله عنه، وتقتضي عند اقترائها بفعل المأمور الانتهاء عن المحذور.

فإن حقيقة التَّوْبَةِ الرَّجُوعُ إِلَى اللَّهِ بِالْتِزَامِ فِعْلٍ مَا يُحِبُّ، وَتَرْكُ مَا يَكْرَهُ، فَهِيَ رَجُوعٌ مِنْ مَكْرُوهٍ إِلَى مُحِبِّوْبٍ، فَالرَّجُوعُ إِلَى الْمُحِبِّوْبِ جِزْءٌ مَسْمَاهاً، وَالرَّجُوعُ عَنِ الْمَكْرُوهِ الْجِزْءُ الْآخِرُ؛ وَلِهَذَا عَلَّقَ سُبْحَانَهُ الْفَلَاحَ الْمَطْلُوقَ عَلَى فِعْلِ الْمَأْمُورِ وَتَرْكِ الْمَحْذُورِ بِهَا، فَقَالَ: ﴿وَتُوبُوا إِلَى اللَّهِ جَمِيعًا أَيُّهَ الْمُؤْمِنُونَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾ [النور: ٣١] فَكُلُّ تَائِبٍ مُفْلِحٌ، وَلَا يَكُونُ مُفْلِحًا إِلَّا مَنْ فَعَلَ مَا أُمِرَ بِهِ وَتَرَكَ مَا نُهِيَ عَنْهُ.

وقال تعالى: ﴿وَمَنْ لَمْ يَتُبْ فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ﴾ [الحجرات: ١١] وتارك المأمور ظالمٌ، كما أنَّ فاعل المحذور ظالمٌ، وزوال اسم الظلم (١) عنه إنَّما يكون بالتَّوْبَةِ الجامعة للأمرين، فالنَّاسُ قسمان: تائبٌ وظالمٌ ليس إلا، فالتائبون هم: ﴿الْمُحْسِنُونَ الْمُحْسِنُونَ السَّائِحُونَ الرَّكَعُونَ السَّاجِدُونَ الْأَمْرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَالنَّكَاهُونَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَالْحَافِظُونَ لِحُدُودِ اللَّهِ﴾ [التوبة: ١١٣] فحفظ حدود الله جزء التَّوْبَةِ، والتَّوْبَةُ هي مجموع هذه الأمور، وإنَّما سُمِّيَ (٢) تائبًا لرجوعه إلى أمر الله من نهيهِ، وإلى طاعته من معصيته، كما تقدَّم.

فإذن؛ التَّوْبَةُ هي حقيقة دين الإسلام، والدين كله داخلٌ في مسمى التَّوْبَةِ وبهذا استحقَّ التَّائِبُ أَنْ يَكُونَ حَبِيبَ اللَّهِ، فَإِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ التَّوَّابِينَ وَيُحِبُّ الْمُتَطَهِّرِينَ، وَإِنَّمَا يُحِبُّ اللَّهُ مَنْ فَعَلَ مَا أُمِرَ بِهِ، وَتَرَكَ مَا نُهِيَ عَنْهُ. فإذن؛ التَّوْبَةُ هي الرَّجُوعُ مِمَّا يَكْرَهُهُ اللَّهُ ظَاهِرًا وَبَاطِنًا إِلَى مَا يُحِبُّهُ ظَاهِرًا وَبَاطِنًا، وَيَدْخُلُ فِي مَسْمَاها الْإِسْلَامُ، وَالْإِيمَانُ، وَالْإِحْسَانُ، وَتَتَنَاوَلُ جَمِيعَ الْمَقَامَاتِ؛ وَلِهَذَا كَانَتْ غَايَةَ كُلِّ مُؤْمِنٍ، وَبَدَايَةَ الْأَمْرِ وَخَاتَمَتَهُ، كَمَا تَقَدَّمَ، وَهِيَ الْغَايَةُ الَّتِي وَجَدَ لِأَجْلِهَا الْخَلْقَ، وَالْأَمْرَ وَالتَّوْحِيدَ جِزْءًا مِنْهَا، بَلْ هُوَ جِزْوُهَا الْأَعْظَمُ الَّذِي عَلَيْهِ بِنَاؤُهَا.

وأكثر النَّاسِ لَا يَعْرِفُونَ قَدْرَ التَّوْبَةِ وَلَا حَقِيقَتَهَا، فَضَلَّاهُ عَنِ الْقِيَامِ بِهَا عِلْمًا وَعَمَلًا وَحَالًا، وَلَمْ يَجْعَلِ اللَّهُ تَعَالَى مُحِبَّةً لِلتَّوَّابِينَ إِلَّا وَهْمَ خَوَاصِّ الْخَلْقِ لَدَيْهِ.

ولولا أَنَّ التَّوْبَةَ اسْمٌ جَامِعٌ لِشَرَايِعِ الْإِسْلَامِ وَحَقَائِقِ الْإِيمَانِ لَمْ يَكُنِ الرَّبُّ تَعَالَى يَفْرَحُ بِتَوْبَةِ عَبْدِهِ ذَلِكَ الْفَرَحَ الْعَظِيمَ، فَجَمِيعٌ مَا يَتَكَلَّمُ فِيهِ النَّاسُ مِنَ الْمَقَامَاتِ وَالْأَحْوَالِ هُوَ تَفَاصِيلُ التَّوْبَةِ وَأَثَارُهَا.

(١) في «غ»: (الظالم).

(٢) في «غ» والمنار: (سمي التائب).

## فصل

وأما الاستغفار فهو نوعان:

- مفرد.

- ومقرون بالتوبة.

فالمفرد: كقول نوح عليه السلام لقومه: ﴿اسْتَغْفِرُوا رَبَّكُمْ إِنَّهُ كَانَ غَفَّارًا ﴿١٠﴾ يُرْسِلِ السَّمَاءَ عَلَيْكُمْ

مَدْرَارًا ﴿١١﴾﴾ [نوح: ١٠، ١١].

وكقول صالح عليه السلام لقومه: ﴿لَوْلَا سَأَلْتُمُو اللَّهَ لَمَلَكْتُمُ تَرْحُمُونَ ﴿٤٦﴾﴾ [النمل: ٤٦].

وكقوله تعالى: ﴿وَاسْتَغْفِرُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ ﴿١٩١﴾﴾ [البقرة: ١٩٩].

وقوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَتْ أَلْفَةٌ لِيُعَذِّبَهُمْ وَأَنْتَ فِيهِمْ وَمَا كَانَتْ أَلْفَةٌ لِيُعَذِّبَهُمْ وَهُمْ يَسْتَغْفِرُونَ ﴿٣٢﴾﴾

[الأنفال: ٣٣].

والمقرون: كقوله تعالى: ﴿اسْتَغْفِرُوا رَبَّكُمْ ثُمَّ تُوبُوا إِلَيْهِ يُعْنِكُمْ مَنَّاعًا حَسَنًا إِلَىٰ أَجَلٍ مُّسَمًّى وَيُؤْتِ كُلَّ ذِي

فَضْلٍ فَضْلَهُ ﴿٣﴾﴾ [هود: ٣].

وقول هود عليه السلام لقومه: ﴿اسْتَغْفِرُوا رَبَّكُمْ ثُمَّ تُوبُوا إِلَيْهِ يُرْسِلِ السَّمَاءَ عَلَيْكُمْ مَدْرَارًا ﴿٥٢﴾﴾ [هود: ٥٢].

وقول صالح عليه السلام لقومه: ﴿هُوَ أَنْشَأَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ وَاسْتَعْمَرَكُمْ فِيهَا فَاسْتَغْفِرُوهُ ثُمَّ تُوبُوا إِلَيْهِ إِنَّ رَبِّي قَرِيبٌ

مُجِيبٌ ﴿٦١﴾﴾ [هود: ٦١].

وقول شعيب عليه السلام: ﴿وَاسْتَغْفِرُوا رَبَّكُمْ ثُمَّ تُوبُوا إِلَيْهِ إِنَّ رَبِّي رَحِيمٌ وَدُودٌ ﴿٩٠﴾﴾ [هود: ٩٠].

فالاستغفار المفرد كالتوبة، بل هو التوبة بعينها، مع تضمينه طلب المغفرة من الله، وهو محو الذنب، وإزالة أثره، ووقاية شره، لا كما ظنه بعض الناس أنها الستر، فإن الله يستر على من يغفر له ومن لا يغفر له، ولكن الستر لازم مسماها أو جزؤه، فدلالته عليه إما بالتضمن وإما باللزوم.

وحقيقتها: وقاية شر الذنب، ومنه المغفر، لما يقي الرأس من الأذى، والستر لازم لهذا المعنى،

وإلا فالعمامة لا تسمى مغفراً، ولا القبع ونحوه مع ستره، فلا بد في لفظ المغفر من الوقاية، وهذا

الاستغفار هو الذي يمنع العذاب في قوله: ﴿وَمَا كَانَتْ أَلْفَةٌ لِيُعَذِّبَهُمْ وَهُمْ يَسْتَغْفِرُونَ ﴿٣٢﴾﴾ [الأنفال: ٣٣]

فإن الله لا يعذب مستغفراً، وأما من أصر على الذنب، وطلب من الله مغفرته، فهذا ليس باستغفار

مطلق، ولهذا لا يمنع العذاب، فالاستغفار يتضمّن التّوبة، والتّوبة تتضمّن الاستغفار، وكلّ منهما يدخل في مسمّى الآخر عند الإطلاق.

وأما عند اقتران إحدى اللفظتين بالأخرى، فالاستغفار: طلب وقاية شرّ ما مضى، والتّوبة: الرجوع<sup>(١)</sup> وطلب وقاية شرّ ما يخافه في المستقبل من سيئات أعماله.

فها هنا ذنبان: ذنبٌ قد مضى، فالاستغفار منه: طلب وقاية شرّه، وذنبٌ يخاف وقوعه، فالتّوبة: العزم على ألا يفعله.

والرجوع إلى الله يتناول النوعين: رجوعٌ إليه ليقبه شرّ ما مضى، ورجوعٌ إليه ليقبه شرّ ما يستقبل من شرّ نفسه وسيئات أعماله.

وأيضًا: فإنّ المذنب بمنزلة من ركب<sup>(٢)</sup> طريقًا تؤدّيه إلى هلاكه، ولا توصله إلى المقصود، فهو مأمورٌ أن يوليها ظهره، ويرجع إلى الطريق التي فيها نجاته، والتي<sup>(٣)</sup> توصله إلى مقصوده، وفيها فلاحه.

فها هنا أمران لا بدّ منهما: مفارقة شيء، والرجوع إلى غيره، فخصّص التّوبة بالرجوع، والاستغفار بالمفارقة، وعند أفراد أحدهما يتناول الأمرين، ولهذا جاء - والله أعلم - الأمر بهما مرتبًا بقوله: ﴿اسْتَغْفِرُوا رَبَّكُمْ ثُمَّ تُوبُوا إِلَيْهِ﴾ [هود: ٣] فإنّه الرجوع إلى طريق الحقّ بعد مفارقة الباطل.

وأيضًا: فالاستغفار من باب إزالة الضرر، والتّوبة طلب جلب المنفعة، فالمغفرة أن يقبه شرّ الذنب، والتّوبة أن يحصل له بعد هذه<sup>(٤)</sup> الوقاية ما يحبه، وكلّ منهما يستلزم الآخر عند إفراده، والله أعلم.

## فصل

\* وهذا يتبيّن بذكر التّوبة النّصوح وحققتها:

قال الله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا تُوبُوا إِلَى اللَّهِ تَوْبَةً نَّصُوحًا عَسَىٰ رَبُّكُمْ أَن يُكَفِّرَ عَنْكُمْ سَيِّئَاتِكُمْ وَيُدْخِلَكُم جَنَّاتٍ تَجْرِي مِن تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ﴾ [التحریم: ٨]، فجعل وقاية شرّ السيئات - وهو تكفيرها - بزوال ما يكره العبد، ودخول الجنّات - وهو حصول ما يحبّ العبد - منوطًا بحصول التّوبة النّصوح،

(١) في «غ» والمنار: (والتوبة والرجوع)، ولعل الصواب هو ما في طبعة الفقي المثبتة.

(٢) في «غ» والمنار: (ارتكب).

(٣) كلمة: (التي) غير موجودة في «غ» والمنار.

(٤) كلمة: (هذه) غير موجودة في «غ» والمنار.



و«النَّصُوحُ» على وزن فعولٍ المعدول به<sup>(١)</sup> عن فاعلٍ قصدًا للمبالغة، كالتَّشْكُورِ والصَّبُورِ، وأصل مادَّة: مادة: (ن ص ح) لخلاص الشَّيء من الغشِّ والشَّوائبِ الغريبة، وهو مُلاقٍ في الاشتقاق الأكبر لنصح إذا خلص، فالنُّصح في التَّوبة والعبادة والمشورة تخليصها من كلِّ غشٍّ ونقصٍ وفسادٍ، وإيقاعها على أكمل الوجوه، والنُّصح ضدُّ الغشِّ.

وقد اختلفت عبارات السلف عنها، ومرجعها إلى شيء واحد.

فقال عمر بن الخطَّاب وأبي بن كعب رضي الله عنهما: «التَّوبَةُ النَّصُوحُ: أَنْ يَتُوبَ مِنَ الذَّنْبِ ثُمَّ لَا يَعُودَ إِلَيْهِ، كَمَا لَا يَعُودُ اللَّبَنُ إِلَى الضَّرْعِ».

وقال الحسن البصريُّ: «هي أن يكون العبد نادماً على ما مضى، مجمعاً على ألا يعود فيه».

وقال الكلبيُّ: «أن يستغفر باللسان، ويندم بالقلب، ويمسك بالبدن».

وقال سعيد بن المسيَّب: «توبةٌ نصوحاً، تنصحون بها أنفسكم»، جعلها بمعنى ناصحة للتائب،

كضروب المعدول عن ضارب.

وأصحاب القول الأوَّل يجعلونها بمعنى المفعول؛ أي: قد نصح فيها التائب ولم يشبها بغشٍّ،

فهي إمَّا بمعنى منصوح فيها، كركوبية وحلوية، بمعنى مركوبية ومحلوية، أو بمعنى الفاعل، أي: ناصحة كخالصة وصادقة.

وقال محمَّد بن كعب القرظيُّ: «يجمعها أربعة أشياء: الاستغفار باللسان، والإقلاع بالأبدان،

وإضمار ترك العود بالجنان، ومهاجرة سيِّء الإخوان».

قلت: النُّصح في التَّوبة يتضمَّن ثلاثة أشياء:

- الأوَّل: تعميم جميع الذُّنوب واستغراقها بها، بحيث لا تدع ذنباً إلا تناولته.

- والثَّاني: إجماع العزم والصدِّق بكلِّيته عليها، بحيث لا يبقى عنده تردُّدٌ، ولا تلوُّمٌ ولا انتظارٌ،

بل يجمع عليها كلَّ إرادته وعزيمته مبادراً بها.

- الثَّالث: تخليصها من الشَّوائب والعلل القادحة في إخلاصها، ووقوعها لمحض الخوف من

الله وخشيته، والرَّغبة فيما لديه، والرَّهبة ممَّا عنده، لا كمن يتوب لحفظ جاهه وحرمة، ومنصبه

ورياسته، ولحفظ حاله، أو لحفظ قوَّته وماله، أو استدعاء حمد النَّاس، أو الهرب من ذمِّهم، أو لئلاَّ

يتسلَّط عليه السُّفهاء، أو لقضاء نهمته من الدُّنيا، أو لإفلاسه وعجزه، ونحو ذلك من العلل التي تقدح

في صحتِّها وخلوصها لله عَزَّ وَجَلَّ.

فالأوَّل: يتعلَّق بما يتوب منه.

(١) كلمة: (به) غير موجودة في «ع» والمنار.

والثالث: يتعلّق بمن يتوب إليه.

والأوسط: يتعلّق بذات التائب ونفسه.

فنصح التوبة الصّدق فيها، والإخلاص، وتعميم الذُّنوب بها، ولا ريب أنّ هذه التوبة تستلزم الاستغفار وتتضمّنه، وتمحو جميع الذُّنوب، وهي أكمل ما يكون من التوبة، والله المستعان، وعليه التكلان، ولا حول ولا قوّة إلاّ بالله.

## فصل

### في الفرق بين تكفير السيئات ومغفرة الذنوب

وقد جاء في كتاب الله تعالى ذكرهما مقترنين، وذكر كلّ منهما منفردًا عن الآخر، فالمقترنان كقوله تعالى حاكياً عن عباده المؤمنين: ﴿رَبَّنَا فَاعْفِرْ لَنَا ذُنُوبَنَا وَكَفِّرْ عَنَّا سَيِّئَاتِنَا وَتَوَفَّنَا مَعَ الْأَبْرَارِ﴾ ﴿١٩٣﴾ [آل عمران: ١٩٣].

والمنفرد كقوله: ﴿وَالَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَءَامَنُوا بِمَا نُزِّلَ عَلَىٰ مُحَمَّدٍ وَهُوَ الْحَقُّ مِن رَّبِّهِمْ كَفَّرَ عَنْهُمْ سَيِّئَاتِهِمْ وَأَصْلَحَ بَالَهُمْ﴾ ﴿٢﴾ [محمد: ٢].

وقوله في المغفرة: ﴿وَلَهُمْ فِيهَا مِن كُلِّ الثَّمَرَاتِ وَمَغْفِرَةٌ مِّن رَّبِّهِمْ﴾ [محمد: ١٥].

وكقوله: ﴿رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا ذُنُوبَنَا وَإِسْرَافَنَا فِي أَمْرِنَا﴾ [آل عمران: ١٤٧] ونظائره. فهاهنا أربعة أمور: ذنوب، وسيئات، ومغفرة، وتكفير.

فالذنوب: المراد بها الكبائر، والمراد بالسيئات: الصغائر، وهي ما تعمل فيه الكفارة، من الخطأ وما جرى مجراه؛ ولهذا جعل لها التكفير، ومنه أخذت الكفارة؛ ولهذا لم يكن لها سلطان ولا عمل في الكبائر في أصحّ القولين، فلا تعمل في قتل العمدة، ولا في اليمين الغموس في ظاهر مذهب أحمد وأبي حنيفة.

والدليل على أنّ السيئات هي الصغائر والتكفير لها: قوله تعالى: ﴿إِن تَجْتَنِبُوا كَبَائِرَ مَا تُنْهَوْنَ عَنْهُ نُكَفِّرْ عَنْكُمْ سَيِّئَاتِكُمْ وَنُدْخِلْكُمْ مُّدْخَلًا كَرِيمًا﴾ ﴿٣١﴾ [النساء: ٣١].

وفي «صحيح مسلم» من حديث أبي هريرة أنّ رسول الله ﷺ كان يقول: «الصلوات الخمس، والجمعة إلى الجمعة، ورمضان إلى رمضان مكفّرات لما بينهنّ إذا اجتنبت الكبائر»<sup>(١)</sup>.

(١) مسلم في الطهارة، باب: الصلوات الخمس والجمعة إلى الجمعة (٢٣٣)، والترمذي (٢١٤).

ولفظ «المَغْفِرَة» أكمل من لفظ «التَّكْفِير»؛ ولهذا كان مع الكبائر، والتَّكْفِير مع الصَّغَائِر؛ فَإِنَّ لفظ «المَغْفِرَة» يتضمَّن الوقاية والحفظ، ولفظ «التَّكْفِير» يتضمَّن السَّتر والإزالة، وعند الأفراد يدخل كلُّ منهما في الآخر كما تقدَّم، فقوله تعالى: ﴿كَفَّرَ عَنْهُمْ سَيِّئَاتِهِمْ﴾ [محمد: ٢] يتناول صغائرهما وكبائرهما، ومحوها ووقاية شرِّها، بل التَّكْفِير المفرد يتناول أسوأ الأعمال، كما قال تعالى: ﴿لِيُكَفِّرَ اللَّهُ عَنْهُمْ أَسْوَأَ الَّذِي عَمِلُوا﴾ [الزمر: ٣٥].

وإذا فهم هذا فهم السِّرِّ في الوعد على المصائب والهموم والغموم والنَّصب والوصب بالتَّكْفِير دون المغفرة، كقوله في الحديث الصَّحيح: «مَا يُصِيبُ الْمُؤْمِنَ مِنْ هَمٍّ وَلَا غَمٍّ وَلَا آدَى حَتَّى الشُّوْكَةِ يَشَاكُهَا إِلَّا كَفَّرَ اللَّهُ بِهَا مِنْ خَطَايَاهُ»<sup>(١)</sup>. فَإِنَّ المصائب لا تستقلُّ بمغفرة الذُّنوب، ولا تُغفر الذُّنوب جميعها إلا بالتَّوبة، أو بحسناتٍ تتضاءل وتتلاشى فيها الذُّنوب، فهي كالبحر لا يتغيَّر بالجيف، وإذا بلغ الماء قلَّتَيْن لم يحمل الخبث.

فلأهل الذُّنوب ثلاثة أُنهارٍ عظامٍ يتطهَّرون بها في الدُّنيا، فإن لم تف بطهرهم طهَّروا في نهر الجحيم يوم القيامة:

- نهر التَّوبة النَّصوح.
  - ونهر الحسنات المستغرقة للأوزار المحيطة بها.
  - ونهر المصائب العظيمة المكفَّرة.
- فإذا أراد الله بعبده خيراً أدخله أحد هذه الأُنهار الثلاثة، فورد القيامة طيباً طاهراً، فلم يحتج إلى التَّطهير الرَّابع.

## فصل

وتوبة العبد إلى الله محفوفةٌ بتوبة من الله عليه قبلها، وتوبة منه بعدها، فتوبته بين توبتين من ربه: سابقةٍ ولاحقيةٍ؛ فَإِنَّه تاب عليه أولاً إذناً وتوفيقاً وإلهاماً، فتاب العبد، فتاب الله عليه ثانياً، قبولاً وإثابةً، قال الله ﷻ: ﴿لَقَدْ تَابَ اللَّهُ عَلَى النَّبِيِّ وَالْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ الَّذِينَ اتَّبَعُوهُ فِي سَاعَةِ الْعُسْرَةِ مِنْ بَعْدِ مَا كَادَ يَزِيغُ قُلُوبَ فَرِيقٍ مِنْهُمْ ثُمَّ تَابَ عَلَيْهِمْ إِنَّهُ بِهِمْ رَءُوفٌ رَحِيمٌ ﴿١٧٧﴾ وَعَلَى الثَّلَاثَةِ الَّذِينَ

(١) البخاري في المرض، باب: ما جاء في كفارة المرض (٥٦٤١، ٥٦٤٢)، ومسلم في البر، باب: ثواب المؤمن فيما يصيبه من مرض (٢٥٧٣).

حَلِفُوا حَتَّىٰ إِذَا صَاقَتْ عَلَيْهِمُ الْأَرْضُ بِمَا رَحُبَتْ وَصَاقَتْ عَلَيْهِمْ أَنفُسُهُمْ وَظَنُّوا أَن لَّا مَلْجَأَ مِنَ اللَّهِ إِلَّا إِلَيْهِ ثُمَّ تَابَ عَلَيْهِمْ لِيَتُوبُوا إِنَّ اللَّهَ هُوَ التَّوَّابُ الرَّحِيمُ ﴿١٧٨﴾ [التوبة: ١٧٧، ١٧٨].

فأخبر سبحانه أن توبته عليهم سبقت توبتهم، وأنها هي التي جعلتهم تائبين، فكانت سبباً مقتضياً لتوبتهم، فدل على أنهم ما تابوا حتى تاب الله تعالى عليهم، والحكم يتفي لانتهاء علقته.

ونظير هذا: هدايته لعبده قبل الاهتداء، فيهتدي بهدايته، فتوجب له تلك الهداية هدايةً أخرى يشبهه الله بها هدايةً على هدايته؛ فإن من ثواب الهدى الهدى بعده، كما أن من عقوبة الضلالة الضلالة بعدها، قال الله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ أَهْتَدَوْا زَادَهُمْ هُدًى﴾ [محمد: ١٧] فهداهم أولاً فاهتدوا، فزادهم هدًى ثانياً، وعكسه في أهل الزين كقوله تعالى: ﴿فَلَمَّا زَاغُوا أَزَاغَ اللَّهُ قُلُوبَهُمْ﴾ [الصف: ٥] فهذه الإزاغة الثانية عقوبة لهم<sup>(١)</sup> على زيغهم.

وهذا القدر من سرِّ اسميه «الأول والأخر»، فهو المُعِدُّ، وهو المُمِدُّ، ومنه السَّبب والمسبَّب، وهو الذي يعيد من نفسه بنفسه، [ويجبر من نفسه بنفسه]<sup>(٢)</sup>، كما قال أعرف الخلق به: «وَأَعُوذُ بِكَ مِنْكَ»<sup>(٣)</sup>. والعبد تَوَّابٌ، والله تَوَّابٌ، فتوبة العبد رجوعه إلى سيِّده بعد الإباق، وتوبة الله نوعان: إذن وتوفيق، وقبول وإمداد.

## فصل

و«التَّوْبَةُ» لها مبدأ ومنتهى.

فمبدؤها: الرجوع إلى الله بسلوك صراطه المستقيم الذي نصبه لعباده، موصلاً إلى رضوانه، وأمرهم بسلوكه بقوله تعالى: ﴿وَأَنَّ هَذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا فَاتَّبِعُوهُ وَلَا تَتَّبِعُوا السُّبُلَ﴾ [الأنعام: ١٥٣].

وبقوله: ﴿وَإِنَّكَ لَتَهْدِي إِلَىٰ صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾<sup>(٤)</sup> صِرَاطِ اللَّهِ الَّذِي لَهُ، مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ [الشورى: ٥٢، ٥٣]. وبقوله: ﴿وَهُدُوا إِلَى الطَّيِّبِ مِنَ الْقَوْلِ وَهُدُوا إِلَى صِرَاطِ الْحَمِيدِ﴾ [الحج: ٢٤].

ونهايتها: الرجوع إليه في المعاد، وسلوك صراطه الذي نصبه<sup>(٤)</sup> موصلاً إلى جنته، فمن رجع

(١) كلمة: (لهم) غير موجودة في «ع» والمنار.

(٢) ما بين المعكوفتين ساقط من طبعة الفقي وأثبتناه من نسخة «ع» والمنار.

(٣) سبق تخريجه (ص ٢٥١).

(٤) في «ع» والمنار: (ينصبه).

إلى الله في هذه الدار بالتوبة رجع إليه في المعاد بالثواب، وهذا هو أحد التأويلات في قوله تعالى: ﴿وَمَنْ تَابَ وَعَمِلَ صَالِحًا فَإِنَّهُ يَتُوبُ إِلَى اللَّهِ مَتَابًا﴾ ﴿الفرقان: ٧٨﴾.

قال البغوي وغيره: يتوب إلى الله متابًا: يعود إليه بعد الموت، متابًا حسنًا يفضل على غيره فالتوبة الأولى - وهي قوله: ومن تاب - رجوع عن الشرك، والثانية: رجوع إلى الله للجزاء والمكافأة. والتأويل الثاني: أن الجزاء متضمن معنى الأوامر<sup>(١)</sup>، والمعنى: ومن عزم على التوبة وأرادها، فليجعل توبته إلى الله وحده، ولوجهه خالصًا، لا لغيره.

التأويل الثالث: أن المراد لازم هذا المعنى، وهو إشعار التائب وإعلامه بمن تاب إليه، ورجع إليه، والمعنى: فليعلم توبته إلى من؟ ورجوعه إلى من؟ فإنها إلى الله لا إلى غيره.

ونظير هذا - على أحد التأويلين - قوله تعالى: ﴿يَتَأْتِيهَا الرُّسُولُ يَلْعَ مَا أَنْزَلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ وَإِنْ لَمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَغْتَ رِسَالَتَهُ﴾ ﴿المائدة: ٦٧﴾؛ أي: اعلم ما يترتب على من عصى أو امره ولم يبلغ رسالته.

والتأويل الرابع: أن التوبة تكون أولًا بالقصد والعزم على فعلها، ثم إذا قوي العزم، وصار جازمًا وجد به فعل التوبة.

فالتوبة الأولى: بالعزم والقصد لفعلها، والثانية: بنفس إيقاع التوبة وإيجادها.

والمعنى: فمن تاب إلى الله قصدًا ونيةً وعزمًا، فتوبته إلى الله عملاً وفعالًا، وهذا نظير قوله ﷺ: «فمن كانت هجرته إلى الله ورسوله، فهجرته إلى الله ورسوله، ومن كانت هجرته إلى دنيا يصيبها، أو امرأة يتزوجها، فهجرته إلى ما هاجر إليه»<sup>(٢)</sup>.

## فصل

والذنوب تنقسم إلى صغائر وكبائر بنص القرآن والسنة، وإجماع السلف وبالاختبار، قال الله تعالى: ﴿إِنْ يَجْعَبُوا كَبَائِرَ مَا نُهْنُونَ عَنْهُ نَكْفُرْ عَنْكُمْ سَيِّئَاتِكُمْ﴾ ﴿النساء: ٣١﴾.

وقال تعالى: ﴿الَّذِينَ يَجْتَنِبُونَ كَبِيرَ الْإِثْمِ وَالْفَوَاحِشَ إِلَّا اللَّمَمَ﴾ ﴿النجم: ٣٢﴾.

(١) كذا في جميع النسخ ولعل الصواب: «الأمر».

(٢) البخاري في بدء الوحي، باب: كيف كان بدء الوحي إلى رسول ﷺ، وهو أول حديث في «صحيح البخاري»، ورواه مسلم في الإمارة، باب: قوله: «إنما الأعمال بالنية» (١٩٠٧).

وفي «الصحيح» عن النبي ﷺ أنه قال: «الصَّلَاةُ الْخَمْسُ، وَالْجُمُعَةُ إِلَى الْجُمُعَةِ، وَرَمَضَانُ إِلَى رَمَضَانَ - مُكْفَرَاتٌ لِمَا بَيْنَهُنَّ، إِذَا اجْتَنِبَتْ الْكِبَائِرُ»<sup>(١)</sup>.

وأما ما يحكى عن أبي إسحاق الإسفرائيني أنه قال: الذُّنُوبُ كُلُّهَا كِبَائِرٌ، وليس فيها صغائر، فليس مراده أنها مستوية في الإثم، بحيث يكون إثم النَّظَرِ الْمُحَرَّمِ، كإثم الوطء في الحرام، وإنما المراد: أنها بالنسبة إلى عظمة من عَصِي بها كلها كِبَائِرٌ، ومع هذا فبعضها أكبر من بعضٍ، ومع هذا فالأمر في ذلك لفظي لا يرجع إلى معنى.

والذي جاء في لفظ الشَّارِعِ تسمية ذلك «لَمَمًا» و«مُحَقَّرَاتٍ» كما في الحديث: «إِيَّاكُمْ وَمُحَقَّرَاتِ الذُّنُوبِ»<sup>(٢)</sup>. وقد قيل: إنَّ «اللَّمَمَ» المذكور في الآية من الكِبَائِرِ، حكاه البغوي وغيره.

قالوا: ومعنى الاستثناء أن يَلَمَّ بالكبيرة مرةً، ثم يتوب منها، ويقع فيها ثم ينتهي عنها، لا يتخذها دأبه، وعلى هذا يكون استثناء «اللَّمَمِ» من الاجتناب؛ إذ معناه: لا يصدر منهم، ولا تقع منهم الكِبَائِرُ إِلَّا لَمَمًا.

والجمهور على أنه استثناء من الكِبَائِرِ، وهو منقطع؛ أي: لكن يقع منهم اللَّمَمُ. وحسن وقوع الانقطاع بعد الإيجاب - الغالب خلافه - أنه إنما يقع حيث يقع التَّفْرِيعُ؛ إذ في الإيجاب هنا معنى النَّفْيِ صريحًا، فالمعنى: لا يأتون ولا يفعلون كِبَائِرَ الْإِثْمِ والفواحش، فحسن استثناء اللَّمَمِ.

ولعلَّ هذا الذي شَجَّعَ أبا إسحاق على أن قال: «الذُّنُوبُ كُلُّهَا كِبَائِرٌ»؛ إذ الأصل في الاستثناء الاتصال، ولاسيما وهو من موجب.

ولكنَّ النُّصُوصَ وإجماع السُّلَفِ على انقسام الذُّنُوبِ إلى صغائر وكِبَائِرِ. ثم اختلفوا في فصلين:

أحدهما: في اللَّمَمِ ما هو؟

والثاني: في الكِبَائِرِ وهل لها عددٌ يحصرها، أو حدٌ يحدُّها؟ فلنذكر شيئًا يتعلَّقُ بالفصلين.

## فصل

\* فَأَمَّا اللَّمَمُ:

فقد روي عن جماعة من السُّلَفِ أنه الإمام بالذُّنْبِ مرةً، ثم لا يعود إليه، وإن كان كبيرًا، قال

(١) سبق تخريجه (ص ٢٩٨).

(٢) سبق تخريجه (ص ٢٢٧).

البغوي: هذا قول أبي هريرة رضي الله عنه، ومجاهد، والحسن، ورواية عطاء عن ابن عباس، قال: وقال عبد الله بن عمرو بن العاص: اللّم ما دون الشرك قال السّدي: قال أبو صالح: سئلت عن قول الله عَبْرَاتِكُمْ: ﴿إِلَّا اللَّمَمُ﴾؟ فقلت: هو الرجل يلمّ بالذنب ثم لا يعاوده فذكرت ذلك لابن عباس فقال: لقد أعانك عليها ملك كريم.

والجمهور على أن اللّم ما دون الكبائر، وهو أصحّ الروايتين عن ابن عباس رضي الله عنهما، كما في «صحيح البخاري» من حديث طاوس عنه قال: ما رأيت أشبه باللّم ممّا قال أبو هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله: «إِنَّ اللَّهَ كَتَبَ عَلَى ابْنِ آدَمَ حَظَّهُ مِنَ الزَّانَا، أَدْرَكَ ذَلِكَ لَا مَحَالَةَ، فَرَزْنَا الْعَيْنَ النَّظْرَ، وَزَنَا اللِّسَانَ النَّطْقَ، وَالنَّفْسُ تَمَتَّى وَتَشْتَهِي، وَالْفَرْجُ يُصَدِّقُ ذَلِكَ أَوْ يُكَذِّبُهُ». رواه مسلم من حديث سهيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة رضي الله عنه، وفيه: «وَالْعَيْنَانِ زَنَاهُمَا النَّظْرَ، وَالْأُذُنَانِ زَنَاهُمَا الْإِسْتِمَاعَ، وَاللِّسَانُ زَنَاهُ الْكَلَامَ، وَالْيَدُ زَنَاهَا الْبَطْشُ، وَالرَّجُلُ زَنَاهَا الْخَطَا»<sup>(١)</sup>.

وقال الكلبي: «اللّم على وجهين، كل ذنب لم يذكر الله عليه حدًا في الدنيا، ولا عذابًا في الآخرة، فذلك الذي تكفره الصلوات الخمس، ما لم يبلغ الكبائر والفواحش، والوجه الآخر: هو الذنب العظيم، يلم به المسلم المرّة بعد المرّة، فيتوب منه».

قال سعيد بن المسيّب: «هو ما ألمّ بالقلب»، أي: ما خطر عليه.

قال الحسين بن الفضل: «اللّم: النظر من غير تعمّد، فهو مغفور، فإن أعاد النظر فليس بلمم، وهو ذنب».

وقد روى عطاء عن ابن عباس قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله: «إِنْ تَغْفِرَ اللَّهُمَّ تَغْفِرَ جَمًّا، وَأَيُّ عَبْدٍ لَكَ لَا أَلَمًا»<sup>(٢)</sup>.

وذهبت طائفة ثالثة إلى أن «اللّم» ما فعلوه في الجاهلية قبل إسلامهم، فالله لا يؤاخذهم به، وذلك أن المشركين قالوا للمسلمين: أنتم بالأمس كنتم تعملون معنا. فأنزل الله هذه الآية، وهذا قول زيد بن ثابت، وزيد بن أسلم.

والصحيح: قول الجمهور: أن اللّم صغائر<sup>(٣)</sup> الذنوب، كالنظرة، والغمزة، والقبلة، ونحو ذلك، هذا قول جمهور الصحابة ومن بعدهم، وهو قول أبي هريرة وعبد الله بن مسعود، وابن عباس،

(١) البخاري في الاستئذان، باب: زنا الجوارح دون الفرج (٦٢٤٣، ٦٦١٢)، ومسلم في القدر، باب: قدر على ابن آدم حظه من الزنا (٢٦٥٧).

(٢) الترمذي في التفسير، باب: «ومن سورة النجم»، وقال: حسن صحيح (٣٢٨٤)، وصححه الألباني في «صحيح سنن الترمذي» برقم (٢٦١٨)، ورواه ابن جرير الطبري في «تفسيره» (٣٨/٢٧).

(٣) في «ع» والمنار: (هو صغائر).

ومسروق، والشعبي.

ولا ينافي هذا قول أبي هريرة، وابن عباس في الرواية الأخرى: «إِنَّهُ يُلْمُ بِالْكَبِيرَةِ ثُمَّ لَا يَعُودُ إِلَيْهَا»، فَإِنَّ «اللَّمَمَ» إِمَّا أَنَّهُ يَتَنَاوَلُ هَذَا وَهَذَا، وَيَكُونُ عَلَى وَجْهَيْنِ، كَمَا قَالَ الْكَلْبِيُّ، أَوْ أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ، وَابْنَ عَبَّاسٍ أَلْحَقَا مِنْ ارْتِكَبِ الْكَبِيرَةِ مَرَّةً وَاحِدَةً - وَلَمْ يَصِرَّ عَلَيْهَا، بَلْ حَصَلَتْ مِنْهُ فِلْتَةٌ فِي عَمْرِهِ - بِاللَّمَمِ، وَرَأَى أَنَّهَا إِنَّمَا تَتَغَلَّظُ وَتَكْبُرُ وَتَعْظُمُ فِي حَقِّ مَنْ تَكَرَّرَتْ مِنْهُ مَرَارًا عَدِيدَةً، وَهَذَا مِنْ فِقْهِ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَغُورِ عُلُومِهِمْ، وَلَا رَيْبَ أَنَّ اللَّهَ يَسَامِحُ عَبْدَهُ الْمَرَّةَ وَالْمَرَّتَيْنِ وَالثَّلَاثَ، وَإِنَّمَا يَخَافُ الْعَنْتَ عَلَى مَنْ اتَّخَذَ الذَّنْبَ عَادَتَهُ، وَتَكَرَّرَ مِنْهُ مَرَارًا كَثِيرَةً، وَفِي ذَلِكَ آثَارٌ سَلْفِيَّةٌ، وَالِاعْتِبَارُ بِالْوَاقِعِ يَدُلُّ عَلَى هَذَا.

ويذكر عن علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «أَنَّهُ دَفَعَ إِلَيْهِ سَارِقٌ، فَأَمَرَ بِقَطْعِ يَدِهِ، فَقَالَ: يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ، وَاللَّهِ مَا سَرَقْتَ غَيْرَ هَذِهِ الْمَرَّةِ، فَقَالَ: كَذَبْتَ، فَلَمَّا قَطَعْتَ يَدَهُ قَالَ: اصْدُقْنِي، كَمْ لَكَ بِهَذِهِ الْمَرَّةِ؟ فَقَالَ: كَذَا وَكَذَا مَرَّةً. فَقَالَ: صَدَقْتَ؛ إِنَّ اللَّهَ لَا يُؤَاخِذُ بِأَوَّلِ ذَنْبٍ». أَوْ كَمَا قَالَ، فَأَوَّلُ ذَنْبٍ إِنْ لَمْ يَكُنْ هُوَ اللَّمَمُ، فَهُوَ مِنْ جِنْسِهِ وَنَظِيرِهِ، فَالْقَوْلَانِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ وَابْنَ عَبَّاسٍ مَتَّفِقَانِ غَيْرِ مُخْتَلِفَيْنِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وهذه اللفظة فيها معنى المقاربة والإعتاب بالفعل حيناً بعد حين، فإنه يقال: ألم بكذا، إذا قاربه ولم يغشه، ومن هذا سُمِّيَتِ الْقَبْلَةُ وَالْغَمْزَةُ لِمَا؛ لِأَنَّهَا تَلْمُ بِمَا بَعْدَهَا، وَيُقَالُ: فَلَانٌ لَا يَزُورُنَا إِلَّا لِمَا<sup>(١)</sup>، أَي: حِينًا بَعْدَ حِينٍ، فَمَعْنَى اللَّفْظَةِ ثَابِتٌ فِي الْوَجْهَيْنِ اللَّذَيْنِ فَسَّرَ الصَّحَابَةُ بِهِمَا الْآيَةَ.

وليس معنى الآية: الَّذِينَ يَجْتَنِبُونَ كِبَائِرَ الْإِثْمِ وَالْفَوَاحِشَ إِلَّا اللَّمَمَ فَإِنَّهُمْ لَا يَجْتَنِبُونَهُ، فَإِنَّ هَذَا يَكُونُ ثَنَاءً عَلَيْهِمْ بِتَرْكِ اجْتِنَابِ اللَّمَمِ، وَهَذَا مُحَالٌ، وَإِنَّمَا هَذَا اسْتِثْنَاءٌ مِنْ مِضْمُونِ الْكَلَامِ وَمَعْنَاهُ؛ فَإِنَّ سِيَاقَ الْكَلَامِ فِي تَقْسِيمِ النَّاسِ إِلَى مُحْسِنٍ وَمُسِيءٍ، وَأَنَّ اللَّهَ يَجْزِي هَذَا بِإِسَاءَتِهِ وَهَذَا بِإِحْسَانِهِ، ثُمَّ ذَكَرَ الْمُحْسِنِينَ وَوَصَفَهُمْ بِأَنَّهُمْ يَجْتَنِبُونَ كِبَائِرَ الْإِثْمِ وَالْفَوَاحِشَ، وَمِضْمُونُ هَذَا أَنَّهُ لَا يَكُونُ مُحْسِنًا مُجْزِيًا بِإِحْسَانِهِ، نَاجِيًا مِنْ عَذَابِ اللَّهِ، إِلَّا مَنْ اجْتَنَبَ كِبَائِرَ الْإِثْمِ وَالْفَوَاحِشَ، فَحَسَنٌ حَيْثُ دِ اسْتِثْنَاءُ اللَّمَمِ، وَإِنْ لَمْ يَدْخُلْ فِي الْكِبَائِرِ، فَإِنَّهُ دَاخِلٌ فِي جِنْسِ الْإِثْمِ وَالْفَوَاحِشِ.

وضابط الانقطاع: أَنْ يَكُونَ لَهُ دُخُولٌ فِي جِنْسِ الْمُسْتَثْنَى مِنْهُ، وَإِنْ لَمْ يَدْخُلْ فِي نَفْسِهِ، وَلَمْ يَتَنَاوَلْهُ لَفْظُهُ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لَا يَسْمَعُونَ فِيهَا لَغْوًا إِلَّا سَلَامًا﴾ [مريم: ٦٣] فَإِنَّ «السَّلَامَ» دَاخِلٌ فِي الْكَلَامِ الَّذِي هُوَ جِنْسُ اللَّغْوِ وَالسَّلَامِ، وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ: ﴿لَا يَذُوقُونَ فِيهَا بَرْدًا وَلَا شَرَابًا﴾ [٢٤] إِلَّا حَمِيمًا وَعَسَاقًا ﴿٢٥﴾ [النبا: ٢٤، ٢٥]؛ فَإِنَّ الْحَمِيمَ وَالْعَسَاقَ دَاخِلٌ فِي جِنْسِ الدُّوقِ الْمُنْقَسَمِ، فَكَأَنَّهُ قِيلَ فِي الْأَوَّلِ: لَا

(١) في «غ» والمنار: (إلما).



يسمعون فيها شيئاً إلا سلاماً، وفي الثاني: لا يذوقون فيها شيئاً إلا حميماً وغساقاً، ونصّ على فردٍ من أفراد الجنس تصريحاً<sup>(١)</sup>، ليكون نفيه بطريق التصريح والتنصيص، لا بطريق العموم الذي يتطرق إليه تخصيص هذا الفرد.

وكذلك قوله تعالى: ﴿مَا لَهُمْ بِهِ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا أَنْبَاءَ الظَّنِّ﴾ [النساء: ١٥٧]؛ فَإِنَّ الظَّنَّ دَاخِلٌ فِي الشُّعُورِ الَّذِي هُوَ جِنْسُ الْعِلْمِ وَالظَّنِّ.

وأدقُّ من هذا: دخول الانقطاع فيما يفهمه الكلام بلازمه، كقوله تعالى: ﴿وَلَا نَنْكِحُوا مَا نَكَحَ آبَاؤُكُمْ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ﴾ [النساء: ٢٢]، إذ مفهوم هذا أن نكاح منكوحات الآباء سببٌ للعقوبة إلا ما قد سلف منه قبل التحريم، فإنه عفو، وكذلك: ﴿وَأَنْ تَجْمَعُوا بَيْنَ الْأُخْتَيْنِ إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ﴾ [النساء: ٢٣] وإن كان المراد به ما كان في شرع من تقدّم فهو استثناء من القبح المفهوم من ذلك التحريم والذم لمن فعله، فحسن أن يقال: «إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ». فتأمل هذا فإنه من فقه العربية.

وأما قوله: ﴿لَا يَذُوقُونَ فِيهَا الْمَوْتَ إِلَّا الْمَوْتَةَ الْأُولَى﴾ [الدخان: ٥٦] فهذا الاستثناء هو لتحقيق دوام الحياة وعدم ذوق الموت، وهو يجعل النفي الأول العام بمنزلة النص الذي لا يتطرق إليه استثناء ألبتة؛ إذ لو تطرق إليه استثناء فردٍ من أفرادها لكان أولى بذكره من العدول عنه إلى الاستثناء المنقطع، فجرى هذا الاستثناء مجرى التأكيد، والتنصيص على حفظ العموم، وهذا جارٍ في كل منقطع، فتأمله فإنه من أسرار العربية.

فقوله: «وَمَا بِالرَّبِّعِ مِنْ أَحَدٍ [إِلَّا]»<sup>(٢)</sup> «الْأَوَارِيَّ»<sup>(٣)</sup>، يفهم منه لو وجدت فيها أحداً لاستثنيتها ولم تعدل إلى الأوراري التي ليست بأحد.

وقريبٌ من هذا لفظة «أو» في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ قَسَتْ قُلُوبُكُمْ مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ فَهِيَ كَالْحِجَارَةِ أَوْ أَشَدُّ قَسْوَةً﴾ [البقرة: ٧٤].

وقوله: ﴿وَأَرْسَلْنَاهُ إِلَى مِائَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ﴾<sup>(٤)</sup> [الصافات: ١٤٧] هو كالتنصيص على أن المراد

(١) في «غ» والمنار: (صريحاً).

(٢) ما بين المعكوفتين ساقط من طبعة الفقي و«غ» ونسخة المنار، ولكن الصواب إثباتها.

(٣) يقصد البيتين اللذين قالهما النابغة الذبياني في «ديوانه» (ص ١٩):

وقفت فيها أصيلاً أسائلها عيت جواباً وما بالربيع من أحد

إلا الأوراري لأبها ما أبيتها والنوي كالحوض بالظلومة الجلد

والأوراري جمع آري: وهو محبس الدابة.

بالأول الحقيقية لا المبالغة، فإنها إن لم تزد قسوتها على الحجارة فهي كالحجارة في القسوة لا دونها، وأنه إن لم يزد عددهم على مائة ألف لم ينقص عنها، فذكر «أو» هاهنا كالتنصيص على حفظ المائة الألف، وأنها ليست مما أريد بها المبالغة، والله أعلم.

## فصل

### \* وأما الكبائر:

فاختلف السلف فيها اختلافاً لا يرجع إلى تباين وتضاد، وأقوالهم متقاربة. وفي «الصحيحين» من حديث الشعبي عن عبد الله بن عمرو عن النبي ﷺ قال: «الكبائر: الإشرāk بالله، وعقوق الوالدين، وقتل النفس، واليمين الغموس»<sup>(١)</sup>.

وفيهما عن عبد الرحمن بن أبي بكرة عن أبيه عن النبي ﷺ: «ألا أُنبتكم بأكبر الكبائر؟» ثلاثاً قالوا: بلى، يا رسول الله، قال: «الإشرāk بالله، وعقوق الوالدين» وجلس وكان مُتَكِمًا فقال: «ألا وقول الزور»، فما زال يُكرِّرها حتى قلنا: لَيْتَهُ سَكَتَ<sup>(٢)</sup>.

وفي «الصحيح» من حديث أبي وائل عن عمرو بن شرحبيل عن عبد الله بن مسعود قال: قلت: يا رسول الله، أي الذنوب أعظم؟ قال: «أن تجعل لله نداً وهو خلقك»، قال قلت: ثم أي؟ قال: «أن تقتل ولدك مخافة أن يطعم معك»، قال قلت: ثم أي؟ قال: «أن تزني بحليلة جارك» فأنزل الله تعالى تصديق قول النبي ﷺ: ﴿وَالَّذِينَ لَا يَدْعُونَ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ وَلَا يَقْتُلُونَ النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ وَلَا يَزْنُونَ﴾ [الفرقان: ٦٨]<sup>(٣)</sup>.

وفي «الصحيحين» من حديث أبي هريرة رَوَى عَنْهُ عن النبي ﷺ قال: «اجتنبوا السبع الموبقات». قالوا: يا رسول الله، وما هن؟ قال: «الشرك بالله، والسحر، وقتل النفس التي حرم الله إلا بالحق، وأكل الربا، وأكل مال اليتيم، والتولي يوم الزحف، وقذف المحصنات الغافلات المؤمنات»<sup>(٤)</sup>.

(١) البخاري في الأيمان، باب: اليمين الغموس (٦٦٧٥)، والترمذي برقم (٣٠٢٤).

(٢) البخاري في الشهادات، باب: ما قيل في شهادة الزور (٢٦٥٤)، ومسلم برقم (٨٧).

(٣) البخاري في تفسير سورة البقرة، باب: قول الله تعالى: ﴿فَلَا تَجْعَلُوا لِلَّهِ أُنْدَادًا وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾<sup>(٣٦)</sup>، برقم (٤٤٧٧)، ومسلم برقم (٨٦).

(٤) البخاري في الوصايا، باب: قول الله تعالى: ﴿وَإِنَّ الَّذِينَ يَأْكُلُونَ أَمْوَالَ آلَيْتَمَى ظُلْمًا﴾ رقم (٢٧٦٦)، ومسلم في الإيمان، باب: بيان الكبائر وأكبرها (٨٩).

وروى شعبة عن سعد بن إبراهيم سمعت حميد بن عبد الرحمن يحدث عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما عن النبي ﷺ قال: «مَنْ أَكْبَرَ الْكِبَائِرِ أَنْ يَسْبَ الرَّجُلَ وَالِدَيْهِ». قالوا: وكيف يسب الرجل والديه؟ قال: «يَسْبُ أَبَا الرَّجُلِ فَيَسْبُ أَبَاهُ، وَيَسْبُ أُمَّهُ فَيَسْبُ أُمَّهُ» (١).

وفي حديث أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال: «إِنَّ مِنْ أَكْبَرِ الْكِبَائِرِ اسْتِطَالَةَ الرَّجُلِ فِي عَرْضِ أَخِيهِ الْمُسْلِمِ بِغَيْرِ حَقٍّ» (٢).

وقال عبد الله بن مسعود رضي الله عنه: «أَكْبَرُ الْكِبَائِرِ الشُّرْكَ بِاللَّهِ، وَالْأَمْنُ مِنْ مَكْرِ اللَّهِ، وَالْقَنُوطُ مِنْ رَحْمَةِ اللَّهِ، وَالْيَأْسُ مِنْ رَوْحِ اللَّهِ».

قال سعيد بن جبيرة: «سَأَلَ رَجُلٌ ابْنَ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما عَنِ الْكِبَائِرِ أَسْبَعُ هُنَّ؟ قَالَ: هُنَّ إِلَى السَّبْعِمِائَةِ أَقْرَبُ، إِلَّا أَنَّهُ لَا كَبِيرَةَ مَعَ الْإِسْتِغْفَارِ، وَلَا صَغِيرَةَ مَعَ الْإِصْرَارِ».

وقال: «كُلُّ شَيْءٍ عَصِيَّ اللَّهِ بِهِ فَهُوَ كَبِيرَةٌ، مَنْ عَمَلَ شَيْئًا مِنْهَا فَلَيْسَتْغْفِرَ اللَّهُ؛ فَإِنَّ اللَّهَ لَا يُخَلِّدُ فِي النَّارِ مِنَ الْأُمَّةِ إِلَّا مَنْ كَانَ رَاجِعًا عَنِ الْإِسْلَامِ، أَوْ جَاحِدًا فَرِيضَةً، أَوْ مُكَذِّبًا بِالْقَدْرِ».

وقال عبد الله بن مسعود رضي الله عنه: «مَا نَهَى اللَّهُ عَنْهُ فِي سُورَةِ النِّسَاءِ مِنْ أَوْلَاهَا إِلَى قَوْلِهِ: ﴿إِنْ تَجَتَبَنُوا كَبَائِرَ مَا نُهَوْنَ عَنْهُ نُكْفِرْ عَنْكُمْ سَعْيَاتِكُمْ﴾ [النساء: ٣١] فَهُوَ كَبِيرَةٌ».

وقال علي بن أبي طلحة: «هِيَ كُلُّ ذَنْبٍ خَتَمَهُ اللَّهُ بِتَارٍ، أَوْ غَضَبٍ، أَوْ لَعْنَةٍ، أَوْ عَذَابٍ».

وقال الضحَّاك: «هِيَ مَا أَوْعَدَ اللَّهُ عَلَيْهِ حَدًّا فِي الدُّنْيَا أَوْ عَذَابًا فِي الْآخِرَةِ».

وقال الحسين بن الفضل: «مَا سَمَّاهُ اللَّهُ فِي الْقُرْآنِ كَبِيرًا، أَوْ عَظِيمًا، نَحْوُ قَوْلِهِ: ﴿إِنَّهُ كَانَ حُوبًا

كَبِيرًا﴾ [النساء: ٢٠]، ﴿إِنَّ قَلْبَهُمْ كَانَ خِطَاطًا كَبِيرًا﴾ [الإسراء: ٣١]، ﴿إِنَّ الشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ﴾ [١٣]

[لقمان: ١٣]، ﴿إِنَّ كَيْدَكُمْ عَظِيمٌ﴾ [٢٨]، ﴿يُوسُفُ: ٢٨﴾، ﴿سُبْحَانَكَ هَذَا بُهْتَنٌ عَظِيمٌ﴾ [النور: ١٦]، ﴿إِنَّ ذَلِكَ كَم

كَانَ عِنْدَ اللَّهِ عَظِيمًا﴾ [الأحزاب: ٥٣]».

قال سفیان الثوري: «الْكِبَائِرُ: مَا كَانَ فِيهِ مِنَ الْمَظَالِمِ بَيْنَكَ وَبَيْنَ الْعِبَادِ، وَالصَّغَائِرُ: مَا كَانَ بَيْنَكَ

وَبَيْنَ اللَّهِ، لِأَنَّ اللَّهَ كَرِيمٌ يَعْفُو».

(١) البخاري في الأدب، باب: لا يسب الرجل والديه (٥٩٧٣)، ومسلم في الإيمان، باب: بيان الكبائر وأكبرها (٩٠).

(٢) أورده السيوطي في «الجامع الصغير» بلفظ: «من الكبائر استطالة الرجل في عرض رجل مسلم». «فيض القدير» (٨/٦).

وقد خرج أبو داود في الأدب، باب: في الغيبة رقم (٤٨٧٦)، عن سعيد بن زيد مرفوعاً: «إن من أربى الربا الاستطالة في عرض المسلم بغير حق». وصححه الألباني في «صحيح الجامع الصغير» (٢٢٠٣).

واحتجَّ بحديث يزيد بن هارون عن حميد الطويل عن أنس بن مالك قال: قال رسول الله ﷺ: «يُنَادِي مُنَادٍ مِنْ قِبَلِ بُطْنَانِ الْعَرْشِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ: يَا أُمَّةَ مُحَمَّدٍ، إِنَّ اللَّهَ بِعِبْرَتِكُمْ قَدْ عَفَا عَنْكُمْ جَمِيعَكُمْ، الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ، فَتَوَابُوا الْمَظَالِمَ بَيْنَكُمْ، وَادْخُلُوا الْجَنَّةَ بِرَحْمَتِي» (١).

قلت: مراد سفيان: أن الذنوب التي بين العبد وبين الله أسهل أمراً من مظالم العباد، فإنها تزول بالاستغفار، والعفو والشفاعة وغيرها، وأما مظالم العباد فلا بد من استيفائها.

وفي «المعجم» للطبراني: «الظلم عند الله يوم القيامة ثلاثة دواوين: ديوان لا يغفر الله منه شيئاً، وهو الشرك بالله»، ثم قرأ: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ﴾ [النساء: ٤٨] «وديوان لا يترك الله منه شيئاً، وهو مظالم العباد بعضهم بعضاً، وديوان لا يعبأ الله به شيئاً، وهو ظلم العبد نفسه بيته وبين الله» (٢).

ومعلوم أن هذا الديوان مشتمل على الكبائر والصغائر، لكن مستحقه أكرم الأكرمين، وما يعفو عنه من حقه ويهبه أضعاف ما يستوفيه، فأمره أسهل من الديوان الذي لا يترك منه شيئاً لعدله، وإيصال كل حق إلى صاحبه.

وقال مالك بن مغول: «الكبائر: ذنوب أهل البدع، والسيئات ذنوب أهل السنة». قلت: يريد أن البدعة من الكبائر، وأنها أكبر من كبائر أهل السنة، فكبائر أهل السنة صغائر بالنسبة إلى البدع، وهذا معنى قول بعض السلف: البدعة أحب إلى إبليس من المعصية؛ لأن البدعة لا يتاب منها، والمعصية يتاب منها.

وقيل: الكبائر: ذنوب العمد، والسيئات: الخطأ والنسيان، وما أكره عليه، وحديث النفس، المرفوعة عن هذه الأمة.

قلت: هذا من أضعف الأقوال طرداً وعكساً؛ فإن الخطأ والنسيان والإكراه لا يدخل تحت جنس المعاصي، حتى يكون أحد قسميها، والعمد نوعان: نوع كبائر، ونوع صغائر. ولعل صاحب هذا القول يرى أن الذنوب كلها كبائر، وأن الصغائر ما عفا الله لهذه الأمة عنه، ولم يدخل تحت التكليف، وهذا غير صحيح؛ فإن الكبائر والصغائر نوعان تحت جنس المعصية، ويستحيل وجود النوع بدون جنسه.

(١) قال الشيخ الحداد في تخريج أحاديث «إحياء علوم الدين» (٢٨٩٣): قال العراقي: رواه أبو سعد أحمد بن إبراهيم المقرئ في كتاب «التبصرة» وإسناده ضعيف.

(٢) روى نحوه الطيالسي رقم (٢١٠٩)، والبخاري بلفظ: «الظلم ثلاثة: فظلم لا يغفره الله، وظلم يغفره، وظلم لا يتركه، فأما الظلم...». «فيض القدير» (٤/٢٩٥). وقال المناوي: قال الهيثمي: رواه البخاري عن شيخه أحمد القشيري ولم أعرفه، وبقية رجاله وثقوا على ضعفهم، كما ذكره بطريق آخر فيه ضعف أيضاً، وقال: قال الهيثمي: في سند أحمد صدقة بن أبي موسى، ضعفه الجمهور، وبقية رجاله ثقات. «فيض القدير» (٣/٥٥٢).

وقيل: الكبائر: ذنوب المستحلين، مثل ذنب إبليس، والصغائر: ذنوب المستغفرين، مثل ذنب آدم. قلت: أمّا المستحل فذنبه دائرٌ بين الكفر والتأويل؛ فإنه إن كان عالمًا بالتَّحريم فكافرٌ، وإن لم يكن عالمًا به فمتأوِّلٌ أو مقلِّدٌ، وأمّا المستغفر فإنَّ استغفاره الكامل يمحو كبائره وصغائره، فلا كبيرة مع الاستغفار.

فهذا الفرق ضعيفٌ أيضًا، إلَّا أن يكون مراد صاحبه أن ما يفعله المستحل من الذنب أعظم عقوبةً ممَّا يفعله المعترف بالتَّحريم، النَّادم على الذنب، المستغفر منه، وهذا صحيحٌ. وقال السُّديُّ: «الْكِبَائِرُ: مَا نَهَى اللَّهُ عَنْهُ مِنَ الذُّنُوبِ الْكِبَارِ، وَالسَّيِّئَاتُ: مُقَدَّمَاتُهَا، وَتَوَابِعُهَا مِمَّا يَجْتَمِعُ فِيهِ الصَّالِحُ وَالْفَاسِقُ، مِثْلُ النَّظَرَةِ وَاللَّمْسَةِ وَالْقُبْلَةِ وَأَشْبَاهِهَا». واحتجَّ بقول النَّبِيِّ ﷺ: «الْعَيْنَانِ تَزْنِيَانِ، وَالرَّجُلَانِ تَزْنِيَانِ، وَيُصَدَّقُ ذَلِكَ كُلُّهُ الْفَرْجُ أَوْ يُكْذَبُ»<sup>(١)</sup>.

وقيل: الكبائر: ما يستغفره العباد، والصغائر: ما يستعظمونه، فيخافون مواقعته، واحتجَّ أرباب هذه المقالة بما روى البخاريُّ في «صحيحه» عن أنسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: «إِنَّكُمْ لَتَعْمَلُونَ أَعْمَالًا هِيَ أَدْقُ فِي أَعْيُنِكُمْ مِنَ الشَّعْرِ، كُنَّا نَعُدُّهَا عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِنَ الْمُؤَبَّاتِ»<sup>(٢)</sup>. قلت: أمّا قول السُّديِّ: «الْكِبَائِرُ: مَا نَهَى اللَّهُ عَنْهُ مِنَ الذُّنُوبِ الْكِبَارِ». فبيانٌ للشَّيء نفسه؛ فإنَّ الذُّنُوبَ الْكِبَارَ هي الكبائر.

وإنما مراده أن المنهَى عنه قسمان:

أحدهما: ما هو مشتملٌ على المفسدة بنفسه، ونفس فعله منشأ المفسدة، فهذا كبيرةٌ، كقتل النفس والسَّرقة، والقذف والزَّنا.

الثاني: ما كان من مقدّمات ذلك ومبادهيه، كالنَّظر واللَّمس، والحديث والقُبلة، الَّذِي هُوَ مُقَدِّمَةُ الزَّنا، فهو من الصَّغائر، فالصَّغائر: من جنس المقدّمات، والكبائر: من جنس المقاصد والغايات. وأمّا من قال: ما يستغفره العباد فهو كبائر، وما يستكبرونه فهو صغائر، فإنَّ أراد أنَّ الفرق راجعٌ إلى استكبارهم واستصغارهم، فهو باطلٌ؛ فإنَّ العبد يستصغر النَّظرة، ويستكبر الفاحشة.

وإنَّ أراد: أنَّ استصغارهم للذنب يكبره عند الله، واستعظامهم له يصغره عند الله، فهذا صحيحٌ؛ فإنَّ العبد كلِّما صغرت ذنوبه عنده كبرت عند الله، وكلِّما كبرت عنده صغرت عند الله، والحديث إنَّما يدلُّ على هذا المعنى؛ فإنَّ الصَّحابة - لعلو مرتبتهم عند الله وكمالهم - كانوا يعدُّون تلك الأعمال

(١) أحمد (٤١٢/١)، وقال المنذري في «فيض القدير»: صحيح (٣٩٩/٤)، وقال الهيثمي في «مجمع الزوائد»: رواه البزار والطبراني، وإسناده جيد (٢٥٦/٦)، وللحديث أصل في الصحيح تقدم تخريجه.

(٢) البخاري في الرقاق، باب: ما يتقى من محقرات الذنوب (٦٤٩٢).

موباتٍ، ومن بعدهم - لنقصان مرتبتهم عنهم، وتفاوت ما بينهم - صارت تلك الأعمال في أعينهم أدق من الشعر.

وإذا أردت فهم هذا فانظر: هل كان في الصحابة من إذا سمع نص رسول الله ﷺ عارضه بقياسه، أو ذوقه، أو وجده، أو عقله، أو سياسته؟ وهل كان قطُّ أحد منهم يقدم على نص رسول الله ﷺ عقلاً أو قياساً، أو ذوقاً، أو سياسةً، أو تقليد مقلدٍ؟ فلقد أكرم الله أعينهم وصانها أن تنظر إلى وجه من هذا حاله، أو يكون في زمانهم، ولقد حكم عمر بن الخطاب رضي الله عنه على من قدّم حكمه على نص الرسول بالسيف، وقال: «هذا حكمي فيه». فيالله! كيف لو رأيت ما رأينا، وشاهد ما بئينا به من تقديم رأي كلِّ فلانٍ وفلانٍ على قول المعصوم رضي الله عنه، ومعاداة من أطرح آراءهم، وقدّم عليها قول المعصوم؟ فالله المستعان، وهو الموعد، وإليه المرجع.

وقيل: الكبائر: الشرك وما يؤدّي إليه، والصغائر: ما عدا الشرك من ذنوب أهل التوحيد.

واحتجّ أرباب هذه المقالة بقوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ﴾

[النساء: ٤٨].

واحتجّوا بقوله رضي الله عنه - فيما يروي عن ربه تبارك وتعالى -: «(ابن آدم،) لو أتيتني بقرابٍ الأزضِ خطايا، ثمّ لقيتني لا تشرك بي شيئاً أتيتك بقرابها مغفرة»<sup>(١)</sup>.

واحتجّوا أيضاً بالحديث الذي روي مرفوعاً وموقوفاً: «الظلم ثلاث دواوين، ديوان لا يغفر الله منه شيئاً، وهو الشرك، وديوان لا يترك الله منه شيئاً، وهو ظلم العباد بعضهم بعضاً، وديوان لا يعبأ به الله شيئاً، وهو ظلم العبد نفسه بينه وبين ربه»<sup>(٢)</sup>.

فهذا جملة ما احتجّ به أرباب هذه المقالة، ولا حجة لهم في شيء منه.

أمّا الآية: فإن غايتها التفريق بين الشرك وغيره؛ لأنّ الشرك لا يُغفر إلا بالتوبة منه، وأمّا ما دون الشرك فهو موكلٌ إلى مشيئة الله، وهذا يدلُّ على أنّ المعاصي دون الشرك وهذا حقٌّ، فإن أراد أرباب هذا القول هذا فلا نزاع فيه، وإن أرادوا أنّ كلّ ما دون الشرك فهو صغيرةٌ في نفسه فباطلٌ.

فإن قيل: فإذا كان الشرك وغيره ممّا تأتي عليه التوبة، فما وجه الفرق بين الشرك وما دونه؟ وهل هما في حقّ التائب، أم غير التائب؟ أم أحدهما في حقّ التائب والآخر في حقّ غيره؟<sup>(٣)</sup> وما الفرق بين

(١) سبق تخريجه (ص ٤٩٠).

(٢) سبق تخريجه (ص ٣٠٨).

(٣) في «غ» والمنار: (لغيره).

هذه الآية وبين قوله: ﴿قُلْ يَعْبَادِي الَّذِينَ أَسْرَفُوا عَلَىٰ أَنفُسِهِمْ لَا تَقْنَطُوا مِن رَّحْمَةِ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ جَمِيعًا إِنَّهُ هُوَ الْغَفُورُ الرَّحِيمُ﴾ [النمر: ٥٣]؟

فالجواب: أن كل واحدة من الآيتين لطائفة؛ فأية النساء: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَن يَشَاءُ﴾ [النساء: ٤٨] هي لغير التائبين في القسمين.

والدليل عليه: أنه فرق بين الشرك وغيره في المغفرة، ومن المعلوم بالاضطرار من دين الإسلام أن الشرك يُغفر بالتوبة، وإلا لم يصح إسلام كافر أبدًا.

وأيضًا: فإنه خصص مغفرة ما دون الشرك بمن يشاء، ومغفرة الذنوب للتائبين عامة لا تخصيص فيها، فخصص وقيد، وهذا يدل على أنه حكم غير التائب.

وأما آية النمر: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ جَمِيعًا﴾ [النمر: ٥٣] (١) فهي في حق التائب؛ لأنه أطلق وعمم، فلم يخصها بأحد، ولم يقيد بها بذنب، ومن المعلوم بالضرورة أن الكفر لا يغفره، وكثير من الذنوب لا يغفرها، فعلم أن هذا الإطلاق والتعميم في حق التائب، فكل من تاب من أي ذنب كان غفر له.

وأما الحديث الآخر: «لَوْ لَقِيتَنِي بِقُرَابِ الْأَرْضِ خَطَايَا، ثُمَّ لَقِيتَنِي لَا تُشْرِكُ بِي شَيْئًا أَتَيْتَكَ بِقُرَابِهَا مَغْفِرَةً». فلا يدل (٢) على أن ما عدا الشرك كله صغائر، بل يدل على أن من لم يشرك بالله شيئًا فذنوبه مغفورة كائنه ما كانت، ولكن ينبغي أن يعلم ارتباط إيمان القلوب بأعمال الجوارح، وتعلقها بها، وإلا لم يفهم مراد الرسول ﷺ، ويقع الخلط والتخبيط.

فاعلم أن هذا النفي العام للشرك - ألا يشرك بالله شيئًا ألبتة - لا يصدر من مصر على معصية أبدًا، ولا يمكن مدمن الكبيرة والمصر على الصغيرة أن يصفو له التوحيد، حتى لا يشرك بالله شيئًا، هذا من أعظم المحال، ولا يلتفت إلى جدلي لا حظ له من أعمال القلوب، بل قلبه كالحجر أو أقسى، يقول: وما المانع؟ وما وجه الإحالة؟ ولو فرض ذلك واقعا لم يلزم منه محال لذاته!

فدع هذا القلب المفتون بجدله وجهله، واعلم أن الإصرار على المعصية يوجب من خوف القلب من غير الله، ورجائه لغير الله، وحبّه لغير الله، وذله لغير الله، وتوكله على غير الله ما يصير به منغمسًا في بحار الشرك، والحاكم (في هذا) (٣) ما يعلمه الإنسان من نفسه، إن كان له عقل، فإن ذل المعصية لا بد أن يقوم بالقلب فيورثه خوفًا من غير الله، وذلك شرك، ويورثه محبة لغير الله، واستعانة بغيره في الأسباب التي توصله إلى غرضه، فيكون عمله لا بالله ولا لله، وهذا حقيقة الشرك.

(١) في «غ» والمنار لم تذكر فيهما الآية.

(٢) في «غ» والمنار: (فلا يدل هذا).

(٣) في «غ» والمنار: (فيها).

نعم؛ قد يكون معه توحيد أبي جهل، وعباد الأصنام، وهو توحيد الربوبية، وهو الاعتراف بأنه لا خالق إلا الله، ولو أنجى هذا التوحيد وحده لأنجى عباد الأصنام، والشأن في توحيد الإلهية الذي هو الفارق بين المشركين والموحدين<sup>(١)</sup>.

والمقصود: أن من لم يشرك بالله شيئاً يستحيل أن يلقي الله بقراب الأرض خطايا، مصرّاً عليها، غير تائبٍ منها، مع كمال توحيده الذي هو غاية الحب والخضوع، والذُّل والخوف والرجاء للربِّ تعالى. وأما حديث الدواوين فإنما فيه أن حقَّ الربِّ تعالى لا يثوده أن يهبه ويسقطه، ولا يحتفل به ويعتني به كحقوق عباده، وليس معناه: أنه لا يؤاخذ به ألبتة، أو أنه كلُّه صغائر، وإنما معناه: أنه يقع فيه من المسامحة والمساهلة والإسقاط والهبة ما لا يقع مثله في حقوق آدميين.

فظهر أنه لا حجة لهم في شيء مما احتجوا به، والله أعلم. وقالت فرقة: الصغائر: ما دون الحدين، والكبائر: ما تعلق بها أحد الحدين. ومرادهم بالحدين: عقوبة الدنيا والآخرة، فكلُّ ذنبٍ عليه عقوبة مشروعة محدودة في الدنيا، كالزنا وشرب الخمر، والسَّرقة والقذف، أو عليه وعيدٌ في الآخرة، كأكل مال اليتيم، والشرب في آنية الفضة والذهب، وقتل الإنسان نفسه، وخيانتة أمانته، ونحو ذلك، فهو من الكبائر. وصدق ابن عباسٍ رضي الله عنهما في قوله: «هي إلى السبعِمائة أقرب منها إلى السبع».

## فصل

وهاهنا أمرٌ ينبغي التَّفطُّن له، وهو أن الكبيرة قد يقترن بها - من الحياء والخوف، والاستعظام لها - ما يلحقها بالصغائر، وقد يقترن بالصغيرة - من قلة الحياء، وعدم المبالاة، وترك الخوف، والاستهانة بها - ما يلحقها بالكبائر، بل يجعلها في أعلى رتبها.

وهذا أمرٌ مرجعه إلى ما يقوم بالقلب، وهو قدرٌ زائدٌ على مجرد الفعل، والإنسان يعرف ذلك من نفسه ومن غيره.

وأيضاً: فإنه يعفى للمحبِّ ولصاحب الإحسان العظيم ما لا يعفى لغيره، ويسامح بما لا يسامح به غيره.

(١) لله در الإمام ابن القيم من محقق، خبير بطب القلوب وأدائها، ومن فقيه بصير بحقيقة دين الله، وما شرع لخير الإنسانية. (الفقي).



وسمعت شيخ الإسلام ابن تيمية - قدس الله روحه - يقول: «انظر إلى موسى - صلوات الله وسلامه عليه - رمى الألواح التي فيها كلام الله الذي كتبه بيده فكسرها، وجر بلحية نبي<sup>(١)</sup> مثله، وهو هارون، ولطم عين ملك الموت ففقاها، وعاتب ربه ليلة الإسراء في محمد ﷺ ورفع عليه، ورثه تعالى يحتمل له ذلك كله، ويحبه ويكرمه ويدلله<sup>(٢)</sup>؛ لأنه قام لله تلك المقامات العظيمة في مقابلة أعدى عدو له، وصدع بأمره، وعالج أممي القبط وبني إسرائيل أشد المعالجة، فكانت هذه الأمور كالشعرة في البحر.

وانظر إلى يونس بن متى حيث لم يكن له هذه المقامات التي لموسى، غاضب ربه<sup>(٣)</sup> مرة، فأخذه وسجنه في بطن الحوت، ولم يحتمل له ما احتمل لموسى، وفرق بين من إذا أتى بذنب واحد ولم يكن له من الإحسان والمحاسن ما يشفع له، وبين من إذا أتى بذنب جاءت محاسنه بكل شفيح، كما قيل:

وَإِذَا الْحَيِّبُ أَتَى بِذَنْبٍ وَاحِدٍ جَاءَتْ مَحَاسِنُهُ بِأَلْفِ شَفِيحٍ.

فالأعمال تشفع لصاحبها عند الله، وتذكر به إذا وقع في الشدائد؛ قال تعالى عن ذي النون:

﴿فَلَوْلَا أَنَّهُ كَانَ مِنَ الْمُسَبِّحِينَ ﴿١٤٦﴾ لَلَبْتُ فِي بَطْنِهِ إِلَى يَوْمِ يُبْعَثُونَ ﴿١٤٤﴾﴾ [الصافات: ١٤٣، ١٤٤]، وفرعون لما لم تكن له سابقة خير تشفع له (وقال)<sup>(٤)</sup>: ﴿ءَامَنْتُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا الَّذِي ءَامَنْتُ بِهِ بَنُو إِسْرَائِيلَ﴾ [يونس: ٩٠] قال له جبريل: ﴿ءَأَلْتَنُ وَقَدْ عَصَيْتَ قَبْلُ وَكُنْتَ مِنَ الْمُفْسِدِينَ ﴿١١﴾﴾ [يونس: ٩١].

وفي «المسنَد» عنه ﷺ أنه قال: «إِنَّ مَا تَذْكُرُونَ مِنْ جَلَالِ اللَّهِ - مِنَ التَّسْبِيحِ، وَالتَّكْبِيرِ، وَالتَّحْمِيدِ - يَتَعَاطَفْنَ حَوْلَ الْعَرْشِ، لَهُنَّ دَوِيٌّ كَدَوِيٌّ النَّحْلِ، يُدْكَرْنَ بِصَاحِبِهِنَّ، أَفَلَا يُحِبُّ أَحَدُكُمْ أَنْ يَكُونَ لَهُ مَنْ يُدْكَرُ بِهِ؟»<sup>(٥)</sup>؛ ولهذا من رجحت حسناته على سيئاته أفلح ولم يعذب، ووهبت له سيئاته لأجل حسناته، ولأجل هذا يغفر لصاحب التوحيد ما لا يغفر لصاحب الإشراك؛ لأنه قد قام به ممّا يحبه الله ما اقتضى أن يغفر له، ويسامحه ما لا يسامح به المشرك، وكلما كان توحيد العبد أعظم كانت

(١) في «غ» والمنار: (وجر بلحيته ورأسه نبي مثله).

(٢) قوله: (ويدلله)، (ويحتمل له) يريد أنه لا يؤاخذ على ما بدر منه، بل يتجاوز عنه ويكرمه. ولو استعاض ﷺ عن هاتين الكلمتين: (الاحتمال)، (والتدليل) ببعض ما ورد في النص ويدل على المقصود كالتجاوز والحلم والإكرام لكان أولى؛ فإنه لم ير في أفعال الله تعالى يحتمل لعبده كذا أو يدل على عبده، والله أعلم.

(٣) كلمة: (ربه) غير موجودة في «غ» والمنار.

(٤) في «غ» والمنار: (ولهذا لما قال).

(٥) ابن ماجه في الأدب، باب: فضل التسبيح (٣٨٠٩) عن النعمان بن بشير، وصححه الألباني في «صحيح سنن ابن ماجه» (٣٠٧١)، كما رواه أحمد (٤/٢٦٨).

مغفرة الله له أتم، فمن لقيه لا يشرك به شيئاً ألبتة غفر له ذنوبه كلها، كائنة ما كانت، ولم يعدب بها. ولسنا نقول: إنه لا يدخل النار أحدٌ من أهل التوحيد، بل كثيرٌ منهم يدخل بذنوبه، ويعذب على مقدار جرمه، ثم يخرج منها، ولا تنافي بين الأمرين لمن أحاط علماً بما قدمناه. ونزيد هاهنا أيضاً لعظم هذا المقام من شدة الحاجة إليه: اعلم أن أشعة «لا إله إلا الله» تبدد من ضباب الذنوب وغيومها بقدر قوة ذلك الشعاع وضعفه، فلها نورٌ، وتفاوت أهلها في ذلك النور - قوةً، وضعفاً - لا يحصيه إلا الله تعالى.

فمن الناس<sup>(١)</sup>: من نور هذه الكلمة في قلبه كالشمس.

ومنهم: من نورها في قلبه كالكوكب الدرّي.

ومنهم: من نورها في قلبه كالمشعل العظيم.

وآخر: كالسراج المضيء.

وآخر: كالسراج الضعيف<sup>(٢)</sup>.

ولهذا تظهر الأنوار يوم القيامة بأيمانهم وبين أيديهم على هذا المقدار، بحسب ما في قلوبهم من نور هذه الكلمة، علماً وعملاً، ومعرفةً وحالاً.

وكلما عظم نور هذه الكلمة واشتد أحرق من الشبهات والشهوات بحسب قوته وشدته، حتى إنه ربّما وصل إلى حال لا يصادف معها شبهة ولا شهوة، ولا ذنباً، إلا أحرقه، وهذا حال الصادق في توحيده، الذي لم يشرك بالله شيئاً، فأبى ذنب أو شهوة أو شبهة دنت من هذا النور أحرقتها، فسماء إيمانه قد حرسه بالتلجؤ من كل سارقٍ لحسناته، فلا ينال منها السارق إلا على غرةٍ وغفلةٍ لا بد منها للبشر، فإذا استيقظ وعلم ما سرق منه استنقذه من سارقه، أو حصل أضعافه بكسبه، فهو هكذا أبداً مع لصوص الجن والإنس، ليس كمن فتح لهم خزانته، وولّى الباب ظهره.

وليس التوحيد مجرد إقرار العبد<sup>(٣)</sup> بأنه لا خالق إلا الله، وأن الله رب كل شيء ومليكه، كما كان عباد الأصنام مقرّين بذلك وهم مشركون، (بل التوحيد)<sup>(٤)</sup> يتضمّن من محبة الله، والخضوع له، والذلّ له، وكمال الانقياد لطاعته، وإخلاص العبادة له، وإرادة وجهه الأعلى بجميع الأقوال والأعمال، والمنع، والعطاء، والحبّ، والبغض ما يحول بين صاحبه<sup>(٥)</sup> وبين الأسباب الداعية إلى

(١) من قوله: (فمن الناس) إلى قوله: (كالسراج الضعيف) ساقط من «غ».

(٢) هنا ينتهي السقط من نسخة «غ».

(٣) في «غ» والمنار: (العبيد).

(٤) في «غ»: (بل لا بد من توحيد).

(٥) في «غ»: (العبد).

المعاصي، والإصرار عليها، ومن عَرَفَ هذا عَرَفَ قول النَّبِيِّ ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ حَرَّمَ عَلَى النَّارِ مَنْ قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، يَبْتَغِي بِذَلِكَ وَجْهَ اللَّهِ»<sup>(١)</sup>.

وقوله: «لَا يَدْخُلُ النَّارَ مَنْ قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ»<sup>(٢)</sup>، وما جاء من هذا الصُّرْب من الأحاديث التي أشكلت على كثيرٍ من النَّاسِ، حتَّى ظنَّها بعضهم منسوخةً، وظنَّها بعضهم قيلت قبل ورود الأوامر والنَّواهي واستقرار الشَّرْع، وحملها بعضهم على نار المشركين والكفَّار، وأوَّل بعضهم الدُّخول بالخلود، وقال: المعنى لا يدخلها خالدًا، ونحو ذلك من التَّأويلات المستكرهة.

والشَّارِع - صلوات الله وسلامه عليه - لم يجعل ذلك حاصلًا بمجرد قول اللِّسان فقط؛ فإنَّ هذا خلاف المعلوم بالاضطرار من دين الإسلام؛ فإنَّ المنافقين يقولونها بألسنتهم، وهم تحت الجاحدين لها في الدَّرَك الأسفل من النَّار، فلا بدَّ من قول القلب، وقول اللِّسان، وقول القلب يتضمَّن من معرفتها، والتَّصديق بها، ومعرفة حقيقة ما تضمَّنته من النَّفي والإثبات، ومعرفة حقيقة الإلهية المنفِية عن غير الله، المختصَّة به، التي يستحيل ثبوتها لغيره، وقيام هذا المعنى بالقلب علمًا ومعرفةً ويقينًا، وحالًا<sup>(٣)</sup> - ما يوجب تحريم قائلها على النَّار، وكلُّ قولٍ رتب الشَّارِع ما رتب عليه من الثَّواب، فإنَّما هو القول التَّامُّ، كقوله ﷺ «مَنْ قَالَ فِي يَوْمٍ: سُبْحَانَ اللَّهِ وَبِحَمْدِهِ مِائَةَ مَرَّةٍ، حُطَّتْ عَنْهُ خَطَايَاهُ - أَوْ: غُفِرَتْ ذُنُوبُهُ - وَلَوْ كَانَتْ مِثْلَ زَبَدِ الْبَحْرِ»<sup>(٤)</sup>. وليس هذا مرتبًا على مجرد قول اللِّسان.

نعم من قالها بلسانه، غافلًا عن معناها، معرضًا عن تدبُّرها، ولم يواطئ قلبه لسانه، ولا عرف قدرها وحقيقتها، راجيًا مع ذلك ثوابها، حطَّت من خطاياها بحسب ما في قلبه<sup>(٥)</sup>؛ فإنَّ الأعمال (لا تتفاضل بصورها وعددها)<sup>(٦)</sup>، وإنَّما تتفاضل بتفاضل ما في القلوب، فتكون صورة العمليين واحدةً،

(١) البخاري في حديث مطول في الصلاة، باب: المساجد في البيوت (٤٢٥)، ومسلم (٣٣)، (٢٦٣).

(٢) مسلم في الإيمان، باب: تحريم الكبر وبيانه (١٤٨)، وأبو داود (٤٠٩١)، بلفظ: «لا يدخل النار أحد في قلبه مثقال حبة خردل من إيمان».

(٣) ومعرفة ما يناقضها ويهدمها، من تعظيم ما اتخذته المشركون من خرافات ووثنيات، والاعتذار لهم عن ذلك وعمَّا اتخذوا من آلهة ومعبودات ومقدسات وطاعة أحرار ورهبان في معصية الله؛ فإن عمر ﷺ قال: «إنما تنقض عرى الإسلام عروة عروة إذا نشأ في الإسلام من لا يعرف الجاهلية»، فإنما وقع من وقع في مناقضة التوحيد وهدمه الأقوال والأعمال من التقليد الأعمى، وأنه يسير في دينه على غير هدى ولا بصيرة. (الفقي).

(٤) الترمذي في الدعوات، باب: رقم (٦٠) ح رقم (٥١٢)، وقال: حسن صحيح. وأخرجه مسلم مطولًا في الذكر والدعاء، باب: فضل التهليل والتسبيح والدعاء رقم (٢٦٩١).

(٥) وهل جاء الشرك والكفر إلا من هذه الغفلة، والإعراض عن تدبُّرها، وعدم الحذر من كل ما يناقضها ويهدمها، وهل كان ويكون دين الجاهلية الباطل إلا من هذه الغفلة والإعراض، ثم يزداد غفلة بالغرور والأمان الكاذبة برجاء الثواب. (الفقي).

(٦) الجملة بين القوسين غير موجودة في «غ» والمنار.

وبينهما في التفاضل<sup>(١)</sup> كما بين السماء والأرض، والرَّجلان يكون مقامهما في الصَّفِّ واحدًا وبين صلاتيهما كما بين السماء والأرض.

وتأمل حديث البطاقة التي توضع في كَفَّةٍ، ويقابلها تسعة وتسعون سجلاً، كلُّ سجلٍّ منها مدُّ البصر، فتثقل البطاقة، وتطيش السَّجَّلات، فلا يعذب<sup>(٢)</sup>.

ومعلومٌ أنَّ كلَّ موحدٍ له مثل هذه البطاقة، وكثيرٌ منهم يدخل النَّارَ بذنوبه، ولكنَّ السِّرَّ الَّذِي ثَقُلَ بطاقة ذلك الرَّجل، وطاشت لأجله السَّجَّلاتُ لَمَّا لم يحصل لغيره من أرباب البطاقات، انفردت بطاقته بالثقل والرَّزانة.

وإذا أردت زيادة الإيضاح لهذا المعنى: فانظر إلى ذكر من قلبه ملائ بمحبَّتِكَ، وذكر مَنْ هو معرض عنك غافلٌ ساهٍ، مشغولٌ بغيرك، قد انجذبت دواعي قلبه إلى محبَّة غيرك، وإيثاره عليك، هل يكون ذكرهما واحداً؟ أم هل يكون ولدك اللَّدان هما بهذه المثابة، أو عبدك، أو زوجتك، عندك سواء؟!

وتأمل ما قام بقلب قاتل المائة<sup>(٣)</sup> من حقائق الإيمان التي لم تشغله عند السَّيِّق عن السَّيْرِ إلى القرية، وحملته - وهو في تلك الحال - على أن جعل ينوء بصدرة، ويعالج سكرات الموت، فهذا أمرٌ آخر، وإيمانٌ آخر، ولا جرم أن ألحق بالقرية الصَّالحة، وجعل من أهلها.

وقريبٌ من هذا ما قام بقلب البغيِّ التي رأت ذلك الكلب<sup>(٤)</sup> - وقد اشتدَّ به العطش يأكل الثَّرَى - فقام بقلبها ذلك الوقت - مع عدم الآلة، وعدم المعين وعدم من ترائيه بعملها - ما حملها على أن غرَّرت بنفسها في نزول البئر، وملء الماء في خفِّها، ولم تعباً بتعرُّضها للتلف، وحملها خفِّها بفيها وهو ملائ، حتَّى أمكنها الرُّقْي من البئر، ثمَّ تواضعا لهذا المخلوق الَّذي جرت عادة النَّاس بضربه<sup>(٥)</sup>، فأمسكت له الخفَّ بيدها حتَّى شرب، من غير أن ترجو منه جزاءً ولا شكوراً، فأحرقَت أنوار هذا القدر من التَّوحيد ما تقدَّم منها من البغاء، فغفر لها.

فهكذا الأعمال والعَمَّال عند الله، والغافل في غفلةٍ من هذا الإكسير الكيماويِّ، الَّذي إذا وُضع منه مثقال ذرَّةٍ على قناطرٍ من نحاس الأعمال قلبها ذهباً، والله المستعان.

(١) جملة: (في التفاضل) غير موجودة في «غ».

(٢) حديث صاحب البطاقة رواه الترمذي في الإيمان، باب: ما جاء فيمن مات وهو يشهد أن لا إله إلا الله (٢٦٤١)، وقال: حسن غريب. وصححه الألباني في «صحيح سنن الترمذي» برقم (٢١٢٧) وأوله: «إن الله يستخلص رجلاً...».

(٣) حديث قاتل المائة، رواه البخاري في أحاديث الأنبياء، باب: (٥٤) رقم (٣٤٧٠)، ومسلم برقم (٢٧٦٦).

(٤) حديث البغي التي سقت الكلب، رواه البخاري في الأنبياء، باب: ما ذكر عن بني إسرائيل (٣٤٦٧)، ومسلم في السلام، باب: فضل ساقى البهائم (٢٢٤٥).

(٥) في «غ» والمنار: (بضربه وطرده).

## فصل

فإن قيل: قد ذكرتم أن المحبَّ يسامح بما لا يسامح به غيره، ويُعفى للوليِّ عمَّا لا يعفى لسواه، وكذلك العالم أيضًا، يغفر له ما لا يغفر للجاهل، كما روى الطبراني بإسنادٍ جيِّدٍ مرفوعًا إلى النبيِّ ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ سُبْحَانَهُ إِذَا جَمَعَ النَّاسَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فِي صَعِيدٍ وَاحِدٍ، قَالَ لِلْعُلَمَاءِ: إِنِّي كُنْتُ أُعْبَدُ بِفَتْوَاكُمْ، وَقَدْ عَلِمْتُ أَنَّكُمْ كُنْتُمْ تَخْلُطُونَ كَمَا يَخْلُطُ النَّاسُ، وَإِنِّي لَمْ أَصْعُ عَلَمِي فِيكُمْ وَأَنَا أُرِيدُ أَنْ أُعَذِّبَكُمْ، اذْهَبُوا فَقَدْ غَفَرْتُ لَكُمْ»<sup>(١)</sup>. هذا معنى الحديث، وقد روي مسندًا ومرسلًا.

فهذا الذي ذكرتم صحيحٌ، وهو مقتضى الحكمة والجدود والإحسان، ولكن ماذا تصنعون بالعقوبة المضاعفة التي ورد التهديد بها في حق أولئك إن وقع منهم ما يكره؟ كقوله تعالى: ﴿يُنْسَاءُ النَّبِيَّ مَن يَأْتِ مِنْكُنَّ بِفَحِشَةٍ مُّبِينَةٍ يُضَعَّفَ لَهَا الْعَذَابُ ضِعْفَيْنِ﴾ [الأحزاب: ٣٠].

وقوله تعالى: ﴿وَلَوْلَا أَن تَبْنَتْنَا لَفَدَدْتَ تَرَكْنَا إِلَيْهِمْ شَيْئًا قَلِيلًا﴾ [٧٤، ٧٥]؛ أي: لولا تبييتنا لك لقد كدت تركن إليهم بعض الشيء، ولو فعلت لأذقناك ضعف عذاب الحياة وضعف عذاب الممات؛ أي: ضاعفنا لك العذاب في الدنيا والآخرة.

وقال تعالى: ﴿وَلَوْ نَقُولُ عَلَيْنا بَعْضَ الْأَقَابِلِ﴾ [٤٤] لَأَخَذْنَا مِنْهُ بِالْيَمِينِ [٤٥] ثُمَّ لَقَطَعْنَا مِنْهُ الْوَتِينَ [٤٦] ﴿[الحاقة: ٤٤-٤٦]؛ أي: لو أتى بشيء من عند نفسه لأخذنا منه بيمينه، وقطعنا نياط قلبه وأهلكناه، وقد أعاده الله من الركون إلى أعدائه بذرة من قلبه، ومن التقول عليه سبحانه، وكم من راكنٍ إلى أعدائه ومتقولٍ عليه من قبل نفسه قد أمهله ولم يعبأ به، كأرباب البدع كلهم، المتقولين على أسمائه وصفاته ودينه.

وما ذكرتم في قصة يونس هو من هذا الباب، فإنه لم يسامح بغضبية<sup>(٢)</sup>، وسجن لأجلها في بطن الحوت، ويكفي حال أبي البشر حيث لم يسامح بلقمة، وكانت سبب إخراجها من الجنة.

فالجواب: أن هذا أيضًا حقٌ، ولا تنافي بين الأمرين؛ فإن من كملت عليه نعمة الله، واختصه منها بما لم يختص به غيره في إعطائه منها ما حرمه غيره، فحبي بالإنعام، وخص بالإكرام، وخص بمزيد التقريب، وجعل في منزلة الوليِّ الحبيب - اقتضت حاله من حفظ مرتبة الولاية والقرب والاختصاص

(١) الطبراني في «الكبير» (١٣٨١) من حديث ثعلبة بن الحكم رضي الله عنه، وقال في «مجمع الزوائد» (١/١٢٦): ورجاله موثقون، وقال محقق «المعجم الكبير» حمدي السلفي: قلت: وفيه العلاء بن مسلمة، وهو متروك اتهم بالوضع.

(٢) في «غ»: (بغضبه).

بأن يراعي مرتبته من أدنى مشوشٍ وقاطع، فلشدة الاعتناء به، ومزيد تقريبه، واتخاذ نفسه، واصطفائه على غيره تكون حقوق وليه وسيده عليه أتم، ونعمه عليه أكمل، والمطلوب منه فوق المطلوب من غيره، فهو إذا غفل وأخل بمقتضى مرتبته نُبه بما لم ينبه عليه البعيد البراني، مع كونه يسامح بما لم يسامح به ذلك أيضًا، فيجتمع في حق الأمران.

وإذا أردت معرفة اجتماعهما، وعدم تناقضهما، فالواقع شاهدٌ به: فإن الملك يسامح خاصته وأولياءه بما لم يسامح به من ليس في منزلتهم، ويأخذهم ويؤدبهم بما لم يأخذ به غيرهم، وقد ذكرنا شواهد هذا وهذا، ولا تناقض بين الأمرين.

وأنت إذا كان لك عبدان، أو ولدان، أو زوجتان، أحدهما أحب إليك من الآخر، وأقرب إلى قلبك، وأعز عليك -عاملته بهذين الأمرين، واجتمع في حق المعاملتان بحسب قربه منك، وحبك له، وعزته عليك، فإذا نظرت إلى كمال إحسانك إليه، وإتمام نعمتك عليه اقتضت معاملته بما لا تعامل به من دونه، من التنبية وعدم الإهمال، وإذا نظرت إلى إحسانه ومحبة لك، وطاعته وخدمته، وكمال عبوديته ونصحه وهبت له وسامحته، وعفوت عنه، بما لا تفعله مع غيره، فالمعاملتان بحسب ما منك وما منه.

وقد ظهر اعتبار هذا المعنى في الشرع؛ حيث جعل حدًا من أنعم عليه بالتزويج إذا تعداه إلى الزنا الرجم، وحدًا من لم يعطه هذه النعمة الجلد، وكذلك ضاعف الحد على الحر الذي قد ملكه نفسه، وأتم عليه نعمته، ولم يجعله مملوكًا لغيره، وجعل حد العبد المنقوص بالرق، الذي لم يحصل له هذه النعمة نصف ذلك.

فسبحان من بهرت حكمته في خلقه وأمره وجزائه عقول العالمين، وشهدت بأنه أحكم الحاكمين.

لِلَّهِ سِرٌّ تَحْتَ كُلِّ لَطِيفَةٍ      فَأَخُو الْبَصَائِرِ غَائِضٌ يَتَمَلَّقُ

## فصل

### في أجناس ما يتاب منه

ولا يستحق العبد اسم «التائب» حتى يتخلص منها. وهي اثنا عشر جنسًا مذكورة في كتاب الله ﷻ، هي أجناس المحرمات: الكفر، والشرك، والنفاق، والفسوق، والعصيان، والإثم، والعدوان، والفحشاء، والمنكر، والبغي، والقول على الله

بلا علم، وأتباع غير سبيل المؤمنين.

فهذه الاثنا عشر جنسًا عليها مدار كل ما حرّم الله، وإليها انتهاء العالم بأسرهم إلا أتباع الرّسل - صلوات الله وسلامه عليهم -، وقد يكون في الرّجل أكثرها وأقلّها<sup>(١)</sup>، أو واحدة منها، وقد يعلم ذلك، وقد لا يعلم.

فالتوبة النصوح هي بالتخلّص منها، والتحصّن والتحرّز من موانعها، وإنما يمكن التخلّص منها لمن عرفها. ونحن نذكرها، ونذكر ما اجتمعت فيه وما افرقت؛ لتبيّن حدودها وحقائقها، والله الموفّق لما وراء ذلك، كما وفّق له، ولا حول ولا قوة إلا بالله.

وهذا الفصل من أنفع فصول الكتاب، والعبد أحوج شيء إليه.

\* فأما الكفر فنوعان:

كفر أكبر، وكفر أصغر.

- فالكفر الأكبر: هو الموجب للخلود في النار.

- والأصغر: موجب لاستحقاق الوعيد دون الخلود، كما في قوله تعالى - وكان ممّا يتلى فنسخ

لفظه -: «لَا تَرْغَبُوا عَنْ آبَائِكُمْ فَإِنَّهُ كُفْرٌ بِكُمْ»<sup>(٢)</sup>.

وقوله ﷺ في الحديث: «اثنان في أمّتي، هما بهم كُفْرُ الطّعن في النّسبِ، والنّياحة»<sup>(٣)</sup>.

وقوله في «السّنن»: «مَنْ آتَى امْرَأَةً فِي دُبْرِهَا فَقَدْ كَفَرَ بِمَا أَنْزَلَ عَلَى مُحَمَّدٍ»<sup>(٤)</sup>.

وفي الحديث الآخر: «مَنْ آتَى كَاهِنًا أَوْ عَرَّافًا، فَصَدَّقَهُ بِمَا يَقُولُ، فَقَدْ كَفَرَ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ عَلَى

مُحَمَّدٍ»<sup>(٥)</sup>.

وقوله: «لَا تَرْجِعُوا بِعِدِي كُفْرًا يَضْرِبُ بَعْضُكُمْ رِقَابَ بَعْضٍ»<sup>(٦)</sup>.

وهذا تأويل ابن عباس وعمامة الصحابة في قوله تعالى: ﴿وَمَنْ لَّمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ

الْكٰفِرُونَ ﴿٤٤﴾ [المائدة: ٤٤].

(١) هكذا في جميع النسخ، ولعل الصواب: (أو أقلّها).

(٢) البخاري في الفرائض، باب: من ادعى إلى غير أبيه (٦٧٦٨)، مسلم (٦٢).

(٣) مسلم في الإيمان، باب: إطلاق اسم الكفر على الطعن (٦٧)، والترمذي (١٠٠١).

(٤) الترمذي في الطهارة، باب: كراهية إتيان الحائض (١٣٥)، كما رواه ابن ماجه (٦٣٩)، وصححه الألباني في «صحيح سنن ابن ماجه» رقم (٥٢٢).

(٥) أحمد (٤٠٨/٢)، والحاكم عن أبي هريرة (٨/١)، وقال الحاكم: على شرطهما. وصححه الألباني في «صحيح الجامع» برقم (٥٩٣٩).

(٦) البخاري في الحج، باب: خطبة أيام منى (١٧٤١)، ومسلم (٦٦).

قال ابن عباس: «لَيْسَ بِكُفْرٍ يَنْقُلُ عَنِ الْمِلَّةِ، بَلْ إِذَا فَعَلَهُ فَهُوَ بِهِ كُفْرٌ، وَلَيْسَ كَمَنْ كَفَرَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ  
الْآخِرِ». وكذلك قال طائفة.

وقال عطاء: «هُوَ كُفْرٌ دُونَ كُفْرٍ، وَظُلْمٌ دُونَ ظُلْمٍ، وَفِسْقٌ دُونَ فِسْقٍ».

- ومنهم: من تأوّل الآية على ترك الحكم بما أنزل الله جاحداً له، وهو قول عكرمة، وهو تأويل  
مرجوح، فإن نفس جحوده كفرٌ، سواءً حكم أو لم يحكم.

- ومنهم: من تأوّلها على ترك الحكم بجميع ما أنزل الله؛ قال: ويدخل في ذلك الحكم  
بالتوحيد والإسلام، وهذا تأويل عبد العزيز الكناني، وهو أيضاً بعيدٌ؛ إذ الوعيد على نفي الحكم  
بالمنزّل، وهو يتناول تعطيل الحكم بجميعه وبيعضه.

- ومنهم: من تأوّلها على الحكم بمخالفة النصّ تعمّداً من غير جهلٍ به ولا خطأً في التأويل،  
حكاها البغوي عن العلماء عموماً.

- ومنهم: من تأوّلها على أهل الكتاب، وهو قول قتادة، والضحاك وغيرهما، وهو بعيدٌ، وهو  
خلاف ظاهر اللفظ، فلا يصار إليه.

- ومنهم: من جعله كفراً ينقل عن الملة.

والصحيح: أن الحكم بغير ما أنزل الله يتناول الكفارين: الأصغر والأكبر بحسب حال الحاكم؛  
فإنه إن اعتقد وجوب الحكم بما أنزل الله في هذه الواقعة، وعدل عنه عصيانياً، مع اعترافه بأنه مستحقٌ  
للعقوبة، فهذا كفرٌ أصغر، وإن اعتقد أنه غير واجب، وأنه مخيرٌ فيه مع تيقنه أنه حكم الله، فهذا كفرٌ  
أكبر، وإن جهله وأخطأه فهذا مخطئٌ، له حكم المخطئين (١).

(١) ويقبى نوع آخر من الحكم بغير ما أنزل الله يندرج تحت الكفر الأكبر المخرج من الملة، ألا وهو ما حدث في هذه  
الآزمنة المتأخرة من التبديل لشرع الله ﷻ والتشريع من دونه بما لم يأذن به الله تعالى؛ حيث سنت قوانين  
وتشريعات صار إليها المرجع والحكم والتحاكم من بلدان المسلمين، ونُحّي شرع الله جانباً، وهذا من الكفر الأكبر  
الذي يكفر من فعله ويستوي في ذلك المستحل وغير المستحل.

وهذا ما أشار إليه شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى بقوله: «إن الحاكم إذا كان ديناً لكنه حكم بغير علم كان من أهل  
النار، وإن كان عالماً لكنه حكم بخلاف الحق الذي يعلمه كان من أهل النار، وإذا حكم بلا عدل ولا علم كان أولى أن  
يكون من أهل النار، وهذا إذا حكم في قضية معينة لشخص، وأما إذا حكم حكماً عاماً في دين المسلمين فجعل الحق باطلاً  
والباطل حقاً والسنة بدعة والبدعة سنة والمعروف منكراً والمنكر معروفاً ونهى عما أمر الله به ورسوله وأمر بما نهى الله عنه  
ورسوله، فهذا لون آخر يحكم فيه رب العالمين وإله المرسلين». «مجموع الفتاوى» (٣٥/٣٨٨).

وقال في موضع آخر من «الفتاوى» (٣/٤٦٧): «... الإنسان متى حلل الحرام المجمع عليه، أو حرم الحلال المجمع  
عليه، أو بدل الشرع المجمع عليه؛ كان كافراً مرتداً باتفاق الفقهاء».

فانظر كيف عطف التبديل على الاستحلال مما يدل على أن المبدل لشرع الله يكفر بمجرد ذلك.

وها هو أيضاً الإمام ابن القيم رحمه الله تعالى يشير إلى هذا المعنى بقوله: «وقد جاء القرآن وصح الإجماع بأن دين



والقصد: (أن المعاصي كلها من نوع الكفر الأصغر)<sup>(١)</sup>، فإنها ضد الشكر، الذي هو العمل بالطاعة، فالسعي إما شكرًا، وإما كفرًا، وإما ثالثًا، لا من هذا ولا من هذا، والله أعلم.

## فصل

وأما الكفر الأكبر، فخمسة أنواع:

كفر تكذيب، وكفر استكبار وإباء مع التصديق، وكفر إعراض، وكفر شك، وكفر نفاق.  
١- فأما كفر التكذيب: فهو اعتقاد كذب الرُّسل، وهذا القسم قليل في الكفار؛ فإن الله تعالى أيد رسله، وأعطاهم من البراهين والآيات على صدقهم ما أقام به الحجّة، وأزال به المعذرة، قال الله تعالى عن (فرعون وقومه)<sup>(٢)</sup>: ﴿وَجحدُوا بِهَا وَاسْتَقْبَنَتَهَا أَنفُسُهُمْ ظُلْمًا وَعُلُوًّا﴾ [النمل: ١٤].

وقال لرسوله ﷺ: ﴿فَأَنَّهُمْ لَا يُكذِبُونَكَ وَلَكِنَّ الظَّالِمِينَ بَيَّأَتِ اللَّهُ بِجَحَدُونَ﴾ [الأنعام: ٣٣].

وإن سمي هذا كفر تكذيب أيضًا فصحيح، إذ هو تكذيب باللسان.

٢- وأما كفر الإباء والاستكبار: فنحو كفر إبليس، فإنه لم يجحد أمر الله ولا قابله بالإنكار، وإنما تلقاه بالإباء والاستكبار، ومن هذا كفر من عرف صدق الرسول، وأنه جاء بالحق من عند الله، ولم يتقد له إباء واستكبارًا، وهو الغالب على كفر أعداء الرُّسل، كما حكى الله تعالى عن فرعون وقومه: ﴿أَتُؤْمِنُ لِبَشَرَيْنِ مِثْلِنَا وَقَوْمُهُمَا لَنَا عِدُونَ﴾ [المؤمنون: ٤٧].

الإسلام نسخ كل دين كان قبله، وأن من التزم ما جاءت به التوراة والإنجيل ولم يتبع القرآن؛ فإنه كافر، وقد أبطل الله كل شريعة كانت في التوراة والإنجيل وسائر الملل وافترض على الجن والإنس شرائع الإسلام فلا حرام إلا ما حرمه الإسلام ولا فرض إلا ما أوجبه الإسلام. «أحكام أهل الذمة» (١/ ٢٥٩).

فانظر إليه رحمه الله تعالى حيث حكم على من التزم بالتوراة والإنجيل ولم يتبع القرآن بالكفر ولم يذكر الاستحلال، وما الفرق بين التوراة والإنجيل وبين القانون الفرنسي أو الإنجليزي أو غيرهما من تشريعات البشر. وبهذا يتبين لنا نوع خطير من أنواع الحكم بغير ما أنزل الله المخرج من الملة؛ ألا وهو التبديل لشرع الله ﷻ والإحلال محلله شرع البشر وقانونه، وممن عد هذا أيضًا من أنواع الكفر الأكبر المخرج من الملة الشيخ محمد بن إبراهيم رحمه الله تعالى في رسالته القيمة «تحكيم القوانين» فليرجع إليها.

(١) في «غ»: (أن المعاصي كلها نوعين: الأكبر والأصغر).

(٢) في «غ» والمنار: (قوم فرعون).

وقول الأمم لرسولهم: ﴿كَالْوَاوِيْنِ أَنْتُمْ إِلَّا بَشَرٌ مِثْلُنَا﴾ [إبراهيم: ١٠].

وقوله: ﴿كَذَبَتْ ثُمُودٌ بِطَغْوَنِهَا﴾ [الشمس: ١١].

وهو كفر اليهود كما قال تعالى: ﴿فَلَمَّا جَاءَهُمْ مَا عَرَفُوا كَفَرُوا بِهِ﴾ [البقرة: ٨٩].

وقال: ﴿يَعْرِفُونَهُ، كَمَا يَعْرِفُونَ أَبْنَاءَهُمْ﴾ [البقرة: ١٤٦].

وهو كفر أبي طالب أيضًا؛ فإنه صدقه ولم يشك في صدقه، ولكن أخذته الحمية، وتعظيم آباءه أن يرغب عن ملتهم، ويشهد عليهم بالكفر.

٣- وأما كفر الإعراض: فإن يعرض بسمعه وقلبه عن الرسول، لا يصدقه ولا يكذبه، ولا يواليه ولا يعاديه، ولا يصغي إلى ما جاء به البتة، كما قال أحد بني عبد ياليل للنبي ﷺ: «والله أقول لك كلمة، إن كنت صادقًا فأنت أجلُّ في عيني من أن أردَّ عليك، وإن كنت كاذبًا فأنت أحقر من أن أكلمك» (١).

٤- وأما كفر الشك: فإنه لا يجزم بصدقه ولا بكذبه، بل يشك في أمره، وهذا لا يستمرُّ شكُّه إلا إذا ألزم نفسه الإعراض عن النظر في آيات صدق الرسول ﷺ جملةً، فلا يسمعها ولا يلتفت إليها، وأما مع التفاته إليها، ونظره فيها فإنه لا يبقى معه شك؛ لأنها مستلزمة للصدق، ولاسيما بمجموعها، فإن دلالتها على الصدق كدلالة الشمس على النهار.

٥- وأما كفر النفاق: فهو أن يظهر بلسانه الإيمان، وينطوي بقلبه على التكذيب، فهذا هو النفاق الأكبر، وسيأتي بيان أقسامه إن شاء الله تعالى.

## فصل

\* وكفر الجحود نوعان: كفرٌ مطلقٌ عامٌّ، وكفرٌ مقيدٌ خاصٌّ.

- فالمطلق: أن يجحد جملة ما أنزله الله، وإرساله الرسول.

- والخاصُّ المقيد: أن يجحد فرصًا من فروض الإسلام، أو تحريم محرّم من محرّماته، أو صفة وصف الله بها نفسه، أو خبرًا أخبر الله به، عمدًا، أو تقديمًا لقول من خالفه عليه لغرض من الأغراض.

(١) وهو كفر الملحدين اليوم من المتسمين بأسماء إسلامية، المقلدين للإفرنج من اليهود والنصارى المنحليين عن كل خلق وفضيلة، زاعمين بجاهليتهم وسفههم أن هذا هو سبيل الرقي والمدنية. (الفتي).

وأما جحد ذلك جهلاً أو تأويلاً يعذر فيه صاحبه فلا يكفر صاحبه به، كحديث الذي جحد قدرة الله عليه، وأمر أهله أن يحرقوه ويذروه في الرّيح، ومع هذا (فقد غفر الله له، ورحمه لجهله) (١)(٢)، إذ كان ذلك الذي فعله مبلغ علمه، ولم يجحد قدرة الله على إعادته عناداً أو تكديباً.

## فصل

\* وأما الشرك، فهو نوعان:

أكبر وأصغر.

فالأكبر: لا يغفره الله إلا بالتوبة منه، وهو أن يتخذ من دون الله نداً، يحبّه كما يحبُّ الله، وهو الشرك الذي تضمّن تسوية آلهة المشركين برّب العالمين؛ ولهذا قالوا لآلهتهم في النار: ﴿تَاللّٰهِ اِنْ كُنَّا لَفِي ضَلٰلٍ مُّبِينٍ ﴿٩٧﴾ اِذْ دُسُوْا كُمْ رَبِّ الْعٰلَمِيْنَ ﴿٩٨﴾﴾ [الشعراء: ٩٧، ٩٨] مع إقرارهم بأن الله وحده خالق كل شيء، وربّه ومليكه، وأن آلهتهم لا تخلق ولا ترزق، ولا تحيي ولا تميت، وإنّما كانت هذه التسوية في المحبة والتعظيم والعبادة (٣)، كما هو حال أكثر مشركي العالم، بل كلّهم يحبّون معبوداتهم (٤) ويعظّمونها ويولونها من دون الله، وكثيرٌ منهم - بل أكثرهم - يحبّون آلهتهم أعظم من محبة الله، ويستبشرون بذكرهم أعظم من استبشارهم إذا ذكر الله وحده، ويغضبون لمنتقص معبوديهم وآلهتهم - من المشايخ - أعظم ممّا يغضبون إذا انتقص أحد ربّ العالمين، وإذا انتهكت حرمة من حرّمت آلهتهم ومعبوداتهم غضبوا غضب اللئث إذا حرّد (٥)، وإذا انتهكت حرّمت الله لم يغضبوا لها، بل إذا قام المنتهك لها بإطعامهم شيئاً رضوا عنه، ولم تنتكّر له قلوبهم.

وقد شاهدنا هذا نحن وغيرنا منهم جهرةً، وترى أحدهم قد اتخذ ذكر إلهه ومعبوده من دون الله

(١) في «غ» والمنار: (فما تلافاه أن غفر له رحمة بجهله).

(٢) البخاري في الرقائق، باب: البكاء من خشية الله ﷻ (٦٤٨١)، ومسلم (٢٧٥٧).

(٣) وكذلك اتخذوهم أرباباً يشرعون لهم من الأعياد، ومناسك القبور، وتقديس الموتى وعبادة الطواغيت، فأحبوهم من جنس حب المؤمن الله، وعظّموا آراءهم أعظم من شرائع الله رب العالمين.

(٤) في «غ» والمنار: (معبودهم).

(٥) الحرّد: الغيظ والغضب... يقال حرّد الرجل فهو حرّد إذا اغتاظ فتحرّش بالذي غاظه وهمّ به فهو حارّد. «تهذيب

اللغة» للأزهري (٤/٤١٣-٤١٤).

على لسانه ديدناً له<sup>(١)</sup> إن قام وإن قعد، وإن عثر وإن مرض وإن استوحش<sup>(٢)</sup>، فذكر إليه ومعبوده من دون الله هو الغالب على قلبه ولسانه، وهو لا ينكر ذلك، ويزعم أنه باب حاجته إلى الله، وشفيعه عنده، ووسيلته إليه.

وهكذا كان عبّاد الأصنام سواءً، وهذا القدر هو الذي قام بقلوبهم، وتوارثه المشركون بحسب اختلاف آلهتهم، فأولئك كانت آلهتهم من الحجر وغيرهم اتّخذوها من البشر، قال الله تعالى حاكياً عن أسلاف هؤلاء المشركين: ﴿وَالَّذِينَ اتَّخَذُوا مِنْ دُونِهِ أَوْلِيَاءَ مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَا إِلَى اللَّهِ زُلْفَىٰ إِنَّ اللَّهَ يَحْكُمُ بَيْنَهُمْ فِي مَا هُمْ فِيهِ يَخْتَلِفُونَ﴾ ثم شهد عليهم بالكفر والكذب وأخبر أنه لا يهديهم فقال: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي مَنْ هُوَ كَاذِبٌ كَفَّارٌ﴾ [الزمر: ٣].

فهذه حال من اتّخذ من دون الله ولياً، يزعم أنه يقربه إلى الله، وما أعزّ من يخلص من هذا؟ بل ما أعزّ من لا يعادي من أنكره!

والذي في قلوب هؤلاء المشركين وسلفهم أنّ آلهتهم تشفع لهم عند الله، وهذا عين الشرك، وقد أنكر الله عليهم ذلك في كتابه وأبطله، وأخبر أنّ الشفاعة كلّها له، وأنه لا يشفع عنده أحدٌ إلا لمن أذن الله أن يشفع فيه، ورضي قوله وعمله، وهم أهل التوحيد، الذين لم يتّخذوا من دون الله شفعاء؛ فإنه سبحانه يأذن لمن شاء في الشفاعة لهم؛ حيث لم يتّخذوهم شفعاء من دونه، فيكون أسعد الناس بشفاعة من يأذن الله له صاحب التوحيد الذي لم يتّخذ شفيعاً من دون الله ربّه ومولاه.

و«الشفاعة» التي أثبتها الله ورسوله هي الشفاعة الصّادرة عن إذنه لمن وحّده، والتي نفاها الله هي الشفاعة الشريكية، التي في قلوب المشركين، المتّخذين من دون الله شفعاء، فيعاملون بنقيض قصدهم من شفعاتهم، ويفوز بها الموحدون.

وتأمل قول النبي ﷺ لأبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - وقد سأله: من أسعد الناس بشفاعتك يا رسول الله؟ - قال: «أسعدُ النَّاسِ بِشَفَاعَتِي مَنْ قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ خَالِصًا مِنْ قَلْبِهِ»<sup>(٣)</sup>. كيف جعل أعظم الأسباب التي تنال بها شفاعته تجريد التوحيد، عكس ما عند المشركين أنّ الشفاعة تنال باتّخاذهم أولياءهم شفعاء، وعبادتهم ومولاتهم من دون الله، فقلب النبي ﷺ ما في زعمهم الكاذب، وأخبر أنّ سبب الشفاعة هو تجريد التوحيد، فحينئذٍ يأذن الله للشافع أن يشفع.

(١) جملة: (ديدناً له) غير موجودة في «غ» والمنار.

(٢) في «غ» والمنار: (استوحش).

(٣) البخاري في العلم، باب: الحرص على الحديث (٩٩).

ومن جهل المشرك اعتقاده أن من اتَّخذه ولياً أو شفيعاً أنه يشفع له، وينفعه عند الله، كما يكون خواصُّ الملوك والولاة تنفع شفاعتهم من والاهم، ولم يعلموا أن الله لا يشفع عنده أحدٌ إلا بإذنه، ولا يأذن في الشفاعة إلا لمن رضي قوله وعمله، كما قال تعالى في الفصل الأول: ﴿مَنْ ذَا الَّذِي يَشْفَعُ عِنْدَهُ إِلَّا بِإِذْنِهِ﴾ [البقرة: ٢٥٥].

وفي الفصل الثاني: ﴿وَلَا يَشْفَعُونَ إِلَّا لِمَنْ ارْتَضَى﴾ [الأنبياء: ٢٨].

وبقي فصلٌ ثالثٌ: وهو أنه لا يرضى من القول والعمل إلا التوحيد، واتباع الرسول، وعن هاتين الكلمتين يسأل الأولين والآخرين، كما قال أبو العالية: «كَلِمَتَانِ يُسْأَلُ عَنْهُمَا الْأَوَّلُونَ وَالْآخِرُونَ: مَاذَا كُنْتُمْ تَعْبُدُونَ؟ وَمَاذَا أَحْبَبْتُمُ الْمُرْسَلِينَ؟».

فهذه ثلاثة أصول<sup>(١)</sup> تقطع شجرة الشرك من قلب من وعابها وعقلها: لا شفاعة إلا بإذنه، ولا يأذن إلا لمن رضي قوله وعمله، ولا يرضى من القول والعمل إلا توحيده، واتباع رسوله، فالله تعالى لا يغفر شرك العادلين به غيره؛ كما قال تعالى: ﴿ثُمَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بِرَبِّهِمْ يَعْدِلُونَ﴾ [الأنعام: ١].

وأصحُّ القولين: أنهم يعدلون به غيره في العبادة والموالاتة والمحبة، كما في الآية الأخرى: ﴿تَاللَّهِ إِنْ كُنَّا لَفِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ﴾ [١٧] إِذْ نَسُواكُمْ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴿١٨﴾ [الشعراء: ٩٧، ٩٨].

وكما في آية البقرة: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يَتَّخِذُ مِن دُونِ اللَّهِ أَندَادًا يُحِبُّوهُمْ كَحُبِّ اللَّهِ﴾ [البقرة: ١٦٥].

وترى المشرك يكذب بحاله وعمله قوله؛ فإنه يقول: لا نحبهم كحبِّ الله، ولا نسويهم بالله، ثم يغضب لهم ولحرماتهم - إذا انتهكت - أعظم ممَّا يغضب لله، ويستبشر بذكرهم، ويتشبهس به، سيما إذا ذكر عنهم ما ليس فيهم من إغاثة اللّهفات، وكشف الكربات، وقضاء الحاجات، وأنهم الباب بين الله وبين عباده؛ فإنك ترى المشرك يفرح ويُسّر ويحُنُّ قلبه، وتمييح منه لواعج التعظيم والخضوع لهم والموالاتة، وإذا ذكرت له الله وحده، وجردت توحيده لحقته وحشة، وضيق، وحرَج<sup>(٢)</sup> ورمك

(١) هنا سماها (ثلاثة أصول) وفيما سبق من الكلام جاء في جميع النسخ قوله: الفصل الأول، الثاني، الثالث، فلعل الصواب: (الأصل) مكان (الفصل)، والله أعلم.

(٢) قال الله تعالى: ﴿وَإِذَا ذُكِرَ اللَّهُ وَحْدَهُ اشْمَأَزَّتْ قُلُوبُ الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِالْآخِرَةِ وَإِذَا ذُكِرَ الَّذِينَ مِن دُونِهِ إِذَا هُمْ يَسْتَبْشِرُونَ﴾ [٤٥] [الزمر: ٤٥]، والشرك الجديد هو بعينه القديم، ومنتشاً هذا جميعه: التكذيب بيوم الدين، وأنه ليس على ما وصف الله العليم الحكيم، من الجزاء العادل، ووزن الأعمال بالقسط، وإنما هو - كما زعموا - بالأغراض والشفاعات التي لا يقدر الله - بزعمهم - على دفعها، وليست هذه هي الآخرة التي وصفها الله، وحذر عباده مواقفها، والمشركون - قديماً وحديثاً - يعتقدون أن أولياءهم فيهم شيء من خصائص الرب؛ ولذلك فهم يتنادونهم وقد ماتوا

بنقص (١) الإلهية التي له، وربما عاداك.

رأينا والله منهم هذا عياناً، ورمونا بعداوتهم، وبغوا لنا الغوائل، والله مخزيهم في الدنيا والآخرة، ولم تكن حجّتهم إلّا أن قالوا كما قال إخوانهم: عاب آلهتنا. فقال هؤلاء: تنقّصتم مشايخنا، وأبواب حوائجنا إلى الله.

وهكذا قال النصارى للنبي ﷺ لما قال لهم: إنّ المسيح عبد الله (٢)، قالوا: تنقّصت المسيح وعبته، وهكذا قال أشباه المشركين لمن منع اتّخاذ القبور أوثاناً تعبد، ومساجد تقصد، وأمر بزيارتها على الوجه الذي أذن الله فيه ورسوله، قالوا: تنقّصت أصحابها.

فانظر إلى هذا التشابه بين قلوبهم، حتّى كأنهم قد تواصلوا به: ﴿مَنْ يَهْدِ اللَّهُ فَهُوَ الْمُهْتَدِ وَمَنْ يُضِلِّ فَلَنْ يَجِدَ لَهُ وَلِيًّا مُرْسِدًا﴾ (١٧) [الكهف: ١٧].

(وقد قطع الله تعالى كلّ الأسباب) (٣) التي تعلق بها المشركون جميعاً قطعاً يعلم من تأمله وعرفه أنّ من اتّخذ من دون الله وليّاً أو شفيعاً فهو: ﴿كَمَثَلِ الْعَنْكَبُوتِ أَحَدَتِ بَيْتًا وَإِنَّ أَوْهَنَ الْبُيُوتِ لَبَيْتُ الْعَنْكَبُوتِ﴾ [العنكبوت: ٤١]، فقال تعالى: ﴿قُلِ ادْعُوا الَّذِينَ زَعَمْتُمْ مِنْ دُونِ اللَّهِ لَا يَمْلِكُونَ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ فِي السَّمَوَاتِ وَلَا فِي الْأَرْضِ وَمَا لَهُمْ فِيهِمَا مِنْ شِرْكٍَ وَمَا لَهُ مِنْهُمْ مَنْ ظَاهِرٌ﴾ (١٣) وَلَا تَنْفَعُ الشَّفَاعَةُ عِنْدَهُ إِلَّا لِمَنْ أَذِنَ لَهُ، ﴿سبأ: ٢٢، ٢٣﴾.

فالمشرك إنّما يتّخذ معبوده لما يعتقد أنّه يحصل له به من النّفع، والنّفع لا يكون إلّا ممّن فيه خصلة من هذه الأربع: إمّا مالك لما يريده عابده منه، فإن لم يكن مالكاً كان شريكاً للمالك، فإن لم يكن شريكاً له كان معيناً له وظهيراً، فإن لم يكن معيناً ولا ظهيراً كان شفيعاً عنده.

فنفى سبحانه المراتب الأربع نفيّاً مترتباً متنقلاً من الأعلى إلى ما دونه، فنفى الملك، والشّرك، والمظاهرة، والشّفاعة التي يظنّها المشرك، وأثبت شفاعته لا نصيب فيها لمشرك، وهي الشّفاعه بإذنه.

فكفى بهذه الآية نوراً، وبرهاناً ونجاةً، وتجريداً للتوحيد، وقطعاً لأصول الشّرك ومودّ لمن

ودفونهم، ويزعمون أنهم أحياء ليست حياة قبور وسؤال فيها، ولكن من جنس حياة الرب سبحانه يقدرون بها وفيها على ما لا يقدر عليه البشر الأحياء، فضلاً عن الموتى، فلما جاءت الرسل يقولون لهم: إنهم بشر ماتوا. قالوا لهم: أنتم تسبون آلهتنا وتنتقصونها. وأذكر أنّي يوماً كنت في مجلس فيه طاغوت من طاوغيت عبادة القبور، فهتف: يا سيدي فلان، فهتفت: لا إله إلا الله وحده لا شريك له. فانتفض كأن حية لدغته. وقام فارّاً يؤرّه الشيطان أژاً عنيفاً. (الفاقي).

(١) في «غ» والمنار: (يتنقص).

(٢) في «غ» والمنار: (أن المسيح عبد).

(٣) في «غ»: (وقد قطع تعالى الأسباب).

عقلها، والقرآن مملوءٌ من أمثالها ونظائرها، ولكن أكثر الناس لا يشعرون<sup>(١)</sup> بدخول الواقع تحته، وتضمُّنه له، ويظنونُه في نوعٍ وفي قومٍ قد خلوا من قبل ولم يُعقبوا وارثًا، وهذا هو الذي يحول بين القلب وبين فهم القرآن.

ولعمر الله إن كان أولئك قد خلوا، فقد ورثهم من هو مثلهم، أو شرُّ منهم، أو دونهم، وتناول القرآن لهم كتناوله لأولئك.

ولكنَّ الأمر كما قال عمر بن الخطاب رضي الله عنه: «إِنَّمَا تُنْقِضُ عُرَى الْإِسْلَامِ عُرْوَةَ عُرْوَةَ إِذَا نَشَأَ فِي الْإِسْلَامِ مَنْ لَا يَعْرِفُ الْجَاهِلِيَّةَ».

وهذا لأنَّه إذا لم يعرف الجاهليَّةَ والشُّركَ، وما عابه القرآن وذمَّه وقع فيه وأقرَّه، ودعا إليه وصوبه وحسنه، وهو لا يعرف أنَّه هو الذي كان عليه أهل الجاهليَّةَ، أو نظيره، أو شرُّ منه، أو دونه، فينقض<sup>(٢)</sup> بذلك عرى الإسلام عن قلبه<sup>(٣)</sup>، ويعود المعروف منكراً، والمنكر معروفاً، والبدعة سنَّةً، والسُنَّةُ بدعةً، ويكفر الرَّجل بمحض الإيمان وتجريد التَّوحيد، ويبدع بتجريد متابعة الرَّسول صلَّى الله عليه وآله ومفارقة الأهواء والبدع، ومن له بصيرةٌ وقلبٌ حيٌّ يرى ذلك عياناً، والله المستعان.

## فصل

### وأما الشُّرك الأصغر:

فكيسير الرِّياء، والتَّصنُّع للخلق، والحلف بغير الله، كما ثبت عن النَّبِيِّ صلَّى الله عليه وآله أنه قال: «مَنْ حَلَفَ بِغَيْرِ اللَّهِ فَقَدْ أَشْرَكَ»<sup>(٤)</sup>، وقول الرَّجُل لِلرَّجُل: «ما شاء الله وشئت»، و«هذا من الله ومنك»، و«أنا بالله وبك»، و«ما لي إلاَّ الله وأنت»، و«أنا متوكِّلٌ على الله وعليك، ولولا أنت لم يكن كذا وكذا».

(١) في «غ» والمنار: (لا يشعر).

(٢) في «غ» والمنار: (فيتنقض).

(٣) جملة: (عن قلبه) غير موجودة في «غ» والمنار.

(٤) الترمذي في الإيمان والنذور، باب: ما جاء في كراهية الحلف بغير الله (١٥٣٥)، وقال: حديث حسن، وصححه الألباني

في «صحيح سنن الترمذي» برقم (١٤٤١).

(٥) إنما كان الحلف بغير الله شركاً عظيماً؛ لأن حقيقة اليمين ومقتضاه: أن الحالف يؤكد صدق خبره بأنه لو كان كاذباً ينتقم منه المحلوف به انتقاماً لا يقدر هو - ولا أحد من البشر - أن يدفعه، لأن المحلوف به يقدر أن يوصل انتقامه وبطشه من طريق فوق قدرة البشر وطاقتهم، وهذا لا يكون إلاَّ الله القوي المتين ذي البطش الشديد الفعال لما يريد. (الفقي).

وقد يكون هذا شركاً أكبر، بحسب قائله ومقصده.

وصحَّ عن النبي ﷺ أنه قال لرجل قال له ما شاء الله وشئت: «أَجَعَلْتَنِي لِلَّهِ نِدَاً؟ قُلْ: مَا شَاءَ اللَّهُ وَحَدَهُ»<sup>(١)</sup>. وهذا اللفظ أخفُّ من غيره من الألفاظ.

- ومن أنواع الشُّرك: سجود المرید للشيخ<sup>(٢)</sup>؛ فإنه شركٌ من السَّاجد والمسجود له، والعجب أنَّهم يقولون: ليس هذا بسجودٍ، وإنما هو وضع الرأس قدام الشيخ احتراماً وتواضعاً.

فيقال لهؤلاء: ولو سمَّيتموه ما سمَّيتموه، فحقيقة السُّجود وضع الرأس لمن يسجد له<sup>(٣)</sup>، وكذلك السُّجود للصَّنم، وللشمس، وللنجم، وللحجر، كلُّه وضع الرأس قدامه<sup>(٤)</sup>.

- ومن أنواعه<sup>(٥)</sup>: ركوع المتعمِّمين بعضهم لبعض عند الملاقاة، وهذا سجودٌ في اللُّغة، وبه فسَّر قوله تعالى: ﴿وَأَدْخُلُوا أَبْوَابَ سُجَّدًا﴾ [النساء: ١٥٤] أي: مُنْحَنِينَ، وإلا فلا يمكن الدُّخول بالجهة على الأرض، ومنه قول العرب: سجدت الأشجار. إذا أمَّلتها الرِّيح.

- ومن أنواعه<sup>(٦)</sup>: حلق الرأس للشيخ؛ فإنه تعبدٌ لغير الله، ولا يُتَعَبَّد بحلق الرأس إلا في النُّسك لله خاصَّةً.

ومن أنواعه: التَّوبة للشيخ؛ فإنَّها شركٌ عظيمٌ؛ فإنَّ التَّوبة لا تكون إلا لله، كالصَّلاة، والصَّيام، والحجِّ، والنُّسك، فهي خالص حقُّ الله.

وفي «المُسْنَدِ» أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَتَى بِأَسِيرٍ، فَقَالَ: اللَّهُمَّ إِنِّي أَتُوبُ إِلَيْكَ، وَلَا أَتُوبُ إِلَيَّ مُحَمَّدٍ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «عَرَفَ الْحَقُّ لِأَهْلِهِ»<sup>(٧)</sup>.

(١) عزاه العراقي في تخريجه للإحياء للنسائي في «السنن الكبرى» بسند حسن، ورواه البخاري في «الأدب المفرد» (٧٨٧)، وصححه الألباني في «السلسلة الصحيحة» (١٣٩).

(٢) جاء في حاشية نسخة «غ»: مراد المصنف ﷺ بقوله: ومن أنواع الشرك: أراد بذلك الشرك الأكبر المخرج من الملة فليته ﷺ أتى بلفظ الأكبر ليزيل بها شبهه، فإنه تم كلامه على الأصغر بقوله: «وهذا اللفظ أخف من غيره من الألفاظ» ثم عطف على الشرك الأكبر فقال: «ومن أنواع الشرك...»؛ فلو أراد الأصغر لقال: ومن أنواعه، وإنما أراد الأكبر فتأمله فإنه بحمد الله واضح لمن نور الله قلبه... والله أعلم.

(٣) كلمة (له) ساقطة من «غ» والمنار.

(٤) وليس هذا السجود وحده شركاً أكبر، بل لعل أعظم منه: سجود القلب بالخضوع والذل والانقياد والاستسلام لما يبتدعه السادة المستكبرون الطواغيت للمستضعفين التابعين من عبادات وتقاليد جاهلية، فلعل المصتضعف يعيش طول حياته ساجداً لشيخه وطاغوته، مع أنه لم يره مرة واحدة في طول عمره.

(٥) كل هذه الأنواع من الشرك الأكبر.

(٦) أي: من أنواع الشرك الأكبر.

(٧) عزاه السيوطي في «الجامع الصغير» لأحمد والحاكم، وقال الحاكم: صحيح. ورواه الذهبي بأن فيه محمد بن مصعب ضعفه. «فيض القدير» (٤/٣٦٤)، وضعفه الألباني في «ضعيف الجامع الصغير» رقم (٣٧٥).



فالتوبة عبادة لا تنبغي إلا لله، كالسجود والصيام.

- ومن أنواعه: النذر لغير الله، فإنه شرك، وهو أعظم من الحلف بغير الله، فإذا كان من حلف بغير الله فقد أشرك، فكيف بمن نذر لغير الله؟ مع أن في السنن من حديث عقبة بن عامر عنه رضي الله عنه: «النذر حَلْفَةٌ»<sup>(١)</sup>.

- ومن أنواعه: الخوف من غير الله، والتوكل على غير الله، والعمل لغير الله، والإنابة والخضوع، والدُّلُّ لغير الله، وابتغاء الرزق من عند غيره، وحمد غيره على ما أعطى، والغنية بذلك عن حمده سبحانه، والذم والسخط على ما لم يقسمه، ولم يجز به القدر، وإضافة نعمه إلى غيره، واعتقاد أن يكون في الكون ما لا يشاؤه.

- ومن أنواعه: طلب الحوائج من الموتى، والاستغاثة<sup>(٢)</sup> بهم، والتوجُّه إليهم. وهذا أصل شرك العالم؛ فإن الميت قد انقطع عمله، وهو لا يملك لنفسه ضرراً ولا نفعاً، فضلاً عن استغاث به وسأله قضاء حاجته، أو سأله أن يشفع له إلى الله فيها، وهذا من جهله بالشافع والمشفوع له عنده، كما تقدّم، فإنه لا يقدر أن يشفع له عند الله إلا بإذنه، والله لم يجعل استغاثته وسؤاله سبباً لإذنه.

وإنما السبب لإذنه: كمال التوحيد، فجاء هذا المشرك بسبب يمنع الإذن، وهو بمنزلة من استعان في حاجة بما يمنع حصولها، وهذه حالة كل مشرك، والميت محتاج إلى من يدعو له، وترحم عليه، ويستغفر له، كما أوصانا النبي صلى الله عليه وسلم إذا زرنا قبور المسلمين أن نترحم عليهم، ونسأل لهم العافية والمغفرة.

فعكس المشركون هذا، وزاروهم زيارة العبادة، واستقضاء الحوائج، والاستغاثة بهم، وجعلوا قبورهم أوثاناً تعبد، وسمّوا قصدها حجاً، واتخذوا عنده الوقفة وحلق الرأس؛ فجمعوا بين الشرك بالمعبود الحق<sup>(٣)</sup>، وتغيير دينه، ومعاداة أهل التوحيد، ونسبة أهله إلى التنقص للأموات، وهم قد تنقصوا الخالق بالشرك، وأولياءه الموحدين له، الذين لم يشركوا به شيئاً بذمهم وعييتهم ومعاداتهم، وتنقصوا من أشركوا به غاية التنقص؛ إذ ظنوا أنهم راضون منهم بهذا، وأنهم أمرؤهم به، وأنهم يوالونهم عليه، وهؤلاء هم أعداء الرسل

(١) لم أقف عليه بهذا اللفظ، ولكن روى الطبراني عن عقبة بن عامر مرفوعاً: «النذر يمين وكفارته كفارة اليمين»، وهذا ضعفه الألباني في «ضعيف الجامع الصغير» برقم (٥٩٨٩)، وصححه السيوطي في «الجامع الصغير» ولكن العراقي قال: الحديث حسن لا صحيح. «فيض القدير» (٦/٢٩٨)، وجاء عند مسلم بلفظ: «كفارة النذر كفارة اليمين» (١٦٤٥)، بدون ذكر: «النذر يمين»، والله أعلم.

(٢) في «غ» والمنار: (الاستغاثة).

(٣) كلمة: (الحق) غير موجودة في «غ» والمنار.

والتوحيد في كلِّ زمانٍ ومكانٍ، وما أكثر المستجيبين لهم! والله خليله إبراهيم عليه السلام حيث يقول: ﴿وَأَجْنَبِيَّ  
وَبَيْعَ أَنْ نَعْبُدَ الْأَصْنَامَ﴾ (٣٥) رَبِّ إِنَّمَنْ أَضَلَّنَا كَثِيرًا مِنَ النَّاسِ ﴿٣٦﴾ [إبراهيم: ٣٥، ٣٦].

وما نجا من شرك هذا الشرك الأكبر إلا من جرد توحيد الله، وعادى المشركين في الله، وتقرَّب بمقتهم  
إلى الله، واتخذ الله وحده وليه وإلهه ومعبوده، فجرد حبه لله<sup>(١)</sup>، وخوفه لله، ورجاءه لله، وذله لله، وتوكله على  
الله، واستعانته بالله، والتجاءه إلى الله، واستغاثته بالله، وأخلص قصده لله، متبعا لأمره، متطلبا لمرضاته، إذا سأل  
سأل الله، وإذا استعان بالله، وإذا عمل عمل الله، فهو لله، وبالله، ومع الله.

والشرك أنواع كثيرة، لا يحصيها إلا الله.

ولو ذهبنا نذكر أنواعه لانتسع الكلام أعظم اتساع، ولعلَّ الله أن يساعد بوضع كتاب فيه، وفي  
أقسامه، وأسبابه ومباده، ومضرتة، وما يندفع به.

فإنَّ العبد إذا نجا منه ومن التَّعطيل - وهما الدَّاءان اللَّذان هلكت بهما الأمم - فما بعدهما أيسر  
منهما، وإن هلك بهما فبسيبيل من هلك، ولا آسى على الهالكين.

## فصل

\* وَأَمَّا التَّفَاقُ:

فالدَّاءُ العُضَالُ الباطن، الَّذي يكون الرِّجْلُ ممتلئًا منه، وهو لا يشعر؛ فَإِنَّهُ أَمْرٌ خَفِيٌّ عَلَى النَّاسِ،  
وكثيرًا ما يخفي على من تلبَّس به، فيزعم أنَّه مصلحٌ وهو مفسدٌ.

وهو نوعان: أكبر، وأصغر.

فالأكبر: يوجب الخلود في النَّارِ في دركها الأسفل، وهو أن يظهر للمسلمين إيمانه بالله وملائكته  
وكتبه ورسوله واليوم الآخر، وهو في الباطن منسلخٌ من ذلك كله مكذبٌ به، لا يؤمن بأنَّ الله تكلم بكلامٍ  
أنزله على بشرٍ جعله رسولًا للنَّاسِ، يهديهم بإذنه، وينذرهم بأسه، ويخوفهم عقابه.

وقد هتك الله سبحانه أستار المنافقين، وكشف أسرارهم في القرآن، وجلَّى لعباده أمورهم،  
ليكونوا منها ومن أهلها على حذرٍ، وذكر طوائف العالم الثلاثة في أوَّل سورة البقرة: المؤمنين،  
والكفَّار، والمنافقين، فذكر في المؤمنين أربع آياتٍ، وفي الكفَّار آيتين، وفي المنافقين ثلاث عشرة آيةً،

(١) جاء في هامش النسخة «غ» قوله: «بان لك بهذا أنه إنما أراد الشرك الأكبر؛ حيث قال هناك: «ومن أنواع الشرك». فتأمل  
تجد الصواب - والله الحمد والمنة -، والله أعلم».

لكثرتهم وعموم الابتلاء بهم، وشدة فنتتهم على الإسلام وأهله؛ فإن بليّة الإسلام بهم شديدة جداً؛ لأنهم منسوبون إليه، وإلى نصرته وموالاته، وهم أعداؤه في الحقيقة، يخرجون عداوته في كل قالب يظنّ الجاهل أنّه علمٌ وإصلاحٌ، وهو غاية الجهل والإفساد.

فله كم من معقل للإسلام قد هدموه؟! وكم من حصنٍ له قد قلعوا أساسه وخرّبوه؟! وكم من علمٍ له قد طمسوه؟! وكم من لواءٍ له مرفوعٍ قد وضعوه؟! وكم ضربوا بمعاول الشبه في أصول غراسه ليقلعوها؟! وكم عمّوا عيون موارد بآرائهم ليدفنوها ويقطعوها!؟

فلا يزال الإسلام وأهله منهم في محنةٍ وبليّةٍ، ولا يزال يطرقه من شبههم سريةٌ بعد سريةٍ، ويزعمون أنّهم بذلك مصلحون: ﴿أَلَا إِنَّهُمْ هُمُ الْمُفْسِدُونَ وَلَكِن لَّا يَشْعُرُونَ﴾ [البقرة: ١٤]، ﴿يُرِيدُونَ لِيُطْفِئُوا نُورَ اللَّهِ بِأَفْوَاهِهِمْ وَاللَّهُ مُتِمُّ نُورِهِ وَلَوْ كَرِهَ الْكَافِرُونَ﴾ [الصف: ٨].

اتفقوا على مفارقة الوحي، فهم على ترك الاهتداء به مجتمعون، ﴿فَتَقَطَّعُوا أَمْرَهُم بَيْنَهُمْ زُبُرًا كُلٌّ حِزْبٍ بِمَا لَدَيْهِمْ فَرِحُونَ﴾ [المؤمنون: ٥٣]؛ ﴿يُوحَى بَعْضُهُمْ إِلَى بَعْضٍ زُخْرُفَ الْقَوْلِ غُرُورًا﴾ [الأنعام: ١١٢] ولأجل ذلك: ﴿اتَّخَذُوا هَذَا الْقُرْآنَ مَهْجُورًا﴾ [الفرقان: ٣٠].

درست معالم الإيمان في قلوبهم فليسوا يعرفونها، ودرت معاهده عندهم فليسوا يعمرونها، وأفلت كواكب النيرة<sup>(١)</sup> من قلوبهم فليسوا يحيونها، وكسفت شمسها عند اجتماع ظلم آرائهم وأفكارهم فليسوا يبصرونها، لم يقبلوا هدى الله الذي أرسل به رسوله، ولم يرفعوا به رأساً، ولم يروا بالإعراض عنه إلى آرائهم وأفكارهم بأساً.

خلعوا نصوص الوحي عن سلطنة الحقيقة، وعزلوها عن ولاية اليقين، وشنوا عليها غارات التآويلات الباطلة، فلا يزال يخرج عليها منهم كمينٌ بعد كمينٍ، نزلت عليهم نزول الضيف على أقوامٍ لثام، فقابلوها بغير ما ينبغي لها من القبول والإكرام، وتلقّوها من بعيدٍ، ولكن بالدفع في الصدور منها والأعجاز، وقالوا: ما لك عندنا من عبورٍ وإن كان لا بدّ فعلى سبيل الاجتياز<sup>(٢)</sup>.

أعدّوا لدفعها أصناف العدد وضروب القوانين، وقالوا -لما حلّت بساحتهم-: ما لنا ولظواهر لفظية لا تفيدنا شيئاً من اليقين.

وعواثمهم قالوا: حسبنا ما وجدنا عليه خلفنا من المتأخرين<sup>(٣)</sup>؛ فإنّهم أعلم بها من السلف الماضين، وأقوم بطرائق الحجج والبراهين. وأولئك غلبت عليهم السدّاجة وسلامة الصدور، ولم

(١) كلمة: (النيرة) غير موجودة في «غ» والمنار.

(٢) في «غ» والمنار: (المجاز).

(٣) كلمة: (خلفنا) غير موجودة في «غ» والمنار.

يتفرغوا لتمهيد قواعد النَّظَر، ولكن صرفوا همهم إلى فعل المأمور وترك المحذور، فطريقة المتأخرين أعلم وأحكم، وطريقة السلف الماضين أجهل، لكنّها أسلم.

أنزلوا نصوص السُّنَّة والقرآن منزلة الخليفة في هذا الزَّمان، اسمه على السُّكَّة وفي الخطبة فوق المنابر مرفوعٌ، والحكم النَّافذ لغيره، فحكمه غير مقبولٍ ولا مسموعٍ.

لبسوا ثياب أهل الإيمان على قلوب أهل الزَّيغ والخسران، والغل والكفران، فالظواهر ظواهر الأنصار، والبواطن قد تحيَّرت إلى الكفار.

فألستهم السنة المسالمين، وقلوبهم قلوب المحاربيين، ويقولون: ﴿ءَامَنَّا بِاللَّهِ وَيَا أَيُّهَا الْآخِرِ وَمَا هُمْ بِمُؤْمِنِينَ﴾ ﴿٨﴾ [البقرة: ٨].

رأس مالهم الخديعة والمكر، وبضاعتهم الكذب والختر، وعندهم العقل المعيشي أن الفريقين عنهم راضون، وهم بينهم آمنون، ﴿يُخَدِّعُونَ اللَّهَ وَالَّذِينَ ءَامَنُوا وَمَا يُخَدِّعُونَ إِلَّا أَنفُسَهُمْ وَمَا يَشْعُرُونَ﴾ ﴿٩﴾ [البقرة: ٩].

قد نهكت أمراض الشبهات والشهوات قلوبهم فأهلكتها، وغلبت القصد السيئة على إراداتهم ونياتهم فأفسدتها، ففسادهم قد ترامى إلى الهلاك، فعجز عنه الأطباء العارفون، ﴿فِي قُلُوبِهِمْ مَرَضٌ فَزَادَهُمُ اللَّهُ مَرَضًا وَكُهُمُ عَذَابٌ أَلِيمٌ إِمَّا كَانُوا يَكْذِبُونَ﴾ ﴿١٠﴾ [البقرة: ١٠].

من علقت مخالبا شكوكهم (١) بأديم إيمانه مزقته كل تمزيق (٢)، ومن تعلق شرر فنتتهم بقلبه ألقاه في عذاب الحريق، ومن دخلت شبهات تليسه في مسامعه حال بين قلبه وبين التصديق، ففسادهم في الأرض كثير، وأكثر الناس عنه غافلون، ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ قَالُوا إِنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُونَ﴾ ﴿١١﴾ أَلَا إِنَّهُمْ هُمُ الْمُفْسِدُونَ وَلَكِنْ لَا يَشْعُرُونَ ﴿١٢﴾ [البقرة: ١١، ١٢].

التمسك عندهم بالكتاب والسُّنَّة صاحب ظواهر، مبخوس حظه من المعقول، والدائر مع النصوص عندهم كحمارٍ يحمل أسفارا، فهمه في حمل المنقول، وبضاعة تاجر الوحي لديهم كاسدة، وما هو عندهم بمقبول، وأهل الاتباع عندهم سفهاء فهم في خلواتهم ومجالسهم بهم يتطبرون، ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ ءَامِنُوا كَمَا ءَامَنَ النَّاسُ قَالُوا أَنُؤْمِنُ كَمَا ءَامَنَ السُّفَهَاءُ أَلَا إِنَّهُمْ هُمُ السُّفَهَاءُ وَلَكِنْ لَا يَعْلَمُونَ﴾ ﴿١٣﴾ [البقرة: ١٣].

لكل منهم وجهان: وجه يلقى به المؤمنين، ووجه ينقلب به إلى إخوانه من الملحدين.

(١) في «غ»: (شوكهم).

(٢) في «غ» والمنار: (ممزق).

وله لسانان: أحدهما: يقبله بظاهره المسلمون، والآخر: يترجم به عن سرّه المكنون، ﴿وَإِذَا لَقُوا الَّذِينَ ءَامَنُوا قَالُوا ءَامَنُوا وَإِذَا حَلَوْا إِلَىٰ شَيْطَانِيهِمْ قَالُوا إِنَّمَا كُنَّا نُسَهِّرُكُمُ﴾ [البقرة: ١٤].

قد أعرضوا عن الكتاب والسنة استهزاءً بأهلها واستحقاراً، وأبوا أن ينقادوا لحكم الوحيين فرحاً بما عندهم من العلم الذي لا ينفع الاستكثار منه أشراً واستكباراً، فتراهم أبداً بالمتمسكين بصريح الوحي يستهزئون، ﴿اللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ وَيَمُدُّهُمْ فِي طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ﴾ [البقرة: ١٥].

خرجوا في طلب التجارة البائرة في بحار الظلمات، فركبوا مراكب الشبه والشكوك تجري بهم في موج الخيالات، فلعبت بسفنهم الريح العاصف، فألقته بين سفن الهالكين، ﴿أُولَٰئِكَ الَّذِينَ اشْتَرَوُا الضَّلَالَةَ بِالْهُدَىٰ فَمَا رَبِحَتْ بِحَرَّتِهِمْ وَمَا كَانُوا مُهْتَدِينَ﴾ [البقرة: ١٦].

أضاءت لهم نار الإيمان، فأبصروا في ضوئها مواقع الهدى والضلال، ثم طغى ذلك النور، وبقيت ناراً تأجج ذات لهبٍ واشتعالٍ، فهم بتلك النار معذبون، وفي تلك الظلمات يعمهون، ﴿مَثَلُهُمْ كَمَثَلِ الَّذِي اسْتَوْفَدَ نَارًا فَلَمَّا أَضَاءَتْ مَا حَوْلَهُ ذَهَبَ اللَّهُ بِنُورِهِمْ وَتَرَكَهُمْ فِي ظُلُمَاتٍ لَا يُبْصِرُونَ﴾ [البقرة: ١٧].

أسماع قلوبهم قد أثقلها الوقر فهي لا تسمع منادي الإيمان، وعيون بصائرهم عليها غشاوة العمى فهي لا تبصر حقائق القرآن، وألسنتهم بها خرسٌ عن الحق فهم به لا ينطقون، ﴿صُمُّ بِكُمْ عُمَىٰ فَهُمْ لَا يَرْجِعُونَ﴾ [البقرة: ١٨].

صاب عليهم صيب الوحي، وفيه حياة القلوب والأرواح، فلم يسمعوا منه إلا رعد التهديد والوعيد والتكاليف التي وظفت<sup>(١)</sup> عليهم في المساء والصباح، فجعلوا أصابعهم في آذانهم، واستغشوا ثيابهم، وجدوا في الهرب، والطلب في آثارهم والصياح، فنودي عليهم على رءوس الأشهاد، وكشفت حالهم للمستبصرين، وضرب لهم مثلاً بحسب حال الطائفتين منهم: المناظرين<sup>(٢)</sup>، والمقلدين، فقيل: ﴿أَوْ كَصَيْبٍ مِّنَ السَّمَاءِ فِيهِ ظُلُمَاتٌ وَرَعْدٌ وَبَرْقٌ يَجْعَلُونَ أَصْدِعُهمُ فِي ءَاذَانِهِم مِّنَ الصُّواعِقِ حَذَرَ الْمَوْتِ وَاللَّهُ مُحِيطٌ بِالْكَافِرِينَ﴾ [البقرة: ١٩].

ضعفت أبصار بصائرهم عن احتمال ما في الصيب من بروق أنواره وضياء معانيه، وعجزت أسماعهم عن تلقي رعود وعوده وأوامره ونواهيته، فقاموا عند ذلك حيارى في أودية التيه، لا ينتفع

(١) في «غ»: (وضعت).

(٢) في «غ» والمنار: (الناظرين).

بسمعه السّامع، ولا يهتدي ببصره البصير، ﴿كَلَّمَآ أَضَاءَ لَهُمْ مَشَوْآ فِيهِ وَإِذَا أَظْلَمَ عَلَيْهِمْ قَامُوا وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَذَهَبَ بِسَمْعِهِمْ وَأَبْصَرِهِمْ إِنَّكَ اللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ ﴿٢٠﴾ [البقرة: ٢٠].

لهم علامات يُعرفون بها مبيّنة في السنّة والقرآن، بادية لمن تدبّرهما من أهل بصائر الإيمان، قام بهم -والله- الرّياء، وهو أقبح مقام قامه الإنسان، وقعد بهم الكسل عمّا أمروا به من أوامر الرّحمن، فأصبح الإخلاص عليهم لذلك ثقيلاً، ﴿وَإِذَا قَامُوا إِلَى الصَّلَاةِ قَامُوا كُسَالِي يُرَاءُونَ النَّاسَ وَلَا يَذْكُرُونَ اللَّهَ إِلَّا قَلِيلًا﴾ ﴿١٤٢﴾ [النساء: ١٤٢].

أحدهم كالشاة العائرة بين الغنمين<sup>(١)</sup>، تيعر إلى هذه مرّة وإلى هذه مرّة، ولا تستقرّ مع إحدى الفئتين، فهم واقفون بين الجمعين، ينظرون أيّهم أقوى وأعزّ قبيلًا، ﴿مُدْبِدِينَ بَيْنَ ذَلِكَ لَا إِلَى هَؤُلَاءِ وَلَا إِلَى هَؤُلَاءِ وَمَنْ يُضِلِلِ اللَّهُ فَكُنْ مُجْدِلُهُ سَبِيلًا﴾ ﴿١٤٣﴾ [النساء: ١٤٣].

يرتبصون الدوائر بأهل السنّة والقرآن، فإن كان لهم فتح من الله، قالوا: ألم نكن معكم؟ وأقسموا على ذلك بالله جهد أيمانهم، وإن كان لأعداء الكتاب والسنّة من النّصرة نصيب، قالوا: ألم تعلموا أنّ عقد الإخاء بيننا محكم، وأنّ النّسب بيننا قريب؟ فيا من يريد معرفتهم، خذ صفاتهم من كلام ربّ العالمين، فلا تحتاج بعده دليلاً: ﴿الَّذِينَ يَرَبِّصُونَ بِكُمْ فَإِنْ كَانَ لَكُمْ فَتْحٌ مِّنَ اللَّهِ قَالُوا أَلَمْ نَكُنْ مَعَكُمْ وَإِنْ كَانَ لِلْكَافِرِينَ نَصِيبٌ قَالُوا أَلَمْ نَسْتَحْوِذْ عَلَيْكُمْ وَنَمْنَعِكُم مِّنَ الْمُؤْمِنِينَ فَاللَّهُ بِكُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَلَنْ يَجْعَلَ اللَّهُ لِلْكَافِرِينَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ سَبِيلًا﴾ ﴿١٤٤﴾ [النساء: ١٤٤].

يعجب السّامع قول أحدهم لحلاوته ولينه، ويشهد الله على ما في قلبه من كذبه ومينه، فتراه عند الحقّ نائمًا، وفي الباطل (على الأقدام)<sup>(٢)</sup>، فخذ وصفهم من قول القدّوس السّلام: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يُعْجِبُكَ قَوْلُهُ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَيُشْهَدُ اللَّهُ عَلَىٰ مَا فِي قَلْبِهِ - وَهُوَ أَلَدُّ الْخِصَامِ﴾ ﴿٢٠٤﴾ [البقرة: ٢٠٤].

وأمرهم التي يأمرهم بها أتباعهم متضمّنة لفساد البلاد والعباد، ونواهيهم عمّا فيه صلاحهم في المعاش والمعاد، وأحدهم تلقاه بين جماعة أهل الإيمان في الصّلاة والذكر والزهد والاجتهاد، ﴿وَإِذَا تَوَلَّى سَعَىٰ فِي الْأَرْضِ لِيُفْسِدَ فِيهَا وَيُهْلِكَ الْحَرْثَ وَالنَّسْلَ وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ الْفُسَادَ﴾ ﴿٢٠٥﴾ [البقرة: ٢٠٥].

(١) في الحديث: «مثل المنافق مثل الشاة العائرة بين غنمين تعير إلى هذه مرة وإلى هذه مرة». رواه مسلم رقم (٢٧٨٤)، ومعنى تعير: أي: تتردد وتذهب.

وقال في «لسان العرب»: «عار الفرس فهو عائر: إذا أفلت وذهب على وجهه».

(٢) في «غ» والمنار: (واقف على الأقدام).

فهم جنسٌ بعضه يشبه بعضًا، يأمرن بالمنكر بعد أن يفعلوه، وينهون عن المعروف بعد أن يتركوه، ويبخلون بالمال في سبيل الله ومرضاته أن ينفقوه، كم ذكرهم الله بنعمه فأعرضوا عن ذكره ونسوه؟ وكم كشف حالهم لعباده المؤمنين ليجتنبوه؟ فاسمعوا أيها المؤمنون: ﴿الْمُنْفِقُونَ وَالْمُنْفِقَاتُ بَعْضُهُمْ مِّنْ بَعْضٍ يَأْمُرُونَ بِالْمُنْكَرِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمَعْرُوفِ وَيَقْبِضُونَ أَيْدِيَهُمْ نَسُوا اللَّهَ فَنَسِيَهُمْ إِنَّ الْمُنْفِقِينَ هُمُ الْفٰسِقُونَ ﴿٦٧﴾﴾ [التوبة: ٦٧].

إن حاکمتهم إلى صريح الوحي وجدتهم عنه نافرين، وإن دعوتهم إلى حكم كتاب الله وسنة رسوله ﷺ رأيتهم عنه معرضين، فلو شهدت حقائقهم لرأيت بينها وبين الهدى أمداً بعيداً، ورأيتها معرضة عن الوحي إعراضاً شديداً، ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ تَعَالَوْا إِلَىٰ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ وَإِلَىٰ الرَّسُولِ رَأَيْتَ الْمُنْفِقِينَ يَصُدُّونَ عَنْكَ صُدُودًا ﴿٦٨﴾﴾ [النساء: ٦٨].

فكيف لهم بالفلاح والهدى بعدما أصيبوا في عقولهم وأديانهم؟! وأتى لهم التخلُّص من الضلال والردي وقد اشتروا الكفر بآيمانهم؟! فما أخسر تجارتهم البائرة! وقد استبدلوا بالرحيق المخنوم حريقاً، ﴿فَكَيْفَ إِذَا أَصَابَتْهُمُ مُّصِيبَةٌ يُمْسِكُوا بِأَيْدِيهِمْ ثُمَّ جَاءُوكَ يَحْلِفُونَ بِاللَّهِ إِنْ أَرَدْنَا إِلَّا أَحْسَنًا وَتَوْفِيقًا ﴿٦٩﴾﴾ [النساء: ٦٩].

نشب زقوم الشبه والشكوك في قلوبهم، فلا يجدون له مسيغاً، ﴿أُولَٰئِكَ الَّذِينَ يَعْلَمُ اللَّهُ مَا فِي قُلُوبِهِمْ فَأَعْرِضْ عَنْهُمْ وَعِظْهُمْ وَقُلْ لَهُمْ فِي أَنفُسِهِمْ قَوْلًا بَلِيغًا ﴿٦٣﴾﴾ [النساء: ٦٣].

تباً لهم، ما أبعدهم عن حقيقة الإيمان! وما أكذب دعواهم للتحقيق والعرفان، فالقوم في شأنٍ وأتباع الرسول في شأنٍ، لقد أقسم الله ﷻ في كتابه بنفسه المقدسة قسماً عظيماً، يعرف مضمونه أولو البصائر، فقلوبهم منه على حذر إجلالاً له وتعظيماً؛ فقال تعالى تحذيراً لأوليائه، وتنبهها على حال هؤلاء وتفهيماً: ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا ﴿٦٥﴾﴾ [النساء: ٦٥].

تسبق يمين أحدهم كلامه من غير أن يعترض عليه؛ لعلمه أن قلوب أهل الإيمان لا تطمئن إليه، فيتبرأ بيمينه من سوء الظن به وكشف ما لديه، وكذلك أهل الريبة يكذبون، ويحلفون ليحسب السامع أنهم صادقون، قد ﴿اتَّخَذُوا أَيْمَانَهُمْ جُنَّةً فَصَدُّوا عَن سَبِيلِ اللَّهِ إِنَّهُمْ سَاءَ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ ﴿٦٤﴾﴾ [المنافقون: ٦٤].

تباً لهم! برزوا إلى البيداء مع ركب الإيمان، فلما رأوا طول الطريق وبعد الشقة نكصوا على

أعقابهم ورجعوا، وظنوا أنهم يتمتعون بطيب العيش ولذة المنام في ديارهم، فما متّعوا به ولا بتلك الهجعة انتفعوا، فما هو إلا أن صاح بهم الصّائح، فقاموا عن موائد أطعمتهم والقوم جياغ ما شعوا، فكيف حالهم عند اللقاء؟ وقد عرفوا ثم أنكروا، وعموا بعدما عاينوا الحقّ وأبصروا: ﴿ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ ءَامَنُوا ثُمَّ كَفَرُوا فَطَمَعَ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ فَهُمْ لَا يَفْقَهُونَ﴾ [المنافقون: ٣].

أحسن النَّاسِ أَجْسَامًا، وأخلبهم لسانًا، وألطفهم بيانًا، وأخبثهم قلوبًا، وأضعفهم جنانًا، فهم كالخُشبِ المسنّدة التي لا ثمر لها، قد قُلت من مغارسها فتساندت إلى حائطٍ يقيهما؛ لئلا يطأها السّالكون، ﴿وَإِذَا رَأَيْتَهُمْ تُعْجِبُكَ أَجْسَامُهُمْ وَإِنْ يَقُولُوا تَسْمَعُ لِقَوْلِهِمْ كَأَنَّهُمْ خُشُبٌ مُّسْنَدَةٌ يُحَسِبُونَ كُلَّ صَيِّحَةٍ عَلَيْهِمْ هُمُ الْعُدُوّ فَاحْذَرُهُمْ فَإِنَّهُمْ لَكَ اللَّهُ أَنْ يَوْفُقُونَ﴾ [المنافقون: ٤].

يؤخرون الصّلاة عن وقتها الأوّل إلى شَرَقِ الموتى<sup>(١)</sup>؛ فالصُّبح عند طلوع الشّمس، والعصر عند الغروب، وينقرونها نقر الغراب؛ إذ هي صلاة الأبدان، لا صلاة القلوب، ويلتفتون فيها التفات الثعلب؛ إذ يتيقن أنه مطرودٌ مطلوبٌ، ولا يشهدون الجماعة، بل إن صلّى أحدهم ففي البيت أو الدُّكان، وإذا خاصم فجر، وإذا عاهد غدر، وإذا حدّث كذب، وإذا وعد أخلف، وإذا اتّمن خان، هذه معاملتهم للخلق، وتلك معاملتهم للخالق، فخذ وصفهم من أوّل المطفّفين، وآخر (والسّماء والطّارق) فلا ينبك عن أوصافهم مثل خبير، ﴿يَتَأْتِيهَا النَّبِيُّ جَهْدِ الْكُفَّارِ وَالْمُنَافِقِينَ وَأَعْلَظَ عَلَيْهِمْ وَمَأْوَاهُمْ جَهَنَّمُ وَيَبْسُ الْمَصِيرُ﴾ [التوبة: ٧٣].

فما أكثرهم! وهم الأقلون، وما أجبرهم! وهم الأذلون، وما أجهلهم! وهم المتعالمون<sup>(٢)</sup>، وما أغرهم بالله! إذ هم بعظمته جاهلون، ﴿وَيَحْلِفُونَ بِاللَّهِ إِنَّهُمْ لَمِنكُمْ وَمَا هُمْ بِمِنكُمْ وَلَكِنَّهُمْ قَوْمٌ يَفْرُقُونَ﴾ [التوبة: ٥٦].

إن أصاب أهل الكتاب والسّنة عافيةٌ ونصرٌ وظهورٌ ساءهم ذلك وغمّهم، وإن أصابهم ابتلاءٌ من الله وامتحانٌ يمحصّ به ذنوبهم، ويكفرّ به عنهم سيئاتهم: أفرحهم ذلك وسرّهم، وهذا يحقّق إرثهم وإرث من عداهم، ولا يستوي من موروثه الرّسول ومن موروثهم المنافقون: ﴿إِنْ تُصِيبَكَ حَسَنَةٌ فَسُؤْهُمُ وَإِنْ تُصِيبَكَ مُصِيبَةٌ يَفْئُتُوا قَدْ أَخَذْنَا أَمْرًا مِنْ قَبْلُ وَكَانُوا أَوْهُمْ فَارْحُوكَ﴾ [التوبة: ٥٥]. قل لن

(١) هذا الأثر مروى عن ابن مسعود رضي الله عنه في «صحيح مسلم» رقم (٨٣٠)، والمراد أنهم يصلونها ولم يبق من النهار إلا بقدر ما يبقى من نفس المحتضّر إذا شرق بريقه.

(٢) في «غ» والمنار: (المتعلمون).



يُصِيبَنَا إِلَّا مَا كَتَبَ اللَّهُ لَنَا هُوَ مَوْلَانَا وَعَلَى اللَّهِ فَلْيَتَوَكَّلِ الْمُؤْمِنُونَ ﴿٥١﴾ [التوبة: ٥٠، ٥١].

وقال تعالى في شأن السلفين المختلفين، والحق لا يندفع بمكابرة أهل الزيف والتخليط: ﴿إِنْ تَمَسَّكُمْ حَسَنَةٌ سَوْهَمُمْ وَإِنْ تُصِبْكُمْ سَيِّئَةٌ يَفْرَحُوا بِهَا وَإِنْ تَصِرُوا وَتَتَّقُوا لَا يَضُرُّكُمْ كَيْدُهُمْ شَيْئًا إِنَّ اللَّهَ بِمَا يَعْمَلُونَ مُحِيطٌ ﴿١١٤﴾﴾ [آل عمران: ١٢٠].

كره الله طاعتهم لخبث قلوبهم وفساد نياتهم، فثبّطهم عنها وأقعدهم، وأبغض قريهم منه وجواره؛ لميلهم إلى أعدائه، فطردهم عنه وأبعدهم، وأعرضوا عن وحيه فأعرض عنهم، وأشقاهم وما أسعدهم، وحكم عليهم بحكم عدل لا مطمع لهم في الفلاح بعده، إلا أن يكونوا من التائبين؛ فقال تعالى: ﴿وَلَوْ أَرَادُوا الْخُرُوجَ لَأَعَدُوا لَهُ عُدَّةً وَلَكِنْ كَرِهَ اللَّهُ أُنْيَعَاتِهِمْ فَثَبَّطَهُمْ وَقِيلَ أَفَعَدُوا مَعَ الْقَوْمِ ﴿٤٦﴾﴾ [التوبة: ٤٦].

ثم ذكر حكمته في تثبيطهم وإبعادهم، وطردهم عن بابه وإبعادهم، وأن ذلك من لطفه بأوليائه وإسعادهم، فقال - وهو أحكم الحاكمين -: ﴿لَوْ خَرَجُوا فِيكُمْ مَا زَادُوكُمْ إِلَّا خَبَالًا وَلَا أَوْضَعُوا خِلَافَكُمْ يَبْغُونَكُمْ أَلْنَنْتُمْ وَفِيكُمْ سَمَّعُونَ لَهُمْ وَاللَّهُ عَلِيمٌ بِالظَّالِمِينَ ﴿٤٧﴾﴾ [التوبة: ٤٧].

ثقلت عليهم النصوص فكرهوها، وأعياهم حملها فألقوها عن أكتافهم ووضعوها، وتفلّت منهم السنن أن يحفظوها فأهملوها، وصالت عليهم نصوص الكتاب والسنة فوضعوا لها قوانين ردّوها بها ودفعوها، ولقد هتك الله أستارهم، وكشف أسرارهم، وضرب لعباده أمثالهم، وأعلم أنه كلما انقرض منهم طوائف خلفهم أمثالهم، فذكر أوصافهم لأوليائه ليكونوا منها على حذر، وبينها لهم، فقال: ﴿ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ كَرِهُوا مَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأَحْبَطَ أَعْمَلَهُمْ ﴿٩﴾﴾ [محمد: ٩].

هذا شأن من ثقلت عليه النصوص، فرآها حائلةً بينه وبين بدعته وهواه، فهي في وجهه كالبنيان المرصوص، فباعها بمحصّل من الكلام الباطل، واستبدل منها بـ«الفُصوص»<sup>(١)</sup> فأعقبهم ذلك أن أفسد عليهم إعلانهم وإسرارهم: ﴿ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوا لِلَّذِينَ كَرِهُوا مَا أَنْزَلَ اللَّهُ سَنُطِيعُكُمْ فِي بَعْضِ الْأَمْرِ وَاللَّهُ يَعْلَمُ إِسْرَارَهُمْ ﴿١٦﴾﴾ فكيف إذا توفّتهم الملكة بصر يوت وجوههم وأدبرتهم ﴿١٧﴾ ذلك بأنهم

(١) هو كتاب «الفصوص» لابن عربي الاتحادي الذي قرر أن الأنبياء كلهم ضلال جاهلون! وأن فرعون كان أعرف بالحق وأهدى إليه من موسى! وعلل حب الرسول ﷺ للنساء بما تقشعر منه الأبدان، ولا يستطيع المسلم أن يحكيه لتناهيه في الشناعة والوقاحة والكفر، فهو مع حبيبه فرعون قد برئ من الأنبياء والمرسلين، والعجب ممن يعتذر له عن مقالاته الشنيعة. (الفتي).

اتَّبِعُوا مَا آسَخَطَ اللَّهُ وَكَرِهُوا رِضْوَانَهُ، فَاحْبَطْ أَعْمَلَهُمْ ﴿٢٨﴾ [محمد: ٢٦ - ٢٨].

أسروا سرائر النفاق، فأظهرها الله على صفحات الوجوه منهم، وفتلت اللسان، ووسمهم لأجلها بسيماء لا يخفون بها على أهل البصائر والإيمان، وظنوا أنهم إذ كتموا كفرهم وأظهروا إيمانهم راجوا على الصيارف والنقاد، كيف والنقاد البصير قد كشفها لكم: ﴿أَمْ حَسِبَ الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ مَرَضٌ أَنْ لَنْ يُخْرِجَ اللَّهُ أَصْغَنَهُمْ ﴿٢٩﴾ وَلَوْ نَشَاءُ لَأَرَيْنَاكُمْ فَلَعَرَفْتَهُمْ بِسِيمَاهُمْ وَلَتَعَرَفْتَهُمْ فِي لَحْنِ الْقَوْلِ وَاللَّهُ يَعْلَمُ أَعْمَلَكُمْ ﴿٣٠﴾﴾ [محمد: ٢٩، ٣٠].

فكيف إذا جمعوا ليوم التلاق، وتجلّى الله ﷻ للعباد وقد كشف عن ساق؟ ودعوا إلى السجود فلا يستطيعون: ﴿خَشِيعَةً أَبْصَرُهُمْ تَرْهَقُهُمْ ذِلَّةٌ وَقَدْ كَانُوا يُدْعَوْنَ إِلَى السُّجُودِ وَهُمْ سَلِيمُونَ ﴿٤٣﴾﴾ [القلم: ٤٣].

أم كيف بهم إذا حشروا إلى جسر جهنم؟ وهو أدق من الشعرة، وأحد من الحسام، وهو دحض مزلة، مظلم لا يقطعه أحد إلا بنور يبصر به مواطئ الأقدام، فقسمت بين الناس الأنوار، وهم على قدر تفاوتها في المرور والذهاب، وأعطوا نوراً ظاهراً مع أهل الإسلام، كما كانوا بينهم في هذه الدار يأتون بالصلاة والزكاة والحج والصيام.

فلما توسطوا الجسر عصفت على أنوارهم أهوية النفاق، فأطفأت ما بأيديهم من المصابيح، فوقفوا حيارى لا يستطيعون المرور، فضرب بينهم وبين أهل الإيمان بسور له باب، ولكن قد حيل بين القوم وبين المفاتيح، باطنه الذي يلي المؤمنين فيه الرحمة، وما يليهم من قبلهم العذاب والنقمة.

ينادون من تقدمهم من وفد الإيمان، ومشاعل الركب تلوح على بعد كالتجوم، تبدو لناظر الإنسان: ﴿انظُرُونَا نَقْبِيْسَ مِنْ نُورِكُمْ﴾ لتتمكن في هذا المضيق من العبور، فقد طفت أنوارنا، ولا جواز اليوم إلا بمصباح من النور: ﴿قِيلَ ارْجِعُوا وَرَاءَكُمْ فَالْتَمِسُوا نُورًا﴾ [الحديد: ١٣] حيث قسمت الأنوار، فبهيات الوقوف لأحد في مثل هذا المضمار! كيف نلتمس الوقوف في هذا المضيق؟

فهل يلوي اليوم أحد على أحد في الطريق؟ وهل يلتفت اليوم رفيق إلى رفيق؟ فذكروهم باجتماعهم معهم وصحبته لهم في هذه الدار، كما يذكّر الغريب صاحب الوطن بصحبته له في الأسفار: ﴿أَلَمْ نَكُنْ مَعَكُمْ﴾ نصوم كما تصومون، ونصلي كما تصلون، ونقرأ كما تقرأون، ونتصدق كما تصدقون، ونحج كما تحججون؟ فما الذي فرق بيننا اليوم، حتى انفردتم دوننا بالمرور؟ ﴿قَالُوا بَلَىٰ﴾ ولكنكم كانت ظواهركم معنا وبواطنكم مع كل ملحد، وكل ظلوم كفور: ﴿وَلَكِنَّكُمْ فُتِنْتُمْ أَنْفُسَكُمْ وَتَرَبَّصْتُمْ وَارْتَبْتُمْ وَغَرَّتْكُمُ الْأَمَانِيُّ حَتَّىٰ جَاءَ أَمْرُ اللَّهِ وَغَرَّكُمْ بِاللَّهِ الْغُرُورُ ﴿١٤﴾﴾ فاليوم لا يؤخذ منكم فدية ولا من الذين كفروا ماؤنكم النار هي مولتكم وبئس المصير ﴿١٥﴾﴾ [الحديد: ١٤، ١٥].

لا تستطل أوصاف القوم، فالمتروك - والله - أكثر من المذكور، كاد القرآن أن يكون كله في شأنهم، لكثرتهم على ظهر الأرض وفي أجواف القبور، فلا خلت بقاع الأرض منهم لئلا يستوحش المؤمنون في الطرقات، وتتعلل بهم أسباب المعاش، وتخطفهم الوحوش والسباع في الفلوات. سُمع حذيفة رضي الله عنه رجلاً يقول: اللهم أهلك المنافقين، فقال: يَا بْنَ أَخِي، لَوْ هَلَكَ الْمُنَافِقُونَ لَأَسْتَوْحَشْتُمْ فِي طُرُقَاتِكُمْ مِنْ قَلَّةِ السَّالِكِ».

تالله لقد قطع خوف النفاق قلوب السابقين الأولين، لعلمهم بدقه وجله وتفصيله وجمله، ساءت ظنونهم بنفوسهم حتى خشوا أن يكونوا من جملة المنافقين.

قال عمر بن الخطاب لحذيفة رضي الله عنه: يَا حَذِيفَةُ، نَشَدْتُكَ بِاللَّهِ، هَلْ سَمَّانِي لَكَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم مِنْهُمْ؟ قال: لَا، وَلَا أُرَگِّي بَعْدَكَ أَحَدًا»<sup>(١)</sup>.

وقال ابن أبي مليكة: «أَدْرَكْتُ ثَلَاثِينَ مِنْ أَصْحَابِ مُحَمَّدٍ صلى الله عليه وسلم كُلُّهُمْ يَخَافُ النَّفَاقَ عَلَيَّ نَفْسِيهِ، مَا مِنْهُمْ أَحَدٌ يَقُولُ: إِنَّ إِيْمَانَهُ كِإِيْمَانِ جِبْرِيلَ وَمِيكَائِيلَ»<sup>(٢)</sup>. ذكره البخاري. وذكر عن الحسن البصري: «مَا أَمِنَهُ إِلَّا مُنَافِقٌ، وَمَا خَافَهُ إِلَّا مُؤْمِنٌ».

ولقد ذكر عن بعض الصحابة أنه كان يقول في دعائه: «اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنْ خُشُوعِ النَّفَاقِ. قيل: وما خشوع النفاق؟ قال: أَنْ يَرَى الْبَدَنُ خَاشِعًا وَالْقَلْبُ لَيْسَ بِخَاشِعٍ».

تالله لقد ملئت قلوب القوم إيماناً و يقيناً، وخوفهم من النفاق شديد، وهمهم لذلك ثقل، وسواهم كثير منهم لا يجاوز إيمانهم حناجرهم، وهم يدعون أن إيمانهم كإيمان جبريل وميكائيل.

زرع النفاق ينبت على ساقيتين: ساقية الكذب، وساقية الرياء، ومخرجهما من عينين: عين ضعف البصيرة، وعين ضعف العزيمة، فإذا تمت هذه الأركان الأربع استحکم نبات النفاق و بنيانه، ولكنه بمدارج الشبول على شفا جرف هار، فإذا شاهدوا سيل الحقائق يوم تبلل السرائر، وكشف المستور، وبعثر ما في القبور، وحصّل ما في الصدور - تبين حيثئذ لمن كانت بضاعته النفاق أن حواصله التي حصلها كانت كالسراب: ﴿يَحْسَبُهُ الظَّمْآنُ مَاءً حَقًّا إِذَا جَاءَهُ، لَمَّا يَجِدُهُ شَيْخًا وَوَجَدَ اللَّهُ عِنْدَهُ فَوْقَهُ حِسَابَهُ، وَاللَّهُ سَرِيعُ الْحِسَابِ﴾<sup>(٣٩)</sup> [النور: ٣٩].

قلوبهم عن الخيرات لاهية، وأجسادهم إليها ساعية، والفاحشة في فجاجهم فاشية، وإذا سمعوا الحق كانت قلوبهم عن سماعه قاسية، وإذا حضروا الباطل وشهدوا الزور انفتحت أبصار قلوبهم،

(١) «كنز العمال» (١٣/٣٤٤).

(٢) رواه البخاري تعليقاً في الإيمان، باب: خوف المؤمن من أن يحبط عمله وهو لا يشعر. (١/٣٥ الفتح).

وكانت آذانهم واعيّةً.

فهذه -والله- أمارات النفاق، فاحذرهما أيّها الرّجل قبل أن تنزل بك القاضية، إذا عاهدوا لم يَفُؤا، وإن وعدوا أخلفوا، وإن قالوا لم ينصفوا، وإن دعوا إلى الطّاعة وقفوا، وإذا قيل لهم: تعالوا إلى ما أنزل الله وإلى الرّسول صدفوا، وإذا دعيتهم أهواؤهم إلى أغراضهم أسرعوا إليها وانصرفوا، فذرهم وما اختاروا لأنفسهم من الهوان والخزي والخسران، فلا تثق بعهودهم، ولا تطمئنّ إلى وعودهم؛ فإنّهم فيها كاذبون، وهم لما سواها مخالفون: ﴿وَمِنْهُمْ مَّنْ عَاهَدَ اللَّهَ لَئِنِ آتَيْنَا مِنْ فَضْلِهِ لَنُصَدِّقَنَّهُ وَلَنُكُونَنَّ مِنَ الصّٰلِحِينَ ﴿٧٥﴾ فَلَمَّآ آتٰهُم مِّنْ فَضْلِهِ بَخِلُوا بِهِ وَتَوَلَّوْا وَهُمْ مُّعْرِضُونَ ﴿٧٦﴾ فَأَعْقَبَهُمْ نِفَاقًا فِي قُلُوبِهِم إِلَى يَوْمِ يَلْقَوْنَهُ بِمَآ أَخْلَفُوا اللَّهَ مَا وَعَدُوهُ وَبِمَا كَانُوا يَكْذِبُونَ ﴿٧٧﴾﴾ [التوبة: ٧٥ - ٧٧].

## فصل

\* وأما الفسوق:

فهو في كتاب الله نوعان: مفردٌ مطلقٌ، ومقرونٌ بالعصيان. والمفرد نوعان أيضًا: فسوق كفرٍ، يخرج عن الإسلام، وفسوقٌ لا يخرج عن الإسلام. فالمقرون كقوله تعالى: ﴿وَلٰكِنَّ اللَّهَ حَبَّبَ إِلَيْكُمُ الْإِيمَانَ وَزَيَّنَهُ فِي قُلُوبِكُمْ وَكَرَّهَ إِلَيْكُمُ الْكُفْرَ وَالْفُسُوقَ وَالْعِصْيَانَ أُولٰٓئِكَ هُمُ الرّٰشِدُونَ ﴿٧﴾﴾ [الحجرات: ٧].

والمفرد الذي هو فسوق كفرٍ، كقوله تعالى: ﴿يُضِلُّ بِهِ كَثِيرًا وَيَهْدِي بِهِ كَثِيرًا وَمَا يُضِلُّ بِهِ إِلَّا الْفٰسِقِينَ ﴿٦٦﴾ الَّذِينَ يَنْقُضُونَ عَهْدَ اللَّهِ﴾ [البقرة: ٢٧، ٢٦] الآية.

وقوله ﴿يُضِلُّكَ﴾ ﴿وَلَقَدْ أَنْزَلْنَا إِلَيْكَ آيَاتٍ بَيِّنَاتٍ وَمَا يَكْفُرُ بِهَا إِلَّا الْفٰسِقُونَ ﴿٩١﴾﴾ [البقرة: ٩٩].

وقوله: ﴿وَأَمَّا الَّذِينَ فَسَقُوا فَمَا وَدَّعْتَهُمُ النَّارَ كُلَّمَا أَرَادُوا أَنْ يَخْرُجُوا مِنْهَا أُعِيدُوا فِيهَا﴾ [السجدة: ٢٠]، فهذا كلُّ

فسوق كفرٍ.

وأما الفسوق الذي لا يخرج عن الإسلام فكقوله تعالى: ﴿وَإِنْ تَفَعَّلُوا فإِنَّهُ فُسُوقٌ بِكُمْ﴾

[البقرة: ٢٨٢] الآية.

وقوله: ﴿يٰٓأَيُّهَا الَّذِينَ ءٰمَنُوا إِنْ جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَأٍ﴾ [الحجرات: ٦] الآية.

فإن هذه الآية نزلت في الوليد بن عقبة بن أبي معيط لما بعثه رسول الله ﷺ إلى بني المصطلق بعد الواقعة مصدقاً، وكان بينه وبينهم عداوة في الجاهلية، فلما سمع القوم بمقدمه تلقوه؛ تعظيماً لأمر رسول الله ﷺ، فحدثه الشيطان أنهم يريدون قتله، فهابهم فرجع من الطريق إلى رسول الله ﷺ، فقال: إن بني المصطلق منعوا صدقاتهم، وأرادوا قتلي، فغضب رسول الله ﷺ، وهم أن يغزوهم، فبلغ القوم رجوعه، فأتوا رسول الله ﷺ، فقالوا: يا رسول الله، سمعنا برسولك، فخرجنا نتلقاه ونكرمه، ونؤدِّي إليه ما قبَلنا من حقِّ الله، فبدل له في الرجوع، فخشينا أنه إنما ردّه من الطريق كتابٌ جاء منك لغضب غضبته علينا، وإننا نعوذ بالله من غضبه وغضب رسوله؛ فاتهمهم رسول الله ﷺ، ويعث خالد بن الوليد خفية في عسكر، وأمره أن يخفي عليهم قدومه، وقال له: «انظر، فإن رأيت منهم ما يدلُّ على إيمانهم فخذ منهم زكاة أموالهم، وإن لم تر ذلك فاستعمل فيهم ما تستعمل في الكفار»، ففعل ذلك خالدٌ، ووافاهم، فسمع منهم أذان صلاتي المغرب والعشاء، فأخذ منهم صدقاتهم، ولم ير منهم إلا الطاعة والخير، فرجع إلى رسول الله ﷺ وأخبره الخبر، فنزل: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِن جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنِيٍّ فَتَبَيَّنُوهُ﴾ (١) [الحجرات: ٦] الآية.

و«التبُّ»: هو الخبر الغائب عن المخبر إذا كان له شأنٌ.

و«التبُّينُ»: طلب بيان حقيقته والإحاطة بها علماً.

وها هنا فائدة لطيفة: وهي أنه سبحانه لم يأمر بردِّ خبر الفاسق وتكذيبه وردِّ شهادته جملةً، وإنما أمر بالتبُّين، فإن قامت قرائن وأدلة من خارج تدلُّ على صدقه عمل بدليل الصدق، ولو أخبر به من أخبر، فهكذا ينبغي الاعتماد في رواية الفاسق وشهادته، وكثيرٌ من الفاسقين يصدقون في أخبارهم ورواياتهم وشهاداتهم، بل كثيرٌ منهم يتحرَّى الصدق غاية التحري، وفسقه من جهاتٍ آخر، فمثل هذا لا يرُدُّ خبره ولا شهادته، ولورُدَّتْ شهادة مثل هذا وروايته لتعطلت أكثر الحقوق، وبطل كثيرٌ من الأخبار الصحيحة، ولا سيما من فسقه من جهة الاعتقاد والرأي، وهو متحرِّ للصدق، فهذا لا يرُدُّ خبره ولا شهادته.

وأما من فسقه من جهة الكذب فإن كثر منه وتكرَّر، بحيث يغلب كذبه على صدقه، فهذا لا يقبل خبره ولا شهادته، وإن ندر منه مرةً ومرتين، ففي ردِّ شهادته وخبره بذلك قولان للعلماء، وهما روايتان عن الإمام أحمد رَضِيَ اللهُ عَنْهُ.

والمقصود: ذكر الفسوق الذي لا يخرج إلى الكفر.

والفسوق الذي تجب التوبة منه: أعمُّ من الفسوق الذي تردُّ به الرواية والشهادة.

وكلامنا الآن فيما تجب التوبة منه، وهو قسمان: فسقٌ من جهة العمل، وفسقٌ من جهة الاعتقاد.

(١) رواه أحمد (٤/٢٧٩)، والطبراني في «الكبير» (٣٣٩٥)، وقال الهيثمي في «المجمع» (٧/١٠٩). رجال أحمد ثقات.

فسق العمل نوعان: مقرون بالعصيان ومفردٌ.

فالمقرون بالعصيان: هو ارتكاب ما نهى الله عنه، والعصيان: هو عصيان أمره، كما قال الله تعالى: ﴿لَا يَعْصُونَ اللَّهَ مَا أَمَرَهُمْ﴾ [التحریم: ٦].

وقال موسى لأخيه هارون عليه السلام: ﴿مَا مَنَعَكَ إِذْ رَأَيْتَهُمْ ضَلُّوا﴾ [٩٢] ﴿أَلَا تَتَّبِعُنَّ أَفْصَيْتَ أَمْرِي﴾ [٩٣] ﴿طه: ٩٢﴾.

وقال الشاعر:

أَمْرُكَ أَمْرًا جَازِمًا فَعَصَيْتَنِي فَاصْبَحْتَ مَسْلُوبَ الْإِمَارَةِ نَادِمًا

فالفسق (١) أخصُّ بارتكاب النهي، ولهذا يطلق عليه كثيرًا، كقوله تعالى: ﴿وَأِنْ تَفَعَّلُوا فِإِنَّهُ فُسُوقٌ بِكُمْ﴾ [البقرة: ٢٨٢]، والمعصية أخصُّ بمخالفة الأمر كما تقدّم، ويطلق كلُّ منهما على صاحبه، كقوله تعالى: ﴿إِلَّا إِلَيْسَ كَانَ مِنَ الْجِنِّ فَفَسَقَ عَنْ أَمْرِ رَبِّهِ﴾ [الكهف: ٥٠]؛ فسمي مخالفته للأمر فسقًا، وقال: ﴿وَعَصَى آدَمُ رَبَّهُ فَغَوَى﴾ [طه: ١٢١]؛ فسمي ارتكابه للنهي معصيةً، فهذا عند الأفراد، فإذا اقترنا كان أحدهما لمخالفة الأمر، والآخر لمخالفة النهي.

و«التَّقْوَى» اتقاء مجموع الأمرين، وبتحقيقها تصحُّ التوبة من الفسوق والعصيان، بأن يعمل العبد بطاعة الله على نورٍ من الله، يرجو ثواب الله، ويترك معصية الله، على نورٍ من الله، يخاف عقاب الله. وفسق الاعتقاد: كفسق أهل البدع الذين يؤمنون بالله ورسوله واليوم الآخر، ويحرمون ما حرم الله، ويوجبون ما أوجب الله، ولكن ينفون كثيرًا ممَّا أثبت الله ورسوله، جهلاً وتأويلاً، وتقليدًا للشيوخ، ويثبتون ما لم يثبت الله ورسوله كذلك.

وهؤلاء كالخوارج المارقة، وكثير من الروافض، والقدرية، والمعتزلة، وكثير من الجهمية الذين ليسوا غلاةً في التَّجْهُم.

وأما غالية الجهمية فكغلاة الرافضة، ليس للطائفتين في الإسلام نصيبٌ. ولذلك أخرجهم جماعة من السلف من الثنتين والسبعين فرقةً، وقالوا: هم مباینون للملّة. وليس مقصودنا الكلام في أحكام هؤلاء، وإنما المقصود: تحقيق التوبة من هذه الأجناس العشرة.

فالتوبة من هذا الفسوق: بإثبات ما أثبت الله لنفسه ورسوله، من غير تشبيه ولا تمثيل، وتنزيهه

(١) في «غ»: (فالفسوق).

عمًا نزه نفسه عنه ونزّهه عنه رسوله، من غير تحريف ولا تعطيل، وتلقّي النفي والإثبات من مشكاة الوحي، لا من آراء الرجال ونتائج أفكارهم التي هي منشأ البدعة والضلالة.

فتوبة هؤلاء الفسّاق من جهة الاعتقادات الفاسدة بمحض اتباع السنّة، ولا يكتفى منهم بذلك أيضًا حتّى يبيّنوا فساد ما كانوا عليه من البدعة؛ إذ التّوبة من ذنب<sup>(١)</sup> هي بفعل ضده.

ولهذا شرط الله تعالى في توبة الكاتمين ما أنزل الله من البيّنات والهدى: البيان؛ لأنّ ذنبهم لما كان بالكتمان، كانت توبتهم منه بالبيان؛ قال الله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَكْتُمُونَ مَا أَنزَلْنَا مِنَ الْبَيِّنَاتِ وَالْهُدَىٰ مِنْ بَعْدِ مَا بَيَّنَّاهُ لِلنَّاسِ فِي الْكِتَابِ ۗ أُولَٰئِكَ يَلْعَنُهُمُ اللَّهُ وَيَلْعَنُهُمُ اللَّاعِنُونَ ﴿١٦٠﴾ إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا وَأَصْلَحُوا وَبَيَّنَّوْا فَأُولَٰئِكَ أَتُوبُ عَلَيْهِمْ وَأَنَا التَّوَّابُ الرَّحِيمُ ﴿١٦١﴾﴾ [البقرة: ١٥٩، ١٦٠].

وذنب المبتدع فوق ذنب الكاتم؛ لأنّ ذاك كتم الحقّ، وهذا كتمه ودعا إلى خلافه، فكلّ مبتدع كاتم ولا يعكس.

وشرط في توبة المنافق: الإخلاص؛ لأنّ ذنبه بالرياء، فقال تعالى: ﴿إِنَّ الْمُنَافِقِينَ فِي الدَّرَكِ الْأَسْفَلِ مِنَ النَّارِ﴾ ثمّ قال: ﴿إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا وَأَصْلَحُوا وَاعْتَصَمُوا بِاللَّهِ وَأَخْلَصُوا دِينَهُمْ لِلَّهِ فَأُولَٰئِكَ مَعَ الْمُؤْمِنِينَ ۗ وَسَوْفَ يُؤْتِي اللَّهُ الْمُؤْمِنِينَ أَجْرًا عَظِيمًا ﴿١٤٦﴾﴾ [النساء: ١٤٥، ١٤٦].

ولذلك كان الصّحيح من القولين: أنّ توبة القاذف إكذابه نفسه؛ لأنّه ضدّ الذنب الذي ارتكبه، وهتك به عرض المسلم المحصن، فلا تحصل التّوبة منه إلّا بإكذابه نفسه، لينتفي عن المقذوف العار الذي ألحقه به بالقذف، وهو مقصود التّوبة.

وأما من قال: إنّ توبته أن يقول: «أستغفر الله» من القذف، ويعترف بتحريمه، فقول ضعيف؛ لأنّ هذا لا مصلحة فيه للمقذوف، ولا يحصل له به براءة عرضه ممّا قذفه به، فلا يحصل به مقصود التّوبة من هذا الذنب؛ فإنّ فيه حقّين: حقّ الله، وهو تحريم القذف، فتوبته منه باستغفاره واعترافه بتحريم القذف، وندمه عليه، وعزمه على ألا يعود، وحقًّا للعبد، وهو إلحاق العار به، فتوبته منه بتكذيبه نفسه، فالتّوبة من هذا الذنب بمجموع الأمرين.

فإن قيل: إذا كان صادقًا قد عاين الرّنا، فأخبر به، فكيف يسوغ له تكذيب نفسه وقذفها بالكذب، ويكون ذلك من تمام توبته؟!

قيل: هذا هو الإشكال الذي قال صاحب هذا القول لأجله ما قال: إنّ توبته الاعتراف بتحريم

(١) في «غ» والمنار: (من كل ذنب).

القذف والاستغفار منه. وهو موضعٌ يحتاج فيه إلى بيان الكذب الذي حكم الله به على القاذف، وأخبر أنه كاذبٌ عنده، ولو كان خبره مطابقاً للواقع، فنقول:

الكذب يراد به أمران:

- أحدهما: الخبر غير المطابق لمخبره<sup>(١)</sup>، وهو نوعان: كذبٌ عمدٌ، وكذبٌ خطأً.

فكذب العمد: معروفٌ.

وكذب الخطأ: ككذب أبي السنابل بن بعكك<sup>(٢)</sup> في فتواه للمتوفى عنها إذا وضعت حملها: أنها لا تحل حتى تتم لها أربعة أشهرٍ وعشرٌ فقال النبي ﷺ: «كذب أبو السنابل»<sup>(٣)</sup>.

ومنه قوله ﷺ: «كذب من قالها»<sup>(٤)</sup> لمن قال: حبط عمل عامر؛ حيث قتل نفسه خطأً.

ومنه قول عبادة بن الصامت: «كذب أبو محمد». حيث قال: «الوتر واجب». فهذا كله من كذب

الخطأ، ومعناه «أخطأ» قائل ذلك.

- والثاني من أقسام الكذب: الخبر الذي لا يجوز الإخبار به، وإن كان خبره مطابقاً لمخبره،

كخبر القاذف المنفرد برؤية الزنا، والإخبار به؛ فإنه كاذبٌ في حكم الله، وإن كان خبره مطابقاً لمخبره؛

ولهذا قال تعالى: ﴿فَإِذْ لَمْ يَأْتُوا بِالشُّهَدَاءِ فَأُولَئِكَ عِنْدَ اللَّهِ هُمُ الْكَاذِبُونَ﴾ [النور: ١٣]، فحكم الله في مثل

هذا: أن يعاقب عقوبة المفترى الكاذب، وإن كان خبره مطابقاً، وعلى هذا فلا تتحقق توبته حتى يعترف

بأنه كاذبٌ عند الله، كما أخبر الله تعالى به عنه، فإذا لم يعترف بأنه كاذبٌ، وجعله الله كاذباً، فأى توبة

له؟ وهل هذا إلا محض الإصرار والمجاهرة بمخالفة حكم الله الذي حكم به عليه؟

## فصل

واختلّف في توبة السارق إذا قطعت يده، هل من شرطها ضمان العين المسروقة لرّبّها؟

وأجمعوا على أن من شرط صحّة توبته: أداءها إليه، إذا كانت موجودةً بعينها، وإنما اختلفوا إذا

كانت تالفّة:

(١) في «غ» والمنار: (الخبر الغير مطابق).

(٢) جملة: (ابن بعكك) غير موجودة في «غ» والمنار.

(٣) قصة سبيعة الأسمية أخرجها البخاري في الطلاق، باب: ﴿وَأُولَئِكَ الْأَحْمَالُ أَجْلُهُنَّ﴾... رقم (٥٣٦٨) بدون لفظ «كذب

أبو السنابل»، وهذه اللفظة جاءت عند أحمد (٤٤٧/١)، والبغوي في «شرح السنة» (٣٠٤/٩)، وقال الهيثمي: رجال

أحمد رجال الصحيح. «مجمع الزوائد» (٥/٥).

(٤) البخاري في المغازي، باب: غزوة خيبر (٤١٩٦)، ومسلم في الجهاد، باب: غزوة خيبر (١٨٠٢).



فقال الشافعي، وأحمد: مِنْ تَمَامِ تَوْبَتِهِ ضَمَانُهَا لِمَالِكِهَا، وَيَلْزُمُهُ ذَلِكَ، مُوسِرًا كَانَ أَوْ مُعْسِرًا. وقال أبو حنيفة: إِذَا قُطِعَتْ يَدُهُ وَقَدْ اسْتُهْلِكَتِ الْعَيْنُ لَمْ يَلْزُمُهُ ضَمَانُهَا، وَلَا تَتَوَقَّفُ صِحَّةُ تَوْبَتِهِ عَلَى الضَّمَانِ؛ لِأَنَّ قَطْعَ الْيَدِ هُوَ مَجْمُوعُ الْجَزَاءِ، وَالتَّضْمِينِ عُقُوبَةٌ زَائِدَةٌ عَلَيْهِ لَا تُشْرَعُ. - قال: وهذا بخلاف ما إذا كانت العين قائمة، فإن صاحبها قد وجد عين ماله فلم يكن أخذها عقوبة ثانية، بخلاف التضمين، فإنه غرامة، وقد قطع طرفه، فلا نجم عليه غرامة الطرف وغرامة المال.

- قالوا: ولهذا لم يذكر الله في عقوبة السارق والمحارب غير إقامة الحد عليهما، ولو كان الضمان لما أتلّفوه واجبًا لذكره مع الحد، ولما جعل مجموع جزاء المحاربين ما ذكره من العقوبة بأداة «إِنَّمَا» التي هي عندكم للحصر، فقال: ﴿إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَادًا﴾ [المائدة: ٣٣] الآية، ومدلول هذا الكلام عند من يجعل أداة «إِنَّمَا» للحصر أنه لا جزاء لهم غير ذلك.

- قالوا: وقد روى النسائي في «سننه» عن عبد الرحمن بن عوفٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: «أَنَّهُ قَضَى فِي السَّارِقِ إِذَا أُفِيمَ عَلَيْهِ الْحَدُّ أَنَّهُ لَا عُرْمَ عَلَيْهِ»<sup>(١)</sup>.

قالوا: وهذا هو المستقر في فطر الناس، وعليه عملهم أنهم يقطعون السراق، ولا يغرّمونهم ما أتلّفوه من أموال الناس، وما رآه المؤمنون حسنًا فهو عند الله حسن.

- قالوا: ولأنّها لو ثبتت في ذمته بعد القطع لكان قد ملكها؛ إذ لا يجتمع لربّها البدل والمبدل، وثبوت بدلها في ذمته يستلزم تقدير ملكها، وهو شبهة في إسقاط القطع.

وأصحاب القول الأول يقولون: هذه العين تعلق بها حقان، حق لله، وحق لمالكها، وهما حقان متغايران لمستحقين متباينين، فلا يبطل أحدهما الآخر بل<sup>(٢)</sup> يستوفيان معًا؛ لأنّ القطع حق لله، والضمان حق للمالك؛ ولهذا لا يسقط القطع بإسقاطه بعد الرّفْع إلى الإمام، ولو أسقط الضمان سقط.

[وقالوا]<sup>(٣)</sup>: وهذا كما إذا أكره أمة غيره على الزّنا لزمه الحدُّ لِحَقِّ الله، والمهر لِحَقِّ السيّد، وكذلك إذا أكره الحرّة على الزّنا أيضًا، بل لو زنى بأمةٍ ثمّ قتلها، لزمه حدُّ الزّنا وقيمتها لمالكها، وهو نظير ما إذا سرقها، ثمّ قتلها، قطعت يده لسرقتها وضمنها لمالكها.

(١) أخرجه النسائي في السارق، باب: تعليق يد السارق في عنقه، وضعفه الألباني في «ضعيف النسائي» (٣٧٤).

(٢) كلمة: (بل) غير موجودة في «غ» والمنار.

(٣) ما بين المعكوفتين موجود في «غ» والمنار، وساقطة من طبعة الفقي، وأثبتناها هنا للمناسبة.

وقالوا: وكذلك إذا قتل في الإحرام صيدًا مملوكًا لمالكة، فعليه الجزاء لحق الله وقيمة الصيد لمالكة، وكذلك إذا غصب خمر ذمّي وشربها لزمه الحدُّ حقًا لله، ولزمه عندكم ضمانها للذمّي، ولم يلزمه ضمانٌ عند الجمهور؛ لأنّها ليست بمالٍ، فلا تضمن بالإتلاف كالميتة.

وقالوا: وأمّا قولكم: إنَّ قطع اليد مجموع الجزاء، إن أردتم أنّه مجموع العقوبة فصحيحٌ، فإنّه لم يبق عليه عقوبةٌ ثانيةٌ، ولكنّ الضّمان ليس بعقوبةٍ للسّرقة؛ ولهذا يجب في حقّ غير الجاني، كمن أتلف مال غيره خطأً أو إكراهًا، أو في حال نومه، أو أتلفه إتلافًا مأذونًا له فيه، كالمضطرّ إلى أكله، أو المضطرّ إلى إلقائه في البحر لإنقاذ السّفينة، ونحو ذلك، فليس الضّمان من العقوبة في شيء.

وأما قولكم: إنّ الله لم يذكر في القرآن تضمين السّارق والمحارب، فهو لم ينفه أيضًا، وإنّما سكت عنه، فحكمه مأخوذٌ من قواعد الشّرع ونصوصه كقوله: ﴿فَمَنْ أَعْتَدَىٰ عَلَيْكُمْ فَأَعْتَدُوا عَلَيْهِ بِمِثْلِ مَا أَعْتَدَىٰ عَلَيْكُمْ﴾ [البقرة: ١٩٤].

وهذا قد اعتدىّ بالإتلاف، فيعتدىّ عليه بالتّضمين؛ ولهذا أوجبنا ردّ العين إذا كانت قائمةً، ولم يذكر في القرآن، وليس هذا من باب الزّيادة على النّصّ، بل من باب إعمال النّصوص كلّها، لا يعطل بعضها ويعمل ببعضها، وكذلك الجواب عن قوله تعالى في المحاربين: ﴿إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ﴾ [المائدة: ٣٣] أي: عقوبتهم.

قالوا: وأمّا حديث عبد الرّحمن بن عوفٍ فمنقطعٌ لا يثبت، ويرويه سعد بن إبراهيم عن منصورٍ، وقد طعن في الحديث ابن المنذر، فقال: «سَعْدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ مَجْهُولٌ». وقال ابن عبد البرّ: «الحديثُ ليس بالقويّ».

وأما استقرار ذلك في فطر النّاس فمن قال: إنّهُ مستقرٌّ في فطرهم أنّ الغنيّ الواجد إذا سرق مال فقيرٍ محتاجٍ، أو يتيّمٍ وأتلفه، وقطعت يده أنّه لا يضمن مال هذا الفقير واليتيم، مع تمكّنه من الضّمان، وقدرته عليه، وضرورة صاحبه وضعفه؟ وهل المستقرٌّ في فطر النّاس إلّا عكس هذا؟

وأما قولكم: «لَوْ ثَبَتَ فِي ذِمَّتِهِ بَعْدَ الْقَطْعِ لَكَانَ قَدْ مَلَكَهَا». فضعيفٌ جدًّا؛ لأنّها بالإتلاف قد استقرّت في ذمّته، ولهذا له المطالبة ببذلها اتّفاقًا، وهذا الاستقرار في ذمّته لا يمنع القطع، فإنّه يقطع بعد إتلافها، واستقرارها في ذمّته، فكيف يزيل القطع ما ثبت في ذمّته، ويكون مبرئًا له منه؟ وتوسّط فقهاء المدينة - مالكٌ وغيره - بين القولين، فقالوا: إنّ كان له مالٌ ضمّنها بعد القطع، وإن لم يكن له مالٌ فلا ضمّانَ عليه.

وهذا استحسانٌ حسنٌ جدًّا، وما أقربه من محاسن الشّرع، وأولاه بالقبول، والله سبحانه أعلم.

## فصل

\* وَأَمَّا «الْإِثْمُ وَالْعُدْوَانُ»:

فهما قرينان، قال الله تعالى: ﴿وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَىٰ وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ﴾ [المائدة: ٢]، وكلُّ منهما إذا أفرد تضمن الآخر.

فكلُّ إثمٍ عدوانٌ؛ إذ هو فعل ما نهى الله عنه، أو ترك ما أمر الله به، فهو عدوانٌ على أمره ونهيه، وكلُّ عدوانٍ إثمٌ، فإنه يأثم به صاحبه، ولكن عند اقتراحهما فهما شيئان بحسب متعلقهما ووصفهما. فـ«الإِثْمُ»: ما كان محرّم الجنس كالكذب، والزنا، وشرب الخمر، ونحو ذلك. و«الْعُدْوَانُ»: ما كان محرّم القدر والزيادة.

فالعدوان: تعدّي ما أبيح منه إلى القدر المحرّم والزيادة<sup>(١)</sup>، كالاغتداء في أخذ الحقّ ممّن هو عليه، إمّا بأن<sup>(٢)</sup> يتعدّى على ماله، أو بدنه أو عرضه، فإذا غصبه خشبة لم يرض عوضها إلّا داره، وإذا أتلف عليه شيئاً أتلف عليه أضعافه، وإذا قال فيه كلمة قال فيه أضعافها، فهذا كلُّه عدوانٌ وتعدّد للعدل. وهذا العدوان<sup>(٣)</sup> نوعان:

عدوانٌ في حقّ الله.

وعدوانٌ في حقّ العبد.

- فالعدوان في حقّ الله: كما إذا تعدّى ما أباح الله له من الوطاء الحلال في الأزواج والمملوكات إلى ما حرّم عليه من سواهما، كما قال تعالى: ﴿وَالَّذِينَ هُمْ لِأَعْلَىٰ أَرْوَاجِهِمْ حَفِظُونَ﴾ [٥] إِلَّا عَلَىٰ أَزْوَاجِهِمْ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ فَإِنَّهُمْ غَيْرُ مَلُومِينَ ﴿٦﴾ فَمَنْ ابْتَغَىٰ وَرَاءَ ذَلِكَ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الْعَادُونَ ﴿٧﴾ [المؤمنون: ٥-٧] وكذلك تعدّى ما أبيح له من زوجته وأمه إلى ما حرّم عليه منها، كوطئها في حيضها أو نفاسها، أو في غير موضع الحرث<sup>(٤)</sup>، أو في إحرام أحدهما، أو صيامه الواجب، ونحو ذلك<sup>(٥)</sup>.

(١) كلمة: (والزيادة) غير موجودة في «غ» والمنار.

(٢) في «غ» والمنار: (أن).

(٣) كلمة: (العدوان) غير موجودة في «غ» والمنار.

(٤) جملة: (أو في غير موضع الحرث) ساقطة من «غ» والمنار.

(٥) جملة: (ونحو ذلك) ساقطة من «غ» والمنار.

وكذلك كلُّ من أبيع له منه قدرٌ معيّنٌ، فتعدّاه إلى أكثر منه، فهو من العدوان، كمن أبيع له إساعة الغصّة بجرعةٍ من خمرٍ، فتناول الكأس كلّها، أو أبيع له نظرة الخطبة، والسّوم، والشّهادة، والمعاملة، والمداواة، فأطلق عنان طرفه في ميادين محاسن المنظور، وأسأم طرف ناظره في تلك الرّياض والزّهور، فتعدّى المباح إلى القدر المحظور، وحام حول الحمى المحووط المحجور، فصار ذا بصيرٍ حائرٍ، وقلبٍ عن مكانه طائرٍ، أرسل طرفه رائدًا يأتيه بالخبر فخامر عليه، وأقام في تلك الخيام، فبعث القلب في آثاره، فلم يشعر إلّا وهو أسيرٌ يحجل في قيوده بين تلك الخيام، فما أقلعت لحظات ناظره حتّى تشحّط بينهنّ قتيلاً، وما برحت تنوشه سيوف تلك الجفون حتّى جندلته (١) تجديلاً.

هذا خطر العدوان، وما أمامه أعظم وأخطر، وهذا فوت الحرمان، وما حرمه من فوات ثواب من غصّ طرفه لله ﷻ أجل وأكبر، سافر الطّرف في مفاوز محاسن المنظور إليه، فلم يربح إلّا أذى السّفرة، وغرّر بنفسه في ركوب تلك البيداء، وما عرف أنّ راكبها على أعظم الخطر!؟

يا لها من سفرةٍ لم يبلغ المسافر منها ما نواه، ولم يضع فيها عن عاتقه عصاه، حتّى قطع عليه فيها الطّريق، وقعد له فيها الرّصد على كلّ نقبٍ ومضيقٍ، لا يستطيع الرّجوع إلى وطنه والإياب، ولا له سبيلٌ إلى المرور والدّهاب، يرى هجير الهاجرة من بعيدٍ، فيظنّه برد السّراب، ﴿حَتَّى إِذَا جَاءَهُ لَمْ يَجِدْهُ شَيْئًا وَوَجَدَ اللَّهَ عِنْدَهُ فَوَفَّاهُ حِسَابَهُ وَاللَّهُ سَرِيعُ الْحِسَابِ﴾ [النور: ٣٩].

وتيقن أنّه كان مغرورًا بلامع السّراب، تالله ما استوت هذه الدّلة وتلك اللدّة في القيمة فيشتريها بها العارف الخبير، ولا تقاربا في المنفعة، فيتحرّر بينهما البصير، ولكن على العيون غشاوةٌ فلا تفرّق بين مواطن السّلامة ومواقع العثور، والقلوب تحت أغطية الغفلات، راقدةٌ فوق فرش الغرور؛ ﴿فَأَنهَارًا لَّيَالَى نَعْمَى الْأَبْصَارِ وَلَكِنْ نَعْمَى الْقُلُوبِ الَّتِي فِي الصُّدُورِ﴾ [الحج: ٤٦].

ومن أمثلة العدوان: تجاوز ما أبيع من الميتة للضرورة إلى ما لم يبيع منها، [إمّا] (٢) بأن يشبع، وإمّا أبيع له سدّ الرّمق، على أحد القولين في مذهب أحمد، والشّافعيّ، وأبي حنيفة. وأباح مالكٌ له الشّبع والتزوّد إذا احتاج إليه، فإذا استغنى عنها وأكلها واقياً لماله، وبخلاً عن شراء المذكوي ونحوه كان تناولها عدواناً، قال تعالى: ﴿فَمَنْ أَضْطَرَّ عَلَيْهِ بَيْعٌ وَلَا عَادٍ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ إِنَّ اللَّهَ عَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ [البقرة: ١٧٣].

(١) في «غ» والمنار: (جدلته).

(٢) لم يأت جواب (إمّا) في مستقبل الكلام، ولذا قد تكون زائدة في جميع النسخ، والله أعلم.

قال قتادة، والحسن: «لَا يَأْكُلُهَا مِنْ غَيْرِ اضْطِرَارٍ، وَلَا يَعْدُو سِبْعَةً». وقيل: ﴿غَيْرَ بَاغٍ﴾ غير طالبها وهو يجد غيرها، ﴿وَلَا عَادٍ﴾ أي: لا يتعدى ما حد له منها فيأكل حتى يشبع، ولكن سد الرَّمق. وقال مقاتل: غَيْرُ مُسْتَحِلٍّ لَهَا، وَلَا مُتَزَوِّدٍ مِنْهَا.

وقيل: لا يبغى بتجاوز الحد الذي حد له منها، ولا يتعدى بتقصيره عن تناوله حتى يهلك، فيكون قد تعدى حد الله بمجاوزته أو التَّقْصِيرِ عنه، فهذا آثمٌ، وهذا آثمٌ.

وقال مسروق: مَنْ اضْطُرَّ إِلَى الْمَيْتَةِ وَالْدَّمِ وَلَحْمِ الْخِنْزِيرِ فَلَمْ يَأْكُلْ وَلَمْ يَشْرَبْ حَتَّى مَاتَ دَخَلَ النَّارَ.

وهذا أصحُّ القولين في الآية، وقال ابن عباسٍ وأصحابه والشَّافِعِيُّ: «غَيْرَ بَاغٍ عَلَى السُّلْطَانِ وَلَا عَادٍ فِي سَفَرِهِ، فَلَا يَكُونُ سَفَرٌ مَعْصِيَةً». وبنوا على ذلك أن العاصي بسفره لا يترخص.

والقول الأول أصحُّ لعشرة أوجه، ليس هذا موضع ذكرها؛ إذ الآية لا تعرّض فيها للسفر بنفي ولا إثبات، ولا للخروج على الإمام، ولا هي مختصةٌ بذلك ولا سبقت له، وهي عامّةٌ في حقّ المقيم والمسافر، والبغى والعدوان فيها يرجعان إلى الأكل المقصود بالنهي، لا إلى أمرٍ خارجٍ عنه لا تعلق له بالأكل.

ولأنّ نظير هذا قوله تعالى في الآية الأخرى: ﴿فَمَنْ اضْطُرَّ فِي مَخْمَصَةٍ غَيْرَ مُتَجَانِفٍ لِإِثْمِهِ﴾ [المائدة: ٣]، فهذا هو الباغي العادي، والمتجانف للإثم المائل إلى القدر الحرام من أكلها، وهذا هو الشرط الذي لا يباح له بدونه، ولأنّها إنّما أبيحت للضرورة، فتقدّرت الإباحة بقدرها، وأعلمهم أنّ الزيادة عليها بغى وعدوان وإثمٌ، فلا تكون الإباحة للضرورة سبباً لحلّه، والله أعلم. و«الإثم» و«العدوان» هما الإثم والبغى المذكوران في سورة الأعراف<sup>(١)</sup>، مع أنّ «البغى» غالب استعماله في حقوق العباد والاستطالة عليهم.

وعلى هذا فإذا قرن البغى<sup>(٢)</sup> بالعدوان كان «البغى» ظلمهم بمحرّم الجنس، كالسرقة والكذب، والبهت والابتداء بالأذى، و«العدوان» تعدّي الحقّ في استيفائه إلى أكبر منه، فيكون البغى والعدوان في حقّهم كالإثم والعدوان في حدود الله.

فهاهنا أربعة أمورٍ: حقّ لله وله حدٌّ، وحقّ لعباده وله حدٌّ، فالبغى والعدوان والظلم تجاوز الحدّين إلى ما وراءهما، أو التَّقْصِيرِ عنهما، فلا يصل إليهما.

(١) وهي قوله تعالى: ﴿قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّي الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ وَالْإِثْمَ وَالْبَغْيَ بِغَيْرِ الْحَقِّ وَأَنْ تُشْرِكُوا بِاللَّهِ مَا لَمْ يُزَلِّ بِهِ سُلْطَانًا وَأَنْ تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ مَا لَا نَعْمُونَ﴾ [الأعراف: ٣٣].

(٢) كلمة: (البغى) غير موجودة في «ع» والمنار.

## فصل

\* وَأَمَّا «الْفَحْشَاءُ وَالْمُنْكَرُ»:

فالفحشاء: صفةٌ لموصوفٍ قد حذف تجريدًا لقصد الصفة، وهي الفعلة الفحشاء، والخصلة الفحشاء، وهي ما ظهر قبحها لكلِّ أحدٍ، واستفحشه كلُّ ذي عقل سليم، ولهذا فسرت بالزنا واللواط، وسماها الله فاحشةً لتناهي قبحهما، وكذلك القبيح من القول يسمَّى فحشًا، وهو ما ظهر قبحه جدًّا من السبِّ القبيح، والقذف ونحوه.

وَأَمَّا «الْمُنْكَرُ»: فصفةٌ لموصوفٍ محذوفٍ أيضًا، أي: الفعل المنكر، وهو الذي تستنكره<sup>(١)</sup> العقول والفطر، ونسبته إليها كنسبة الرائحة القبيحة إلى حاسة الشم، والمنظر القبيح إلى العين، والطعم المستكره إلى الذوق، والصوت المستنكر إلى الأذن، فما اشتدَّ إنكار العقول والفطر له فهو فاحشةٌ، كما فحش إنكار الحواسِّ له من هذه المُدْرَكَاتِ.

فالمنكر لها ما لم تعرفه ولم تألفه، والقبيح المستكره لها الذي تشتدُّ نفرتها عنه هو الفاحشة. ولذلك قال ابن عباسٍ رضي الله عنهما: «الْفَاحِشَةُ: الزُّنَا، وَالْمُنْكَرُ مَا لَمْ يُعْرَفْ فِي شَرِيْعَةٍ وَلَا سُنَّةٍ». فتأمل تفريقه بين ما لم يعرف حسنه ولم يؤلف، وبين ما استقرَّ قبحه في الفطر والعقول.

## فصل

\* وَأَمَّا «الْقَوْلُ عَلَى اللَّهِ بِلَا عِلْمٍ»:

فهو أشدُّ هذه المحرّمات تحريمًا<sup>(٢)</sup>، وأعظمها إثمًا؛ ولهذا ذكر في المرتبة الرابعة من المحرّمات التي اتفقت عليها الشرائع والأديان، ولا تباح بحالٍ، بل لا تكون إلا محرّمةً، وليست كالميتة والدم ولحم الخنزير، الذي يباح في حالٍ دون حالٍ.

فإنَّ المحرّمات نوعان:

- محرّم لذاته لا يباح بحالٍ.

(١) في «غ» والمنار: تنكره).

(٢) في «غ» والمنار: (تحريمه).

- ومحرمٌ تحريمًا عارضًا في وقتٍ دون وقتٍ .

قال الله تعالى في المحرم لذاته: ﴿قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّي الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ﴾ [الأعراف: ٣٣]، ثم انتقل منه إلى ما هو أعظم منه فقال: ﴿وَالْإِثْمَ وَالْبَغْيَ بِغَيْرِ الْحَقِّ﴾، ثم انتقل منه إلى ما هو أعظم منه، فقال: ﴿وَأَنْ تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ مَا لَا نَعْلَمُونَ﴾، فهذا أعظم المحرمات عند الله وأشدّها إثماً؛ فإنّه يتضمّن الكذب على الله، ونسبته إلى ما لا يليق به، وتغيير دينه وتبديله، ونفي ما أثبتته وإثبات ما نفاه، وتحقيق ما أبطله وإبطال ما حققه، وعداوة من والاه وموالاة من عاداه، وحبّ ما أبغضه وبغض ما أحبّه، ووصفه بما لا يليق به في ذاته وصفاته وأقواله وأفعاله.

فليس في أجناس المحرمات أعظم عند الله منه، ولا أشدّ إثماً، وهو أصل الشرك والكفر، وعليه أسست البدع والضلالات، فكلُّ بدعةٍ مضلّةٍ في الدّين أساسها القول على الله بلا علم. ولهذا اشتدّ نكير السلف والأئمة لها، وصاحوا بأهلها من أقطار الأرض، وحذروا فتنهم أشدّ التحذير، وبالغوا في ذلك ما لم يبالغوا مثله في إنكار الفواحش، والظلم والعدوان؛ إذ مضرة البدع وهدمها للدّين ومنافاتها له أشدّ، وقد أنكر تعالى على من نسب إلى دينه تحليل شيءٍ أو تحريمه من عنده، بلا برهانٍ من الله، فقال: ﴿وَلَا تَقُولُوا لِمَا تَصِفُ أَلْسِنَتُكُمُ الْكَذِبَ هَذَا حَلَلٌ وَهَذَا حَرَامٌ لِنَفْسِكُمْ عَلَى اللَّهِ الْكَذِبُ﴾ [النحل: ١١٦] الآية.

فكيف بمن نسب إلى أو صافه ﷺ ما لم يصف به نفسه؟ أو نفى عنه منها ما وصف به نفسه؟ قال بعض السلف: ليحذر أحدكم أن يقول: أحلّ الله كذا، وحرم الله كذا. فيقول الله: كذبت، لم أحلّ هذا، ولم أحرم هذا.

يعني: التحليل والتحريم بالرأي المجرد، بلا برهانٍ من الله ورسوله.

وأصل الشرك والكفر: هو القول على الله بلا علم؛ فإنّ المشرك يزعم أنّ من اتّخذه معبوداً من دون الله يقربه إلى الله ويشفع له عنده، ويقضي حاجته بواسطته، كما تكون الوسائط عند الملوك، فكلُّ مشركٍ قائلٌ على الله بلا علم، دون العكس؛ إذ القول على الله بلا علمٍ قد يتضمّن التعطيل والابتداع في دين الله، فهو أعمُّ من الشرك، والشرك فردٌ من أفرادهِ (١).

(١) إن أول خطوة إلى الشرك: هي القول على الله بلا علم، وذلك بزعم أن الله سبحانه قد سد باب الفقه في كلامه ورسالة رسله على العامة، وفتح لطافة خاصة أو لقلّة من الناس، زعموهم رجال الدين المحتكرين له صناعة، وأن فرضاً

ولهذا؛ كان الكذب على رسول الله ﷺ موجبا لدخول النار، واتخاذ منزلة منها مَبُوءاً، وهو المنزل اللازم الذي لا يفارقه صاحبه، لأنه متضمنٌ للقول على الله بلا علم، كصريح الكذب عليه، لأن ما انضاف إلى الرسول فهو مضافٌ إلى المرسل، والقول على الله بلا علم صريح افتراء الكذب عليه، ﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ افْتَرَى عَلَى اللَّهِ كَذِبًا﴾ [الأنعام: ٢٩].

فذنوب أهل البدع كلها داخلة تحت هذا الجنس فلا تتحقق التوبة منه إلا بالتوبة من البدع. وأنى بالتوبة منها لمن لم يعلم أنها بدعة، أو يظنها سنة، فهو يدعو إليها، ويحض عليها؟ فلا تنكشف لهذا ذنوبه التي تجب عليه التوبة منها إلا بتضلعه من السنة، وكثرة اطلاعه عليها، ودوام البحث عنها والتفتيش عليها، ولا ترى صاحب بدعة كذلك أبداً.

فإن السنة بالذات تمحق البدعة، ولا تقوم لها، وإذا طلعت شمسها في قلب العبد قطعت من قلبه ضباب كل بدعة، وأزالت ظلمة كل ضلالة؛ إذ لا سلطان للظلمة مع سلطان الشمس.

ولا يرى العبد الفرق بين السنة والبدعة، ويعينه على الخروج من ظلمتها إلى نور السنة، إلا المتابعة<sup>(١)</sup>، والهجرة بقلبه كل وقت إلى الله، بالاستعانة والإخلاص، وصدق اللجأ إلى الله، والهجرة إلى رسوله، بالحرص على الوصول إلى أقواله وأعماله وهديه وسنته، «فَمَنْ كَانَتْ هِجْرَتُهُ إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ فَهِجْرَتُهُ إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ»<sup>(٢)</sup>، ومن هاجر إلى غير ذلك فهو حظه ونصيبه في الدنيا والآخرة، والله المستعان.

على العامة تقليد هؤلاء بلا علم ولا بصيرة في الدين، فلما زين الشيطان لهم هذا، وقبلوه، أثمر اتخاذ أخبارهم ورهبانهم أرباباً من دون الله، فشرعوا لهم من الدين ما لم يأذن به الله، وسوؤهم برب العالمين في حق التشريع لما يصلح الناس ويهديهم في معاشهم ومعادهم إلى التي هي أقوم، وما زالوا يقولون في الله وعلى الله بلا علم، حتى اعتقدوا لبعض البشر القداسة الذاتية، وأن فيهم شيئاً من خواص الرب وصفاته سبحانه، سماه الشيطان لهم نوراً، فأثمر ذلك اتخاذ موتاهم أولياء من دون الله، يقيمون على قبورهم وآثارهم القباب والأصنام والأوثان، يعبدونهم من دون الله بجميع أنواع العبادات التي شرعها لهم أربابهم من الأبحار والرهبان، فهما متلازمان، والطريق تبدأ من التقليد الأعمى للأباء والشيخ، واستحسان الرأي والهوى، وتمشي حتى تروج البدع، ثم القول في الله وعلى الله بغير علم، ثم اتخاذ الموتى آلهة من دونه، وأبناءه لأنهم نور انبثق منه فتعطيهم من القلوب والأعمال ما لا يليق إلا بالقوي العزيز. (الفتي).

(١) في «غ» والمنار: (تجريد المتابعة).

(٢) تقدم تخريجه (ص ٣٠٩).



## فصل ومن أحكام التوبة

أَنَّ من تعذَّر عليه أداء الحقِّ الَّذي فرَّط فيه ولم يمكنه تداركه ثمَّ تاب فكيف حكم توبته؟ وهذا يتصوَّر في حقِّ الله سبحانه وحقوق عباده.

\* فَأَمَّا في حقِّ الله:

فكمن ترك الصَّلَاة عمدًا من غير عذرٍ مع علمه بوجودها وفرضها ثمَّ تاب وندم، فاختلف السَّلَف في هذه المسألة.

فقال طائفةٌ: توبته بالنَّدَم والاشتغال بأداء الفرائض المستأنفة وقضاء الفرائض المتروكة، وهذا قول الأئمة الأربعة وغيرهم.

وقالت طائفةٌ: توبته باستئناف العمل في المستقبل ولا ينفعه تدارك ما مضى بالقضاء ولا يقبل منه فلا يجب عليه<sup>(١)</sup>، وهذا قول أهل الظَّاهر وهو مروى عن جماعة من السَّلَف.

وحجَّة الموجبين للقضاء قول النَّبِيِّ ﷺ: «مَنْ نَامَ عَنْ صَلَاةٍ أَوْ نَسِيَهَا فَلْيُصَلِّهَا إِذَا ذَكَرَهَا»<sup>(٢)</sup>.

- قالوا: فإذا وجب القضاء على النَّائم والنَّاسي مع عدم تفریطهما فوجوبه على العامد والمفرِّط أولى.

- قالوا: ولأنَّه كان يجب عليه أمران: الصَّلَاة وإيقاعها في وقتها، فإذا ترك أحد الأمرين بقي الآخر.

- قالوا: ولأنَّ القضاء إن قلنا يجب عليه بالأمر الأوَّل فظاهرٌ، وإن قلنا يجب عليه بأمرٍ جديدٍ فأمر النَّائم والنَّاسي به: تنبيهٌ على العامد كما تقدَّم.

- قالوا: ولأنَّ مصلحة الفعل إن لم يمكن العبد تداركها تداركها منها ما أمكن، وقد فاتت مصلحة الفعل في الوقت فيتدارك ما أمكن منها وهو الفعل في خارج الوقت.

(١) بل هو لا يقدر عليه، ولا يمكنه تداركه بالفعل؛ لأن شرطه الذي هو الوقت المكتوب قد ضاع عليه وفاته فوتًا خرج به إلى الكفر، فلا يمكنه تداركه إلا بالرجعة الصادقة إلى الإسلام. (الفتي).

(٢) الحديث له عدة ألفاظ فمنها ما رواه البخاري بلفظ: «من نسي صلاة فليصل إذا ذكرها لا كفارة لها إلا ذلك» في مواقيت الصلاة، باب: من نسي صلاة برقم (٥٩٧)، ورواه مسلم في المساجد ومواضع الصلاة، باب: قضاء الصلاة الفائتة واستحباب تعجيلها برقم (٦٨٤).

كما رواه مسلم في نفس الباب بلفظ آخر: «من نسي صلاة أو نام عنها فكفارتها أن يصلِّيها إذا ذكرها».

- قالوا: وقد قال النبي ﷺ: «إِذَا أَمَرْتُكُمْ بِأَمْرٍ فَأَتُوا مِنْهُ مَا اسْتَطَعْتُمْ»<sup>(١)</sup>. وهذا قد استطاع الإتيان بالمأمور خارج الوقت، وقد تعذر عليه الإتيان به في وقته، فيجب عليه الإتيان بالمستطاع.
- قالوا: وكيف يظنُّ بالشرع أنه يخفف عن هذا المتعمد المفطر العاصي لله ورسوله بترك الوجوب ويوجهه على المعذور بالنوم أو النسيان؟
- قالوا: ولأنَّ الصَّلَاةَ خارج الوقت بدلًا عن الصَّلَاةِ في الوقت، والعبادة إذا كان لها بدلٌ وتعذر المبدل<sup>(٢)</sup> انتقل المكلف إلى البدل، كالتيمم مع الوضوء، وصلاة القاعد عند تعذر القيام، والمضطجع عند تعذر القعود، وإطعام العاجز عن الصَّيَامِ لكبيرٍ أو مرضٍ غير مرجو البرء عن كلِّ يومٍ مسكينًا، ونظائر ذلك كثيرةٌ في الشرع.
- قالوا: ولأنَّ الصَّلَاةَ حقٌّ مؤقَّتٌ فتأخيره عن وقته لا يسقطه إلا بمبادرته خارج الوقت كديون الأدميين المؤجلة.
- قالوا: ولأنَّ غايته أنه أثم بالتأخير، وهذا لا يسقط القضاء كمن أخر الزكاة عن وقت وجوبها تأخيرًا أثم به أو أخر الحجَّ تأخيرًا أثم به.
- قالوا: ولو ترك الجمعة حتى صلاها الإمام عمدًا عصي بتأخيرها، ولزمه أن يصلِّي الظهر، ونسبة الظهر إلى الجمعة كنسبة صلاة الصُّبح بعد طلوع الشمس إلى صلاتها قبل الطلوع.
- قالوا: وقد أخر النبي ﷺ صلاة العصر يوم الأحزاب إلى أن صلاها بعد غروب الشمس<sup>(٣)</sup>؛ فدلَّ على أن فعلها ممكنٌ خارج الوقت في العمد سواء كان معذورًا به كهذا التأخير، وكأخير من أخرها من الصحابة يوم بني قريظة إلى بعد غروب الشمس<sup>(٤)</sup>، أو لم يكن معذورًا به كتأخير المفطر، فتأخيرهما إنما يختلف في الإثم وعدمه لا في وجوب التدارك بعد الترك.
- قالوا: ولو كانت الصَّلَاة خارج الوقت لا تصحُّ ولا تجب، لما أمر النبي ﷺ الصحابة يوم بني قريظة بتأخير صلاة العصر إلى أن يصلُّوها فيهم، فأخرها بعضهم حتى صلاها فيهم بالليل فلم يعنفهم ولم يعنف من صلاها في الطريق لاجتهاد الفريقين<sup>(٥)</sup>.

(١) البخاري في الاعتصام بالكتاب والسنة، باب: الاقتداء بسنن رسول الله ﷺ (٧٢٨٨)، ومسلم في الحج، باب: فرض الحج مرة واحدة (١٣٣٧).

(٢) في «غ» والمنار: (بدله).

(٣) البخاري في الجهاد، باب: الدعاء على المشركين بالهزيمة برقم (٢٩٣١)، ورواه مسلم في المساجد، باب: التغليظ في تفويت صلاة العصر (٦٢٧).

(٤) البخاري (٩٤٦)، ومسلم (١٧٧٠)، في حديث ابن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله ﷺ قال: «لا يصلين أحد العصر إلا في بني قريظة».

(٥) البخاري في المغازي، باب: مرجع النبي ﷺ من الأحزاب (٩٤٦) (٤١١٩)، ومسلم في الجهاد، باب: المبادرة في الغزو (١٧٧٠).

- قالوا: ولأنَّ كلَّ تائبٍ له طريقٌ إلى التَّوبة فكيف تسدُّ عن هذا طريق التَّوبة، ويجعل إثم التَّضييع لازماً له وطائراً في عنقه؟ فهذا لا يليق بقواعد الشَّرع وحكمته ورحمته ومراعاته لمصالح العباد في المعاش والمعاد.

فهذا أقصى ما يحتجُّ به لهذه المقالة.

قال أصحاب القول الآخر: العبادة إذا أمر بها على صفةٍ معيَّنة أو في وقتٍ بعينه لم يكن المأمور ممثلاً للأمر إلا إذا أوقعها على الوجه المأمور به من وصفها ووقتها وشرطها، [فإيقاعها في وقتها المحدود لها شرعاً شرطٌ في صحَّة التَّعبُد والامتثال، فانتفاء وقتها كانتفاء وصفها وشرطها]<sup>(١)</sup>، فلا يتناولها الأمر بدونه.

- قالوا: وإخراجها عن وقتها كإخراجها عن استقبال القبلة مثلاً، وكالسُّجود على الخدِّ بدل الجبهة، والبروك على الرُّكبة بدل الرُّكوع ونحوه.

- قالوا: والعبادات التي جعل لها ظرفٌ<sup>(٢)</sup> من الزَّمان لا تصحُّ إلا فيه كالعبادات التي جعل لها ظرفٌ<sup>(٣)</sup> من المكان، فلو أراد نقلها إلى أمانةٍ أخرى غيرها لم تصحَّ إلا في أمكنتها، ولا يقوم مكانٌ مقام مكانٍ آخر، كأمانة المناسك من عرفة ومزدلفة والجمار والسَّعي بين الصَّفا والمروة والطَّواف بالبيت فنقل العبادة إلى أمانةٍ غير أزمته التي جعلت أوقاتها لها شرعاً إلى غيرها كنقلها عن أمكنتها التي جعلت لها شرعاً إلى غيرها لا فرق بينهما في الاعتداد وعدمه كما لا فرق بينهما في الإثم.

- قالوا: فنقل الصَّلَاة المحدودة الوقت أولاً وآخرًا عن زمنها إلى زمنٍ آخر كنقل الوقوف بعرفة عن زمنه إلى مزدلفة، ونقل أشهر الحجِّ عن زمنها إلى زمنٍ آخر.

- قالوا: فأی فرق بين من نقل صوم رمضان إلى شوالٍ، أو صلَّى العصر نصف الليل وبين من حجَّ في المحرم ووقف فيه؟ فكيف تصحُّ صلاة هذا وصيامه دون حجِّ هذا، وكلاهما مخالفٌ لأمر الله تعالى عاصٍ آثمٌ؟.

- قالوا: فحقوق الله المؤقتة لا يقبلها الله في غير أوقاتها، فكما لا تقبل قبل دخول أوقاتها لا تقبل بعد خروج أوقاتها، فلو قال: أنا أصوم شوالاً عن رمضان. كان كما لو قال: أنا أصوم شعبان الذي قبله عنه.

- قالوا: فإنَّ الحقَّ اللَّيْلِيَّ لا يقبل بالنَّهار، والنَّهاريَّ لا يقبل بالليل، ولهذا جاء في وصية الصَّديق لعمر رضي الله عنه التي تلقاها بالقبول هو وسائر الصحابة: «وَاعْلَمَنَّ أَنَّ اللَّهَ حَقًّا بِاللَّيْلِ لَا يَقْبَلُهُ بِالنَّهَارِ، وَحَقًّا بِالنَّهَارِ لَا يَقْبَلُهُ بِاللَّيْلِ»<sup>(٤)</sup>.

(١) ما بين المعكوفتين ساقط من طبعة الفقي وأثبتناه من نسخة «غ» والمنار.

(٢) في «غ» والمنار: (ظروف).

(٣) انظر الحاشية السابقة.

(٤) ذكر الغزالي هذه الوصية بتمامها في «الإحياء» (٦/٢٨٩٦).

- قالوا: ولأنها إذا فات وقتها المحدود لها شرعاً لم تبق تلك العبادة بعينها، ولكن شيء آخر غيرها، فإذا فعلت العصر بعد غروب الشمس لم تكن عصرًا، فإنَّ العصر صلاة هذا الوقت المحدود، وهذه ليست عصرًا فلم يفعل مصليها العصر ألبيته؛ وإنما أتى بأربع ركعاتٍ صورتها صورة صلاة العصر، لا أنها هي.

- قالوا: وقد ثبت عن النبي ﷺ أنه قال: «مَنْ تَرَكَ صَلَاةَ الْعَصْرِ حَبِطَ عَمَلُهُ»<sup>(١)</sup>. وفي لفظ: «الَّذِي تَفَوُّتَهُ صَلَاةُ الْعَصْرِ فَكَأَنَّمَا وُتِرَ أَهْلُهُ وَمَالُهُ»<sup>(٢)</sup>. فلو كان له سبيلٌ إلى التدارك وفعلها صحيحة لم يحبط عمله ولم يوتر أهله وماله مع صحتها منه وقبولها؛ لأنَّ معصية التأخير عندكم لا تحقُّ الترك والفوات، لاستدراكه بالفعل في الوقت الثاني.

- قالوا: وهذه الصلاة مردودة بنص الشارع فلا يسوغ أن يقال بقبولها وصحتها مع تصريحه بردّها وإلغائها، كما ثبت في «الصحيح» عنه ﷺ من حديث عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قالت: قال رسول الله ﷺ: «مَنْ عَمِلَ عَمَلًا لَيْسَ عَلَيْهِ أَمْرُنَا فَهُوَ رَدٌّ»<sup>(٣)</sup>. وفي لفظ: «كُلُّ عَمَلٍ لَيْسَ عَلَيْهِ أَمْرُنَا فَهُوَ رَدٌّ». وهذا عملٌ على خلاف أمره؛ فيكون ردًا، والردُّ بمعنى المردود كالخلق بمعنى المخلوق، والضرب بمعنى المضروب.

وإذا ثبت أن هذه الصلاة مردودة فليست بصحيحة ولا مقبولة.

- قالوا: ولأنَّ الوقت شرطٌ في سقوط الإثم وامتنال الأمر، فكان شرطًا في براءة الذمّة والصحة كسائر شروطها - من الطهارة والاستقبال وستر العورة - فالأمر تناول الشروط تناولًا واحدًا فكيف ساغ التفريق بينها مع استوائها في الوجوب والأمر والشرطية؟!

- قالوا: وليس مع المصححين لها بعد الوقت لا نصٌّ ولا إجماعٌ ولا قياسٌ صحيحٌ، وسنبطل جميع أقيستهم التي قاسوا عليها ونبين فسادها.

- قالوا: وفي «مُسْنَدِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ» وغيره من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عن النبي ﷺ أنه قال: «مَنْ أَفْطَرَ يَوْمًا مِنْ رَمَضَانَ لَغَيْرِ عُدْرٍ لَمْ يَقْضِهِ عَنْهُ صِيَامُ الدَّهْرِ»<sup>(٤)</sup>. فكيف يقال: يقضيه عنه يومٌ مثله؟! - قالوا: ولأنَّ صحة العبادة إن فسرت بموافقة الأمر فلا ريب أن هذه العبادة غير موافقة له

(١) تقدم تخريجه (ص ٢٧١).

(٢) البخاري في المواقيت، باب: إثم من فاتته صلاة العصر (٥٥٢)، ومسلم في المساجد، باب: التغليظ في تفويت العصر (٦٢٦).

(٣) سبق تخريجه (ص ١٤٢).

(٤) الترمذي في الصوم، باب: ما جاء في الإفطار عمدًا (٧٢٣)، وقال: لا نعرفه إلا من هذا الوجه، ورواه أبو داود في الصوم، باب: التغليظ فيمن أفطر عمدًا (٢٣٩٦)، وضعفه الألباني في «ضعيف سنن أبي داود» برقم (٥١٧).

فلا تكون صحيحةً، وإن فسرت بسقوط القضاء فإنما يسقط القضاء ما وقع على الوجه المأمور به، وهذا لم يقع كذلك ولا سبيل إلى وقوعه على الوجه المأمور به فلا سبيل إلى صحته، وإن فسرت بما أبرأ الذمة فهذه لم تبرئ الذمة من الإثم قطعاً، ولم يثبت بدليل يجب المصير إليه إبراؤها للذمة من توجه المطالبة بالمأمور.

- قالوا: ولأن الصحيح من العبادات ما اعتبره الشارع ورضيه وقبله، وهذا لا يعلم إلا بإخباره عن صحته أو بموافقتها أمره، وكلاهما منتف عن هذه العبادة فكيف يحكم لها بالصحة؟! عن

- قالوا: فالصحة والفساد حكمان شرعيان مرجعهما إلى الشارع، فالصحيح: ما شهد له بالصحة أو علم أنه وافق أمره أو كان مماثلاً لما شهد له بالصحة فيكون حكم المثل مثله، وهذه العبادة قد انتفى عنها كل واحد من هذه الأمور.

ومن أفسد الاعتبار: اعتبارها بالتأخير المعذور به أو المأذون فيه، وهو اعتبار الشيء بضده، وقياسه على مخالفه في الحقيقة والشرع، وهو من أفسد القياس كما سيأتي.

- قالوا: وأما استدلالكم بقول النبي ﷺ: «مَنْ نَامَ عَنْ صَلَاةٍ أَوْ نَسِيَهَا فَلْيُصَلِّهَا إِذَا ذَكَرَهَا»<sup>(١)</sup>. فأوجب القضاء على المعذور فالمفطر أولى، فهذه الحجّة إلى أن تكون عليكم أقرب منها أن تكون لكم؛ فإن صاحب الشرع شرط في فعلها بعد الوقت أن يكون الترك عن نوم أو نسيان، والمعلق على الشرط يعدم عند عدمه، فلم يبق معكم إلا مجرد قياس المفطر العاصي المستحق للعقوبة على من عذره الله ولم ينسب إلى تفريط ولا معصية، كما ثبت عنه في «الصحيح»: «لَيْسَ فِي النَّوْمِ تَفْرِيطٌ، إِنَّمَا التَّفْرِيطُ فِي الْيَقِظَةِ: أَنْ يُؤَخَّرَ صَلَاةٌ حَتَّى يَدْخُلَ وَقْتُ النَّبِيِّ بَعْدَهَا»<sup>(٢)</sup>. وأي قياس في الدنيا أفسد من هذا القياس وأبطل؟

- قالوا: وأيضاً فهذا لم يؤخر الصلاة عن وقتها، بل وقتها المأمور به لمثله: حين استيقظ وذكر كما قال النبي ﷺ: «مَنْ نَامَ عَنْ صَلَاةٍ أَوْ نَسِيَهَا فَلْيُصَلِّهَا إِذَا ذَكَرَهَا»<sup>(٣)</sup>؛ فَإِنَّ ذَلِكَ وَقْتُهَا؛ فَإِنَّ اللَّهَ يَقُولُ: ﴿وَأَقِمِ الصَّلَاةَ لِذِكْرِي﴾<sup>(٤)</sup> [طه: ١٤] وهذه اللام عند كثير من النحاة: اللام الوقتية، أي: عند ذكري، أو في وقت ذكري.

- قالوا: والنبي ﷺ ما صلى الصبح يوم الوادي بعد طلوع الشمس إلا في وقتها حقيقةً.

- قالوا: والأوقات ثلاثة أنواع: وقت للقادر المستيقظ الدّاكر غير المعذور فهي خمسة، ووقت

(١) سبق تخريجه (ص ٣٥٣).

(٢) مسلم في المساجد ومواضع الصلاة، باب: قضاء الصلاة الفاتية واستحباب تعجيل قضائها برقم (٦٨١).

(٣) سبق تخريجه (ص ٣٥٣).

للذَّكر المستيقظ المعذور وهي ثلاثة؛ فإنَّ في حقِّه: وقت الظُّهر والعصر واحدٌ، ووقت المغرب والعشاء واحدٌ، ووقت الفجر واحدٌ، فالأوقات في حقِّ هذا ثلاثةٌ، وإذا أحرَّ الظُّهر إلى أن فعلها في وقت العصر فإنَّما صلَّاهَا في وقتها.

ووقتٌ في حقِّ غير المكلف بنومٍ أو نسيانٍ فهو غير محدودٍ ألبتَّة، بل الوقت في حقِّه عند يقظته وذكره لا وقت له إلا ذلك.

هذا الَّذي دلَّت عليه نصوص الشَّرْع وقواعده، وهذا المفرط المضيع خارجٌ عن هذه الأقسام، وهو قسمٌ رابعٌ، فبأيِّها تلحقونه؟!

- قالوا: وقد شرع الله سبحانه قضاء رمضان لمن أفطره لعذرٍ من حيضٍ أو سفرٍ أو مرضٍ، ولم يشرعه قطُّ لمن أفطره متممداً من غير عذرٍ لا بنصٍّ ولا بإيماءٍ ولا تنبيهٍ، ولا تقتضيه قواعده، وإنَّما غاية ما معكم قياسه على المعذور مع اطِّراد قواعد الشَّرْع على التَّفريق بينهما، بل قد أخبر الشَّارع أن صيام الدَّهر لا يقضيه عن يومٍ يفطره بلا عذرٍ، فضلاً عن يومٍ مثله.

- قالوا: وأمَّا قولكم: إنَّه كان يجب عليه أمران: العبادة وإيقاعها في وقتها فإذا ترك أحدهما بقي عليه الآخر. فهذا إنَّما ينفع فيما إذا لم يكن أحد الأمرين مرتبطاً بالآخر ارتباط الشرطيَّة، كمن أمر بالحجِّ والزكاة، فترك أحدهما لم يسقط عنه الآخر، أمَّا إذا كان أحدهما شرطاً في الآخر وقد تعدَّر الإتيان بالشرط الَّذي لم يؤمَّر بالمشروط إلا به فكيف يقال: إنَّه يؤمَّر بالآخر بدونه، ويصحُّ منه بدون وصفه وشرطه؟ فأين أمره<sup>(١)</sup> الله بذلك؟ وهل الكلام إلا فيه؟!

- قالوا: وإن قلنا إنَّما يجب القضاء بأمرٍ جديدٍ فلا أمر معكم بالقضاء في محلِّ النزاع، وقياسه على مواقع الإجماع ممتنعٌ كما بيَّناه، وإن قلنا: يجب بالأمر الأوَّل، فهذا فيما إذا كان القضاء نافعاً ومصالحته كمصلحة الأداء كقضاء المريض والمسافر والحائض للصَّوم، وقضاء المغمى عليه والنائم والنَّاسي، أمَّا إذا كان القضاء غير مبرِّئٍ للدَّمة ولا هو معذورٌ بتأخير الواجب عن وقته، فهذا لم يتناوله الأمر الأوَّل ولا أمرٌ ثانٍ، وإنَّما هو القياس الَّذي علم افتراق الأصل والفرع فيه في وصفٍ ظاهر التَّأثير مانعٍ للإلحاق.

- قالوا: وأمَّا قولكم: إنَّه إذا لم يمكن تدارك مصلحة الفعل تدارك منها ما أمكن. فهذا إنَّما يفيد إذا لم يمكن حصول المصلحة على شرطٍ تزول المصلحة بزواله، والتَّدارك بعد فوات شرطه وخروجه عن الوجه المأمور به ممتنعٌ إلا بأمرٍ آخر من التَّوبة وتكثير النَّوافل والحسنات، وأمَّا تدارك غير هذا الفعل فكلاً، ولمَّا.

(١) في «ع»: (أمر).

- قالوا: وأما قوله ﷺ: «إِذَا أَمَرْتُكُمْ بِأَمْرٍ فَأَتُوا مِنْهُ مَا اسْتَطَعْتُمْ»<sup>(١)</sup>. فقد أبعد التُّجعة من احتجج به، فإنَّ هذا إنَّما يدلُّ على أنَّ المكلف إذا عجز عن جملة المأمور به أتى بما يقدر عليه منه، كمن عجز عن القيام في الصَّلَاة أو عن إكمال غسل أعضاء الوضوء أو عن إكمال الفاتحة، أو عن تمام الكفاية في الإنفاق الواجب ونحو ذلك - أتى بما يقدر عليه ويسقط عنه ما عجز عنه، أمَّا من ترك المأمور به حتَّى خرج وقته عمدًا وتفريطًا بلا عذرٍ فلا يتناولُه الحديث، ولو كان الحديث متناولًا له لما توعَّده بإحباط عمله، وتشبيهه بمن سلب أهله وماله وبقي بلا أهل ولا مالٍ.

- قالوا: وأما قولكم: إنَّه لا يظنُّ بالشرع تخفيفه عن هذا العامد المفرط بعدم إيجاب القضاء عليه، وتكليف المعذور به». فكلامٌ بعيدٌ عن التَّحقيق بين البطلان؛ فإنَّ هذا المعذور إنَّما فعل ما أمر به في وقته كما تقدَّم فهو في فعل ما أمر به كغير المعذور الَّذي صلَّى في وقته، ونحن لم نُسقط القضاء عن العامد المفرط تخفيفًا عنه، بل لأنَّه غير نافع له ولا مقبولٍ منه ولا مأمورٍ به، فلا سبيل له إلى تحصيل مصلحة ما تركه، فأين التَّخفيف عنه<sup>(٢)</sup>!

- قالوا: وأما قولكم: إنَّ الصَّلَاة خارج الوقت بدل عن الصَّلَاة في الوقت، وإذا تعدَّر المبدل انتقل إلى بدله. فهل هذا إلَّا مجرد دعوى؟ وهل وقع النزاع إلَّا في هذا؟ فما الدليل على أنَّ صلاة هذا المفرط العامد بدل؟ ونحن نطالبكم بالأمر بها أولًا، وبكونها مقبولة نافعةً ثانيًا، وبكونها بدلًا ثالثًا، ولا سبيل لكم إلى إثبات شيء من ذلك ألبتة.

وإنَّما يعلم كون الشيء بدلًا بجعل الشارع له كذلك، كشرعه التَّيَمُّم عند العجز عن استعمال الماء، والإطعام عند العجز عن الصَّيام وبالعكس، كما في كفارة اليمين، فأين جعل الشرع قضاء هذا المفرط المضيق بدلًا عن فعله العبادة في الوقت؟ وهل ذلك إلَّا القياس<sup>(٣)</sup> الَّذي قد تبين فساده؟

- قالوا: وأما قياسكم فعلها خارج الوقت على صحَّة أداء ديون آدميين بعد وقتها فمن هذا النَّمط؟ لأنَّ وقت الوجوب في حقِّه ليس محدود الطرفين كوقت الصَّلَاة، فالوجوب في حقِّه ليس مؤقتًا محدودًا، بل هو على الفور كالزَّكاة والحجَّ عند من يراه على الفور، فلا يتصوَّر فيه إخراج عن وقتٍ محدودٍ هو شرطٌ لفعله.

نعم أولى الأوقات به الوقت الأوَّل على الفور، وتأخيرُه عنه لا يوجب كونه قضاءً.

(١) سبق تخريجه (ص ٣٥٤).

(٢) فإنه حرمان وعقوبة له، لا يتخلص منها إلا بتوبة يعود بها إلى الإسلام صادقًا مخلصًا، حريصًا على اغتنام الفرص التي يهيئها له ربه الرحمن الرحيم للاتصال به، والتشرف بمناجاته، وسؤاله حوائجه ليكون من المفلحين. (الفتي).

(٣) في «غ» والمنار: (وهو ذلك القياس).

فإن قيل: فما تصنعون بقضاء رمضان، فإنه محدودٌ على جهة التوسعة بما بين رمضانين، ولا يجوز تأخيره مع القدرة إلى رمضان آخر، ومع هذا لو أخره لزمه فعله وإطعام كل يوم مسكيناً كما أفتى به الصحابة رضي الله عنهم، وهذا دليلٌ على أن العبادة المؤقتة لا يتعدّر فعلها بعد خروج وقتها المحدود لها شرعاً.

قيل: قد فرّق الشارع بين أيام رمضان وبين أيام القضاء، فجعل أيام رمضان محدودة الطرفين لا يجوز تقدّمها ولا تأخرها، وأطلق أيام قضاؤه فقال سبحانه: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾ (١٨٣) أَيَّامًا مَعْدُودَاتٍ فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ [البقرة: ١٨٣، ١٨٤]، فأطلق العدة ولم يوقتها، وهذا يدلُّ على أنها تجزئ في أيّ أيام كانت، ولم يجرى نصٌّ عن الله ولا عن رسوله، ولا إجماعٌ على تقييدها بأيام لا تجزئ في غيرها.

وليس في الباب إلا حديث عائشة رضي الله عنها: «كَانَ يَكُونُ عَلَيَّ الصَّوْمُ مِنْ رَمَضَانَ فَلَا أَفْضِيهِ إِلَّا فِي سَعْبَانَ مِنَ الشُّغْلِ بِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ» (١). ومعلومٌ أن هذا ليس صريحاً في التوقيت بما بين الرمضانين كتوقيت أيام رمضان بما بين الهلالين، فاعتبار أحدهما بالآخر ممتنعٌ، وجمعٌ بين ما فرّق الله بينهما، فإنه جعل أيام رمضان محدودةً بحدٍّ لا تتقدّم عنه ولا تتأخر، وأطلق أيام القضاء وأكد إطلاقها بقوله: ﴿أُخَرَ﴾، وأفتى من أفتى من الصحابة بالإطعام لمن أخرها إلى رمضان آخر؛ جبراً لزيادة التأخير عن المدة التي بين الرمضانين، ولا تخرج بذلك عن كونها قضاءً بل هي قضاءٌ وإن فعلت بعد رمضان آخر فحكمها في القضاء قبل رمضان وبعده واحدٌ بخلاف أيام رمضان.

يوضح هذا: أنه لو أفطر يوماً من أيام رمضان عمداً بغير عذرٍ لم يتمكن أن يقيم مقامه يوماً آخر مثله ألبتة، ولو أفطر يوماً من أيام القضاء قام اليوم الذي بعده مقامه.

وسرُّ الفرق: أن المعذور لم يتعين في حقه أيام القضاء بل هو محيرٌ فيها، وأي يوم صامه قام مقام الآخر، وأما غير المعذور فأيام الوجوب متعيّنة في حقه لا يقوم غيرها مقامها.

- قالوا: وأما من ترك الجمعة عمداً فإنما أوجبنا عليه الظهر؛ لأنّ الواجب في هذا الوقت أحد الصلّاتين ولا بدّ، إمّا الجمعة وإمّا الظهر، فإذا ترك الجمعة فوقت الظهر قائمٌ وهو مخاطبٌ بوظيفة الوقت.

- قالوا: ولاسيما عند من يجعل الجمعة بدلاً من الظهر، فإنه إذا فاته البدل رجع إلى الأصل، وهذا إن كان القضاء ثابتاً بالإجماع أو بالنصّ، وإن كان فيه خلافٌ أجبنا بالجواب المركّب.

(١) البخاري في الصوم، باب: متى يقضي قضاء رمضان (١٩٥٠)، ومسلم في الصيام، باب: قضاء رمضان في شعبان (١١٤٦).



فتقول: إن كان ترك الجمعة مساويًا لترك الصلاة حتى يخرج وقتها فالحكم في الصورتين واحد ولا فرق حينئذٍ، عملاً بما ذكرنا من الدليل، وإن كان بينهما فرقٌ مؤثّرٌ بطل الإلحاق فامتنع القياس فعلى التقديرين بطل القياس.

- قالوا: وأما تأخير النبي ﷺ صلاة العصر يوم الأحزاب إلى غروب الشمس، فللناس في هذا التأخير هل هو منسوخٌ أم لا؟ قولان:

فقال الجمهور: - كأحمد والشافعي -: ومالك هذا كان قبل نزول صلاة الخوف ثم نسخ بصلاة الخوف، وكان ذلك التأخير كتأخير صلاة الجمع بين الصلاتين، فلا يجوز اعتبار الترك المحرّم به، ويكون الفرق بينهما كالفرق بين تأخير النائم والناسي وتأخير المفطر، بل أولى؛ فإن هذا التأخير حينئذٍ مأمورٌ به، فهو كتأخير المغرب ليلة جمع إلى مزدلفة.

القول الثاني: أنه ليس بمنسوخ، بل هو باقٍ، وللمقاتل تأخير الصلاة حال القتال واشتغاله بالحرب والمسايفة، وفعلها عند تمكنه منها، وهذا قول أبي حنيفة، ويذكر رواية عن أحمد.

وعلى التقديرين: فلا يصح إلحاق تأخير العائد المفطر به، وكذلك تأخير الصحابة العصر يوم بني قريظة؛ فإنه كان تأخيرًا مأمورًا به عند طائفة من أهل العلم كأهل الظاهر، أو تأخيرًا سائغًا للتأويل عند بعضهم؛ ولهذا لم يعثف النبي ﷺ من صلاتها في الطريق في وقتها، ولا من أخرها إلى الليل حتى صلاتها في بني قريظة؛ لأن هؤلاء تمسكوا بظاهر الأمر وأولئك نظروا إلى المعنى والمراد منهم وهو سرعة السير.

واختلف علماء الإسلام في تصويب أي الطائفتين:

فقال طائفة<sup>(١)</sup>: لو كنّا مع القوم لصلينا في الطريق مع الذين فهموا المراد وعقلوا مقصود الأمر فجمعوا بين إيقاع الصلاة في وقتها وبين المبادرة إلى العدو ولم يفهم مشهدهم إذ المقدار الذي سبقهم به أولئك لحقوهم به، لما اشتغلوا بالصلاة وقت النزول في بني قريظة.

- قالوا: فهؤلاء أفقه الطائفتين، جمعوا بين الامتثال والاجتهاد والمبادرة إلى الجهاد مع فقه النفس.

وقالت طائفة: لو كنّا معهم لأخرنا الصلاة مع الذين أخروها إلى بني قريظة فهم الذين أصابوا حكم الله قطعًا، وكان هذا التأخير واجبًا لأمر رسول الله ﷺ به، فهو الطاعة لله ذلك اليوم خاصة، والله يأمر بما يشاء، فأمره بالتأخير في وجوب الطاعة كأمره بالتقديم، فهؤلاء كانوا أسعد بالنص، وهم الذين فازوا بالأجرين، وإنما لم يعثف الآخرين لأجل التأويل والاجتهاد، فإنهم إنما قصدوا طاعة الله

(١) في «غ» والمنار: (فرقة).

ورسوله وهم أهل الأجر الواحد، وهم كالحاكم الذي يجتهد فيخطئ الحق.  
والمقصود: أن إلحاق المفرط العاصي بالتأخير بهؤلاء في غاية الفساد.  
- قالوا: وأما قولكم: هذا تائبٌ نادمٌ فكيف تسدُّ عليه طريق التوبة، ويجعل إثم التضييع لازماً له وطائراً في عنقه؟! فمعاذ الله أن نسدَّ عليه باباً فتحه الله لعباده المذنبين كلهم، ولم يغلقه عن أحدٍ إلى حين موته أو إلى وقت طلوع الشمس من مغربها، وإنما الشأن في طريق توبته وتحقيقها هل يتعين لها القضاء أم يستأنف العمل، ويصير ما مضى لا له ولا عليه، ويكون حكمه حكم الكافر إذا أسلم في استئناف العمل وقبول التوبة؟ فإن ترك فريضة من فرائض الإسلام لا يزيد على ترك الإسلام بجملته وفرائضه، فإذا كانت توبة تارك الإسلام مقبولةً صحيحةً لا يشترط في صحتها إعادة ما فاته في حال إسلامه أصلياً كان أو مرتدّاً كما أجمع عليه الصحابة في ترك أمر المرتدين لما رجعوا إلى الإسلام بالقضاء، فقبول توبة تارك الصلاة وعدم توقفها على القضاء أولى، والله أعلم.

## فصل

\* وأما في حقوق العباد فيتصوّر في مسائل:  
كإحداها<sup>(١)</sup>:

من غصب أموالاً ثم تاب وتعذّر عليه ردّها إلى أصحابها أو إلى ورثتهم لجهله بهم أو لانقراضهم أو لغير ذلك، فاختلف في توبة مثل هذا.  
فقال طائفة: لا توبة له إلا بأداء هذه المظالم إلى أربابها، فإذا كان ذلك قد تعذّر عليه فقد تعذّرت عليه التوبة، والقصاص أمامه يوم القيامة بالحسنات والسيئات ليس إلا.  
- قالوا: فإن هذا حقٌّ لأدميٍّ لم يصل إليه، والله سبحانه لا يترك من حقوق عباده شيئاً، بل يستوفيه لبعضهم من بعض، ولا يجاوزه ظلم ظالم، فلا بدّ أن يأخذ للمظلوم حقه من ظالمه، ولو لطمه ولو كلمةً ولو رميةً بحجرٍ.  
- قالوا: وأقرب ما لهذا في تدارك الفارط منه: أن يكثّر من الحسنات ليمكن من الوفاء منها يوم لا يكون الوفاء بدينارٍ ولا بدرهمٍ فيتجرّ تجارةً يمكنه الوفاء منها، ومن أنفع ما له: الصبر على ظلم غيره له وأذاه وغيبته وقذفه، فلا يستوفي حقه في الدنيا ولا يقابله ليحيل خصمه عليه إذا أفلس من حسناته؛ فإنّه كما يؤخذ منه ما عليه يستوفي أيضاً ما له، وقد يتساويان، وقد يزيد أحدهما عن الآخر.

(١) في «غ» والمنار: (أحداها).

ثم اختلف هؤلاء في حكم ما بيده من الأموال.  
فقال طائفة: يوقف أمرها، ولا يتصرف فيها ألبتة.  
وقالت طائفة: يدفعها إلى الإمام أو نائبه؛ لأنه وكيل أربابها فيحفظها لهم، ويكون حكمها حكم الأموال الضائعة.

وقالت طائفة أخرى: بل باب التوبة مفتوح لهذا ولم يغلقه الله عنه ولا عن مذنب، وتوبته أن يتصدق بتلك الأموال عن أربابها، فإذا كان يوم استيفاء الحقوق كان لهم الخيار بين أن يجيزوا ما فعل وتكون أجورها لهم، وبين ألا يجيزوا ويأخذوا من حسناته بقدر أموالهم ويكون ثواب تلك الصدقة له؛ إذ لا يبطل الله سبحانه ثوابها، ولا يجمع لأربابها بين العوض والمعوض، فيغرمه إياها ويجعل أجرها لهم وقد غرم من حسناته بقدرها.

وهذا مذهب جماعة من الصحابة كما هو مروى عن ابن مسعود، ومعاوية، وحجاج بن الشاعر. فقد روي: «أن ابن مسعود اشترى<sup>(١)</sup> من رجلٍ جارية، ودخل يزن له الثمن، فذهب رب الجارية، فانتظره حتى يئس من عوده، فتصدق بالثمن، وقال: اللهم هذا عن رب الجارية، فإن رضي فالأجر له، وإن أبى فالأجر لي، وله من حسناتي بقدره.

و«غُلَّ رجلٌ من الغنيمة ثم تاب فجاء بما غلَّه إلى أمير الجيش فأبى أن يقبله منه وقال: كيف لي بإيصاله إلى الجيش وقد تفرقوا؟ فأتى حجاج بن الشاعر فقال: يا هذا إن الله يعلم الجيش وأسماءهم وأنسابهم، فادفع خمسه إلى صاحب الخمس وتصدق بالباقي عنهم، فإن الله يوصل ذلك إليهم أو كما قال ففعل، فلما أخبر معاوية قال: لأن أكون أفتيتك بذلك أحب إلي من نصف ملكي»<sup>(٢)</sup>.

- قالوا: وكذلك اللقطة إذا لم يجد ربها بعد تعريفها ولم يرد أن يتملكها، تصدق بها عنه، فإن ظهر مالها خير بين الأجر والضمان.

- قالوا: وهذا لأن المجهول في الشرع كالمعدوم، فإذا جهل المالك صار بمنزلة المعدوم، وهذا مال لم يعلم له مالك معين، ولا سبيل إلى تعطيل الانتفاع به لما فيه من المفسدة والضرر بمالكة وبالفقراء وبمن هو في يده، أما المالك فلعدم وصول نفعه إليه وكذلك الفقراء، وأما من هو في يده فلعدم تمكنه من الخلاص من إثمه فيغرمه يوم القيامة من غير انتفاع به، ومثل هذا لا تبيحه شريعة فضلاً عن أن تأمر به وتوجهه؛ فإن الشرائع مبناها على المصالح<sup>(٣)</sup> بحسب الإمكان وتكملها،

(١) في «غ» والمنار: (فاشترى ابن مسعود).

(٢) ذكره هاتين الروايتين الغزالي في «الإحياء» (٢/٨٨٤).

(٣) في «غ» والمنار: (تحصيل المصالح).

وتعطيل<sup>(١)</sup> المفاسد بحسب الإمكان وتقليلها، وتعطيل هذا المال ووقفه ومنعه عن الانتفاع به مفسدة محضة لا مصلحة فيها، فلا يصار إليه.

- قالوا: وقد استقرت قواعد الشَّرع على أن الإذن العرفي كاللفظي، فمن رأى بمال غيره موتاً وهو ممّا يمكن استدراكه بذبحه فذبحه إحساناً إلى مالكة ونصحاً له فهو مأذونٌ له فيه عرفاً وإن<sup>(٢)</sup> كان المالك سفيهاً، فإذا ذبحه لمصلحة مالكة لم يضمنه؛ لأنّه محسنٌ و﴿مَاعَلَى الْمُحْسِنِينَ مِنْ سَبِيلِ﴾ [التوبة: ٩١].

وكذلك إذا غصبه ظالمٌ، أو خاف عليه منه، فصالحه عليه ببعضه ليسلم الباقي لمالكة وهو غائبٌ عنه، أو رآه آيلاً إلى تلفٍ محضٍ، فباعه وحفظ، ثمنه له ونحو ذلك، فإنّ هذا كلّه مأذونٌ فيه عرفاً من المالك.

وقد باع عروة بن الجعد البارقي وكيل النبي ﷺ ملك النبي ﷺ بغير إذنه لفظاً واشترى له ببعض ثمنه مثل ما وكّله في شرائه بذلك الثمن كلّهُ، ثمّ جاءه بالثمن وبالمشترى فقبله النبي ﷺ ودعاه له<sup>(٣)</sup>. وأشكل هذا على بعض الفقهاء، وبناءه على تصرف الفضولي<sup>(٤)</sup>، فأورد عليه أن الفضولي لا يقبض ولا يقبض، وهذا قبض وأقبض.

وبناء آخرون على أنّه كان وكيلاً مطلقاً في كلّ شيء، وهذا أفسد من الأوّل؛ فإنّه لا يعرف عن رسول الله ﷺ أنّه وكلّ أحداً وكالة مطلقاً البتّة، ولا نُقل ذلك عنه مسلمٌ.

والصواب: أنّه مبنيٌّ على هذه القاعدة: أن الإذن العرفي كالإذن اللفظي: ومن رضي بالمشترى وخرج ثمنه عن ملكه؛ فهو بأن يرضى به ويحصل له الثمن أشدّ رضاً.

ونظير هذا: مريضٌ عجز أصحابه - في السفر أو الحضر - عن استئذانه في إخراج شيءٍ من ماله في علاجه، وخيف عليه، فإنّهم يخرجون من ماله ما هو مضطرٌّ إليه بدون استئذانه بناءً على العرف في ذلك، ونظائر ذلك ممّا مصلحته وحسنه مستقرٌّ في فطر الخلق ولا تأتي شريعةٌ بتحريمه: كثيرٌ.

وإذا ثبت ذلك فمن المعلوم أن صاحب هذا المال الذي قد حيل بينه وبينه أشدّ شيءٍ رضاً بوصول نفعه الأخرى إليه، وهو أكره شيءٍ لتعطيله أو إبقائه مقطوعاً عن الانتفاع به دنياً وأخرى، وإذا وصل إليه ثواب ماله سرّه ذلك أعظم من سروره بوصوله إليه في الدنيا، فكيف يقال: مصلحة تعطيل هذا المال عن انتفاع الميت والمساكين به ومن هو بيده أرجح من مصلحة إنفاقه شرعاً؟ بل أيُّ مصلحة دينية أو دنيوية في هذا التّعطيل؟ وهل هو إلا محض المفسدة؟

(١) في «غ» والمنار: (وتعطيلها).

(٢) في «غ» والمنار: (وإلا).

(٣) البخاري في المناقب، باب: (٢٨)، رقم الحديث (٣٦٤٢)، والترمذي (١٢٥٨) عن عروة بن الجعد البارقي.

(٤) الفضولي: هو من يتصرف في ملك غيره بغير وكالة ولا ولاية.

ولقد سئل شيخنا أبو العباس ابن تيمية - قدس الله روحه - سأله شيخ، فقال: هربت من أستاذي<sup>(١)</sup> وأنا صغير إلى الآن، لم أطلع له على خبر، وأنا مملوك وقد خفت من الله عز وجل، وأريد براءة ذمتي من حق أستاذي من رقبتي، وقد سألت جماعة من المفتين، فقالوا لي: اذهب فاقعد في المستودع<sup>(٢)</sup>.

فضحك شيخنا وقال: «تصدق بقيمتك - أعلى ما كانت - عن سيّدك، ولا حاجة لك بالمستودع تقعد فيه<sup>(٣)</sup> عبثاً في غير مصلحة وإضراراً بك وتعطياً عن مصالحك، ولا مصلحة لأستاذك في هذا، ولا لك ولا للمسلمين، أو نحو هذا من الكلام، والله أعلم.

## فصل

المسألة الثانية: إذا عاوض غيره معاوضة محرّمة، وقبض العوض كالزانية والمغني وبائع الخمر وشاهد الزور ونحوهم ثمّ تاب والعوض بيده.  
فقال طائفة: يرده إلى مالكه إذ هو عين ماله، ولم يقبضه بإذن الشارع ولا حصل لربه في مقابلته نفع مباح.

وقالت طائفة: بل توبته بالتصدق به، ولا يدفعه إلى من أخذه منه، وهو اختيار شيخ الإسلام ابن تيمية، وهو أصوب القولين، فإن قابضه إنما قبضه ببذل مالكه له ورضاه ببذله، وقد استوفى عوضه المحرّم؛ فكيف يجمع له بين العوض والمعوض؟ وكيف يرده عليه مالا قد استعان به على معاصي الله، ورضي بإخراجه فيما<sup>(٤)</sup> يستعين به عليها ثانياً وثالثاً؟ وهل هذا إلا محض إعانته على الإثم والعدوان؟ وهل يناسب هذا محاسن الشرع أن يقضى للزاني بكل ما دفعه إلى من زنى بها، ويؤخذ منها ذلك طوعاً أو كرهاً فيعطاه وقد نال عوضه؟

وهب أن هذا المال لم يملكه الآخذ، فملك صاحبه قد زال عنه بإعطائه لمن أخذه، وقد سلّم له ما في قبّالته من النفع، فكيف يقال: ملكه باقٍ عليه، ويجب رده إليه؟! وهذا بخلاف أمره بالصدقة به؛

(١) يطلق الأستاذ - في ذلك الوقت - على التاجر الكبير، ويطلق على الحاذق في الصنعة وعلى المترس فيها، وعلى رئيس الخدم. (الفتي).

(٢) المستودع: هو المكان الذي تجمع فيه الودائع.

(٣) جملة: (تقعد فيه) غير موجودة في «غ» والمنار.

(٤) في «غ» والمنار: (فيها).

فإنه قد أخذه من وجه خبيث برضى صاحبه وبذله له بذلك، وصاحبه قد رضي بإخراجه عن ملكه بذلك<sup>(١)</sup>، وألا يعود إليه فكان أحق الوجوه به صرفه في المصلحة التي ينتفع بها من قبضه ويخفف عنه الإثم ولا يقوى الفاجر به ويعان، ويجمع له بين الأمرين. وهكذا توبة من اختلط ماله الحلال بالحرام، وتعذر عليه تمييزه أن يتصدق بقدر الحرام ويطيب باقي ماله، والله أعلم.

## فصل

إذا غضب مالا ومات ربُّه وتعذر ردُّه عليه تعيَّن عليه ردُّه إلى وارثه، فإن مات الوارث ردُّه إلى وارثه، وهلمَّ جرًّا، فإن لم يرده إلى ربِّه ولا إلى أحد (ورثته)<sup>(٢)</sup> فهل تكون المطالبة به في الآخرة للموروث، إذ هو ربُّه الأصلي، وقد غضبه عليه أو للوارث الأخير إذ الحقُّ قد انتقل إليه؟ فيه قولان للفقهاء، وهم وجهان في مذهب الشافعي.

ويحتمل أن يقال: المطالبة للموروث ولكلِّ واحدٍ من الورثة؛ إذ كلُّ منهم قد كان يستحقُّه ويجب عليه الدفع إليه فقد ظلمه بترك إعطائه ما وجب عليه دفعه إليه، فيتوجَّه عليه المطالبة في الآخرة له.

فإن قيل: فكيف يتخلَّص بالتوبة من حقوق هؤلاء؟

قيل: طريق التوبة أن يتصدق عنهم بمالٍ تجري منافع ثوابه عليهم بقدر ما فات كلِّ واحدٍ منهم من منفعة ذلك المال لو صار إليه، متحرِّياً للممكن من ذلك، وهكذا لو تناولت على المال سنون، وقد كان يمكن ربِّه أن ينميه بالربح، فتوبته بأن يخرج المال ومقدار ما فوته من ربح ماله.

فإن كان قد ربح فيه بنفسه، فقيل: الربح كله للمالك، وهو قول الشافعي وظاهر مذهب أحمد - رحمهما الله -.

وقيل: كله للغاصب، وهو مذهب أبي حنيفة ومالك - رحمهما الله -.

وكذلك لو أودعه مالا فاتجر به وربح، فربحه له دون مالكة عندهما وضمانه عليه.

وفيها قول ثالث: أنهما شريكان في الربح، وهو رواية عن أحمد رحمهما الله، واختيار شيخنا رحمهما الله، وهو أصحُّ الأقوال، فتضمُّ حصَّة المالك من الربح إلى أصل المال ويتصدق بذلك.

وهكذا لو غضب ناقه أو شاة فتتجت أولادًا، فقيل: أولادها كلها للمالك، فإن ماتت أو شيء

(١) كلمة: (بذلك) غير موجودة في «غ» والمنار.

(٢) في «غ» والمنار: (من ورثته).

من التَّاج رَدَّ أولادها وقيمة الأمِّ وما مات من التَّاج، هذا مذهب الشَّافعيِّ وأحمد في المشهور عند أصحابه.

وقال مالك: إذا ماتت فريئها بالخيار بين أخذ قيمتها يوم ماتت وترك نتاجها للغاصب، وبين أخذ نتاجها وترك قيمتها، وعلى القول الثالث الرَّاجح يكون عليه قيمتها وله نصف التَّاج، والله أعلم.

## فصل

اختلف النَّاس: هل من الذُّنوب ذنبٌ لا تقبل توبته أم لا؟  
فقال الجمهور: التَّوبَةُ تأتي على كلِّ ذنبٍ، فكلُّ ذنبٍ يمكن التَّوبَةُ منه وتقبل.  
وقالت طائفة: لا توبة للقاتل، وهذا مذهب ابن عبَّاسٍ المعروف عنه، وإحدى الروايتين عن أحمد.

وقد ناظر ابن عبَّاسٍ في ذلك أصحابه فقالوا: «أليس قد قال الله تعالى في سورة الفرقان: ﴿وَلَا يَقْتُلُونَ النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ﴾ إلى أن قال: ﴿إِلَّا مَنْ تَابَ وَآمَنَ وَعَمِلَ عَمَلًا صَالِحًا فَأُولَئِكَ يُبَدِّلُ اللَّهُ سَيِّئَاتِهِمْ حَسَنَاتٍ ۗ وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَحِيمًا﴾ (٧٠)». [الفرقان: ٦٨-٧٠]، فقال: كانت هذه الآية في الجاهليَّة، وذلك أنَّ ناسًا من أهل الشُّرك كانوا قد قتلوا وزنوا، فأتوا رسول الله ﷺ فقالوا: إنَّ الَّذِي تدعو إليه لحسنٌ لو تخبرنا أنَّ لما عملناه كفَّارةً، فنزل: ﴿وَالَّذِينَ لَا يَدْعُونَ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ﴾ الآية، فهذه في أولئك، وأمَّا الَّتِي في سورة النساء، وهي قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُتَعَمِّدًا فَجَزَاؤُهُ جَهَنَّمُ خَالِدًا فِيهَا وَعَذَابُ اللَّهِ عَلَيْهِ وَلِعَنَهُ ۗ وَأَعَدَّ لَهُ عَذَابًا عَظِيمًا﴾ (٩٣)». [النساء: ٩٣]. فالرجل إذا عرف الإسلام وشرائعه ثم قتل فجزأوه جهنم.

وقال زيد بن ثابت: «لَمَّا نزلت الَّتِي في الفرقان: ﴿وَالَّذِينَ لَا يَدْعُونَ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ﴾ عجبنا من لينها فلبنَّا سبعة أشهرٍ ثم نزلت الغليظة بعد اللَّيئَةِ فنسخت اللَّيئَةَ، وأراد بالغليظة هذه الآية الَّتِي في سورة النساء، وباللَّيئَةِ آية الفرقان.

قال ابن عبَّاسٍ: «آية الفرقان مكِّيَّةٌ، وآية النساء مدنيَّةٌ، نزلت ولم ينسخها شيءٌ».  
- قال هؤلاء: ولأنَّ التَّوبَةَ من قتل المؤمن عمدًا متعمِّدًا؛ إذ لا سبيل إليها إلا باستحلاله أو إعادة نفسه الَّتِي فوَّتها عليه إلى جسده؛ إذ التَّوبَةُ من حقِّ آدميٍّ لا تصحُّ إلا بأحدهما، وكلاهما متعمِّدٌ على القاتل، فكيف تصحُّ توبته من حقِّ آدميٍّ لم يصل إليه ولم يستحلَّ منه؟

ولا يردُّ عليهم هذا في المال إذا مات ربُّه ولم يوفِّه إِيَّاهُ لِأَنَّهُ يَتِمَكَّنُ مِنْ إِيْصَالِ نَظِيرِهِ إِلَيْهِ بِالصَّدَقَةِ.

- قالوا: ولا يردُّ علينا أن الشُّركَ أعظم من القتل، وتصحُّ التَّوبَةُ منه؛ فَإِنَّ ذَلِكَ مُحَضٌّ حَقُّ اللَّهِ؛ فَالتَّوبَةُ مِنْهُ مِمكِنَةٌ، وَأَمَّا حَقُّ الْإِنْسَانِ فَالتَّوبَةُ موقوفةٌ على أدائه إليه (١) واستحلاله، وقد تعدَّر.

واحتجَّ الجمهور بقوله تعالى: ﴿قُلْ يَبْعَادَى الَّذِينَ اسْرَفُوا عَلَيَّ أَنفُسِهِمْ لَا تَقْنَطُوا مِن رَّحْمَةِ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ جَمِيعًا إِنَّهُ هُوَ الْعَفُورُ الرَّحِيمُ ﴿٥٧﴾﴾ [الزمر: ٥٧]؛ فهذه في حقِّ التَّائبِ وبقوله: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ لِمَن يَشْرِكُ بِهِ وَيَغْفِرُ مِمَّا دُونَ ذَلِكَ لِمَن يَشَاءُ﴾ [النساء: ٤٨]؛ فهذه في حقِّ غير التَّائبِ؛ لِأَنَّهُ فَرَّقَ بَيْنَ الشُّرْكِ وَمَا دُونَهُ، وَعَلَّقَ الْمَغْفِرَةَ بِالْمَشِيئَةِ، فَخَصَّصَ وَعَلَّقَ، وَفِي الَّتِي قَبْلَهَا عَمَمٌ وَأُطْلِقَ.

- واحتجُّوا بقوله تعالى: ﴿وَإِنِّي لَغَفَّارٌ لِّمَن تَابَ وَآمَنَ وَعَمِلَ صَالِحًا ثُمَّ اهْتَدَى ﴿٨٢﴾﴾ [طه: ٨٢]؛ فَإِذَا تَابَ هَذَا الْقَاتِلُ، وَآمَنَ وَعَمِلَ صَالِحًا فَإِنَّ اللَّهَ يَغْفِرُ لَهُ.

- قالوا: وقد صحَّ عن النَّبِيِّ ﷺ حديث الَّذِي قَتَلَ الْمَائَةَ، ثُمَّ تَابَ فَنَفَعَتْهُ تَوْبَتُهُ، وَالْحَقُّ بِالْقَرِيَةِ الصَّالِحَةِ الَّتِي خَرَجَ إِلَيْهَا (٢)، وَصَحَّ عَنْهُ ﷺ مِنْ حَدِيثِ عِبَادَةِ بِنِ الصَّامِتِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ وَحَوْلَهُ عَصَابَةٌ مِنْ أَصْحَابِهِ: «بَايَعُونِي عَلَى أَلَّا تُشْرِكُوا بِاللَّهِ شَيْئًا، وَلَا تَسْرِقُوا، وَلَا تَزْنُوا، وَلَا تَقْتُلُوا أَوْلَادَكُمْ، وَلَا تَأْتُوا بِبُهْتَانٍ تَفْتَرُونَهُ بَيْنَ أَيْدِيكُمْ وَأَرْجُلِكُمْ، وَلَا تَعْصُونِي فِي مَعْرُوفٍ، فَمَنْ وَفَى مِنْكُمْ فَأَجْرُهُ عَلَى اللَّهِ، وَمَنْ أَصَابَ مِنْ ذَلِكَ شَيْئًا فَعُوقِبَ بِهِ فِي الدُّنْيَا فَهُوَ كَفَّارَةٌ لَهُ، وَمَنْ أَصَابَ مِنْ ذَلِكَ شَيْئًا فَسَتَرَهُ اللَّهُ عَلَيْهِ فَهُوَ إِلَى اللَّهِ، إِنْ شَاءَ عَفَا عَنْهُ وَإِنْ شَاءَ عَاقَبَهُ»، فَبَايَعْنَاهُ عَلَى ذَلِكَ (٣).

- قالوا: وَقَدْ قَالَ ﷺ فِيمَا يَرُوي عَنْ رَبِّهِ - تَبَارَكَ وَتَعَالَى -: «ابْنِ آدَمَ، لَوْ لَقِيتَنِي بِقُرَابِ الْأَرْضِ حَطَايَا، ثُمَّ لَقِيتَنِي لَا تُشْرِكُ بِي شَيْئًا لَقِيتَكَ بِقُرَابِهَا مَغْفِرَةً» (٤).

وقال ﷺ: «مَنْ مَاتَ لَا يُشْرِكُ بِاللَّهِ شَيْئًا دَخَلَ الْجَنَّةَ» (٥).

وقال: «مَنْ كَانَ آخِرُ كَلَامِهِ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ دَخَلَ الْجَنَّةَ» (٦).

وقال: «إِنَّ اللَّهَ حَرَّمَ عَلَى النَّارِ مَنْ قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ يُبْتِغِي بِذَلِكَ وَجْهَ اللَّهِ» (٧).

(١) كلمة: (إليه) غير موجودة في «غ» والمنار.

(٢) سبق تخريجه (ص ٣١٦).

(٣) البخاري في الإيمان، باب: (١١)، حديث رقم (١٨)، ومسلم في الحدود، باب: الحدود كفارات لأهلها (١٧٠٩).

(٤) سبق تخريجه (ص ٢٩٠).

(٥) البخاري في الجنائز في فاتحته (١٢٣٧)، (١٢٣٨)، ومسلم في الإيمان، باب: من مات لا يشرك بالله شيئًا دخل الجنة (٩٣).

(٦) أبو داود في الجنائز، باب: التلقين (٣١١٦)، وصححه الألباني في «صحيح سنن أبي داود» (٢٦٧٣).

(٧) سبق تخريجه (ص ٣١٥).



وفي حديث الشفاعة: «أَخْرِجُوا مِنَ النَّارِ مَنْ فِي قَلْبِهِ مِثْقَالُ حَبَّةٍ مِنْ خَرْدَلٍ مِنْ إِيْمَانٍ» (١).  
وفيه يقول الله تعالى: «وَعِزَّتِي وَجَلَالِي لِأَخْرِجَنَّ مِنَ النَّارِ مَنْ قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ».  
وأضعاف هذه النصوص كثيرٌ تدلُّ على أنه لا يخلد في النار أحدٌ من أهل التوحيد.

- قالوا: وأمّا هذه الآية التي في النساء فهي نظائر أمثالها من نصوص الوعيد كقوله تعالى:  
﴿وَمَنْ يَعِصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَتَعَدَّ حُدُودَهُ يُدْخِلْهُ نَارًا خَالِدًا فِيهَا وَلَهُ عَذَابٌ مُهِينٌ﴾ (١٤)  
[النساء: ١٤]. وقوله: ﴿وَمَنْ يَعِصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَإِنَّ لَهُ نَارَ جَهَنَّمَ خَالِدًا فِيهَا﴾ [الجن: ٢٣]. وقوله: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَأْكُلُونَ أَمْوَالَ الْيَتَامَىٰ ظُلْمًا إِنَّمَا يَأْكُلُونَ فِي بُطُونِهِمْ نَارًا وَسَيَصْلَوْنَ سَعِيرًا﴾ [النساء: ١٠].  
وقوله ﷺ: «مَنْ قَتَلَ نَفْسَهُ بِحَدِيدَةٍ فَحَدِيدَتُهُ يَتَوَجَّأُ بِهَا خَالِدًا فِي نَارِ جَهَنَّمَ» (٢). ونظائره كثيرة.

\* وقد اختلف الناس في هذه النصوص على طرق:

كأحدها: القول بظاهرها، وتخيلد أرباب هذه الجرائم في النار، وهو قول الخوارج والمعتزلة، ثم اختلفوا.

فقال الخوارج: هم كفارٌ؛ لأنه لا يخلد في النار إلا كافرٌ.

- وقالت المعتزلة: ليسوا بكفارٍ بل فساقٍ مخلدون في النار، هذا كله إذا لم يتوبوا.  
وقالت فرقةٌ: بل هذا الوعيد في حق المستحلِّ لها؛ لأنه كافرٌ، وأمّا من فعلها معتقداً تحريمها فلا يلحقه هذا الوعيد - وعيد الخلود - وإن لحقه وعيد الدخول.  
وقد أنكر الإمام أحمد هذا القول، وقال: لو استحل ذلك ولم يفعله كان كافراً، والنبي ﷺ إنما قال: من فعل كذا وكذا.

كأقول فرقةٌ ثالثةٌ: الاستدلال بهذه النصوص مبنيٌّ على ثبوت العموم، وليس في اللغة ألفاظٌ عامّةٌ، ومن هاهنا أنكر العموم من أنكره، وقصدهم تعطيل هذه الأدلة عن استدلال المعتزلة والخوارج بها، لكن ذلك يستلزم تعطيل الشرع جملةً، بل تعطيل عامّة الأخبار، فهؤلاء ردوا باطلاً بأبطل منه، وبدعةً بأقبح منها، وكانوا كمن رام أن يبني قصراً فهدم مصرًا.  
كأقول فرقةٌ رابعةٌ: في الكلام إضمارٌ.

(١) البخاري في الإيمان، باب: زيادة الإيمان ونقصانه (٤٤) بدون الزيادة التي بعدها «وعزتي وجلالي...»، ومسلم في الإيمان، باب: أدنى أهل الجنة منزلة (١٩٣)، وفي إحدى روايات حديث مسلم زيادة: «وعزتي وكبريائي...».  
(٢) البخاري في الطب، باب: شرب السم والدواء... (٥٧٧٨)، ومسلم في الإيمان، باب: غلظت تحريم قتل الإنسان نفسه (١٠٩).

- قالوا: والإضمار في كلامهم كثيرٌ معروفٌ.

ثم اختلفوا في هذا المضمرة، فقالت طائفة بإضمار الشرط، والتقدير: فجزاؤه كذا إن جازاه أو إن شاء.

وقالت فرقة خامسة: بإضمار الاستثناء، والتقدير: فجزاؤه كذا إلا أن يعفو، وهذه دعوى لا دليل في الكلام عليها ألبتة، ولكن إثباتها بأمر خارج عن اللفظ.

وقالت فرقة سادسة: هذا وعيدٌ، وإخلاف الوعيد لا يذم بل يمدح، والله تعالى يجوز عليه إخلاف الوعيد، ولا يجوز عليه خُلف الوعد<sup>(١)</sup>.

والفرق بينهما: أن الوعيد حقه فأخلافه عفوٌ وهبةٌ وإسقاطٌ، وذلك موجب كرمه وجوده وإحسانه، والوعد حقٌ عليه أوجه على نفسه، والله لا يخلف الميعاد.

- قالوا: ولهذا مدح به كعب بن زهير رسول الله ﷺ حيث يقول:

نُبِّئْتُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ أَوْعَدَنِي وَالْعَفْوُ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ مَأْمُولٌ

وتناظر في هذه المسألة أبو عمرو بن العلاء، وعمرو بن عبيد، فقال عمرو بن عبيد: يا أبا عمرو، لا يخلف الله وعده، وقد قال: ﴿ وَمَنْ يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُتَعَمِّدًا ﴾ [النساء: ٩٣] الآية.

فقال له أبو عمرو: ويحك يا عمرو، من العجمة<sup>(٢)</sup> أتيت؛ إن العرب لا تعدُّ إخلاف الوعيد ذمًّا بل جودًا وكرمًا، أما سمعت قول الشاعر:

وَلَا يُرْهَبُ ابْنُ الْعَمِّ مَا عَشْتُ صَوْلَتِي وَإِنِّي إِنْ أَوْعَدْتُهُ أَوْ وَعَدْتُهُ  
وَلَا يَخْتَشِي مِنْ سَطْوَةِ الْمُتَهَدِّدِ لَمُخْلِيفِ إِيْعَادِي وَمُنْجِرِ مَوْعِدِي

وقالت فرقة سابعة: هذه النصوص وأمثالها مما ذكر فيه المقتضي للعقوبة، ولا يلزم من وجود مقتضي الحكم وجوده؛ فإنَّ الحكم إنما يتم بوجود مقتضيه وانتفاء مانعه، وغاية هذه النصوص الإعلام بأنَّ كذا سببٌ للعقوبة ومقتضى لها، وقد قام الدليل على ذكر الموانع، فبعضها بالإجماع، وبعضها بالنص، فالتوبة مانعٌ بالإجماع، والتوحيد مانعٌ بالنصوص المتواترة التي لا مدفع لها، والحسنات العظيمة الماحية مانعةٌ، والمصائب الكبار المكفرة مانعةٌ، وإقامة الحدود في الدنيا مانعٌ بالنص، ولا سبيل إلى تعطيل هذه النصوص فلا بدَّ من إعمال النصوص من الجانبين.

ومن هاهنا قامت الموازنة بين الحسنات والسيئات اعتبارًا بمقتضى العقاب ومانعه وإعمالًا لأرجحها.

(١) في «غ» والمنار: (إخلاف).

(٢) في «غ» والمنار: (العجمية).

- قالوا: وعلى هذا بناء مصالح الدارين ومفاسدهما، وعلى هذا بناء الأحكام الشرعية والأحكام القدريّة، وهو مقتضى الحكمة السارية في الوجود، وبه ارتباط الأسباب ومسبباتها خلقاً وأمراً، وقد جعل الله سبحانه لكلّ ضدّاً يدافعه ويقاومه، ويكون الحكم للأغلب منهما، فالقوة مقتضية للصحة والعافية، وفساد الأخلاق وبغيها<sup>(١)</sup> مانع من عمل الطبيعة وفعل القوة، والحكم للغالب منهما، وكذلك قوى الأدوية والأمراض، والعبد يكون فيه مقتضى للصحة ومقتضى للعطب، وأحدهما يمنع كمال تأثير الآخر ويقاومه، فإذا ترجّح عليه وقهره كان التأثير له.

ومن هاهنا يعلم انقسام الخلق إلى من يدخل الجنة ولا يدخل النار وعكسه، ومن يدخل النار ثم يخرج منها، ويكون مكثه فيها بحسب ما فيه من مقتضى المكث في سرعة الخروج وبطئه. ومن له بصيرة منورة يرى بها كلّ ما أخبر الله به في كتابه من أمر المعاد وتفصيله حتى كأنه يشاهده رأي عين، ويعلم أنّ هذا هو مقتضى إلهيته سبحانه وربوبيته وعزته وحكمته، وأنّه يستحيل عليه خلاف ذلك، ونسبة خلاف ذلك إليه نسبة ما لا يليق به إليه، فيكون نسبة ذلك إلى بصيرته كنسبة الشمس والتّجوم إلى بصره، وهذا يقين الإيمان، وهو الذي يحرق السيئات كما تحرق النار الحطب. وصاحب هذا المقام من الإيمان يستحيل إصراره على السيئات، وإن وقعت منه وكثرت، فإنّ ما معه من نور الإيمان يأمره بتجديد التوبة كلّ وقت بالرجوع إلى الله بعدد أنفاسه وهذا من أحبّ الخلق إلى الله.

فهذه مجامع طرق الناس في نصوص الوعيد.

## فصل

واختلفوا فيما إذا تاب القاتل وسلّم نفسه فقتل قصاصاً، هل يبقى عليه يوم القيامة للمقتول حقّ؟

فقال طائفة: لا يبقى عليه شيء؛ لأنّ القصاص حدّه، والحدود كفارة لأهلها، وقد استوفى ورثة المقتول حقّ موروثهم، وهم قائمون مقامه في ذلك، فكأنّه قد استوفاه بنفسه؛ إذ لا فرق بين استيفاء الرّجل حقه بنفسه أو بنائبه ووكيله.

(١) أي: غلبة الأخلاط الفاسدة.

يوضح هذا: أنه أحد الجنايتين، فإذا استوفيت منه لم يبق عليه شيءٌ كما لو جنى على طرفه فاستقاد منه، فإنه لا يبقى له عليه شيءٌ.

وقالت طائفةُ المقتول قد ظلم وفاتت عليه نفسه ولم يستدرك ظلامته، والوارث إنما أدرك ثأر نفسه وشفاء<sup>(١)</sup> غيظه، وأيُّ منفعةٍ حصلت للمقتول بذلك؟ وأيُّ ظلامَةٍ استوفاهَا من القاتل؟

- قالوا: فالحقوق في القتل ثلاثة: حقُّ لله، وحقُّ للمقتول، وحقُّ للوارث، فحقُّ الله لا يزول إلا بالتوبة، وحقُّ الوارث قد استوفاه بالقتل، وهو مخيرٌ بين ثلاثة أشياء: بين القصاص، والعفو مجَّاناً، أو إلى مالٍ، فلو أحلَّه أو أخذ منه مالاً لم يسقط حقُّ المقتول بذلك، فكذلك إذا اقتصر منه؛ لأنه أحد الطرق الثلاثة في استيفاء حقه، فكيف يسقط حقُّ المقتول بواحدٍ منها دون الآخرين؟

- قالوا: ولو قال القاتل: لا تقتلوه لأطالبه بحقي يوم القيامة فقتلوه، أكان يسقط حقه [ولم]<sup>(٢)</sup> يسقطه؟ فإن قلت: يسقط. فباطلٌ؛ لأنه لم يرض بإسقاطه، وإن قلت: لا يسقط، فكيف تسقطونه إذا اقتصر منه مع عدم العلم برضا المقتول بإسقاط حقه؟! وهذه حججٌ كما ترى في القوة لا تندفع إلا بأقوى منها أو بأمثالها<sup>(٣)</sup>.

فالصواب - والله أعلم - أن يقال: إذا تاب القاتل من حقِّ الله، وسلَّم نفسه طوعاً إلى الوارث ليستوفي منه حقَّ موروثه سقط عنه الحَقَّان، وبقي حقُّ الموروث لا يضيِّعه الله، ويجعل من تمام مغفرته للقاتل تعويض المقتول؛ لأنَّ مصيبتَه لم تنجبر بقتل قاتله، والتَّوبة النَّصوح تهدم ما قبلها، فيعوض هذا عن مظلَمته، ولا يعاقب هذا لكمال توبته، وصار هذا كالكافر المحارب لله ولرسوله إذا قتل مسلماً في الصِّفِّ ثمَّ أسلم وحسن إسلامه؛ فإنَّ الله سبحانه يعوض هذا الشَّهيد المقتول، ويغفر للكافر بإسلامه ولا يؤاخذُه بقتل المسلم ظلماً؛ فإنَّ هدم التَّوبة لما قبلها كهدم الإسلام لما قبله. وعلى هذا إذا سلَّم نفسه وانقاد فعفا عنه الوليُّ، وتاب القاتل توبةً نصوحاً فالله تعالى يقبل توبته ويعوض المقتول.

فهذا الَّذي يمكن أن يصل إليه نظر العالم واجتهاده، والحكم بعد ذلك لله؛ ﴿إِنَّ رَبَّكَ يَقْضِي بَيْنَهُمْ بِحُكْمِهِ وَهُوَ الْعَزِيزُ الْعَلِيمُ﴾ ﴿٧٨﴾ [النمل: ٧٨].

(١) في «غ» والمنار: (وشفى).

(٢) هكذا في جميع النسخ، ولعل الصواب: (أو لَمْ) لمناسبته للسياق.

(٣) في «غ» والمنار: (أمثالها).

## فصلٌ في مشاهد الخلق في المعصية

وهي ثلاثة عشر مشهدًا:

- مشهد الحيوانية وقضاء الشهوة.
  - ومشهد اقتضاء رسوم الطبيعة ولوازم الخلقة.
  - ومشهد الجبر.
  - ومشهد القدر.
  - ومشهد الحكمة.
  - ومشهد التوفيق والخذلان.
  - ومشهد التوحيد.
  - ومشهد الأسماء والصفات.
  - ومشهد الإيمان وتعدد شواهده.
  - ومشهد الرحمة.
  - ومشهد العجز والضعف.
  - ومشهد الدُّل والافتقار.
  - ومشهد المحبة والعبودية.
- فالأربعة الأول: للمنحرفين، والثمانية البواقِي: لأهل الاستقامة، وأعلاها: المشهد العاشر. وهذا الفصل من أجل فصول الكتاب وأنفعها لكلِّ أحدٍ، وهو حقيقٌ بأن تنبئ عليه الخناصر، ولعلَّك لا تظفر به في كتابٍ سواه إلا ما ذكرناه في كتابنا المسمَّى: «سَفَرُ الْهَجْرَتَيْنِ فِي طَرِيقِ السَّعَادَتَيْنِ»<sup>(١)</sup>.

## فصلٌ

\* فأما مشهد الحيوانية وقضاء الشهوة:

فمشهد الجهال الذين لا فرق بينهم وبين سائر الحيوان إلا في اعتدال القامة ونطق اللسان، ليس همُّهم

(١) هذا الكتاب مطبوع باسم «طريق الهجرتين وباب السعادتين».

إلا مجرد نيل الشهوة بأيّ طريق أفضت إليها، فهؤلاء نفوسهم نفوس حيوانية لم تترقّ عنها إلى درجة الإنسانيّة فضلاً عن درجة الملائكة، فهؤلاء حالهم أخسّ من أن تذكر، وهم في أحوالهم متفاوتون بحسب تفاوت الحيوانات التي هم على أخلاقها وطباعها.

فمنهم: من نفسه كلبية، لو صادف جيفة تشيع ألف كلبٍ لوقع عليها، وحماها من سائر الكلاب، ونبح كلّ كلبٍ يدنو منها، فلا تقرّبها الكلاب إلا على كرهٍ منه وغلبة، ولا يسمح لكلبٍ بشيءٍ منها، وهمة شبع بطنه من أيّ طعام اتفق: ميتة أو مذكّي، خبيث أو طيب، ولا يستحي من قبيح، إن تحمل عليه يلهث أو تتركه يلهث، إن أطعمته بصبص بذنبه ودار حولك، وإن منعتة هرّك ونبحك.

ومنهم: من نفسه حمارية؛ لم تخلق إلا للكدّ والعلف، كلما زيد في علفه زيد في كده، أبكم الحيوان وأقله بصيرة؛ ولهذا مثل الله ﷻ به من حمّله كتابه فلم يحمل (١) معرفة ولا فقهاً (٢) ولا عملاً، ومثل بالكلب عالم السوء الذي آتاه الله آياته فانسلخ منها، وأخلد إلى الأرض، وأتبع هواه، وفي هذين المثليين أسراراً عظيمة ليس هذا موضع ذكرها.

ومنهم: من نفسه سبعية غضبية؛ همته العدوان على الناس وقهرهم بما وصلت إليه قدرته، طبيعته تتقاضى ذلك كتقاضي طبيعة السبع لما يصدر منه.

ومنهم: من نفسه فأرية؛ فاسق بطبعه مفسد لما جاوره، تسيحه بلسان الحال: سبحانه من خلقه للفساد.

ومنهم: من نفسه على نفوس ذوات السموم والحّمات، كالحية والعقرب وغيرهما، وهذا الضرب هو الذي يؤذي بعينه، فيدخل الرجل القبر والجمل القدر.

والعين وحدها لم تفعل شيئاً وإنما النفس الخبيثة السميّة تكيفت بكيفية غضبية مع شدة حسدٍ وإعجابٍ، وقابلت المعين على غرة منه وغفلة وهو أعزل من سلاحه، فلدغته كالحية التي تنظر إلى موضع مكشوفٍ من بدن الإنسان فتنهشه، فإمّا عطبٌ وإمّا أذى.

ولهذا لا يتوقّف أذى العائن على الرؤية والمشاهدة، بل إذا وصف له الشيء الغائب عنه وصل إليه أذاه، والدّنب لجهل المعين وغفلته وغرته عن حمل سلاحه كلّ وقتٍ، فالعائن لا يؤثّر في شاكي السلاح، كالحية إذا قابلت درعاً سابغاً على جميع البدن ليس فيه موضع مكشوفٍ، فحقّ على من أراد حفظ نفسه وحمايتها ألا يزال متدرّجاً متحصّناً لابسا أداة الحرب، مواظباً على أورد التّعوذات والتحصينات النبوية التي في القرآن والتي في السنّة.

وإذا عرف الرجل بالأذى بالعين ساغ - بل وجب - حبسه وإفراذه عن الناس ويطعم ويسقى

(١) في «غ» والمنار: (يعرفه).

(٢) في «غ»: (تفقهاً).

حتى يموت، ذكر ذلك غير واحدٍ من الفقهاء، ولا ينبغي أن يكون في ذلك خلافٌ؛ لأنَّ هذا من نصيحة المسلمين ودفع الأذى عنهم، ولو قيل فيه غير ذلك لم يكن بعيداً من أصول الشرع.

فإن قيل: فهل تقيدون منه إذا قتل بعينه؟

قيل: إن كان ذلك بغير اختياره، بل غلب على نفسه لم يقتص منه، وعليه الدية، وإن تعمد<sup>(١)</sup> وقدر على رده وعلم أنه يقتل به ساغ للولي أن يقتله بمثل ما قتل به، فيعينه إن شاء كما عان هو المقتول، وأمّا قتله بالسيف قصاصاً فلا؛ لأنَّ هذا ليس ممّا يقتل غالباً ولا هو مماثلٌ لجنايته.

وسألت شيخنا أبا العباس ابن تيمية - قدس الله روحه - عن القتل بالحال هل يوجب القصاص؟ فقال: للولي أن يقتله بالحال<sup>(٢)</sup> كما قتل به.

فإن قيل: فما الفرق بين القتل بهذا وبين القتل بالسحر حيث توجبون القصاص به بالسيف؟ قلنا: الفرق من وجهين:

- أحدهما: أن السحر الذي يقتل به هو السحر الذي يقتل مثله غالباً، ولا ريب أن هذا كثيرٌ في السحر، وفيه مقالاتٌ وأبوابٌ معروفةٌ للقتل عند أربابه.

- الثاني: أنه لا يمكن أن يقتص منه بمثل ما فعل؛ لكونه محرماً لحق الله، فهو كما لو قتله باللواط وتجريع الخمر فإنه يقتص منه بالسيف.

وليس هذا موضع ذكر هذه المسائل، وإنما ذكرت لما ذكرنا أن من النفوس البشرية ما هي على نفوس الحيوانات العادية وغيرها، وهذا هو تأويل سفيان بن عيينة في قوله تعالى: ﴿وَمِنْ دَابَّةٍ فِي الْأَرْضِ وَلَا طَيْرٍ يَطِيرُ بِجَنَاحَيْهِ إِلَّا أُمٌّ أَمْثَالِكُمْ مَا فَرَطْنَا فِي الْكِتَابِ مِنْ شَيْءٍ﴾ [الأنعام: ٣٨].

وعلى هذا الشبه اعتماد أهل التعبير للرؤيا في رؤية هذه الحيوانات في المنام عند الإنسان وفي داره، أو أنها تحاربه، وهو كما اعتمده، وقد وقع لنا ولغيرنا من ذلك في المنام وقائع كثيرة فكان تأويلها مطابقاً لأقوام على طباع تلك الحيوانات.

وقد رأى النبي ﷺ في قصة أحدٍ بقرًا تنحر فكان من<sup>(٣)</sup> أصيب من المؤمنين بنحر الكفار<sup>(٤)</sup>.

(١) في «غ» والمنار: (تعمد ذلك).

(٢) هكذا في جميع النسخ، ولعله تصحيف «للفال» وهو علم من العلوم السحرية فيه القرعة، وضرب الرمل وغيرها، وهو غير الفأل الحسن. انظر كتاب: «الفروق» للقرافي (٤/٢٤٠).

(٣) في «غ» والمنار: (ما).

(٤) البخاري في التعبير، باب: إذا رأى بقرًا تنحر (٧٠٣٥)، ومسلم (٢٢٧٢) من حديث أبي موسى الأشعري رضي الله عنه وأوله:

فإن البقر أنفع الحيوانات<sup>(١)</sup> للأرض وبها صلاحها وفلاحها مع ما فيها من السكينة والمنافع والدّل - بكسر الدال -؛ فإنها ذلولٌ مذللةٌ منقادةٌ غير أبيّة، والجواميس كبارهم ورؤساؤهم<sup>(٢)</sup>.

ورأى عمر بن الخطاب رضي الله عنه كأنّ ديكًا نقره ثلاث نقراتٍ فكان طعن أبي لؤلؤة له، والدّيك: رجلٌ أعجميٌّ شريرٌ.

ومن النَّاس: من طبعه طبع خنزيرٍ: يمرُّ بالطّيّبات فلا يلوي عليها، فإذا قام الإنسان عن رجيعة قمّه، وهكذا كثيرٌ من النَّاس يسمع منك ويرى من المحاسن أضعاف أضعاف المساوي فلا يحفظها ولا ينقلها ولا تناسبه، فإذا رأى سقطةً أو كلمةً عوراء وجد بغيته وما يناسبها فجعلها فاكهته ونقله.

ومنهم: من هو على طبيعة الطّاوس: ليس له إلاّ التّطوّس والتّزّين والرّيش وليس وراء ذلك من

شيءٍ.

ومنهم: من هو على طبيعة الجمل: أحقد الحيوان، وأغلظه كبدًا.

ومنهم: من هو على طبيعة الدّب، أبكم خبيثٌ.

وعلى طبيعة القرد<sup>(٣)</sup>.

وأحمد طبائع الحيوانات: طبائع الخيل التي هي أشرف الحيوانات نفوسًا، وأكرمها طبعا،

وكذلك الغنم.

وكُلُّ من ألف ضربًا من ضروب هذه الحيوانات اكتسب من طبعه وخلقه، فإن تغدّى بلحمه

كان الشّبه أقوى؛ فإنّ الغاذي شبيهٌ بالمغتدّي.

ولهذا؛ حرّم الله أكل لحوم السّباع وجوارح الطّير؛ لما تورث أكلها من شبه نفوسها بها، والله

أعلم.

والمقصود: أنّ أصحاب هذا المشهد ليس لهم شهودٌ سوى ميل نفوسهم وشهواتهم، لا يعرفون

ما وراء ذلك ألبيّة.

«رايت في المنام أني أهاجر...». ولم يرد عند البخاري ومسلم كلمة «تنحر» لكنها جاءت عند أحمد (٣/٣٥١)، والنسائي (٧٦٤٧).

(١) في «غ» والمنار: (الحيوان).

(٢) أي: كبار الناس النافعين ورؤساؤهم؛ أي: تعتبر رؤيتها في المنام لذلك.

(٣) أي: في إفساد كل ما تصل إليه يده.



## فصل

## المشهد الثاني مشهد رسوم الطبيعة ولوازم الخلق

كمشهد زنادقة الفلاسفة والأطباء، الَّذِينَ يشهدون أَنَّ ذلك من لوازم الخلق الإنسانية<sup>(١)</sup>، وَأَنَّ تركيب الإنسان من الطبائع الأربع وامتزاجها واختلاطها كما يقتضي بغي بعضها على بعض وخروجه عن الاعتدال بحسب اختلاف هذه الأخلاط، فكذلك تركيبه من البدن والنفس والطبيعة والأخلاط الحيوانية تتقاضاه آثار<sup>(٢)</sup> هذه الخلق ورسوم تلك الطبيعة، ولا تنقهر إلا بقاهرٍ إمَّا من نفسه وإمَّا من خارج عنه، وأكثر النوع الإنساني ليس له قاهرٌ من نفسه، فاحتياجه إلى قاهرٍ فوقه يدخله تحت سياسة وإيالة<sup>(٣)</sup> ينتظم بها أمره ضرورة<sup>(٤)</sup> كحاجته إلى مصالحه من الطعام والشراب واللباس. وعند هؤلاء: أَنَّ العاقل متى كان له وازعٌ من نفسه قاهرٌ لم يحتج إلى أمر غيره ونبيه وضبطه. فمشهد هؤلاء من حركات النفس الاختيارية الموجبة للجنايات كمشهدهم من حركات الطبيعة الاضطرارية الموجبة للتغيرات<sup>(٥)</sup>، وليس لهم مشهدٌ وراء ذلك.

## فصل

## المشهد الثالث: مشهد أصحاب الجبر

وهم الَّذِينَ يشهدون أَنَّهُمْ مجبورون على أفعالهم، وَأَنَّها واقعةٌ بغير قدرتهم، بل لا يشهدون أَنَّها أفعالهم ألبتة. يقولون: إِنَّ أحدهم غير فاعل في الحقيقة ولا قادر، وَأَنَّ الفاعل فيه غيره والمحرك له سواه، وَأَنَّه آلةٌ محضةٌ، وحركاته بمنزلة هبوب الرياح، وحركات الأشجار. وهؤلاء إذا أنكرت عليهم أفعالهم احتجُّوا بالقدر، وحملوا ذنوبهم عليه، وقد يغفلون في ذلك

(١) في «غ» والمنار: (الخلق والطبيعة الإنسانية).

(٢) في «غ»: (تتقاضى أثر)، وفي المنار (تتقاضاه أثر).

(٣) إيالة: ولاية.

(٤) في «غ» والمنار: (ضرورية).

(٥) في «غ» والمنار: (للتغيرات).

حتى يروا أفعالهم كلها طاعاتٍ، خيرها وشرّها، لموافقتها للمشيئة والقدر.

ويقولون: كما أنّ موافقة الأمر طاعةً، فموافقة المشيئة طاعةً، كما حكى الله تعالى عن المشركين إخوانهم أنّهم جعلوا مشيئة الله تعالى لأفعالهم دليلاً على أمره بها ورضاه، وهؤلاء شرٌّ من القدرية النفاة، وأشدُّ منهم عداوةً لله، ومناقضةً لكتبه ورسوله ودينه.

حتى إنّ من هؤلاء من يعتذر عن إبليس، ويتوجّع له، ويقيم عذره بجهد، وينسب ربه تعالى إلى ظلمه بلسان الحال والمقال، ويقول: ما ذنبه وقد صان وجهه عن السجود لغير خالقه؟ وقد وافق حكمه ومشيتته فيه وإرادته منه؟ ثمّ كيف يمكنه السجود وهو الذي منعه منه وحال بينه وبينه؟ وهل كان في ترك السجود لغير الله إلّا محسناً؟ ولكن:

إِذَا كَانَ الْمُحِبُّ قَلِيلَ حَظٍّ      فَمَا حَسَنَاتُهُ إِلَّا ذُنُوبٌ

وهؤلاء أعداء الله حقاً، وأولياء إبليس وأحباؤه وإخوانه، وإذا ناح منهم نائح على إبليس رأيت من البكاء والحنين أمراً عجيباً<sup>(١)</sup>، ورأيت من ظلمهم الأقدار وأتّهامهم الجبار ما يبدو على فلتات ألسنتهم، وصفحات وجوههم، وتسمع من أحدهم من التظلم والتوجّع ما تسمعه من الخصم المغلوب العاجز عن خصمه، فهؤلاء هم الذين قال فيهم شيخ الإسلام ابن تيمية في تائيته:

وَيُدْعَى خُصُومُ اللَّهِ يَوْمَ مَعَادِهِمْ      إِلَى النَّارِ طُرّاً فِرْقَةَ الْقَدَرِيَّةِ

## فصل

### المشهد الرابع: مشهد القدرية النفاة

يشهدون أنّ هذه الجنایات والذنوب هم الذين أحدثوها، وأنّها واقعةٌ بمشيئتهم دون مشيئة الله تعالى، وأنّ الله لم يقدر ذلك عليهم، ولم يكتبه، ولا شاء<sup>(٢)</sup>، ولا خلق أفعالهم، وأنّه لا يقدر أن يهدي أحداً ولا يضلّه إلّا بمجرد البيان، لا أنّه يلهمه الهدى والضلال، والفجور والتقوى، فيجعل ذلك في قلبه.

ويشهدون أنّه يكون في ملك الله ما لا يشاؤه، وأنّه يشاء ما لا يكون، وأنّ العباد خالقون لأفعالهم بدون مشيئة الله.

(١) في «غ» والمنار: (عجيباً).

(٢) في «غ» والمنار: (شاءه).

فالمعاصي والدُّنُوب خلقهم، وموجب مشيئتهم، لا أنّها خلق الله، ولا تتعلّق بمشيئته؛ وهم -لذلك- مبخوسو الحظّ جدًّا من الاستعانة بالله والتوكُّل عليه، والاعتصام به، وسؤاله أن يهديهم وأن يثبت قلوبهم، وألّا يزيغها، وأن يوفّقهم لمرضاته، ويجنّبهم معصيته؛ إذ هذا كلّه واقعٌ بهم، وعين أفعالهم، لا يدخل تحت مشيئة الرّبّ شيءٌ منها<sup>(١)</sup>.

والشّيطان قد رضي منهم بهذا القدر، فلا يؤرّضهم إلى المعاصي ذلك الأرز، ولا يزعجهم إليها ذلك الإزعاج.

وله في ذلك غرضان مهمّان:

- أحدهما: أن يقرّ<sup>(٢)</sup> في قلوبهم صحّة هذا المشهد وهذه العقيدة، وأنّكم تاركون الدُّنُوب والكبائر التي يقع فيها أهل السُّنة، فدلّ على أنّ الأمر مفوّض إليكم، واقعٌ بكم، وأنّكم العاصمون لأنفسكم، المانعون لها من المعصية.

- الغرض الثاني: أنّه يصطاد على أيديهم الجهّال، فإذا رأوهم أهل عبادةٍ وزهاديةٍ وتورّعٍ عن المعاصي وتعظيمٍ لها، قالوا: هؤلاء أهل الحقّ، والبدعة آثر عنده وأحبُّ إليه من المعصية فإذا ظفر بها منهم، واصطاد الجهّال على أيديهم، كيف يأمرهم بالمعصية؟ بل ينهاهم عنها ويقبّحها في أعينهم وقلوبهم، ولا يكشف هذه الحقائق إلّا أرباب البصائر.

## فصل

### المشهد الخامس: وهو أحد مشاهد أهل الاستقامة مشهد الحكمة

وهو مشهد حكمة الله في تقديره على عبده ما يبغضه سبحانه ويكرهه، ويلوم ويعاقب عليه، وأنّه لو شاء لعصمه منه، ولحال بينه وبينه، وأنّه سبحانه لا يعصى قسرًا، وأنّه لا يكون في العالم شيءٌ إلّا بمشيئته؛ ﴿أَلَا لَهُ الْخَلْقُ وَالْأَمْرُ تَبَارَكَ اللَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ﴾ [الأعراف: ٥٤].

وهؤلاء يشهدون أنّ الله سبحانه لم يخلق شيئًا عبثًا ولا سدّي، وأنّ له الحكمة البالغة في كلّ ما قدّره وقضاه من خيرٍ وشرٍّ، وطاعةٍ ومعصيةٍ، وحكمٍ باهرةٍ تعجز العقول عن الإحاطة بكنهها، وتكلّ الألسن عن التّعبير عنها.

فمصدر قضائه وقدره لما يبغضه ويسخطه: اسمه «الحَكِيمُ» الذي بهرت حكمته الألباب، وقد

(١) جملة: (شيء منها) غير موجودة في «غ» والمنار.

(٢) في «غ» والمنار: (يقرر).

قال تعالى لملائكته لما قالوا: ﴿أَتَجْعَلُ فِيهَا مَنْ يُفْسِدُ فِيهَا وَيَسْفِكُ الدِّمَاءَ وَنَحْنُ نُسَبِّحُ بِحَمْدِكَ وَنُقَدِّسُ لَكَ﴾، فأجابهم سبحانه بقوله: ﴿إِنِّي أَعْلَمُ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾ ﴿٣٠﴾ [البقرة: ٣٠]؛ فله سبحانه في ظهور المعاصي والذنوب والجرائم، وترتب آثارها من الآيات والحكم، وأنواع التعريفات إلى خلقه، وتنويع آياته، ودلائل ربوبيته ووحدانيته، وإلهيته، وحكمته، وعزته، وتمام ملكه، وكمال قدرته، وإحاطة علمه - ما يشهده أولو البصائر عياناً ببصائر قلوبهم، فيقولون: ﴿رَبَّنَا مَا خَلَقْتَ هَذَا بَطُلًا تُسَبِّحُنَا﴾ [آل عمران: ١٩١]؛ إن هي إلا حكمتك الباهرة، وآياتك الظاهرة.

وَلِلَّهِ فِي كُلِّ تَحْرِيكَةٍ  
وَفِي كُلِّ شَيْءٍ لَّهُ آيَةٌ  
وَتَسْكِينَةٍ أَبَدًا شَاهِدٌ  
تَدُلُّ عَلَيَّ أَنَّهُ وَاحِدٌ<sup>(١)</sup>

فكم من آية في الأرض بيّنة، دالة على الله، وعلى صدق رسله، وعلى أن لقاءه حق، كان سببها معاصي بني آدم وذنوبهم، كآيته في إغراق قوم نوح، وعلو الماء على رؤوس الجبال حتى أغرق جميع أهل الأرض ونجى أوليائه، وأهل معرفته وتوحيده، فكم في ذلك من آية وعبرة، ودلالة باقية على ممر الدهور؟! وكذلك إهلاك قوم عاد وثمود.

وكم له من آية في فرعون وقومه من حين بعث موسى ﷺ إليهم - بل قبل مبعثه - إلى حين إغراقهم، لولا معاصيهم وكفرهم لم تظهر تلك الآيات والعجائب.

وفي التوراة: أن الله تعالى قال لموسى: «اذْهَبْ إِلَى فِرْعَوْنَ، فَإِنِّي سَأَكْسِي قَلْبَهُ، وَأَمْنَعُهُ عَنِ الْإِيمَانِ؛ لِأَظْهَرَ آيَاتِي وَعَجَائِبِي بِمُضَرٍ. وكذلك فعل سبحانه؛ فأظهر من آياته وعجائبه بسبب ذنوب فرعون وقومه ما أظهر.

وكذلك إظهاره سبحانه ما أظهر من جعل النار برداً وسلاماً على إبراهيم بسبب ذنوب قومه ومعاصيهم، وإلقائهم له في النار، حتى صارت تلك آية، وحتى نال إبراهيم بها ما نال من كمال الخلة. وكذلك ما حصل للرسل من الكرامة والمنزلة والرؤفة عند الله والوجاهة عنده؛ بسبب صبرهم على أذى قومهم، وعلى محاربتهم لهم ومعاداتهم.

وكذلك اتخذ الله تعالى الشهداء والأولياء والأصفياء من بني آدم بسبب صبرهم على أذى بني آدم من أهل المعاصي والظلم، ومجاهدتهم في الله، وتحملهم لأجله من أعدائه ما هو بعينه وعلمه، واستحقاقهم بذلك رفعة الدرجات.

إلى غير ذلك من المصالح والحكم التي وجدت بسبب ظهور المعاصي والجرائم، وكان من

(١) نسب البيهقي لأبي العاتية الخطيب البغدادي في «تاريخه» (٦/٢٥٣).

سببها تقدير ما يبغضه الله ويسخطه، وكان ذلك محض الحكمة لما يترتب عليه ممّا هو أحبُّ إليه، وآثر عنده من فوته بتقدير عدم المعصية.

فحصول هذا المحبوب العظيم أحبُّ إليه من فوات ذلك المبغوض المسخوط؛ فإنَّ فواته وعدمه وإن كان محبوبًا له، لكنَّ حصول هذا المحبوب الَّذي لم يكن يحصل بدون وجود ذلك المبغوض أحبُّ إليه، وفوات هذا المحبوب أكره إليه من فوات ذلك المكروه المسخوط.

وكمال حكمته يقتضي حصول أحبِّ الأمرين إليه بفوات أدنى المحبوبين، وألَّا يعطلَّ هذا الأحبُّ بتعطيل ذلك المكروه، وفرض الذَّهن وجود هذا بدون هذا، كفرضه وجود المسببات بدون أسبابها، والملزومات بدون لوازمها ممّا تمنعه حكمة الله، وكمال قدرته وربوبيَّته.

ويكفي من هذا مثالٌ واحدٌ: وهو أنَّه لولا المعصية من أبي البشر بأكله من الشَّجرة لما ترتَّب على ذلك ما ترتَّب من وجود هذه المحبوبات العظام للربِّ تعالى؛ من امتحان خلقه وتكليفهم، وإرسال رسله، وإنزال كتبه، وإظهار آياته وعجائبه وتنويعها وتصريفها، وإكرام أوليائه، وإهانة أعدائه، وظهور عدله وفضله، وعزَّته وانتقامه، وعفوه ومغفرته وصفحه وحلمه، وظهور من يعبده ويحبُّه ويقوم بمراضيه بين أعدائه في دار الابتلاء والامتحان.

فلو قدر أنَّ آدم لم يأكل من الشَّجرة، ولم يخرج من الجنَّة هو وأولاده لم يكن شيءٌ من تلك، ولا ظهر من القوَّة إلى الفعل ما كان كامناً في قلب إبليس يعلمه الله ولا تعلمه الملائكة، ولم يتميَّز خبيث الخلق من طيِّبهم، ولم تتمَّ المملكة؛ حيث لم يكن هناك إكرامٌ وثوابٌ، وعقوبةٌ وإهانةٌ، ودار سعادةٍ وفضل، ودار شقاوةٍ وعدلٍ.

وكم في تسليط أوليائه على أعدائه، وتسليط أعدائه على أوليائه، والجمع بينهما في دارٍ واحدةٍ، وابتلاء بعضهم ببعضٍ - من حكمةٍ بالغةٍ، ونعمةٍ سابعةٍ!

وكم فيها<sup>(١)</sup> من حصول محبوبٍ للربِّ، وحمدٍ له من أهل سمواته وأرضه، وخضوعٍ له وتذلُّلٍ، وتعبدٍ وخشيةٍ وافتقارٍ إليه، وانكسارٍ بين يديه ألَّا يجعلهم من أعدائه؛ إذ هم يشاهدونهم ويشاهدون خذلان الله لهم، وإعراضه عنهم، ومقتة لهم، وما أعدَّ لهم من العذاب، وكلُّ ذلك بمشيئته وإرادته، وتصرفه في مملكته، فأولياؤه من خشية خذلانه خاضعون مشفقون، على أشدِّ وجلٍّ، وأعظم مخافةٍ، وأتم انكسارٍ.

فإذا رأت الملائكة إبليس وما جرى له، وهاروت وماروت وضعت رءوسها بين يدي الربِّ خضوعاً لعظمته، واستكانةً لعزَّته، وخشيةً من إبعاده وطرده، وتذلُّلاً لهيبته، وافتقاراً إلى عصمته ورحمته، وعلمت بذلك منته عليهم، وإحسانه إليهم، وتخصيصه لهم بفضله وكرامته.

وكذلك أولياؤه المتّقون، إذا شاهدوا أحوال أعدائه ومقتة لهم، وغضبه عليهم، وخذلانه لهم -

(١) في «غ» والمنار: (في طيها).

ازدادوا خضوعًا وذلاً، وافتقارًا وانكسارًا، وبه استعانةً، وإليه إنابةً، وعليه توكلًا، وفيه رغبةً، ومنه رهبةً، وعلموا أنَّهم لا ملجأ لهم منه إلا إليه، وأنَّهم لا يعيذهم من بأسه إلا هو، ولا ينجيهم من سخطه إلا مرضاته، فالفضل بيده أولاً وآخرًا.

وهذه قطرةٌ من بحر حكمته المحيطة بخلقه، والبصير يطالع ببصيرته ما وراءه، فيطلعه على عجائب من حكمته، لا تبلغها العبارة، ولا تنالها الصفة.

وأما حظُّ العبد في نفسه، وما يخصُّه من شهود هذه الحكمة فبحسب استعداده وقوة بصيرته، وكمال علمه ومعرفته بالله وأسمائه وصفاته، ومعرفته بحقوق العبودية والرُّبوبيَّة، وكلُّ مؤمنٍ له من ذلك شربٌ معلومٌ، ومقامٌ لا يتعداه ولا يتخطاه، والله الموفق والمعين (١).

## فصل

### المشهد السادس: مشهد التوحيد

وهو أن يشهد انفراد الرَّبِّ - تبارك وتعالى - بالخلق والحكم، وأنَّه ما شاء كان، وما لم يشأ لم يكن، وأنَّه لا تتحرَّك ذرَّةٌ إلا بإذنه، وأنَّ الخلق مقهورون تحت قبضته، وأنَّه ما من قلبٍ إلا وهو بين إصبعين من (٢) أصابعه، إن شاء أن يقيمه أقامه، وإن شاء أن يزيغه أزاعه، فالقلوب بيده، وهو مقلِّبها ومصرفها كيف شاء وكيف أراد، وأنَّه هو الَّذي أتى نفوس المؤمنين تقواها، وهو الَّذي هداها وزكَّاهَا، وألهم نفوس الفجَّار فجورها وأشقاها، [من يهد الله فلا مضلَّ له ومن يضلل فلا هادي له] (٣)، يهدي من يشاء بفضله ورحمته، ويضلُّ من يشاء بعدله وحكمته، هذا فضله وعطاؤه، وما فضل الكريم بممنونٍ، وهذا عدله وقضاؤه، ﴿لَا يُسْأَلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْأَلُونَ﴾ (٤) [الأنبياء: ٢٣].

قال ابن عباسٍ رضي الله عنهما: «الإيمانُ بالقدرِ نظامُ التوحيدِ، فمن كذَّبَ بالقدرِ نقَصَ تكديبهُ توحيدَهُ، ومن آمنَ بالقدرِ صدَّقَ إيمانهُ توحيدَهُ» (٤).

(١) جملة: (والله الموفق والمعين) غير موجودة في «غ» والمنار.

(٢) جملة: (إصبعين من) غير موجودة في «غ» والمنار.

(٣) ما بين المعكوفتين جعلها الفقي آية من سورة الأعراف (١٨٥)، وفي طبعة المنار قوس عليها كما يقوس على الآيات، والصواب أنها ليست آية.

(٤) أخرجه اللالكائي في «شرح أصول أهل السنة» (١/١٤٢).

وفي هذا المشهد يتحقَّق للعبد مقام: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ ﴿٢٨٣﴾ علمًا وحالًا، فيثبت قدم العبد في توحيد (١) الربوبية، ثمَّ يرتقي منه صاعدًا إلى توحيد الإلهية، فإنَّه إذا تيقَّن أنَّ الضَّرَّ والنَّفْع، والعطاء والمنع، والهدى والضلال، والسَّعادة والشَّقَاء كُلُّ ذلك بيد الله لا بيد غيره، وأنَّه الَّذي يقَلِّب القلوب، ويصِرُّفها كيف يشاء، وأنَّه لا موفِّقَ إلَّا من وفَّقَه وأعانَه، ولا مخذولَ إلَّا من خذله وأهانَه وتخلَّى عنه، وأنَّ أصحَّ القلوب وأسلمها وأقومها، وأرقَّها وأصفاها، وأشدَّها وألينها - من اتَّخذَه وحده إلهًا ومعبودًا، فكان أحبَّ إليه من كلِّ ما سواه، وأخوف عنده من كلِّ ما سواه، وأرجى له من كلِّ ما سواه، فتتقدَّم محبَّته في قلبه جميع المحابِّ، فتتساق المحابُّ تبعًا لها كما يتساق الجيش تبعًا للسلطان، ويتقدَّم خوفه في قلبه جميع المخوفات، فتتساق المخاوف كلُّها تبعًا لخوفه، ويتقدَّم رجاؤه في قلبه جميع الرِّجاء، فيتساق كلُّ رجاءٍ تبعًا لرجائه.

فهذا علامة توحيد الإلهية في هذا القلب، والباب الَّذي دخل إليه منه توحيد الربوبية؛ أي: باب توحيد الإلهية هو توحيد الربوبية (٢).

فإنَّ أوَّل ما يتعلَّق القلب بتعلُّق بتوحيد الربوبية، ثمَّ يرتقي إلى توحيد الإلهية، كما يدعو الله سبحانه عباده في كتابه بهذا النوع من التَّوْحِيد إلى النَّوع الآخر، ويحتجُّ عليهم به، ويقرِّرهم به، ثمَّ يخبر أنَّهم ينقضونه بشركهم به في الإلهية.

وفي هذا المشهد يتحقَّق له مقام: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾.

قال الله تعالى: ﴿وَلَيْن سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَهُمْ لَيَقُولَنَّ اللَّهُ فَأَنَّى يُؤْفَكُونَ﴾ ﴿٨٧﴾ [الزخرف: ٨٧] أي فأين (٣) يصرفون عن شهادة أن لا إله إلَّا الله، وعن عبادته وحده وهم يشهدون أنَّه لا ربَّ غيره، ولا خالق سواه، وكذلك قوله تعالى: ﴿قُلْ لِمَنِ الْأَرْضُ وَمَنْ فِيهَا إِنْ كُنْتُمْ تَعْمُرُونَ﴾ ﴿٨٤﴾ ﴿سَيَقُولُونَ لِلَّهِ قُلْ أَفَلَا تَذَكَّرُونَ﴾ ﴿٨٥﴾ [المؤمنون: ٨٤، ٨٥]؟ فتعلمون أنَّه إذا كان هو وحده مالك الأرض ومن فيها، وخالقهم وربَّهم ومليكنهم، فهو وحده إلههم ومعبودهم، فكما لا ربَّ لهم غيره، فهكذا لا إله لهم سواه.

﴿قُلْ مَنْ رَبُّ السَّمَكَاتِ السَّجِيعِ وَرَبُّ الْعَرْشِ الْعَظِيمِ﴾ ﴿٨٦﴾ ﴿سَيَقُولُونَ لِلَّهِ قُلْ أَفَلَا نُنْفِقُونَ﴾ ﴿٨٧﴾ ﴿قُلْ مَنْ بِيَدِهِ مَلَكُوتُ كُلِّ شَيْءٍ وَهُوَ يُجِيرُ وَلَا يُجَارُ عَلَيْهِ﴾ [المؤمنون: ٨٦ - ٨٨] الآيات.

(١) في «غ» والمنار: (توحيدة).

(٢) في هامش المنار: (وبعبارة أخرى: توحيد الربوبية، باب: يدخل منه إلى توحيد الإلهية).

(٣) في «غ» والمنار: (فمن أين).

وهكذا قوله في سورة النمل: ﴿قُلِ الْحَمْدُ لِلَّهِ وَسَلَامٌ عَلَىٰ عِبَادِهِ الَّذِينَ اصْطَفَىٰ ۗ إِنَّ اللَّهَ خَيْرٌ مَّا يُشْرِكُونَ﴾ (٥٩)  
 أَمَّنْ خَلَقَ السَّمَكَاتِ وَالْأَرْضَ وَأَنْزَلَ لَكُمْ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَأَنْبَتْنَا بِهِ حَدَائِقَ ذَاتَ بَهْجَةٍ مَّا كَانَ لَكُمْ أَنْ  
 تُنْبِتُوا شَجَرَهَا ۗ إِنَّهُ مَعَ اللَّهِ بَلَّ هُمْ قَوْمٌ يَعْدِلُونَ ﴿٦٠﴾ إلى آخر الآيات [النمل: ٥٩، ٦٠].

يحتج عليهم بأن من فعل لهم هذا وحده فهو الإله لهم (١) وحده، فإن كان معه رب فعل هذا  
 فينبغي أن تعبدوه، وإن لم يكن معه رب فعل هذا فكيف تجعلون معه إلهًا آخر؟!  
 ولهذا كان الصحيح من القولين في تقدير الآية: «إِلَهٌ مَعَ اللَّهِ فَعَلَّ هَذَا؟» حتى يتم الدليل، فلا بد  
 من الجواب بلا، فإذا لم يكن معه إله فعل كفعله، فكيف تعبدون آلهة أخرى سواه؟ فعلم أن إلهية ما  
 سواه باطلة، كما أن ربوبية ما سواه باطلة بإقراركم وشهادتكم.

ومن قال: «الْمَعْنَى: هَلْ مَعَ اللَّهِ إِلَهٌ آخَرُ؟» من غير أن يكون المعنى: «فَعَلَّ هَذَا» فقوله ضعيفٌ  
 لوجهين:

أحدهما: أنهم كانوا يقولون: مع الله آلهة أخرى، ولا ينكرون ذلك.  
 الثاني: أنه لا يتم الدليل، ولا يحصل إفحامهم وإقامة الحججة عليهم إلا بهذا التقدير؛ أي: فإذا  
 كنتم تقولون: إنه ليس معه إله آخر فعل مثل فعله، فكيف تجعلون معه إلهًا آخر لا يخلق شيئًا وهو  
 عاجز؟! وهذا كقوله: ﴿أَمْ جَعَلُوا لِلَّهِ شُرَكَاءَ خَلَقُوا كَخَلْقِهِ فَتَشَبَّهُ الْخَلْقَ عَلَيْهِمْ ۗ قُلِ اللَّهُ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ وَهُوَ الْوَاحِدُ  
 الْقَهَّارُ﴾ (الرعد: ١٦).

وقوله: ﴿هَذَا خَلْقُ اللَّهِ فَأَرُونِي مَاذَا خَلَقَ الَّذِينَ مِنْ دُونِهِ﴾ [لقمان: ١٧].

وقوله: ﴿أَفَمَنْ يَخْلُقُ كَمَنْ لَا يَخْلُقُ﴾ [النحل: ١٧].

وقوله: ﴿وَالَّذِينَ يَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ لَا يَخْلُقُونَ شَيْئًا وَهُمْ يُخْلَقُونَ﴾ (النحل: ٢٠).

وقوله: ﴿وَاتَّخَذُوا مِنْ دُونِهِ ۗ إِلَهَةً لَا يَخْلُقُونَ شَيْئًا وَهُمْ يُخْلَقُونَ﴾ [الفرقان: ٣]، وهو كثيرٌ في القرآن،

وبه تنم الحججة كما تبين.

والمقصود: أن العبد يحصل له هذا في المشهد من مطالعة الجنائيات والذنوب، وجريانها عليه  
 وعلى الخليفة بتقدير العزيز الحكيم، وأنه لا عاصم من غضبه وأسباب سخطه إلا هو، ولا سبيل إلى

(١) كلمة: (لهم) غير موجودة في «ع» والمنار.



طاعته إلا بمعونته، ولا وصول إلى مرضاته إلا بتوفيقه، فموارد الأمور كلها منه، ومصادرها إليه، وأزمة التوفيق جميعاً بيديه فلا مستعان للعباد إلا به، ولا متكّل إلا عليه، كما قال شعيبُ خطيب الأنبياء: ﴿وَمَا تَوْفِيقِي إِلَّا بِاللَّهِ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ﴾ [هود: ٨٨].

## فصل

### المشهد السابع: مشهد التوفيق والخذلان

وهو من تمام هذا المشهد<sup>(١)</sup> وفروعه، ولكن أفرد بالذكر لحاجة العبد إلى شهوده وانتفاعه به، وقد أجمع العارفون بالله أن التوفيق هو ألا يكلك الله إلى نفسك، وأن<sup>(٢)</sup> «الخذلان» هو أن يخلي بينك وبين نفسك، فالعبيد متقلّبون بين توفيقه وخذلانه، بل العبد في الساعة الواحدة ينال نصيبه من هذا وهذا، فيطيعه ويرضيه، ويذكره ويشكره بتوفيقه له ثم يعصيه ويخالفه ويسخطه ويغفل عنه بخذلانه له، فهو دائرٌ بين توفيقه وخذلانه، فإن وفقه فبفضله ورحمته، وإن خذله فبعدله وحكمته، وهو المحمود على هذا وهذا، له أتمُّ حمدٍ وأكملُه، ولم يمنع العبد شيئاً هو له، وإنما منعه ما هو مجرد فضله وعطائه، وهو أعلم حيث يضعه وأين يجعله؟

فمتى شهد العبد هذا المشهد وأعطاه حقه، علم شدة<sup>(٣)</sup> ضرورته وحاجته إلى التوفيق في كل نفس وكل لحظة وطرفة عين، وأن إيمانه وتوحيده بيده تعالى، لو تخلّى عنه طرفة عين لثُلَّ عرش توحيده، ولخَرَّت سماء إيمانه على الأرض، وأن الممسك له هو<sup>(٤)</sup> من يمسك السماء أن تقع على الأرض إلا بإذنه، فهجّيرى قلبه<sup>(٥)</sup> ودأب لسانه: يا مقلّب القلوب، ثبت قلبي على دينك، يا مصرّف القلوب، صرّف قلبي إلى طاعتك!

ودعواه: يا حي يا قيوم، يا بديع السموات والأرض، يا ذا الجلال والإكرام، لا إله إلا أنت،

(١) يقصد المشهد السابق: (مشهد التوحيد).

(٢) كلمة: (أن) غير موجودة في «غ» والمنار.

(٣) كلمة: (شدة) غير موجودة في «غ» والمنار.

(٤) كلمة: (هو) غير موجودة في «غ» والمنار.

(٥) هجّيرى الإنسان - بكسر الهاء وتشديد الجيم المكسورة بالقصر -: دأبه الذي يلازمه ولا يتركه، ويسميها الناس في بعض البلاد في هذا العصر «لازمة»، فالذي يكثر في كلامه من كلمة «مثلاً»، أو «مفهوم»، يقولون: لازمته «مثلاً» أو «مفهوم؟». (عن حاشية المنار).

برحمتك أستغيث، أصلح لي شأني كله، ولا تكلني إلى نفسي طرفة عين، ولا إلى أحد من خلقك. ففي هذا المشهد يشهد توفيق الله وخذلانه، كما يشهد ربوبيته وخلقته، فيسأله توفيقه مسألة المضطر، ويعوذ به من خذلانه عياذ الملهوف، ويلقي نفسه بين يديه، طريحاً ببابه مستسلماً له، ناكس الرأس بين يديه، خاضعاً ذليلاً مستكيناً، لا يملك لنفسه ضراً ولا نفعاً ولا موتاً ولا حياةً ونشوراً.

والتوفيق: إرادة الله من نفسه أن يفعل بعبده ما يصلح به العبد، بأن يجعله قادراً على فعل ما يرضيه، مريداً له، محبباً له، مؤثراً له على غيره، ويبغض إليه ما يسخطه، ويكرهه إليه، وهذا مجرد فعله، والعبد محلل له، قال تعالى: ﴿وَلَكِنَّ اللَّهَ حَبَبٌ إِلَيْكُمْ أَلَا يَمُنُّ الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمُ وَكْرَهُ إِلَيْكُمْ الْكُفْرَ وَالْفُسُوقَ وَالْأَعْيَانَ أُولَئِكَ هُمُ الرَّاغِبُونَ﴾ (٧) نَصَلًا مِنَ اللَّهِ وَنِعْمَةً وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ ﴿٨﴾ [الحجرات: ٧، ٨].

فهو سبحانه عليمٌ بمن يصلح لهذا الفضل ومن لا يصلح له، حكيمٌ يضعه في مواضعه وعند أهله، لا يمنعه أهله، ولا يضعه عند غير أهله، وذكر هذا عقيب قوله: ﴿وَأَعْلَمُوا أَنَّ فِيكُمْ رَسُولَ اللَّهِ لَوْ يُطِيعُكُمْ فِي كَثِيرٍ مِّنَ الْأَمْرِ لَنَنِتُّمْ﴾ ثم جاء به بحرف الاستدراك فقال: ﴿وَلَكِنَّ اللَّهَ حَبَبٌ إِلَيْكُمْ أَلَا يَمُنُّ﴾ [الحجرات: ٧].

يقول سبحانه: لم تكن محبتكم للإيمان (وإرادتكم له) (١)، وتزيينه في قلوبكم منكم، ولكن الله هو الذي جعله في قلوبكم كذلك، فأثرتموه ورضيتموه؛ فلذلك لا تقدّموا بين يدي رسولي، ولا تقولوا حتى يقول، ولا تفعلوا حتى يأمر، فالذي حَبَبَ إليكم الإيمان أعلم بمصالح عباده منكم، وأنتم فلولا توفيقه لكم لما أذعنت نفوسكم للإيمان، فلم يكن الإيمان بمشورتكم وتوفيق أنفسكم، ولا تقدّمتم به إليها، فنفسكم تقصر وتعجز عن ذلك ولا تبلغه، فلو أطاعكم رسولي في كثيرٍ مما تريدون لشقَّ عليكم ذلك، ولهلكتم وفسدت مصالحكم، وأنتم لا تشعرون، ولا تظنّوا أن نفوسكم تريد لكم الرُّشد والصَّلاح كما أردتم الإيمان، فلولا أنني حَبَبْتُهُ إليكم وزَيَّنْتُهُ في قلوبكم، وكَرِهْتُهُ إليكم ضَدَّهُ لما وقع منكم، ولا سمحت به أنفسكم.

وقد ضرب للتوفيق والخذلان مثل: ملكٌ أرسل إلى أهل بلدٍ من بلاده رسولاً، وكتب معه إليهم (٢) كتاباً يعلمهم أن العدو مصبِّحهم عن قريبٍ ومجتاحهم، ومنخرَّب البلد، ومهلك من فيها، وأرسل إليهم أموالاً ومراكب وزاداً وعدةً وأدلةً، وقال: ارتحلوا (٣) مع هؤلاء الأدلة، وقد أرسلت إليكم جميع ما تحتاجون إليه ثم قال لجماعةٍ من مماليكه: اذهبوا إلى فلان، فخذوا بيده واحملوه

(١) في «غ» والمنار: (وإرادته).

(٢) كلمة: (إليهم) غير موجودة في «غ» والمنار.

(٣) في «غ» والمنار: (ارتحلوا إلي).

ولا تذروه يقعد، واذهبوا إلى فلانٍ كذلك وإلى فلانٍ، وذروا من عداهم، فإنَّهم لا يصلحون أن يساكنوني في بلدي، فذهب خواصُّ مماليكه إلى من أمروا بحملهم، فلم يتركوهم يقرُّون، بل حملوهم حملاً، وساقوهم سَوْقاً إلى الملك، فاجتاح العدوُّ من بقي في المدينة وقتلهم، وأسر من أسر.

فهل يعدُّ الملك ظالمًا لهؤلاء، أم عادلاً فيهم؟ نعم خصَّ أولئك بإحسانه وعنايته وحرمتها من عداهم؛ إذ لا يجب عليه التسوية بينهم في فضله وإكرامه، بل ذلك فضله يؤتاه من يشاء.

وقد فسَّرت القدرية الجبرية «التوفيق»: بأنَّه خلق الطاعة، و«الخذلان»: بأنَّه خلق المعصية.

ولكن بنوا ذلك على أصولهم الفاسدة من إنكار الأسباب والحكم، وردُّوا الأمر إلى محض المشيئة من غير سببٍ ولا حكمة.

وقابلهم القدرية النفاة، فسَّروا التوفيق: بالبيان العام، والهدى العام، والتَّمكَّن من الطاعة والإقبال عليها، وهيئة أسبابها، وهذا حاصلٌ لكلِّ كافِرٍ ومشرِكٍ بلغته الحجَّة، وتمكَّن من الإيمان.

فالتوفيق عندهم: أمرٌ مشتركٌ بين الكفَّار والمؤمنين؛ إذ الإقدار والتَّمكين والدلالة والبيان قد عمَّ به الفريقين، ولم يفرد المؤمنين عندهم بتوفيقٍ وقع به الإيمان منهم، والكفَّار بخذلانٍ امتنع به الإيمان منهم، ولو فعل ذلك لكان عندهم محاباةً وظلمًا.

والتزموا لهذا الأصل لوازم، قامت بها عليهم سوق الشناعة بين العقلاء، ولم يجدوا بداً من التزامها، فظهر فساد مذهبهم، وتناقض قولهم<sup>(١)</sup> لمن أحاط به علماً، وتصوَّره حقَّ تصوُّره، وعلم أنَّه من أبطل مذهبٍ في العالم وأردئه.

وهدى الله الَّذِينَ آمَنُوا لما اختلفوا فيه من الحقِّ بإذنه، والله يهدي من يشاء إلى صراطٍ مستقيم، فلم يرضوا بطريق هؤلاء، ولا بطريق هؤلاء، وشهدوا انحراف الطَّريقين عن الصُّراط المستقيم؛ فأثبتوا القضاء والقدر، وعموم مشيئة الله للكائنات، وأثبتوا الأسباب والحكم، والغايات والمصالح، ونزَّهوا الله ﷻ أن يكون في ملكه ما لا يشاء، أو أن يقدر خلقه على ما لا يدخل تحت قدرته ولا مشيئته، أو أن يكون شيئاً من أفعالهم واقعاً بغير اختياره وبدون مشيئته، ومن قال ذلك فلم يعرف ربه، ولم يثبت له كمال الربوبية.

ونزَّهوه - مع ذلك - عن العبث وفعل القبيح، وأن يخلق شيئاً سدياً، وأن تخلو أفعاله عن حكم بالغةٍ لأجلها أوجدها، وأسبابٍ بها سببها، وغاياتٍ جعلت طرقاً ووسائل إليها، وأنَّ له في كلِّ ما خلقه وقضاه حكمةً بالغةً، وتلك الحكمة صفةٌ له قائمةٌ به، ليست مخلوقةً كما تقول القدرية النفاة للقدر والحكمة في الحقيقة.

(١) في «غ» والمنار: (أقوالهم).

فأهل الصراط المستقيم: بريئون من الطوائف، إلا من حقّ تتضمّنه مقالاتهم؛ فإنّهم يوافقونهم عليه، ويجمعون حقّ كلّ منهما إلى حقّ الأخرى، ولا يبطلون ما معهم من الحقّ لما قالوه من الباطل، فهم شهداء الله على الطوائف، وأمناؤه<sup>(١)</sup> عليهم، حكّامٌ بينهم، حاكمون عليهم، ولا يحكم عليهم أحدٌ منهم، يكشفون أحوال الطوائف، ولا يكشفهم إلاّ من كشف له عن معرفة ما جاء به الرّسول ﷺ وعرف الفرق بينه وبين غيره، ولم يلتبس عليه، وهؤلاء أفراد العالم ونخبته وخلاصته، ليسوا من الذين فرّقوا دينهم وكانوا شيعاً، ولا من الذين تقطّعوا أمرهم بينهم زبراً، بل ممّن هم<sup>(٢)</sup> على بينة من ربّه وبصيرة في إيمانه، ومعرفة بما عند النّاس، والله الموفّق.

## فصل

### المشهد الثامن: مشهد مشهد الأسماء والصفات

وهو من أجلّ المشاهد، وهو أعلى ممّا قبله وأوسع. والمطلع على هذا المشهد: معرفة تعلق الوجود خلقاً وأمراً بالأسماء الحسنى والصفات العلى، وارتباطه بها، وإن كان العالم بما فيه من بعض آثارها ومقتضياتها. وهذا من أجلّ المعارف وأشرفها، وكلّ اسم من أسمائه سبحانه له صفةٌ خاصّةٌ، فإنّ أسماءه أوصاف مدح وكمال، وكلّ صفة لها مقتضى وفعلٌ إمّا لازمٌ، وإمّا متعدّدٌ؛ ولذلك الفعل تعلق بمفعولٍ هو من لوازمه، وهذا في خلقه وأمره، وثوابه وعقابه، كلّ ذلك آثار الأسماء الحسنى وموجباتها. ومن المحال تعطيل أسمائه عن أوصافها ومعانيها، وتعطيل الأوصاف عمّا تقتضيه وتستدعيه من الأفعال، وتعطيل الأفعال عن المفعولات، كما أنّه يستحيل تعطيل مفعوله عن أفعاله وأفعاله عن صفاته، وصفاته عن أسمائه، وتعطيل أسمائه وأوصافه عن ذاته.

وإذا كانت أوصافه صفات كمالٍ، وأفعاله حكماً ومصالح، وأسماءه حسنى ففرض تعطيلها عن موجباتها مستحيلٌ في حقّه؛ ولهذا ينكر سبحانه على من عطّله عن أمره ونهيه، وثوابه وعقابه، وأنّه بذلك نسبه إلى ما لا يليق به، وإلى ما<sup>(٣)</sup> يتنزّه عنه، وأنّ ذلك حكمٌ سيئٌ ممّن حكم به عليه، وأنّ من نسبه إلى ذلك فما قدره حقّ قدره، ولا عظّمه حقّ تعظيّمه، كما قال تعالى في حقّ منكري النبوّة وإرسال

(١) في «غ» والمنار: (أمناؤه).

(٢) في «غ» والمنار: (هو).

(٣) جملة: (إلى ما) غير موجودة في «غ» والمنار.

الرُّسُل، وإنزال الكتب: ﴿وَمَا قَدَرُوا اللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِ إِذْ قَالُوا مَا أَنْزَلَ اللَّهُ عَلَيْنَا بَشَرًا مِّنْ شَيْءٍ﴾ [الأنعام: ٩١].

وقال تعالى في حق منكري المعاد والثواب والعقاب: ﴿وَمَا قَدَرُوا اللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِ وَالْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَالسَّمَاوَاتُ مَطْوِيَّاتٌ بِيَمِينِهِ﴾ [الزمر: ٦٧].

وقال في حق من جاوز عليه التسوية بين المختلفين، كالأبرار والفجار، والمؤمنين والكفار: ﴿أَمْ حَسِبَ الَّذِينَ اجْتَرَحُوا السَّيِّئَاتِ أَنْ نَجْعَلَهُمْ كَالَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ سَوَاءً مَّحْيَاهُمْ وَمَمَاتُهُمْ سَاءَ مَا يَحْكُمُونَ﴾ [الجنات: ٢١]، فأخبر أن هذا حكم سيئ لا يليق به، تأباه أسماؤه وصفاته.

وقال سبحانه: ﴿أَفَحَسِبْتُمْ أَنْمَّا خَلَقْنَاكُمْ عَبَثًا وَأَنْكُمْ إِلَيْنَا لَا تُرْجَعُونَ﴾ [١١٥] فتعالى الله الملك الحق لا إله إلا هو رب العرش الكريم [١١٦] ﴿[المؤمنون: ١١٥، ١١٦] عن هذا الظن والحسبان، الذي تأباه أسماؤه وصفاته.

ونظائر هذا في القرآن كثيرة، ينفي فيها<sup>(١)</sup> عن نفسه خلاف موجب أسمائه وصفاته؛ إذ ذلك مستلزم تعطيلها عن كمالها ومقتضياتها. فاسمه «الْحَمِيدُ، الْمَحِيدُ»: يمنع ترك الإنسان سدئ مهملًا معطلًا، لا يؤمر ولا ينهى، ولا يثاب ولا يعاقب.

وكذلك اسمه «الْحَكِيمُ»: يأبى ذلك. وكذلك اسمه «الْمَلِكُ» واسمه «الْحَيُّ»: يمنع أن يكون معطلًا من الفعل، بل حقيقة الحياة الفعل، فكل حي فعّال، وكونه سبحانه خالقًا قيوماً من موجبات حياته ومقتضياتها. واسمه «السَّمِيعُ، الْبَصِيرُ»: يوجب مسموعًا ومرئيًا، واسمه «الْخَالِقُ» يقتضي مخلوقًا. وكذلك «الرَّازِقُ». واسمه «الْمَلِكُ»: يقتضي مملكةً وتصرفًا وتدبيرًا، وإعطاءً ومنعًا، وإحسانًا وعدلًا، وثوابًا وعقابًا.

واسم «الْبَرِّ، الْمُحْسِنِ، الْمُعْطِي، الْمَنَّانِ». ونحوها: تقتضي آثارها وموجباتها. إذا عرف هذا، فمن أسمائه سبحانه «الْعَفَّارُ، التَّوَّابُ، الْعَفْوُ» فلا بد لهذه الأسماء من متعلقات، ولا بد من جنائية تغفر، وتوبة تقبل، وجرائم يعفى عنها، ولا بد لاسمه الحكيم من متعلق يظهر فيه حكمه، إذ اقتضاء هذه الأسماء لآثارها كإقتضاء اسم «الخالق، الرازق، المعطي، المانع» للمخلوق

(١) كلمة: (فيها) غير موجودة في «ع» والمنار.

والمرزوق والمعطى والممنوع، وهذه الأسماء كلها حسنى.  
والرَّبُّ تعالى يحبُّ ذاته وأوصافه وأسماءه، فهو عفوٌّ يحبُّ العفو، ويحبُّ المغفرة، ويحبُّ التَّوْبَةَ، ويفرح بتوبة عبده حين يتوب إليه أعظم فرح يخطر بالبال، وكان تقدير ما يغفره ويعفو عن فاعله، ويحلم عنه، ويتوب عليه ويسامحه من موجب أسمائه وصفاته، وحصول ما يحبُّه ويرضاه من ذلك، وما يحمد به نفسه ويحمده به أهل سمواته وأهل أرضه ما هو من موجبات كماله ومقتضى حمده.  
وهو سبحانه «الحميد المجيد»، وحمده ومجده يقتضيان آثارهما.

ومن آثارهما: مغفرة الزَّلَّاتِ، وإقالة العثرات، والعفو عن السيِّئات، والمسامحة على الجنایات، مع (١) كمال القدرة على استيفاء الحقِّ، والعلم منه سبحانه بالجناية ومقدار عقوبتها، فحلمه بعد علمه، وعفوه بعد قدرته، ومغفرته عن كمال عزِّته وحكمته، كما قال المسيح ﷺ: ﴿إِنْ تَعَدَّيْتُمْ فَإِنَّكُمْ عِبَادُكُمْ وَإِنْ تَغْفِرْ لَهُمْ فَإِنَّكَ أَنْتَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾ [المائدة: ١٧٨] أي: فمغفرتك عن كمال قدرتك وحكمتك، لست كمن يغفر عجزاً، ويسامح جهلاً بقدر الحقِّ، بل أنت عليمٌ بحقِّك، قادرٌ على استيفائه، حكيمٌ في الأخذ به.

فمن تأمَّل سريان آثار الأسماء والصفات في العالم، وفي الأمر؛ تبين له أنَّ مصدر قضاء هذه الجنایات من العبيد، وتقديرها هو من كمال الأسماء والصفات والأفعال، وغاياتها أيضاً مقتضى حمده ومجده، كما هو مقتضى ربوبيته وإلهيته.

فله في كلِّ ما قضاها وقدره الحكمة البالغة، والآيات الباهرة، والتَّعَرُّفات إلى عبادته بأسمائه وصفاته، واستدعاء محبَّتهم له، وذكرهم له، وشكرهم له، وتعبُّد لهم بأسمائه الحسنی؛ إذ كلُّ اسمٍ فله تعبُّد مختصُّ به، علماً ومعرفةً وحالاً، وأكمل النَّاس عبوديةً المتعبِّد بجميع الأسماء والصفات التي يطَّلَع عليها البشر، فلا تحجبه عبودية اسمٍ عن عبودية اسمٍ آخر، كمن يحجبه التَّعبُّد باسمه «القَدِير» عن التَّعبُّد باسمه «الحَلِيم، الرَّحِيم»، أو يحجبه عبودية اسمٍ «المُعْطِي» عن عبودية اسمه «الْمَانِع»، أو عبودية اسمه «الرَّحِيم، وَالْعَفُوُّ وَالْغَفُور» عن اسمه «الْمُنْتَقِم»، أو التَّعبُّد بأسماء التَّوَدُّد، والبرِّ، واللُّطف، والإحسان عن أسماء العدل، والجبروت، والعظمة، والكبرياء ونحو ذلك.

وهذه طريقة الكَمَل من السَّائرين إلى الله، وهي طريقةٌ مشتقَّة من قلب القرآن، قال الله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَىٰ فَادْعُوهُ بِهَا﴾ [الأعراف: ١٨٠]، والدُّعاء بها يتناول دعاء المسألة، ودعاء الشَّاء، ودعاء التَّعبُّد، وهو سبحانه يدعو عباده إلى أن يعرفوه بأسمائه وصفاته، ويشنوا عليه بها، ويأخذوا بحظِّهم من

(١) في «ع» والمنار: (هذا مع).

عبوديتها، وهو سبحانه يحب موجب أسمائه وصفاته.

فهو «عَلِيمٌ» يحب كلَّ عليمٍ، «جوادٌ» يحب كلَّ جوادٍ، و«تُرٌّ» يحب الوتر، «جَمِيلٌ» يحب الجمال، «عَفُوٌّ» يحب العفو وأهله، «حَيٌّ» يحب الحياء وأهله، «بِرٌّ» يحب الأبرار، «شَكُورٌ» يحب الشَّاكرين، «صَبُورٌ» يحب الصَّابرين، «حَلِيمٌ» يحب أهل الحلم، فلمحبته سبحانه للتوبة والمغفرة والعفو والصَّفح خلق من يغفر له ويتوب عليه ويعفو عنه، وقدَّر عليه ما يقتضي وقوع المكروه والمبغوض له؛ ليرتَّب عليه المحبوب له المرضي له، فتوسُّطه كتوسُّط الأسباب المكروهة المفضية إلى المحبوب.

قَرَّبَمَا كَانَ مَكْرُوهُ الْعِبَادِ (١) إِلَىٰ مَحْبُوبَهَا سَبَبَ مَا مِثْلُهُ سَبَبٌ

والأسباب مع مسبباتها أربعة أنواع:

محبوبٌ يفضي إلى محبوبٍ.

ومكروهٌ يفضي إلى محبوبٍ.

وهذان النوعان عليهما مدار أفضيته وأقداره سبحانه بالنسبة إلى ما يحبه وما يكرهه.

- والثالث: مكروهٌ يفضي إلى مكروهٍ.

- والرابع: محبوبٌ يفضي إلى مكروهٍ.

وهذان النوعان ممتنعان في حقه سبحانه؛ إذ الغايات المطلوبة من قضائه وقدره الذي ما خلق ما خلق، ولا قضى ما قضى إلا لأجل حصولها - لا تكون إلا محبوبةً للرَّبِّ مرضيةً له، والأسباب الموصلة إليها منقسمةٌ إلى محبوبٍ له ومكروهٍ له.

فالتطاعات والتوحيد أسبابٌ محبوبةٌ له، موصلةٌ إلى الإحسان، والثواب المحبوب له أيضًا، والشُّرك والمعاصي أسبابٌ مسخوطةٌ له، موصلةٌ إلى العدل المحبوب له، وإن كان الفضل أحبَّ إليه من العدل، فاجتماع العدل والفضل أحبُّ إليه من انفراد أحدهما عن الآخر (٢)، لما فيهما من كمال الملك والحمد، وتنوع الثناء، وكمال القدرة.

فإن قيل: كان يمكن حصول هذا المحبوب من غير توسُّط المكروه.

قيل: هذا سؤالٌ باطلٌ؛ لأنَّ وجود الملزوم بدون لازمه ممتنعٌ، والذي يقدر في (٣) الذهن وجوده شيءٌ آخر غير هذا المطلوب المحبوب للرَّبِّ، وحكم الذهن عليه بأنه محبوبٌ للرَّبِّ حكمٌ بلا

(١) في «غ» والمنار: (النفوس).

(٢) جملة: (عن الآخر) غير موجودة في «غ» والمنار.

(٣) كلمة: (في) غير موجودة في «غ» والمنار.

علم، بل قد يكون مبعوضاً للرَّبِّ تعالى لمنافاته حكمته، فإذا حكم الذَّهن عليه بأنَّه محبوبٌ له، كان نسبةً له إلى ما لا يليق به، ويتعالى عنه.  
 فليعط اللَّبيب هذا الموضوع حقَّه من التَّأمُّل؛ فإنَّه مزلةٌ أقدامٍ، ومضلةٌ أفهامٍ، ولو أمسك عن الكلام من لا يعلم لقلَّ الخلاف.  
 وهذا المشهد أجلُّ من أن يحيط به كتابٌ، أو يستوعبه خطابٌ، وإنَّما أشرنا إليه<sup>(١)</sup> أدنى إشارةٍ تُطلع على ما وراءها، والله الموفِّق والمعِين.

## فصلٌ

### المشهد التاسع: مشهد زيادة الإيمان وتعدد شواهد

وهذا من ألطف المشاهد، وأخصَّها بأهل المعرفة، ولعلَّ سامعه يبادر إلى إنكاره، ويقول: كيف يشهد زيادة الإيمان من الذُّنوب والمعاصي؟ ولاسيَّما ذنوب العبد ومعاصيه، وهل ذلك إلَّا منقُصٌ للإيمان، فإنَّه بإجماع السلف يزيد بالطَّاعة، وينقص بالمعصية.  
 فاعلم أنَّ هذا حاصلٌ من التفات العارف إلى الذُّنوب والمعاصي منه ومن غيره وإلى ترتُّب آثارها عليها، وترتُّب هذه الآثار عليها علمٌ من أعلام النُّبوة، وبرهانٌ من براهين صدق الرُّسل، وصحَّة ما جاءوا به.

فإنَّ الرُّسل صلوات الله وسلامه عليهم أمروا العباد بما فيه صلاح ظواهرهم وبواطنهم، في معاشهم ومعادهم، ونهوهم عمَّا فيه فساد ظواهرهم وبواطنهم في المعاش والمعاد، وأخبروهم عن الله عَزَّ وَجَلَّ أنَّه يحبُّ كذا وكذا، ويثيب عليه بكذا وكذا، وأنَّه يبغض كيت وكيت، ويعاقب عليه بكيت وكيت، وأنَّه إذا أطيع بما أمر به شكر عليه بالإمداد والزيادة، والنَّعم، في القلوب والأبدان والأموال، ووجد العبد زيادته وقوته في حاله كلَّها، وأنَّه إذا خولف أمره ونهيه، ترتَّب عليه من النَّقص، والفساد، والضعف، والدُّلُّ والمهانة، والحقارة، وضيق العيش وتنكُّد الحياة ما ترتَّب، كما قال تعالى: ﴿مَنْ عَمِلَ صَالِحًا مِّنْ ذَكَرٍ أَوْ أُنْثِيَ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَنُحْيِيَنَّهٗ حَيٰوةً طَيِّبَةً وَلَنَجْزِيَنَّهُمْ أَجْرَهُمْ بِأَحْسَنِ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ ﴿٩٧﴾ [النحل: ٩٧].

(١) في «غ» والمنار: (منه).



وقال: ﴿قُلْ يَلْعَابِدِ الَّذِينَ ءَامَنُوا أَنفُسَهُمْ لِلَّذِينَ أَحْسَنُوا فِي هَذِهِ الدُّنْيَا حَسَنَةٌ وَأَرْضُ اللَّهِ وَاسِعَةٌ إِنَّمَا يُوَفَّى الصَّابِرُونَ أَجْرَهُمْ بِغَيْرِ حِسَابٍ ﴿١٠﴾﴾ (١) [الزمر: ١٠].

وقال تعالى: ﴿وَأَن أَسْتَغْفِرُوا رَبَّكَ ثُمَّ تَوْبُوا إِلَيْهِ يُمَنِّعْكُمْ مِّنْعًا حَسَنًا إِلَىٰ أَجَلٍ مُّسَمًّى وَيُؤْتِ كُلَّ ذِي فَضْلٍ فَضْلَهُ ﴿٣﴾﴾ [هود: ٣].

وقال تعالى: ﴿وَمَن أَعْرَضَ عَن ذِكْرِي فَإِنَّ لَهُ مَعِيشَةً ضَنْكًا وَمَحْشُرُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَعْمَىٰ ﴿١١٤﴾﴾ [طه: ١١٤] وفسرت المعيشة الضنك بعذاب القبر، والصحيح أنها في الدنيا وفي البرزخ، فإن من أعرض عن ذكره الذي أنزله فله من ضيق الصدر، ونكد العيش، وكثرة الخوف، وشدة الحرص والتعب على الدنيا، والتحشر على فواتها قبل حصولها وبعد حصولها، والآلام التي في خلال ذلك ما لا يشعر به القلب، لسكرته، وانغماسه في السكر، فهو لا يصحو ساعة إلا أحسّ وشعر بهذا الألم، فبادر إلى إزالتها بسكر ثانٍ، فهو هكذا مدة حياته، وأي عيشة أضيق من هذه لو كان للقلب شعور؟

فقلوب أهل البدع، والمعرضين عن القرآن، وأهل الغفلة عن الله، وأهل المعاصي في جحيم قبل الجحيم الأكبر (٢)، وقلوب الأبرار في نعيم قبل النعيم الأكبر: ﴿إِنَّ الْأَبْرَارَ لَفِي نَعِيمٍ ﴿١٣﴾﴾ وَإِنَّ الْفَجَّارَ لَفِي جَحِيمٍ ﴿١٤﴾﴾ [الانفطار: ١٣، ١٤].

هذا في دؤرهم الثلاث، ليس مختصاً بالدَّار الآخرة، وإن كان تمامه وكمالها وظهوره: إنما هو في الدَّار الآخرة، وفي البرزخ دون ذلك، كما قال تعالى: ﴿وَإِنَّ لِلَّذِينَ ظَلَمُوا عَذَابًا دُونَ ذَلِكَ ﴿٤٧﴾﴾ [الطور: ٤٧].

وقال تعالى: ﴿وَيَقُولُونَ مَتَىٰ هَذَا الْوَعْدُ إِن كُنْتُمْ صَادِقِينَ ﴿٧١﴾﴾ قُلْ عَسَىٰ أَن يَكُونَ رَدِفَ لَكُمْ بَعْضُ الَّذِي تَسْتَعْجِلُونَ ﴿٧٢﴾﴾ [النمل: ٧١، ٧٢].

وفي هذه الدَّار دون ما في البرزخ، ولكن يمنع من الإحساس به الاستغراق في سكرة الشهوات، وطرح ذلك عن القلب، وعدم التفكر فيه.

والعبد قد يصيبه ألمٌ حسِّي فيطرحه عن قلبه، ويقطع التفاته عنه، ويجعل إقباله على غيره، لئلا يشعر به جملةً، فلو زال عنه ذلك الالتفات لصاح من شدة الألم، فما الظنُّ بعذاب القلوب وآلامها؟!

(١) في جميع النسخ كتبت هذه الآية خطأ كما يلي: (قل يا عبادي الذين آمنوا اتقوا ربكم للذين أحسنوا في هذه الدنيا حسنة ولداد الآخرة خير)، ولا يوجد آية في القرآن بهذا النص، والصحيح ما أثبتناه في المتن، والله أعلم.

(٢) في «غ» والمنار: (الكبرى).

وقد جعل الله سبحانه للحسنات والطاعات آثارًا محبوبةً لذيدةً طيبةً، لذتها فوق لذة المعصية بأضعافٍ مضاعفةٍ، لا نسبة لها إليها، وجعل للسيئات والمعاصي آثامًا مكروهةً، وحزازاتٍ تُربي على لذة تناولها بأضعافٍ مضاعفةٍ.

قال ابن عباسٍ: «إن للحسنة نورًا في القلب، وضياء في الوجه، وقوة في البدن، وزيادة في الرزق، ومحبة في قلوب الخلق، وإن للسيئة سوادًا في الوجه، وظلمة في القلب وهنًا في البدن، ونقصًا في الرزق، وبغضة في قلوب الخلق» وهذا يعرفه صاحب البصيرة، ويشهده من نفسه ومن غيره.

فما حصل للعبد حال مكروهة قط إلا بذنبٍ، وما يعفو الله عنه أكثر، قال الله تعالى: ﴿ وَمَا أَصَابَكُمْ مِنْ مُصِيبَةٍ فِيمَا كَسَبَتْ أَيْدِيكُمْ وَيَعْفُوا عَنْ كَثِيرٍ ﴾ [الشورى: ٣٠].  
وقال لخير خلقه وأصحاب نبيه: ﴿ أَوْلَمَّا أَصَبْتُمْ مُمْسِيَةً قَدْ أَصَبْتُمْ مِثْلَهَا قُلْتُمْ أَيْنَ هَذَا قُلْ هُوَ مِنْ عِنْدِ أَنْفُسِكُمْ ﴾ [آل عمران: ١٦٥].

وَقَالَ: ﴿ مَا أَصَابَكَ مِنْ حَسَنَةٍ فَمِنَ اللَّهِ وَمَا أَصَابَكَ مِنْ سَيِّئَةٍ فَمِنْ نَفْسِكَ ﴾ [النساء: ٧٩].  
وَالْمُرَادُ بِالْحَسَنَةِ وَالسَّيِّئَةِ هُنَا: النِّعَمُ وَالْمَصَائِبُ الَّتِي تُصِيبُ الْعَبْدَ مِنَ اللَّهِ، وَلِهَذَا قَالَ: ﴿ مَا أَصَابَكَ ﴾ ولم يقل: «مَا أَصَبْتُ».

فكل نقصٍ وبلاءٍ وشرٍّ في الدنيا والآخرة، فسببه الذنوب، ومخالفة أوامر الربِّ، فليس في العالم شرٌّ قطُّ إلا الذنوب وموجباتها.

وآثار الحسنات والسيئات في القلوب والأبدان والأموال أمرٌ مشهودٌ في العالم، لا ينكره ذو عقلٍ سليمٍ، بل يعرفه المؤمن والكافر، والبرُّ والفاجر.

وشهود العبد هذا في نفسه وفي غيره، وتأمله ومطالعه ممَّا يقوِّي إيمانه بما جاءت به الرُّسل، وبالثواب والعقاب؛ فإنَّ هذا عدلٌ مشهودٌ محسوسٌ في هذا العالم، ومثوباتٌ وعقوباتٌ عاجلةٌ، دالةٌ على ما هو أعظم منها لمن كانت له بصيرةٌ.

كما قال بعض النَّاسِ: إذا صدر منِّي ذنبٌ ولم أبادره ولم أداركه بالتوبة انتظرت أثره السيِّء، فإذا أصابني - أو فوَّقه أو دونه - كما حسبت، يكون هجِّيراي: أشهد أن لا إله إلا الله، وأشهد أن محمدًا رسول الله.

ويكون ذلك من شواهد الإيمان وأدلتها؛ فإنَّ الصَّادق متى أخبرك أنك إذا فعلت كذا وكذا ترتب عليه من المكروه كذا وكذا، فجعلت كلِّما فعلت شيئاً من ذلك حصل لك ما قال من المكروه، لم تزد إلاَّ علماً بصدقه وبصيرةً فيه، وليس هذا لكلِّ أحدٍ، بل أكثر النَّاس تَريِنُ الذُّنوب على قلبه، فلا يشهد شيئاً من ذلك ولا يشعر به البتَّة.

وإنَّما يكون هذا القلب فيه نور الإيمان، وأهوية الذُّنوب والمعاصي تعصف فيه، فهو يشاهد هذا وهذا، ويرى حال مصباح إيمانه مع قوَّة تلك الأهوية والرياح، فيرى نفسه كراكب البحر عند هيجان الرياح، وتقلُّب السفينة وتكفُّتها ولاسيَّما إذا انكسرت به وبقي على لوحٍ تلعب به الرياح، فهكذا المؤمن يشاهد نفسه عند ارتكاب الذُّنوب، إذا أريد به الخير، وإن أريد به غير ذلك فقلبه في وادٍ آخر.

ومتى انفتح هذا الباب للعبد انتفع بمطالعة تاريخ العالم، وأحوال الأمم، وماجريات الخلق، بل انتفع بماجريات أهل زمانه وما يشاهده من أحوال النَّاس وفهم حينئذٍ معنى قوله تعالى: ﴿ أَفَمَنْ هُوَ قَائِمٌ عَلَىٰ كُلِّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ ﴾ [الرعد: ٣٣] وقوله: ﴿ شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ وَالْمَلَائِكَةُ وَأُولُو الْعِلْمِ قَائِمًا بِالْقِسْطِ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ ﴾ [آل عمران: ١٨].

فكلُّ ما تراه في الوجود من شرٍّ وألمٍ وعقوبةٍ وجذبٍ، ونقصٍ في نفسك وفي غيرك فهو من قيام الرَّبِّ تعالى بالقسط، وهو عدل الله وقسطه، وإن أجراه على يد ظالمٍ، فالمسلطُّ له أعدل العادلين، كما قال تعالى لمن أفسد في الأرض: ﴿ بَعَثْنَا عَلَيْكُمْ عِبَادًا لَنَا أُولِي بَأْسٍ شَدِيدٍ فَجَاسُوا خِلَالَ الدِّيَارِ ﴾ [الإسراء: ٥] الآية. فالذُّنوب مثل السُّموم مضرَّةٌ بالذَّات، فإن تداركها من سقيِّ بالأدوية المقاومة لها، وإلاَّ قهرت القوَّة الإيمانيَّة، وكان الهلاك، كما قال بعض السَّلف: «المعاصي يريد الكُفْر، كما أنَّ الحمى يريد الموت».

فشهود العبد نقص حاله إذا عصى ربَّه، وتغيَّر القلوب عليه، وجفولها منه، وانسداد الأبواب في وجهه، وتوغَّر المسالك عليه، وهوانه على أهل بيته وأولاده وزوجته وإخوانه، وتطلُّبه ذلك<sup>(١)</sup> حتَّى يعلم من أين أتى؟ ووقوعه على السَّبب الموجب لذلك ممَّا يقوِّي إيمانه، فإن أفلح وباشر الأسباب التي تفضي به إلى ضدِّ هذه الحال رأى العزَّ بعد الدُّلِّ، والغنى بعد الفقر، والسُّرور بعد الحزن، والأمن بعد الخوف، والقوَّة في قلبه بعد ضعفه وهونه ازداد إيماناً مع إيمانه، فتقوى شواهد الإيمان في قلبه

(١) في «غ»: (سبب ذلك).

وبراهينه وأدلته في حال معصيته وطاعته، فهذا من الذين قال الله فيهم<sup>(١)</sup>: ﴿لِيُكَفِّرَ اللَّهُ عَنْهُمْ أَسْوَأَ الَّذِي عَمِلُوا وَيَجْزِيَهُمْ أَجْرَهُمْ بِأَحْسَنِ الَّذِي كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ ﴿٣٥﴾ [الزمر: ٣٥].

وصاحب هذا المشهد متى تبصّر فيه، وأعطاه حقّه صار من أطباء القلوب العالمين بدائها ودوائها، فنفعه الله في نفسه، ونفع به من شاء من خلقه، والله أعلم.

## فصل

### المشهد العاشر: مشهد الرحمة

فإنَّ العبد إذا وقع في الذنب خرج من قلبه تلك الغلظة والقسوة، والكيفيّة الغضبيّة التي كانت عنده لمن صدر منه ذنبٌ، حتّى لو قدر عليه لأهلكه، وربّما دعا الله عليه أن يهلكه ويأخذه، غضباً منه لله، وحرصاً على ألا يعصى، فلا يجد في قلبه رحمةً للمذنبين الخاطئين، ولا يراهم إلا بعين الاحتقار والازدراء، ولا يذكرهم إلا بلسان الطّعن فيهم، والعيب لهم والذّم، فإذا جرت عليه المقادير، وخلّي ونفسه استغاث الله<sup>(٢)</sup> والتجأ إليه، وتململ بين يديه تمللم السّليم، ودعاه دعاء المضطّرّ، فتبدّلت تلك الغلظة على المذنبين رقةً، وتلك القساوة على الخاطئين رحمةً وليناً، مع قيامه بحدود الله، وتبدّل دعاؤه عليهم دعاء لهم، وجعل لهم وظيفة من عمره، يسأل الله أن يغفر لهم. فما أنفعه له من مشهد! وما أعظم جدواه عليه! والله أعلم.

## فصل

### فيورثه ذلك: المشهد الحادي عشر

وهو مشهد العجز والضعف، وأنّه أعجز شيء عن حفظ نفسه وأضعفه، وأنّه لا قوّة له ولا قدرة

(١) جملة: (قال الله فيهم) غير موجودة في «غ» والمنار.

(٢) في «غ» والمنار: (بالله).

ولا حول إلا بربه، فيشهد قلبه كريشة ملقاة بأرضٍ فلاةٍ تقلبها الرياح يمينا وشمالا، ويشهد نفسه كراكب سفينة في البحر تهبج بها الرياح وتتلاعب بها الأمواج، ترفعها تارة، وتخضعها تارة أخرى، تجري عليه أحكام القدر، وهو كالآلة طريحا بين يدي وليه، ملقى ببابه، واضعا خده على ثرى أعتابه، لا يملك لنفسه ضرا ولا نفعا، ولا موتا ولا حياة ولا نشورا، ليس له من نفسه إلا الجهل والظلم وآثارهما ومقتضياتهما، فالهلاك أدنى إليه من شرك نعله كشاة ملقاة بين الذئب والسباع، لا يردها<sup>(١)</sup> عنها إلا الراعي، فلو تخلى عنها طرفة عين لتقاسموها أعضاء.

وهكذا حال العبد ملقى بين الله وبين أعدائه، من شياطين الإنس والجن، فإن حماه منهم وكفهم عنه لم يجدوا إليه سبيلا، وإن تخلى عنه ووكله إلى نفسه طرفة عين لم ينقسم عليهم، بل هو نصيب من ظفر به منهم.

وفي هذا المشهد يعرف نفسه حقا، ويعرف ربه، وهذا أحد التأويلات للكلام المشهور: «مَنْ عَرَفَ نَفْسَهُ عَرَفَ رَبَّهُ». وليس هذا حديثا عن رسول الله ﷺ، إنما هو أثر إسرائيلي بغير هذا اللفظ أيضا: «يَا إِنْسَانُ، اعْرِفْ نَفْسَكَ تَعْرِفْ رَبَّكَ».

وفيه ثلاثة تأويلات:

- أحدها: أن من عرف نفسه بالضعف عرف ربه بالقوة، ومن عرفها بالعجز عرف ربه بالقدرة، ومن عرفها بالذل عرف ربه بالعز، ومن عرفها بالجهل عرف ربه بالعلم؛ فإن الله سبحانه استأثر بالكمال المطلق، والحمد والثناء، والمجد والغنى، والعبد فقير ناقص محتاج، وكلما ازدادت معرفة العبد بنقصه وعيبه وفقره وذله وضعفه ازدادت معرفته لربه بأوصاف كماله.

- التأويل الثاني: أن من نظر إلى نفسه وما فيها من الصفات الممدوحة من القوة والإرادة والكلام والمشية والحياة - عرف أن من أعطاه ذلك، وخلق فيه أولى به، فمعطي الكمال أحق بالكمال، فكيف يكون العبد حيا متكلمًا سميعًا بصيرا مريدا عالمًا، يفعل باختياره، ومن خلقه وأوجده لا يكون أولى بذلك منه؟! فهذا من أعظم المحال، بل من جعل العبد متكلمًا أولى أن يكون هو

(١) في «غ» والمنار: (يردهم).

متكلمًا ومن جعله حيًّا عليمًا سميعًا بصيرًا فاعلاً قادرًا، أولى أن يكون كذلك.

فالتأويل الأوَّل من باب الضدِّ، وهذا من باب الأولويَّة.

- والتأويل الثالث: أن هذا من باب النَّفي؛ أي: كما أنك لا تعرف نفسك التي هي أقرب الأشياء

إليك، فلا تعرف حقيقتها، ولا ماهيَّتها ولا كيفيَّتها، فكيف تعرف<sup>(١)</sup> ربَّك وكيفيَّة صفاته؟

والمقصود: أن هذا المشهد يعرِّف العبد أنه عاجزٌ ضعيفٌ، فتزول عنه رعونات الدَّعاوي

والإضافات إلى نفسه، ويعلم أنه ليس له من الأمر شيءٌ، [وليس بيده شيءٌ]<sup>(٢)</sup>؛ إن هو إلا محض

القهر والعجز والضعف.

## فصل

### فحينئذ يطاع منه على المشهد الثاني عشر

وهو مشهد الذُّلِّ، والانكسار، والخضوع، والافتقار للرَّبِّ ﷻ، فيشهد في كلِّ ذرَّةٍ من ذرَّاته

الباطنة والظاهرة ضرورة تامَّة، وافتقارًا تامًّا إلى ربِّه ووليِّه، ومن بيده صلاحه وفلاحه، وهدايه وسعادته،

وهذه الحال التي تحصل لقلبه لا تنال العبارة حقيقتها، وإنَّما تدرك بالحصول، فيحصل لقلبه كسرةٌ

خاصَّةٌ لا يشبهها شيءٌ، بحيث يرى نفسه كالإناء المرضوض تحت الأرجل، الذي لا شيء فيه، ولا به

ولا منه، ولا فيه منفعةٌ، ولا يُرْعَب في مثله، وأنَّه لا يصلح للارتفاع إلا بجبر جديدٍ من صانعه وقيِّمه،

فحينئذ يستكثر في هذا المشهد ما من ربِّه إليه من الخير، ويرى أنه لا يستحقُّ قليلاً منه ولا كثيرًا، فأبى

خير ناله من الله استكثره على نفسه، وعلم أن قدره دونه، وأنَّ رحمة ربِّه هي التي<sup>(٣)</sup> اقتضت ذكره به،

وسياقته إليه، واستقلَّ ما من نفسه من الطَّاعات لربِّه، ورآها ولو ساوت طاعات الثَّقَلين من أقلِّ ما

ينبغي لربِّه عليه، واستكثر قليل معاصيه وذنوبه، فإنَّ الكسرة التي حصلت لقلبه أوجبت له هذا كلَّه.

(١) في «غ»: (حقيقة ربك).

(٢) ما بين المعكوفتين غير موجودة في ط. الفقي، وهي مثبتة في «غ» والمنار.

(٣) جملة: (هي التي) غير موجودة في «غ» والمنار.

فما أقرب الجبر من هذا القلب المكسور! وما أدنى النصر والرَّحمة والرِّزق منه! وما أنفع هذا المشهد له وأجداه عليه! وذرةٌ من هذا ونفسٌ منه أحبُّ إلى الله من طاعاتِ أمثال الجبال من المُدليين المعجبين بأعمالهم وعلومهم وأحوالهم، وأحبُّ القلوب إلى الله سبحانه قلبٌ قد تمكَّنت منه هذه الكسرة، وملكته هذه الذلَّة، فهو ناكس الرأس بين يدي ربِّه، لا يرفع رأسه إليه حياءً وخجلاً من الله.

قيل لبعض العارفين: «أيسجد القلب؟ قال: نعم، يسجد سجدةً لا يرفع رأسه منها إلى يوم اللِّقاء»، فهذا سجود القلب.

فقلبٌ لا تباشره هذه الكسرة هو غير ساجدِ السُّجود المراد منه، وإذا سجد القلب لله هذه السَّجدة العظمى سجدت معه جميع الجوارح، وعَنَّا الوجه حينئذٍ للحَيِّ القيُّوم، وخشع الصَّوت والجوارح كلُّها، وذَلَّ العبد وخضع واستكان، ووضع خدَّه على عتبة العبوديَّة، ناظرًا بقلبه إلى ربِّه ووليِّه نظر الدَّلِيل إلى العزيز الرَّحيم، فلا يُرَى إلَّا متملِّقًا لربِّه، خاضعًا له، ذليلاً مستعطفًا له، يسأله عطفه ورحمته، فهو يترصُّى ربِّه كما يترصُّى المحبُّ الكامل المحبَّة محبوبه المالك له، الَّذي لا غنى له عنه، ولا بدَّ له منه، فليس له همٌّ غير استرضائه واستعطفه، لأنَّه لا حياة له ولا فلاح إلَّا في قربه ورضاه عنه، ومحبَّته له، يقول: كيف أغضب من حياتي في رضاه؟ وكيف أعدل عمَّن سعادتي وفلاحتي وفوزي في قربه وحبه وذكره؟

وصاحب هذا المشهد يشهد نفسه كرجلٍ كان في كنف أبيه يغذوه بأطيب الطَّعام والشَّراب واللِّباس، ويربِّيه أحسن التَّربية، ويرقيِّه على<sup>(١)</sup> درجات الكمال أتمَّ ترقية، وهو القيِّم بمصالحة كلِّها، فبعثه أبوه في حاجةٍ له، فخرج عليه في طريقه عدوًّا، فأسره وكتَّفه وشدَّه وثاقًا، ثمَّ ذهب به إلى بلاد الأعداء فسامه سوء العذاب، وعامله بضدِّ ما كان أبوه يعامله به، فهو يتذكَّر تربية والده وإحسانه إليه الفينة بعد الفينة، فتتهيج من قلبه لواعج الحسرات كلِّما رأى حاله، ويتذكَّر ما كان عليه وكلِّ ما كان فيه، فبينما هو في أسر عدوِّه يسومه سوء العذاب، ويريد نحره في آخر الأمر، إذ حانت منه التفاتةٌ إلى نحو ديار أبيه، فرأى أباه منه قريبًا، فسعى إليه، وألقى نفسه عليه، وانطرح<sup>(٢)</sup> بين يديه، يستغيث: يا أبتاه، يا

(١) في «غ» والمنار: (في).

(٢) كلمة: (وانطرح) غير موجودة في «غ» والمنار.

أبتاه، يا أبتاه! انظر إلى ولدك وما هو فيه، ودموعه تستبق على خدي، قد اعتنقه والتزمه، وعدوه في طلبه، حتى وقف على رأسه، وهو ملتزم لوالده ممسك به (١).

فهل تقول: إن والده يسلمه مع هذه الحال إلى عدوه، ويخلي بينه وبينه؟!  
فما الظنُّ بمن هو أرحم بعبده من الوالد بولده، ومن الوالدة بولدها إذا فرَّ عبدٌ (٢) إليه، وهرب من عدوه إليه، وألقى بنفسه (٣) طريقاً باباه، يمرغ خده في ثرى أعتابه باكيًا بين يديه، يقول: يا ربِّ، يا ربِّ، ارحم من لا راحم له سواك، ولا ناصر له سواك، ولا مؤوي له سواك، ولا مغيث له سواك. مسكينك وفقيرك، وسائلك ومؤمِّلك ومرجِّيك، لا ملجأ له ولا منجى له منك إلا إليك، أنت معاذه وبك ملاذه.

يَا مَنْ أَلُوذُ بِهِ فِيمَا أُؤْمَلُّهُ      وَمَنْ أَعُوذُ بِهِ مِمَّا أَحَاذِرُهُ  
لَا يَجْبُرُ النَّاسَ عَظْمًا أَنْتَ كَاسِرُهُ      وَلَا يَهَيِّضُونَ عَظْمًا أَنْتَ جَابِرُهُ

## فصل

فإذا استبصر في هذا المشهد، وتمكَّن من قلبه، وباشره وذاق طعمه وحلاوته ترقى منه إلى:

## المشهد الثالث عشر

وهو الغاية التي شمَّر إليها السَّالكون، وأمَّها القاصدون، ولحظ إليها العاملون.

(١) في «غ» والمنار: (له).

(٢) كلمة: (عبد) غير موجودة في «غ» والمنار.

(٣) في «غ» والمنار: (نفسه).



وهو مشهد العبودية والمحبة، والشوق إلى لقائه، والابتهاج به، والفرح والسُرور به، فتقرُّ به عينه، ويسكن إليه قلبه، وتطمئنُّ إليه جوارحه ويستولي ذكره على لسان محبه وقلبه، فتصير خطرات المحبة مكان خطرات المعصية، وإرادات التقرب إليه وإلى مرضاته مكان إرادة معاصيه ومساخطه، وحرركات اللسان والجوارح بالطاعات مكان حرركاتها بالمعاصي، قد امتلأ قلبه من محبته، ولهج لسانه بذكره، وانقادت الجوارح لطاعته؛ فإن هذه الكسرة الخاصة لها تأثير عجيب في المحبة لا يعبر عنه.

ويحكى عن بعض العارفين أنه قال: «دخلت على الله من أبواب الطاعات كلها، فما دخلت من بابٍ إلا رأيت عليه الزحام، فلم أتمكن من الدخول، حتى جئت باب الذل والافتقار، فإذا هو أقرب بابٍ إليه وأوسع، ولا مزاحم فيه ولا معوق، فما هو إلا أن وضعت قدمي في عتبته، فإذا هو سبحانه قد أخذ بيدي وأدخلني عليه».

وكان شيخ الإسلام ابن تيمية رحمته الله يقول: «من أراد السعادة الأبدية فلْيَلْزَمْ عتبة العبودية».

وقال بعض العارفين: «لا طريق أقرب إلى الله من العبودية، ولا حجاب أغلظ من الدعوى، ولا ينفع مع الإعجاب والكبر عملٌ واجتهادٌ، ولا يضرُّ مع الذل والافتقار بطالةٌ»، يعني: بعد فعل الفرائض.

والقصد: أن هذه الذلة والكسرة الخاصة تدخله على الله، وترميه على طريق المحبة، فيفتح له منها بابٌ لا يفتح له من غير هذه الطريق، وإن كانت طرق سائر الأعمال والطاعات تفتح للعبد أبواباً من المحبة، لكن الذي يفتح منها من طريق الذل والانكسار والافتقار وازدراء النفس، ورؤيتها بعين الضعف والعجز والعيب والتقص والذم، بحيث يشاهدها ضيعةً وعجزاً، وتفريطاً وذنباً وخطيئةً، نوعٌ آخر وفتحٌ آخر، والسالك بهذه الطريق غريبٌ في الناس، وهم في وادٍ وهو في وادٍ، وهي تسمى طريق الطير، يسبق النائم فيها على فراشه السعاة، فيصبح وقد قطع الطريق<sup>(١)</sup>، وسبق الركب، بينما هو يحدثك، إذا به قد سبق الطرف وفات السعاة، فالله المستعان، وهو خير الغافرين.

(١) جملة: (قطع الطريق) غير موجودة في «غ» والمنار.

وهذا الذي حصل له من آثار محبة الله له، وفرحه بتوبة عبده؛ فإنه سبحانه يحب التوابين، ويفرح بتوبتهم أعظم فرح وأكمله.

فكلما طالع العبد ممن ربه سبحانه عليه قبل الذنب، وفي حال مواقفته، وبعده، وبره به وحلمه عنه، وإحسانه إليه - حاجت من قلبه لواعج محبته والشوق إلى لقائه؛ فإن القلوب مجبولة على حب من أحسن إليها، وأي إحسانٍ أعظم من إحسان من يبارزه العبد بالمعاصي، وهو يمدّه بنعمه، ويعامله بالطفاه، ويسبل عليه ستره، ويحفظه من خطفات أعدائه المترقبين له أدنى عثرة ينالون منه بها بغيتهم، ويردّهم عنه، ويحول بينهم وبينه؟ وهو في ذلك كله بعينه، يراه ويطلع عليه، فالسما تستاذن ربها أن تحصبه، والأرض تستاذنه أن تخسف به، والبحر يستاذنه أن يغرقه.

كما في «مُسْنَدُ الْإِمَامِ أَحْمَدَ» عن النَّبِيِّ ﷺ: «مَا مِنْ يَوْمٍ إِلَّا وَالْبَحْرُ يَسْتَأْذِنُ رَبَّهُ أَنْ يُغْرِقَ ابْنَ آدَمَ، وَالْمَلَائِكَةُ تَسْتَأْذِنُهُ أَنْ تُعَاجِلَهُ وَتُهْلِكَهٗ، وَالرَّبُّ تَعَالَى يَقُولُ: دَعُوا عَبْدِي، فَأَنَا أَعْلَمُ بِهِ، إِذْ أَنْشَأْتُهُ مِنَ الْأَرْضِ، إِنْ كَانَ عَبْدُكُمْ فَشَأْنُكُمْ بِهِ، وَإِنْ كَانَ عَبْدِي فَمَنِّي وَإِلَيَّ، عَبْدِي وَعَزَّتِي وَجَلَالِي إِنْ أَتَانِي لَيْلًا قَبْلَتُهُ، وَإِنْ أَتَانِي نَهَارًا قَبْلَتُهُ، وَإِنْ تَقَرَّبَ مِنِّي شَبْرًا تَقَرَّبْتُ مِنْهُ ذِرَاعًا، وَإِنْ تَقَرَّبَ مِنِّي ذِرَاعًا تَقَرَّبْتُ مِنْهُ بَاعًا، وَإِنْ مَسَى إِلَيَّ هَرَوْلْتُ إِلَيْهِ، وَإِنْ اسْتَغْفَرَنِي عَفَرْتُ لَهُ، وَإِنْ اسْتَفْأَلَنِي أَقْلَتُهُ، وَإِنْ تَابَ إِلَيَّ ثَبْتُ عَلَيْهِ، مَنْ أَعْظَمَ مِنِّي جُودًا وَكِرَمًا، وَأَنَا الْجَوَادُ الْكَرِيمُ؟ عِبْدِي يَبْتَئُونَ بِيَارِزُونِي بِالْعِظَائِمِ، وَأَنَا أَكَلُوهُمْ فِي مَضَاجِعِهِمْ، وَأَحْرُسُهُمْ عَلَى فُرُشِهِمْ، مَنْ أَقْبَلَ إِلَيَّ تَلَقَّيْتُهُ مِنْ بَعِيدٍ، وَمَنْ تَرَكَ لِأَجْلِي أُعْطِيْتُهُ فَوْقَ الْمَرِيدِ، وَمَنْ تَصَرَّفَ بِحَوْلِي وَفُوتِي أَلَنْتُ لَهُ الْحَدِيدَ، وَمَنْ أَرَادَ مُرَادِي أَرَدْتُ مَا يُرِيدُ، أَهْلُ ذِكْرِي أَهْلُ مُجَالَسَتِي، وَأَهْلُ شُكْرِي أَهْلُ زِيَادَتِي، وَأَهْلُ طَاعَتِي أَهْلُ كِرَامَتِي، وَأَهْلُ مَعْصِيَتِي لَا أُقْنِطُهُمْ مِنْ رَحْمَتِي، إِنْ تَابُوا إِلَيَّ فَأَنَا حَبِيبُهُمْ، وَإِنْ لَمْ يَتُوبُوا فَأَنَا طَبِيبُهُمْ، أَبْتَلِيَهُمْ بِالْمَصَائِبِ، لِأَطْهَرَهُمْ مِنَ الْمَعَايِبِ»<sup>(١)</sup>.

ولنتقصر على هذا القدر من ذكر التوبة وأحكامها وثمراتها، فإنه ما أطيل الكلام فيها إلا لفرط

(١) روى الإمام أحمد أول الحديث (٤٣/١) بمعناه وهو قوله: «ليس من ليلة إلا والبحر يشرف ثلاث مرات على الأرض فيستاذن الله في أن يتضح عليهم فيكفه الله ﷻ»، وقد ضعف هذا الحديث الشيخ الألباني في «ضعيف الجامع» رقم (٤٣٩٢)، وبقية الحديث لم أصف عليه.

الحاجة والضرورة إلى معرفتها، ومعرفة أحكامها، وتفصيلها ومسائلها، والله الموفق لمراعاة ذلك، والقيام به عملاً وحالاً، كما وفق له علماً ومعرفةً، فما خاب من توكل عليه، ولا ذبه ولجأ إليه، ولا حول ولا قوة إلا بالله.



[تم بحمد الله تعالى المجلد الأول من «مدارج السالكين»  
يليه إن شاء الله تعالى المجلد الثاني وأوله: منزلة الإنابة]





## فهرس الموضوعات

- ٥ ..... مقدمة المحقق والعمل في تحقيق الكتاب
- ٢٠ ..... ترجمة مختصرة للإمام ابن القيم
- ٢٢ ..... ترجمة مختصرة للإمام الهروي
- ٢٥ ..... مقدمة المؤلف
- ٣٠ ..... اشتمال الفاتحة على أمهات المطالب
- ٣٠ ..... اشتمال الفاتحة على إثبات المعاد والنبوات
- ٣٤ ..... إسناد النعمة لله دون الغضب
- ٣٧ ..... فصل في الصراط المستقيم
- ٤٠ ..... فصل في معنى ﴿إِنَّ رَبِّي عَلَىٰ صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾
- ٤٣ ..... فصل الصراط المستقيم هو صراط المنعم عليهم
- ٤٤ ..... فصل في التوسل إلى الله بأسمائه الحسنی وتوحيده
- ٤٦ ..... فصل في اشتمال هذه السورة على أنواع التوحيد الثلاثة
- ٥٠ ..... فصل في دلالة الأسماء الخمسة على أوصاف الكمال
- ٥٣ ..... فصل في دلالة الأسماء الخمسة على الذات والصفات
- ٥٤ ..... فصل في دلالة اسم «الله» على الأسماء والصفات
- ٥٦ ..... فصل في ارتباط الخلق والأمر بأسمائه «الله - الرب - الرحمن»
- ٥٧ ..... فصل في ذكر هذه الأسماء بعد الحمد
- ٥٨ ..... فصل في مراتب الهداية الخاصة والعامة

- ٥٨.....المرتبة الأولى: التكليم.
- ٦٠.....المرتبة الثانية: الوحي
- ٦٠.....المرتبة الثالثة: إرسال الرسل
- ٦١.....المرتبة الرابعة: التحديث
- ٦٢.....المرتبة الخامسة: الإفهام
- ٦٣.....المرتبة السادسة: البيان العام
- ٦٤.....المرتبة السابعة: البيان الخاص
- ٦٤.....المرتبة الثامنة: الإسماع
- ٦٥.....المرتبة التاسعة: الإلهام
- ٦٦.....فصلٌ في درجات الإلهام الثلاث
- ٦٦.....فصل: الأولى إلهام يقع وحيًا قاطعًا
- ٧٠.....فصلٌ: الثانية إلهام يقع عيانًا
- ٧١.....فصلٌ: الثالثة إلهام يجلو عين التحقيق صرفًا
- ٧٢.....فصلٌ: المرتبة العاشرة: الرؤيا الصادقة
- ٧٤.....فصل في اشتمال الفاتحة على شفاء القلوب والأبدان
- ٧٧.....فصلٌ اشتمال الفاتحة على شفاء الأبدان
- ٧٧.....فصل في حقيقة إصابة العين
- ٧٩.....فصلٌ في اشتمال الفاتحة على الردّ على جميع المبطلين من أهل الملل والنحل
- ٨٠.....فصلٌ في إثبات الربوبية
- ٨٢.....فصلٌ في الرد على الجهمية
- ٨٣.....فصلٌ في أهل الإشراف في إلهيته وربوبيته

- ٨٥..... فصلٌ في الردِّ على الجهميَّة معطلة الصفات
- ٨٦..... فصلٌ في الردِّ على الجبريَّة
- ٨٧..... فصلٌ في بيان الردِّ على القائلين بالموجب بالذات دون الاختيار
- ٨٨..... فصلٌ في الردِّ على منكري تعلُّق علمه تعالى بالجزئيات
- ٨٩..... فصلٌ في الردِّ على منكري النبوات
- ٩١..... فصلٌ إذا إثبات صفة التكلُّم والتكليم
- ٩١..... فصلٌ في الرد على من قال بقدم العالم
- ٩٢..... فصلٌ في الردِّ على الرافضة
- ٩٣..... فصلٌ في العبادة والاستعانة
- ٩٦..... حكمة تقديم المعبود والمستعان على الفعلين
- ٩٧..... فصلٌ في انقسام الناس في العبادة الاستعانة
- ٩٧..... القسم الأول: أهل العبادة والاستعانة بالله
- ٩٧..... القسم الثاني: المعرضون عن العبادة والاستعانة
- ٩٩..... القسم الثالث: من له نوع عبادة بلا استعانة
- ١٠٠..... القسم الرابع: من شهد تفرد الله بالنفع والضرر دون عبادة
- فصلٌ في المتابعة والإخلاص سبيل التحقيق بـ (إياك نعبد) وانقسام الناس بحسب هذين الأصلين
- ١٠١..... إلى أربعة أقسام
- ١٠١..... أحدها: أهل الإخلاص والمتابعة
- ١٠٢..... الثاني: مَنْ لا إخلاص له ولا متابعة
- ١٠٣..... الثالث: مَنْ أخلص في أعماله على غير متابعة
- ١٠٣..... الرابع: مَنْ أعماله على متابعة الأمر والنهي لكنها لغير الله

- ١٠٣ ..... فصلٌ في الميزان الصحيح لأفضلية العبادة
- ١٠٨ ..... فصلٌ في أصناف الناس في طرق منفعة العبادة وحكمتها
- ١٠٨ ..... الصنف الأول: نفاة الحِكم والتعليل
- ١١٠ ..... فصلٌ: الثاني: القدرية النفاة
- ١١٣ ..... فصلٌ: الثالث: من زعموا أن فائدة العبادة الرياضة
- ١١٤ ..... فصلٌ: الرابع: الطائفة المحمدية الإبراهيمية
- ١١٥ ..... فصلٌ في سر العبودية وأصلها وغايتها وحكمتها
- ١١٧ ..... فصلٌ في القواعد الأربعة للعبادة التامة
- ١١٨ ..... فصلٌ في دعوة الرسل إلى التوحيد وإخلاص العبادة
- ١١٨ ..... فصلٌ في مقام العبودية وأهله
- ١٢٠ ..... فصلٌ في لزوم «إِيَّاكَ نَعْبُدُ» لكلِّ عبدٍ إلى الموت
- ١٢٢ ..... فصلٌ في انقسام العبودية إلى عامةٍ وخاصّةٍ
- ١٢٤ ..... فصلٌ: في مراتب: «إِيَّاكَ نَعْبُدُ» علمًا وعملاً
- ١٢٥ ..... فصلٌ: قواعد العبودية الخمس عشرة، منقسمة على القلب واللسان والجوارح
- ١٣٠ ..... فصلٌ: عبوديات اللسان الخمس
- ١٣٢ ..... فصلٌ: عبوديات الجوارح الخمس
- ١٣٧ ..... فصلٌ في منازل «إِيَّاكَ نَعْبُدُ» التي ينتقل فيها القلب منزلةً منزلةً في حال سيره إلى الله تعالى
- ١٣٧ ..... أولها: «اليقظة»
- ١٣٨ ..... ثانيها: «العزم»، ثالثها الفكرة
- ١٣٨ ..... رابعها: «البصيرة» وهي ثلاث درجات
- ١٣٩ ..... مراتب البصيرة



- الأولى: البصيرة في الأسماء والصفات ..... ١٣٩
- الثانية: البصيرة في الأمر والنهي ..... ١٤٠
- الثالثة: البصيرة في الوعد والوعيد ..... ١٤١
- طريقة صاحب «المنازل» وتقسيمه البصيرة إلى ثلاث درجات ..... ١٤١
- منزلة القصد ودرجاتها الثلاث ..... ١٤٦
- فصل في ابتداء العزم على الانتهاء ..... ١٤٧
- ترتيب مقامات السالك وتفاوتها ..... ١٤٨
- أسباب الاختلاف في عدد المقامات وترتيبها ..... ١٤٩
- السالكون بالنسبة للمقامات أبرار ومقربون ..... ١٥٢
- منازل العبودية الواردة في القرآن والسنة ثلاث مراتب ..... ١٥٣
- أولها: اليقظة ..... ١٥٣
- الثانية: مطالعة الجناية والوقوف على الخطر فيها ..... ١٥٤
- الثالثة: الانتباه لمعرفة الزيادة والنقصان من الأيام ..... ١٥٦
- مطالعة الجناية ثلاث أشياء ..... ١٥٧
- فصل في الفكرة وأنواعها ..... ١٥٩
- التوحيد وتخبيط صاحب «المنازل» فيه وأهل الوحدة ..... ١٥٩
- الفناء تعريفه ودرجاته ..... ١٦١
- الأولى: فناء المعرفة ..... ١٦٢
- الثانية: شهود الطلب ..... ١٦٣
- الثالثة: الفناء عن شهود الفناء ..... ١٦٤
- فصل في أقسام الفناء ومراتبه ..... ١٦٥

- ١٦٩..... فصلٌ في أسباب الفناء.....
- ١٦٩..... فصلٌ في أصل الفناء.....
- ١٧٠..... فصلٌ فيما يعرض للسالك على درب الفناء.....
- ١٧٢..... هلاك السالك ونجاته بالعلم.....
- ١٧٣..... الفرق الطبيعي والفرق الشرعي.....
- ١٧٤..... أذليل المعطلة ودحضها.....
- ١٧٦..... فصلٌ في فناء خواص الأولياء.....
- ١٧٨..... فصلٌ في منزلة المحاسبة وأركانها.....
- ١٧٩..... الركن الأول: المقايسة بين ما للعبد وما لله.....
- ١٨٢..... الركن الثاني: التمييز بين ما للعبد وما عليه.....
- ١٨٢..... التعبد بالبدع.....
- ١٨٣..... الركن الثالث: الرضا بالطاعة والتعير بالمعصية.....
- ١٨٤..... فصلٌ: كل معصية غيرت بها أخاك فهي إليك.....
- ١٨٦..... فصلٌ في منزلة التَّوبة.....
- ١٨٧..... فصلٌ في حقيقة التوبة وتعريف التوفيق والخذلان.....
- ١٨٨..... الاعتصام بالله يحمي المسلم من الوقوع في الذنوب.....
- ١٨٩..... شرائط التوبة ثلاثة: الندم والإقلاع والاعتذار.....
- ١٩٢..... حقائق التوبة وعلامة قبولها.....
- ١٩٥..... فصلٌ في طلب أذكار الخليفة: ما بين محمود ومذوم.....
- ١٩٦..... ضلالة الاعتذار بالقدر ودحضها.....
- ٢٠٠..... تحبب الرب إلى عبده وابتعاد العبد وإعراضه.....

- ٢٠٢ ..... فصلٌ: المعنى الثاني لأعدار الخليفة عذرهم بالقدر
- ٢٠٣ ..... خطر الفناء في توحيد الربوبية ومن ضل فيه
- ٢٠٥ ..... فصلٌ في السير في بحار القدر
- ٢٠٦ ..... فصلٌ في دفع القدر بالقدر
- ٢٠٦ ..... فصلٌ في أسرار حقيقة التوبة ثلاثة
- ٢٠٨ ..... فصلٌ في التوبة من التوبة
- ٢٠٩ ..... فصلٌ: لطائف أسرار التوبة ثلاثة
- ٢١١ ..... مراتب ذلّ العبودية
- ٢١٢ ..... اقتضاء أسماء الله الحسنی لمتعلقاتها
- ٢١٣ ..... فصلٌ في فرح الله تعالى بتوبة التائب
- ٢١٤ ..... عناية الله تعالى بالنوع الإنساني
- ٢١٦ ..... اللجأ إلى الله يستمطر رحمته
- ٢١٨ ..... فصلٌ في مثل فرح الرب بتوبة العبد
- ٢٢٠ ..... فصلٌ في العقوبة بعد إقامة الحجة
- ٢٢٥ ..... فصلٌ في تدرج الشيطان في الإغواء وله سبع عقبات
- ٢٢٩ ..... فصلٌ في استحسان الحسنه واستقباح السيئة
- ٢٣١ ..... بطلان نفي التحسين والتقبيح
- ٢٣٤ ..... فصلٌ في الأدلة القرآنية على حسن الأفعال وقبحها لذاتها
- ٢٣٥ ..... تحليل الطيبات وتحريم الخبائث من أعلام نبوة نبينا ﷺ
- ٢٣٧ ..... تنزه الخالق عن الظلم والعبث والسدى وتحريمه للظلم
- ٢٣٨ ..... عدم تسويته بين الصالح والطالح، وأدلة توحيده دلائل على الحسن والقبح الذاتي

- ٢٤٠..... أمثال القرآن في صدقة المرابي والممان والمخلص دليل على الحسن والقيح الذاتي
- ٢٤١..... الفقه والطب مبنيان على التعليل والأسباب
- ٢٤٢..... المذاهب الثلاثة في الأسباب والطبائع
- ٢٤٣..... فصل في غلط السالكين في الفرق الطبيعي والشرعي
- ٢٤٥..... فصل: فيمن أسقط الأمر والنهي عن الواصل إلى عين الجمع
- ٢٤٦..... فصل: فيمن أسقط ذلك عند تفريق جمعيته
- ٢٤٦..... فصل: فيمن غيب عقله وارد الفناء واصطلمه
- ٢٤٧..... فصل: فيمن قدم الجمعية على المندوبات
- ٢٤٨..... فصل: فيمن رد التفرقة بالجمع، والجمع بالتفرقة
- ٢٤٩..... فصل في الفرق بين محبة الله ورضاه ومشيتته
- ٢٥٠..... فصل في الفرق بين المشيئة والمحبة
- ٢٥١..... تفسير «أعوذ برضاك من سخطك»
- ٢٥٣..... فصل في الرضا بالقضاء
- ٢٥٤..... فصل في توبة العامة ومفاسدها عند الخاصة
- ٢٥٦..... ضلال من يحتقر كثرة الطاعات
- ٢٥٤..... مثال لفضل كثرة الطاعات على الفناء وشهود الحقيقة
- ٢٥٨..... فصل في تولد وحدة الوجود من تعطيل الجهمية وفناء الصوفية
- ٢٦٠..... فصل في صغيرة المؤمن كبيرة
- ٢٦١..... فصل في توبة الخواص من تضييع الوقت
- ٢٦٣..... فصل في توبة المحبين الصادقين
- ٢٦٣..... فصل في توبة خاصة الخاصة

- ٢٦٦..... فصلٌ: تأخير التوبة ذنب تجب التوبة منه
- ٢٦٧..... فصلٌ: هل تصح التوبة من الذنب مع الإصرار على غيره
- ٢٦٩..... فصلٌ: التوبة يجب بقاؤها متجددة أبدًا
- ٤٩٦..... إحباط الأعمال والموازنة بين الحسنات والسيئات للترجيح
- ٢٧٢..... الأحوال الثلاثة للموازنة بين الأعمال
- ٢٧٣..... فصلٌ: معاودة الذنب لا تحبط ما تقدم من الحسنات
- ٢٧٥..... فصلٌ: حسن الخاتمة يحفظ ذخيرة العمر
- ٢٧٥..... فصلٌ: التوبة من قريب وخطر الإصرار والتسوية
- ٢٧٨..... فصلٌ: التوبة من الذنب المتوقفة على ارتكاب بعضه
- ٢٨١..... فصلٌ من شروط التوبة أن نتحلل من الذي ظلمناه
- ٢٨٣..... فصلٌ: إذا نزل العبد بالذنب ارتقى بالتوبة
- ٢٨٣..... قد يعود التائب إلى درجته وقد ينزل عنها، وقد يعلو عنها
- ٢٨٥..... فصلٌ: مفاضلة بين المطيع والتائب، وتفضيل الطائع
- ٢٨٧..... فصلٌ في حجج ترجيح التائب
- ٢٨٧..... فرح الرب بالتوبة لما فيها من الذل والانكسار
- ٢٩١..... تبديل الحسنات سيئات
- ٢٩٣..... فصلٌ في حقيقة التوبة: بالتزام فعل ما يجب
- ٢٩٥..... فصلٌ في الاستغفار المفرد والمقرون بالتوبة
- ٢٩٦..... فصلٌ في حقيقة التوبة النصوح
- ٢٩٨..... فصلٌ في الفرق بين تكفير السيئات ومغفرة الذنوب
- ٢٩٩..... فصلٌ: توبة العبد محفوفة بين توبتين من الله تعالى

- ٣٠٠ ..... فصلٌ في مبدأ التوبة ومنتهاها .....
- ٣٠١ ..... فصلٌ: الصغائر والكبائر واللمم والمحقرات من الذنوب .....
- ٣٠٢ ..... فصلٌ في خلاف السلف في اللمم .....
- ٣٠٤ ..... تحقيق معنى الاستثناء المنقطع .....
- ٣٠٦ ..... فصلٌ: الأحاديث وأقوال السلف في الكبائر .....
- ٣١١ ..... التوحيد الصحيح يستلزم الطاعة .....
- ٣١٢ ..... فصلٌ: الأحوال والصفات التي تكون معها الكبيرة صغيرة وبالعكس .....
- ٣١٣ ..... حسنات المسيء تشفع له .....
- ٣١٦ ..... رحمة قاتل المائة، والبغي التي سقت الكلب، محبة الله لأوليائه .....
- ٣١٧ ..... فصلٌ: علو المنزلة يوجب زيادة الانتباه .....
- ٣١٨ ..... فصلٌ في أجناس ما يتاب منه .....
- ٣٢١ ..... فصلٌ: الكفر كفران .....
- ٣٢٢ ..... فصلٌ: الكفر الأكبر خمسة أنواع .....
- ٣٢٣ ..... فصلٌ: الشرك شركان .....
- ٣٢٧ ..... فصلٌ: الشرك الأصغر والشرك الفاشي في الناس .....
- ٣٣٠ ..... فصلٌ في داء النفاق وأنواعه .....
- ٣٤٠ ..... فصلٌ في أنواع الفسوق .....
- ٣٤٤ ..... فصلٌ في توبة السارق المحدود وهل يشترط فيها ضمان المسروق .....
- ٣٤٧ ..... فصلٌ في الإثم والعدوان .....
- ٣٥٠ ..... فصلٌ في الفحشاء والمنكر .....
- ٣٥٠ ..... فصلٌ في القول على الله بغير علم .....

- ٣٥٣ ..... فصلٌ في توبة من تعذر عليه أداء الحق.....
- ٣٥٣ ..... قضاء الصلاة المتروكة بغير عذر.....
- ٣٥٣ ..... حجج القائلين بقضاء الصلاة المتروكة عمدًا والقائلين بعدمه.....
- ٣٥٦ ..... قضاء رمضان وشرط وجوبه وكفارة تأخيره.....
- ٣٦١..... تأخير الصلاة في الحرب كيوم الأحزاب .....
- ٣٦٢ ..... فصلٌ: التوبة من حقوق العباد التي تعذر ردها.....
- ٣٦٤ ..... مبنى الشرائع على تحصيل النافع وتعطيل المفاسد.....
- ٣٦٤ ..... الإذن اللفظي كالإذن العرفي.....
- ٣٦٥ ..... فصلٌ في العوض المحرم يتصدق به أم يرده لمن أعطاه؟.....
- ٣٦٦ ..... فصلٌ في توبة الغاصب وتعذر رده عليه.....
- ٣٦٧ ..... فصلٌ في الذنوب التي لا تقبل التوبة منها.....
- ٣٦٧ ..... القتل العمد.....
- ٣٦٨ ..... غفران القتل والكبائر بالتوبة.....
- ٣٦٩ ..... تأويل النصوص العامة في خلود العصاة في النار.....
- ٣٧١..... فصلٌ في حق المقتول على من قتل قصاصًا.....
- ٣٧٣ ..... فصلٌ في مشاهد الخلق في المعصية وموقعها من نفوسهم.....
- ٣٧٣ ..... المشهد الأول: مشهد الحيوانية.....
- ٣٧٧ ..... الثاني مشهد زنادقة الفلاسفة.....
- ٣٧٧ ..... الثالث: مشهد أصحاب الجبر.....
- ٣٧٨ ..... الرابع: مشهد القدرية النفاة.....
- ٣٧٩ ..... الخامس: مشهد الحكمة.....

٣٨٢ .....	السادس: مشهد التوحيد
٣٨٥ .....	السابع: مشهد التوفيق والخذلان
٣٨٨ .....	الثامن: مشهد الأسماء والصفات
٣٩٢ .....	التاسع: مشهد زيادة الإيمان وتعدد شواهدة
٣٩٦ .....	العاشر: مشهد الرحمة
٣٩٦ .....	الحادي عشر: مشهد العجز والضعف
٣٩٨ .....	الثاني عشر: مشهد الذل والانكسار والخضوع
٤٠٠ .....	الثالث عشر: مشهد العبودية والمحبة
٤٠٥ .....	فهرس موضوعات المجلد الأول

